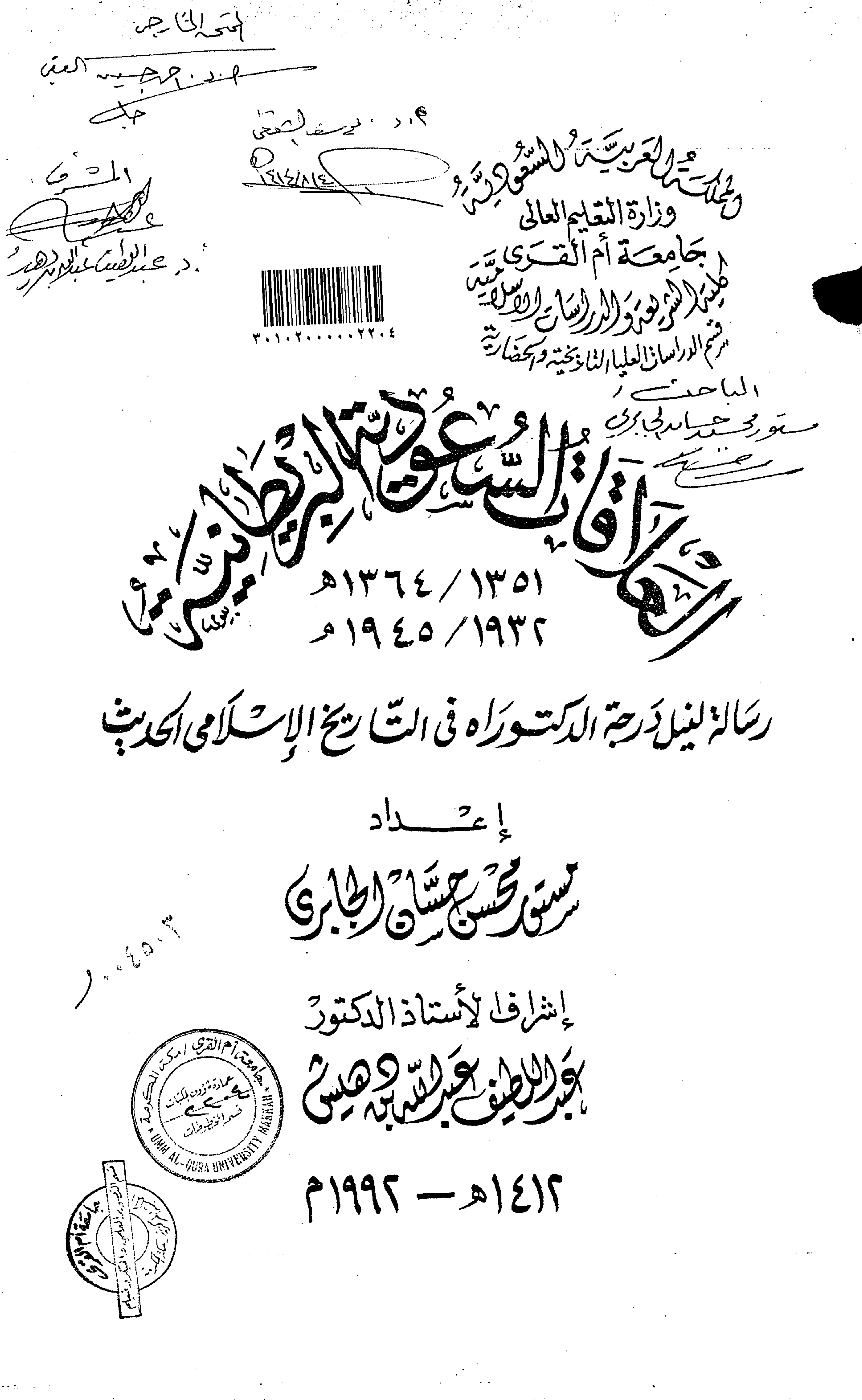


المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية

العلاقات السعودية البريطانية

١٣٥١ / ١٣٦٤هـ
١٩٣٢ / ١٩٤٥م

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث

إعداد

مستور محسن حسان الجابري

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد اللطيف عبد الله بن دهيش

١٤١٢هـ — ١٩٩٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ..

فهذا ملخص لرسالة الدكتوراه بعنوان : « العلاقات السعودية البريطانية » ١٣٥١ - ١٣٦٤هـ / ١٩٣٢ - ١٩٤٥م تقدمت بها لقسم الدراسات العليا في التاريخ والحضارة الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة .

وعرض في الفصل الأول « الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالمملكة وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية » .

وتناولت في الفصل الثاني « أثر المشكلة الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية » ، وعالجت الدراسة في الفصل الثالث « موقف بريطانيا من إنضمام المملكة إلى عصبة الأمم ، وأما الفصل الرابع فقد أوضحنا فيه « موقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية » وفي الفصل الخامس كان محور الدراسة « الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية » ، وفي الفصل السادس أوضحت الدراسة « أثر اكتشاف البترول على العلاقات السعودية البريطانية » وأخيراً قدم الباحث في الخاتمة نتائج الدراسة ، وقد كان من أهمها :

١ - أنه منذ توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م اتجهت سياسة الملك عبد العزيز نحو تحجيم الخطر البريطاني وافشال السياسة البريطانية الملتوية التي كانت تعمل على إثارة المشاكل على الحدود بين المملكة وجيرانها ، وقد نجح ولله الحمد في القضاء على تلك المشاكل .

٢ - حارب الملك عبد العزيز الإستعمار في الوطن العربي ، ووضع بذور التقارب بين المملكة العربية السعودية وجيرانها مما تمخض عنه فيما بعد طرد الإستعمار نهائياً عن منطقة الخليج وقيام مجلس التعاون الخليجي .

٣ - إن الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية وإعلان وعد بلفور أغضب الملك عبد العزيز ، وأدى إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية وجعل الملك عبد العزيز يقف ضد الموقف البريطاني في كل المحافل والمناسبات الدولية مطالباً إياها بإعادة الحق الفلسطيني إلى أهله وعدم مناصرة الصهيونية العالمية .

٤ - أظهرت الدراسة حنكة الملك عبد العزيز السياسية من خلال إثارة مسألة عضوية المملكة العربية السعودية في عصبة الأمم ، نظراً لعدم ثقته في بنود ميثاقها الذي كان يمثل الوجه الاستعماري بكل معانيه .

٥ - أنه إبان الحرب العالمية الثانية تجلت البراعة السياسية للملك عبد العزيز عندما آثر الوقوف على الحياد بين الجانبين المتصارعين (دول المحور والحلفاء) رغم محاولاتهما اجتذاب المملكة إلى جانب أحدهما ، وقد كان لهذا الموقف أثره على سلامة بلاده ، وإبعادها عن أخطار التنافس الدولي في المنطقة .

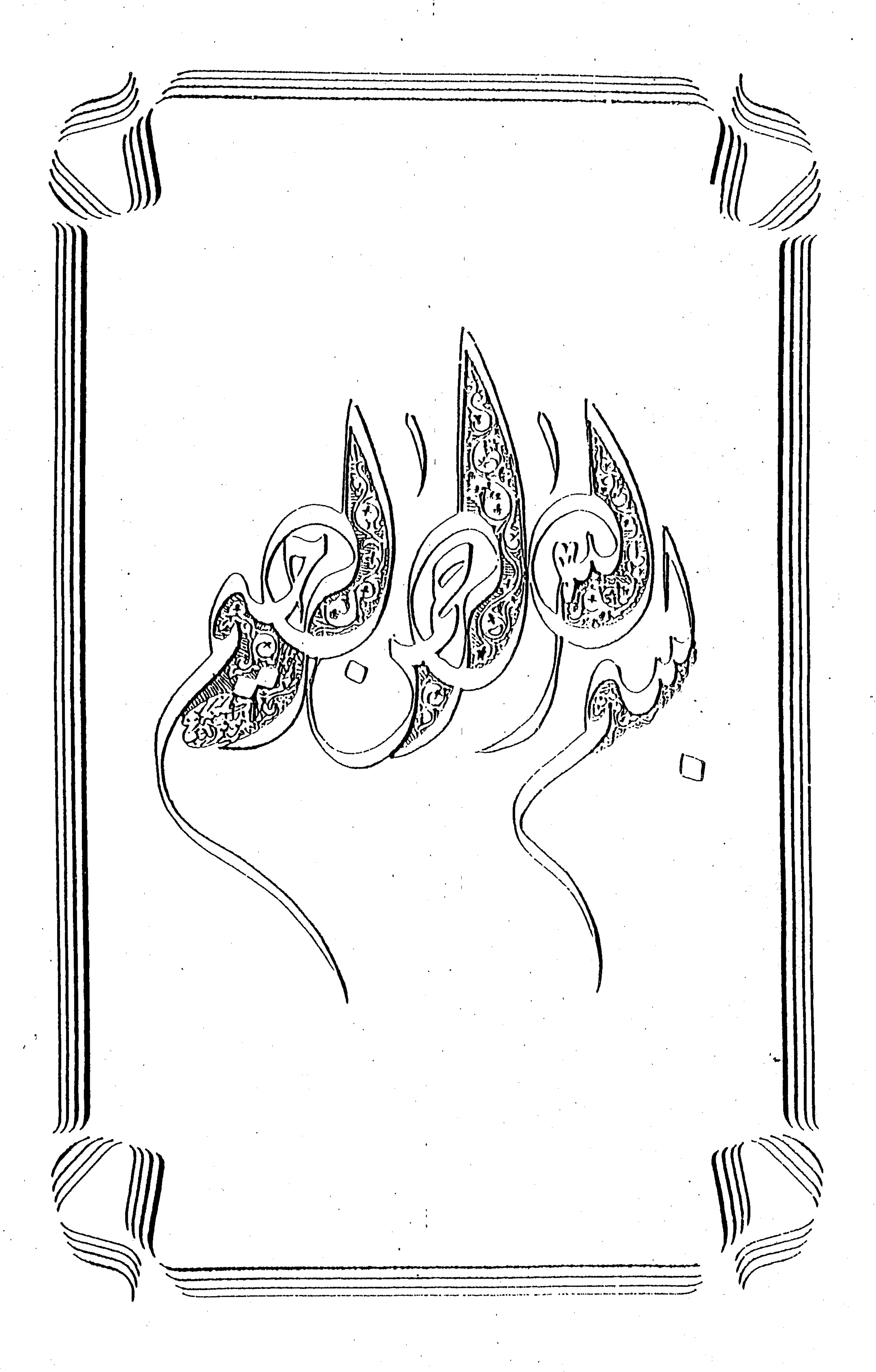
وقد أعقب ذلك رغبته في وحدة دول المنطقة للوقوف صفاً واحداً أمام الأخطار الإستعمارية فكان من نتائج ذلك دوره المتزن في قيام جامعة الدول العربية .

٦ - وعندما ظهرت بوادر وجود البترول في أراضي المملكة العربية السعودية أخذ التنافس بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية يزداد للفوز بسبق التنقيب وإستخراج البترول نجد أن الملك عبد العزيز قد عالج الأمر بحكمة ودراية حيث وضع مصالح دولته فوق كل اعتبار عند اختياره للشركات التي سمح لها بالتنقيب عن النفط في بلاده بصرف النظر عن جنسية تلك الشركات الأمر الذي أدى إلى توتر في العلاقات السعودية البريطانية .

وقد أدت تلك المواقف السالفة الذكر إلى جعل المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز دولة ذات مكانة سياسية تحظى باحترام وتقدير العالم أجمع ، لما اتسمت به سياستها من مصداقية مميزة تظهر بوضوح في التزامها بالمواثيق والأعراف الدولية ، وهذا نابع من ارتكازها على أسس راسخة ، ومنهج إسلامي قويم يتمثل في الإعتماد على الكتاب والسنة النبوية المطهرة ، بجانب أنها تضم أهم المقدسات الإسلامية .

وقد استمرت سياسة المملكة على هذا المنهج في عهد أبنائه وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله .

الطالب	المشرف	عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مستور محسن حسان الجابري	أ. د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش	د. عابد بن محمد السفياني


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبـــعـــد:

منذ أن استرد السلطان عبدالعزيز طيب الله ثراه إقليم الأحساء من الدولة العثمانية سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م، صار من الضروري أن تقوم علاقات بينه وبين بريطانيا التى تسيطر وقتئذ على الخليج العربى، وأخذت هذه العلاقات فى التطور منذئذ مروراً بالحرب العالمية الأولى، وموقف الملك عبدالعزيز منها، والنزاع بين آل سعود فى نجد والأشراف فى الحجاز، وموقف الحكومة البريطانية من هذا النزاع، ولكن منذ توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، وبعد أن استكملت الدولة السعودية كل مقوماتها، وآلت إليها معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، دخلت العلاقات السعودية البريطانية فى طور جديد حيث أصبحت متأثرة بعوامل عديدة يرجع بعضها إلى مركز المملكة العربية السعودية، والبعض الآخر إلى موقف بريطانيا، والبعض الثالث إلى الأوضاع الدولية، ذلك أن المملكة العربية السعودية منذ قيامها تحتل مكانة كبرى فى العالم الإسلامى نظراً لوجود المقدسات الإسلامية بها، كما كانت إحدى الدول العربية القليلة التى تتمتع بالاستقلال فى وقت كان الاستعمار يسيطر فيه على مقدرات معظم أقطار العالم العربى، الأمر الذى أعطى للمملكة العربية السعودية حرية التحرك السياسى سواء فى علاقاتها العربية أو الدولية، وكان دورها فى المشكلة الفلسطينية من بين أحد العوامل التى أدت إلى قيام المملكة بدور مميز، واتباع سياسة معينة نحو بريطانيا الدولة المنتدبة على جزء كبير من المنطقة العربية وخاصة فلسطين، والمسؤولة الأولى عن تفاقم المشكلة الفلسطينية على اثر وعد بلفور الظالم، ولم تلبث أن اشتعلت الحرب العالمية الثانية سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، وعلى الرغم من مساعي دولتي المحور (المانيا وإيطاليا) لجذب بعض الأقطار العربية ومنها المملكة العربية السعودية إلى جانبها ضد بريطانيا وحلفائها، إلا أن الملك عبدالعزيز قدر الموقف بثاقب نظره ولم يستجب لتلك النداءات، بل كان له موقف خاص دل على سياسة حكيمة جنبت بلاده ويلات الصراع الدولى، خصوصاً وأن الحرب العالمية الثانية كانت فرصة لظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى لإحلال نفوذها محل نفوذ أكبر دولتين استعماريتين فى ذلك الحين وهما بريطانيا وفرنسا فى المشرق، فأراد الملك عبدالعزيز أن يستفيد من هذا الوضع الجديد فيما يعود على العالم العربى

وعلى دولته والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص بالفائدة العامة.

ومما زاد فى الدور الذى قام به الملك عبدالعزيز أن صارت فى يده ورقة رابحة ألا وهيِ ظهور النفط فى المنطقة الشرقية من المملكة، وكان لظهوره أكبر الأثر فى سير العلاقات السعودية البريطانية.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع كان بحثي عن العلاقات السعودية البريطانية فى الفترة المهمة ما بين ١٣٥١- ١٣٦٤هـ / ١٩٣٢- ١٩٤٥م حيث لا توجد رسالة علمية عن هذا الموضوع على الرغم من أهميته وما وجد من مؤلفات فإنها لم توف الموضوع حقه كما ينبغى من الشمول والعمق ولهذا فهو فى حاجة إلى دراسة علمية شاملة ومتخصصة.

وتنبع أهمية هذا الموضوعلما وجد خلال هذه الفترة من تنافس استعماري قوي كان له أثره البالغ فى تحديد علاقة المملكة بالقوى الخارجية بوجه عام والعلاقات السعودية البريطانية على وجه الخصوص.

وقد استطاع الملك عبد العزيز فى هذه الفترة العصيبة والتى تقتضي الكثير من الحكمة أن يسهم فى قيادة الأمة العربية والإسلامية إلى تحقيق وحدتها واستقلال أراضيها من نير الاستعمار الأوربى الذى كان يهدف إلى نشر نفوذه فى المشرق العربى والإسلامى من خلال التعاون مع بعض العناصر المحلية من ناحية ومن خلال تشجيع الأمانى الوطنية العربية، واستخدام الطرق الملتوية لخداع الشعور العربى العام من ناحية أخرى.

ولا شك أن مكانة المملكة العربية السعودية الإسلامية، ومركزها الاقتصادي، وثقلها السياسى فى العالم قد وضعها فى مقدمة الزعامات العربية والإسلامية، وأهلها لأن تكون رائدة العرب والمسلمين فى جميع المحافل والمنظمات الدولية مما ترتب عليها تحملها لمسئوليات جسام فى مقدمتها المطالبة بحقوقهم، والمساندة لقضاياهم، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

ولا عجب إذا كانت بريطانيا قد أدركت هذه المكانة المرموقة للمملكة فحرصت كل الحرص على توطيد علاقاتها بها، وفى الوقت نفسه لم يفت على الملك عبدالعزيز معرفة النوايا البريطانية فأخذ فى توظيف علاقاته معها بطريقة جعلت من أهم أهدافها خدمة القضايا العربية والإسلامية.

وفى ضوء هذه المعطيات نلمس أهمية دراسة تاريخ العلاقات السعودية البريطانيــة فـي

هذه الفترة عن طريق تسليط الأضواء على هذا الموضوع المهم، والعمل على تقصي الحقائق من مصادرها الأصلية، مع تحري الدقة والأمانة العلمية وبأسلوب علمي سليم.

وقد استقى البحث مادته العلمية بالدرجة الأولى من عديد من الوثائق العربية والأجنبية غير المنشورة والمنشورة إلى جانب الاعتماد على مجموعة كبيرة من المصادر العربية والمعربة والأجنبية والدوريات وذلك من خلال رحلات علمية متعددة فى سبيل البحث والدراسة زرت أثناءها عدداً كبيراً من مراكز التوثيق والمكتبات المختلفة فى داخل المملكة وخارجها.

ولما كانت الوثائق مصدراً من مصادر الدرجة الأولى لهذه الدراسة سواء ما كان منها منشوراً أم غير منشور فلقد تم استعراض الوثائق البريطانية وذلك لما تحتوي عليه من معلومات مهمة حول الموضوع آخذاً فى الاعتبار ما تحمله تلك الوثائق فى طياتها لوجهة النظر البريطانية فى تفسير الأحداث التاريخية، والدفاع عن السياسة التى تخدم المصالح البريطانية فى المنطقة، وعلى ذلك تم أخذ المعلومات والتعليقات الموجودة فى التقارير البريطانية على أنها تحتمل الصدق وتحتمل الخطأ، فكان دوري هنا هو العمل على تمحيص هذه التقارير ونقدها ومقارنتها بغيرها من المصادر العربية وخاصة السعودية.

ويجدر القول إننى فى هذه الدراسة لم أقبل كل ما جاء فى الوثائق البريطانية على أنها قضية مسلم بها وإنما تعاملت معها بطريقة حذرة لكشف عن أبعاد النوايا البريطانية والرد عليها.

وللوصول إلى تلك الوثائق فإنه كان لزاماً عليّ أن تكون المحطة الأولى لرحلتي العلمية هى لندن بناء على توجيه أستاذي الدكتور عبداللطيف بن دهيش وفيها حصلت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بدار الوثائق العامة بلندن **Public Record Office** وهذه الوثائق عبارة عن تقارير مرسلة من سفراء بريطانيا فى الدول العربية عامة والمملكة العربية السعودية خاصة إلى وزارة الخارجية البريطانية **Foreign Office** متضمنة تحليلاتهم للأحداث السياسية التى حدثت فى تلك الفترة.

وهذه الوثائق مصورة على شرائح مصغرة، وأرقامها كالتالى:

F.O. 371/14478, 15297, 16875.

F.O. 371/19017. 19018. 19019, 19020.

F.O. 371/20021, 20022, 20023, 20064.

F.O. 371/20308, 20309, 20310.

F.O. 371/20322, 20323.

F.O. 371/23272.

F.O. 371/24590.

F.O. 371/31450.

F.O. 371/34955, 34956, 34960, 34962.

F.O. 371/40280.

F.O. 371/45542.

وقد أفادت هذه الوثائق البحث فائدة كبيرة جداً وتم استخدامها فى جميع فصول الدراسة.

كما حصلت على مجموعة من الوثائق الخاصة بوزارة المستعمرات Colonial Office، ومن أهمها الوثائق المسجلة تحت الأرقام التالية:

C.O. 15/1/604.

C.O. 15/1/607.

C.O. 15/1/608.

C.O. 15/2/161.

C.O. 15/2/465.

كما أفادتنى هذه الوثائق فى كشف النقاب عن محاولات بريطانيا لإثارة وخلق مشاكل حدودية لا أساس لها.

وكان من أهم الصعوبات التى واجهتنى فى ترجمة هذه الوثائق هو أن بعضها مكتوب بخط اليد، والبعض الآخر احتاج إلى إعادة تصوير من ميكروفيلم إلى التصوير على الورق العادي حتى تسهل عليَّ قراءته ومعرفة محتوياتها.

وكانت رحلتي الثانية بعد لندن هى القاهرة حيث زرت المكتبات العامة والجامعية فى كل من القاهرة والاسكندرية، وفى القاهرة رجعت إلى الوثائق والمحاضر الموجودة لدى جامعة الدول العربية، كما رجعت إلى الوثائق الرئيسية عن قضية فلسطين المجموعة الأولى

(١٩١٥- ١٩٤٦م) والمجموعة الثانية (١٩١٧- ١٩٥٠م) والموجودة بمعهد الدراسات العربية والتى نشرت أخيراً بواسطة الشعبة السياسية بإدارة فلسطين بجامعة الدول العربية.

كما اطلعت على الكشاف الموضوعي للوثائق البريطانية الموجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز، والذى أعده الأستاذ الدكتور محمود حسن صالح منسي عام ١٤٠٧هـ، وهذه الوثائق تحت عنوان **Anglo Saudi Relation** وتحمل ملفاتها الأرقام التالية:

F.O. 371/19005, 19006, 19010.

F.O. 371/20055, 20056, 20057, 20058, 20059.

وقد أفادتنى هذه الوثائق فائدة كبيرة جداً فى الفصل الأول الخاص بالوجود البريطانى فى المناطق المحيطة بالمملكة، وأثره على العلاقات السعودية البريطانية، كما أفادتني في معظم فصول الدراسة.

كما تيسر لى الحصول على بعض الوثائق البريطانية من دارة الملك عبدالعزيز بالرياض ومن أهمها:

F.O. 141/675.

F.O. 141/676.

وقد بينت هذه الوثائق بوضوح موقف الملك عبدالعزيز المميز تجاه القضية الفلسطينية ودوره فى الدفاع عنها وأثر ذلك على العلاقات السعودية البريطانية.

ومن دارة الملك عبدالعزيز حصلت أيضاً على البحوث العربية والأجنبية المقدمة للمؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز والذى دعت إليه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعقد بالرياض خلال الفترة ما بين ١٩- ٢٢ من ربيع الأول ١٤٠٦هـ، وقد أفادتني كثيراً فى معظم فصول هذه الرسالة.

كما تم الحصول على وثائق غير منشورة من الأرشيف الوطنى للولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن **National Archives, Washington, List For The Department Of State Decimal File** ووثائق أخرى منشورة للعلاقات الخارجية الأمريكية **Foreign Relations Of U.S.A., 1939, Vol. IV, 1945, Vol. VIII** وهذه الوثائق أفادت البحث فى بيان أثر اكتشاف النفط على العلاقات

السعودية البريطانية، وفى مجال العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطانى منها، كما أفادتني أيضاً فى بيان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية، وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية.

كما رجعت إلى المذكرات الشخصية العربية والأجنبية والتى كان أصحابها قد عاصروا هذه الفترة وشاركوا فى أحداثها فجاءت مذكراتهم تعليلاً لوجهات نظرهم، ورغم ما يشوب بعض بهذه المذكرات من عدم الموضوعية ولا سيما فى القضايا التى كان لهم دور فيها إلا أنها تمثل دوراً مهماً فى إيضاح كثير من الأحداث التاريخية التى لم يرد بعضها فى غير هذه المذكرات.

واستفدت أيضاً من الدوريات المحلية والخارجية وأهمها جريدة أم القرى، وهى الجريدة الرسمية للحكومة والتى كانت مصدراً أساسياً للسياسة السعودية، وصوت الحجاز، ومجلة الدارة التى تصدرها دارة الملك عبدالعزيز بالرياض، ومجلة الوثيقة التى تصدر عن مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، والمجلة التاريخية المصرية للدراسات التاريخية، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الصادرة عن جامعة الكويت، ومجلة مركز الدراسات الفلسطينية ببغداد.

وهذه الدراسة تضمنت مقدمة وتمهيداً وستة فصول وخاتمة وملاحق.

تناولت الدراسة فى **التمهيد** علاقات بريطانيا بالسلطان عبدالعزيز رحمه الله، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٣٣٧هـ / ١٩١٨م وحتى إعلان قيام المملكة فى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، وقد بينت هنا جذور العلاقات السعودية البريطانية، وكيف كانت بريطانيا تسارع إلى تعزيز علاقاتها بالسلطان عبدالعزيز، فأخذت بالاتصال به، وما انتهى إليه الأمر بعقد معاهدة العقير فى ١٨ من صفر ١٣٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، حيث كانت هذه المعاهدة الأساس الذى رسم أسس العلاقة الجديدة وطبيعتها بين الحكومة السعودية وبريطانيا.

وبعد أن ضم السلطان عبدالعزيز الحجاز صارت بريطانيا تفكر فى إقامة علاقات معه على أساس جديد بمقتضى معاهدة جديدة تعكس الوضع الجديد ولذلك اتفق الطرفان على عقد معاهدة جدة فى ١٨ من ذى القعدة ١٣٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م، والتى تقرر بموجبها أن يكون الاتصال بالسلطان عبدالعزيز مباشرة عن طريق وزارة الخارجية البريطانية أو بواسطة قنصلها فى جدة، بدلاً من ممثلي حكومة الهند فى الخليج، فانقطعت منذ ذلك التاريخ

علاقة الحكومة السعودية بحكومة الهند البريطانية، وقد حظيت هذه المعاهدة بصدى إعلامي كبير على الصعيدين العربى والأجنبى، وكان هدف الحكومة البريطانية الأكبر فى هذه الفترة هو تحقيق السلام مع السلطان عبدالعزيز وإقامة علاقات طيبة معه ولذلك بذلت كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف.

وفى **الفصل الأول** تناول البحث الوجود البريطانى فى المناطق المحيطة بالمملكة وأثره على العلاقات السعودية البريطانية، وهنا تعرض البحث للوجود البريطانى فى الكويت والبحرين وقطر والساحل المهادن وسلطنة مسقط وإمامة عمان وعدن وشرق الأردن والعراق ومصر، وقد تناول البحث دراسة كل منطقة على حدة بالبحث والتحليل موضحاً فشل السياسة البريطانية لسلوكها سبلا ملتوية لتحقيق غاية «فرق تسد» وإثارة المشاكل على حدود كل منطقة حتى ينشب الصراع بين تلك الدول والإمارات وخاصة بعد اكتشاف البترول، إلا أنه نظراً للروابط الأخوية والاجتماعية بين المملكة العربية السعودية والأقطار الشقيقة المجاورة فضلا عن رابطة العقيدة التى تعتبر من أقوى تلك الروابط فإن بريطانيا عجزت عن تحقيق أهدافها الاستعمارية فى المنطقة.

أما **الفصل الثانى** فقد كان محور الدراسة فيه عن أثر القضية الفلسطينية على العلاقات السعودية البريطانية حيث بينت الدراسة موقف المملكة من هذه القضية فيما بين ١٣٥١- ١٣٥٥هـ / ١٩٣٢- ١٩٣٦م، والثورة الفلسطينية ١٣٥٥- ١٣٥٨هـ / ١٩٣٦- ١٩٣٩م، وموقف المملكة منها، وما ترتب على ذلك من توتر فى العلاقات السعودية البريطانية، وأخيراً بيان موقف المملكة من مؤتمر لندن سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م وما ترتب على ذلك من أحداث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م.

وأوضحت الدراسة فى **الفصل الثالث** موقف بريطانيا من انضمام المملكة إلى عصبة الأمم، وهنا تناول البحث نشأة العصبة، وإثارة السلطان عبدالعزيز لموضوع دخول العصبة، والموقف البريطانى من ذلك، ثم الحرب الإيطالية الحبشية، وموقف المملكة من نداء عصبة الأمم، حيث قامت لجنة التنسيق التابعة لعصبة الأمم فى جنيف ببعث رسالتين إلى المملكة العربية السعودية الأولى فى ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥م، والثانية فى ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م، وكان جواب المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل رحمه الله، نابعاً من البعد الإسلامى للمملكة وحرصها على السلام فى العالم، وهذه سياسة ترتكز عليها

المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها وهى سياسة تعتمد على مرتكزات إسلامية واضحة، نابعة من العقيدة الإسلامية السمحة، وهذا الموقف جعل بريطانيا تدرك ما للمملكة من مكانة مرموقة على جميع المستويات عربياً وإسلامياً وعالمياً.

وجاء **الفصل الرابع** وفيه تعرض البحث لموقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية مبتدئاً بتمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية، ومتعرضاً بالبحث والتفصيل لمحاولات دول المحور والحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية إلى جانب أحدهما، إلا أن الملك عبدالعزيز كان ذا بعد سياسى ولذلك آثر الحياد وأخذ يرقب الموقف عن كثب ولم ينضم إلى أى من الفريقين المتحاربين حتى وضعت الحرب أوزارها.

أما **الفصل الخامس** فقد تناولت الدراسة فيه الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية، وفى بداية هذا الفصل أوضحت الدراسة حركة الوحدة العربية، ومشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وصدى تصريح إيدن فى الأوساط العربية، ودوافعه ودور المملكة العربية السعودية فى مؤازرة الوحدة العربية، وتوحيد الصف العربى والذى كانت من نتائجه أن المملكة كانت إحدى الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية سنة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، وبيان الموقف البريطانى منها.

ويجىء **الفصل السادس** مكملاً للفصول السابقة ومرتبطاً بها حيث تطرق البحث هنا لأثر اكتشاف النفط على العلاقات السعودية البريطانية بدءاً بالتنقيب عن النفط فى المملكة العربية السعودية، وظهور الشركات الأمريكية وأثر ذلك على العلاقات السعودية، ومختتماً هذا الفصل بتناول العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطانى منها، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية.

أما **الخاتمة** فقد تعرض البحث فيها إلى ذِكر أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

وأخيراً أتوجه بالشكر أولا وقبل كل شيء لله عز وجل الذى وفقني ويسر لي مهمتي وأعانني على إنجازها على خير وجه إن شاء الله، كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة أم القرى، ولكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات التاريخية والحضارية على ما قدموه لي من تسهيلات خدمة للعلم والباحثين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور ابراهيم صغيرون الذى لم يبخل على بمشورته وتوجيهه ونصحه أثناء إشرافه السابق على هذا البحث، والذى قام مشكوراً

بمساعدتى فى فرز ما يخص هذه الدراسة من الوثائق البريطانية.

وأما من كان الشكر أقل ما يمكن أن يقال له فلأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبداللطيف بن عبدالله بن دهيش، الذى ما أن تحمل مسئولية الإشراف على هذا البحث حتى تلقانى بالرعاية وأتاح لي فرصة لقائه فى الجامعة، والاستفادة من مكتبته الغنية بمحتوياتها من نفائس الكتب وأمهات المراجع.

كما أتقدم بالشكر ووافر التقدير للأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز الأستاذ عبدالله بن حمد الحقيل، وجميع الأخوة المسئولين بالدارة، والذين قاموا بتصوير الوثائق والبحوث التى تم اختياري لها، وقدموا لي كل مساعدة، ولم يضنوا على بشيء مما عندهم، كما اتقدم بالشكر للمسئولين فى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، والمكتبة المركزية وقسم الوثائق بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ طاهر صالح دمنهورى مدير العلاقات العامة بالجامعة، والأستاذ حسن هاشم حتيمش أمين المكتبة المركزية على جهودهما المتواصلة التى أتاحت لي فرصة الاطلاع والقراءة على جهاز الميكروفيلم وتصوير ما يخص البحث من الوثائق البريطانية التى تم اختياري لها.

كما أخص بالشكر والتقدير القائمين على مكتبات جامعة الأزهر والقاهرة وعين شمس والأسكندرية.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من مد لي يد العون فى إعداد هذه الدراسة.

كما أشكر أخي المهندس محمد محسن الجابرى الذى كان رفيقي فى رحلتي إلى لندن وكان على علم بالأنظمة والقوانين المتبعة، وطرق الاطلاع والتصوير للوثائق مما يسر مهمتي فجزاه الله عني أحسن الجزاء.

وأخص بالشكر والثناء العطر الصديق الوفي الدكتور نايف بن حامد همام الشريف على ما قدمه لى من عون ساعدنى فى إنجاز هذا البحث.

وإنى آمل أن أكون قد أوفيت هذا البحث حقه حيث إنى لم أدخر وسعاً ولا طاقة في سبيل إخراجه بالصورة العلمية المطلوبة إن شاء الله، وأرجو أن تكون فيه إضافة علمية نافعة.

والله أسأل أن يوفقني لما يحبه ويرضاه.

التمهيد

علاقات بريطانيا بالملك عبدالعزيز
منذ نهاية الحرب العالمية الأولى
[١٣٣٧هـ / ١٩١٨م]
إلى قيام المملكة العربية السعودية
[١٣٥١هـ / ١٩٣٢م]

من المعروف أن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا(١)، قد أفقدها مركزها السياسي وخاصة فى المنطقة العربية، فلم تعد هى الدولة الوحيدة الحامية للطريق التجاري إلى الهند، الأمر الذى جعل بريطانيا تتخذ بعض الاجراءات(.) السياسية للرد على التحرك العثماني، من أجل إبقاء طرق المواصلات مفتوحة لخدمة المصالح البريطانية فى منطقة الشرق، ومن تلك الاجراءات أنها سعت إلى مكاتبة السلطان عبدالعزيز تخطب وده خاصة وأنه استطاع ضم الأحساء(٢)، ووقع معاهدة مع الباب العالى(..) فى غرة رمضان ١٣٣٢هـ / يوليو ١٩١٤(٣)، ومن ثم كانت هناك مخاوف لدى بريطانيا من أن يتخذ السلطان عبدالعزيز خطوات فعالة لمساعدة العثمانيين ضد الحلفاء، وهذا ما جعل الحكومة البريطانية تسارع إلى تعزيز علاقتها بالسلطان عبدالعزيز، فأخذت بالاتصال به وانتهى الأمر إلى عقد معاهدة العقير بتاريخ ١٨ من صفر ١٣٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م مع السلطان عبدالعزيز، وكانت هذه المعاهدة الأساس الذى رسم أسس العلاقة الجديدة وطبيعتها بين الحكومة السعودية وبريطانيا(٤).

ولما كان كل من الحسين وابن الرشيد قد اتخذا موقفين متعارضين فالأول كان مؤيداً

---

(١) محمد كمال الدسوقي: الدولة العثمانية والمسالة الشرقية (القاهرة، ١٩٧٦م)، ص٣٧١.

(.) مثل ضم قبرص واعلان الحماية على مصر.

(٢) عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربى (١٨٥٨- ١٩٤٧م) (رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٧٨م).

(..) هذه المعاهدة قد حال قيام الحرب العالمية الأولى دون تنفيذها.

أمين الريحاني: تاريخ نجد وملحقاته (ط٥، بيروت، منشورات الفاخرية، ١٩٨١م)، ص٢١٥.

(٣) I.O.R. L/P&S/10/385, A Telegram No. 441 From Luis Mallet to Edward Grey in 9th July 1914.

(٤) I.O.R. L/P&S/10/389, Report No. 251 Relation with Ibn Saud, Prepared by Arab Bureau, Irak Section, in 12th January 1917.

هذه المعاهدة قام بتحليلها والتعليق عليها الأستاذ الدكتور يوسف الثقفى.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

يوسف على الثقفى: دراسات متميزة فى العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور (ط١، مكة المكرمة، مطابع الصفا، ١٤٠٩هـ)، ص١٥٧.

للحلفاء والثاني كان بجانب الدولة العثمانية، فإن السلطان عبدالعزيز كان ملتزماً بالحياد بين القوى المتصارعة خلال الحرب العالمية الأولى، وقد سار على موقفه هذا حتى نهاية الحرب(١).

وإبان الحرب العالمية الأولى واصل السلطان عبدالعزيز تحركاته نحو الجهات الغربية والشمالية من عاصمته الرياض لتأديب الخارجين عن طاعته والعمل على إعادة وحدة شبه الجزيرة العربية، في الوقت الذى كان فيه السلطان عبدالعزيز يخشى أن يقوم الحسين الذى أعلـــــــن نفسه ملكاً على العرب بتوجيه قواته بعد الحرب العالمية الأولى إلى وسط شبه الجزيرة(٢)، ولذلك سعى السلطان عبدالعزيز إلى تعزيز قدراته العسكرية، لصد أي اعتداء متوقع من الحسين أو غيره، الأمر الذى جعل بريطانيا تسعى إلى تهدئة الموقف بين السلطان عبدالعزيز والحسين، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لم يكن هناك مفر من نشوب الحرب بينهما نتيجة لموقف الحسين المتصلب تجاه حل المشاكل القائمة بين الحكومتين ومحاولته مد سلطته نحو الأراضي والقبائل الخاضعة للسلطان عبدالعزيز.

وكان بإمكان بريطانيا التدخل وإيقاف الحرب التى أخذت تلوح فى الأفق بين الطرفين، ولكنها فى تلك الفترة كانت منشغلة بعدة أمور متعلقة بإعادة رسم سياستها فى الشرق الأوسط خاصة بعد أفول نجم الدولة العثمانية من المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ومن تلك الأمور: تبنيها لوعد بلفور المشؤوم، والوعود باستقلال العرب، والتنافس الدولى على النفط العربي، وشكوك فرنسا تجاه التحركات البريطانية، والخوف من الاتجاه السوفيتى، ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها، والإرهاق الذى أصابها فى المجالين العسكري والاقتصادي، بالإضافة إلى قلق الرأي العام البريطانى لزيادة الالتـزامـات فيـما وراء

---

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته (ط٥، بيروت، منشورات الفاخرية، ١٩٨١م)، ص٢١٩- ٢٢٠.

فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب (ط٢، الرياض، ١٣٨٨هـ)، ص٣٨٠.

(٢) محمد المانع: توحيد المملكة العربية السعودية (ط١، الدمام، مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٨١.

حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب (ط١، القاهرة، مطبعة البابى الحلبى، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م)، ص٢٢٧- ٢٢٨.

أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص٧١.

البحار، بينما الفقر ينتشر داخل أراضيها(١).

وكان جزء كبير من العالم العربي إبان الحرب العالمية الأولى خاضعاً للاحتلال العسكري البريطاني، ولم تكن هناك قوة أخرى تستطيع أن تتدخل تدخلا مؤثراً، كما أن الحساسية الاستراتيجية للشرق الأوسط قضت على أي فكرة قد تخطر لبريطانيا بالتخلي عن المنطقة وكان هناك بعض كبار المستعمرين البريطانيين الذين كانوا لا يزالون يعيشون على فكرة الامبراطورية البريطانية مثل اللورد كيرزون **Curzon** وزير الخارجية البريطانى الذى كان يأمل فى قيام امبراطورية تمتد من البحر المتوسط إلى سنغافورة(٢).

وباختصار كان على المستعمرين البريطانيين أن يجدوا صيغة توفيقية بين حاجة بريطانيا للبقاء فى المنطقة والظروف التى تلح عليها من أجل التخلي عنها.

وكانت الحرب العالمية الأولى قد قضت على عصر الاستعمار التقليدي الصريح، وبدأ عهد جديد يتطلب معالجة جديدة يمكن أن يطلق عليه عهد الاستعمار الجزئي، وبدلاً من تولي السيطرة المباشرة فى الهلال الخصيب على سبيل المثال، ومواجهة مخاطر فرض النظام والقانون الاستعماري لجأت بريطانيا إلى فرض نظام استعماري غير مباشر وهو الذى عرف باسم الانتداب **Mandate System**(٣).

وكان هذا الانتداب من الناحية النظرية مسؤولية عصبة الأمم(٤)، واتبعت بريطانيا

---

(١) Ann Williams: Britain & France in the Middle East & North Africa 1914 - 1967, p. 38.

(٢) Fisher, Sidney N.: The Middle East A History, (Routledge & Kegan Paul, 1969), p. 465.

(٣) الغرض الحقيقى لنظام الانتداب هو مساعدة الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى فى تحقيق أغراضها من الحرب، وهى ضم المستعمرات الألمانية، واقتسام الممتلكات العثمانية، وهو أسلوب جديد، وصورة جديدة من صور الاستعمار عرف باسم نظام الانتداب.

انظر:

موضى بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢هـ / ٢٣-١٩٢٤م (ط١، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٦١.

(٤) أحمد عسة: معجزة فوق الرمال (ط٣، بيروت، ١٩٧١م)، ص١١٤.

سياسة خاصة للاستفادة من الهاشميين فى الحجاز، لكي يحكموا فى المناطق الخاضعة لانتدابها، وكان هدف بريطانيا من اختيار الهاشميين للحكم فى العراق والأردن تحت انتدابها هو إظهار وفائها بعهودها لحكام الحجاز أثناء الحرب، حتى يمكنها بواسطتهم استعادة هيبتها فى العالم العربى فى الوقت الذى امتنعت فيه عن التدخل إلى جانب الحسين ضد السلطان عبدالعزيز (١)، ولا إلى جانب فيصل بن الحسين فى دمشق ضد الفرنسيين (٢).

وكانت بريطانيا تخطط لمد خطوط مواصلات برية وجوية تمتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربى عبر بلاد متجاورة وخاضعة لانتدابها (العراق، الأردن، فلسطين) وإدراكها أن هذه الطرق لا يمكن ربطها بطرق القوافل الصحراوية بين نجد فى الجنوب وسوريا فى الشمال ما لم يتم إجراء حوار بين بريطانيا وزعماء المناطق المجاورة للبلدان الخاضعة لانتدابها مبني على روح التفاهم والتبادل للمصالح المشتركة بين الطرفين، خاصة وأن بريطانيا تعلم أن السلطان عبدالعزيز لم يعد يواجه فقط نظاماً هاشمياً تسانده بريطانيا فى الحجاز، بل ظهرت أيضاً دول هاشمية بناء على رغبتها وتساندها مالياً، وتمتد هذه الدول عبر حدود السلطان عبدالعزيز الشمالية بحيث تعترض الطريق بين نجد فى الجنوب وسوريا الخاضعة آنذاك للانتداب الفرنسى فى الشمال.

وكان السلطان عبدالعزيز يرى أنه لا يوجد إلا تفسير واحد جعل بريطانيا تقيم حاكمين مسلمين تحت سيطرتها فى العراق والأردن، وهو العمل على احتواء السعوديين فى وسط شبه الجزيرة العربية.

وكان هدف بريطانيا من هذا التحرك محاولة استخدام نفس السياسة التى سبق لها أن استخدمتها مع شيوخ السواحل الشرقية والجنوبية لشبه الجزيرة العربية، والمتمثل فى إبرام معاهدات منفصلة كان الهدف منها الحصول على امتيازات وتسهيلات مناسبة ترى أنها ضرورية لحماية مصالحها فى المنطقة.

وفى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تعمل على إقامة العروش فى مناطق الانتداب (الشام والعراق) كانت القوات السعودية تتقدم نحو الحجاز وعسير حيث استطاع السلطان

---

(١) حسين فوزى النجار: السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط (القاهرة، ١٩٥٢م)، ص٤٤٠.

(٢) Klieman, Aaron S.: Foundation of British Policy in the Arab World, The Cairo Conference of 1921, (John Hopkins, 1970), p. 98.

عبدالعزيز أن يضم اقليم عسير عام ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م(١)، وفى السنة التالية تم ضم حائل(٢)، وبذلك حول الاهتمام العالمي إليه بدلا من فيصل بن الحسين الذى كان يتوج وقتئذ ملكاً على العراق(٣).

وعندما استطاع السلطان عبدالعزيز أن يضم مدينة الجوف الواقعة إلى الشمال عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، أصبحت ممتلكاته ملاصقة للحدود الجنوبية للأردن والعراق، وبهذا يكون قد شمل امتداد ممتلكاته مناطق واسعة.

ومنذ عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م كانت بريطانيا مضطرة لمواجهة ما اعتبرته خطراً على مناطق نفوذها فى شمال نجد، فردت على أي تقدم لزحف القبائل فى الشمال، وهي المناطق التى تدعي أنها من المناطق الخاضعة لانتدابها على الرغم من أنه لم تكن تحددها حدود متفق عليها بعد، وذلك باستخدام سلاح الجو الملكي البريطانى(٤).

وكانت بريطانيا تعلم أنها بعملها هذا ليست على حق، كما أنها كانت تخشى بشدة معاداة السلطان عبدالعزيز خوفاً من أن يحول اهتمامه مرة أخرى إلى الحجاز، والذى كانت ترغب فى مد نفوذها الاستعماري إليه(٥)، وهذا ما كان يخشاه السلطان عبدالعزيز، بل والعالم الإسلامي كله أن تطأ أقدام المستعمر الصليبي ممثلا فى بريطانيا أرض الحرمين الشريفين فى الحجاز ولا سيما بعد أن أصبح الشريف حسين وأبناؤه ألعوبة فى يد بريطانيا، ومن أجل ذلك لجأت بريطانيا إلى التفاوض مع السلطان عبدالعزيز وتم اللقاء فى مدينة المحمرة وعقدت معاهدة المحمرة فى ٧ من رمضان ١٣٤٠هـ / ٥ من مايو ١٩٢٢م، وفى بروتوكول العقير التالي لها فى ١٢ من ربيع الثانى ١٣٤١هـ / ٢ من ديسمبر ١٩٢٢م أتفق على الحدود بين نجد والعراق، وأقيمت منطقتان محايدتان إلى الغرب والجنوب من الكويت، وكانت هذه أول محاولة بعد الحرب العالمية الأولى لوضع حدود فى الصحاري العربية، ولكن هذه الحدود لم تفعل أكثر من إزالة الجزء السطحي من الخلافات بين السعوديين وحكومتي الانتداب فى الشام

---

(١) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص٣٠٠.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية (بيروت، ١٩٦٤م)، جـ٢، ص١٠٢.

(٣) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص٢٧٧.

(٤) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص٨٣.

(٥) Troeller: The Birth of Saudi Arabia (London, 1976), p. 205.

والعراق اللتين أنشأهما الاستعمار الأوربي(١).

وفي جمادى الأولى ١٣٤٢هـ / ديسمبر ١٩٢٣م عقدت بريطانيا مؤتمراً فى الكويت فى محاولة للوصول إلى تسوية شاملة، ولكن اختلاف وجهات النظر أدى إلى انفضاض المؤتمر وفشله فى الربيع التالى(٢).

حقاً لقد كشف مؤتمر الكويت عن شيء جديد وحقيقة جديدة وهى أن الحسين أصبح مناوئاً لحليفته بريطانيا، وحطم بعناده المؤتمر الذى علقت عليه كل آمالها فى المنطقة العربية.

وهنا أظهر المؤتمر جلياً استحالة التعايش بين نجد والحجاز، وأصبحت الحرب قاب قوسين أو أدنى بين الطرفين، والسيف فى هذه الحالة هو فصل الخصام(٣).

وفي أوائل عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م كانت هناك عوامل عديدة بالإضافة إلى فشل مؤتمر الكويت جعلت السلطان عبدالعزيز يتطلع إلى ضم الحجاز وأهمها: رفع الظلم، وإقامة العدل والمساواة، ونشر الأمن لكي يتسنى لحجاج بيت الله تأدية مناسكهم فى حرية واطمئنان(٠)، ومنها أيضاً سياسة الملك حسين تجاه العالم الإسلامى، ومطالبة علماء الهند للسعوديين بضم الأماكن المقدسة(٤) خاصة بعد إعلان الحسين نفسه خليفة للمسلمين، وما تبين للمسلمين من

---

(١) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص٢٠٨- ٢١٥.

(٢) موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص١٠٧- ١٤٥.

(٣) موضى آل سعود: المرجع السابق، ص١٥٢.

(٠) كان الحجاج غير آمنين على أنفسهم وأموالهم أثناء سفرهم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة أو العودة منها، لأن الشريف حسين لا يملك المال ولا القوة للسيطرة على القبائل المعتدية.

(٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين (ط٥، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م)، ص٢٦٦- ٢٦٧.

موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص١٥٢- ١٥٣.

سيد رضوان على: ظفر على خان والملك عبدالعزيز (بحث مقدم للمؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز عقد فى الرياض بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فى الفترة ما بين ١٩- ٢٣ من ربيع الأول ١٤٠٦هـ)، ص١٢.

ادعى الشريف حسين للعالم الخارجى بان الإخوان تصرفوا تصرفاً مسيئاً ضد سكان الطائف أثناء اقتحامهم لها، وقد ردد بعض الأجانب هذه الادعاءات المغرضة، وكان من أثر هذا الادعاء أن حرم بعض =

أن بريطانيا كانت وراء هذه الخطوة وبإيعاز منها(١)، وكان هذا نذير خطر على الحرمين الشريفين مما يوجب العمل على إزاحة ذلك الخطر، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإبعاد الشريف حسين وأبنائه عن السلطة فى الحجاز، وهذا ما عمل السلطان عبدالعزيز على تحقيقه، خاصة بعد أن رأى ثالث الحرمين الشريفين فى القدس يرضخ تحت سلطة الانتداب البريطانى الصليبي، وأخيراً هناك عامل مهم يجب ألا نغفله وراء تطلع السلطان عبدالعزيز لضم الحجاز وهو: مشيئة الله سبحانه وتعالى حيث آذن بانتهاء ملك وبداية ملك آخر، وهو القائل جل شانه "﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢)

ولما كانت بريطانيا قد قطعت معونتها المالية عن السلطان عبدالعزيز منذ شعبان سنة ١٣٤٢هـ / مارس ١٩٢٤م، فإنه لم يعد يخشى أن تستخدم بريطانيا قطع معونتها المالية ضده فى حالة ضمه الحجاز خصوصاً وأن مركز الحسين فى الحجاز كان ضعيفاً فقد انقلب على العثمانيين بإعلان الثورة فى الحجاز وبدعم من بريطانيا التى دعمت الثوار فى بلاد الشام وأقامت حكومتين فى الشام والعراق تسيران حسب توجيهاتها.

وفى ذى القعدة ١٣٤٢هـ / يونيو ١٩٢٤م عقد مؤتمر فى الرياض حضره جمع غفير من المشايخ والعلماء ورجال القبائل والسلطان عبدالعزيز، وترأس المؤتمر والده الإمام عبدالرحمن رحمه الله، وافتتح الإمام عبدالرحمن المؤتمر بقوله إنه «تلقى كتباً كثيرة من الإخوان يرغبون فيها أداء فريضة الحج»(٣)، وتحدث زعماء الإخوان بأنهم يريدون الحج، ومكة ليست ملكاً للحسين، ولا يحق له أن يمنع مسلماً من أداء فريضة الحج، وأنه بهذا المنع

= علماء الهند الحج إلى مكة مدة من الزمن، ولا سيما إذا عرفنا أن الحجاج الهنود كان معظمهم طاعناً فى السن، وكانوا أكثر من غيرهم تعرضاً للسلب والنهب.

انظر:

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(١) محمد جلال كشك: السعوديون والحل الإسلامى (ط٤، القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ص٥١١- ٥١٢.

صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، جـ٢، ص٢٦٨.

(٢) سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٣) موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص١٥٤.

قد أجاز للنجديين ضم الحجاز».

وتحدث السلطان عبدالعزيز وذكر أن الحسين لم تنجح معه كل المحاولات لرأب الصدع بين نجد والحجاز مشيراً بذلك إلى فشل مؤتمر الكويت، ومن ثم تعالت أصوات الحاضرين «إلى الحجاز»، وكانت الفتوى بذلك(١).

وصدر بيان فى أعقاب المؤتمر، وقعه الأمير فيصل بن عبدالعزيز، ومما جاء فى هذا البيان «لقد منع الملك حسين بن على أهل نجد من أداء فريضة الحج، قرابة ثلاث سنوات ونيف، متخذأ عدم اصطدام النجديين بأبناء المذاهب الأخرى من المسلمين وسيلة لهذا المنع، وهو فى حقيقته كان يخشى انتشار دعوة التوحيد التى كانت آخذة فى الاتساع من أن تجرف أمامها الحجاز بأسره»(٢).

وتحرك الجيش السعودي من تربة إلى الطائف ودخلها فى ٦ من صفر ١٣٤٣هـ / ٦ من سبتمبر ١٩٢٤م، ثم تلتها معركة الهدى، وانتصرت فيها القوات السعودية فى ٢٦ من صفر ١٣٤٣هـ / ٢٦ من سبتمبر ١٩٢٤م، وانسحبت قوات الشريف حسين إلى مكة، وتوقف الزحف السعودي فى الطائف والهدى ينتظر إذن السلطان عبدالعزيز وهو لا يزال فى الرياض بمواصلة السير إلى مكة المكرمة(٣).

واضطربت الحالة فى الحجاز بعد ظهور عجز جيشها، ورأى الملك حسين وكبار الأشراف فى مكة ضرورة الانسحاب إلى جدة والتحصن بها، كما رأى كبار الأشراف ضرورة تنازل الملك حسين عن العرش لابنه الأمير على، ظناً منهم أن هذا سيضع نهاية للحرب، وبالفعل بويع الأمير على ملكاً على الحجاز فى ٥ من ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ٤ من أكتوبر ١٩٢٤م، واضطر الملك حسين الذى أجبر على التنازل عن العرش إلى مغادرة جدة إلى العقبة فى ٢٥ من ربيع الأول / ٢٤ من أكتوبر من العام نفسه(٤).

---

(١) موضى آل سعود: المرجع السابق، ص١٥٤.

(٢) صلاح الدين المختار: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٢٩١.

موضى آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص١٥٤ - ١٥٥.

(٣) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص٣٢١ - ٣٢٥.

(٤) مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين (ط٣، جدة، دار الشروق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص١١١ - ١١٢.

وفى ١٧ من ربيع الأول ١٣٤٣هـ / ١٦ من أكتوبر ١٩٢٤م دخل السعوديون مكة المكرمة بدون قتال، أو إراقة دماء مما ترك أثراً حسناً فى نفوس العالم الإسلامى، وفي الوقت نفسه أعلنت الدول التى لها ممثلون فى جدة عن حيادها تجاه هذا الصراع، وقد أدخل هذا الموقف الحيادي الطمأنينة فى نفس السلطان عبدالعزيز، فسارع فى موكب عظيم ودخل أم القرى محرماً فى يوم الخميس ٨ من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ / ٥ من ديسمبر ١٩٢٤م(١).

وأثناء تقدم القوات السعودية صوب الحجاز اتخذت بريطانيا موقف الحياد على أساس أن هذا الصراع بين حاكمين مسلمين(٢)، وليس من الحكمة أن تتدخل دولة مسيحية بينهما، كما أنها لو تدخلت إلى جانب الحسين فإن ذلك سيغضب مسلمي الهند الذين كانوا يعتبرون تحالفه مع بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية صاحبة الخلافة الإسلامية فى رأيهم طعنة للإسلام(٢).

هذا وقد طلب الشريف حسين مساندة بريطانيا له أثناء تقدم القوات السعودية نحو الحجاز(٤)، ولكنها لم تستجب، وكان كل ما يهمها أمران: عدم قيام صعوبات فى موسم حج ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م، وثانيهما الرغبة فى تأمين سلامة الجاليات الأوربية فى جدة حتى لا تتدخل دولة أوربية أخرى، وربما أدرك السلطان ذلك فلجأ إلى حصار جدة قرابة عشرة أشهر بدلا من اقتحامها، ومن ثم دخلها فى ٨ من جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ / ٢٤ من ديسمبر

---

(١) أحمد السباعى: تاريخ مكة (القاهرة، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م)، جـ٢، ص٢٥٤.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(٢) خير الدين الزركلى: شبه الجزيرة فى عهد الملك عبدالعزيز (ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، جـ١، ص٣٤٠.

حسين فوزى النجار: مرجع سبق ذكره، ص٤٤٠.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، جـ٢، ص٢١١.

(٢) Leatherdale, Clive: Britain & Saudi Arabia 1925 – 1939, (Frank Cass, London, 1983), p. 29.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، جـ٢، ص٢٨٠.

(٤) أمين الريحانى: نجد وملحقاته، ص٣٤٢ – ٣٤٣.

محمد جلال كشك: مرجع سبق ذكره، ص٥٢٧ – ٥٢٨.



١٩٢٥م(١).

كما كانت بريطانيا ترى أنها لو ساعدت الحسين فى هذا الوقت فإنها ستكون سياسة قصيرة النظر منها بسبب انتصارات السلطان عبدالعزيز السريعة، كما أنها ستغضب الرجل الذى لم تتقدم له بمساعدة ولا يدين لها بمركز أو فضل(٢)، وأثبتت الأحداث أنه الزعيم الذى وحد شبه الجزيرة العربية، فبدأت تنظر إليه نظرة الند للند، نظرة يملؤها الخوف والحذر، ولهذه الأسباب كانت بريطانيا تتبع سياسة تعتمد على المراقبة عن كثب وتقديم التهنئة للمنتصر عندما تحين لحظة انتصاره.

وفى الوقت نفسه كان على بريطانيا أن تضع فى اعتبارها أثر حيادها على موقف الأردن والعراق خصوصاً وأنه كان هناك احتمال بأن يتخذ عبدالله خطوات إيجابية لمساعدة الحجاز(٣)، وكان فى استطاعة بريطانيا أن تظل على الحياد طالما اقتصرت الحرب على الحجاز، ولكن كان هناك خطر من امتداد الحرب إلى الأردن ذلك أن التجاء الحسين إلى العقبة كان من المحتمل أن يجعل القوات السعودية تتعقبه فيها خصوصاً وأن إمارة الأردن ليست لها حدود محددة مع شبه الجزيرة العربية.

ولذلك فكرت وزارة المستعمرات البريطانية فى حل بأن تمد سيطرة إدارة سكة حديد فلسطين لكي تشمل عمّان معان على خط سكة حديد الحجاز بدعوى تسهيل الحج، ولكن في الحقيقة كان هدفها تأكيد سلطة الأردن على حدود مرسومة مع الحجاز(٤).

ولما وجد السلطان عبدالعزيز أن الحسين استغل وجوده فى العقبة لمدة سبعة أشهر مما

---

(١) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، جـ٢، ص٢٩٨.

(٢) يقول أرنولد ولسن المعتمد البريطانى فى العراق «يجب أن نضع فى اعتبارنا أن ابن سعود لا يدين لنا بمركزه، بل لنسبه ودينه وموقعه الجغرافي وشخصيته ولذا أرى أن نكون حريصين على عدم التورط فى عداوته هو وأتباعه، ونحن لم نصنعه ولذا لا نستطيع تخويفه أو توجيهه».

انظر:

محمد جلال كشك: مرجع سبق ذكره، ص٤٩٧.

(٣) F.O. 371/10815, E 389/68/91, A Letter from Bullard to F.O. in 25th June 1925.

(٤) F.O. 371/10808, E 2858/10/91, A Letter No. 76 from Bullard to F.O. in 17th May 1925.

أدى لإطالة الحرب فى الحجاز فقد أعلن فى ذي القعدة ١٣٤٤هـ / مايو ١٩٢٥م أن قواته سوف تتجه إلى العقبة(١)، مما جعل بريطانيا تدرك خطورة الموقف، فى الوقت الذى كانت فيه وزارة الخارجية البريطانية ترفض إثارة المشاكل مع السلطان عبدالعزيز وتميل إلى اتباع سياسة توفيقية مع النظام الجديد فى الأراضي المقدسة لاعتبارات يفرضها اتساع رقعة المستعمرات البريطانية والتى تضم أكثر من مائة مليون مسلم، الأمر الذى يتطلب وجود علاقات طيبة مع صاحب السلطة على الأماكن المقدسة الجديد، بعد أن تأكدت وزارة الخارجية البريطانية من أن نظام الشريف حسين على وشك السقوط، والانتصار السعودي أصبح أمراً واقعياً، مما فرض على بريطانيا اتباع سياسة جديدة مع السلطان عبدالعزيز.

ولتتجنب بريطانيا حرج موقفها إذا ما هاجم السلطان عبدالعزيز العقبة لوجود الحسين فيها، فقد قررت أن تبعد الحسين عن العقبة إلى أي مكان آخر، فاختار قبرص(٢).

وبتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ / ١٨ من يونيو ١٩٢٥م غادر الحسين العقبة إلى قبرص(٣)، وفى ١٥ من ذي الحجة ١٣٤٤هـ / ٦ من يوليو ١٩٢٥م أعلن أمرى **Amery** وزير المستعمرات ضم العقبة ومُعان إلى الأردن(٤)، الأمر الذى أثار غضب السلطان عبدالعزيز فأعلن أن هاتين المنطقتين تابعتان لأقليم الحجاز(٥).

وعندما أدركت بريطانيا أن انتصار السلطان عبدالعزيز أمر مؤكد فقد وجدت أن من مصالحها أن تضع فى اعتبارها أو تفكر فى نتائج السيطرة السعودية على شبه الجزيرة العربية، فقد كانت هناك مشكلات كثيرة لابد من تسويتها عن طريق تبادل وجهات النظر

---

(١) سعود بن هذلول: تاريخ ملوك آل سعود (ط١، الرياض، مطابع الرياض، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م)، ص١٧٨ - ١٧٩.

(٢) Parliamentary Debates, Commons, Vol. 186, Cols. 44, 45: Amery in House Commons, July 1925.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، جـ٢، ص٢٨٩.

(٤) Troeller: op. cit. p. 227.

صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، جـ٢، ص٢١٧ - ٢١٨.

(٥) سانت جون فلبى: الذكرى العربية الذهبية، تعريب مصطفى كمال فايد (القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م)، ص١١٠.

بصراحة مع السلطان عبدالعزيز وبخاصة الحدود الشائكة بين ممتلكاته وبين المناطق الخاضعة للانتداب البريطاني، وكان السلطان عبدالعزيز يدرك أن من المصلحة ولو في الوقت الحاضر الخوض في مباحثات لتسوية مشكلة الحدود، ولذلك فقد وافق بريطانيا على التباحث بشأنها، واختارت الحكومة البريطانية جلبرت كلايتون **Clayton** لكي يتفاوض باسمها، وقابل كلايتون السلطان عبدالعزيز على الطريق إلى مكة بينما كانت جدة لا تزال محاصرة.

وتمخضت المباحثات عن وثيقتين نظمتا العلاقات السعودية مع العراق والأردن حتى الثلاثينيات، وهو ما أوضحته اتفاقية بحرة التي أحكمت الثغرات الإدارية والقبلية التي لم تتضمنها نصوص بروتوكول العقير الذي ركز على تحديد الحدود النجدية العراقية في اتفاقية ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، وبعد ذلك جاءت اتفاقية حداء لتعمل على تسوية المشكلة الأكثر صعوبة وهي حدود نجد مع الأردن(١).

ونظراً لأن الحرب الحجازية كانت لا تزال مستمرة فقد ظلت مشكلة حدود الحجاز مع الأردن معلقة وخارج نطاق المباحثات التي جرت.

ويرى بعض الباحثين أن اتفاقيتي بحرة وحداء كانتا انتصاراً ملموساً للسلطان عبدالعزيز ذلك أن حدود نجد والأردن قد وضعت بطريقة تؤكد ملكية وادي السرحان ذي الميزة الاستراتيجية للسلطان عبدالعزيز، كما أن بريطانيا استفادت من حالة الاستقرار الذي أخذ يخيم على البلدان الواقعة في شمال الأراضي السعودية.

وفي ذي الحجة ١٣٤٤هـ / يونيو ١٩٢٦م عقد السلطان عبدالعزيز المؤتمر الإسلامي العالمي في مكة، وبحث المؤتمر حدود الحجاز الشمالية وأصدر قراراً يطالب بعودة العقبة ومعان إلى اقليم الحجاز، الأمر الذي أصبح ملزماً للسلطان عبدالعزيز(٢).

وعندما عاد جلبرت كلايتون **Clayton** إلى لندن عقب اتفاقيتي بحرة وحداء كان يحمل طلباً رسمياً من السلطان عبدالعزيز بإعادة النظر في معاهدته مع بريطانيا في ١٨ من

---

(١) أمين الريحاني: نجد وملحقاته، ص٤٣٧- ٤٤٤.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٢٩٤- ٢٩٥.

Troeller, G.: op. cit. p. 227.

(٢) Helms, Christine Moos: The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity, (Croom Helm, 1981), p. 222.

صفر ١٣٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م.

ولو أن الحكومة البريطانية اعتبرت هذا الطلب سابقاً لأوانه بسبب استمرار حالة الحرب فى الحجاز وعدم استقرار الأوضاع فى معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، ولكن بانتهاء الحرب الحجازية وظهور دلائل مشجعة عن نجاح الإدارة السعودية خلال الشهور الأولى بعد انتهاء الحرب أصبحت الحكومة البريطانية ترى أن إبرام اتفاق شامل مع السلطان عبدالعزيز أمر له أهميته.

وعندما انتشرت شائعة فى الأردن وفلسطين أن بريطانيا قد تترك العقبة ومعان للسلطان عبدالعزيز تسهيلا للتفاوض معه على المعاهدة الجديدة هدد المندوب السامى الجديد فى فلسطين والأردن اللورد بلومر **Plumer** بالاستقالة(١)، فى حين كان تشمبرلين **Chamberlain** يرى أن العقبة ومعان لا يستحقان عظام جندي بريطانى واحد(٢)، بل وأبدى امتعاضه من الأمير عبدالله الذى يثير لبريطانيا المتاعب، بل وكان الرأى السائد بين موظفي الخارجية البريطانية أن الأساس القانوني لضم العقبة ومعان للأردن ضعيف، وأن دولة السلطان عبدالعزيز يجب أن تضم الأراضي التى كان يحكمها الملك حسين فى السابق(٣).

وبعد أن ضم السلطان عبدالعزيز الحجاز وضمنت بريطانيا مركزها فى جنوب الأردن بعد ضم العقبة ومعان إلى إمارة الأمير عبدالله اطمأنت على سلامة الطريق إلى الخليج لحماية مصالحها فصارت تفكر فى إقامة العلاقات مع السلطان عبدالعزيز على أساس جديد بمقتضى معاهدة جديدة تعكس الوضع الجديد معه.

وعندما نودي بالسلطان عبدالعزيز فى ٢٥ من جمادى الثانية ١٣٤٤هـ / ٨ من يناير ١٩٢٦م ملكاً على الحجاز(٤) حدث خلاف داخل الحكومة البريطانية، فقد كانت وزارة

(١) C.O. 733/134, 44130/27, Plumer to Amery, 27th Jan. 1927.

(٢) F.O. 371/11444, E 5967/572/91, Chamberlain Minute, 19th Nov. 1926.

(٣) F.O. 371/12247, E 156/156/91, Oliphant Minute, 11th Jan. 1927.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٦٣.

محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة (ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، جـ٢، ص١٤١٥.

الهند ترى تأجيل اعتراف بريطانيا بوضعه الجديد بدعوى الخوف من إثارة شكوك مسلمي الهند بأن بريطانيا ساعدت على ضم السلطان عبدالعزيز للحجاز(١)، ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى العكس حتى لا تثار شكوك السلطان عبدالعزيز بأن بريطانيا لا تريد الاعتراف به على الإطلاق.

وعلى ذلك اعترفت الحكومة البريطانية بعبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها في ١٢ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٢٥ من فبراير ١٩٢٦م اعترافاً قانونياً وهو أقوى من الاعتراف بالأمر الواقع، ولكن بريطانيا لم تكن الدولة الأولى التي تعترف به فقد سبقها الاتحاد السوفيتي لوجود كتلة إسلامية بداخل أراضيه، كما أنه أراد إحراج بريطانيا في الشرق الأوسط(٢)، وصار ممثل الاتحاد السوفيتي في الحجاز كريم حكيموف **Hakimov** عميداً للدبلوماسيين في جدة(٣).

ولا شك في أن الظروف في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م كانت تستدعي إعادة النظر في معاهدة ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م حيث أن هذه المعاهدة أبرمت تحت ظروف الحرب العالمية الأولى، وهذه الظروف لم تعد قائمة في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، كما أن معاهدة ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م أبرمت في وقت كان السلطان عبدالعزيز لا يحكم سوى نجد والأحساء ولكن في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م اتسعت دولته لتضم جبل شمر والجوف في الشمال والحجاز في الغرب وأصبحت بذلك معاهدة ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م لا تتناسب مع ظروف دولة السلطان عبدالعزيز عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م(٤)، كما كانت الدوائر البريطانية ترى أن شروط المعاهدة الجديدة يجب ألا تقل عن الشروط الواردة في مسودة مشروع المعاهدة البريطانية الحجازية في عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م، وعلى بريطانيا أن تتجنب الأسباب التي جعلت الشريف حسين يرفضها، وكانت هذه المعاهدة طويلة (٢٠ مادة)(٥) وعلى ذلك فإن المعاهدة مع السلطان

---

(١) F.O. 371/11431, E 1282/7/91, I.O. to F.O. 23 Feb. 1926.

(٢) F.O. 371/11431, E 2069/7/91, Jordan to Chamberlain 29 March 1926.

عبدالعزيز عبدالغني ابراهيم: السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩ - ١٩٤٧م (ط١، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٢٨٢.

(٣) Bullard, Sir Reader: The Camels must go, (Faber, London, 1961), p. 210.

(٤) F.O. 371/11437, E 180/180/91, India Office to F.O. 5 Jan. 1926.

(٥) Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, P. 321.

عبدالعزيز يجب أن تكون أكثر صراحة واستقامة ووضوحاً، ويجب ألا تتضمن أية محاولة لإرغامه على الاعتراف بتعهدات بريطانيا للصهيونية مثلما ورد في مشروع المعاهدة مع الحسين لأن السلطان عبدالعزيز لن يكتفي بالرفض مثلما فعل الحسين ولكنه سيحاول أن يؤلب الرأى العام الإسلامي ضد بريطانيا.

وكان من رأي كلايتون أن بريطانيا تستطيع أن تحتفظ بعلاقاتها الطيبة مع السلطان عبدالعزيز بشكل أفضل عن طريق وثيقة بسيطة تتضمن تبادل الثقة مع السلطان عبدالعزيز، وبالتالي لا توجد ضرورة لأن تكون كثيرة التفاصيل(١).

وبدأ التفاوض مع السلطان عبدالعزيز نيابة عن الحكومة البريطانية القائم بأعمال القنصل البريطاني في جدة جوردان Gordan(٢)، وتابعها كلايتون حتى نهايتها، وكانت وزارة الهند تعارض إبرام معاهدة مع السلطان عبدالعزيز وترى تأجيلها على الأقل إلى ما بعد موسم الحج ولكن وزارة الخارجية البريطانية كانت ترى أن حكومة الهند ووزارة الهند يجب أن يتقبلا سياستها في التعامل مع الحجاز ونجد باعتبارهما بلاداً مستقلة، وأن بريطانيا يجب أن تبتعد عن أي منازعات دينية في الحجاز.

وطالت المفاوضات بسبب الخلاف بين رأي وزارة الهند ووزارة الخارجية، وخشيت الحكومة البريطانية أن يتحول السلطان عبدالعزيز إلى دولة أخرى لدعم استقلاله(٣)، فطلبت من كلايتون أن يوقع المعاهدة، وبالفعل وقعت في جدة يوم الجمعة الموافق ١٨ من ذي القعدة ١٣٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م من قبل كل من الأمير فيصل عن الحكومة السعودية وكلايتون Clayton نيابة عن الحكومة البريطانية(٤).

وكما كان الحال في كل المعاهدات السابقة تأكد السلطان عبدالعزيز من أنها تنص على شرعية حقوقه الزمنية والتاريخية، وتؤكد حقه في اختيار خليفته، كما حذفت مسألة مركز

---

(١) F.O. 371/11437, E 2580/180/91, Clayton to Shuckburg, 26 April 1926.

(٢) سانت جون فلبي: الذكرى العربية الذهبية، ص١٢٠.

(٣) Leatherdale: op. cit. p. 70.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص١٩٥- ١٩٨.

(٤) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات من ١٣٤١- ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢- ١٩٥١م (ط٥، جدة، مطابع البنوى)، ص٢٥.

بريطانيا الخاص فى مناطق الانتداب، كما اعترف باهتمام السلطان عبدالعزيز الخاص فى دول الخليج بشكل مخفف، فقد تعهد فقط بالحفاظ على العلاقات الودية والسلمية مع الشيوخ دون الاعتراف صراحة بالتزامات بريطانيا نحوهم.

أما بالنسبة للعقبة ومعان فقد رؤى أنه من غير المناسب تثبيت حدود متنازع عليها فى معاهدة صداقة عامة، كما اتفق الطرفان على تبادل مذكرات تلحق بالمعاهدة، ووافق السلطان عبدالعزيز على قبول الوضع القائم إلى أن يتم التوصل لحل مشكلة الحدود، كما تضمنت المذكرات المتبادلة بعض التنظيمات بشأن الرق، وإلغاء الحظر البريطانى على تصدير أدوات الحرب إلى السلطان عبدالعزيز، وكانت وزارة الخارجية البريطانية سعيدة بهذه النتيجة، وكان الملك عبدالعزيز أول حاكم عربى يحصل على معاهدة تعترف فيها الحكومة البريطانية باستقلاله التام المطلق، وسميت هذه المعاهدة معاهدة جدة(١).

واستطاع بذلك السلطان عبدالعزيز بفضل من الله وتوفيقه ثم بقوته وحكمته وحسن تصرفه أن يكتسب ثقة بريطانيا واحترامها وصداقتها فى الوقت الذى كان فيه حريصاً على أن يكون صاحب القرار فى بلاده(٢).

وتقرر بعد هذه المعاهدة أن يكون الاتصال بالسلطان عبدالعزيز مباشرة بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية وقنصلها فى جدة، وانقطعت علاقته منذ ذلك الوقت بحكومة الهند البريطانية(٣).

وإلى جانب أهمية هذه المعاهدة التاريخية والسياسية فقد حظيت بصدى إعلامي واسع على الصعيدين العربي والأجنبي.

فعلى الصعيد العربي تحدثت العديد من الصحف والمجلات العربية عن أهميتها لكونها أول معاهدة عقدت على قدم المساواة بين دولة عربية ودولة أجنبية كما نوهت بالنتائج الإيجابية التى حققتها جهود السلطان عبد العزيز فى سبيل نجاحها، والدور البارز الذى قام

---

(١) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص٣٥- ٤٣.

(٢) محمد عبدالله ماضى: النهضات الحديثة فى جزيرة العرب (ط٢، بيروت، دار احياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م)، ص٢٧٧.

(٣) محمد مرسى عبدالله: دولة الإمارات العربية وجيرانها (ط١، الكويت، دار العلم، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، ص٢٤٢.

به فيها.

وعلى الصعيد الأجنبي فقد تحدثت الصحف بقولها أنها جاءت مطابقة للموقف السياسي فى بلاد العرب، وقد أحسنت الحكومة البريطانية عملا بإقدامها على الاعتراف بالأمر الواقع، وأعربت عن إعجابها ببراعة ودهاء السلطان عبدالعزيز الذى لم يفرط فى أي شيء من حقوقه بأي حال من الأحوال، وذكرت أن أهمية هذه المعاهدة الحقيقية ليست فى التفاصيل الواردة فى متنها وإنما هي فى اعتراف بريطانيا بالوضع الجديد الذى أقامه أقوى ملوك شبه الجزيرة العربية.

وهذا نصر عظيم حققه السلطان عبدالعزيز وكان بمثابة الانطلاقة لمستقبل مشرق للأمة العربية والإسلامية(١).

وعلى الرغم من عقد المعاهدة السعودية البريطانية لعام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م واطمئنان بريطانيا على سلامة المناطق المحيطة بممتلكات السلطان عبدالعزيز والواقعة تحت الانتداب أو الحماية البريطانية، إلا أن غارات الإخوان عبر الحدود النجدية العراقية فى أواخر ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م، وحادثة البصية(٢) فى ١٠ من جمادى الأولى ١٣٤٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٢٧م(٣) أزعجت المسؤولين البريطانيين وخاصة المندوب السامى البريطانى فى العراق هنرى دوبز **Dobbs** الذى كان يدعو حكومته إلى التدخل العسكري لوضع حد لغارات الاخوان عبر الحدود، كما كان يؤيده فى هذا الرأي وزارة المستعمرات ووزارة الطيران(٤).

ولكن كانت هناك وجهات نظر أخرى فى الحكومة البريطانية، فكانت وزارة

---

(١) لطيفة عبدالعزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية فى الدولة السعودية المعاصرة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م - ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م (رسالة ماجستير. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م)، ص١٠١ - ١٠٢.

(٢) البصية: نقطة على الحدود بين نجد والعراق، أقامت فيه الحكومة العراقية مخفراً، فاعتبرته القبائل السعودية اعتداء على حقوقهم التقليدية فى حرية الرعي، والانتقال غير المقيد عبر الحدود فهاجموه.

انظر:

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

(٣) صادق حسن السودانى: العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠- ١٩٣١م (بغداد، ١٩٧٦م)، ص٢٥٤- ٢٦٢.

(٤) C.O. 730/130, 59068/28: Dobbs to Amery, 22 Feb. 1928.

الخارجية تطالب بالحذر فى معالجة الموضوع حيث أنها كانت لا ترغب فى اتباع سياسة قد تؤدي إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية خصوصاً إذا استطاع السلطان عبدالعزيز أن يكبح جماح غارات الإخوان(١).

وكانت طائرات السلاح الجوي البريطاني إذا أرادت مهاجمة الإخوان فإنها تضطر إلى عبور الأراضى الكويتية مما يؤدى إلى تورط الكويت فى الغارات الحدودية الأمر الذى جعل المقيم السياسى فى بوشهر الكولونيل هورث **Haworth** يؤيد وزارة الخارجية البريطانية فى التحذير من أن أي تحرك لسلاح الطيران البريطانى فوق نجد سيزيد من المصاعب أمام السلطان عبدالعزيز ويؤدي بالتالي إلى توتر العلاقات السعودية البريطانية، كما أن المقيم كان يرى أن استخدام الطيران عبر حدود نجد يخالف القانون استناداً إلى المادة السادسة من اتفاقية بحرة(٢)، كما أن حكومة الهند كانت تشارك وزارة الخارجية الرأى فى أن استمرار الاستقرار فى شبه الجزيرة العربية وهو ما تسعى إليه بريطانيا فإنه بالدرجة الأولى مرتبط باستمرار سلطة السلطان عبدالعزيز وقيادته الحكيمة.

وأخيراً رأت بريطانيا أن أسلم طريقة لوضع حد للغارات المتبادلة عبر الحدود النجدية العراقية هو إقامة مخافر على هذه الحدود بحيث تمتد من الحدود الأردنية الجنوبية وحتى الحدود الكويتية، إلا أن السلطان عبدالعزيز اعترض على إقامة المخافر الحصينة عبر حدوده الشمالية، واتهم بريطانيا بأنها تخرق اتفاقية بحرة وبروتوكول العقير على أساس أن جميع المعاهدات التى أبرمها مع الحكومة البريطانية كانت تنص على حظر إقامة المراكز المحصنة فى الصحراء(٣)، كما طالب السلطان عبدالعزيز بعقد مؤتمر فى جدة لبحث مسألة

---

(١) F.O. 371/12241, E 5615/56/91, F.O. (Osborne) Minute on Interdept. Meeting, 30 Dec. 1927.

(٢) C.O. 730/130, 58117: Haworth to Amery, 1 Feb. 1928.

والمادة السادسة تنص على أنه لا يجوز لقوات العراق ونجد أن تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقب المجرمين الا برضى الحكومتين.

انظر:

الريحانى: نجد وملحقاته، ص٤٣٩.

(٣) المادة الثالثة من بروتوكول العقير تنص على «أن تتعهد الحكومتان كل من قبلها ألا تستخدم الآبار الموجودة على أطراف الحدود لأى غرض حربى كوضع قلاع عليها، وألا تحشد جنوداً فى أطرافها» =

المخافر مع الحكومة البريطانية، وكالعادة اختلفت الآراء حول هذا المؤتمر فعارضته وزارة المستعمرات، وكذلك المندوب السامي البريطاني في العراق دوبز **Dobbs**، الذي وصل به الحال إلى درجة التهديد بالاستقالة.

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كان همها الأكبر هو السعي إلى تحقيق السلام مع السلطان عبدالعزيز وإقامة علاقات طيبة معه، لدرجة أنها كانت على استعداد للتنازل عن موضوع البصية إذا كانت هذه هي العقبة في المؤتمر الذي وافقت الحكومة البريطانية على عقده، والتي قررت أن يمثلها فيه سير جلبرت كلايتون **Clayton**.

كما كان المقيم السياسي في الخليج هورث يؤيد وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية، ويرى أن السلطان عبدالعزيز سوف يقدر هذا الموقف من جانب بريطانيا، وأنه طالما أن بريطانيا تدرك أن السلطان عبدالعزيز هو المسؤول الأول عن الأوضاع في شبه الجزيرة العربية، فإنه من الضروري تقويته وليس الوقوف أمام إصلاحاته(١).

وعلى الرغم من كل الاعتراض فإن المؤتمر تم عقده في جدة في ذي الحجة ١٣٤٦هـ / مايو ١٩٢٨م، وكان من بين المواضيع التي بحثت فيه موضوع المخافر داخل الحدود العراقية، ووجه السلطان عبدالعزيز اعتراضاته على خرق بريطانيا للمادة الثالثة من بروتوكول العقير، ووجد كلايتون أن السلطان عبدالعزيز لا يلين حول المخافر، وكان الخلاف يتركز بين الطرفين حول مفهوم كلمة «الجوار»، وكان يرى أن قلعة بصية تقع في جوار الحدود النجدية العراقية، وغادر كلايتون **Clayton** جدة، وعاد إلى بريطانيا بعد توقف المفاوضات وتعليق المؤتمر إلا أن المؤتمر استأنف عقد جلساته بعد حوالي شهرين حيث عقد في ربيع الأول ١٣٤٧هـ / أغسطس ١٩٢٨م، ووجد كلايتون أن السلطان عبدالعزيز لا يتزحزح عن موقفه في مسألة المخافر، ولم يكن أمامه مفر من الانسحاب دون التوصل إلى حل(٢)، وكل ما تم الاتفاق عليه في هذا المؤتمر هو تيسير وتعجيل قنوات

= انظر:

وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص٦.

أمين الريحاني: تاريخ نجد، ص٤٣٩.

(١) F.O. 371/12992, E 1919/1/91: Haworth to Amery, 11 April 1928.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٤٦ – ٢٤٧.

الاتصال بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانية فاتفق على أن تكون جدة مركز لجان الاتصالات بين الحكومتين السعودية والبريطانية على أن يقوم السلطان عبدالعزيز بمد طريق للسيارات بين جدة والرياض من أجل سرعة الاتصال بلندن.

وكان للملك فيصل ملك العراق دور كبير فى إشعال الموقف على الحدود النجدية العراقية، فقد أراد أن يستغل غارات الإخوان لمصلحته بإثارة الرأي العام وراءه فى العراق ضد بريطانيا وضد السلطان عبدالعزيز(١)، وتدعيم موقفه بالمطالبة بتكوين جيش وطني عراقي قوي، لدرجة أنه كان يرسل مبعوثين مأجورين لتشجيع الإخوان على الهجوم على حدود العراق، الأمر الذى سبب إحراجاً للمندوب السامي فى العراق، الذى كتب إلى حكومته بذلك بالإضافة إلى أن أحد أسباب زيارة الأمير عبدالله للعراق كان من أجل بحث كيفية التعجيل بإسقاط السلطان عبدالعزيز(٢).

وأثارت هذه التصرفات غضب وزارة الخارجية البريطانية التى كانت ترى أنه طبقاً للمعاهدة البريطانية العراقية ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م كان فيصل ملزماً بأن يسترشد بنصيحة الحكومة البريطانية فى المسائل المهمة التى تؤثر على التزامات بريطانيا الدولية ولذلك تم الضغط على فيصل حتى وافق على سحب عملائه(٣).

وفى شوال ١٣٤٧هـ / مارس ١٩٢٩م وقع حدثان كان لهما أكبر الأثر فى تدعيم موقف السلطان عبدالعزيز، الحدث الأول كان دبلوماسياً ويتمثل فى أن كلايتون خلف دوبز **Dobbs** كمندوب سام لبريطانيا فى العراق مما زاد الأمل فى تحسن العلاقات ولكن لم يلبث أن توفي كلايتون بعد ستة أشهر من توليه منصبه، مما بدد هذا الأمل، وفى الوقت نفسه أعلن لورد باسفيلد **Passfield** وزير المستعمرات مساندة بريطانيا غير المشروطة لعضوية العراق فى عصبة الأمم(٤).

أما الحدث الثانى فقد كان عسكرياً ذلك أن السلطان عبدالعزيز بعد مناوشات بسيطة مع

---

(١) Leatherdale: op. cit. p. 113.

(٢) I.O. L/P&S/10/1246: Young (Baghdad) to Passfield, 21 Oct. 1929.

(٣) F.O. 371/13738, E 5422/2322/91: Butler (F.O.) Minute, 24 Oct. 1929.

(٤) Main: Independent Iraq, p. 94.

الإخوان تحرك ضدهم بقوة كبيرة نحو السبلة(١) ودحر الإخوان وجرح فيصل الدويش، وعاد السلطان عبدالعزيز إلى الحجاز معتقداً أن التمرد قد انتهى، ولكن الدويش لم يمت وعاد للتمرد مرة أخرى، كما أنه بعد معركة السبلة انضمت قبيلة العجمان فى الأحساء إلى التمرد، وعندئذ أدرك السلطان عبدالعزيز الحاجة إلى سحق التمرد بأية وسيلة(٢).

وتعهدت بريطانيا للسلطان عبدالعزيز بأن الفارين من متمردي الإخوان لن يسمح لهم باللجوء إذا عبروا حدود العراق أو الكويت، كما حصلت على تعهد من شيخ الكويت بألا يقدم لهم أي معونة كما سيأتي.

وبسبب ضغط السلطان عبدالعزيز على الإخوان استطاعوا أن يدخلوا الكويت، وعندما طلب السلطان عبدالعزيز تسليمهم فإنه كانت هناك أمور تقف أمام تحقيق طلب السلطان عبدالعزيز حيث إنهم يعتبرون مجرمين سياسيين لا يجوز تسليمهم، كما أنه لا توجد هناك اتفاقية لتسليم المجرمين بين البلدين.

وفى أواخر شعبان ١٣٤٨هـ / نهاية يناير ١٩٣٠م تفاوض بسكو **Biscoe** المقيم السياسى البريطانى فى الخليج مع السلطان عبدالعزيز بشأن تسليم المتمردين، ووعد السلطان بأن يعفو عنهم، بشرط ألا تتكرر الغارات على العراق أو الكويت مرة أخرى.

وحرصاً من بريطانيا على تدعيم علاقتها بالسلطان عبدالعزيز، لذا فقد قامت بتسليم زعماء التمرد من الإخوان وهكذا انتهت مشكلتهم(٣).

وبعد أن هدأت نفس السلطان عبدالعزيز انتهزت بريطانيا الفرصة لتدبير تسوية سلمية بين السلطان عبدالعزيز وفيصل ملك العراق، فاجتمع الملكان لأول مرة على ظهر السفينة الحربية البريطانية لوبن **Lupin** بتاريخ ٢١ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٣٠م، فى مياه الخليج العربى بالقرب من الكويت ووضعت مسودة اتفاقية لحسن الجوار

---

(١) السبلة: روضة فيها ماء، بمنطقة الزلفي، بمنطقة الرياض.

انظر:

حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (ط١، الرياض، منشورات دار اليمامة، ب.ت.)، القسم الثانى، ص٧٠٤.

(٢) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١٢٩ – ١٥٧.

(٣) محمد المانع: المصدر السابق، ص١٨٦ – ١٨٧.

تنص من ضمن بنودها على تسوية مسألة المخافر الحدودية الشمالية بواسطة التحكيم، بالإضافة إلى إجراءات تسليم المجرمين، وإقامة علاقات دبلوماسية بين نجد والعراق(١).

ولم تكد بريطانيا تتنفس الصعداء حتى قام الملك عبدالعزيز بتهديد بريطانيا بإلغاء معاهدة جدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م بسبب الخلاف على العقبة ومعان وإلغاء الرق فى شبه الجزيرة العربية، ورغم أن معاهدة جدة كانت تنص على أنه فى حالة الخلاف فى تفسير النصين العربى والانجليزى فإنه يعول على النص الانجليزى، إلا أن الملك عبدالعزيز كان يصر على ضرورة المساواة بين النصين، كما أنه كان يخلي مسؤوليته عن الرق.

وفى ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م اقترح الملك عبدالعزيز تمديد المعاهدة إذا وافقت الحكومة البريطانية على إجراء تعديلين، أولهما: المساواة بين النصين العربي والانجليزي، وثانيهما: تخلي بريطانيا عن حقها فى عتق الرقيق، وجرت مفاوضات بين الدولتين انتهت فى رجب ١٣٥٥هـ / أكتوبر ١٩٣٦م بتجديد معاهدة جدة، ووافقت بريطانيا على شرعية الموافقة على النصين العربي والانجليزي، كما تنازلت عن حقها فى عتق الرقيق، وفى المقابل تعهد الملك عبدالعزيز تعهداً غامضاً بإنهاء تجارة الرقيق فى شبه الجزيرة العربية، وتمسك كل من الطرفين بموقفه السابق بالنسبة للعقبة ومعان(٢).

بعد هذا العرض التمهيدى برزت لنا الخلفية التاريخية لجذور العلاقات السعودية البريطانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ١٣٣٧هـ / ١٩١٨م إلى قيام المملكة العربية السعودية ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، حيث دخلت العلاقات فيما بعد فى طور جديد وأصبحت متأثرة بعوامل عديدة يرجع بعضها إلى مركز المملكة العربية السعودية عربياً وإسلامياً، والبعض الآخر إلى موقف بريطانيا، والبعض الثالث إلى الأوضاع الدولية، وهذا ما ستقوم بإيضاحه الفصول التالية إن شاء الله.

---

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٤٨- ٢٤٩.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١٨٨- ١٨٩.

سعود بن هذلول: مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

Glubb, John Bagot: War in the desert (Hodder & Stooughton, 1960), pp. 57, 58.

(٢) F.O. 371/20059, A Letter from Amir Feisal to Sir R. Bullard, Makkah, 17 Rajab 1355 / 3 October 1936.

انظر: ملحق رقم (١) أ ، ب.

الفصل الأول

الوجود البريطاني في المناطق المحيطة بالمملكة وأثره على العلاقات السعودية البريطانية

- الكويت
- البحرين
- قطر
- الساحل المهادن
- سلطنة مسقط وإمامة عمان
- عدن
- شرق الأردن
- العراق
- مصر
- حكومة الهند

تمهيد

منذ بداية العصور الحديثة ومنطقة الخليج العربى لها أهميتها فى رسم الاستراتيجية البريطانية لوقوع المنطقة على الطريق التجاري الذى يربط الهند بأوربا، الأمر الذى جعل بريطانيا تبعد عن المنطقة منافسات الدول الأخرى (فرنسا، روسيا، المانيا) فمكنها ذلك من الانفراد بنصيب الأسد على معظم أجزاء المنطقة لخدمة مصالحها ودعم استراتيجيتها، ولم يقتصر الاهتمام البريطاني على الخليج العربي، بل شمل أيضاً البحر الأحمر لنفس السبب مما جعل بريطانيا تسيطر على مدخله الجنوبي باحتلال عدن عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م.

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين إزدادت أهمية المنطقة بسبب التوسع فى استخدام المواصلات البحرية والجوية، ثم ظهور النفط فى منطقة الخليج والذى كانت أوربا تعتمد عليه اعتماداً كلياً(١).

كما أنه لم يقتصر الوجود البريطانى على الخليج العربى وجنوب شبه الجزيرة العربية، بل اتسع نطاقه فأصبح متمركزاً فى كل من الأردن والعراق بمقتضى نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم(٢)، وكان لهذا الوجود البريطاني فى المناطق المحيطة بالمملكة العربية السعودية أثره فى تكوين وترسيخ العلاقات السعودية البريطانية، وسوف نستعرض هنا كيف استطاعت بريطانيا فرض نفسها فى المناطق المحيطة بالمملكة أو القريبة منها.

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥م (ط١، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٢م)، ص٤٠.

محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربى (رابطة الاجتماعيين بالكويت، الكويت، ١٩٧٤م)، ص١- ١٢.

(٢) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

الكويت

استطاعت بريطانيا أن تضع الكويت تحت سيطرتها بشكل فعلي منذ ١٣١٦هـ / ١٨٩٩م عندما أبرمت مع الشيخ مبارك الصباح فى رمضان ١٣١٦هـ / يناير ١٨٩٩م(١) معاهدة الحماية (السرية)، وفيها تعهدت الكويت بألا تستقبل وكلاء أية دولة أخرى وألا تؤجر أو تتنازل أو تبيع أى جزء من أراضيها لأي حكومة أو رعايا دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية(٢)، وبذلك أغلقت بريطانيا الخليج فى وجه أي نفوذ قادم من الشمال (روسى أو المانى).

وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت بريطانيا تتدخل فى شئون الكويت الداخلية بل وفي علاقاتها الخارجية مع جيرانها ومنهم السلطان عبدالعزيز آل سعود(٣)، ولتأكيد هذا الإجراء نجدها تسارع فى الأعوام التالية إلى دعم مركزها ووسائل اتصالها فى الكويت فأقامت مركزاً للبريد.

وفى ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م وقع الشيخ مبارك مع الوكيل البريطانى شيكسبير تعهداً يقضي بعدم السماح للأجانب بالبحث عن اللؤلؤ والاسفنج فى مياهه الاقليمية قبل استشارة الوكيل البريطاني وموافقة حكومة الهند التى كانت مفوضة من الحكومة البريطانية برعاية المصالح البريطانية فى منطقة الخليج.

وفى شهر ذى القعدة ١٣٣١هـ / أكتوبر ١٩١٣م أبرم الشيخ مبارك معاهدة مع بريطانيا تعهد بموجبها بعدم منح أي امتياز لاستغلال البترول أو استخراجه لأي شخص أو شركة قبل الرجوع إلى الحكومة البريطانية، ومن ثم عملت بريطانيا على دعم هذا الاتفاق باتفاقيات عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م بينها وبين كل من شيخ الكويت والبحرين والتى نصت فى

---

(١) لوريمر م. ج. ج.: دليل الخليج، القسم التاريخى (الدوحة، ١٩٦٧م)، جـ١، ص٥٥٤.

(٢) سيف مرزوق الشملان: من تاريخ الكويت (ط٢، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص٢١٦.

حسن سليمان محمود: الكويت ماضيها وحاضرها (بغداد، المكتبة الأهلية، ١٩٦٨م)، ص٩٥.

(٣) فتوح عبدالمحسن الخترش: تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠- ١٩٢١م (الكويت، ١٩٧٤م)، ص٣٥.

طياتها بعدم استغلال البترول إلا لرعايا الحكومة البريطانية(١).

وعلى الرغم من الجوار والعلاقات الأسرية العريقة بين السعوديين والكويتيين من جهة، فضلا عن تماثل الأوضاع السياسية السائدة فى كلا البلدين من جهة أخرى، فقد كانت بريطانيا تحاول زرع بذور الخلاف واستغلال أي نوع من الخلافات التى قد تنشأ لاختلاف وجهات النظر، وتعمل على إضرامها خدمة لمصالحها الاقتصادية وأهدافها الاستعمارية فى المنطقة، ومن ذلك الخلاف الذى نشأ أخيراً بين السلطان عبدالعزيز وشيخ الكويت حول المسألة التجارية، واستمرار غارات الإخوان بقيادة فيصل الدويش على الحدود الكويتية مما زاد فى تأزم الموقف بين الدولتين المتجاورتين، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن الاتصالات الأخوية لم تنقطع بين القطرين الشقيقين.

وإبان فتنة الإخوان حاول زعماؤهم إقحام المسألة التجارية، وإحراج السلطان عبدالعزيز بحجة «إما أن نعتبر الكويت بلداً مسلمة تطبق الدين الحنيف، فينبغى بذلك فك الحصار، وإما أن نعتبر الكويت كفاراً فنحاربهم حتى يؤمنوا»(٢).

ويبدو أن فيصل الدويش كان يهدف من ذلك إلى كسب عطف الكويتيين، والقبائل النجدية التى أضيرت نتيجة لإيقاف التجارة بين البلدين، والتى أمر بها السلطان عبدالعزيز.

إلا أن فرار فيصل الدويش وبعض جماعته إلى الكويت واتصالهم بالمندوب البريطانى، وحصولهم على الأمن والأمان هناك قد أثار غضب السلطان عبدالعزيز فقام بارسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية يكشف فيها تواطؤ الحكومة البريطانية مع المنشقين على طاعته والتى يقول فيها «ونحن على أهبة المسيرة ، ولا يهمنا أمر الكويت ولا من فيه، وإنما المهم فى نظرنا هو موقف الحكومة البريطانية إذا بقي هؤلاء -زعماء الفتنة- فى أراضى الكويت، وأردنا الهجوم عليهم، فهل لدى الحكومة البريطانية مانع من هذا؟»(٣).

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤م (القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦م)، ص٢٨٧.

(٢) حسين محمد الهنيدى: عبدالعزيز آل سعود وتكوين المملكة العربية السعودية ١٣١٩- ١٣٥١هـ / ١٩٠٢- ١٩٣٢م (رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٦٦٣.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص٢٩٩.

ويبدو أن بريطانيا أدركت جدية قرار السلطان عبدالعزيز وخطأ موقفها المتواطىء مع زعماء الفتنة، فرأت أنه من الأفضل عدم الاصطدام المسلح به خوفاً على مصالحها، لذلك خضعت لمطالب السلطان عبدالعزيز فقامت فى ٢٧ من شعبان ١٣٤٨هـ / ٢٨ من يناير ١٩٣٠م بإلقاء القبض على زعماء الفتنة فى الكويت وتسليمهم للسلطان عبدالعزيز رغبة منها فى استمرار العلاقات الودية معه، كما عبر حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح عن أسفه بما قامت به بريطانيا من تأييد لزعماء الفتنة فقام بزيارة أخوية لأخيه السلطان عبدالعزيز تمهيداً للوصول إلى تسوية لحل الخلافات بين الدولتين ، وقطع دابر الفتنة بينهما، وقد تمت هذه الزيارة فى غرة شهر رمضان ١٣٤٨هـ / ٣١ من يناير ١٩٣٠م ويوافق ذلك التاريخ اليوم الثالث لتسليم زعماء الفتنة للسلطان عبدالعزيز.

كما قام الشيخ أحمد الجابر بزيارة ودية أخرى للسلطان عبدالعزيز عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م(١)، وذلك من أجل ترسيخ عرى المودة والأخوة بين الجارتين الشقيقتين.

وقد أعقب استجابة بريطانيا لمطالب السلطان عبدالعزيز قيامها بإرسال مندوب عنها لمحاولة التوسط بين الكويت والسلطان عبدالعزيز لعودة العلاقات التجارية بين البلدين .

إلا أن ما جاء فى تقرير المقيم البريطانى فى الخليج عقب مقابلته للسلطان عبدالعزيز فى ميناء العقير عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م يدل على إصرار الملك عبدالعزيز على إيقاف التجارة بينهما نظراً لما تسببه تلك التجارة من ضياع لموارد مالية كبيرة نتيجة لاعتماد تلك التجارة على وسائل التهريب، وعدم خضوعها للمراقبة الجمركية التى فرضتها المملكة العربية السعودية على موانئها، وقد أدى إيقاف التعامل التجاري بين القطرين الشقيقين إلى تناقص دخل الموانىء الكويتية، وانتعاش الموانىء السعودية مثل العقير والجبيل وهو وضع لم يكن فى صالح النفوذ البريطاني فى المنطقة، لذلك رأيناها تسعى إلى إيجاد التقارب السعودي الكويتي متخذة دور الوساطة فى المباحثات السعودية الكويتية، وفى الوقت نفسه وعدت بريطانيا شيخ الكويت بإعادة العلاقات التجارية بينه وبين السعودية مقابل وقوفه على الحياد

---

(١) F.O. 371/20058, A Letter from De Gaury, Political Agent, Kuwait, to the Political Resident in Bushire, in 7th February 1936.

خلال ثورة الإخوان(١).

وبعد استشارة المسئولين البريطانيين تقرر عقد اجتماع فى جدة أو الكويت يحضره ممثلون عن المملكة العربية السعودية والكويت لبحث المشكلة الاقتصادية القائمة بين البلدين، شريطة أن تكون المناقشة بين القطرين تحت عين الحكومة البريطانية تماماً للاطلاع على أي قرار تتخذه أي من الدولتين(٢)، خصوصاً وأن شيخ الكويت طلب من الملك عبدالعزيز إعادة العلاقات التجارية والموافقة على إنشاء مراكز جمركية على الحدود بين القطرين، تنفيذاً لمطالب الحكومة السعودية ما دام أن ذلك سوف يؤدى إلى استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين(٣).

كما كان شيخ الكويت مقتنعاً بأنه إذا كانت الحكومة البريطانية جادة فى المساهمة بمعالجة هذه المشكلة فإن هذا سوف يؤدي لحل المشكلة بسهولة وبطريقة مرضية للجانبين السعودي والكويتي(٤).

ومع ذلك لم يتم الوصول إلى نتيجة بسبب رفض الملك عبدالعزيز إيقاف عملية تحول التجارة إلى موانئه ما لم يتم منع التهريب بطريقة فعالة، واتخاذ موقف صارم من جانب شيخ الكويت لمنع التهريب عبر حدوده البرية وعن طريق موانئه، وأيضاً بسبب ما كانت تراه الحكومة البريطانية من ضرورة إنهاء الخلافات الجوهرية مع الكويت إلى ما بعد إجراء التسوية بين المملكة العربية السعودية وكل من العراق وشرق الأردن.

---

(١) C.O. 15/1/608, A Letter from the Residency in Bushire, to J. G. Walton, India Office, London, in 26th May 1935.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص.١١٠.

(٢) F.O. 371/19005, E 1155/206/25, A Telegram No. 31 from A. Ryan, Jeddah, to India Office, in 19th Feb. 1935.

(٣) F.O. 371/19005, A Letter No. C-18 from the Political Agent, Kuwait, to the Ruler of Kuwait, in 18th January 1935.

(٤) F.O. 371/19005, A Letter from Colonel H. R. P. Dickson, Political Agent, Kuwait, to the Political Resident in Bushire, in 23rd Jan. 1935.

F.O. 371/19005, A Letter No. R-4/1900 from the Ruler of Kuwait, to Political Agent, Kuwait, in 15 Shawwal 1353 / 20 January 1935.

وعلى ضوء ذلك سعت الحكومة البريطانية إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي فى الكويت، والعمل على إعادة العلاقات التجارية بين السعودية والكويت، وأكدت ذلك بإبلاغ السعودية بأنه بعد التسويات مع العراق وشرق الأردن فإن الحكومة البريطانية رغبة منها فى إقامة علاقات طبيعية بين المملكة العربية السعودية والكويت لذا أخذت تمهد لعقد مؤتمر فى الكويت لحل المشكلة التجارية بين البلدين(١).

وقبل انعقاد المؤتمر قام ابن الصباح فى عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م بزيارة للملك عبدالعزيز فى عاصمته الرياض حيث استقبل استقبالا حماسياً، وكانت العلاقات الودية التى أعادها الملك عبدالعزيز بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة فى الكويت الدافع الأول لهذه الزيارة التى مهدت هى الأخرى لحل الأزمة بين الجانبين(٢).

وفى هذه الفترة لاح فى الأفق ما يعكر صفو العلاقات السعودية البريطانية حيث قام ديكسون **Dixon** الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت والذى يعرف بتحامله الشديد ضد السعوديين بعمل زوبعة من الاحتجاجات حول الوفد السعودي الخاص بجباية الزكاة برئاسة نايف أبو شقرة حيث قام فى ٢ من صفر ١٣٥٤هـ / ٦ من مايو ١٩٣٥م بزيارة الكويت بناء على أوامر الأمير عبدالله بن جلوي وزار مخيمات شمر فى الصبيحية وصحارى -الذين فروا داخل الحدود الكويتية هرباً من دفع الزكاة المفروضة عليهم- وأمرهم بالانسحاب من أرض الكويت والعودة إلى مناطقهم فى الأراضي السعودية، خشية أن تكون هذه البادرة وسيلة تلجأ إليها بقية القبائل، ولوضع حد لمثل هذه التصرفات، الأمر الذى أزعج شيخ الكويت وطلب إرسال احتجاج للملك عبدالعزيز، وذلك بعد أن أمر بعودة وفد الجباية السعودي إلى بلادهم(٣).

وبتاريخ ١١ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٥م أبرق أندرو رايان **Andrew**

---

(١) F.O. 371/19005, E 1338, A Report from Foreign Office to Sir R. Vansittart about Kuwait Blockade, in 23rd February 1935.

(٢) أحمد حسن جودة: المصالح البريطانية فى الكويت حتى عام ١٩٢٩م، ترجمة حسن على النجار (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩م)، ص.١٤٠.

(٣) F.O. 371/19005, A Telegram No. T 142 from Political Resident in the Persian Gulf, to Secretary of State for India, in 14th May 1935.

Ryan المفوض البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية يطلب منها تفويضه بتوجيه احتجاج إلى الحكومة السعودية لهذا الحادث(١).

ومما يؤسف له أن الحكومة البريطانية استجابت لرغبة مفوضها في جدة فبادرت بإرسال برقية في ١٢ من صفر ١٣٥٤هـ / ١٧ من مايو ١٩٣٥م تفوضه فيها بتقديم احتجاج لدى الحكومة السعودية، ومما جاء في هذه البرقية ما يلي «تنظر حكومة صاحب الجلالة نظرة خطيرة للحادث سواء كانت الجماعة التي قامت بالغارة تصرفت فعلا بناء على أوامر السلطات السعودية أم تصرفت على مسئوليتها، وما لم تعتذر الحكومة السعودية، عليك بتقديم احتجاج، وطلب تفسير»(٢).

وبالفعل قام المفوض البريطاني في جدة بتاريخ ١٥ من صفر ١٣٥٤هـ/١٩ من مايو ١٩٣٥م بتقديم احتجاج للحكومة السعودية على دخول الوفد السعودي أرض الكويت، وقد أزعج ذلك الملك عبدالعزيز، وأدى إلى تأجيل رحيل المفاوضين السعوديين لحضور مؤتمر الكويت(٣).

وكان هدف الحكومة البريطانية من هذه الزوبعة والاعتراضات يدركه الملك عبدالعزيز حيث يعلم تماماً مقدار مخاوف الحكومة البريطانية من أي تأثير على مصالحها ومخططاتها الاستغلالية في الكويت وغيرها من دول الخليج العربي، وهو يريد أن يطمئن الكويت أولا والحكومة البريطانية ثانياً بأنه ليست لديه أي نوايا تجاه الكويت الشقيق وشيخها الصديق، بالإضافة إلى تأكيده للحكومة البريطانية على مراعاته لعلاقاته العريقة بها، حيث يرتبط معها بمعاهدات واتفاقيات لا يمكن أن يتجاهلها أحد الطرفين.

ولإزالة أي أثر سيء حول هذه الحادثة، بالإضافة إلى حرص الملك عبدالعزيز على توطيد علاقاته بالحكومة البريطانية وجه إلى المفوضية البريطانية بجدة خطاباً على لسان

---

(١) F.O. 371/19005, A Telegram No. 114 from Sir A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office, in 15th May 1935.

(٢) F.O. 371/19005, A Telegram from Foreign Office to Sir Andrew Ryan, Jeddah, in 17th May 1935.

(٣) F.O. 371/19005, A Report from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 1st June 1935.

(٣) F.O. 371/19005, Report from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, -

وزير خارجيته ابنه الأمير فيصل، نقتبس منه ما يلي «تلقيت خطابك المؤرخ فى ١٩ مايو ١٩٢٥م والذى تذكر فيه تفاصيل ما تسميه جماعة مسلحة فى أرض الكويت وتحتج باسم الحكومة البريطانية ضد دخول هؤلاء الأشخاص الكويت، أبلغ سعادتك أن حكومتي لم تتوان عن عمل التحريات حول ملابسات الحادث، وما زالت تستقصي الأمر لأنها لا تريد أن يكون هناك مشاكل مهما كان بينها وبين الحكومة البريطانية أو بينها وبين الشيخ أحمد الجابر الصديق الحميم لصاحب الجلالة سيدي الملك.

وبالنظر إلى الحقائق التى ثبتت أثناء البحث الذى قامت به حكومتي لي أن أعبر عن الأسف العميق للصورة التى أعطيت لهذا الحادث البسيط، أي فى تصويره بحيث يعني دخول جيش مسلح بغية انتهاك السلطة الشرعية لشيخ الكويت، بينما لم يحدث شيء من هذا القبيل، إن ما حدث هو مجرد أحد الأحداث اليومية التى كانت تقع بين الدولتين لزمن طويل فى الماضي، أي تحرك الرعايا والمراسلين بأسلحتهم بين البلدين بدون طلب مسبق.

لقد كان الأشخاص من بين حاشية أمير الحسا أرسلوا من طرفه لجمع رعايانا البدو عند مكان سقاء معين بهدف جمع الزكاة، وعندما وصل وفد جباية الزكاة إلى المكان الواقع قرب الحدود الكويتية ووجد أن بدو شمر قد رحلوا إلى داخل حدود الكويت، لذلك كان من غير الممكن القيام بجمع الزكاة هناك، عندئذ قام رئيس الجماعة بارسال مراسلين إلى الكويت ليرسلوا برقية إلى الأمير عبدالله بن جلوي تخبره بالحقائق، إن المعاملة التى لقيها الوفد السعودى لا تتفق مع روح الصداقة والمشاعر بين الدولتين، ونتيجة لرفض الحكومة البريطانية وشيخ الكويت فقد صدرت الأوامر على الفور إلى أمير الحسا لمنع أي إنسان من دخول الكويت»(١).

وكان لابد للحكومة البريطانية حفاظاً على مصالحها أن تبذل جهودها وتقدم نصيحتها للشيخ أحمد الجابر بتعجيل عقد المؤتمر فى الكويت لحل المشاكل الاقتصادية القائمة بين البلدين.

وخلال الفترة ما بين ١٦ – ٢٨ من ربيع الأول ١٣٥٤هـ / ١٧ – ٢٩ من يونيو

= in 1st June 1935.

(١) F.O. 371/19006, A Letter from Ministry of Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 26th Safar 1354 / 29th May 1935.

انظر ملحق رقم (٢)

١٩٢٥م(١)، عقد مؤتمر الكويت لحل المشاكل الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والكويت، وقد مثل المملكة فى هذا المؤتمر الشيخ حمد السليمان، وخالد القرقني، وعبدالله القصيبى، كما مثل الكويت كل من أحمد الحميضى، ومحمد بن ثنيان الغانم، وخالد الزيد، وأعرب الجانب الكويتي فى أولى اجتماعاته عن رأيه فى حل المشكلات الاقتصادية، وأفضل السبل لمنع عمليات التهريب، وذلك بموافقة الكويت على إنشاء مركز أو أكثر لتحصيل الجمارك داخل الحدود السعودية، وفى أماكن حسبما يختارها الملك عبدالعزيز، على أن يقوم الشيخ أحمد الجابر من جانبه بإخطار هذه المراكز عن حجم البضائع الخارجة من الكويت بموجب تحرير قوائم خاصة بالبضائع من ثلاث نسخ تبقى نسخة مع القافلة المسافرة، وتسلم الثانية لوكيل الملك عبدالعزيز فى الكويت، وتبقى الثالثة فى مكتب الجمارك لدى الحكومة المحلية(٢).

ورحب المندوبون السعوديون بمقترحات الكويت لاستئناف المسابلة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وإعادة العلاقات الاقتصادية إذا أعطت الحكومة الكويتية ضماناً بمنع التهريب مطلقاً وعبروا عن النوايا الطيبة للحكومة السعودية، وروح المحبة والصداقة، والمشاعر الطيبة التى تكنها لحكومة وشعب الكويت(٣).

وكضمان لمنع التهريب طلب المندوبون السعوديون القوائم الخاصة بالبضائع وقالوا «إن البضائع المصدرة فقط طبقاً للمنافستات يجب أن يسمح لها بالمرور إلى الأراضى السعودية، وأنه إذا ضبط أى مهرب فإن بضائعه سوف تصادر، وسيتعين على حكومة الكويت أن تدفع رسوم الجمارك المفروضة على نفس البضائع، وأنه إذا وقع ذلك أكثر من ثلاث مرات فإن

---

(١) F.O. 371/19005, E 4518/206/25, A Letter from the Kuwaiti Delegation to Saudi Delegation, in 16th Rabi Awwal 1354 / 17th June 1935.

(٢) F.O. 371/19006, E 4949/206/25, Correspondence Exchanged between the Delegates of Saudi Arabia and Kuwait at the Conference held at Kuwait between June 17th and 29th 1935, to discuss A Settlement of the Economic Blockade of Kuwait.

انظر نصوص المفاوضات، ملحق رقم (٢)

(٣) F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwaiti Delegation, in 23 Rabi Awwal 1354 / 24th June 1935.

حكومة المملكة العربية السعودية سيكون لها الحق فى إلغاء الاتفاق»(١).

ورغم أن المندوبين الكويتيين وعدوا بأن تبذل حكومتهم كل ما فى وسعها لوقف التهريب وعقاب المذنبين بشدة، إلا أنهم بالنسبة للضمان الذى تطلبه الحكومة السعودية فإن حكومة الكويت لا يمكن أن تحققه(٢)، وفى هذه الأثناء أصدر الملك أوامره إلى مندوبيه بقطع المفاوضات والعودة إلى الرياض(٣)، فشكروا مندوبي الكويت على الترحيب بهم وعبروا عن أملهم فى الوصول إلى اتفاق عاجل بين البلدين(٤).

وبعد فشل مؤتمر الكويت لعام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م قررت الحكومة البريطانية أن تناقش مشكلة العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والكويت مباشرة، فتقدمت باحتجاج لدى فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، عندما كان فى لندن، فوعدها بإعادة النظر فى الموضوع.

ثم تلا ذلك ما قام به المفوض البريطانى فى جدة المستر كالفرت **Calvert** بتاريخ ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١٢ من أغسطس ١٩٣٥م من تذكير الحكومة السعودية بالأهمية التى تعلقها الحكومة البريطانية على حل هذه المشكلة مع استعداد بريطانيا لبذل كل ما في وسعها لضمان أي تعهد معروض من شيخ الكويت(٥)، غير أن المستر كالفرت **Calvert** لم يلبث أن تلقى مذكرة من الحكومة السعودية بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ / أول سبتمبر ١٩٣٥م تؤكد اتجاهها إلى استمرار إيقاف المسابلة بين البلدين نظراً لعدم التوصل إلى نتائج حاسمة فى مؤتمر الكويت لعام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، وكثرة عمليات التهريب إلى داخل المملكة، الأمر الذى أزعج الحكومة البريطانية وجعلها تبعث بمذكرة إلى الحكومة

---

(١) F.O. 371/19005, A Letter from the Kuwaiti Delegation to the Saudi Delegation, in 24th Rabi Awwal 1354 / 25th June 1935.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter No. 317 from Samuel Hoare, Foreign Office, to A. Ryan (on leave).

(٤) F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to Kuwaiti Delegation, in 27th Rabi Awwal 1354 / 28th June 1935.

(٥) F.O. 371/19007, E 5157/206/25, A Letter from Mr. Calvert to Saudi Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 12th August 1935.

السعودية فى ١٧ من جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ / ١٦ من سبتمبر ١٩٣٥م، تبلغها بأن الضمان الذى تطلبه من حكومة الكويت لا يمكن تحقيقه.

ولم تلبث الحكومة السعودية أن قامت بإرسال مذكرة إلى المستر كالفرت **Calvert** بتاريخ ١٢ من رجب ١٣٥٤هـ / ١٥ من أكتوبر ١٩٣٥م، تؤكد فيها بأنها لم تسع للتدخل فى شئون الكويت، وأن المسئولية عن الوضع والخسارة التى تسببت للمملكة العربية السعودية تقع بعد ذلك على الكويت وعلى الحكومة البريطانية حيث أن المطالب التى قدمها الوفد السعودي فى مؤتمر الكويت لها مبرراتها، وعبرت عن أسفها لأن هذه المطالب وصفت بأنها غير معقولة، واختتمت ردها مؤكدة على أن الاتفاق حول موضوع المشكلة التجارية سيكون ممكناً فقط إذا أعطت حكومة الكويت الضمان المطلوب بمنع التهريب منعاً باتاً.

ويبدو لنا أن الحكومة البريطانية عقدت العزم على إنهاء المشكلة التجارية لاقتناعها بعدالة وجهة النظر السعودية نظراً لما تسببه عملية التهريب من دخول مواد ولوازم للمملكة غير مرغوب فيها، وربما تتنافى مع السياسة العامة للمملكة ومبادىء الشريعة الإسلامية، ولهذا نرى صامويل هور **Samuel Hoare** بوزارة الخارجية البريطانية يبعث مذكرة إلى أندرو رايان **A. Ryan** المفوض البريطانى فى جدة بتاريخ ٢٩ من رجب ١٣٥٤هـ / ٣١ من أكتوبر ١٩٣٥م نلمس بين ثناياها الأهمية التى توليها الحكومة البريطانية لهذه المشكلة وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية حيث أوضحت فيها أن الفشل فى تسوية المشكلة الاقتصادية ستكون له ردود فعل سيئة فى الخليج وفى الكويت التى تعهدت الحكومة البريطانية لها بتحقيق تسوية مرضية للمشكلة، وأضافت المذكرة «إن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا الأمر كاختبار لرغبته (الملك عبدالعزيز) فى إقامة علاقات أنجلو سعودية أكثر ودية مما هى عليه فى الوقت الحاضر»(١).

وعلى الرغم مما كان بين المملكة العربية السعودية والكويت من اختلاف فى وجهات النظر حول المسألة التجارية بين البلدين، إلا أن علاقات الود والصداقة كانت تطغى فوق كل الخلافات، ففى ٢٠ من شعبان ١٣٥٤هـ / ١٧ من نوفمبر ١٩٣٥م أدلى الشيخ أحمد الجابر الصباح بحديث لمجلة كوكب الشرق القاهرية، ومما جاء فيه «إن علاقاتنا على أحسن ما يرام

---

(١) F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter from Samuel Hoare, Foreign Office, to A. Ryan (on leave), in 31 October 1935.

من الاتفاق والوئام، وعدا ذلك فقد يظن البعض أن علاقتي الشخصية مع الملك عبدالعزيز إن هى مجرد صداقة بحكم الجوار، وما تجمعنا به اللغة والدين، ولكن لا، فإننا لسنا بأصدقاء فحسب بل قل إنا شقيقان يفتدي أحدنا أخاه بنفسه، وكنا ولا نزال خير مثل للصداقة الأخوية من حيث المحبة والألفة التى لا تؤثر فيها حادثات الدهر، فكيف بالصغائر التى يقوم بها ذووا الأغراض الذين يحاولون الصيد فى الماء العكر»(١).

وقد توج الملك عبدالعزيز رحمه الله هذه العلاقات الوثيقة بين المملكة العربية السعودية والكويت بزيارتهافى ٦ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٣٠ من يناير ١٩٣٦م، قوبل فيها بكل حفاوة وترحيب من الكويت حكومة وشعباً، وكل ما يهم الحكومة البريطانية ألا يكون هناك أي مناقشات سياسية بين الملك عبدالعزيز وشيوخ الخليج، وهذا أمر لا يمكن أن تحققه الحكومة البريطانية مهما قامت به بقصد تضييق الخناق على حكام الخليج ومحاولة إيجاد الفرقة بينهم(٢).

وعلى الرغم من مساعي الحكومة البريطانية لحل المشكلة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والكويت فإنها كانت تدرك أن تصرفات الحكومة السعودية فى منع التعامل التجارى بين بلدها والكويت لا يتناقض مع القانون أو العرف الدولي، ولكنها ترى أن ذلك سيؤثر على مصالحها فى الكويت أولا وعلى علاقات الود والصداقة التى تربط الملك عبدالعزيز وحكومته بالحكومة البريطانية ثانياً، سيما إذا عرفنا أن بريطانيا تسعى فى ذلك الحين إلى تجنب أي عمل قد يثني الملك عبدالعزيز عن التشاور معها بخصوص سياسته وموقفه من الخلاف الإيطالي الحبشي، الذى ظهر فى الأفق حينذاك حيث كانت تخشى بريطانيا من أي تقارب سعودي إيطالي قد يؤدي فى النهاية إلى تعكير صفو العلاقات السعودية البريطانية(٣).

---

(١) عبداللطيف جاسم كانو: علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت (بحث مقدم للمؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز، والذى دعت له جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعقد فى الرياض عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م)، ص٢١- ٢٢.

(٢) F.O. 371/20058, A Letter from De Gaury, Political Resident in Persian Gulf, Bushire, in 7th February 1936.

(٣) F.O. 371/19007, E 6475/206/25, A Letter No. 324 from Sir Samuel Hoare to Sir A. Ryan, in 7th November 1935.

ونظراً لعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، وفى ظل المساعي البريطانية لحل المشكلة الاقتصادية بين السعودية والكويت، فقد بدأ التقارب فى وجهات النظر، وهذا ما نلمسه فى الخطاب الذى أرسلته الحكومة السعودية على لسان مستشار الملك عبدالعزيز الشيخ يوسف ياسين إلى المستر كالفرت **Calvert** الوزير البريطانى المفوض فى جدة بتاريخ ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٧ من أغسطس ١٩٣٦م، حيث قام بإرساله إلى حكومته فى ٧ من جمادى الآخرة ١٣٥٥هـ / ٢٥ من اغسطس ١٩٣٦م بشأن المشكلة الاقتصادية للكويت، ومما جاء فى بعض مواد الخطاب السعودى أنه «بعد عودة التجارة ستتجدد علاقات عديدة بين البلدين، وتقترح حكومتى أنه من أجل تنظيم العلاقات ولتجنب المصاعب يمكن تحرير اتفاقية صداقة وحسن جوار بين المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت، وكذلك اتفاقية تسليم المجرمين لكي يمكن ضمان العلاقات الحسنة بين البلدين، ورعاياهما بأفضل وأحسن الأساليب»(١).

ومن هذا الخطاب أدركت الحكومة البريطانية أن المملكة العربية السعودية تصر على أن الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالتجارة وتسليم المجرمين وحسن الجوار يجب أن تنفذ فى نفس اللحظة ليتسنى لها بعد ذلك السماح بعودة التجارة بين البلدين الشقيقين(٢).

ولهذا وباقتناع أوعزت الحكومة البريطانية لوكيلها السياسي فى الكويت لينتهز الفرصة ويعرض على شيخ الكويت نص الاتفاقية التجارية موضحاً له بأنه يجب أن يكون هناك اتفاقيات تتعلق بحسن الجوار وتسليم المجرمين، حيث أوضحت الحكومة السعودية بجلاء ألا مناص من سريان الاتفاقيات الثلاث فى وقت واحد، ولا ترى الحكومة البريطانية أي احتمال لإنهاء المشكلة الاقتصادية للكويت ما لم يقبل ذلك، فإنه يجب أن يبذل كل جهد لحث شيخ

---

(١) F.O. 371/20057, A Letter from Yusuf Yasin, Riyadh, to Mr. Calvert, Jeddah, in 29th Jumad Awwal 1355 / 17th August 1936.

(٢) F.O. 371/20839, E 667/307/39, A Letter No. 77 from British Legation, Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 25 April 1937.

انظر ملحق رقم (٥)

نص اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، والاتفاقية التجارية، وتسليم المجرمين، بين المملكة العربية السعودية والكويت.

الكويت على قبول الاقتراح السعودي(١).

وقد وافق شيخ الكويت على الاقتراح السعودي، لهذا قامت الحكومة البريطانية فى ذى القعدة ١٣٥٧هـ / ديسمبر ١٩٢٨م بعرض مشروعات الاتفاقيات الثلاث على شيخ الكويت، وطلبت منه إبداء ملاحظاته عليها، وفى حالة موافقته على ما جاء بها فإنها سترسل بتعليماتها إلى وزيرها فى جدة لكى يضع هذه الاتفاقيات مع الحكومة السعودية موضع الدراسة ثم التنفيذ.

كما أبلغت الحكومة البريطانية ريدر بولارد **R. Bullard** مفوضها فى جدة بتاريخ ١٤ من ذى الحجة ١٣٥٧هـ / ٥ من فبراير ١٩٣٩م بأنها تبدي ارتياحاً بالغاً لاتجاه الحكومة السعودية إلى وضع تسويات نهائية مع الحكومة الكويتية(٢).

واستمرت المباحثات السعودية البريطانية الكويتية زهاء خمس سنوات، قام شيخ الكويت خلالها بتعديل بعض مواد المعاهدات، فوافقته الحكومة السعودية مسايرة لوجهة النظر الكويتية، وأخيراً تم التوقيع عليها نهائياً فى الرابع من شهر ربيع الآخر ١٣٦١هـ / العشرين من شهر أبريل ١٩٤٢م، وقد وقعها الشيخ يوسف ياسين نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية، والوزير البريطانى المفوض فى جدة المستر استونهيوبيرد **Stonehewbird** نيابة عن مشيخة الكويت(٢).

وبهذه الاتفاقيات الثلاث اختفت جميع المشاكل بين البلدين، وتوج ذلك بتبادل الزيارات الودية فى عام ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م(٤)، وهو العام الذى عقدت فيه معاهدة للدفاع المشترك بين البلدين اللذين تربط بينهما العلاقات الأسرية القديمة، فضلا عن رابطة العقيدة التى تعتبر أقوى الروابط بين القطرين الشقيقين.

---

(١) F.O. 371/20839, A Letter from Secretary State for India to the Government of India External Affairs Department, Report to the Political Agent, Kuwait.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص١٣١- ١٣٢.

(٣) محمود بهجت سنان: الكويت زهرة الخليج العربى (بغداد، د.ت.)، ص٧٨- ٩٦.

صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٤) ص٢٤٥

راشد عبدالله الفرحان: مختصر تاريخ الكويت (القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠)، ص١٥٨.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص١٣٥.

البحرين

كانت البحرين من مشيخات الخليج التى اهتمت بها بريطانيا منذ عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، إلا أن الجانبين لم يدخلا فى معاهدات رسمية إلا منذ عام ١٨٣٥ / ١٨٢٠م(٢)، الذى تلته سلسلة أخرى من المعاهدات كان من أهمها معاهدتا ١٨٨٠ / ١٨٩٢م التى تعهد فيها حاكم البحرين الشيخ عيسى بن على آل خليفة وخلفاؤه من بعده بعدم الدخول فى مفاوضات أو عقد معاهدات من أي نوع، ومع أية حكومة دون موافقة الحكومة البريطانية(٣)، وفى المقابل تتعهد بريطانيا بالدفاع عن البحرين وتولي معظم شئونها الخارجية.

الأمر الذى يتمشى مع اهتمام بريطانيا بتأمين مصالحها فى منطقة الخليج، وخاصة البحرين، حيث إن البحرين كانت فى فترات متقطعة تخضع لنفوذ آل سعود، وتدفع لهم الزكاة منذ عام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م مقابل حمايتهم لها من تعديات جيرانها من الفرس وغيرهم(٤).

ولكن فى معاهدتي العقير بتاريخ ١٨ من صفر ١٢٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وجدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م بين بريطانيا وعبدالعزيز آل سعود وافق على عدم التدخل فى شئون مشيخات الساحل العربى للخليج والمرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا(٥).

---

(١) تتكون من مجموعة جزر أهمها جزيرة البحرين، وجزيرة المحرق شمال شرقى جزيرة البحرين، وجزيرة سترة، وجزر أم النعسان وجدة والمحمدية. بالإضافة إلى بعض الجزر الأخرى التى تكون فى مجموعها حوالي ثلاثا وثلاثين جزيرة.

انظر:

الوثيقة، العدد التاسع، السنة الخامسة، البحرين، شوال ١٤٠٦هـ / يوليو ١٩٨٦م)، ص١٦.

(٢) أرنولدت ويلسون: الخليج العربى، مجمل تاريخ من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبدالقادر يوسف (الكويت، مكتبة الأول، ب.ت.)، ص٢٩٦.

(٣) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤ (مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٦م)، ص٢٧.

(٤) C.O. 15/1/607, A Letter No. 390-B from the Residency, Bushire, to J. G. Walton, London, in 26th May 1937.

لوريمر ج. ج.: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٧٧.

(٥) وزارة الخارجية السعودية: إدارة المحفوظات، مكة المكرمة، مجموعة المعاهدات من عام ١٣٤١-١٣٥٠هـ / ١٩٢٢- ١٩٣١م، ص٢٢- ٣٥. =

وكان هدف الحكومة البريطانية واضحاً قبل ذلك حيث كانت البحرين قد أصبحت فى حقيقة الأمر محمية بريطانية، حيث كانت السلطات البريطانية هيِ التى تقوم بإدارة الشرطة، وتدبير شئون الحكم، وسن اللوائح، علاوة على أنها تولت حق التمثيل الخارجيِ، وحتى فيما يتعلق بالشئون الداخلية لم يكن للبحرين فيها حرية التصرف.

وما لبث هذا الوجود البريطانى أن ازداد رسوخاً بانتقال القاعدة البحرية البريطانية من هنجام على الساحل الإيرانى إلى البحرين التى غدت ذات مركز حيوي يربط منطقة الخليج جواً بالهند خاصة بعد إنشاء قاعدة المحرق الجوية(١).

على أن التغلغل البريطانى وتشديد قبضتها على البحرين لم يبدد مخاوفها تجاه أيِ تدخل خارجي، بل أصبحت تزيد من تمسكها بالبحرين للحيلولة دونها ودون أي علاقة مباشرة بجيرانها خاصة بالسلطان عبدالعزيز آل سعود الذى كان قد عين وكيلاً تجارياً له في البحرين، خلال الحرب العالمية الأولى.

ثم ظهر اهتمام الملك عبدالعزيز المتزايد بالبحرين، الأمر الذى وجد معه الوكيل البريطانى دلى **Duly** أنه من الضروري التفاهم مع شيخ البحرين لإنهاء الأزمة الناتجة عن فرض الشيخ عيسى الضرائب الجمركية على السلع العابرة من البحرين إلى الموانىء السعودية المطلة على الخليج، والكف عن محاولة استغلال الموقف المتأزم بين السلطان عبدالعزيز والشريف حسين بالحجاز، كل ذلك بغية تأكيد مركزها عن طريق مواجهة القوى المنافسة لنفوذها فى البحرين، وخاصة النفوذ الأمريكيِ والروسيِ(٢).

ومن الواضح أن الموقف السعودي ومحاولة السلطان عبدالعزيز من أجل إنعاش العلاقات التجارية بين الموانىء السعودية ومشيخة البحرين وتسهيل انتقال البضائع بين البلدين الشقيقين، سوف يكون له أثره فى الرخاء الاقتصاديِ لشعبى البلدين(٢)، إلى جانب

= حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين (طه، القاهرة، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م)، ص٢٢١- ٢٢٢.

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص٢٠٨- ٢١٧.

(٢) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٢) F.O. 371/19019, Saudi Arabia, Annual Report 1934, from Sir A. Ryan to John Simon, London.

تشجيع شركات البواخر البريطانية باتخاذ ميناء القطيف مركزاً لها بهدف المساهمة فى إحياء الانتعاش الاقتصادي فى المنطقة.

إلا أن الموقف السياسي بين بريطانيا والسلطان عبدالعزيز لم يلبث أن ساء نتيجة مشكلة الدواسر الذين عارضوا قيام بريطانيا بتنحية الشيخ عيسى(١) عن الحكم فى البحرين، وإحلال ابنه الشيخ حمد بن عيسى محله(٢) فى ١٠ من شوال ١٣٤١هـ / ٢٦ من مايو ١٩٢٣م، لتنفيذ سياستها العدوانية فى البحرين، الأمر الذى أثار حفيظة الدواسر ودفعهم إلى مغادرة البحرين والاستقرار فى الدمام(٣).

ولقد كان رد فعل الحكومة البريطانية تجاه مغادرتهم البحرين ولجوئهم إلى الدمام هو تهديدهم بمصادرة ممتلكاتهم، الأمر الذى قابله الملك عبدالعزيز بإبلاغ زعمائهم بأنه لن يسمح بمصادرة ممتلكاتهم أو ببيعها، بل ووعدهم بإعادتهم إلى البحرين مرة أخرى، مما دفع بريطانيا بدورها إلى أن ترسل عن طريق مقيمها الكولونيل تريفور Trevor بخطاب إلى الملك عبدالعزيز تبلغه فيه بما أشيع من قيام الدواسر بمؤامرات فى الدمام ضد البحرين والحكومة البريطانية.

وقد رأت بريطانيا أن تأييد الملك عبدالعزيز آل سعود لهؤلاء ووعوده لهم بعدم السماح لبريطانيا بمصادرة ممتلكاتهم، كل ذلك دفعهم إلى التهديد بغزو البحرين، لهذا عادت بريطانيا تذكر عبدالعزيز بمعاهدتي العقير ١٨ من صفر ١٣٣٤هـ / ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وجدة ١٨ من ذي القعدة ١٣٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م اللتين تنصان على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للمشيخات بما فيها البحرين، فطلبت منه أمرين:

أولا : ضمان عدم إساءتهم باستخدام الدمام كقاعدة للإغارة على البحرين.

ثانياً : أن يقوم الملك عبدالعزيز بترحيل الدواسر من الدمام القريب من البحرين إلى

---

(١) الشيخ عيسى بن على بن خليفة تولى الحكم فى البحرين عام ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م، وتوفى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، وقد عاصر كلا من الإمام فيصل بن تركى والإمام عبدالله بن فيصل والإمام عبدالرحمن وكذلك الملك عبدالعزيز.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢٢١.

(٣) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص١٠١.

الجبيل(١).

وقد اتخذ الملك عبدالعزيز الإجراء المناسب لصد المطامع البريطانية فى البحرين، والعمل على إخماد الفتنة بالطرق السلمية رغبة فى تحقيق الاستقرار الداخلي للبلدين.

وكان اجتماع البحرين فى ذي الحجة- محرم ٥٣-١٣٥٤هـ / مارس- أبريل ١٩٣٥م بين الممثلين السعوديين وممثلين من البحرين تتويجاً لذلك حيث نوقشت خلاله جميع المشكلات بين البلدين، وفى مقدمتها المشكلة الاقتصادية.

وانتهى هذا الاجتماع بإصدار مذكرات رسمية بين الحكومة السعودية من جهة والحكومة البريطانية والبحرين من جهة أخرى(٢).

ومما يثير الدهشة بروز مشكلة أخرى تمثلت فى الاحتجاج الإيراني على ذلك الاتفاق(٣)، والذى أعدت حكومة المملكة العربية السعودية الرد عليه وسلمته إلى المفوضية البريطانية فى جدة جاء فيه «إن حكومة المملكة العربية السعودية ليس لها علم بحقوق إيران فى البحرين، وهذه هي المرة الأولى التى تتلقى فيها مذكرة تحتوي على ادعاء من هذا النوع، وعلى الرغم من أن البحرين كانت تابعة فى الماضي إلى أجداد الملك عبدالعزيز بن سعود، فإن الحكومة السعودية اعترفت بحمد بن عيسى كأمير على البحرين، وأبرمت اتفاقياتها مع البحرين وهى آخذة فى اعتبارها أن حاكمها هو حمد بن عيسى(٤).

وقامت الحكومة السعودية بإرسال مشروع الرد السعودي للمفوضية البريطانية بجدة، والتى بعثته بدورها إلى السير أنطوني أيدن وزير الخارجية البريطانية لاستطلاع الرأي، فأبدت وزارة الخارجية البريطانية ملاحظاتها على المشروع، ويبدو من هذه الملاحظات أن

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص٢٢٠- ٢٢٢.

(٢) F.O. 371/20055

مذكرة من المفوضية البريطانية بجدة إلى وزارة الخارجية السعودية فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٥.

تعتبر هذه المذكرة بمثابة اتفاقية تجارية بين المملكة العربية السعودية والبحرين.

انظر ملحق رقم (٦)

(٣) F.O. 371/20055, A Telegram No. 145 from Tehran to Foreign Office, in 4th June 1936.

(٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص٢٢٧.

الحكومة البريطانية تخشى إدعاء سعودياً على البحرين، إذ ألحت وزارة الخارجية البريطانية أن يتضمن الرد بأن الحكومة البريطانية مثلت البحرين فى هذه الاتفاقية، كما طلبت أن يطلق على حاكم البحرين لقب شيخ بدلا من أمير، إذ كان يخشى أن يفسر لقب أمير البحرين بأنه أمير تابع للملك عبدالعزيز، وفى نفس الوقت تطلب الحكومة البريطانية من المقيم البريطانى فى الخليج بألا يشعر حاكم البحرين بنوع من الاستقلالية، وإنما يشعره بأنه تابع ومعتمد فى جميع شئونه على الحكومة البريطانية.

وكل هذه الأمور تتذرع بها بريطانيا لرفض مطالب الملك عبدالعزيز فى إقامة العلاقات المباشرة مع حاكم البحرين دون وضع أي اعتبار لبريطانيا فى المنطقة(١).

أما بالنسبة للحدود السعودية البحرانية خلال الفترة التى سبقت استخراج النفط فى المنطقة فلم نقف على ما يدل على أنه كانت هناك مشاكل بين البلدين حولها حتى ذلك الحين، لأنه لم يكن يفصل بين البلدين سوى مياه الخليج العربى، وهى بمسافة ١٥ ميلا بحرياً.

إلا أن ظهور النفط فى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين قد جلب معه بعض مشاكل الحدود فى المياه الإقليمية بين البلدين.

فعندما تمكنت شركة الزيت العربية الأمريكية «أرامكو» من استخراج النفط فى المياه الإقليمية الواقعة بين البلدين، وبيعه بكميات تجارية، تم الاتفاق على اقتسام الأرباح، بحيث تؤول نصف الأرباح لشركة «أرامكو» نظير ما تقدمه من خبرات فنية ومعدات حفر وناقلات نفط ونحو ذلك، والنصف الآخر يتم اقتسامه بين حكومتي المملكة العربية السعودية والبحرين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة البريطانية نفسها هى التى تولت التفاوض بشأن أرباح النفط ممثلة للجانب البحريني(٢).

ولا شك فى أن إصرار حكام كل من السعودية والبحرين على استتباب الأمن ونشر السلام فى المنطقة قد يسر سبل التغلب على هذه الصعوبات الطارئة التى استجدت نتيجة

(١) F.O. 371/20055, E 5845, A Letter from Foreign Office to Mr. Calvert, British Legation, Jeddah, in 16th Sep. 1936.

(٢) عبدالله الأشعل: قضية الحدود فى الخليج العربى (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٧٨م)، ص٣٩ - ٤٠.

استخراج البترول، كما أن روح الأخوة المتبادلة بين حكام وشعبي البلدين كانت أقوى من أية عوامل أخرى.

هذه الروح الأخوية بين البلدين الشقيقين برزت فى أسمى معانيها عندما قام الملك عبدالعزيز بزيارة البحرين عام ١٣٤٨هـ / ١٩٣٠م، حيث استقبله شيوخ وشعب البحرين بكل حفاوة وتكريم، ومما قاله الشيخ عيسى بن على آل خليفة أثناء لقائه بالملك عبدالعزيز «لقد كان هذا أجل أمنيتى من زمان طويل وانى لا آسف على موتي بعد الآن، فقد امتلأ قلبى بسرور وغبطة لا يعدلهما سرور»(١).

فأجابه الملك عبدالعزيز «لقد حاولوا إحباط عزمي عن النزول، ولكن يأبى الله إلا ما أراد، ولا راد لأمره، لقد أراد الله أن أنزل إلى البحرين، وأن تقر عينى برؤيتك فالحمد لله على ذلك»(٢).

وقد حاول الوكيل البريطانى فى البحرين إثناء الملك عبدالعزيز عن زيارة البحرين حيث أرسل برقية للملك عبدالعزيز مفادها أن الشيخ عيسى مريض وليس موجوداً فى المنامة، لذا فهو لا يستطيع استقباله.

وهذا الموقف يكشف عن خبث النوايا البريطانية التى ترى فى هذه الزيارة تنمية للروح الوطنية مما يضعف النفوذ البريطانى فى البحرين.

وقد أدركت الحكومة البريطانية تأثر السلطان عبدالعزيز من سوء تصرف الوكيل البريطانى فبادرت بتقديم اعتذارها له رغبة منها فى استمرار العلاقات الودية بين البلدين(٣).

كما قام الملك عبدالعزيز بزيارة للبحرين عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، ومما قاله شيوخ البحرين أثناء استقبال وتكريم الملك عبدالعزيز نقتبس منه ما يلي «أيها الملك العادل ما أحسن العدل وأجمله من حلة يتصف بها الملوك، إننا فى غاية الفرح والسرور بقدومكم وزيارتكم، واغتباطنا بالمودة والصداقة بين حكومة جلالتكم وحكومتنا عظيم، ونرجو أن تظل المودة والصداقة على مدى السنين تزداد متانة ووثوقاً، ونأمل أن تكون هذه الزيارة

---

(١) عبداللطيف جاسم كانو: الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين (العدد الثامن، السنة الرابعة، ربيع الثانى ١٤٠٦هـ / يناير ١٩٨٦م)، ص٤٠ – ٤٤.

(٢) عبداللطيف جاسم كانو: مرجع سبق ذكره، ص٤٢ – ٤٤.

(٣) لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٠.

فاتحة خير وبشرى لنا وأن يجمع الله شمل العرب، ويؤلف بينهم فيكونون وحدة عامة تشعر بشعور واحد، وتسعى لمقصد واحد وغاية واحدة، تنصر الحق وتخذل الباطل»(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة البريطانية كانت ترى فى زيارات الملك عبدالعزيز للبحرين خطراً يهدد مصالحها، لذا كان المقيم البريطانى فى البحرين يسعى إلى تحقيق هدفين، هما:

أولا : الهيمنة على البحرين بفرض سياسة التدخل فى شئونها الداخلية والاستفادة من خيرات البلاد، ومن موقعها الجغرافي والاستراتيجي.

ثانياً : إدخال أكبر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين فى الإدارة والمحاكم والجمارك(٢).

إلا أن العلاقات الطيبة بين المملكة العربية السعودية والبحرين كانت سداً منيعاً أمام ما يهدف إليه البريطانيون من تطبيق سياسة «فرق تسد».

(١) عبداللطيف جاسم كانو: مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

(٢) على عبدالرحمن أبا حسين: الوثيقة، البحرين، العدد التاسع، السنة الخامسة، شوال ١٤٠٦هـ / يوليو ١٩٨٦م)، ص٩٢.

قطر

إمارة قطر تشمل شبه جزيرة قطر التى تمتد على طول ساحل الخليج العربي حتى حدود إقليم الأحساء.

وعندما تولى الإمام فيصل بن تركى الحكم سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م استطاع أن يضمها إلى دولته سنة ١٢٦٧هـ / ١٨٥١م(١)، وأصبح محمد بن ثاني حاكم الدوحة مسئولا عن جمع الضرائب من القبائل القطرية لحساب آل سعود فى الفترة الممتدة ما بين عامي ١٢٦٧-١٢٨٣هـ / ١٨٥١- ١٨٦٦م(٢).

ونظراً لضعف سلطة آل سعود فى المنطقة بعد وفاة الإمام فيصل وتنازع أبنائه من بعده على السلطة، فإن ذلك قد أفسح المجال لبريطانيا فى أن تتدخل فى شؤون المنطقة حيث عقدت عام ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢م اتفاقيات مع أكثر المشايخ فى قطر وفى مقدمتهم الشيخ قاسم بن محمد بن ثانى الذى تعهد للحكومة البريطانية بألا تكون له علاقة مع وكلاء أية دولة أخرى أو يستقبلهم إلا بموافقة الحكومة البريطانية، كما أخذ على نفسه عهداً بعدم تأجير أو بيع أو التصرف فى أي جزء من أرض بلاده إلى دولة أخرى أو رعاياها(٣).

وعلى الرغم من ذلك فإن الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني الذي حكم فى الفترة بين عامي ١٨٧٦- ١٩١٣م، ويعتبر المؤسس الحقيقي لدولة قطر كان حاكماً موالياً لآل سعود(٤).

وهذا الولاء القطري(٥) لم يكن ليريح الحكومة البريطانية التى عقدت سلسلة من

---

(١) عبدالفتاح أبو علية: الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦- ١٣٠٩هـ / ١٨٤٠- ١٨٩١م (ط٢، الرياض، مؤسسة الأنوار، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ص٧٩.

(٢) عبدالعزيز المنصور، وفتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها (ط١، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٧٧م)، ص١٠.

(٣) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١٧- ٢١٨.

(٤) عبدالعزيز المنصور: مرجع سبق ذكره، ص١٠.

عبدالفتاح أبو علية: مرجع سبق ذكره، ص٧٩.

(٥) ويعود ولاؤهم لآل سعود إلى الاهتمام الشديد فى قطر بشئون الدين والوعظ، والتزام القطريين بالمذهب السلفى الذى نادى به آل سعود.

انظر: =

المعاهدات مع شيوخ قطر، ولهذا تميزت معاهدة محرم ١٣٣٥هـ / نوفمبر ١٩١٦م بأنها اشتملت على أن تبذل الحكومة البريطانية مساعيها لمؤازرة شيخ قطر فى حالة وقوع هجوم عليه من ناحية البر أو من داخل حدوده، وهى المعاهدة التى وضعت شبه جزيرة قطر تحت الحماية البريطانية(١)، والواضح أن المقصود من ذلك هو تخوف البريطانيين من انضمام قطر إلى الدولة السعودية من جديد، ولهذا كانت بريطانيا تؤكد دائماً حمايتها لقطر، وهذا ما نلمسه من خلال اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م، والتى اعتبرت قطر كواحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وكذلك عندما عارضت بريطانيا بشدة امتياز النفط فى الأحساء الذى منحه السلطان عبدالعزيز آل سعود للشركة الشرقية والعامة عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، بحجة أن السلطان عبدالعزيز توسع فى حدود هذا الامتياز حتى أدخل فيه شبه جزيرة قطر بكاملها، مما جعل السير برسى كوكس يعترض أمام السلطان عبدالعزيز أثناء لقائه به فى العقير فى نفس العام، حيث أوضح له بأنه كان من الأفضل أخذ رأي الحكومة البريطانية قبل منح أي امتياز، كما قدم بعض التعليمات من حكومته والتى كانت متخوفة من وجود الشركات الأمريكية فى المنطقة، وطلب تذكير الحكومة السعودية بما ورد فى اتفاقية عام ١٣٣٥هـ / ١٩١٦م.

ورغم المحاولات البريطانية لتعكير صفو العلاقات السعودية القطرية، والرغبة لديها فى الهيمنة على مسيرة العلاقات الخارجية لقطر(٢)، إلا أن الحقائق التاريخية تؤكد أن العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين كانت وثيقة، حيث كان القطريون ينظرون للسلطان عبدالعزيز آل سعود على أنه أخ حميم وجار وفي وحام لهم وليس عدواً طامعاً.

ولعل ما ألمحنا له سابقاً من ولاء قطر للدولة السعودية فى عهد الإمام فيصل لخير دليل على الصلة الوثيقة المتأصلة بين البلدين، ثم أتت زيارة الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثانى

= أحمد العنانى: العلاقات السعودية القطرية (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م)، ص١.

(١) أحمد العنانى: وثائق التاريخ القطرى، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨– ١٩٤٩م (قسم الوثائق بمكتب الأمير، الدوحة، المطبعة الأهلية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، ص١٣– ١٧.

م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١٧– ٢١٨.

(٢) C.O. 15/1/607, E 2828/152/91, A Letter No. 116 from A. Ryan, Majesty's Minister, to Mr. Eden, Foreign Office, in 10th May 1936.

للرياض سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م تتويجاً لحسن الجوار والتفاهم بينهما(١)، وهو الأمر الذى سعت بريطانيا دائماً للحيلولة دون وقوعه تنفيذاً لسياستها التقليدية «فرق تسد».

لذلك رأينا المقيم البريطانى لدى حكومة الهند يقترح قيام الوكيل السياسى فى البحرين بزيارة إلى قطر لإطلاع شيخها على مجريات الأمور، ومحذراً إياه بعدم التقيد بأية التزامات خلال زيارته للملك عبدالعزيز آل سعود قبل أخذ موافقة الحكومة البريطانية المسبقة، إلا أن الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثانى حاكم قطر لم يتقيد بما جاء فى المعاهدة البريطانية المشار إليها، حيث رأينا خلال زيارته للملك عبدالعزيز آل سعود يوقع معه اتفاقاً تعهد فيه بألا يزيد ما يمنحه من امتيازات عن مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها(٢).

ولعل من الأمور التى شجعت قطر على ذلك هو موقف الملك عبدالعزيز الوديِ تجاه قطر إلى جانب ميله الشديد إلى استخراج النفط بالاستعانة بخبرات وكفاءة بعض الشركات النفطية الأمريكية، وحيث إن بريطانيا كانت تدرك هدف الملك عبدالعزيز آل سعود لذلك الاتجاه الذى سوف يؤديِ إلى إنعاش الحياة الاقتصادية للمنطقة مما قد يهدد مصالح بريطانيا فى الخليج العربيِ، لذلك لجأت إلى وضع كل العراقيل فى سبيل منع دخول الشركات النفطية الأمريكية إلى المنطقة حتى لا تكون منافساً لها، ويؤكد لنا ذلك قيام بريطانيا بمحاولة استمالة شيخ قطر نتيجة اقتراح قدمه المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند، يرى فيه ضرورة الكتابة إلى شيخ قطر لحثه على منح امتياز استغلال النفط فى بلاده إلى الشركة الانجليزية الإيرانية مقابل تقديم حماية بريطانية شاملة له.

وفى برقية أخرى من المقيم البريطانى إلى حكومته أكد فيها أن عروض الشركات الأمريكية أكثر جذباً لشيخ قطر، غير أنه من المهم أن يعلم شيخ قطر أنه ليس بخاف أن الملك عبدالعزيز قد أدرك صدق حدس الشركات الأمريكية فى وجود البترول فى المنطقة، ونجاح محاولاتها فى وجود البترول بكميات تجارية، وأن منح الامتياز لهذه الشركات ونجاحها فى استخراج البترول قد يؤديِ إلى قوة الملك عبدالعزيز وخطورته كحاكم قوي

---

(١) F.O. 371/20057, A Telegram from Secretary of State, to Government of India. Repeated. Jeddah. in 28th January 1936.

(٢) عبدالعزيز محمد المنصور: مرجع سبق ذكره، ص٦٨.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص٢٧٦ - ٢٧٧.

فى المنطقة، ولقد تعددت افتراءات بريطانيا على الملك عبدالعزيز حيث جاء فى أحد تقارير المقيم البريطانى فى الكويت أن الملك عبدالعزيز آل سعود حذر شيخ قطر من إعطاء امتياز للتنقيب إلى الشركة الانجليزية الإيرانية، أو إلى أية مؤسسة بريطانية أخرى قبل الاتفاق على الحدود(١)، وهو فى اعتقادنا محض افتراء، وإن صح ذلك فإن من حق الملك عبدالعزيز أن يقدم النصح لجيرانه وأشقائه من شيوخ الخليج الذين ينظرون إليه نظرة احترام وتقدير(٢)، وقد استاءت بريطانيا من الاتصال السعودي المباشر مع شيخ قطر بدعوى أنها هى وحدها صاحبة الحق فى تمثيل مشايخ إمارات الخليج(٣).

هذا ورغم تحذير الملك عبدالعزيز المزعوم والمنوه عنه آنفاً فإن الشركة الانجليزية الإيرانية قد حصلت مع ذلك على امتياز التنقيب عن النفط فى قطر فى ١٤ من صفر ١٢٥٤هـ / ١٧ من مايو ١٩٢٥م(٤).

ومجمل القول كما اتضح لنا من العرض السابق أن الصراع بين حكام الخليج العربى والحكومة البريطانية ما هو إلا صراع حول المصالح الاقتصادية العربية والقوى الاستعمارية التى ظلت طوال هذه الفترة تعمل جاهدة من أجل السيطرة على مقدرات شعوب الخليج العربى، ولم تكن الاتفاقيات والمعاهدات التى أبرمت بين بريطانيا ومشايخ الخليج سوى وسائل تضفي بها بريطانيا نوعاً من الشرعية على تحقيق أهدافها الاستعمارية، لذلك نراها تضرب بها عرض الحائط عندما تكون الفرصة فى صالحها، وهو الأمر الذى فطن له الملك عبدالعزيز آل سعود وتصرف معها بما يخدم مصلحة الأمة الإسلامية والعربية، وظهر ذلك

---

(١) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص٢٧٧.

(٢) F.O. 371/19017, E 1240/318/25, A Letter from India Office to Foreign Office about the of Sheikhs in Persian Gulf towards Ibn Saud, dated 1st March 1935.

(٣) صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦)، ص١٩٨.

C.O. 15/2/608, E 4403/150/91, A Letter from R. Bullard to Viscount Halifax, in 4th July 1938.

(٤) صلاح العقاد: التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص٣٤٧.

انظر نص المعاهدة فى:

أحمد العنانى: مصدر سبق ذكره، ص٢٤٠ – ٢٦٣.

جلياً فى صيغة مراسلاته مع الحكومة البريطانية خاصة فيما يتعلق بموضوع تسوية الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وقطر ورفضه للدعاوى البريطانية المستمرة(١)، بل ان الأخيرة ما فتئت تذكره باتفاقية جدة عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م لأن الملك عبدالعزيز لم يعترف بهذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمناطق التى كان يعتبرها خارجة عن دائرة تلك الاتفاقيات، كما كان يرى أن معاهدة جدة لم تفرض عليه حظر المراسلة مع شيخ قطر وغيره من حكام الخليج، لذلك فقد كان الملك عبدالعزيز آل سعود يرى أن حكومته فى حل للاحتفاظ بحقها الكامل بتلك المناطق التى تدين لها بالولاء، ولا ترى حكومته أن من الحكمة التنازل عنها بأي حال من الأحوال(٢).

ولا شك أن هذا التردد البريطانى هو السبب فى عدم إقرار الملك عبدالعزيز آل سعود بتلك الامتيازات التى كان حكام تلك المناطق يمنحونها لشركات النفط الانجليزية، وفي المقابل فإن الساسة البريطانيين كانوا يدركون أهمية بذل جهد متجدد للوصول إلى تسوية حول مسألة حدوده مع جيرانه فى الخليج(٣) خشية من احتمال توجه النشاط الإيطالي في الجزيرة العربية فى مثل هذه الأحداث لتوسيع الخلاف، لذا يجب على الحكومة البريطانية أن تسعى جاهدة إلى تحسين علاقاتها مع الملك عبدالعزيز آل سعود بدرجة ملموسة وإبرام اتفاق ودي معه حول خلاف الحدود(٤).

وفى ٨ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٢٧م جرى لقاء بين الملك عبدالعزيز والمستر رندل أكد فيه بأن جبل نخش وخور العديد وجميع الساحل هو ملك لأسلافه، وأن الحكام الحاليين لا ينكرون ذلك(٥).

---

(١) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton, the India Office, London, in 20th February 1937.

(٢) C.O. 15/1/607, Record made by Mr. Rendel, in 20th March 1937, South Eastern Frontiers.

(٣) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton, London, in 20th February 1937.

(٤) C.O. 15/1/607, A Letter from Ormsby Gore, to Colonial Office, in 4th March 1937.

(٥) C.O. 15/1/607, E 2124/258/91, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Mr. -

لهذا كتب المقيم البريطانى لحكومته مبدياً مخاوفه بأنه فى حالة قيام حرب عالمية ثانية والحكومة البريطانية والحكومة السعودية على جانبين متضادين، فإن وصف الحدود على الورق لن يمنع الملك عبدالعزيز آل سعود من محاولة التقدم إلى شواطىء الخليج فى مختلف النقاط لاستعادة ملك اسلافه وتوحيد المنطقة فى وحدة سياسية واحدة، لذلك فهو يقترح على حكومته استمرار العلاقات الطيبة وحسن النوايا بين البلدين، وإذا عجزت الحكومة البريطانية عن إعطاء الملك عبدالعزيز آل سعود كل ما يطلب فيجب عليها الامتناع عن إثارته بأي حال من الأحوال.

كما اقترح على حكومته أيضاً أن تبحث بعناية إمكانية إعطاء الملك عبدالعزيز آل سعود جعلا مالياً على أي نفط قد يستخرج من جبل نخش أو بالقرب منه بحجة أن الطبقة الحاملة للنفط يجب أن تجرى جزئياً تحت أراضيه(١).

وفى ٣٠ من رمضان ١٣٥٦هـ / ٤ من ديسمبر ١٩٣٧م أرسل المقيم البريطانى فى جدة خطاباً إلى الحكومة السعودية، موضحاً فيه أنه طبقاً لأخبار حديثه وصلت إلى حكومته عن قيام شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا لاستكشاف النفط فى منطقة سلوى، لذلك فإن حكومته تقترح فتح باب المفاوضات لتسوية الحدود بين السعودية وقطر، كما نأمل من الشركة عدم بذل أى محاولة لتمديد استكشافاتها حتى يتم الوصول إلى اتفاق نهائى على الحدود، وتقترح تعيين بعثة طبوغرافية انجليزية سعودية مشتركة لتحدد على الطبيعة المناطق المتنازع عليها(٢).

وفى ١٦ من شوال ١٣٥٦هـ / ١٩ من ديسمبر ١٩٣٧م أجابته الحكومة السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل، بترحيبها بفتح باب المفاوضات بهدف الوصول إلى تسوية لتخطيط الحدود فى هذه المنطقة، وتعزو الحكومة السعودية بأن الفشل فى الوصول إلى اتفاق فى الماضى بينها وبين الحكومة البريطانية إنما يعود إلى تمسك الحكومة السعودية بحقوقها الكاملة فى المنطقة، وإصرار الحكومة البريطانية على عدم الاعتراف بذلك على الرغم

= Eden, Foreign Office, in 19th April 1937.

(١) Ibid, in 19th April 1937.

(٢) C.O. 15/1/608, A Letter from Sir R. Bullard to the Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th December 1937.

من الحجج والأدلة التى قدمتها الحكومة السعودية للحكومة البريطانية فى عدة مناسبات، والتى كان آخرها ما قدمته للمستر رندل أثناء زيارته للمملكة، وأما بالنسبة لشركة كاليفورنيا للنفط فإن الحكومة السعودية لا تعتقد أن موظفي الشركة سيذهبون إلى وراء ما تعتقده الحكومة بأنه داخل أراضيها، وبخصوص إيفاد البعثة الطبوغرافية المذكورة فإن الحكومة السعودية تقترح الوصول إلى تسوية نهائية للحدود عن طريق تخصيص أماكن أو خطوط طول وعرض قبل البدء بعملية المسح(١).

ولما قامت الشركات البترولية العاملة فى مشيخات الخليج بانتهاك الحدود الموصوفة من قبل الحكومة السعودية بأنها ضمن ممتلكاتها، أرسلت الأخيرة خطاباً إلى المقيم البريطانى فى جدة بالمملكة فى ٢٢ من شوال ١٣٥٦هـ / ٢٥ من ديسمبر ١٩٣٧م مؤكدة حقوقها فى المناطق المتنازع عليها، وبأنها لا ترى أن هناك ما يمنعها من السماح لممثلي شركة كاليفورنيا للنفط لعمل المسح الجيولوجى داخل تلك الحدود، سيما إذا وضعت الحكومة السعودية في الاعتبار أن ممثلي الشركات التى تعمل فى المشيخات على الخليج قد انتهكت هذه الحدود، فإذا وافقت على الامتناع عن انتهاك الحدود، فإن الحكومة السعودية مستعدة لإبلاغ ممثلي شركة كاليفورنيا بضرورة عدم تجاوز الحدود المعتبرة لدى البلدين(٢).

وعلى العموم فإنه وفقاً للتقارير البريطانية التى بين أيدينا، فإنه يتضح لنا أن بريطانيا تسعى لتحقيق مصلحتين على درجة كبيرة من الأهمية على حساب شعوب منطقة الخليج العربى، وهما: الطريق الجوى، ومنابع النفط(٣)، والمصلحة الثانية هى التى جعلت الحكومة البريطانية توعز إلى مفوضيتها بجدة فى ٦ من شوال ١٣٥٦هـ / ٩ من ديسمبر ١٩٣٧م بمقابلة مدير فرع جدة لشركة كاليفورنيا بصورة غير رسمية، حيث قام المستر ريدر بولارد فى ٨ من شوال / ١١ من ديسمبر من العام نفسه بمقابلة ليناهام **Lenaham** مدير

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. 2/3/16 from Minister for Foreign Affairs, to His Majesty's Minister, in 16th Shawwal 1356 / 19th December 1937.

(٢) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to R. Bullard, in 25th December 1937.

(٣) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency Bushire, to the India Office, London, in 26th 1937.

فرع جدة لشركة كاليفورنيا وأطلعه على الحدود المتنازع عليها(١)، كما قامت وزارة الخارجية البريطانية فى ١٦ من ديسمبر باستقبال المستر هاملتون والمستر بالنتين من شركة نفط كاليفورنيا، وحذرتهم من مغبة تمديد عمليات الشركة داخل الأراضي التى لم تحدد بعد، ومتذرعة كذلك بأن الموقف لا يزال محكوماً باتفاقيات سابقة مع الحكومة العثمانية(٢)، الأمر الذى جعل الحكومة السعودية ممثلة بوزارة الخارجية السعودية تقدم مذكرة احتجاج بتاريخ ٩ من ذى القعدة ١٣٥٦هـ / ١٠ من يناير ١٩٣٨م، تقول فيه «إن مسألة الحدود لا يجوز أن تناقش إلا بين الحكومتين المعنيتين، والشركات تعمل طبقاً للتعليمات الصادرة لها من الحكومات ذات الشأن فى الأراضى المعنية، لذا فمن المستحسن أن تتجنب الحكومة البريطانية النقاش مع شركة كاليفورنيا حول الموضوع الذى يهم حكومة صاحب الجلالة وحدها»(٣).

كما أبلغت الحكومة البريطانية فى ١٤ من ذى الحجة ١٣٥٦هـ / ١٥ من فبراير ١٩٣٨م بعدم اعترافها بالاتفاقية البالية مع الحكومة العثمانية (١٩١٣– ١٩١٤م)، وتمسكها برأيها بأنه لا يوجد شيء يمنعها من تفويض شركة كاليفورنيا بالعمل بحق فيما ترى أنه ضمن ممتلكاتها وداخل حدودها(٤).

كما أكدت الحكومة السعودية فى مذكرة لها أهميتها التاريخية بعثت بها إلى الحكومة البريطانية فى ١٥ من ذى الحجة ١٣٥٦هـ / ١٦ من فبراير ١٩٣٨م جاء فيها «إن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى شيء أفضل من أن تكون على وفاق مع الحكومة البريطانية، وأن تكون على تفاهم كامل فى كل الأمور، وكما تعلم فإن اتفاقية ١٩١٥م تعترف بوضوح بأن ما كان مملوكاً لآباء وأجداد جلالة الملك فهو ملك لجلالته وتمسك مرض بنص الاتفاق سوف

---

(١) C.O. 15/2/161, E 971/150/91, A Letter from British Legation, Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 23th January 1937.

(٢) C.O. 15/1/608, E 7422/158/51, A Letter from Foreign Office, London, to British Legation, Jeddah, in 23th December 1937.

(٣) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 10th January 1938.

انظر ملحق رقم (٧)

(٤) C.O. 15/1/608, A Letter from Ministry for Foreign Affairs, Makkah, to Sir R. Bullard, in 5th February 1938.

يجعل قسماً كبيراً من حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبى وقطر تقع داخل أراضى جلالة الملك، وفحص تاريخي للحقائق يبين أن المخافر عند عبرى والبريمى وظفار وأواسط قطر كانت مخافر سعودية، أقيمت على يد أجداد جلالة الملك فى القرن الماضي، ومع ذلك فقد كان جلالة الملك راغباً فى أن يوجد اتفاق وتفاهم مع الحكومة البريطانية وألا يحرم أصدقاءه من الحكام العرب على الخليج، لذلك قلل الملك مطالبه، ولا أخفي على سعادتك أن حكومتي تولي أعظم الأهمية لهذه الحدود، وتعتبرها أمراً حيوياً جداً، لا بل أستطيع القول إن هذه المسألة هي مسألة حياة أو موت فيما يتصل بهذا الجزء من أملاك جلالته، وهى لذلك تأسف كثيراً لأن الحكومة البريطانية لا تقدر موقفها بقيمته الحقيقية، ومع ذلك فهى تعبر فى نفس الوقت عن استعدادها لمناقشة أي اقتراح عملى يضمن مصالح كلا الطرفين ويتجنب الضرر (١).

هذا وقد ظل جبل نخش على الحدود الجنوبية الشرقية بين السعودية وقطر العقبة الكئود الرئيسية فى طريق تسوية الحدود بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا على الرغم من محاولات الساسة البريطانيين منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م حتى نهايتها ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى أى حل مرض لكلا الجانبين(٢).

وإن كان فى نهاية الأمر استطاعت المملكة بعد أفول نجم البريطانيين أن تبرم اتفاقاً مع قطر بشأن تحديد الحدود البرية والبحرية فى عام ١٣٨٥هـ / ديسمبر ١٩٦٥م(٣).

---

(١) C.O. 15/1/608, A Letter from Feysal, Minister for Foreign Affairs, to Sir R. Bullard, British Legation, Jeddah, in 16th February 1938.

انظر نص الرسالة فى ملحق رقم (٨)

(٢) C.O. 15/2/465, A Letter from External Affairs Department, New Delhi, to India Office, London, in 4th March 1944.

C.O. 15/2/465, A Telegram from Government of India, New Delhi, to Secretary of State for India, London, in 22th May 1945.

(٣) عبدالله الأشعل: مرجع سبق ذكره، ص٥١.

الساحل المهادن(١)

تقع أرض الساحل المهادن على طول الساحل الخليجى، ممتدة من حدود قطر فى محاذاة البحرين غرباً حتى رأس الخيمة شرقاً، ومن الجنوب الشرقى قرب مضيق هرمز إلى الشمال الغربى عند المحمرة والأهواز، وتوجد بها موانىء متصلة بطرق القوافل الصحراوية(٢).

ومن الثابت أنه بعد ضعف الدولة السعودية الثانية فى أواخر عهدها نتيجة للفتن التى قامت فى المنطقة انفرط عقد الدولة وزالت الوحدة السياسية التى سهر آل سعود على بنائها، فعادت شبه الجزيرة العربية إلى سابق عهدها، فانتشرت الفوضى، وتعددت المشيخات، وأخذ كل حاكم أو شيخ قبيلة يدعى السلطة لنفسه، وكان من جملة تلك المشيخات مشيخات الساحل المهادن، بعد أن كان معظمها جزءاً من الدولة السعودية وعلى ولاء تام مع حكامها منذ عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٦م(٣)، كما كانوا مستمرين فى دفع زكاتهم لبيت مال الدولة السعودية.

وفى هذه الفترة الحرجة من تاريخ الدولة السعودية ظهرت على المسرح بريطانيا منتهزة حالة الضعف والاضطراب التى كانت تمر بها المشيخات، ففرضت عليها معاهدات لخدمة مصالحها، ولم تكتف بذلك بل سعت بريطانيا إلى محاربة الحركة التجارية التى كان يقوم بها أبناء هذه المشيخات، فأخذت فى تفتيش سفنهم بحجة محاربة القرصنة وتجارة الرقيق، وهى مبررات واهية الهدف منها التأكد من عدم وصول أسلحة إلى أبناء المنطقة، حتى لا يقفوا فى وجه هذا العدوان البغيض.

وحيث إنه لم يكن بوسع تلك المشيخات صد تلك القوة الاستعمارية نظراً لضعف إمكانات المنطقة مادياً وعسكرياً، فقد راحت بريطانيا تنشب مخالبها فى المنطقة، وذلك بعقد سلسلة من المعاهدات الفردية والجماعية بينها وبين المشيخات وانتهت بربطها جميعاً

---

(١) ما يعرف الآن بدولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) ج. ب. كيلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية (الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م)، ص٣٩.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص١.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨.

(٣) عبدالفتاح حسن أبو علية: محاضرات فى تاريخ الدولة السعودية الأولى (الرياض، دار المريخ، ١٩٨٣م)، ص٨٩.

بالسياسة البريطانية العامة، بشكل يمنع مشايخ الساحل المهادن من الانفراد باتخاذ أي قرار يمس مشيخاتهم فى شيء إلا بعد مشورة الحكومة البريطانية، وتمثل ذلك فى توقيع المشايخ المهادنين الاتفاقيات عام ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، التى تعهدوا فيها بالامتناع عن عقد أية اتفاقيات مع أية دولة أخرى غير بريطانيا(١)، مع ضرورة الالتزام بأخذ مشورة المقيم البريطانى فى شأن أية امتيازات لصيد اللؤلؤ وتطلبها دولة أخرى.

ثم وسعت بريطانيا تلك المعاهدات عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م لتشمل امتيازات النفط، وكان ذلك كما هو واضح إحكاماً للهيمنة البريطانية على الساحل المهادن(٢)، فكان من الطبيعي بعد ذلك أن نرى حرص بريطانيا على الحيلولة دون عودة الحكم السعودي إلى مشيخات الساحل(٣)، كما سيتضح لنا ذلك فى عرضنا الآتي لتطور سياسة السلطان عبدالعزيز آل سعود فى هذه المنطقة بعد استرداده لملك أسلافه وعلى الأخص الأحساء، وسعيه لإعادة بناء الوحدة السياسية للدولة السعودية من جديد.

فمن المعلوم أن ضم الأحساء، وما تبع ذلك من ضم السلطان عبدالعزيز آل سعود للأراضي الواسعة التابعة لها قد عزز من وجوده فى المنطقة، حيث أصبح جاراً ملاصقاً لمشيخات الساحل المهادن، وهو أمر ظلت بريطانيا تتجنب وقوعه.

ولما كانت بريطانيا غير مطمئنة إلى هذه التطورات الجديدة فى منطقة الخليج، فقد رأيناها تبدي مخاوفها من عودة الحكم السعودى إلى المنطقة، لأن ذلك من شأنه أن يهدد ما أصبحت تتمتع به بريطانيا من سيطرة على شئون المشيخات، ولذلك كانت بريطانيا خلف كل المحاولات التى قامت فى بعض مشيخات الساحل المهادن من أجل إشعال نار الفتنة المناوئة للحكم السعودي.

وقد ظهرت بوادر تلك الفتنة فى تحريض الحكومة البريطانية لبعض شيوخ المنطقة بالامتناع عن دفع الزكاة، وفى مقدمتهم شيوخ بنى نعيم وبنى ياس وبنى قتب، ولكن الحكام السعوديين لم يأبهوا لذلك بل سعوا إلى محاولة إقناع القبائل بحاجة المنطقة إلى الوحدة

---

(١) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربى ص٢٧٠- ٢٧٣.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١٨- ٢١٩.

(٣) C.O. 15/1/607, A Letter from the Residency, Bushire, to Mr. Walton, India Office, London, in 20th February 1937.

والونام، وأن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وأنه من الواجب على شيوخ المنطقة وسكانها الالتزام باحترام ما قطعه أبناء تلك المنطقة من عهد للولاء والتبعية للدولة السعودية فى طوريها الأول والثانى، خاصة وأن إعادة بناء الدولة السعودية فى طورها الثالث على يد الملك عبدالعزيز إنما هو امتداد واستمرار لشرعية الدولة السعودية، وأن ما تقوم به بريطانيا من محاولات الهدف منها زرع الشقاق وبث الفتن بين أبناء الدولة الواحدة.

وتأكيداً على حسن النوايا السعودية واحتراماً لحقوق الجوار فإن الملك عبدالعزيز أوعز إلى أميره فى الأحساء، الأمير عبدالله بن جلوى بالكتابة إلى كل من شيخي الشارقة ودبي يطلب منهما العمل على المساهمة فى حل هذه المشكلة بالوسائل السلمية لتسهيل مهمة عمال جباية الزكاة فى أداء واجبهم فى المناطق التى كانت ويجب أن تبقى على ولائها وتبعيتها للدولة السعودية، فتقوم بدفع الزكاة الشرعية لبيت مال المسلمين فى الدولة السعودية.

ويظهر أن هذه المراسلات التى حاولت من خلالها الدولة السعودية إعادة بسط شرعيتها على المناطق التى كانت خاضعة لها سابقاً لم تعجب الساسة البريطانيين لأنها تقف سداً منيعاً فى وجه سياستهم الاستغلالية والمتمثلة فى الاحتفاظ باليد العليا والكلمة النافذة لإبعاد أي تدخل محلي أو خارجي عن الخليج حفاظاً على تأمين مواصلاتها التجارية وأهدافها التوسعية، وهو أمر كانت ترى أنه لم يتحقق لها بدون فرض سيطرتها التامة والمطلقة على بوابة الخليج فى هرمز والساحل المهادن(١).

ويمكن استخلاص ذلك من خلال استعراض البرقيات البريطانية التى كانت تبعثها الحكومة البريطانية عبر ممثليها فى منطقة الخليج لشيوخ الساحل المهادن، انطلاقاً من سياستها المعهودة «فرق تسد» والانفراد بصنع القرار والتوجيه السياسى بما يخدم مصالحها ضاربة عرض الحائط بمصلحة أبناء المنطقة وحكامها، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما نلاحظه فى التقرير الذى كتبه المقيم البريطانى فى الخليج سنة ١٩٢٦م محاولا فيه خلق جو من التنافر بين حكام المنطقة وذلك عندما ذكر أن الظافرة هى الخطوة الأولى التى يتجه

---

(١) C.O. 15/1/604, A Letter from India Office to Foreign Office, in 12th January 1935.

ج. ب. كيلي: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٦٨- ١٦٩.

إليها السعوديون بهدف تأسيس وجود لهم فى شرقي الجزيرة العربية، وأن منطقة الظافرة تتبع أبو ظبى، وأبو ظبي ودبي معارضتان للسلطان عبدالعزيز.

وعلى الرغم مما نلمسه من ثنايا هذا التقرير حول التخويف غير المباشر لشيخي أبو ظبى ودبى من امتداد الحكم السعودى فى مشيختيهما فى حالة قيام السلطان عبدالعزيز بضم منطقة الظافرة إلى دولته، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن سياسة «فرق تسد» قد آتت أكلها على عقول جميع شيوخ الساحل، فقد رأينا الشارقة ورأس الخيمة تؤكدان ولاءهما للسلطان عبدالعزيز، ولم تستجيبا لتلك الإثارة، إلى جانب أن قسماً كبيراً من قبائل البريمى وآل شميس أكدوا استمرار ولائهم وتبعيتهم أيضاً، كما كانوا يدفعون الزكاة لممثلي السلطان عبدالعزيز بانتظام، فى الوقت الذى التزمت فيه بعض قبائل الساحل المهادن على الحياد بين الموقفين(١).

ومثال آخر يفصح عن الموقف البريطانى المتربص، نورد بعض مضمون ما جاء فى تقرير آخر للمقيم البريطانى يقترح فيه على حكومته ضرورة كبح جماح ممثل السلطان عبدالعزيز فى الأحساء الأمير عبدالله بن جلوى، مع تذكير السلطان عبدالعزيز بالتزاماته تجاه بريطانيا، فى الوقت نفسه الذى ألح فيه المقيم البريطانى على ضرورة أن يستبدل بالوكيل الوطنى فى الشارقة ضابط بريطانى تدعيماً للموقف البريطانى المتسلط فى المنطقة(٢).

ويبدو أن مثل هذا الإجراء كان يستهدف اتخاذ الاحتياطات لمنع وقوع ما كانت تخشاه بريطانيا من عودة الحكم السعودي لمنطقة الساحل، ومع ذلك فلا يظهر أن العلاقة بين السلطان عبدالعزيز وأبو ظبي فى ذلك الحين شهدت عداء مستحكماً بين البلدين، ويؤكد ذلك الرسالتان اللتان بعث بهما الشيخ حمدان حاكم أبو ظبى إلى السلطان عبدالعزيز فى عامي ١٣٣٦ - ١٣٣٧هـ / ١٩١٧ - ١٩١٨م، فقد اعتبرت هاتان الرسالتان بمثابة دليل على تبعية أبو ظبى للدولة السعودية(٣)، بالإضافة إلى ما تقوم به بعض القبائل من دفع الزكاة للحاكم

---

(١) أمين سعيد: الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة (بيروت، دار الكاتب العربى، ب.ت.)، ص٨٣- ١٣٣.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص٢٩٦- ٢٩٩.

(٣) جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص٢٩٧.

السعودى.

ومما يؤسف له أن الموقف البريطانى قد شجع أحد شيوخ الساحل المهادن، على

تغيير السياسة الموالية للدولة السعودية التى كان يتبعها سلفه، فقام بقلب ظهر المجن، وظهرت عليه روح عدم الولاء لآل سعود، حيث قام بتحريض بعض القبائل وأمرهم بعدم دفع الزكاة المفروضة عليهم إلى جباة الزكاة السعوديين.

وعلى الرغم من محاولاته اليائسة فإنه فشل فى مخططه، وذلك للموقف الذى اتخذه أبناء تلك القبائل وشيوخها ضد سياسته وبقائهم على ولائهم وتبعيتهم لحكومة السلطان عبدالعزيز، وقيامهم بدفع الزكاة الواجبة عليهم(١)، وهو أمر يؤكد قوة ولاء أبناء القبائل وشيوخها للحكومة السعودية.

كما أن سلطان بن زايد واجه ردود فعل عنيفة فى منطقة البـريمى عندما شعر سكانها بأنه يتجه فى الاتجاه المعادى للدولة السعودية والدعوة السلفية مما نتج عنه صدام مسلح بين أنصاره وأنصار الدولة السعودية على أرض البـريمى، وقيام مجموعة من أنصار الدولة السعودية والدعوة السلفية بالاستنجاد بأمير الأحساء الأمير عبدالله بن جلوى ومطالبته بالوقوف فى وجه الشيخ سلطان بن زايد ورد العدوان عن منطقة البـريمى مؤكدين فى الوقت نفسه ولاءهم وتبعيتهم للحكم السعودى.

ولعل ما ورد فى تعليق السير برسى كوكس على رسالة لابن جلوى إلى حاكم دبى لدليل كاف على حقيقة نوايا السلطان عبدالعزيز آل سعود فى منطقة الساحل العمانى، حين قال: «فى واقع الأمر يعتقد ابن سعود أن له الحق من حيث المبدأ فى استرداد أى منطقة كان يملكها أجداده قبل قرن مضى سواء أكانت منطقة نفوذ أم أرضاً، كما كانت البـريمى من الناحية الفعلية فى أيدى السلفيين(٢)، ويستدل بذلك أن فئة كبيرة من سكان هذه المنطقة لا يزالون يدينون بالولاء والتبعية لآل سعود، كما أنهم كانوا ولا زالوا من أنصار الدعوة السلفية، ولقد أدرك الشيخ صقر بن زايد مدى قوة النفوذ السعودي في مشيخته، لـذلـك حـرص على

(١) C.O. 15/1/604, E 6371/279/91, A Letter from Foreign Office, to Mr. Calvert, in 18th October 1934.

(٢) ج. ب. كيلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٣٨.

الحفاظ على علاقات الود والصداقة مع السلطان عبدالعزيز آل سعود وذلك إيماناً منه بأن الأمور فى مشيخته لن تستتب بدون تأييد من السلطان عبدالعزيز آل سعود، وخاصة وأن الشيخ صقراً ظل يتوجس خيفة من ابنى الشيخ سلطان اللذين فرا من وجهه واتجها إلى عبدالله بن جلوى، فكان حريصاً -من أجل ذلك- على إقناع ابن جلوى بعدم تأييد الفارين إليه ضده، وفى نفس الوقت وجدناه يوافق على السماح لعمال ابن جلوى بجباية الزكاة من البوريمى والمناطق المجاورة لها فى عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م(١).

هذا وقد تمثلت أوجه الخلاف بين السلطان عبدالعزيز ومشايخ الساحل المهادن أو بالأحرى بينه وبين الحكومة البريطانية بسبب مسألة تحديد الحدود بصورة أساسية، فبينما كانت سياسة الملك عبدالعزيز تقوم على أساس حقه التاريخي فى استرداد أي منطقة كان يحكمها أسلافه وجدنا أن السياسة البريطانية فيها كانت تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن فى الخليج، وتعمل جاهدة على منع أية قوة من المساس بمصالحها فى الخليج، سواء كانت تلك القوة محلية أو أجنبية، وكان ذلك دائماً هو أساس حرصها على عقد معاهدات مع حكام الساحل المهادن.

ففى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م أثارت بريطانيا مشاكل الحدود وكان من أبرزها مشكلة منطقة البـريمي التى تمس كلا من المملكة العربية السعودية من ناحية وأبو ظبى وعُمان من ناحية أخرى، ومن أجل ذلك بدأت الحكومة السعودية منذ عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م تطالب المعتمد البريطاني في بوشهر بتحديد الحدود، ونتيجة لذلك دارت مفاوضات بين الجانبين ولكنها تعثرت فى النهاية نظراً لتمسك الجانب السعودي بمطالبه الإقليمية التى شملت واحة الجواء وخور العديد، وسبخة مطي(٢)، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تطلب من الحكومة السعودية إيفاد مبعوث من قبلها لمناقشة مشكلة الحدود على الساحل المهادن، فأوفدت الحكومة السعودية فؤاد حمزة إلى لندن فى جمادى الآخرة ١٣٥٢هـ / سبتمبر ١٩٣٤م، وأعقب وصوله سلسلة من الاجتماعات فى مقر وزارة الخارجية البريطانية، تمكن فيها كل من

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص٣٠٢.

(٢) C.O. 15/1/604, A Letter from Foreign Office, London, to Calvert, Jeddah, in 18th October 1934.

C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Minister for Foreign Affairs, in 4th December 1937.

الجانب السعودي والجانب البريطاني من تحديد موقفه بوضوح أكثر.

وفي ٢٩ من ذي الحجة ١٢٥٣هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٥م، سلمت الحكومة السعودية السفير البريطاني بجدة مذكرة تتضمن المقترحات السعودية بتعيين الحدود من مشيخات الساحل المهادن وغيرها على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية، والتي تمثل الحد الأدنى لمطالب الحكومة السعودية(١)، ونوقشت المذكرة في لندن في يوليو ١٩٣٥م، وتقدمت الحكومة البريطانية بمقترحات بعثتها إلى الرياض في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥م، فرفضتها الحكومة السعودية(٢)، وأصرت على مطالبها الإقليمية وخاصة في خور العديد الذي قال عنه الملك عبدالعزيز أثناء لقائه بالمستر رندل في ٨ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٧م، والذي جاء بخصوص هذه المشكلة «بأنه لا يوجد شخص آخر يستطيع حكم هذه المنطقة، فعندما كانت ترتكب الجرائم هناك، كان الناس يلجأون إليه طلباً للإنصاف»(٣)، في حين يرى المقيم البريطاني في بوشهر عدم تقديم أي تنازلات للملك عبدالعزيز في خور العديد لأهميته الاستراتيجية(٤)، وفي رأيه أيضاً أنه في حالة إعطائه مروراً حراً «ترانزيت» في خور العديد فسيؤدي إلى إضعاف مركز حكومة البحرين في فرض رسوم الترانزيت على البضائع الداخلة إلى الأحساء علاوة على ما تقوم به الحكومة السعودية من ضغط على الحكومة البريطانية من أجل وضع موظف سعودي في خور العديد لكي يطمئن إلى مراعاة عبوره الحر، وهذا في رأيه سوف يعطي للحكومة السعودية موطىء قدم إلى حد ما في الخليج، ويتيح لها الفرصة في مد سلطتها على شيوخ الساحل المهادن، وهو الأمر الذي تحاول الحكومة البريطانية أن تقف حائلاً دون تحقيقه خشية على مصالحها في المنطقة، ومن مخاوف المقيم البريطاني أيضاً أنه يرى أن اكتشاف النفط في المنطقة سوف يدفع الشركة إلى تطوير

---

(١) C.O. 15/1/607, E 2828/151/91, A Letter from Sir Ryan, Jeddah, to Mr. Eden, Foreign Office, London, in 19th May 1936.

(٢) C.O. 15/1/607, A Letter from A. Ryan to Mr. Eden, Foreign Office, London, in 23th April 1936.

(٣) C.O. 15/1/607, E 2124/258/91, A Letter No. 47 from Mr. Bullard to Mr. Eden, Foreign Office, in 27th March 1937.

(٤) C.O. 15/1/607, A Telegram No. 227 from The Residency, Bushire, to Political Agent, Bahrain, in 17th February 1937.

الخور، فإن حدث ذلك فإن المرور الحر للنفط قد يؤدي إلى خسارة كبيرة لشيخ أبو ظبى، وهذا بلا شك كما يبدو سيؤثر على الاستثمارات الاقتصادية لبريطانيا فى المنطقة.

كما يلاحظ المقيم أن وزراء الحرب والطيران والخارجية قلقون من أجل الوصول إلى اتفاق مع الملك عبدالعزيز آل سعود بهدف استمرار التعاون بينه وبين الحكومة البريطانية، لذلك فهو يرى أن بريطانيا لا تستطيع أن تنفذ مطالب الملك عبدالعزيز إلا بالضغط على شيخ أبو ظبى، وهذا سيكون ضاراً بهيبة الحكومة البريطانية بصورة واضحة.

واستطرد فى مذكرته قائلا «إن روح المساومة أن يكون هناك «خذ وهات»، ولكن حتى الآن كانت حكومة بريطانيا هى التى تقوم بكل «خذ» وابن سعود يقوم بكل «هات»»، لهذا وذاك فهو يرى ألا تتنازل للملك عبدالعزيز فى خور العديد، سيما وأن الحكومة البريطانية تدرك أن ساحل الخليج العربى هو بمثابة (قناة السويس بالنسبة لها)(١)، حيث إن هناك اعتبارات امبراطورية ودولية معينة مهمة، وتتمثل فى تقرير اللجنة الملكية حول فلسطين، والحرب الإيطالية الحبشية، وإمكان دخول المملكة العربية السعودية عصبة الأمم كما سيأتى.

هذه الاعتبارات فى رأينا هى التى جعلت المقيم البريطانى فى عدن يقترح على حكومته ضرورة محاولة الوصول إلى اتفاق حول مسألة الحدود المتنازع عليها بأسرع ما يمكن، لأنه يعلم علم اليقين أهداف حكومته فى فلسطين، واحتمال أن يواجه تقرير اللجنة الملكية فى فلسطين والقرارات المترتبة عليه بعدم موافقة أهل فلسطين بوجه الخصوص والأمة العربية والإسلامية بوجه عام، الأمر الذى قد ينشأ عنه تفجر الاضطرابات فى فلسطين مما يؤثر على علاقات الحكومة البريطانية مع الدول العربية المستقلة فى شبه الجزيرة العربية بدرجة كبيرة، واحتمال واضح أن توجه الأنشطة الإيطالية المعادية لبريطانيا فى مثل هذه الأحداث لتوسيع دائرة الخلاف.

لذا فإن المقيم البريطانى يقترح على حكومته العزوف عن أية خطوة قد تؤثر على العلاقات بين الحكومة البريطانية والمملكة العربية السعودية فى مثل هذا الوقت الحرج، بل يجب أن توطد هذه العلاقات بدرجة ملموسة بإبرام اتفاق ودي حول الخلافات الناشئة عن

---

(١) C.O. 15/1/607, A Letter from The Residency, Bushire, to Sir Walton, India Office, London, in 20th February 1937.

تحديد الحدود(١).

ومن أجل تصفية المشكلة والوصول إلى اتفاق ودي مع الملك عبدالعزيز آل سعود بعثت الحكومة البريطانية المستر رندل **Rendel** حيث قام بصحبة ريدر بولارد **R. Bullard** بزيارة الشيخ يوسف ياسين وحافظ وهبة فى ٦ من محرم ١٣٥٦هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٧م بصفتهما ممثلين للحكومة السعودية وتمت مناقشة وجهات النظر بين الطرفين.

وقد عبر الجانبان السعودي والبريطاني بأن هذه المسألة لا يمكن أن تخلق أي تأثير في متانة العلاقات السعودية البريطانية وأن ما عبر عنه المقيم البريطانى فى البحرين يمثل وجهة نظره الخاصة وليس وجهة النظر البريطانية.

وفى مذكرة تتضمن تفاصيل تلك المحادثات، أرسلت من المفوضية البريطانية فى جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٤ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢٧ من مارس ١٩٣٧م، نصح فيها الوزير البريطانى حكومته بسرعة إنهاء هذه المسألة التى قد تؤدي إلى مشكلة فى وقت الأزمات خاصة إذا كان الملك عبدالعزيز على غير وفاق مع الحكومة البريطانية(٢)، وتشير الوثائق البريطانية التى بين أيدينا أن هناك إمكانية تنازل الحكومة البريطانية عن خور العديد للملك عبدالعزيز آل سعود، ولكنها تدرك تماماً تمسك الأخير بجميع ممتلكاته على ساحل الخليج، والتى كانت تخضع سابقاً لآبائه وأسلافه، وهذا التمسك هو الذى جعل الحكومة السعودية تبعث خطاباً تاريخياً على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل إلى المفوضية البريطانية فى جدة بينت فيه جميع حقوقها على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية، وأصرت على أن ما تطلبه حول ترسيم الحدود ما هو إلا الحد الأدنى لمطالبها التى لا تقبل التنازل أو الجدل(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه القول بأن جميع المفاوضات بشأن الحدود الشرقية والجنوبية

---

(١) C.O. 15/1/607, A Letter from W. Ormsby Gore to India Office, London, in 4th March 1937.

(٢) C.O. 15/1/607, A Letter from R. Bullard, Jeddah, to Mr. Eden, F.O., in 27th March 1937.

(٣) C.O. 15/1/608, A Letter from Saudi Government to Mr. R. Bullard, in 16th February 1938.

الشرقية بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية والتى بدأت قبل الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، لم تسفر عن نتائج حاسمة، إذ لم يمض وقت طويل حتى تجدد النزاع على الحدود عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م كنتيجة لما كانت تقوم به شركة أرامكو من أعمال التنقيب وخاصة في سبخة مطي.

غير أن القضية الكبرى التى أثارت كثيراً من الجدل وأثرت أكثر من غيرها على العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجاراتها من ناحية، وأدت إلى تأزم العلاقات السعودية البريطانية إلى درجة الصدام المسلح بينهما هى قضية البـريمى التى ازدادت المخاوف البريطانية بسببها خاصة بعد منح عبدالعزيز آل سعود حق الامتياز للتنقيب عن البترول لشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م مما أدى إلى ظهور نوع جديد من النزاع تمثل -هذه المرة- فى المنافسة بين الشركات الانجليزية والأمريكية التى ألقت بثقلها على قضية الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، خاصة بعد أن أصبحت الحكومة الأمريكية تولي اهتماماً أكبر لهذه المسألة مما دفعها إلى الحديث عن مركزها القانوني فى الخليج.

ولم ترض المملكة العربية السعودية بموقف بريطانيا تجاه المطالب الأمريكية، وأبلغت الحكومة البريطانية بعدم مسئوليتها تجاه اتفاقيتي (١٣٣١هـ / ١٩١٣م) (١٣٣٢هـ / ١٩١٤م)، بين بريطانيا والدولة العثمانية والخاصة بتحديد الحدود الشرقية(١).

واستمر النزاع حول البـريمي بين أبو ظـبى التى كانت تدعي السيادة على ست قرى منها، فى حين ظلت مسقط تطالب بالثلاثة الأخرى -كما سيأتى- بينما كانت المملكة العربية السعودية تعتبر أن الواحة كلها ملك لها، أما بريطانيا فكانت تقف فى مواجهة المملكة العربية السعودية، لأنها كانت تعتبر نفسها حامية لمصالح أبو ظبى(٢)، ولم يتم التوصل إلى حل نهائى لقضية البـريمى إلا عندما ألغت بريطانيا المعاهدات القديمة التى كانت قد فرضتها على مشيخات الخليج تخلصاً من مشكلة البـريمى، بحيث أصبحت المشكلة تـأخـذ طـابعـاً عربيـاً

---

(١) C.O. 15/1/608, A Letter from Foreign Office, London, to Political Agent, Bahrain, in 3th February 1938.

(٢) C.O. 15/1/607, A Telegram from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 18th February 1936.

محلياً ساعد على حل هذه المشكلة، حيث عقد اتفاق بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة(*) إبان حكم الملك فيصل آل سعود عام ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م(١).

تلك كانت خلاصة قضية الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية والساحل المهادن، ومن خلالها نلمس الجهود الكبيرة التى بذلها الملك عبدالعزيز آل سعود ابتداء واستكملها أبناؤه من بعده الذين يرجع إليهم الفضل بعد الله فى الوصول بهذه الدولة إلى ما هي عليه اليوم من الحدود السياسية الواضحة التى أوضحت مدى ما كان يتميز به الملك عبدالعزيز آل سعود من كفاءة سياسية، ومعرفة بتوازن القوى فى إدارة شئون علاقاته الدولية ليس مع القوى المحلية فى شبه الجزيرة العربية فحسب ولكن أيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المتضاربة فى منطقة الشرق الأوسط بما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية فى العالم المعاصر(٢).

(*) فى هذا العام اتحدت فيه مشيخات الساحل المهادن تحت إسم الإمارات العربية المتحدة.

(١) يحيى حلمى رجب: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية (الكويت، ١٩٨٣م)، ص٤٨.

(٢) تقديراً من دول الخليج العربية لخطورة الأحداث التى كانت ولا زالت تتعرض لها المنطقة، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران (١٩٧٩م)، وغزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان (١٩٧٩م)، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠م)، بادرت دول الخليج العربية إلى إنشاء مجلس للتعاون فيما بينها فى عام ١٩٨١م، كرد عملى على هذه التحديات الخطيرة، وهى بذلك قد فتحت الباب على مصراعيه لتلاحم حقيقى بين أبناء الخليج ومهد الطريق لبناء غد أفضل.

انظر:

عبدالله سعود القباع: السياسة الخارجية السعودية (ط١، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م)، ص٢٤٠ - ٢٤٣.

سلطنة مسقط وإمامة عُمان

ترجع أهمية سلطنة مسقط وإمامة عُمان بالنسبة لبريطانيا بالذات إلى موقعها كمركز تجاري فى الداخل، كما أن معظم تجارتها الخارجية كانت مع الهند، وقد مر بنا حرص بريطانيا على الاستئثار بمنطقة الخليج العربى، وإبعاد أي نفوذ أجنبي عنها، وذلك بسبب حرصها الشديد على تأمين خطوط مواصلاتها التجارية مع الهند من ناحية وأيضاً تأمين حزامها الأمني فى حالة قيام حرب عالمية ثانية من ناحية أخرى، وتجسدت الرغبة لديها من أجل تأكيد وجودها -كما أشرنا سابقاً- فى إنشاء قواعد جوية فى منطقة الخليج، ولم تكن سلطنة عمان ومسقط بدعاً من مشيخات الخليج فى علاقاتها مع بريطانيا التى كانت بدايتها فى عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨م أي منذ الحملة الفرنسية على مصر، كما أنها تطورت فى صورة معاهدات بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان، وقد بدأت هذه المعاهدات عندما عقدت شركة الهند الشرقية مع السيد سلطان بن أحمد معاهدة، حصلت الشركة بموجبها على حق إنشاء وكالة لها فى بندر عباس، ويبدو أن بريطانيا قد عجلت بعقد هذه المعاهدة محاولة منها لإبعاد النفوذ الفرنسي والهولندي عن الخليج.

فقد كان التنافس الانجليزي الفرنسي فى المحيط الهندي شديداً فى ذلك الوقت بسبب خوف بريطانيا من اتخاذ فرنسا لجزر الموريس(١) قاعدة لقواتها العسكرية، وتلا ذلك تعيين بوغْلي أول مقيم بريطاني فى مسقط عام ١٨٠٠م وكان هو نفسه وكيلا لشركة الهند الشرقية(٢).

وفيما بين ١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م إلى ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م عقدت سلسلة من المعاهدات انتهت بمعاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط في ٢٠ من

---

(١) موريشيوس، تقع هذه الجزر على المحيط الهندى.

(٢) لا يخفى على الباحث معنى كون المقيم البريطانى نفسه وكيلا لهذه الشركة الاستعمارية التى كان يقال عنها دائماً أنها شركة تجارية إذ لم تكن مهمة المقيم البريطانى مهمة تجارية بحتة.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١١- ٢١٣.

محمود على الداود: الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠- ١٩١٤ (القاهرة، دار المعرفة)، جـ١، ص٨٥- ٩٠.

شوال ١٣٥٢هـ / ٤ من فبراير ١٩٣٩م(١).

أما عن بداية اتصال آل سعود بسلطنة مسقط وإمامة عمان فقد بدأت فى عهد سلطان بن أحمد البوسعيدى عام ١٢٠٦هـ / ١٧٩٢م، حيث امتد حكمهم حتى مدينة مسقط نفسها، الأمر الذى أكسبهم ولاء قبائل نعيم القاطنة فى البريمى والتى بعثت رسلا إلى الدرعية للمعاهدة على التبعية وأداء الزكاة فى كل عام.

وتبع ذلك إرسال أمير سعودى إلى واحة البريمى عام ١٢١٠هـ / ١٧٩٥م حيث أنشأ بها قصر الصبارة الذى اتخذته القوات السعودية قاعدة لها، ولم يأت عام ١٢١٤هـ / ١٨٠٠م إلا وكانت واحة البريمى بكاملها قد دخلت ضمن ممتلكات آل سعود مما أدى إلى إعلان الكثير من القبائل العمانية عن خضوعها لسلطان آل سعود والتزمت بدفع الزكاة إلى الدرعية.

وتعزز مركز آل سعود فى عمان فى عهد الإمام بدر بن سيف البوسعيدى، وكان أقوى أعضاء الأسرة حينذاك، وكان قد ناصر الدعوة السلفية مما جعله يميل إلى النظام السعودي حتى قبل أن يؤول إليه الحكم مما ساعد على إيجاد علاقات أوثق بين آل سعود وعُمَان فى عهده، ثم تأرجحت العلاقات العُمَانية بالدولة السعودية بين الخضوع والمقاومة حتى عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م، وهو العام الذى دخلت فيه قوات محمد على باشا الحجاز ضد آل سعود، ومهما يكن من أمر فإن جهود آل سعود المتواصلة الهادفة إلى تأكيد حقهم فى عُمَان وفى واحة البريمى قد أسفرت فى النهاية عن مناصرة وتأييد القبائل العُمَانية(٢)، للدعوة السلفية، وكان للوجود السعودي فى عُمَان نتائج كبيرة من الناحية المادية والروحية، كما فتح أمام آل سعود باباً للاتصال بالقوى الكبرى المحيطة(٣).

أما بخصوص علاقة آل سعود بسلطنة عُمان والانجليز فترجع إلى الاحتكاكات حول واحة البريمى، عندما اتصل حمود بن سرور ومحمد بن عبدالله من شيوخ البريمى بالمعتمد البريطانى فى الخليج طالبين منه حماية الحكومة البريطانية لهما، وكان رد الحكومة البريطانية على طلبهما أن الحماية البريطانية سارية عليهما منذ رحيل قوات محمد علي عن

---

(١) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٢١٣.

(٢) مثل القواسم، نعيم، آل على، العوامر، بنى قتب، بنى كعب، الهشم، بنى بو على.

(٣) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الدولة السعودية الأولى ١١٥٨- ١٢٣٣هـ / ١٧٤٥- ١٨١٨م (ط٢، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦م)، ص١١٥- ١١٦.

شبه الجزيرة العربية ١٨٤٠م.

واتسم موقف بريطانيا حيال الحكم السعودي بالاعتدال أكثر من موقفها من قوات محمد علي، فرأيناها تعلن عن التخلي عن سياسة التدخل في الشئون الداخلية لشبه الجزيرة العربية، مما حدا بالإمام فيصل آل سعود رحمه الله إلى إرسال رسالة إلى المعتمد البريطاني معرباً فيها عن رغبته في تطوير العلاقات السعودية البريطانية، مؤكداً له مشاركة حكومته لبريطانيا في موقفها من أعمال السلب والنهب في الخليج، وذلك لضمان حرية العمل والحركة لأهل المنطقة(١).

ورغم أن بريطانيا لم تكن ترى ضرراً لأن تدفع حليفة لها الزكاة لدولة إسلامية كالدولة السعودية، إذ كانت ترى أن هذه الزكاة لا تعني تدخلا في شئون مسقط الداخلية والخارجية، ولا تغير من الوضع القائم في الخليج وبالتالي فلن تخل بالأمن والسلام في المنطقة(٢).

إلا أننا مع ذلك رأيناها تتدخل أحياناً لحماية ما أسمته بحليفتها وتعني مسقط، لذلك وجدنا المعتمد البريطاني يوجه إنذاراً لكل من الإمام فيصل بن تركي آل سعود ونائبه في البريمي وذلك احتجاجاً ضد بعض تصرفات قال إنها بدرت منهما نحو سلطان عُمان راجياً منهما في الوقت نفسه أن يقدرا متانة العلاقات السعودية البريطانية ورد الإمام فيصل على هذا الإنذار رداً لطيفاً دون أن ينسى تأكيد حقه في ممارسته سلطته على مقاطعة عُمان(٣).

ويفهم من ذلك كله أن الحكومة السعودية على الرغم من عدم إقرارها بالسياسة البريطانية الملتوية في المنطقة، إلا أنها اتخذت الحكمة بهدف الخروج من المواقف الشائكة التي كانت بريطانيا تتعمد اختلاقها في وجه السياسة السعودية في الخليج بصفة عامة وفي سلطنة مسقط وإمامة عُمان وواحة البريمي خاصة.

وتأكد لنا ذلك في تلك الرسالة التي بعث بها الإمام فيصل إلى المعتمد البريطاني كامبل عام ١٢٧١هـ / ١٨٦٥م والتي أوضح فيها تعاونه مع الحكومة البريطانية على كبح جماح

---

(١) عبدالفتاح أبو علية: الدولة السعودية الثانية، ص١٢١ - ١٢٤.

(٢) ج. ب. كيلي: الحدود الشرقية لشبة الجزيرة العربية، تعريب وتعليق خيري حماد (بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٧١م)، ص١١٨ - ١١٩.

(٣) عبدالفتاح أبو علية: الدولة السعودية الثانية، ص١٢٢ - ١٢٤.

القائمين بالنهب، كما أشار إلى ما كان بين أجداده وبريطانيا من تفاهم دام نحو مائة عام حول سلامة التجار والمسافرين بحراً(١).

واستمرت بريطانيا في سياستها الغامضة، فحاولت الاستفادة من الفتن التي وقعت في عُمان ١٢٧١هـ / ١٨٦٥م إبان الثورة على السلطان العُماني ثويني مستغلة في ذلك مقتل أحد رعاياها من الهنود، فراحت سلطات حكومة الهند البريطانية تؤجج نار الفتنة بين ثويني والسعوديين عن طريق تحريض الأول على الصمود أمام السعوديين لوضع حد لما أسمته بالتهديدات السعودية إلى الأبد، وذلك بإخراجهم من واحة البريمي، وهو موقف يلقي مزيداً من الضوء على حقيقة نوايا بريطانيا تجاه الوجود السعودي في تلك المنطقة، من أجل ذلك كان تركيزها شديداً على موضوع الزكاة التي كان السعوديون يستدلون بها على ولاء القبائل العُمانية لدولتهم.

كان ذلك هو أساس السياسة البريطانية فيما يتعلق بخلافها التاريخي المستمر مع آل سعود في الخليج العربي كله وليس في مسقط وعُمان وحدهما.

وعندما عاد السلطان عبدالعزيز آل سعود من الكويت عام ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م لم يتعجل القيام بأي تحرك عشوائي تجاه شيوخ الخليج، وربما كان ذلك منه بدافع الرغبة في تجنب إثارة المشاكل مع الحكومة البريطانية في هذه المرحلة المبكرة، ومما يرجح هذا الاحتمال أننا نلاحظ أن النجاح النهائي الذي حققه السلطان عبدالعزيز آل سعود وخروجه ظافراً من معركته ضد حكام الحجاز ١٣٤٢-١٣٤٢هـ / ١٩٢٤- ١٩٢٥م جعله يولي اهتمامه نحو الأقاليم الشرقية من شبه الجزيرة العربية بصورة أكبر من ذي قبل، لذلك رأيناه يبعث ببعض موظفيه إلى البريمي لاستطلاع الوضع ولتوثيق العلاقة بينه وبين رؤساء قبائل النعيم الذين كانوا ينوبون عنه في تصريف الأمور.

وقام الوفد السعودي خلال إقامته ووجوده في البريمي بجمع الزكاة المعتادة من سكان الواحة ومن قبائل المناطق المجاورة، ولقد أدت أعمال الموظفين السعوديين في البريمي إلى إثارة حيرة إمامة عُمان، فكان ذلك سبباً بأن قرر زعماء الإمامة ضرورة الزحف إلى الشمال واحتلال المناطق التي قد تدخل في تقديرهم المناطق الخاضعة لآل سعود في البريمي والظاهرة، غير أن زعماء النعيم الموالين للحكومة السعودية أرسلوا إلى ابن جلوي نائب الملك

(١) عبدالفتاح أبو علية: المرجع السابق، ص١٢١- ١٥٤.

فى الأحساء يطلبون منه المساعدة بالمال والسلاح والرجال لوقف تقدم قوات الإمامة نحو البريمى بعد سيطرتها على عبرى، مما أدى إلى تخلي إمام عُمان عن الحملة والعودة إلى عاصمته.

ومما يذكر أن مؤتمراً خليجياً كان قد عقد قبيل تراجع أمام عُمان عن البـريمى ضم مشايخ عُمان ودبى وأبو ظبى ووفود من الظاهرة وجعلان، كان الهدف منه توحيد المواقف بين مشيخاتهم تجاه أي هجوم محتمل قد يتعرضون له من الملك عبدالعزيز آل سعود أو غيره براً أو بحراً.

ويبدو أنهم كانوا حتى ذلك الحين يراعون تعهداتهم مع بريطانيا بعدم الإقبال على اتخاذ موقف من شأنه أن يمس المصالح البريطانية فى المنطقة.

ولعل ذلك أيضاً هو الذى دفع الشيخ عيسى بن صالح إلى كتابة رسالة إلى الوكيل البريطانى فى الشارقة يؤكد فيها وقوفه ضد أي تقدم سعودي(١).

أما موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من ذلك كله فهو أنه كان يرى أن ما أثاره نشاط الوفد السعودي فى البـريمى من مخاوف فى إمامة عُمان، إنما كان يرجع فقط إلى جهل الناس بالغرض الذى من أجله حدث ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن الذى نستخلصه من المراجع والوثائق الخاصة بهذا الموضوع تؤكد لنا أن سيادة الدولة السعودية فى البـريمى(٢) ووجودهم فى سلطنة مسقط وإمامة عُمان كانت قد أصبحت غير قابلة للجدل حتى لدى الحكومة البريطانية.

فقد جاء فى تعليق لبرسى كوكس على محاضرة للكابتن إكلز Eccles ألقاها فى ربيع الثانى ١٣٤٦هـ / اكتوبر ١٩٢٧م كان يوماً ما قائداً لقوات سلطنة مسقط، جاء فى التعليق أنه أى برسى كوكس بحث مع الملك عبدالعزيز الذى وصفه بالحاكم العظيم والذى عرفه شخصياً منذ توقيع معاهدة العقير ١٣٢٤هـ / ١٩١٥م بحث معه طموحاته فى أكثر من مناسبة وتأكد لديه اعتقاد الملك عبدالعزيز بحقه فى استعادة أية أراض كانت تابعة لأسلافه، سواء كان ذلك مباشرة أم أنها كانت مجرد منطقة نفوذ، وأضاف كوكس أن البـريمى كانت فى أيدي السعوديين وهذا يفسر كون قسم كبير من أهالي البـريمى سلفيين حتى ذلك الوقت وكذلك

---

(١) جى. ب. كيلى: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٢٦ – ١٢٧.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص١٣٩٢.

شيوخ الساحل العُماني، إذ أن معظمهم لا يزال يحتفظ بعطف كامن للسعوديين، ويودون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة.

وكلمة عطف كامن إلى جانب «يريدون أن يعربوا عن شعورهم هذا بطريقة أكثر صراحة»(١)، يفهم منها أن قبائل عُمان ومنطقة البريمى لم تكن تنظر إلى السعوديين وهم أخوة لهم فى العقيدة والمصير كغرباء محتلين لهم أطماع سياسية أو نوايا سيئة يسعون نحو تحقيقها مثل البريطانيين فى المنطقة.

وليس ثمة من شك بأن الحكومة البريطانية كانت دائماً تدرك هذه الحقيقة وتواجه بها فى أي جزء من العالم الإسلامي وليس فى الخليج العربي وحده.

ولقد رأينا أن بريطانيا من أجل تفكيك الروابط الأسرية والعقدية فى المنطقة، ظلت دوماً تتقلب فى أساليب تنفيذ سياسة «فرق تسد» التي سلطوها على رقاب المسلمين فى كل مكان.

وقد جادت قرائح أقطاب الدبلوماسية البريطانية بكلمات وعبارات تضمن لساسة انجلترا الوصول إلى إنهاك المسلمين واستنزاف خيرات بلادهم، وذلك كله فيما اصطلح على تسميته بأسلوب الدبلوماسية الحديثة.

فكانت هذه السياسة هي التي طبقتها الحكومة البريطانية على تعاملها مع الدولة السعودية خاصة عندما أحست بنوع من التهديد بفقدان مصالحها فى الخليج حين ظهرت الشركات الأمريكية المنافسة لها فى امتيازات استغلال النفط(٢)، فراحت تثير المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية ومسقط فى واحة البريمى، كما فعلت بينها وبين إمارة أبو ظبى، مستغلة فى ذلك حمايتها السافرة على الإمارتين، ومن ثم تحملت عنهما مسئولية الجدل والمواجهة التى انتهت بعرض النزاع على هيئة تحكيم دولية وفقاً لاتفاق خاص فيما بعد.

هذا وقد تمسكت بريطانيا بصفتها المذكورة كحامية على الإمارتين السابقتين بوجهة نظرها المعارضة للحقوق السعودية فى الواحة، بينما حرصت المملكة العربية السعودية على

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص٤٢٨.

(٢) C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to the Residency Bushire, in 4th July 1938.

إثبات حقها التاريخي فى منطقة النزاع، مستندة فى دعواها ومؤكدة إياها بوقائع تاريخية ثابتة، تلخصت فى حقوق آل سعود التاريخية وولاء القبائل فى المناطق المتنازع عليها، إلى جانب وجود سجلات بدفع الزكاة إلى ممثلي الدولة السعودية(١)، فكان ذلك سبباً فى تعثر المباحثات بين الجانبين عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٥م، ورفض كل من الطرفين وجهات نظر الطرف الآخر(٢)، كما رفض الملك عبدالعزيز آل سعود فى السابق مضمون وثيقتين كانتا عبارة عن رد بريطاني على استفسار الولايات المتحدة الأمريكية عن مركزها القانوني في المنطقة، وهما وثيقتان تمثلان معاهدتى عامى ١٣٣١هـ / ١٩١٣م و١٣٣٢هـ / ١٩١٤م بين بريطانيا والدولة العثمانية حول تحديد الحدود الشرقية، ولم يعترف بهما الملك عبدالعزيز آل سعود، وبالتالي أبلغ الحكومة البريطانية بأنهما -أى المعاهدتين- غير ملزمتين له(٣).

على أن اكتشاف النفط فى المنطقة كان من أهم العوامل التى زادت من حدة الصراع حول واحة البريمى، فقد تأثرت العلاقات بسببها بين المملكة العربية السعودية وبين كل من أبو ظبى وسلطنة مسقط وإمامة عُمان، ولما كانت بريطانيا تعتبر نفسها حامية للإمارتين بحكم كونها صاحبة المصلحة الأولى فى هذا النزاع مع الملك عبدالعزيز آل سعود، وجدنا أن العلاقات السعودية البريطانية قد ازدادت توتراً خاصة بعد أن بدأ الملك عبدالعزيز فى التعامل مع شركات النفط الأمريكية.

وهناك من الباحثين من يذهب فى تحليله لأسباب هذا النزاع إلى أن شركات النفط

---

(١) صلاح العقاد: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (العدد ٤٢، السنة الحادية عشر، شوال ١٤٠٥هـ / يوليو ١٩٨٥م)، ص١٤٢- ١٤٣، بعنوان: استخدام الوثائق فى منازعات الحدود فى منطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحات البوريمى.

(٢) فاروق عثمان أباظة: دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧م).

عبدالله الأشعل: مرجع سبق، ص٥٢.

(٣) C.O. 15/1/608.

مذكرة من شركة التنمية البترولية (الساحل المهادن) المحدودة إلى المستر جيسون بوزارة الهند هوايتهول فى ٢٤ يونيو ١٩٢٨م.

F.O. 371/19019. تقرير أندرو رايان، ص٢١.

البريطانية والأمريكية معاً كانت وراء هذا النزاع(١)، وهو قول لا نطمئن له، أو أنه لا يمثل كل الحقيقة، فالذى نعتقده هو أن الملك عبدالعزيز بعد معاناته الطويلة من جراء سياسة الحكومة البريطانية رأى أن من مصلحة بلاده فى ظل الظروف الاقتصادية الدولية أن يعمل على إيجاد توازن بين القوى الأجنبية السياسية والاقتصادية المتنافسة فى المنطقة.

لذلك أراد الملك عبدالعزيز آل سعود -رغبة منه فى إيجاد توافق سياسى بين بريطانيا والولايات المتحدة- أن يوجد توازناً اقتصادياً بينهما قبل كل شيء، وذلك لإدراكه بأن التوازن السياسي مرتبط بالتوازن الاقتصادي، فبريطانيا كان لها نفوذ سياسى كبير فى منطقة الخليج على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت اهتماماتها بالمنطقة محدودة، لذلك أراد الملك عبدالعزيز أن يفسح المجال أمام هذه القوة الجديدة لإتاحة الفرصة لها للمساهمة فى أعمال التنمية الاقتصادية في بلاده تماماً، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا فى منطقة الخليج، وخاصة فى مجال امتيازات التنقيب عن النفط لخبرتها المتميزة فى هذا المجال، ذلك لأن الملك عبدالعزيز كان يرى أن «شبه الجزيرة العربية شاسعة بحمد الله وكافية لإرضاء أي مطمح ما خلا واحداً هو النيل من سيادتها، هذه السيادة التى كلفتنا غالياً جداً والتى نعتز بها ونفضل أن نموت فقراء على التفريط بشيء منها»(٢).

فمن سياق هذا العرض لمشكلة البريمى يتأكد لنا أن الوجود البريطانى فى منطقة الخليج كان هو العامل الأساسي فى بقاء هذه المشكلة قائمة، ذلك لأن الخلاف بين الأشقاء في مشيخات الخليج العربي والمملكة العربية السعودية إنما كان سببه هو الأخطبوط السياسي البريطاني، الذى فرض سيطرته على مقدرات الشعوب العربية فى منطقة الخليج، وأكبر دليل على ذلك، هو أن المملكة العربية السعودية بالتعاون مع شقيقاتها الأطراف فى هذه القضية استطاعت أن تحل هذه المشكلة بعد إلغاء بريطانيا لتلك المعاهدات العقيمة التى فرضتها على

---

(١) فاروق عثمان أباظة: مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥، ص٣٢١.

(٢) خطاب للملك عبدالعزيز ألقاه عام ١٩٣٨م فى المركز الزراعى فى الخرج بمناسبة الذكرى الخامسة لتاسيسه.

انظر:

بنو اميشان: عبدالعزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبدالفتاح ياسين (بيروت، ١٩٦٥م)، ص٢٣٤.

مشيخات الخليج، بحجة إبعاد البريطانيين عن مشكلة البريمى، غير أننا لا نعتقد مع ذلك، أن مجرد رغبة الساسة البريطانيين فى الابتعاد عن هذه المشكلة، كان هو السبب الحقيقى لهذا القرار، وإنما بسبب أفول نجم الامبراطورية البريطانية العظمى التى لا تغيب عنها الشمس، وحيث أصبحت فيما بعد بحجمها الحقيقى فى أحضان حيز ضئيل من المحيط الهادى، فسبحان الله.

عدن

لم يكن اختيار بريطانيا لميناء عدن -الذي يقع فى الطرف الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية- ليكون قاعدة حربية وتجارية اختياراً عفوياً، وإنما كان عائداً إلى ما لعدن من السمات والمزايا التي أغرت الحكومة البريطانية بتفضيلها على أي موقع آخر، ذلك أن موقع عدن يعتبر غاية فى الأهمية من الناحية الاستراتيجية.

وتزداد أهمية عدن بالنسبة للسلطات البريطانية الاستعمارية فى الهند، تلك السلطات التى كانت تتصل بأوربا عن طريق رأس الرجاء الصالح وطريق البحر الأحمر، وأخيراً طريق الخليج العربى والعراق إلى موانىء البحر المتوسط(١).

وكانت السلطات البريطانية فى الهند تسعى إلى السيطرة على جميع أنحاء المحيط الهندي، وفى سبيل تحقيق ذلك كان عليها أن تقيم قواعد قوية فى أركانه المتعددة، ومنها عدن التي هى المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر، والواقعة فى منتصف المسافة تقريباً بين بومباى وقناة السويس، ويمكن للبريطانيين منها السيطرة بسهولة على مداخل الخليج العربي من ناحية، وفرض نفوذهم على زنجبار وشرق أفريقيا من ناحية أخرى(٢).

وقد أصبحت عدن منذ الوجود البريطانى فيها فى ١٥ من شوال ١٢٥٣هـ / ١٩ من يناير ١٨٣٨م(٣)، والاستيلاء عليها بالقوة عام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٩م(٤) قاعدة بحرية حيوية، ومحطة للتزود بالفحم، ومركزاً للكابلات تحت الماء، ومستودعاً تجارياً، وكانت حلقة فى سلسلة القواعد الاستعمارية البريطانية: جبل طارق، مالطة، قبرص، والسويس، استمراراً إلى سنغافورة، وهونج كونج، وهى القواعد التى كان الأسطول البريطانى يستطيع العمل منها، وكانت عدن تمثل الميناء المحصن الوحيد بين مالطة فى وسط البحر المتوسط

---

(١) جاد محمد طه: سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية (ط٢، القاهرة، دار الفكر العربى، ب.ت.)، ص٧١.

(٢) جاد طه: المرجع السابق، ص٧١.

(٣) محمد أبو الفتوح الخياط: أهمية البحر الأحمر كبحيرة إسلامية (الدارة، العدد الثانى، السنة السادسة، ربيع أول، ١٤٠١هـ / يناير ١٩٨١م)، ص٨٥- ٨٨.

(٤) عبدالله أحمد الثور: وثائق يمنية، الجنوب اليمنى (ط١، القاهرة، مطبعة المدنى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص١٧.

وبومباى بالنسبة لبريطانيا (١).

وكانت بريطانيا دائماً فى حاجة إلى تأمين عدن ضد أي هجوم من الداخل، ولم يمنع بريطانيا من تحقيق رغبتها فى ضمان الداخل سوى ترددها القديم وخوفها من التورط فى الشئون الداخلية للبلاد، ونتيجة لذلك ولأن سلطة بريطانيا لم تمتد أكثر من عشرة أميال حول عدن، فإنها طبقت على القبائل المحيطة بها سياسة حكومة الهند التقليدية التى تتمثل فى إبرام معاهدات تمنع قيام علاقات بين هذه القبائل والدول الأخرى.

ولم تكن علاقات بريطانيا بتلك القبائل والسلطنات والمشيخات تعني السيطرة الإدارية عليها بل إن الأمر لم يزد فى بعض الأحيان عن عقد المعاهدات الولائية ومنح الهبات، ثم عقد معاهدات الحماية دون التدخل الفعلي فى شئون هذه السلطنات، كما أن الهدف الفعلي من هذه المعاهدات لم يكن سوى تأمين عدن والمحافظة عليها، وكذلك تأمين الطرق الممتدة بين عدن والمناطق الداخلية لضمان وصول المواد التموينية لها، ولضمان انتظام الحركة التجارية بين عدن والداخل.

ولم يكن الاستيلاء على عدن هو أقصى ما تطمح فيه بريطانيا من منطقة جنوب الجزيرة العربية، وإنما كان يمثل نقطة للتوسع وبداية للانطلاق إلى تأكيد النفوذ البريطاني فى منطقة جنوب الجزيرة العربية، وفى البحر الأحمر وعلى الساحل الأفريقي الشرقي، وكذلك لإبعاد أي وجود لقوى استعمارية أخرى فى الخليج العربى.

وقد اتخذت بريطانيا من السبل ما حقق لها سيطرتها على كل هذه النواحي بعد تنفيذ سياسة التهدئة حتى تضمن الاستقرار فى عدن نفسها، بما يحقق فى النهاية مصالحها الاستراتيجية والسياسية والتجارية (٢).

وفى أواسط عام ١٣٤٥هـ / أوائل عام ١٩٢٧م، بدأت سلسلة من الاتصالات والمراسلات بين وزارة المستعمرات ووزارة الهند، ووزارة الطيران، وحكومة الهند، وحكومة بومباى، وهيئة الخزانة البريطانية، ودار الإقامة فى عدن بخصوص تحويل عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية، وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء البريطاني فى

---

(١) Leatherdale, Clive, op. cit. p. 138.

(٢) فاروق عثمان أباظة: العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩ - ١٩٣٩ (القاهرة، دار المعارف، ب.ت.)، ص٤٥.

هذا الشأن، وبعد دراسات مستفيضة من كل الجهات تم وضع أسس التغيير اللازم فى النواحي الحربية والإدارية والمالية والقضائية ونشاط المخابرات، واستمر العمل بهذه الأسس حتى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م(١).

وبين عامى ١٣٥١ - ١٣٥٥هـ / ١٩٣٢ - ١٩٣٦م انفصلت عدن عن حكومة بومباى وأصبحت تابعة لحكومة الهند، ولم يطرأ تعديل كبير على هذه الأسس كنتيجة لهذا التغيير فى التبعية(٢).

وقد كان تحسن العلاقات البريطانية اليمنية، والذى أعقب معاهدة صنعاء المعقودة فى ٢٧ من شوال ١٣٥٢هـ / ١١ من فبراير ١٩٣٤م(٣)، مقترناً بتأزم العلاقات السعودية اليمنية عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٤م، والغزو الإيطالى للحبشة سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، كل هذه الأمور جعلت بريطانيا تولى محمية عدن مزيداً من الاهتمام، ولذلك فإن مصالح بريطانيا الاستعمارية كانت تتطلب سيطرة أقوى على المناطق الداخلية لعدن، خاصة وأنه فى ظل سوء المناخ الدولى لم تكن بريطانيا تريد أن تخفف من قبضتها الاستراتيجية على البحر الأحمر(٤).

ومنذ عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م شرعت بريطانيا تتخذ خطوات عديدة بقصد حماية مركزها فى عدن وما جاورها، وكان انسحاب الجيوش البرية من محمية عدن وإحلال قوة جوية محلها من شأنه أن يترك مشكلة الدفاع الداخلي عن المحمية، ولم تعد الحكومة البريطانية راغبــــــة الاشتراك فى السيطرة على القاعدة الاستعمارية مع الهند.

ولهذا جذبت بريطانيا عدن تحت قبضتها بإبعادها عن مسئولية الهند عام ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م وجعلها مستعمرة من مستعمرات التاج البريطانى **Crown Colony**، تدار من لندن، وقد ردت إيطاليا على هذا الإجراء بتجديد معاهدتها مع اليمن(٥).

---

(١) جاد محمد طه: أسس تحول عدن من قاعدة بحرية إلى قاعدة جوية ١٩٢٧ - ١٩٢٩ (الدارة، العدد الثاني، السنة السادسة، ربيع أول، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م)، ص١٦٨.

فاروق عثمان أباظة: العلاقات البريطانية اليمنية، ص١٧.

(٢) جاد محمد طه: سياسة بريطانيا فى جنوب الجزيرة العربية، ص٢٥.

(٣) عبدالله أحمد الثور: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٩.

(٤) Leatherdale, Clive, op. cit. p. 281.

(٥) Ibid.

وكانت حماية بريطانيا وسيطرتها على محمية عدن لا تعد كاملة إلا إذا استطاعت أن تخلق نوعاً من الأمن والنظام الداخلي بين المجموعات القبلية العديدة التى تمزقها مع الأسف الثارات الدموية، وكان هناك خوف من أنه إذا لم يزدد الوجود البريطانى ويمتد بحيث يضم حضرموت إلى الشرق، فإن القبائل الموجودة هناك سوف تقع تحت سيطرة إيطاليا أو تلجأ إلى المملكة العربية السعودية أو اليمن.

ولذلك ففي محرم ١٢٥٦هـ / مارس ١٩٢٧م فإن المنطقة التى تدخل ضمن محمية عدن امتدت لكى تضم حضرموت وتمتد شرقاً حتى عُمان، وأصبحت المنطقة الجديدة الخاضعة لحماية بريطانيا تعرف باسم المحمية الشرقية لتمييزها عن المحمية الأصلية أو الغربية، وفى حقيقة الأمر فإن جنوب الجزيرة العربية كله تقريباً أصبح تحت سيطرة الحاكم البريطانى لعدن.

وفى صفر ١٢٥٦هـ / أبريل ١٩٢٧م أصبح برنارد رايلى **Reilly** الذى خدم لمدة طويلة كحاكم لعدن حاكماً وقائداً أعلى لحضرموت، كما أن هارولد انجرامز **Ingrams** الذى كان ضابطاً فى هيئة محمية عدن وأرسل إلى المكلا كمقيم استطاع أن يوقع معاهدات سلام مع رؤساء القبائل المتصارعة تحت ضغط القنابل البريطانية، وخلال أسابيع كان قد تم ابرام عدد كبير من المعاهدات (١).

وخلاصة القول فإن هذه التطورات التى رافقت محاولات بريطانيا التعسفية فى فلسطين وضعت الملك عبدالعزيز فى وضع متوجس من بريطانيا، فقد كان يرى فى ذلك سياسة تطلعية ماكرة منها لتحقيق مزيد من السيطرة على جنوب شبه الجزيرة العربية.

وكان الملك عبدالعزيز فى هذه الفترة يراقب الموقف عن كثب، ولم يتدخل فى حوار مع الحكومة البريطانية من هذه الناحية، وربما هذا يعود إلى أن الملك عبدالعزيز لم تكن له مطالب فى النواحى المتاخمة لعدن، لعدم وجود اتفاقيات بهذا الشأن، وإن كانت الأطراف الجنوبية للربع الخالي تكاد تكون حداً طبيعياً بين المملكة العربية السعودية وهذه المناطق(٢).

---

(١) Leatherdale, Clive, op. cit., p. 281.

(٢) لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٢.

فاروق عثمان أباظة: العلاقات البريطانية اليمنية، ص١٣٤.

وعموماً فإن بعض المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية **Rendel** يدركون أن مصلحة بريطانيا تكمن فى عدم إثارة الملك عبدالعزيز، بل فى توطيد علاقاتها به، وإن كان هذا صعب التحقيق حيث إن نشاط بريطانيا فى جنوب شبه الجزيرة العربية، جعلها تحتفظ بحرية التصرف داخل منطقة نفوذها(١)، وهذا أمر لم يكن الملك عبدالعزيز راضياً عنه إطلاقاً، حيث إنه لا يؤيد الاستعمار بأي صورة من صوره، وهذا ما ستقوم الدراسة بإيضاحه فى الفصول التالية، إن شاء الله.

---

(١) F.O. 371/21826, E 1563/888/1, Rendel Memorand.

شرق الأردن

من المعروف تاريخياً، أن ملك بريطانيا وامبراطور الهند(١) -كما كان يطلق عليه أحياناً- كان يعتبر نفسه حامي حمى الخليج العربى والمهيمن على مياه المحيط الهندى فى آن واحد.

وكـــان المقيم البريطانى فى بوشهر يمثل السلطة البريطانية العليا التى كانت تشرف على عدد غير قليل من الوكلاء البريطانيين والوزراء والمستشارين الذين أنيطت بهم مهمة توجيه السياسة الخارجية لمشايخ الخليج، ومباشرة نفوذهم القوي فى المنطقة عن طريق تلك الاتفاقيات والمعاهدات الملزمة لمشيخات الخليج، وهى الاتفاقيات التى حرصت الحكومة البريطانية دائماً على إبرامها معهم بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية وطرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي إلى جانب حرصها الشديد فى سبيل إبعاد أي نفوذ أجنبي عن هذه المنطقة، أو وقوع اضطرابات أو قلاقل فيها من شأنها إحراج وجودها هناك فى حالة وقوع حرب عالمية.

غير أنه عقب وقوع الحرب العالمية الأولى، ظهر نوع جديد من أساليب فرض السيطرة الأجنبية للقوى الاستعمارية الدولية على العالم الإسلامى أتاح لها -عن طريق اتفاقية سان ريمو فى شعبان ١٣٣٨هـ / أبريل ١٩٢٠م(٢)- فرصة الوصول إلى السيطرة بدون عناء كبير، حين تم توزيع الوطن العربي بصورة انتدابات بين الدول الاستعمارية بواسطة عصبة الأمم، فأصبحت بريطانيا -بموجب تلك الاتفاقية- هى المنتدبة على فلسطين وشرق الأردن والعراق(٣).

---

(١) لوثروب ستودارد الأمريكى: حاضر العالم الإسلامى، ترجمة الأستاذ عجاج نويهض، بقلم أمير البيان الأمير شكيب أرسلان، جـ٤، ص٢٨٤.

(٢) محمود صالح منسى: حركة اليقظة العربية (ط٢، القاهرة، ١٩٧٥)، ص٤٧٤.

زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث (بيروت، ١٩٧٥)، ص١٩٧.

محمد أسعد أطلس: تاريخ العرب، مجلد ٢، ط٢)، ص٧٨.

(٣) لوكاز هيرزوير: المانيا الهتلرية والمشرق العربى، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨)، ص١٩- ٢٠.

كان الاتفاق الذى عقد بين الأمير عبدالله بن الحسين والمستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية فى القدس عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م، هو الذى التزم الأمير عبدالله بموجبه بإنشاء إمارة شرق الأردن بعد وصوله إلى عَمان فى ذلك الحين، على أن يتولى هو حكمها، ومنذ ذلك التاريخ تمكنت بريطانيا من إقامة نظام حكم فيها مستعينة بالأمير عبدالله فى ذلك، رغم قلة عدد سكان الإمارة وعدم تجمعهم فى مناطق آهلة بالسكان، وكان الأمير عبدالله يتلقى المعونة من الخزانة البريطانية، كما كان هناك مقيم بريطانى فى عمّان يتبع المندوب السامي البريطاني في القدس.

ولعل من المفيد بهذا الصدد أن نذكر بأن أول وجود بريطانى فى الأردن يرجع إلى عام ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م(١) عندما زحف الجيش البريطانى عليه بحجة القضاء على القوات العثمانية ضمن خطة الحلفاء الذين كانوا يرون أهمية الاستيلاء على هذه المنطقة سعياً وراء قطع الطريق أمام الجيش العثماني الذى كان يريد الهجوم على مصر، وكان الأردن فى ذلك الوقت تابعاً لسوريا ويحكمه الأمير فيصل بن الحسين(٢).

ثم جاء مؤتمر سان ريمو المشار إليه آنفاً وجعل منطقة شرق الأردن من نصيب بريطانيا كجزء من دائرة الوصاية البريطانية على فلسطين، ومن العجيب حقاً أن بريطانيا مع ذلك، حصلت من عصبة الأمم عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، على ما سمي باستثناء شرق الأردن من التزامات الوطن القومي لليهود، ثم اعترفت بقيام حكومة عربية مستقلة فى شرق الأردن يرأسها الأمير عبدالله تحت الانتداب البريطاني وذلك فى عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م(٣).

ويتضح لنا من ذلك مرة أخرى، أن بريطانيا لم تكن حريصة على إنشاء إمارة شرق الأردن إلا لحاجة سياسية واستراتيجية خاصة بها فى نفسها، من أهمها بطبيعة الحال، تأمين الطريق البرى عبر القطاع الغربى إلى الهند، وهو الطريق الذى يصل منطقة الخليج العربى بالبحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد إزدياد أهمية الوطن العربى، لاتصالاتها بالهند بواسطة المواصلات السريعة علاوة على إنشاء قاعدة لنفوذها السياسي والعسكري فى هذه المنطقة،

---

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٧٧.

رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث (ط٢، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص٣٢٢.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

(٣) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٣٢٢.

تتحكم منها على باقى أجزاء الوطن العربى خاصة بعد تدفق زيت النفط من الأجزاء الشرقية منه، فمن أجل ذلك كله، ألقت الحكومة البريطانية بكل ثقلها فى قضية شرق الأردن، بغية تحديد كيان مستقل لهذه الإمارة، فأخذت تحث الأمير عبدالله على أن يطلب من والده فى الحجاز ضم العقبة ومُعان اللتين كانتا لا تزالان تابعتين للحجاز إلى إمارة شرق الأردن، ثم عملت بعد ذلك على إقناع الملك عبدالعزيز آل سعود بعد ضمه للحجاز بقبول الوضع القائم بهما(١)، بل استطاعت أن تقنع الملك عبدالعزيز آل سعود بالتنازل عن ممر بري(٢)، يضم إلى إمارة شرق الأردن لربطها بالعراق من ناحية ولفصل نجد عن سوريا بواسطته من ناحية أخرى، وبذلك تكون بريطانيا قد حققت لنفسها الوحدة الاستراتيجية لمناطق انتدابها فى الوطن العربي(٣)، حيث أصبح إشرافها تاماً على الطريق البرى بين البحر الأبيض المتوسط والخليج العربى، ومن ثم إلى الهند(٤).

كانت التيارات السياسية الدولية والمحلية فى الخليج العربى قد أبرزت الملك عبدالعزيز آل سعود كأقوى زعيم عربي يقود أكبر دولة عربية إسلامية فى تاريخ شبه الجزيرة العربية المعاصر، وقد فرض عليه مركزه هذا، أن يواجه السياسة البريطانية الملتوية التى أصبحت بها الحكومة البريطانية الممثلة الفعلية الحقيقية لمشايخ الخليج بموجب تلك المعاهدات التى ربطت مشيخاتهم بالسياسة الخارجية البريطانية، بقصد وضعهم تحت حمايتها، الأمر الذى حصر دائرة الاحتكاك بينها وبين دولة آل سعود مباشرة.

لذلك رأينا أنه عندما وقعت اشتباكات بين قوات الإخوان وبعض العشائر التابعة لشرق الأردن عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م(٥)، سارعت القوات البريطانية كعادتها إلى التدخل ضد

---

(١) صلاح الدين المختار: تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م)، جـ٢، ص٤١١– ٤١٥.

رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.

(٢) I.O.R. 831/55/14.

مذكرة عن اجتماع ج. ب. جلوب، قائد الفيلق العربى مع الأمير عبدالعزيز السديرى فى الحشيدات، فى ١٠ أغسطس ١٩٤٠م.

(٣) فاروق عثمان أباظة: مرجع سبق ذكره، ص٢٤– ٢٥.

(٤) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٤.

(٥) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٧٧.

الإخوان مما أدى إلى تراجعهم عنها، وأيضاً عندما أعادت قوات الإخوان حملتها على الإمارة وواصلت زحفها حتى أبواب عَمَّان، أرسل البريطانيون طائراتهم ودباباتهم لصدها عنها(١)، ولما كانت الحكومة البريطانية آنذاك هى التى تمارس حق السيادة الخارجية عن إمارة شرق الأردن المشمولة بالانتداب البريطاني(٢)، فقد تدخلت للتوفيق والإصلاح بين الطرفين، فعقد تحت إشرافها عدد من الاتفاقيات، تم بموجبها تنظيم العلاقات بين الحكومتين، فكانت مهمة بحث مشاكل الحدود بين السعودية وشرق الأردن من بين أسباب الزيارة التى قام بها المندوب البريطانى سير جلبرت كلايتون للسلطان عبدالعزيز آل سعود فى الحجاز سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م(٣)، عندما جاء يبحث معه مسألة الحدود السعودية العراقية، وقد أسفرت المباحثات عن اتفاق ورد فيه أنه بالنظر إلى علاقات الود القائمة بين الحكومة البريطانية والحكومة السعودية من جهة، ونظراً لرغبة الطرفين فى تعيين الحدود بين نجد وشرق الأردن، وتصفية بعض المسائل المرتبطة بذلك من جهة أخرى، فقد اختارت الحكومة البريطانية المندوب المذكور وعينته مفوضاً عنها، لعقد اتفاقية بهذا الشأن مع السلطان عبدالعزيز آل سعود، وقد اشتملت تلك الاتفاقية على ست عشرة مادة، هى المعروفة باتفاقية حداء، التى تم التوقيع على نصيها العربي والانجليزي فى ١٥ من ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / ٢ من نوفمبر ١٩٢٥م(٤)، ورغم أن هذه الاتفاقية كانت فى رأى بعض الخبراء السياسيين فى مصلحة دولة آل سعود، حيث أدخلت منطقة قريات الملح فى نطاق تبعيتهم، إلا أنها لم تضمن الوصول إلى التغلب على مشاكل الحدود(٥) بين الطرفين، مما أدى إلى استمرار المنازعات بين القبائل الضاربة فى الحدود، الأمر الذى حدا بالسلطان عبدالعزيز أن يتصل بالحكومة البريطانية، محذراً إياها بأن حكومته قد تضطر إلى اتخاذ تدابير أمنية خاصة فى حالة استمرار القلاقل فى الحدود، فاهتمت الحكومة البريطانية بالإنذار السعودي، وبادرت بالاتصال بأمير الأردن ناصحة إياه بالتفاهم مع جيرانه وتنظيم علاقاته معهم وفقاً للعرف

---

(١) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

(٢) F.O. 371/19010.

محضر اجتماع عقد فى وزارة المستعمرات فى ٧ يناير ١٩٢٥ لمناقشة الحدود السعودية الشرق أردنية.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٧٨.

(٤) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ص١٦ - ١٧.

(٥) محضر الاجتماع السابق، ٧ يناير ١٩٢٥م. F.O. 371/19010.

الدولي، وتشير بعض المصادر إلى أن الملك فيصل ملك العراق كان مؤيداً لوجهة النظر البريطانية بهذا الخصوص(١).

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الملك عبدالعزيز آل سعود كان قد حقق الوحدة الفعلية لكافة أجزاء دولته، وأصبحت تحمل اسم المملكة العربية السعودية منذ عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م(٢)، وإذا وضعنا ذلك كله فى الاعتبار أدركنا مدى التغير المهم الذى أصبح يمثل عامل ضغط سعودي مؤثر على ميزان القوى محلياً ودولياً، وكان ذلك على ما يبدو سبب اهتمام الحكومة البريطانية بالإنذار السعودي السابق ذكره، وحثها لأمير شرق الأردن على التفاهم مع الملك السعودي.

لذا رأينا أنها لم تكن أقل إدراكاً من بريطانيا بهذه الحقيقة، وهذا ما لمسناه فى برقية من الأمير عبدالله بن الحسين إلى الملك عبدالعزيز فى ٢٥ من ذى القعدة ١٣٥١هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٢م، يعرب فيها عن أمله فى إقامة علاقات أخوية وتعاون مشترك بين القطرين الشقيقين(٣).

كما لمسنا ذلك أيضاً فى خطاب رئيس حكومة عمان الشيخ عبدالله بن سراج الذى أرسله إلى المندوب البريطانى فى القدس فى اليوم نفسه يرجو فيه إبلاغ الحكومة البريطانية برغبة الأمير عبدالله بن الحسين وحكومته فى تأسيس علاقة ودية متينة بين شرق الأردن والمملكة العربية السعودية، وأنهما أي الأمير وحكومته لذلك قررا الاعتراف بالملك عبدالعزيز ملكاً على المملكة العربية السعودية.

ثم تلا ذلك تبادل مراسلات مماثلة بين الأطراف المعنية والحكومة البريطانية، لإعلامها بوجهتى نظر كل من المملكة العربية السعودية وشرق الأردن(٤)، وكان ذلك بمثابة إشارة

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص١٣٦٧- ١٣٦٨.

(٢) صوت الحجاز: السنة الأولى، العدد ٢٥، الاثنين ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٥١هـ / ٢٦ سبتمبر ١٩٣٢م.

فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية (مكة المكرمة، مطبعة أم القرى، ١٣٥٥هـ)، ص٨٤- ٨٧.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١٢٩.

(٤) خير الدين الزركلى، مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص١٣٦٧- ١٣٦٨.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٨٢- ٢٨٤.

البدء فى وضع أسس جديدة تكون محوراً لعلاقات الصداقة وحسن الجوار بين الأشقاء، وذلك ما تحقق بالتوقيع على معاهدة القدس المعروفة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار فى ٥ من ربيع الآخر ١٣٥٢هـ / ٢٧ من يوليو ١٩٣٣م، وهى المعاهدة التى أسفرت عن عزم الجانبين السعودى والأردنى على إقرار السلم والصداقة وحسن الجوار بينهما، وتعهدا ببذل الجهود من أجل المحافظة على مضمون المعاهدة، وأن يقوما بحل جميع الخلافات التى قد تنشب بين البلدين مستقبلا بروح الود والسلام، الأمر الذى يتطلب من الجميع أن يعمل ما بوسعه للحيلولة دون استعمال أراضيه كقاعدة للأعمال المنافية لبنود الاتفاقية، بما فى ذلك الغزو مما يكون موجهاً ضد السلم والاستقرار والسكينة فى بلاد الطرف الآخر.

هذا ولم تترك بنود المعاهدة الأربعة عشر وسيلة لتقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن الجوار والبعد عن أسباب النزاع إلا ووضعتها على بساط البحث وأحاطتها بما تستحق من العناية(١).

وبناء على ذلك صدر عن الموقعين على المعاهدة بروتوكول للتحكيم بواسطة لجنة معينة وقع عليه مندوبون مفوضون من الحكومة السعودية وحكومة شرق الأردن، وجاء هذا البروتوكول بمواده التسع بمثابة ضمان أكيد لتنفيذ ما ورد فى المعاهدة المشار إليها آنفاً.

وتعزيزاً لأواصر الأخوة وحسن الجوار بين الأشقاء، جرى تبادل للزيارات بين المسئولين فى المملكة العربية السعودية، وشرق الأردن، حيث زار الأمير سعود بن عبدالعزيز ولى عهد المملكة عمان فى عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

ثم قام الأمير فيصل بن عبدالعزيز بزيارة إلى عمان فى صفر ١٣٦٦هـ / ديسمبر ١٩٤٦م، تلتها زيارة للملك عبدالله بن الحسين للرياض فى ١٨ من شعبان ١٣٦٧هـ / ٢٦ من يونيو ١٩٤٨م، لتضع الوفاق النهائي بين البلدين فى إطاره الصحيح معلنة انتهاء ما كان بين آل سعود والهاشميين من خلاف وسوء تفاهم سياسي فرضته التغيرات التاريخية والجغرافية في المنطقة، فضلا عن آثار السياسة الاستعمارية الضارة وتلاعبها بمقدرات الشعوب العربية والإسلامية.

وليس ثمة من شك فى أن ما تحقق بموجب هذه الاتفاقيات والبروتوكولات إنما جاء لرفض سياسة «فرق تسد» التى ظلت هى السيف الذى سلطته بريطانيا على رقاب أبناء

(١) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ص١٢١ - ١٣٦.

الخليج وغيرهم أثناء هيمنتها على العالم(١).

على أن الواقع العربى الجديد الذى فرضته معاهدة الصداقة وحسن الجوار وما تلاها، فضلا عن يأس الحكومة البريطانية من استمرار سيطرتها على المنطقة، كل ذلك ساهم كثيراً فى سرعة الوصول إلى إنهاء التوتر فى النهاية، وهو أمر يؤكد قدرة القادة الأشقاء على تصريف شئون بلادهم، وعلى التفاعل مع متطلبات السياسة الدولية من حولهم، وفى مقدمتها سياسة الحكومة البريطانية التى زادت خشيتها من جانب آل سعود حتى إنها رسمت لنفسها سياسة تقوم على تجنب الاصطدام به متى وجدت إلى ذلك سبيلا، تماماً كما كان آل سعود معها دائماً، علاوة على حرصها من أجل استمرار العلاقات الطيبة بينها وبين آل سعود، وذلك لقناعتها التامة بأن الملك عبدالعزيز قد أصبح على دراية دقيقة بلغة التعامل مع عقلية الساسة البريطانيين، مما ساعده على مسايرتهم تاركاً عامل الزمن يعينه فى بعض الأحيان على تحقيق هدفه آخر الأمر، دون أن يظهر نفسه وكأنه يتحمد الوقوف فى وجه الأطماع البريطانية فى المنطقة العربية(٢).

ومن أبلغ ما ورد فى وصف شخصية الملك عبدالعزيز كسياسى محنك، ما قال عنه الكاتب النمساوى الدكتور فون وازل «وقد اتضح لي أن ابن سعود يشبه الساسة الانجليز كثيراً فى سياسته وخططه، فهو مثلهم لا يضيع الوقت، باعداد النظريات ورسمها، ولكنه يصبر متحيناً الفرصة إلى أن تسنح فينتهزها(٣)، وفى ابن سعود ميزة أخرى هى أنه كريم صادق، وحادثته مرتين فى شئون مختلفة، كان بعضها دقيقاً جداً، فلم ألحظ قط أنه يلبس الباطل ثوب الحق، نعم كان سياسياً أحياناً فى أجوبته، فلا يقول كل ما يعرفه، ولكنه لم يتلفظ بكلمة واحدة غير صادقة، ثم يضيف قائلا: والظاهر أن هذا شأنه مع الجميع، فإني لما قابلت القناصل الأجانب فى جدة قالوا لي: إذا قال لك ابن سعود شيئاً فثق أنه يقول لك

---

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٩٢.

(٢) I.O.R. 831/55/14.

رسالة من القائد العام للقوات البريطانية فى فلسطين وشرق الأردن الى المندوب السامى فى فلسطين وشرق الأردن فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٢٠٢.

(٣) هذا ما لاحظناه فى موقفه من اتفاقيتى العقير ١٩١٥ وجدة ١٩٢٧، حيث إنه رغم توقيعه عليها إلا أنه كثيراً ما كان يتجاهل ما ورد بها لمخالفتها لما كان يراه حقاً تاريخياً فى أملاك أسلافه.

الحقيقة التى لا تشوبها شائبة»(١).

وأشار السيد وات فى مقاله عن السياسة الخارجية للملك عبدالعزيز آل سعود أنه كان الزعيم المتميز بين الزعماء السياسيين العرب فى عصره فى تفهمه لتوازن القوي فى الشرق الأوسط(٢).

فبهذا الميراث الروحي والخلقي وبإخلاصه لبلده استطاع الملك عبدالعزيز أن يفرض شخصيته القوية على الأحداث التاريخية لمنطقة الخليج العربى والمناطق المحيطة به، بل وعلى من كانوا يعملون معه، وذلك كما قلنا، كان سر اهتمام بريطانيا البالغ به كزعيم لا سبيل إلى تجاهل تأثيره على سياستها العامة فى الخليج وشرق الأردن والعراق.

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٢٠٣- ٢٠٤.

عبدالمنعم الغلامى: الملك الراشد (ط٢، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، ص٢١٢.

(٢) فاروق عثمان أباظة: مرجع سبق ذكره، ص٨١.

العراق

كان العراق بحكم موقعه على طريق الهند، يمثل موضع اهتمام خاص من بريطانيا، وذلك منذ أن وطىء الانجليز بأقدامهم أرض بلاد الهند.

وقد أنشأت شركة الهند الشرقية البريطانية خطوطاً بريدية منتظمة فى العراق منذ القرن الثانى عشر الهجرى / الثامن عشر الميلادى، فصار البريد ينقل رأساً من بومباى إلى البصرة بواسطة السفن البحرية، ومن ثم كان هذا البريد يمر ببغداد فحلب ثم إلى استانبول براً، لذلك عملت بريطانيا على تقوية نفوذها فى العراق، الأمر الذى دفع الحكومة البريطانية إلى إرغام باشوات المماليك فى العراق على إعطاء شركة الهند الشرقية امتيازات واسعة مع عدم التدخل فى نشاطها فى العراق.

وعندما انتقل المركز الرئيسي للتجارة البريطانية فى الخليج إلى مدينة البصرة عام ١١٧٤هـ / ١٧٦١م رقي المقيم البريطانى الذى كان يمثل شركة الهند الشرقية فى ذلك الوقت إلى درجة القنصل، الأمر الذى جعل بريطانيا تجنى من وراء مركزها التجاري فى العراق نفوذاً سياسياً متزايداً على مر الأيام حتى دخل العراق ضمن خطوط الدفاع الأمامية عن الهند.

وقد عبر نائب الملك البريطاني فى الهند عن هذا المضمون بعبارة صريحة حين قال «تدخل بغداد بصورة غير مباشرة ضمن قواعد الخليج، ويجب أن تضم إلى منطقة النفوذ البريطاني المطلق»(١).

وقد اشتدت منافسة القوى الاستعمارية الطامعة فى العراق خاصة بين بريطانيا وروسيا وفرنسا والمانيا، إلا أن منافس بريطانيا العنيد هي المانيا، التى كانت تحظى بمركز قوي فى المنطقة، عن طريق عاصمة الدولة العثمانية بسبب وجود البعثات العسكرية الألمانية فيها، إلى جانب مشروع سكة حديد بغداد والذى كان الهدف منه هو ربط برلين بمياه الخليج، فضلا عن إعلان الدولة العثمانية دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا مما اعتبرته بريطانيا تهديداً لمصالحها فى الهند، وهو ما اتخذته مبرراً للهجوم على العراق، حيث ركزت على بغداد التى دخلتها قواتها فى ١٩ من رجب ١٣٣٥هـ / ١١ من مايو ١٩١٧م(٢)، وبعدها تابعت حملاتها على بقية مدنه.

---

(١) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢- ٢١٤.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص١٣٢.

ثم بدأت الحكومة البريطانية بوضع أسس ما أسمته بالحكم الذى يناسب العراق، وتتابعت الوعود والعهود بشأن تطوير البلاد وإشراك أهلها فى الحكم تدريجياً دون أن يتحقق منها شيء(١)، واستمر الوضع على ذلك إلى أن جاءت اتفاقية سان ريمو فى ١٣٢٨هـ / ١٩٢٠م لتجعل العراق رسمياً من نصيب بريطانيا فى صكوك الانتدابات، حيث فرضت بريطانيا انتدابها على العراق فى عام ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، واعترفت به عصبة الأمم وبذلك آلت شئون العراق الخارجية إلى الحكومة البريطانية(٢).

هذا وقد مرت علاقات آل سعود بالعراق والانتداب البريطانى بمراحل ثلاث: أولاها: العهد العثماني وعهد ولاته من آل سعود معروف، وثانيتها: عهد الاحتلال البريطانى للعراق فى أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث كان اهتمام الحكومة البريطانية خلاله هو كسب المعركة ضد المانيا، مما دفع بريطانيا إلى مجاملة الشريف الحسين بن علي على حساب السلطان عبدالعزيز آل سعود اتقاء لما اعتقدته أن هناك مطامع سعودية فى الشام والعراق، وثالثتها: بدأت بتولي الملك فيصل بن الحسين عرش العراق سنة ١٣٢٩هـ / ١٩٢١م(٣)، بعد الثورة العراقية على بريطانيا، وتأليف حكومة وطنية مؤقتة فى بغداد.

وقد لاحظ السلطان عبدالعزيز آل سعود أن موقف بلاده من الناحية الجغرافية والسياسية، قد بات مطوقاً من جهة الحجاز، وشرق الأردن والعراق بكل من الملك حسين وابنيه فيصل وعبدالله(٤)، على التوالي، غير أن القضية الكبرى بين آل سعود والعراق كانت فى الواقع تتمثل فى مشكلة القبائل على الحدود، وهى مشكلة كانت بريطانيا تحس إزاءها بحرج كبير، لأنها كانت لا تزال ملتزمة بالدفاع عن العراق بحكم انتدابها عليه، وكان ذلك سبباً تقدَّم من أجله المندوب البريطانى فى العراق السير برسى كوكس Cox بعروض لحل مشكلة الحدود على أساس أن تكون قبائل المنتفق والظفيرة وجزء من عنزة تابعة للعراق، في حين تتبع شمر نجداً، وكان ذلك أساس مؤتمر المحمرة الذى عقد فى سنة ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م

---

(١) زاهية قدورة: المرجع السابق، ص١٣٢ – ١٤٠.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٣١.

لوكاز هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص١٨ – ١٩.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٣.

(٤) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

ثم مؤتمر العقير الذى عقد بعد ستة أشهر من نفس العام، والذى أسفر عن وضع علامات على الحدود بين السعودية والعراق، وتعيين مناطق محايدة، مع منع إقامة قلاع ومخافر جديدة بين الطرفين.

ويبدو أن اتفاقية المحمرة لم تكن ترضي عبدالعزيز آل سعود لما ذكره بعض المؤرخين من أن قراراتها تضمنت بنوداً اعترض عليها السلطان عبدالعزيز ولم يصادق على نصوصها(١)، أما مؤتمر العقير فقد أسفر عن قرارات مهمة كان من بينها: الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز آل سعود سلطاناً على نجد وملحقاتها، ومنها أيضاً مبدأ تخطيط الحدود، وتعيين خط فاصل بين حدود نجد والعراق، مع تحديد منطقة محايدة بينهما.

وقد صادق السلطان عبدالعزيز على قرارات هذا المؤتمر لما رأى فيها من إقرار لحقوق آل سعود فى العشائر والحدود المتاخمة للعراق(٢).

أما مؤتمر بحرة الذى عقد بين السلطان عبدالعزيز آل سعود والمفوض البريطانى جلبرت كلايتون **Clayton** فقد أسفرت عن توقيع اتفاقية بحرة التى تضمنت مسألة الحدود السعودية العراقية، وذلك بتاريخ ١٤ من ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / غرة نوفمبر ١٩٢٥م(٣).

ومما لا شك فيه أن هذه المؤتمرات قد أسهمت كثيراً فى تصفية مشاكل الحدود بين السعودية والعراق، إلا أن استمرار تمرد فيصل الدويش أخر أمر البت فى قضية الحدود بشكل حاسم، ذلك أن الدويش ومن معه من الإخوان جددوا هجماتهم على المخافر العراقية على الحدود سنة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م، بغية وضع السلطان عبدالعزيز آل سعود أمام مشكلة جديدة(٤)، مما أدى إلى توجيه السلطات البريطانية فى العراق إنذاراً للعشائر النجدية الضاربة على الحدود بالانسحاب إلى داخل نجد، وما تلا ذلك من هجوم الطائرات البريطانية واشتباكها مع العشائر النجدية، وكان ذلك هو الذى دفع الحكومة البريطانية إلى إيفاد السير

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٤.

أمين الريحانى: تاريخ نجد، ص٣٠٨.

(٢) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، ص٢٨٦ – ٢٨٧.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص١٠ – ١٢.

(٤) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

جلبرت كلايتون فى محاولة لحل المشاكل القائمة حول الحدود.

وقد سعى السلطان عبدالعزيز آل سعود إلى الاجتماع بالمفوض البريطانى فى جدة عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، إلا أن تلك المفاوضات لم تسفر عن وفاق بينه وبين الحكومة البريطانية التى أصرت ومعها العراق على إقامة المخافر، الأمر الذى أدى إلى قيام بعض الإخوان بالإغارة على حدود العراق بل تعدى ذلك إلى نهب القوافل النجدية نفسها، وذلك فى سنة ١٣٤٨هـ / ١٩٣٠م، مما أدى إلى وقوع بعض الفتن التى حسمها السلطان عبدالعزيز آل سعود بتأديب المتمردين(١).

ورغبة من الحكومة البريطانية فى تهدئة الموقف على الحدود السعودية العراقية من أجل مصالحها طبعاً، سعت إلى عقد اجتماع بين العاهلين السعودى والعراقى على البارجة البريطانية «لوبن» **Lupin** فى مياه الخليج العربي، وتمت الموافقة على ذلك فى غرة رجب ١٣٤٩هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٣٠م(٢).

وأسفر ذلك اللقاء عن اتفاق كان من أهم ما ورد فيه: مراعاة حسن الجوار بين البلدين، وحل قضية المخافر حلا ودياً، وعفو العاهل السعودى عن اللاجئين إلى العراق(٣).

ورغبة فى تنفيذ المتفق عليه فى اجتماع لوبن، أوفدت الحكومة السعودية وفداً مفاوضاً إلى بغداد لوضع صيغ للاتفاقيات المقررة، التى تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى فى مكة المكرمة فى ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٧ من أبريل ١٩٣١م، والتى نفذت اعتباراً من ٤ من محرم ١٣٥١هـ / ١٠ من مايو ١٩٣٢م، والتى أبرمت لثلاث سنوات فقط.

وتضمنت هذه الاتفاقية معاهدة صداقة وحسن جوار ثم بروتوكول تحكيم فإتفاق تبادل تسليم المجرمين(٤)، وشهد موسم حج عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م زيارة وفد من الكشافة

---

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص٢٩٧ — ٣٠٠.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٥.

(٢) عبدالله العلى المنصور الزامل: أصدق البنود فى تاريخ عبدالعزيز آل سعود (ط١، الرياض، المطابع الأهلية، ١٣٩٢هـ)، ص٢٧٣ — ٢٧٥.

أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرتن ص١٠٢١ — ١٠٢٢.

(٣) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٢٤٨ — ٢٤٩.

(٤) جريدة أم القرى: مكة المكرمة، يوم الأثنين ١٤ من محرم ١٣٥٥هـ / ٦ من أبريل ١٩٣٦م. =

العراقية للأراضى المقدسة، حيث استقبلهم الملك عبدالعزيز فكان من بين ما قاله لهم «أعاهد الله وأعاهدكم على أمور ثلاثة، أولا: الإخلاص لله والدين الحنيف واتباع سنة النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه الطاهرين والسلف الصالح، ثانياً: الإخلاص للعروبة، ثالثاً: أن لحمي ودمي وعواطفي وأولادي وجيشي وجميع ما أملك هو لنصرة العراق وفى سبيل العراق»، إلى أن قال «وإني اعتقد أن الاعتداء على بلادي هو اعتداء على العراق، وإذا وجه اعتداء إلى العراق فهو موجه إلى بلادي»(١).

وتبدو تلك المشاعر الصادقة والتى عبر عنها الملك عبدالعزيز بعفوية وصدق شديدين مما ترك أثراً طيباً على مفاوضات بغداد بين الحكومة السعودية والحكومة العراقية والتى أسفرت عن اتفاق على جميع التفاصيل، وتم التوقيع على معاهدة بغداد فى ١٠ من محرم ١٣٥٥هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦م، ومن أهم ما ورد فى بنود اتفاقية بغداد أن الطرفين قد تعهد كلاهما بعدم القيام مع أى طرف ثالث على أمر قد يكون فيه ضرر على أحد المتعاقدين، مع ضرورة استمرار التشاور بينهما كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وحل جميع الخلافات بينهما بالطرق الودية، وأن يوحد الطرفان مساعيهما لحل أي نزاع مع أى طرف ثالث، وفى حالة عدم النجاح بالطرق السلمية، يوحد الطرفان مساعيهما لرد العدوان عن حليفه.

وقد حرصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على بيان ما يعتبر من أعمال التعدي، وما لا يعتبر عملا عدوانياً، أما المادة الخامسة فقد كرست بضرورة تعهد كلا الطرفين على التعاون من أجل القضاء على الاضطراب وقطع دابر الفتنة أينما وقعت فى بلاد أحد الجانبين المتعاقدين، ونصت المادة السادسة على ترك باب الانضمام مفتوحاً أمام جميع الدول العربية الشقيقة المستقلة، بينما نصت المادة السابعة على التعاون الثقافى الإسلامى والعسكرى، أما المادة الثامنة فقد نصت بأنه يجوز أن يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون من كلا الطرفين بتمثيل مصالح الفريق الآخر فى الخارج فى حالة عدم وجود ممثل للطرف الثانى إذا رغب فى ذلك، وجاء فى المادة التاسعة أن هذه المعاهدة لا تمس حقوق وتعهدات الحكومة

= خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٦.

(١) F.O. 371/19017, E 2703/1809/25, A Letter No. 112 from A. Ryan to John Simon, in 11th April 1935.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٥٧.

العراقية المنصوص عليها فى ميثاق عصبة الأمم، أو معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانيا فى ٣ من صفر ١٣٤٩هـ / ٣٠ من يونيو ١٩٣٠م، كما أن الفريقين قد اتفقا على مراعاة المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم، أما المادة الحادية عشرة فقد ربطت مصير جميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة عليها بعدم تعارضها مع أحكام بنودها ما لم تعدل هى أو تلغى بمعاهدة أخرى، أما المادة الثانية عشرة فتشير إلى تعهد المتعاقدين ببدء تنفيذ المعاهدة وذلك بالمفاوضة حول عقد اتفاقيات فيما يتعلق بالإقامة وجوازات السفر والمرور، وفى الشئون الاقتصادية والمالية والجمركية، ووسائل الاتصال والمواصلات، أما المادة الرابعة عشرة والأخيرة فقد نصت على أن هذه المعاهدة السارية المفعول لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها قابلة للتجديد فى مدة مماثلة، ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاءها(١).

وفى غرة صفر ١٣٥٩هـ / ١٠ من مارس ١٩٤٠م شهدت بغداد إبرام اتفاق خاص بالمنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والعراق، وهو الاتفاق الذي تم بموجبه تصفية المشكلة الإدارية الخاصة بالمنطقة المحايدة بين البلدين، وتلاه فى نفس العام حل قضايا عشائر الحدود وكان من أهمها مشاكل الرعي ومصادر المياه(٢).

وبتغلب الجانبين على مشاكل الحدود عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المذكورة استقرت الأمور، وساد الأمن على حدود الجارتين الشقيقتين.

ولا شك فى أن هذا الوضع الجديد قد اضطر بريطانيا إلى التخفيف من سياسة الضغط على الملك عبدالعزيز آل سعود لإبعاده عن الحدود العراقية، وفى الوقت نفسه الذى جاءت فيه ثورة رشيد عالي الكيلانى معارضة للوجود البريطاني فى العراق عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م(٣)، الأمر الذى حاولت المانيا استغلاله حيث أيدت الثورة وتعاطفت معها مما دفع الكيلانى بدوره إلى الإعراب عن تأييد العراق لها ولحلفائها، وأدى بالتالي إلى هياج الشعب

---

(١) F.O. 371/20056, E 4975/52/25, A Letter from Sir A. Klark Kerr, Baghdad, to Mr. Eden, in 8 April 1936.

انظر نص المعاهدة، ملحق رقم (٩)

أبدى المسئولون البريطانيون مخاوفهم من التقارب السعودى العراقى، وأخذوا يتساءلون عن بنود الاتفاقية، ووصفوا بعض بنودها بانها عدائية وشريرة ضد مصالحهم. انظر: الفصل الخامس.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٦.

(٣) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص١٤٨.

العراقي ضد بريطانيا عندما بدرت من الأخيرة أنها تعمل للقضاء على الثورة.

فهذه الملابسات التى واكبت ظروف الحرب العالمية الثانية لا شك فى أنها كانت لها تأثيرها الفعال على المراحل الأخيرة لمفاوضات الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق، حيث أسهمت فى الوصول إلى اتفاق سريع بين الدولتين، وفى تقوية روابط الأخوة بين الأشقاء فى البلدين، بل ومهدت فى الوطن العربي كله الذى كان فى ذلك الوقت هدفاً لمنافسات دولية، لما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية، أى أن دول المحور والحلفاء على حد سواء، كان فى مصلحتها جميعاً أن يظل العرب مفككين خاضعين لها بصورة دائمة.

ولقد كان الملك عبدالعزيز آل سعود مدركاً لهذه الحقيقة فى لعبة القوى الدولية، وكان يضعها فى الاعتبار دائماً، كما كان ذلك أساس موقفه من الأزمة العراقية البريطانية، حيث أعلن صراحة وقوف بلاده إلى جانب الأشقاء فى العراق على الرغم مما عرف عنه من حرصه على الاحتفاظ بعلاقات الصداقة الوطيدة مع الحكومة البريطانية، وظهر ذلك جلياً فى تصريح له قال فيه «إن بيننا وبين العراق خلافات ولكنها خلافات بين الأخوة، أما خلافاته مع الآخرين فنحن معه فيها إلى النهاية»(١)، وقال فى تصريح آخر «سأبقى ما زلت حياً محافظاً على الود مع العراق»(٢).

وبعد سقوط المانيا فى الحرب العالمية الثانية عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، اضطر رشيد عالى الكيلاني الذى كان لاجئاً فى المانيا منذ عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م إلى اللجوء لدى الملك عبدالعزيز فأكرم وفادته رغم مطالبة الحكومة البريطانية بتسليمه، ورغم الموقف الحذر الذى اتخذه الملك عبدالعزيز إزاء الحكم الهاشمي فى العراق والأردن، إلا أنه ظل ينسق معهما داخل الجامعة العربية أملا فى تطوير مواقفهما لما فيه مصلحة العرب والمسلمين، ولما يحفظ كيان وسيادة المملكة العربية السعودية(٣).

---

(١) أسعد داغر: مذكراتى على هامش القضية العربية (الأردن، ١٩٨١)، ص٢٠٠.

(٢) عبدالمنعم الغلامي: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٥.

(٣) عبدالله سعود القباع: مرجع سبق ذكره، ص٢٧١.

مصر

ألمحنا في عرضنا السابق إلى ان بريطانيا كانت أسبق الدول في فرض سيطرتها الاستعمارية على العديد من البلاد العربية، ولنفس الأسباب التي مرت بنا تم تعيين قنصل بريطاني في القاهرة ووكيل له في الأسكندرية عام ١١٠٨هـ / ١٦٩٧م، كما حصلت بريطانيا على بعض الامتيازات من السلطان العثماني في مصر، الأمر الذي أثار منافسة بينها وبين فرنسا، اشتدت بسبب اهتمام بريطانيا بمصر في وقت كانت الدولة العثمانية فيه تتعرض لهزائم متكررة في البلقان من جهة(١) إلى جانب ظهور الأطماع الفرنسية في مصر من جهة أخرى، وذلك تأسيساً على ظهور مصر كحلقة في طريق المواصلات البرية والبحرية بين أوربا والهند.

وقد سعت بريطانيا في تحقيق ذلك لدى كل من الباب العالي وأمراء مصر الذين رحب بعضهم بالفكرة على أساس أنها ستدر على مصر دخلا كبيراً بوصول السفن التجارية الهندية إلى السويس عبر الأراضي المصرية فإلى الأسكندريـــة حيث يتم شحنها إلى بريطانيا.

وبذلك ظهرت في السياسة البريطانية ما عرف في التاريخ بالعامل الهندي **Indian Factor** الذي كان يقصد به استخدام الطريق البرى عبر مصر إلى الهند، وكان ذلك أساس موقفها من الغزو الفرنسي لمصر عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م، واصطدامها مع القوات الفرنسية التي انسحبت من مصر سنة ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، ثم الاستمرار في محاولاتها الحثيثة لتكريس نفوذها في مصر.

وقد استطاعت بريطانيا إغراق الباشا المصرى الخديو اسماعيل بالديون بهدف تمكين سيطرتها على البلاد مستغلة حاجته إلى الأموال في تنفيذ بعض المشروعات، حتى جاء الوقت الذي كانت فيه اللجان المالية الانجليزية والفرنـسية تتحكم في شئون الحكم في مصر(٢)، وهو الوضع الذي أدى في نهاية المطاف إلى احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٢٩٩هـ / ١٨٨٢م(٣)، ثم ظلت بريطانيا بعد ذلـك تتـردد بيـن فكـرة الجـلاء عـن مـصـر وبيـن

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص٦٠.

م. ف. سيتون وليمز: بريطانيا والدول العربية، ص٥٥.

(٢) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢١٠- ٢١١.

(٣) عبدالعظيم رمضان: الفكر الثورى في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة، دار المامون للطباعة -

الاستمرار فى إحكام قبضتها عليها وذلك حسب التطورات السياسية المحلية والدولية، وعندما أصبحت سيطرتها كاملة على البلاد، وتحولت مصر إلى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن وزاد نفوذ البريطانيين بكثرة عدد الموظفين الانجليز لدرجة تعالى هؤلاء الموظفين البريطانيين على الشعب المصرى، كما نلمس ذلك فى تصريح للمعتمد البريطاني اللورد كرومر فى تقرير له سنة ١٩٠٣م، حين قال «يحسن بكل موظف بريطاني فى الحكومة المصرية أن يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة أن يكون الأوربي متقدماً والمصري تابعاً له حتى ولو كان منصب الأوربي دون منصب المصري اسماً، وأن القيادة للموظف الأوربي بالضرورة»(١).

ورغم ذلك كله استمرت بريطانيا فى ادعاءاتها بأن احتلالها لمصر مؤقت، وما زالت تلك دعواها حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى فاستغلت مناسبة اشتراك الدولة العثمانية فى الحرب إلى جانب المانيا ضد الحلفاء، وأعلنت الحماية البريطانية على مصر سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، وفصل الأخيرة عن الدولة العثمانية(٢)، أي إلغاء السيادة العثمانية على مصر وعزل الوالى العثماني فيها، ثم تعيين ولاة موالين لسياستها.

وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وقامت ثورة فى ٦ من جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ / ٩ من مارس ١٩١٩م فى مصر بسبب رفض سلطات الاحتلال البريطاني سفر مندوبين عن الشعب المصري للمطالبة بالغاء الحماية، وجلاء القوات البريطانية واستقلال مصر والسودان فى دولة واحدة، سلكت بريطانيا نهج المراوغة المعتادة فى سياستها، حتى صدر تصريح غرة رجب ١٣٤٠هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٢٢م، الذى ألغيت بموجبه الحماية البريطانية على مصر مع الاعتراف باستقلال كل من مصر والسودان(٣).

= والنشر، ب.ت.)، ص١٧.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

(١) رأفت الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢١٠- ٢١١.

عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر (ط٢، القاهرة، ١٩٨٣م)، ص٢٨١.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

نجلاء عز الدين: العالم العربى، ترجمة محمد عوض ابراهيم وآخرون (ط٢، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢م)، ص١٤٩.

(٣) عبدالعظيم محمد رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، ص٣١١. =

أما عن العلاقات السعودية المصرية، فقد كانت تقوم على الخطة التى رسمها الملك عبدالعزيز للسير فيها فى علاقاته السياسية مع أشقائه العرب، والتى كانت تقوم على توثيق عرى الأخوة الصادقة والتعاون المشترك فى كل ما يعود على الأمة العربية والإسلامية بالخير، مع السعى نحو تقوية عوامل النهضة فى الوطن العربي، إلى جانب العمل فى سبيل تحريرها من السيطرة الأجنبية، الأمر الذى جعله يتغاضى عن كل ما تعرضت له دولة آل سعود عبر تاريخها الطويل من تعديات على يد ولاة الدولة العثمانية فى مصر، أمثال: محمد على الألبانى وابنيه طوسون وابراهيم(١)، وجعله أيضاً يبادر بعد ضم الحجاز، بإرسال نسخة لملك مصر من تلك الرسائل التى وجهها إلى حكام وملوك العالم الإسلامي(٢) فى العاشر من ربيع الآخر ١٣٤٤هـ / ٢٨ من اكتوبر ١٩٢٦م، يدعوهم فيها إلى الاشتراك فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مكة بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٤هـ / ٧ من يوليو ١٩٢٦م لتقرير مصير الحجاز(٣).

ومما يؤسف له أن الوفد المصري لم يصل إلا فى ١٧ من ذي الحجة ١٣٤٤هـ / ٨ من يونيو ١٩٢٦م وهذا وقت متأخر لزمن انعقاد المؤتمر، وربما هذا يعود إلى توتر العلاقات السعودية المصرية فى تلك الفترة، وذلك يعزوها البعض لعدة أسباب، ومنها: يوم أن أرسل الملك فؤاد وفداً إلى السلطان عبدالعزيز عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م برئاسة شيخ جامع الأزهر محمد مصطفى المراغي للتوسط بينه وبين الشريف حسين أثناء حرب الحجاز فاعتذر السلطان عبدالعزيز عن قبول هذه الوساطة.

ويعود اعتذار السلطان عبدالعزيز لهذه الوساطة إلى أن قبولها يعني التسليم مبدئياً

= لوكاز هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص٢٠

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٥٧.

(١) نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٧- ٢٧٨.

(٢) كانت هذه الدعوة موجهة إلى: ملك مصر، وأمير الأفغان، وحكومة إيران، والعراق، وجمعية الخلافة الإسلامية، وجماعة أهل الحديث، وجمعية العلماء فى الهند، والمجلس الإسلامى الأعلى فى فلسطين، والشيخ بدر الدين المحدث فى دمشق، وغيرهم ممن يعنيهم أمر هذه البلاد المقدسة.

انظر:

لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٦١- ٦٦٢.

باعتراض ملك مصر، والموقف العدائي الذى تبناه محمد على الألباني جد الملك فؤاد حيث هدم أول وحدة عربية إسلامية(١)، هذا إذا ما أضفنا رغبة الملك فؤاد في أن يصبح خليفة للمسلمين(٢)، وهذا المنصب يتطلب الإشراف على الأماكن المقدسة، فى حين يدرك السلطان عبدالعزيز أن العالم العربي والإسلامي يخضع معظمه لسيطرة الاستعمار الأوربي البغيض، لذا فهو أحق من غيره فى الإشراف على الأماكن المقدسة وإضافتها إلى دولته، سيما وأن دولته قامت على أساس متين من تعاليم الدين الإسلامي، ويكاد يكون هو الزعيم العربي المسلم الذى كان يطبق تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء فى دولته.

ومما زاد فى توتر العلاقات السعودية المصرية اعتراض العلماء لمظاهر البدع والخرافات التى كانت تصاحب المحمل المصري فى أيام الحج(٣)، ومع أن السلطان عبدالعزيز قد اعتمد على فتوى العلماء فى تحريم الموسيقى والأبواق التى تصاحب محمل الحجاج المصريين، إلا أن الملك فؤاد اعتبر هذا العمل تحدياً شخصياً له فأمر بمنع إرسال كسوة الكعبة المشرفة التى اعتادت مصر على إرسالها فى كل عام كما أوقف صرف واردات الأوقاف العائدة للحرمين الشريفين فلم يهتم السلطان عبدالعزيز وأمر بصنع كسوة الكعبة الشريفة محلياً، على خبرة بعض الإخوة المسلمين المقيمين فى مكة المكرمة(٤).

---

(١) عبدالله سعود القباع: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٢.

(٢) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص١١٨.

(٣) كان المحمل المصرى فى أيام الحج ترافقه الموسيقى والأبواق، وسبق أن منع الأمير سعود بن عبدالعزيز إبان الدولة السعودية الأولى هذه البدع مما كان سبباً فى تدهور العلاقات السعودية المصرية وانهيار الدولة السعودية الأولى فى عهد الأمير عبدالله بن سعود من قبل والى مصر محمد على الألبانى العدو اللدود للدعوة السلفية.

انظر:

عبدالرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (بيروت، دار الجيل، ب.ت.)، جـ٢، ص٢٤٧.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٦٥.

محمدالمانع: مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

(٤) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٦٧ — ٦٦٨.

محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص١١٤ — ١١٥.

«ولما رفض الملك فؤاد أن يعترف بالوكالة السياسية التى كان عبدالعزيز قد أقامها فى القاهرة منذ أمد بعيد لتمثيله، كرفضه تحويلها إلى قنصلية عامة تتمتع بما تتمتع به القنصلية المصرية العامة فى جدة من امتيازات متعارف عليها دولياً، صبر عبدالعزيز طويلا، حتى إذا لم ينفع الصبر فى جعل ملك مصر يعاود النظر فى موقفه غير الودي، أمر باقفال القنصلية المصرية فى جدة، وبقيت مقفلة إلى أن توفي الملك فؤاد عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م»(١).

وقد بلغ من تدهور العلاقات السعودية المصرية تدخل الحكومة المصرية أيضاً فى الأمور الداخلية للدولة السعودية المتمثل فى موقفها من نظام التابعية الحجازية النجدية عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م(٢).

ودارت العديد من المفاوضات لمحاولة الإصلاح بين القطرين الشقيقين، ومنها ما دار بين بدوى باشا والشيخ حافظ وهبة فى عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، حيث دار الحديث حول اعتراف الحكومة المصرية بحكومة المملكة، واعتماد تعيين قنصلها فى القاهرة أسوة بالدول الأخرى، وعلى الرغم من أن المحادثات كانت تدور فى جو ودى إلا أنه لم يتوصل إلى اتفاق لحل النزاع بين القطرين الشقيقين(٣).

وفى عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م كان هناك لقاءان بين السلطان عبدالعزيز والقائم بالأعمال المصرى فى جدة بشأن تحسين العلاقات، حيث عبر الملك عبدالعزيز فى هذين اللقاءين عن رغبته الأكيدة فى تحسين العلاقات وحل المشاكل المعلقة بين البلدين، والدخول فى مفاوضات بينهما بشرط أن تكون مهمة القائم بالأعمال الرسمية من الدولة، فوعده القائم بالأعمال بأنه سوف يحاول اقناع حكومته بذلك(٤).

---

(١) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص١١٨ - ١١٩.

(٢) هذا النظام ينص على أن يعتبر حجازياً كل من كان ذا تابعية عثمانية قبل الحرب العالمية الأولى من أبناء الحجاز الأصليين أو المقيمين «المجاورين» وكل من ولد فى الحجاز، وعلى أن يكون لكل مسلم بلغ سن الرشد وأقام فى الحجاز ثلاث سنوات متوالية أن ينال الجنسية الحجازية.

انظر:

لطيفة السلوم: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢.

(٣) لطيفة السلوم: المرجع السابق، ص٢١٤.

(٤) لطيفة السلوم: المرجع السابق، ص٢١٤ - ٢١٥.

وتشير الوثائق البريطانية التى بين أيدينا بأنه بالإضافة إلى ما كان يقوم به الملك عبدالعزيز من أجل تحسين العلاقات السعودية المصرية فإن هناك جهوداً مصرية مخلصة تسعى لتحقيق هذا الهدف السامي ومنها جهود الممثلين المصريين فى المملكة العربية السعودية وجهود على ماهر رئيس الوزراء المصري ومدحت باشا ورجل الاقتصاد المصري طلعت باشا حرب، وجريدة الأهرام إضافة إلى رغبة الشعب المصرى المخلص فى عودة العلاقات الأخوية بين القطرين الشقيقين(١).

وتوفي الملك فؤاد رحمه الله عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م وانجلت غمامة الجفاء بين البلدين(٢)، حيث أقر مجلس الوصاية التمثيل الدبلوماسى مع المملكة العربية السعودية، وعندما تسلم الملك فاروق سلطته الشرعية لملك مصر فى ١٥ من صفر ١٣٥٥هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٣٦م عمل على إقامة صلات وثيقة مع الملك عبدالعزيز وحكومته(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم مما عرف عن السلطان عبدالعزيز من رغبة فى تأكيد حسن الجوار وتركيز شديد على تنمية روح التعاون والمالام بينه وبين المحيطين به من أشقاء وغيرهم، إلا أن بعض الباحثين ركزوا كثيراً على قضية تباطؤ حكومة الملك فؤاد في الاعتراف بالدولة السعودية الجديدة فى عهد السلطان عبدالعزيز رغم الروابط القوية بين البلدين فى الدين واللغة والتاريخ.

ولعل من أبرز آثار هذه القضية على العلاقات السعودية المصرية أن بريطانيا حاولت بكل ما أوتيت من وسائل ملتوية أن تستثمرها فى صالح مصالحها الاستعمارية فى المناطق المحيطة بالمملكة العربية السعودية بشكل عام، وذلك رغم ما كانت تقوم به من تمويه فى سبيل إخفاء نواياها الحقيقية، فلم تكن المنافسة بين الملك عبدالعزيز آل سعود والملك فؤاد فى الواقع سوى كيد سياسي خدم المصالح البريطانية بقدر ما ألحق أضراراً بالغة بالمسلمين من كلا الطرفين، ولذلك نرى أن ترحيب بريطانيا بأى نوع من التقارب بين حكام المناطق التى لها مصالح فيها إنما كان دائماً على أساس مدى الفائدة التى تعود عليها هى أولا وآخراً،

---

(١) F.O. 371/19018, A Letter No. 75 from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1935.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٦٨.

(٣) أحمد عسة: مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

والعكس أيضاً كان صحيحاً، فيما لو كان هذا التقارب فى غير صالح سياستها الاستعمارية.

ومن هنا يبدو لنا أن ذلك كان أقوى حوافز بريطانيا إلى التغاضي فى باديء الأمر عن الوجود الإيطالي فى الحبشة -كما سيأتى- والتقارب الإيطالي اليمني، وعقد معاهدة صداقة بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا فى ٢٠ من شوال ١٣٥٠هـ / ١٠ من فبراير ١٩٣٢م(١)، نظراً لأنها لم تكن ترى فى هذه العلاقة خطراً أو إحراجاً لوجودها فى منطقة الخليج بوجه عام، لأن مركزها فيه كان قوياً.

ولعل هذا أيضاً هو الأساس لما يقرره بعض المحللين حول تأخر الاعتراف المصري بقيام المملكة من أن الملك عبدالعزيز كان على يقين تام من أن بريطانيا كانت قادرة على حمل الحكومة المصرية على أن تعترف بحكومته، ذلك لأنه كان يرى أن مصر بحكم النفوذ السياسي البريطاني عليها لا يمكنها أن ترفض لبريطانيا رغبة كهذه(٢).

ومهما يكن من أمر فإن الحكومة البريطانية -كما هو معلوم- كانت قد بادرت إلى الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز حاكماً مستقلا، وتأكد ذلك الاعتراف منها بمعاهدة جدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م(٣).

وبالنظر إلى ما كان لبريطانيا من قوة ضغط فعالة على الحكومة المصرية، فإن ردها على اقتراح لورد لويد -معتمدها فى مصر- على وزارة الخارجية البريطانية بان تنتهز فرصة زيارة الملك فؤاد للهند فتطلب منه الاعتراف بحكومة السلطان عبدالعزيز، كان معناه فقط عدم وجود ضرورة ملحة من وجهة نظر المصلحة البريطانية لا لأنها كانت عاجزة عن التأثير على الملك فؤاد، فقد جاء فى رد الخارجية البريطانية على اقتراح لورد لويد أن الوزارة ترى أن الوقت غير مناسب لذلك، لأن العلاقات بين مصر والحكومة البريطانية كانت غير هادئة فى تلك الفترة، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تطالب الملك فؤاد بتحسين علاقاته

---

(١) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص١٠٢- ١٠٥.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٣٩١.

(٢) مديحة أحمد درويش: العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤- ١٩٢٦م (رسالة دكتوراة، القاهرة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨)، ص٤٢٢- ٤٢٣.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص٢٢- ٢٥.

نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٩.

بالسعودية، بل عليها أن تقوم أولا بتحسين علاقاتها مع مصر، ورغم أن حكومة محمد محمود كانت قد أبدت رغبتها فى الاعتراف بالسلطان عبدالعزيز إلا ان الحكومة البريطانية لم ترد الضغط على الملك فؤاد لحث الحكومة المصرية على ذلك.

ولقد حاول لويد تلخيص أسباب عدم اعتراف الملك فؤاد بالسلطان عبدالعزيز، فأرجع ذلك إلى موقف شخصى أساسه الغيرة، وإن كان الملك فؤاد يحاول أن يخفى ذلك تحت ستار مجموعة من العوامل، أهمها حادثة المحمل.

كما نوه المعتمد البريطانى أيضاً بأن الدوائر الشعبية، وكذلك الوزارة المصرية ترغب فى هذا الاعتراف وتسعى إليه، إلا أن الملك فؤاد وحده كان يقف ضد هذا الاتجاه.

وتشير الدلائل أن الحكومة البريطانية لم تفكر جدياً فى حل الخلاف السعودى المصرى، وتجد فى تحديد سياستها بصورة أوضح من أجل وضع صيغة للتعاون بين البلدين الشقيقين إلا عندما خافت على مصالحها منذ عام ٣٠- ١٩٣١م، وخاصة بعد اتهام الملك عبدالعزيز إياها بأن تساهلها مع حركة المتمردين(١) هو الذى مكنهم من التسرب عبر المناطق المجاورة إلى شمال الحجاز.

وكانت بوادر التحسن فى العلاقات السعودية المصرية والتى أظهرت بريطانيا رضاءها عنها قد بدأت تظهر عندما عين قنصل مصرى جديد فى جدة بعد أن ظل هذا المنصب شاغراً لمدة سنتين ونصف.

ومصداقاً لهذا القول كانت تعليمات الحكومة البريطانية إلى السير مايلز لامبسون عند تعيينه معتمداً جديداً فى مصر أن يعمل على تقوية التقارب بين بريطانيا ومصر أولا ثم بين مصر والسعودية.

وعلى ضوء ذلك شهد عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م بداية مرحلة المفاوضات الرسمية بين السعودية ومصر وأخذت بريطانيا تتدخل بعد هذا من أجل تبديد الخلافات بين المملكة العربية السعودية ومصر بصفتها صديقاً لكلا الطرفين، ثم جاء الموقف الدولى المتوتر كعامل آخر من عوامل التحرك البريطانى حين بدأت إيطاليا تميل إلى جانب المانيا، وازدادت مخاوف بريطانيا عند الهجوم الإيطالى على الحبشة، وذلك خشية منها على أن يؤدى ذلك

---

(١) يقصد بهم ابن رفادة وصحبه حيث خرجوا مسلحين من سيناء إلى شمال المملكة العربية السعودية.

إلى تمزق في صفوف حلفائها، وهى التى تغاضت من قبل عن المعاهدة السعودية الإيطالية، حين كانت لا ترى فيها خطراً على مصالحها فى المنطقة، ومن هنا سارعت إلى العمل من أجل تصفية الخلافات بينهما عندما شعرت بتهديد مصالحها فى المنطقة(١).

ومهما يكن من دورها المزعوم فى إنهاء النزاع بين البلدين الشقيقين فإن الثابت تاريخياً هو أنه بمجرد ظهور الحقيقة حول أسباب الجفاء بين السعودية ومصر أخذت الأمور تعود إلى حالة الصفاء التى كانت عليها من قبل.

ومنذ ذلك الوقت أيضاً تحسنت العلاقات وازدادت متانة، وكان من آثار ذلك أن قامت مشاورات ومراسلات بين الأشقاء بما يدعم وحدة الصف العربي والإسلامي من أجل العمل بصورة مشتركة وموحدة لضمان سلامة وحرية سائر الأوطان العربية(٢).

هذا وقد توجت هذه المشاورات والمراسلات بعقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين وقعت فى القاهرة بتاريخ ١٦ من صفر ١٣٥٥هـ / ٧ من مايو ١٩٣٦م، وقد ألحقت بهذه المعاهدة بعض المذكرات المتبادلة بين البلدين تتعلق بتسوية بعض المسائل المعلقة بين الحكومتين(٣).

وبعد توقيع هذه المعاهدة لم نشهد ما يعكر صفو العلاقات السعودية المصرية، وخاصة بعد انتقال الحكم إلى الملك فاروق بعد وفاة الملك فؤاد بتاريخ ٤ من صفر ١٣٥٥هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٣٦م، حيث تطورت العلاقات لدرجة التمثيل الدبلوماسي بين القطرين، فأنشأت الحكومة المصرية مفوضية لها فى جدة، وعين عبدالرحمن عزام بعد هذه الجفوة المؤقتة كأول وزير مفوض للحكومة المصرية فى المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٧م(٤)، كما أنشأت المملكة العربية السعودية مفوضية لها فى القاهرة.

---

(١) مديحة درويش: مرجع سبق ذكره، ص٤٣٢- ٤٤٢.

(٢) عبدالمنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥- ٢٣٣.

أمين سعيد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٢٣٦.

نجلاء عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٨.

(٤) ابراهيم المسلم: العلاقات السعودية المصرية (القاهرة. مكتبة مدبولى. ب.ت.). ص٢٢.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٢٤- ٢٢٩.

ولقد كان الملك عبدالعزيز رحمه الله خبيراً بالسياسة قادراً بفطرته على التمييز بين الرجال المخلصين لوطنهم، عارفاً بأساليب رجال السياسة العرب والمتناقضات التى تحدث منهم، فكان لا يقدم على رأى فى صالح القضايا العربية قبل التشاور مع الحكومة المصرية، لأنه يعتبر مصر إحدى دعائم الوحدة العربية.

وقبيل مؤتمر لندن بعث الملك عبدالعزيز برقية إلى ممثله فى القاهرة بتاريخ ٢٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ١٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، يقول فيها «قابلوا محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وأخبروه أننا يجب على الدوام أن نكون على اتفاق وتفاهم فى كل ما له علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والمصلحة العربية خاصة، وأهم المسائل التى تواجه الإسلام والعرب هى مشكلة فلسطين»(١).

ومن أجل إقامة سياسة ثابتة بين الدولتين على أسس من التعاون والتفاهم، قام الملك فاروق بزيارة ودية للملك عبدالعزيز، والتقى الملكان فى سفح رضوى[٢] صباح يوم الأربعاء ١٠ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢٥ من يناير ١٩٤٥م، وقد دعمت هذه الزيارة ما تم من اتفاقيات بين القطرين الشقيقين، وفتحت الطريق أمام اتفاقيات جديدة، وحلت أموراً ومكنت صداقة، وجعلت اتحاد العرب أمراً ملموساً(٣).

وأخيراً كان لقاء الملك عبدالعزيز بالملك فاروق فى القاهرة بتاريخ ٤ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٧ من فبراير ١٩٤٥م، وكان ذلك بعد الاجتماع التاريخي فى البحيرات المرة حيث التقى الملك عبدالعزيز بالرئيس روزفلت وونستون تشرشل(٤).

---

(١) ابراهيم المسلم : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٢) سفح رضوى وهو جبل عظيم مطل على ينبع النخل ويشاهد من ينبع البحر .
انظر : أبو اسحاق الحربي : كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة ، تحقيق حمد الجاسر (الطبعة الثانية ، الرياض ، دار اليمامة ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م) ص ٤٠٩ .

(٣) خير الدين الزركلي : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١١٥١-١١٥٣ .

(٤) ابراهيم المسلم : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ .
خير الدين الزركلي : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ١١٨٢ - ١١٨٣ .

حكومة الهند

كان المستعمرون البريطانيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط منقسمين فى رأيهم بالنسبة لصلات بريطانيا بالمنطقة العربية إلى فريقين: فريق يعتقد أن مصلحة بريطانيا تستلزم سيطرتها على جنوب الجزيرة العربية، والبصرة، وبغداد، ومنطقة الخليج العربى، وكان يمثل هذا الفريق رجال حكومة الهند(١)، ويتزعمه برسى كوكس Cox، وأرنولد ولسن، والكابتن شكسبير، وكان هؤلاء يرشحون السلطان عبدالعزيز لزعامة العرب(٢)، فى حين أن الفريق الثانى كان يرى السيطرة على مصر، والاستيلاء على سوريا، والاهتمام بالمناطق المقدسة فى شبه الجزيرة العربية، والتى تمثل أقوى الروابط الإسلامية بالدولة العثمانية(٣)، وكان يمثل هذا الفريق المكتب العربى بالقاهرة، وهذا الفريق يضم عدداً من المهتمين بالمصالح البريطانية فى البلاد العربية مثل لورانس، ورونالد ستورز، وجلبرت كلايتون، وجورج هوجارث، وجرترود بل(٤).

واستمر إلحاح برسى كوكس على حكومته فى الدعوة إلى التقرب من السلطان عبدالعزيز، وقد كان استرداد السلطان عبدالعزيز للأحساء فى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م قد لفت أنظار رجال السياسة البريطانيين إلى أمير نجد وجعلهم يؤيدون التقارير التى بعث بها شكسبير مبعوث برسى كوكس بتاريخ ٢٩ من صفر ١٣٣٣هـ / ١٦ من يناير ١٩١٥م(٥).

ولقد أخذ الرأى العام البريطانى يهتم بالسلطان عبدالعزيز، فكتبت جرترود بل(٦)

---

(١) فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها فى السياسة العراقية ١٩٢٢– ١٩٤٨م (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، ١٩٧٥م)، ص١٠.

موضى آل سعود: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت، ص٥٢.

(٢) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث (ط١، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ص٢٣٥.

(٣) فاروق صالح العمر: مرجع سبق ذكره، ص١٠.

(٤) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث، ص٢٣٥.

(٥) I.O.R. L/P & S/10/389.

تعهدات بريطانيا لابن سعود فى ١٢ يناير ١٩١٧م.

(٦) جرترود بل (١٨٦٨– ١٩٢٦) باحثة انجليزية كانت تهتم بالتاريخ والآثار، قضت شطراً طويلا من حياتها فى الشرق للبحث والتنقيب، وأتقنت اللغة العربية والفارسية، وعندما نشبت الحرب العالمية =

فى صحيفة التايمز اللندنية، تقول «إنه اليوم أبرز شخصية فى وسط شبه الجزيرة العربية فنظر إليه رجال السياسة البريطانية على أنه يمكن أن يكون صديقاً نافعاً أو عدواً محرجاً، وأنهم إذا عقدوا معه معاهدة استطاعوا أن يحولوا دون استخدام ساحل الخليج العربى عند الأحساء، وساحل عسير على البحر الأحمر قواعد معادية لهم»(١).

وأخيراً تمخضت الجهود بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانية والتى كان وراءها حكومة الهند عن عقد معاهدة العقير بينهما بتاريخ ١٨ من صفر ١٣٣٤هـ / ١٦ من ديسمبر ١٩١٥م، وقد تضمنت هذه المعاهدة سبع مواد رئيسية كانت المحور الرئيسي الذى بنيت عليه فيما بعد العلاقات السعودية البريطانية، كما مر بنا ذكره سالفاً(٢).

وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ الخليج العربى وكأنه بحيرة بريطانية يحكمها السلاح البريطانى، وتميزت هذه الفترة بتغلب الاستراتيجية الامبريالية التى تصاغ فى بريطانيا بعقل يزن السياسة العالمية ويعمل لخدمة المصالح البريطانية فى خضمها على الاستراتيجية الأمنية التى لا تتعدى اعتباراتها أمن الهند.

وانقضى بهذا عهد كانت فيه لندن لخدمة أهداف الراج الهندي المباشرة في الخليج العربي ليبدأ عهد آخر يعمل فيه الراج الهندى لخدمة أهداف لندن المباشرة فى الخليج العربى.

وبمعنى آخر بدأ فى هذه الفترة الاهتمام بالخليج العربى من أجل الهند يتقلص حتى انتهى تماماً مع الحرب العالمية الثانية ليصبح الاهتمام بالخليج من أجل ذاته(٢).

وفى هذه الفترة التى تبدلت فيها وظيفة سياج الأمن الهندي بالإضافة إلى ضم السلطان عبدالعزيز للحجاز الذى كانت تربطه علاقات مستقرة مع العالم الخارجي، أصبح السلطان

= الأولى أرادت السياسة والمخابرات البريطانية الاستفادة منها فى مهام شانها شان لورانس.

انظر:

محمود صالح منسى: جرترود بل أداة الاستعمار البريطانى فى العراق (بحث نشر بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٨، القاهرة)، ص١٩٣ - ٢٢٤.

(١) محمد عبدالرحمن برج: دراسات فى التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة، ١٩٧٤م)، ص٢٩١.

(٢) I.O.R. L/P & S/10/389.

تعهدات بريطانيا لابن سعود.

(٢) عبدالعزيز عبدالغنى ابراهيم: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربى ١٨٥٨ - ١٩٤٧م، ص٥٦٨.

عبدالعزيز موضع اهتمام وزارة الخارجية البريطانية، وأصبح عنصراً من السياسة البريطانية العامة، وليس من اختصاص سياسة وزارة الهند أو حكومة الهند، وعلى الرغم من ذلك فإن حكومة الهند كانت تبدي دائماً وجهة نظرها تجاه العلاقات السعودية البريطانية.

ومن خلال تتبعنا للمراسلات وتبادل وجهات النظر بين وزارة الخارجية من جهة وحكومة الهند من جهة أخرى، نلاحظ أن حكومة الهند لا تؤيد أي تنازل على ساحل الخليج العربى لما يراه الملك عبدالعزيز ملكاً لأسلافه، بل ترى الوقوف ضد الملك عبدالعزيز باستخدام القوة(*) إذا لزم الأمر على الرغم من إدراكها عجز الحكومة البريطانية فى الوقوف أمام الملك عبدالعزيز بالقوة قانوناً حيث إن الخلاف بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا يدور حول أراض معظمها خالية من السكان أو أراض أخرى تدين بالولاء للملك عبدالعزيز الذي يستطيع أن يضمها عن طريق ما أسمته حكومة الهند بـ «التوغل السلمي» الذى اتبعه الملك عبدالعزيز فى ضم ملك أسلافه.

كما أن حكومة الهند لا تؤيد اللجوء إلى محكمة مستقلة بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا لأنها تدرك أن بريطانيا ستفشل لضعف حججها أمام الحقوق القانونية للملك عبدالعزيز (١).

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد كانت تعارض حكومة الهند فى كثير من وجهات النظر حيث ترى أن تسوية الحدود أمر ضروري فى صالح شيوخ الخليج أولا ومطلوبة ثانياً لتقوية العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا حيث أن الأخيرة فى حاجة لعدم إثارة الملك عبدالعزيز ضدها لأن ذلك ليس فى صالحها إذا ما أرادت استمرار بسط نفوذها على المشيخات والدول المحيطة ببلاد الملك عبدالعزيز.

كما نلاحظ فى طيات تلك المراسلات البعد الإسلامى الذى كانت تتمتع به حكومة الملك عبدالعزيز وتدركه فى الوقت نفسه حكومة الهند، حيث ذكرت أن الملك عبـدالعـزيـز

(*) وهى برأيها هذا لن يكون هناك أدنى اتفاق أو سلام بين الملك عبدالعزيز وبريطانيا.

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. F. 46–N–38, from the Secretary of the Government of India, to his Majesty's under Secretary of State for India, London, in 15th June 1939.

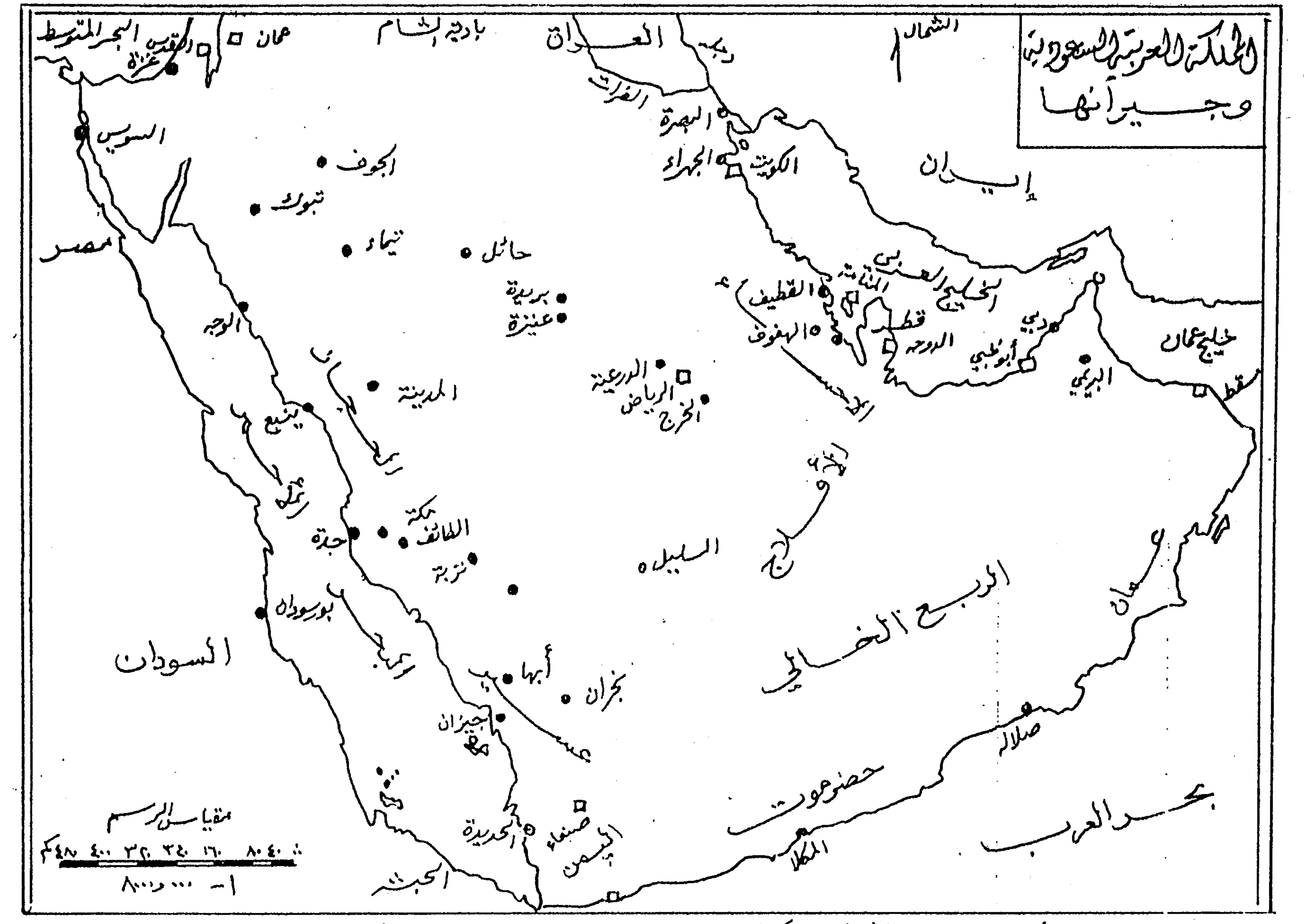
C.O. 15/161, A Letter from India Office to Foreign Office, in 10th Aug. 1939.

ورعاياه وشعبه لن تمنعهم العلاقات الوثيقة مع بريطانيا فى تقديم المساعدة للمسلمين فى أي مكان، وفى مقدمتهم الشعب الفلسطيني، والوقوف ضد الحكومة البريطانية بكل قوة، وليس هذا الموقف من جانب الملك عبدالعزيز بسبب الفشل فى الحصول على ما يراه ملكاً لأسلافه على سواحل الخليج العربي وغيرها بل بسبب المكانة التي يتمتع بها الملك عبدالعزيز ورعاياه أمام العالم الإسلامي الذي ينظر إليه بأنه قائد لبلد رائد لجميع البلدان الإسلامية.

وأخيراً تؤكد حكومة الهند أن الملك عبدالعزيز لن يكون شاكراً للصنيع أمام الحكومة البريطانية بسبب السماح له بضم أرض يعتبرها حقاً له ولأسلافه، وليس بالجميل من جانب الحكومة البريطانية(١).

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter No. F. 46-N/38 from the Secretary to the Government of India, in External Affairs Department to the under Secretary of State for India, India Office, London, in 30th Aug. 1938.



الأطلس التاريخي للمملكة العربية السعودية خريطة : ٣٧

الفصل الثانى

أثر المشكلة الفلسطينية
على العلاقات السعودية البريطانية

- الأطماع الاستعمارية فى فلسطين وموقف المملكة منها
[١٣٥١- ١٣٥٥هـ / ١٩٣٢- ١٩٣٦م]
- الثورة الفلسطينية وموقف المملكة منها
[١٣٥٥- ١٣٥٨هـ / ١٩٣٦- ١٩٣٩م]
- موقف المملكة من القضية الفلسطينية
من مؤتمر لندن [١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م]
إلى نهاية الحرب العالمية الثانية [١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م]

لقد ظهرت الصهيونية العالمية بمظهرها السياسى الفاضح على يد الصحفى النمساوى تيودر هرتزل مؤلف كتاب «الدولة اليهودية» عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٥م، والداعى إلى مؤتمر بال (بازل) فى عام١٨٩٨م، حيث تقرر السعى من أجل (إقامة وطن قومي) لليهود فى فلسطين(١).

وقد بدأ تنفيذ الفكرة الصهيونية عندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م وربطت الصهيونية العالمية هدفها بمخططات بريطانيا الاستعمارية على أساس أن بريطانيا هى أكثر الدول اهتماماً بالمنطقة لوقوعها على الجسر البرى المؤدي إلى الهند، وكان من نتيجة تحالف الصهيونية مع بريطانيا أن أصدرت الأخيرة تصريح بالفور المشؤوم فى ١٧ من محرم ١٣٣٦هـ / ٢ من نوفمبر ١٩١٧م، وفيه وعدت بالعطف على هدف الصهيونية، ووعدت بالمساعدة على تحقيقه وهو التصريح الذى كان مثالا للتناقض والمغالطة(٢).

وقد كان لهذا التصريح صداه المؤلم فى قلب كل فرد من أفراد العالم العربى والإسلامى، الذى كان يرزح معظمه حينذاك تحت نير الاستعمار الأوربي، أما السلطان عبدالعزيز آل سعود أمير نجد فقد كان شبه محاصر فى وسط شبه الجزيرة العربية، كما كان مشغولا بهدفه الأكبر وهو إعادة ملك أسلافه إلى ما كان عليه فى القرن التاسع عشر الميلادي، وكان ذلك هو جل اهتمامه ولو أنه فيما بعد أدان تصريح بالفور، وقال «إن تصريح بالفور أعظم ظلم ارتكبته بريطانيا وهل يمكن تصور كارثة أعظم من أخذ اراضي العرب ومساكنهم وتسليمها إلى آخرين»(٣).

وبعد أن حقق السلطان عبدالعزيز هدفه الأول وأعاد ملك أسلافه، وضم الأراضي المقدسة فى الحجاز وأثبت للعالم عامة ولبريطانيا خاصة أنه رجل المستقبل(٤) **The Coming Man**، وأنه زعيم قوي الشكيمة لا يرضى بالمهانة والذل، كل ذلك جعل فى

(١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى (ط١، بيروت ١٩٧٣م) ص٦٢

(٢) محمود صالح منسى: تاريخ الشرق العربى الحديث، ص٤٧٥- ٤٩٠.

الحكم دروزه: ملف القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى (ب.ت.، بيروت، ١٩٧٣م)، ص٢٤.

(٣) محمد على رفاعي: رجال ومواقف (ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٧م)، ص٥٠.

(٤) I.O.R. L/P & S/10/389, Report No.251 relations with Ibn Saud, in 12th June 1917.

استطاعة السلطان عبدالعزيز أن يلعب الدور الذي يراه ملائماً في المشكلة الفلسطينية، ويتجلى هذا في أثناء اجتماعات وادي العقيق بالطائف في جمادى الأولى ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، والتى أسفرت عن عقد اتفاقية جدة فيما بعد، وقد حاولت بريطانيا في هذه المعاهدة أن تنص صراحة على طبيعة مركزها في فلسطين إلا أن السلطان عبدالعزيز رفض ذلك، واستمرت المحادثات نحو عشرين يوماً، وكانت هذه المادة إلى جانب مواد أخرى سبباً لتوقف المفاوضات، ولم تستأنف إلا بعد أن تنازلت بريطانيا عن مثل هذه الشروط التعسفية التى طلبت إضافتها(١)، وكان هذا الموقف هو المجابهة الأولى وأول موقف رسمي يقفه السلطان عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية، ثم بعد ذلك أخذت مواقفه تتوالى وتعظم حتى انتقل بها من النطاق الإقليمي إلى النطاق الإسلامي ثم العالمي(٢).

وعندما قام اليهود بعد عامين تقريباً من معاهدة جدة بالاعتداء على المسلمين وإلقاء القنابل عليهم وهم يؤدون صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى في ربيع الأول ١٣٤٨هـ / أغسطس ١٩٢٩م «حادثة البراق» غضب السلطان عبدالعزيز غضباً شديداً لهذا العدوان الاثم، وأرسل إلى ملك بريطانيا جورج الخامس خطاباً في ربيع الآخر ١٣٤٨هـ / سبتمبر ١٩٢٩م، يستنكر هذا الحادث الأليم، ويعرب له عن الأثر السيىء الذي تركه في نفسه ونفس شعبه، ويناشده المحافظة على الدين، وحماية المسلمين، ومعاقبة الآثمين، والحيلولة دون تكرار مثل هذا الحادث الأليم(٣).

ورد ملك بريطانيا في يوم السبت ٨ من رجب ١٣٤٨هـ / ١٠ من ديسمبر ١٩٢٩م، يؤكد له فيه اهتمام حكومته بالأمر، وينفي له وقوع الاعتداء على المسجد الأقصى والمصلين فيه(٤)، وهذا النفي البريطاني ينطوي على المغالطات التى تنتهجها الحكومة البريطانية

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٢.

(٢) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين (ط٢، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، ص١٤٥.

(٣) عبدالمنعم الغلامي: مرجع سبق ذكره، ص١٤٥.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٤٨.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٤٨.

لتحقيق مخططاتها ومخططات اليهود الاستعمارية فى العالم العربي والإسلامي.

كما بعث السلطان عبدالعزيز فى الوقت نفسه برقية إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى فى القاهرة، وإلى المجلس الإسلامي الأعلى فى فلسطين، عبر فيها عما يشعر به وسائر من فى الجزيرة العربية من ألم وكدر إزاء هذه الفاجعة، «ومشاركة سكان الأقصى ومن حوله فيما اصابهم من هذا العمل المنكر الذى وقع عليهم فى صلاتهم فى المسجد الحرام، وإننا لواثقون بأن الحكومة البريطانية بما نعهده من تقاليدها ستعامل بأقصى أنواع الشدة أولئك الأثمة لا سيما أولئك الذين اقترفوا ذلك الإثم المبين، وإنا في هذا الموقف الذى امتلأت فيه النفوس ألماً وكدراً نقدم للعرب والمسلمين عامة تعزيتنا في من فقد فى ذلك المسجد الحرام من المصلين»(١).

ولم يكتف السلطان عبدالعزيز آل سعود بالاحتجاج والاستنكار ولم يقنع بما كتبه للحكومة البريطانية فى لندن بل تجاوز ذلك إلى الاتصال بحكومة الانتداب فى فلسطين، والتى بادرته كذلك بالنفي والتهرب والادعاء بأن ما بلغه من عدوان على المصلين بالمسجد الأقصى لم يقع، وإرضاء للسلطان عبدالعزيز ولتهدئة الموقف فى فلسطين بعثت الحكومة البريطانية فى ١٨ من ربيع الآخر ١٣٤٨هـ / ٢٣ من سبتمبر ١٩٢٩م لجنة تحقيق مكونة من أعضاء البرلمان البريطانى برئاسة المستر والتر شو **W. Shaw** عهد إليها بالبحث فى أسباب الاضطرابات ووضع التوصيات الكفيلة بمنع مثل هذه الاضطرابات، وانتهت بتوصياتها إلى تأييد العرب، ونقد سياسة حكومة الانتداب البريطانية(٢).

هذا وقد بدا من عرب فلسطين والعرب بوجه عام فى بداية الثلاثينيات حتى قيام الثورة الفلسطينية عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م إصرار وتعاون على استنكار كل ما كانت تقوم به الحكومة البريطانية، وما يفعله اليهود، وبدا أن هناك محاولات متعددة لتجميع القوى العربية والإسلامية للوقوف فى وجه الاستعمار والصهيونية، ففى ١٦ من ربيع الأول ١٣٥٠هـ / ٢ من أغسطس ١٩٣١م عقد العرب مؤتمراً فى نابلس استنكروا فيه تسليح الحكومة البريطانية وغيرها لليهود، كما عقد مؤتمر آخر فى نابلس بتاريخ ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٠هـ / ١٨

---

(١) أمين سعيد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٢٣١.

(٢) أحمد الشقيرى: أربعون عاماً فى الحياة العربية والدولية (بيروت، دار العودة، ب.ت.)، ص١٦٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٤٩.

من سبتمبر ١٩٣١م تقرر فيه مطالبة اللجنة التنفيذية وغيرها من الهيئات العربية الأخرى أن تعدل عن سياسة التعاون مع الحكومة البريطانية، أو محاولات التفاهم معها إلا على أساس الاستقلال ضمن الوحدة العربية الشاملة، كما طالبوا بمقاطعة البضائع المستوردة وترويج الصناعات العربية الوطنية.

وجاء عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م ليشهد بداية عملية لسياسة عدم تعاون العرب مع اليهود في أي مجال من المجالات، وتقدم العرب باستقالاتهم من المناصب الرسمية المختلفة، وقرروا عدم الاشتراك في المعارض التجارية المشتركة، وبدأوا يشكلون أحزاباً سياسية خاصة بهم(١)، كما بدأ الشباب الفلسطيني يساهم بطريقة فعالة وعملية في أمور البلاد حيث قاموا بعقد أول مؤتمر لهم في ٥ من شعبان ١٣٥١هـ / ٤ من ديسمبر ١٩٣٢م، وقرروا فيه القيام بمظاهرات شعبية شبابية ضد حكومة الانتداب، وتنظيم حراسة سواحل البلاد بأنفسهم للوقوف في وجه الهجرات السرية اليهودية التي كانت قد تفاقمت وزادت بشكل كبير منذ عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م(٢)، مما أدى إلى مصادمات عنيفة بين الشباب العرب وبين اليهود المتسللين، ولذا فقد أعلنت حكومة الانتداب أنها ستقوم بمراقبة السواحل بنفسها، كما نظم الشباب أنفسهم في جماعات لمقاومة بيع الأراضي لليهود، وتوعية الفلاحين بما يحاك لهم من مؤامرات بريطانية صهيونية(٣)، لإغرائهم ببيع أراضيهم.

وفي رجب ١٣٥٢هـ / أكتوبر ١٩٣٣م قام العرب بإضراب عام نظراً لإحلال العمال اليهود محل العمال العرب(٤)، كما قاموا بمظاهرة عامة في القدس يوم الأربعاء ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ١٣ من سبتمبر ١٩٣٣م، مما يدل على ما بلغته البلاد من يأس من عدالة السلطات البريطانية في فلسطين، والحكومة البريطانية بوجه عام، الأمر الذي جعلهم يصممون على انتهاج خطط جديدة تحمل معاني التحدي والمقاومة، ونظمت المظاهرات فعلا واشترك فيها الشيوخ والشباب والسيدات، وشمل الإضراب العام البلاد جميعها(٥)، ولقد

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ١٩١٧- ١٩٣٦م (ب.ط.، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م)، ص٢٤٣- ٢٤٥.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٦.

(٣) ممدوح عبدالعزيز آل سعود: مرجع سبق ذكره، ص١٥٤.

(٤) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

(٥) صالح مسعود أبو يصير: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن (ط٣، بيروت، دار الفتح -

وصل الأمر بالحكومة البريطانية لدرجة أنها دفعت بقواتها العسكرية لمساندة اليهود ومقاومة المظاهرات العربية وطرد الفلاحين من أراضيهم، كما لجأت الحكومة البريطانية إلى سياستها المعروفة «فرق تسد»، وذلك بتأليف حزب جديد من المعارضين للحركة الوطنية يسمى «حزب الاستقلال»، كان أغلب أعضائه من رؤساء البلديات، الذين قامت الحكومة البريطانية بتعيينهم أو ساعدت فى انتخابهم، ومن كبار الملاك والتجار الذين رأوا فى حماية السلطات البريطانية لمصالحهم الخاصة ما دفعهم إلى الدوران فى فلكها، وقد أطلق على هذا الحزب فيما بعد لقب «حزب المعتدلين» وكان يعلن دائماً تأييده لمطالب البلاد فى الظاهر، وعندما يتطلب الأمر النشاط العملى أو شيئاً من الفاعلية أو التضحية كان أعضاؤه يقفون موقفاً سلبياً (١).

وفى خضم هذا الوضع المتردي فى فلسطين، أوعز الملك عبدالعزيز إلى ابنه الأمير سعود -الذى كان عائداً من أوربا- بزيارة فلسطين، والوقوف عن كثب على الأوضاع المتردية من جراء النزاع القائم بين الأحزاب السياسية المختلفة (٢).

وفى ١٥ من جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١٥ من أغسطس ١٩٣٥م زار الأمير سعود نابلس حيث قام أهلها بترتيب مظاهرة شعبية احتفاء بمقدم الأمير سعود، وإنعاشاً للروح الوطنية فى نفوسهم، الأمر الذى أزعج الحاكم الانجليزي بنابلس زاعماً أن الأمير ضيف على الحكومة، كما قام الأمير سعود بزيارة القدس(٣)، والتقى بأهلها، وأكد لهم تضامن الملك عبدالعزيز وحكومته وشعبه معهم، ومما قال «أنتم أبناؤنا وعشيرتنا وعلينا واجب نحو قضيتكم سنؤديه» (٤).

وعندما أخذ الموقف فى التدهور السريع اجتمع رؤساء الأحزاب وشكلوا لجنة سميت

= للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م)، ص١٦٨- ١٦٩.

(١) حسن صبرى الخولى: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه قضية فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م)، ص٥٧٩.

(٢) فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ص١٢٧.

(٣) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥- ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠م)، ص٥٠٤.

(٤) جريدة أم القرى: العدد ٥٥٨ فى ٢٣ من جمادى الأولى / ٢٣ من أغسطس ١٩٣٥م، ص٥.

أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص٥٠٤.

«لجنة الأحزاب»، ولم يوافق حزب الاستقلال بطبيعة الحال على الاشتراك فيها، وبناء على جهود هذه اللجنة عقدت الأحزاب كلها اجتماعاً عاماً فى يافا بتاريخ ٢٣ من رجب ١٣٥٤هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥م، لمناقشة الموقف فى ضوء زيادة تسلح اليهود، وكالعادة تقرر تنظيم إضراب عام فى جميع المدن والقرى الفلسطينية يوم ٢٦ من أكتوبر احتجاجاً على تهاون الحكومة البريطانية المنتدبة فى مراقبة هذه الأمور، حتى تحولت مساكن اليهود وقراهم إلى مستودعات للأسلحة والذخائر.

وفى ٢٨ من شعبان ١٣٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م اجتمع مندوبو الأحزاب وقدموا مذكرة للمندوب البريطانى متضمنة المطالب التقليدية الثلاثة، وهى: إقامة حكومة ديمقراطية، وتحريم انتقال أراضى العرب لليهود، ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين حالا، لذلك راحت الحكومة البريطانية تبحث عن وسيلة لامتصاص حماس الحركة الوطنية المشتعلة، ومحاولة استرضاء العرب وتهدئة نفوسهم فعرضت على الأحزاب الفلسطينية فى ٢٥ من رمضان ١٣٥٤هـ / ٢١ من ديسمبر ١٩٣٥م مشروع إقامة مجلس تشريعى بهدف إشغال العرب بالاختلاف فى الرأي، بهدف تحقيق مطامعها، حيث ظهرت أحزاب مؤيدة، وأخرى معارضة، وثالثة التزمت الصمت فى حين أن الصحافة العربية هاجمت المشروع جملة وتفصيلا كما عارضه اليهود بعاصفة من الاستنكار (١).

وفى ٥ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٩ من يناير ١٩٣٦م أجابت الحكومة البريطانية على المطالب التى تقدم بها زعماء الأحزاب الفلسطينية فى ٢٨ من شعبان ١٣٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م، لما يلى:

أولا : إن تقديم الدستور الأخير فى ديسمبر بمثابة خطوة عملية نحو تحقيق حكم ديمقراطى.

ثانياً : أما فيما يختص بشراء الأراضى فإن الحكومة البريطانية تعتزم سن تشريع يحرم الملاك العرب من حق التصرف فى أراضيهم إلا إذا احتفظوا بجزء منها.

---

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧ - ١٩٣٦م، ص٢٠٢ - ٢٠٣.

نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص٢١٦ - ٢١٧.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٨ - ١٤٩.

صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص١٨٠.

أ : ستتقيد نسبة المهاجرين من اليهود بدقة طبقاً لقدرة البلاد على استيعاب المهاجرين(٢).

وأدركت الأحزاب الفلسطينية أن إجابة الحكومة البريطانية تحوى فى طياتها المكر والخداع، والتصميم على تنفيذ مخططها ومخطط الصهيونية فى المنطقة.

وطوال هذه الفترة كان الملك عبدالعزيز يرقب الأحداث، ويواصل الجهود مع الحكومة البريطانية، بأحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، وبواسطة خارجيته، وممثل حكومته في لندن، مبيناً في كل موقف، أن السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية فى أرض فلسطين تتنافى مع العلاقات الوثيقة التى تزعم الحكومة البريطانية أنها تربطها مع الأمة العربية والإسلامية، وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل(٢).

واستمرت حكومة الانتداب فى حشد المهاجرين اليهود لجعلهم أكثرية فى أرض فلسطين، كما عملت على تشجيع انتقال الأراضى إلى اليهود، واستهانت بمشاعر الفلسطينيين فى الوقت الذى تابع فيه الصهيونيون تماديهم فى التسليح والتدريب على السلاح، وتهريبه إلى داخل فلسطين، وكل ذلك على مرأى من حكومة الانتداب التى لم تحرك ساكناً بل على العكس كانت تقوم بتوزيع السلاح على أفراد المنظمات العسكرية الصهيونية بحجة الحفاظ على الأمن، والدفاع عن النفس(٣).

ونتيجة لما سبق انفجرت الثورة الفلسطينية عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، وكانت هذه المرة على نطاق اوسع من كل ما سبق، شملت كل فلسطين وكانت موجهة ضد بريطانيا واليهود بعد أن دب اليأس فى نفوس عرب فلسطين من عدالة الحكومة البريطانية(٤).

وقد حظيت هذه الثورة بمساندة ومساعدة الأمة العربية والإسلامية(٥).

---

(١) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٨.

عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧- ١٩٣٦م، ص٢٠٤- ٢٠٥.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٢.

(٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى، ص٨٦.

(٤) نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص٣١٧.

صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص١٨١.

(٥) لوكاز هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

الثورة الفلسطينية وموقف المملكة منها

١٣٥٥ - ١٣٥٨هـ / ١٩٣٦ - ١٩٣٩م

لقد وجد عرب فلسطين أنه لا مناص لهم من اللجوء إلى الثورة المسلحة لانتزاع حقوقهم، وحمل السلطات البريطانية المنتدبة على تنفيذ مطالبهم الأساسية وذلك بعد أن فشلت كل الوسائل السلمية، وكان من أهم تلك المطالب منع الهجرة، وانتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود الوافدين المغتصبين، لهذا بدأت التحركات المسلحة فى ٥ من صفر ١٣٥٥هـ / ١٨ من أبريل ١٩٣٦م على يد مجموعة من أصحاب الأرض الحقيقيين من الفلسطينيين فاتخذوا من طولكرم ونابلس منطلقاً لتحركاتهم(١).

وفى ١٢ من صفر ١٣٥٥هـ / ٢٥ من أبريل ١٩٣٦م نظم الثوار إضراباً عاماً شمل المدن والقرى، اشترك فيه أعداد كبيرة من الشعب الفلسطينى من مسلمين ومسيحيين(٢)، وتطور الإضراب إلى حالة عصيان مدنى، مما أدى إلى ركود الحياة فى البلاد باستثناء المستوطنات اليهودية(٣)، كما ازداد النشاط السياسى وارتفعت معه روح الحماسة الوطنية، وتعددت الاشتباكات فنتج عنها استشهاد عدد كبير من الفلسطينيين.

وفى ٢٨ من صفر ١٣٥٥هـ / ٧ من مايو ١٩٣٦م عقد مؤتمر فى القدس، قرر بالإجماع الامتناع عن دفع الضرائب إذا لم تغير الحكومة البريطانية سياستها تغييراً جذرياً يتمخض عن وقف الهجرة اليهودية، فكان هذا القرار إعلاناً للعصيان المدني، وخطوة على طريق الثورة، وأدت تصرفات الحكومة البريطانية إلى إشعال الموقف، وتوتره حين أعلنت فى ٩ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ١٨ من مايو ١٩٣٦م جدول الهجرة اليهودية إلى فلسطين هو يقضى بإدخال (٤٥٠٠) يهودى فى الشهور الستة التالية(٤)، الأمر الذى زاد من إزعاج الشعب الفلسطيني، وأدرك أن الثورة المسلحة هى أفضل وسيلة لإبطال مخططات الحكومة

---

(١) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.

(٢) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٤.

(٣) نجلاء عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص٢١٧.

(٤) حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص٥٨٦- ٥٨٨.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.

البريطانية والصهيونية فى فلسطين(١).

وحاولت الحكومة البريطانية تدارك الموقف فأعلنت فى اليوم نفسه ٩ من ربيع الأول / ١٨ من مايو أن الحكومة البريطانية مستعين لجنة ملكية بعد أن يعاد النظام إلى نصابه «وذلك للبحث عن اسباب القلق والشكوى التى يبديها العرب واليهود»(٢)، إلا أن العرب لم يذعنوا للوعود التى تفيض بها السياسة البريطانية الملتوية.

ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بتعزيز حامياتها العسكرية وذلك بنقل قوات كبيرة من مصر ومالطة، وأعطت أفرادها وأفراد الحامية البريطانية سلطات واسعة للضرب والتنكيل(٣)، واتخذت إجراءات قاسية وفرضت عقوبات خيالية على أبسط التهم، كالإخلال بالأمن أو حيازة أبسط السلاح(٤).

كما قامت الحكومة البريطانية بإجراء سلسلة من الاعتقالات، وأقامت محاكم عسكرية لمحاكمة العرب، وأخذت هذه المحاكم تصدر أحكاماً قاسية وظالمة ضد سكان فلسطين.

ومع كل ما اتخذته الحكومة البريطانية من ظلم وإرهاب وإجراءات تعسفية خدمة لليهود، إلا أنها لم تستطع أن تقتل فى نفس الشعب الفلسطينى روح الحمية الوطنية، والاستعداد للتضحية، بل لم تزدهم تلك الإجراءات إلا حماساً وتضحية.

وفى هذه الفترة الحرجة، والظروف القاسية التى أحلت بشعب فلسطين، سارع الملك عبدالعزيز آل سعود طيب الله ثراه، فأصدر أمره فى ١٥ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ٥ من يونيو ١٩٣٦م إلى وزارتى الخارجية والمالية السعوديتين من أجل إرسال تبرعات ومساعدات عاجلة من الأرزاق والمؤن لشعب فلسطين.

كما أمر فى ٢٥ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ١٥ من يونيو ١٩٣٦م بتحويل العون المادى لهم أيضاً(٥)، ونظراً لإدراك الحكومة البريطانية لمكانة المملكة العربية السعودية فى العالم العربى والإسلامى، بعثت خطاباً عن طريق وزارة خارجيتها إلى المفوضية البريطانية

---

(١) كامل محمود خلة: فلسطين والانتداب البريطانى، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص٢٢٤.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٤٩.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٥٥.

(٤) زاهية قدورة: مرجع سبق ذكره، ص٢١٤ - ٢١٥.

(٥) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٥.

بجدة، للوقوف على رد الفعل السعودى إزاء الثورة فى فلسطين(١).

وقد أجاب الوزير البريطانى فى جدة على خطاب حكومته بما يلى «استمرت الجريدة المكية «صوت الحجاز» تنشر فى كل عدد تفاصيل جديدة للتبرعات التى جمعت لإنقاذ الضحايا فى فلسطين، ومن الصعب تقدير مجموع المبلغ الذى جمع حتى الآن، ولكن التحصيل جارٍ فى مكة وجدة، وبدات أخيراً حركة مماثلة فى المدينة»، كما أوعز الملك عبدالعزيز إلى الأمير فيصل نائبه فى الحجاز، بتأليف لجنة فى كل مدينة وقرية ومقاطعة سعودية تسمى «لجنة فلسطين»، مهمتها العمل على إسماع العالم العربى والإسلامى والعالم أجمع صوت الشعب السعودى، وإمداد الحركة الوطنية الفلسطينية بكل المعونة، كما حدد يوم يسمى «يوم فلسطين» تجمع فيه التبرعات لمساعدة العرب المنكوبين(٢).

ولا شك أن التبرعات لضحايا فلسطين قد شملت جميع أجزاء المملكة العربية السعودية، وكانت المساعدات تصل إليهم باستمرار.

وتوالت البرقيات والرسائل على الملك عبدالعزيز من كل الأوساط العربية والإسلامية بما فيها فلسطين تطلب منه التدخل لمساعدة عرب فلسطين فى مواجهة الحكومة البريطانية واليهود معاً(٣).

وقام الملك عبدالعزيز بإرسال برقية إلى وزيره المفوض فى لندن الأستاذ حافظ وهبة فى ربيع الأول ١٣٥٥هـ / يونيو ١٩٣٦م يطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية لينقل إليها شعوره الشديد بالأسى لما وصلت إليه الحالة فى فلسطين ويطلب من الحكومة

---

(١) F.O. 371/20022, E 3597/608/25, A Letter No. 152 from Mr. Eden to British Legation, Jeddah, in 23 June 1936.

صوت الحجاز: العدد ٢١٠، بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ٩ من يونيو ١٩٣٦م، والعدد ٢١٥، بتاريخ ٢٤ من ربيع الثانى ١٣٥٥هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20022, E 1331/384/56, A Letter No. 218 from British Legation, Jeddah, to Mr. Eden, in 20th July 1936.

(٣) F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter No. 172 from Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.

البريطانية تدارك الموقف بما يضمن للعرب حقوقهم المشروعة(١).

وفى ٢٨ من ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ١٦ من يونيو ١٩٣٦م قام الوزير السعودى بزيارة وزارة الخارجية البريطانية، وعبر للوزارة عن القلق الذى يشعر به الملك عبدالعزيز تجاه الموقف فى فلسطين، فأبلغته وزارة الخارجية عن عزم الحكومة البريطانية على إرسال لجنة ملكية إلى فلسطين، فور هدوء الأحوال واستعادة النظام، كما أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودي بأنه إذا كان الملك عبدالعزيز قادراً على استخدام نفوذه ليقنع العرب بإيقاف حملة العنف، فإنه بذلك قد يؤدى خدمة ليست فقط للحكومة البريطانية، بل للعرب أنفسهم، وجاء جواب الملك عبدالعزيز الذى أبلغه وزيره المفوض فى لندن لوزارة الخارجية البريطانية فى ٢ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٣٦م، بأن الملك عبدالعزيز لا يمانع بشرط تعاون ملك العراق، وإمام اليمن، وأخذ التأكيدات اللازمة من الحكومة البريطانية بأن مظالم العرب سوف تدرس بعناية فور توقف الاضطرابات(٢).

واستمراراً للمساعي الخيرية التى بذلها الملك عبدالعزيز فإنه فى ٩ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٣٦م، أبرق إلى وزيره فى لندن وطلب منه أن يسعى باسمه لدى الحكومة البريطانية للإفراج عن المعتقلين والمحكوم عليهم، وإلغاء الغرامات العامة، ووقف الهجرة اليهودية، وموضحاً له بأنه إذا تلقى تأكيدات مرضية من الحكومة البريطانية على النقاط الثلاث السابقة، فإن الملك على يقين بأن العرب الفلسطينيين سيوقفون الثورة فوراً، ويكون هذا الإجراء تمهيداً للدخول فى مباحثات لحل القضية(٢).

وفى ١٤ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٢ من يوليو ١٩٣٦م أكد الوزير المفوض السعودى حافظ وهبة ما ذهب إليه الملك عبدالعزيز فى الرسالة السابقة، حيث أبلغ الوزير وزارة الخارجية البريطانية أن عرب فلسطين أخبروا الملك عبدالعزيز بأنهم سيوقفون الثورة فى الحال إذا أعطت الحكومة البريطانية تأكيداً له بأن العرب المعتقلين منذ الانتفاضة

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٤.

(٢) F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter Confidential No. 172 from Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٥.

سيطلق سراحهم والغرامات الطائفية ستلغي، والهجرة اليهودية ستوقف(١).

وفى اليوم نفسه أبلغت وزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودي بلندن أن الحكومة البريطانية قدرت للغاية وقبلت بسرور موافقة الملك عبدالعزيز بأخذ المبادرة فى تنسيق عمل مشترك مع ملك العراق وإمام اليمن لتوجيه نداء إلى عرب فلسطين لإيقاف الثورة، والدخول فى مباحثات لحل المشكلة، ولم يتلق الوزير السعودى فى هذا البلاغ رداً على النقاط الثلاث السابقة، الأمر الذى أزعج الملك عبدالعزيز.

ولكن بريطانيا عادت واعتذرت وزارة خارجيتها على لسان أحد كبار رجالها وهو لانسلوت أوليفانت **Oliphant** للمفوض السعودى بلندن وقالت «إن هذا الأمر لا يخص وزير الخارجية وحده ولكن يخص وزير المستعمرات أيضاً، لذا طلب السير ل. أوليفانت من الوزير السعودى أن يتكرم بالشرح للملك عبدالعزيز أن التأخير لم يكن بأي حال بسبب قصور فى التقدير وإنما يعود على الأعباء الثقيلة على وقت الوزراء»(٢).

ويبدو لنا أن المفوض السعودى بلندن تلقى فى هذه الفترة اقتراحات أخرى من الملك عبدالعزيز بشأن تدخل الحكام العرب، وخلق جبهة عربية موحدة للتفاوض مع الحكومة البريطانية، لذلك أبلغ المفوض السعودى فى ١٧ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٦ من يوليو ١٩٣٦م وزارة الخارجية البريطانية اقتراحاً بأن الملك عبدالعزيز يجب أن يفاتح الأمير عبدالله أمير شرق الأردن والأمير محمد على الوصى على عرش مصر بشأن الوضع فى فلسطين، على أساس أن الأول ألصق جار لفلسطين، وكان له من قبل بعض العلاقة مع القادة العرب فى هذه البلاد، والأخير على رأس دولة عربية مهمة يعلق عليها الفلسطينيون أهمية كبيرة.

وبعد التشاور مع مندوبى الحكومة البريطانية فى القاهرة والقدس أبلغت الحكومة البريطانية الوزير المفوض السعودى فى لندن حافظ وهبة فى ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ٩ من يوليو ١٩٣٦م بموافقتها على مشاركة الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، واعتراضها على

---

(١) F.O. 371/20022, Extract from Cabinet Conclusions, 52 (36), in 15 July 1936.

(٢) F.O. 371/20021, A Telegram No. 318 from Secretary of State for the Colonies to the high Commissioner for Palestine, in 7th July 1936.

مفاتحة الأمير محمد على الوصي على عرش مصر، دون إيضاح سبب هذا الاعتراض(١)، حيث يقول السير فانسيتارت **Vansittart** «من الصعب فى نفس الوقت أن نشرح للوزير العربي السعودي شكوكنا»(٢).

ومن خلال تتبع الوثائق البريطانية ظهر لنا أن سبب الاعتراض راجع إلى أن الحكومة البريطانية «لا تحبذ إشراك مصر أو أى مصري فى أى عمل جماعي فى فلسطين والشئون العربية»(٣)، ولا غرابة هنا فالحكومة البريطانية حريصة على تطبيق سياستها الملتوية المعروفة وهى «فرق تسد»، فى حين يوضح سبب الاعتراض مسئول بريطانى آخر، حيث يقول ر. آي. كامبيل «أشعر بالشك فى حكمة استدعاء شخصية مصرية لتساعدنا فى الخروج من محنتنا فى فلسطين، وعلى وجه الخصوص فى وقت نحاول فيه أن نتفاوض من أجل عقد معاهدة مع مصر، وعندما يكون المفاوضون المصريون مترددين، ويتراجعون فى التفاهم حول أمور المبدأ التى سبق التوصل إليها، عموماً يحاولون اعتصار مزيد من التنازلات منا والحصول على شروط أفضل»(٤).

ومثلما أرادت بريطانيا استبعاد مصر كذلك رأت استبعاد الكويت من القيام بعمل عربي مشترك مع الحكومة البريطانية بشأن فلسطين(٥).

وهي بهذا التصرف لا تريد اجتماع كلمة الأمة العربية والإسلامية في معالجة قضاياها

(١) F.O. 371/20021, E 4179/94/31, A Telegram No. 409 from Mr. Vansittart to Mr. Lampson, Cairo, in 7th July 1936.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

(٣) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

(٤) F.O. 371/20021, E 4179/94/31, Assistance of King Ibn Saud in connection with the situation in Palestine. Suggest that King Ibn Saud should also cooperate with the Amir of Trans Jordan and the Prince Regent of Egypt in an attempt to improve the situation in Palestine. in 7 July 1936.

(٥) F.O. 371/20022, A Telegram from O. G. R. Williams, to J. C. Waltton, in 16th July 1936.

المصيرية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يبدو لنا أنها لا تريد أن تشعر شيخ الكويت بنوع من الاستقلالية وحرية الرأي وخاصة فى علاقاته الخارجية.

وعلى العموم لم ينتظر الملك عبدالعزيز رد الحكومة البريطانية على مقترحاته بشأن الثورة الفلسطينية، وهو الذى يهمه أولا وقبل كل شيء مصلحة الأمة العربية والإسلامية وجمع شملها(*)، وتوحيد كلمتها، لهذا أبرق إلى إمام اليمن وملك العراق وأمير شرق الأردن، يقترح عليهم تعاون الأمة العربية والإسلامية فى مفاوضة الحكومة البريطانية، ومجابهة الموقف متحدين للوصول إلى حل الأزمة بفلسطين.

وقد تضمنت برقيته إلى الوزارة العراقية وصف الحال التى صارت إليها قضية فلسطين وأثرها فى نفوس العرب والمسلمين،وموقف الانجليز وتصلبهم فى القضية إزاء دفاع العرب عن أنفسهم

وأشار فى ختام برقيته أن هذه المصاعب يجب ألا تحول دون بذل المساعى لإيقاف نزيف الدم فى فلسطين، وأشار إلى مباحثاته الجارية مع الحكومة البريطانية التى لم ترتبط معه حتى الآن بأى وعد سوى أنها تحب الإصلاح(١).

وفى ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٦م أبلغ المفوض السعودي بلندن الشيخ حافظ وهبة وزارة الخارجية البريطانية بأن الملك عبدالعزيز تلقى إجابات من ملكى اليمن والعراق، حيث أجاب الإمام يحيى بأنه على أتم الاستعداد للتعاون، إذا أعطت الحكومة البريطانية وعداً بإيقاف الهجرة، وأجاب الملك غازى استعداده للتعاون بشرط «أن تعد حكومة صاحب الجلالة بإيقاف الهجرة، حتى تكتب اللجنة الملكية تقريرها، وأن تناقش حكومة صاحب الجلالة مع عرب فلسطين تحديد الهجرة، وبيع الأراضى وإقامة حكم وطنى»(٢).

وعلاوة على ذلك أعدت الحكومتان السعودية والعراقية مشروعاً لعرضه على الحكومة

(*) لقد كان يصعب على بريطانيا أن ترى بلدان الأمة العربية والإسلامية موحدة ومواجهة المواقف كجبهة واحدة، لأن هذا ولا شك يهدد كيانها، ويقضى على مخططاتها الاستعمارية فى المنطقة.

انظر: الفصل الخامس: الوحدة العربية وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية، من هذه الرسالة.

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١٠٧٤ - ١٠٧٥.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

البريطانية بشأن الموقف فى فلسطين هذا نصه «إنهما بدافع الصداقة لبريطانيا وبالصلة العرقية مع شعب فلسطين تلفتان الانتباه إلى الحوادث التى وقعت فى فلسطين، وإلى الانطباع البيىء الذى أحدثته تلك الحوادث فى العالم العربى، وهو انطباع يخشى أن يضر بالعلاقات الطيبة القائمة بين الشعبين العربي والبريطاني، لهذا السبب أخذت الحكومتان على عاتقهما أن يعرضا آراء معينة أعدتاها بكل إخلاص».

١ - ترى الحكومتان أنه سيكون لصالح الحكومة البريطانية أن تدعم علاقات فلسطين بأشقائها العرب كي تستطيع بصفتها إحدى الدول العربية أن تمارس دورها السياسي المؤثر فى شرق البحر المتوسط.

٢ - وفى رأيهما أن أسرع طريقة لإيقاف الاضطرابات فى فلسطين تكمن فى إيقاف الهجرة اليهودية حتى وصول اللجنة الملكية التى يقترح إرسالها إلى فلسطين لتقصى الموقف، وقد سبق للحكومة البريطانية أن تصرفت بأسلوب مماثل عندما وقعت اضطرابات فى مناسبة سابقة.

٣ - «إذا صدر بيان بإيقاف الهجرة، وعاد الهدوء سيكون الطريق مفتوحاً لمناقشات مع وفد فلسطيني بخصوص النقاط الثلاث الأساسية المعروفة جيداً: الهجرة، بيع الأراضي، وتشكيل حكومة وطنية».

«وتعتقد الحكومتان أنه لن يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة مرضية واضعين في الاعتبار روح الصداقة التي تلهم الشعب العربي والسياسة التوفيقية والمتعاطفة التى تتبعها بريطانيا عادة فى معاملاتها مع الأمة العربية»(١).

وكان الملك عبدالعزيز يأمل أن توافق الحكومة البريطانية على إيقاف الهجرة حتى تعلن اللجنة الملكية حقائق واقعية حتى لا يفسر على أنه تنازل من بريطانيا لأصدقائها، وليس لأحد من طرفى النزاع المباشرين، وطلب الملك أن يعرف ما إذا كانت الحكومة البريطانية مستعدة لاتخاذ هذه الخطوة(٢).

---

(١) F.O. 371/20022, Enclosure in Baghdad Despatch British Government Jointly with his Majesty King Abdul Aziz Al Saud the situation in Palestine No. 63, in 16th July 1936.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. -

ولضرورة الرد على الملك عبدالعزيز عقد مجلس الوزراء البريطانى فى ٢٦ من ربيع الآخر ١٣٥٥هـ / ١٥ من يوليو ١٩٣٦م عدة جلسات، وبعد مناقشة واسعة وافق مجلس الوزراء البريطاني على ما يلى:

أ – لا يمكن إصدار إعلان فوري حول نوايا الحكومة.

ب – بمجرد أن يصبح وزير المستعمرات فى وضع يمكنه من إعلان صلاحيات اللجنة الملكية، عليه كذلك أن يدخل عبارة على أساس أن الحكومة «لا تستطيع إصدار بيان حول النوايا المستقبلية بخصوص الهجرة اليهودية حتى يستعاد النظام، وواضح أنه عندما يحدث ذلك يجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة مع الآخرين».

ج – يجب أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية ممثل ابن سعود أنه لا يمكن إعطاء رد فى الوقت الحاضر على سؤاله بخصوص تعليق الهجرة اليهودية حتى يستتب القانون والنظام، ويجب فى الوقت نفسه أن يشكر ابن سعود على عرضه لنواياه الطيبة، ويجب أن يبين أنه بلا شك سوف يحين الوقت الذى تسعد فيه حكومة صاحب الجلالة بالاستفادة من العرض(١).

وبتاريخ ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٢٧ من يوليو ١٩٣٦م وجه الوزير السعودى خطاباً إلى السير لانسلوت أوليفانت **Lancelot Oliphant** بوزارة الخارجية البريطانية موضحاً فيه أن الملك عبدالعزيز سوف يستمر فى تشاوره مع القادة العرب(٢).

وبعد التشاور فى الأمر اتصل الملوك والأمراء العرب بزعماء اللجنة العربية العليا التى نظمت الثورة فى فلسطين، وتشاوروا جميعاً فى الموقف على ضوء ما أسفرت عنه الاتصالات بينهم وبين الحكومة البريطانية، واجتمعت كلمتهم على ضرورة وقف الاضطرابات ونزيف الدم الذى روى أرض فلسطين بدماء الشهداء العرب(٣).

وفى ٢٢ من رجب ١٣٥٥هـ / ٨ من أكتوبر ١٩٣٦م تلقت اللجنة العربية العليا نداء

= Calvert, Jeddah, in 29 July 1936.

(١) F.O. 371/20022, Extract from Cabinet Conclusions, 52 (36), in 15 July 1936.

(٢) F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192 from Mr. Eden to Mr. Calvert, in 29 July 1936.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٤.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ١٦٥.

من القادة العرب وهم: الملك عبدالعزيز، وإمام اليمن، وملك العراق، وأمير شرق الأردن، ومما جاء فيه «ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي فى سبيل مساعدتكم»(١).

ولبى أهل فلسطين دعوة ملوك العرب، حيث أصدرت اللجنة العربية العليا قرارها فى ٢٥ من رجب ١٣٥٥هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٣٦م بدعوة الشعب العربى الفلسطينى إلى إنهاء الإضراب ابتداء من اليوم التالي(٢).

وبعثت اللجنة العربية ببرقية إلى الملك عبدالعزيز وملكى العراق واليمن وأمير شرق الأردن تنبئهم بذلك فأبرق الملك عبدالعزيز إلى اللجنة فى ٢٨ من رجب ١٣٥٥هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٣٦م يشكرهم على حسن تصرفهم، ومما جاء فيه «أما من جهتنا فكونوا واثقين من أننا لم ولن نقصر فى السعى لمعاونة إخواننا في هذا السبيل، وندعو الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح»(٣).

وفى هذه الفترة التى أخلد فيها الأخوة الفلسطينيون إلى السلم، وإنهاء الإضراب، قررت الحكومة البريطانية إيفاد لجنة ملكية لدراسة المشكلة من جميع جوانبها ووضع المقترحات التى تكفل حقوق العرب كما زعموا(٤).

---

(١) عبدالله التل: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية (ط٢، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٥م)، ص٢٧٠.

حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب (القاهرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ١٩٦٠)، ص١٥٦.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٥٧.

(٢) محمد كمال الدسوقى: السياسة الدولية وفلسطين (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦)، ص٢٦٩.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٥٠.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٥.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٥٧.

(٤) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٥٧.

تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين

شكلت لجنة التحقيق الملكية برئاسة لورد بيل Peel (١) فى ١٠ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٦م، بعد هدوء الأحوال نسبياً فى فلسطين، وصرح أورمسبى غور Ormsby Gore وزير المستعمرات البريطانى، أن هذه اللجنة منوط بها إيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام الدائم فى فلسطين ضمن إطار الانتداب والتزاماته (٢).

وفى ٢١ من جمادى الأولى ١٣٥٥هـ / ٧ من أغسطس ١٩٣٦م حددت اختصاصات هذه اللجنة بالتأكد من الأسباب التى أدت إلى الاضطرابات بفلسطين فى أوائل محرم ١٣٥٥هـ / منتصف شهر أبريل ١٩٣٦م، والتحقيق فى تنفيذ بنود الانتداب بالنسبة للحكومة البريطانية، نحو العرب واليهود، ورفع التوصيات اللازمة لإزالة هذه التظلمات، ومنع تكرارها، وهكذا ظهر سوء نية الحكومة البريطانية حيث حددت أعمال اللجنة داخل إطار الانتداب، وتصريح بلفور المشئوم (٣).

وبتاريخ ٢١ من شعبان ١٣٥٥هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٦م توجهت اللجنة الملكية إلى فلسطين، وفى اليوم نفسه صرح وزير المستعمرات بأن الهجرة سوف تستمر للشهور الستة التالية بمعدل (١٨٥٠) مهاجر شهرياً، وأن الحكومة لا تعتزم إدخال أي تعديل على سياستها قبل أن تتسلم تقرير اللجنة.

---

(١) هذه اللجنة مكونة من أرباب السياسة الاستعمارية للحكومة البريطانية وهم: أيريل بيل وكان سكرتيراً للشئون الهندية، وسير هوراس همبولد وكان سفيراً لبريطانيا فى برلين، ولورانس هاموند وكان حاكماً لإحدى مناطق الهند، وموريس كارتر القاضى السابق بمحكمة كينيا العليا، وسير هارولد موريس الذى كان من قبل كبيراً للقضاة فى محكمة المنازعات الصناعية، والبروفسور رجنالد كوبلاند المؤرخ والخبير بشئون إدارة المستعمرات.

انظر:

لوكاز هيرزوير: مرجع سبق ذكره، ص٣٩.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٥٠.

(٣) حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص٦٠١، ٦٠٢.

أحمد عزت عبدالكريم: دراسات فى تاريخ العرب الحديث (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ص٤٥١.

كامل محمود خلة: مرجع سبق ذكره، ص٤٢٢- ٤٢٧.

وكان لهذا البيان أسوأ الأثر في نفوس عرب فلسطين، لذلك بادرت اللجنة العربية العليا في اليوم التالي بإصدار قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية(١)، وجاء في قرارها «أنه لما كان في هذا القرار الذي أعلنه وزير المستعمرات تحد شديد لعواطف العرب، وعدوان على حقوقهم، ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين، فإن اللجنة العربية العليا تستنكر بشدة هذا الموقف، وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية، وتدعو الأمة العربية التي برهنت للعالم أجمع على نضجها السياسي، وقوة إيمانها الوطني أن تعمل وفق هذا القرار»(٢).

ولذلك فإنه في غرة رمضان ١٣٥٥هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٣٦م قامت اللجنة الملكية باتصالات واسعة بالموظفين البريطانيين واليهود، دون العرب الذين قاطعوها(٣).

ونظراً لحرص اللجنة العربية العليا على تأييد ملوك العرب ورؤسائهم، قررت إيفاد وفد عنها(٤) إلى القادة العرب في الدول العربية، حيث قام بزيارة بغداد والرياض ودمشق.

وفي ٥ من شوال ١٣٥٥هـ / ١٩ من ديسمبر ١٩٣٦م وصل الوفد الفلسطيني برئاسة عوني عبدالهادي إلى بغداد، حيث أجرى هناك مشاورات طويلة مع وزير الخارجية العراقي الذي نصحهم بعدم مقاطعة اللجنة الملكية، كما أفهمهم أنهم إذا رأوا أن المزيد من مناشدة القادة العرب أمر ضروري، فينبغي أن يوضح الأمر في الرياض، ويؤخذ رأي الملك عبدالعزيز آل سعود أولا، وبعد ذلك يمكن التشاور على غرار ما حصل في وقف إضراب ١٣٥٥هـ /

---

(١) م. ف. ميتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص١٥٠.

صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٩، ٢١٠.

(٢) ممدوح بن عبدالعزيز آل سعود: القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير (رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٤هـ)، ص١٦٢.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٥٨.

عبدالله التل: مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.

(٤) تالف الوفد من: الشيخ كامل القصاب، عوني عبدالهادي، عزة دروزة، ومعين الماضي.

انظر:

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٦.

أم القرى: العدد ٦٣١، بتاريخ ٢٥ من شوال ١٣٥٥هـ / ٨ من يناير ١٩٣٧م، ص٥.

١٩٣٦م(١).

وزار الوفد الرياض فى منتصف شوال ١٣٥٥هـ / ٢٩ من ديسمبر ١٩٣٦م والتقى بالملك عبدالعزيز الذى أقنعهم بأفضلية التعاون مع اللجنة الملكية، فالمصلحة تقتضي الاتصال بها والإدلاء إليها بالمطالب العربية العادلة(٢).

وكان الملك عبدالعزيز يردد أمام الوفد قائلا «فلسطين بؤبؤ عيني، أنا مسلم قبل كل شيء، ولا يمكن أن أفرط فى فلسطين، فى مكنتي أن أجرد عليها وأن أقضى على اليهود، ولكن ماذا تكون النتيجة؟ إنني لا أقدم على مجهول، الانكليز حتى يومنا هذا أوفوا معي فى وعودهم»(٣).

كما أكد الملك عبدالعزيز لأعضاء الوفد رأيه الذى يدعو إلى ترك التظاهر الخالي من العمل المثمر، والذى قد يضر بالقضية، ووجوب التفاوض مع الخصم، مع مواصلة السعي خفية فى توحيد الصف، وجمع القوى، ورسم الخطط التى من شأنها إعادة الحق المسلوب لعرب فلسطين(٤).

هذا وقد أسفرت هذه الزيارة عن عدة توصيات وآراء بعث بها الملك عبدالعزيز إلى اللجنة العربية العليا بفلسطين بتاريخ ١٨ من شوال ١٣٥٥هـ / غرة يناير ١٩٣٧م، وفيها «نصحها بأن المصلحة تقتضي بالاتصال باللجنة الملكية والإدلاء إليها بمطالبكم العادلة، لأن ذلك أضمن لحقوقكم وأدعى لمساعدة أصدقائكم فى حسن الدفاع عنكم، وقد أبدينا للوفد الكريم ما لدينا من الآراء فى ذلك، ونحب أن تكونوا على ثقة بأننا لا نألو جهداً فى سبيل مساعدتكم لإصلاح الحال بقدر إمكاننا، وإنا لنرجو من الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير للإسلام

---

(١) F.O. 141/675, A Letter No. 330 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to F.O., in 29th December 1936.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٦.

F.O. 141/675, A Letter No. 330 from Sir A. Clark Kerr, Baghdad, to F.O., in 29th December 1936.

(٣) أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٧.

والعرب»(١).

وعاد الوفد إلى فلسطين فى ٢٢ من شوال ١٣٥٥هـ / ٥ من يناير ١٩٣٧م يحمل نصيحة الملك عبدالعزيز آل سعود والملك غازى والأمير عبدالله، وحكومة دمشق(٢)، لهذا أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً فى ٢٢ من شوال ١٣٥٥هـ / ٦ من يناير ١٩٣٧م، جاء فيه «أن اللجنة العربية قررت الاتصال باللجنة الملكية وبسط القضية العربية كلها»(٣).

وبتاريخ ٢٨ من شوال ١٣٥٥هـ / ١١ من يناير ١٩٣٧م قدمت اللجنة العربية العليا مذكرة إلى اللجنة الملكية طالبت فيها بما يلى:

١ – العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التى نشأت عن وعد بلفور.

٢ – إعادة النظر فى نتائج هذه التجربة والأضرار والأخطار التى لحقت بكيان العرب وحقوقهم.

٣ – إيقاف الهجرة اليهودية فوراً وبشكل تام.

٤ – منع انتقال الأراضى العربية لليهود منعاً باتاً.

٥ – حل قضية فلسطين على الأسس التى حلت بها قضايا العراق وسوريا ولبنان، وذلك بانهاء عهد الانتداب، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى، تمثل فيها جميع العناصر الوطنية، ويضمن للجميع فيه العدل والتقدم والرفاهية(٤).

وبتاريخ ٦ من ذي القعدة ١٣٥٥هـ / ١٨ من يناير ١٩٣٧م عادت اللجنة الملكية إلى انجلترا على اعتبار أنها درست القضية على أن تصدر النتائج فى الوقت المناسب.

---

(١) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطن، ص١٥٩ – ١٦٠.
خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٦.

(٢) F.O. 141/675, E 36/22/31, A Telegram No. 4 from F.O. to Sir R. Bullard, Jeddah, in 5 January 1937.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٦.
أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٦٠.
F.O. 141/675, A Telegram from Sir Arthur Wauchope, High Commissioner, Jerusalem, to Sir Miles Lampson, Cairo, in 6th January 1937.

(٤) صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص٢١٢.

وفى هذه الفترة أخذ الملك عبدالعزيز يبذل جهوده المستمرة مع الحكومة البريطانية للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، فنراه يكلف الشيخ حافظ وهبة وزيره المفوض بلندن بأن يبلغ وزارة الخارجية البريطانية أن الملك يشعر بأن هذا التغيير فى الموقف العربي سوف يوصل إلى حل للقضية يتسم بروح العدل والإنصاف، وترد وزارة الخارجية البريطانية على الوزير السعودى طالبة منه إبلاغ الملك أن تدخله لإقناع اللجنة العربية بالرجوع عن قرار المقاطعة سوف يسهم بشكل واضح وعادل فى حل المسائل المختلف عليها.

لكن الحكومة البريطانية لم تكن صادقة فى هذا القول، ولم يكن هذا سوى تسويف وغدر وتضليل منها، بل ويتضح من مواقفها العديدة أنها لم تكن حريصة حقيقة على تحقيق أي مطلب لعرب فلسطين على عكس ما أكدته ووعدت به الملك عبدالعزيز (١).

ولما رأى الملك عبدالعزيز تلاعب بريطانيا بوعودها قرر تبنى القضية الفلسطينية والدفاع عنها، وهذا ما تثبته الحقائق التى تؤكدها المراسلات المتبادلة بين الملك عبدالعزيز من جهة والحكومة البريطانية من جهة أخرى، أن الملك أصبح متبنياً للقضية الفلسطينية، بل وغدت هاجسه الذى لا يفارقه فلم تشغله الظروف الداخلية لبلاده بقدر ما تشغله قضية فلسطين، لذلك نراه يواصل نشاطه الدؤوب مع الحكومة البريطانية لعله يصل معها إلى حل منصف وعادل للفلسطينيين، حيث قام بارسال مذكرة لها بواسطة مفوضيتها فى جدة بتاريخ ١٩ من ذي القعدة ١٣٥٥هـ / ٣١ من يناير ١٩٣٧م، وفيها عرض الملك عبدالعزيز على الحكومة البريطانية اقتراحات وتوصيات وعدت بأخذها بعين الاعتبار ومنها ما يلي:

١ - إعلان عفو عام عن سائر الجرائم التى ارتكبت أثناء الإضراب، والاضطرابات، وإطلاق سراح المسجونين، لأن ذلك يساعد على إيجاد جو جديد من الثقة والطمأنينة ويساعد على حل جميع المشاكل.

٢ - إيقاف الهجرة اليهودية لأن كل سماح بهجرة جديدة سيجدد المخاوف ويقضى على الطمأنينة.

٣ - أن تسن الحكومة نظاماً لحماية الملكية الصغيرة كما حدث فى مصر، حتى تصان أملاك الضعفاء الجهلاء من الضياع.

---

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية، من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية (القاهرة، مكتبة الخانجى، ١٩٨٠م)، ص٤٠٩.

٤ - أن تحل مشكلة شكل الحكومة بالتفاهم مع أهل فلسطين.

واختتم الملك عبدالعزيز مذكرته قائلا «هذا ولنا الأمل العظيم فى صديقتنا بريطانيا وصديقة العرب جميعاً، أن تكون عند حسن ظن العرب بها، فتحقق ما يتطلبه العدل لأهل فلسطين، وتزيل ما ساور نفوسهم من الخوف على مستقبل بلادهم ومستقبلهم»(١).

هذا وقد حرص الملك عبدالعزيز على متابعة موقف الحكومة البريطانية من هذه الاقتراحات، فأصدر أوامره إلى وزيره المفوض بلندن الشيخ حافظ وهبة بأن يزور وزارة الخارجية البريطانية، وبتاريخ ٧ من ذي الحجة ١٣٥٥هـ / ١٨ من فبراير ١٩٣٧م تمت الزيارة، وطلب الوزير السعودي إعطاءه رسالة تمهيدية عن تسلم الوزارة البريطانية للمذكرة، وأنها ستوليها اهتماماً خاصاً، فكان رد المسئولين بالخارجية عليه أن يبلغ الملك عبدالعزيز أن الحكومة البريطانية تنظر بكل إهتمام بالغ إلى تلك التوصيات، لكنها لن تستطيع أن تعطى رداً محدداً حولها قبل وصول تقرير اللجنة الملكية، وكان كل ما تم بشأن اقتراحات الملك عبدالعزيز هو إبلاغها إلى سكرتير اللجنة الملكية(٢).

ويبدو أن الملك عبدالعزيز أدرك أن وزارة الخارجية البريطانية لم تعط اقتراحاته اهتماماً كافياً، فانتهز فرصة زيارة أحد كبار رجال وزارة الخارجية البريطانية (المستر رندل Rendel) للمملكة العربية السعودية، حيث التقى بالشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة فى ٦ من محرم ١٣٥٦هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٧م لمناقشة بعض القضايا السياسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا.

كما التقى المستر رندل **Rendel** بالملك عبدالعزيز آل سعود فى ٩ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢١ من مارس ١٩٣٧م، وقدم له الملك تحذيراً بشأن فلسطين موضحاً أن العرب منزعجون من السياسة الصهيونية، والتي تتعارض كذلك مع المصالح البريطانية، وأنه كمسلم

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٧٩ - ١٠٨٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٦٠ - ١٦٢.

(٢) F.O. 141/675, E 1019/22/31, A Letter from Baggallay, Colonial Office, to Foreign Office, in 22nd February 1937.

F.O. 141/675, E 1189/22/31, A Telegram No. 75, from F.O. to Sir Reader Bullard, Jeddah, in 1st March 1937.

وعربي فإن عواطفه تتجه طبيعياً نحو فلسطين.

وتابع الملك عبدالعزيز الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية بما يراه من آراء واقتراحات متعلقة بقضية فلسطين، ففي ١٢ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢٥ من مارس ١٩٣٧م طلب الملك من الوزير البريطاني المفوض فى جدة أن يبلغ حكومته تقديره البالغ لتفويض المندوب السامي فى فلسطين فى الاستبدال بأحكام الإعدام التي صدرت على بعض العرب أحكاماً أخف منها.

وبعد عودة المستر رندل Rendel إلى لندن، قدم مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن محادثاته فى المملكة العربية السعودية يومي ٦ و٩ من محرم ١٣٥٦هـ / ١٩ و٢١ من مارس ١٩٣٧م، أوضح فيها أن الملك عبدالعزيز يعتبر المسألة الفلسطينية أعظم العوامل أهمية فى علاقاته السياسية مع بريطانيا، وأنه تواق فى صدق إلى التعاون مع الحكومة البريطانية، وأنه يتحمل مسئولية خاصة تجاه العالمين العربى والإسلامى، وأن هذه المسئولية تتطلب منه أن يدافع عن عرب فلسطين حتى لا يصبحوا فى نهاية الأمر أقلية ضعيفة فى دولة يهودية مسيطرة، وأنه إذا توصل إلى نتيجة مؤداها أن الحكومة البريطانية تنوى أن تتبنى فى فلسطين سياسة توصل إلى هذه النتيجة، فسيكون من المستحيل بالنسبة له أن يظل على علاقات ودية مع بريطانيا، ولن يكون لديه خيار سوى تأييد عرب فلسطين فى الثورة الجديدة التى ستنفجر لا محالة، وسيضطر إلى تغيير سياسته الكاملة نحو بريطانيا، ويحتمل أن يصبح -وإلى حد بعيد- «عدواً خطيراً لها».

«إن نفوذه وهيبته على العالم العربي والإسلامي عظيمة للغاية وإني مقتنع أن كل هذا النفوذ والهيبة سوف يستخدمان بشكل حتمي ضدنا إذا اعتبر الملك عبدالعزيز أن سياستنا بشأن فلسطين ظالمة لقضية العرب، وأنه يفهم بوضوح أن الحكومة البريطانية قد أعطت اليهود تعهدات معينة، فإذا لم تستطع الحكومة البريطانية أن تعطيه اقتناعاً معقولاً حول تلك النقاط، فإن أية محاولات للحفاظ على صداقته يكون محكوماً عليها بالإخفاق، وسيكون علينا فى هذه الحالة أن نواجه تحول المملكة العربية السعودية والدول التى تعمل بتوجيهها إلى أقطار معادية لنا، بل يحتمل أن يتحول الملك عبدالعزيز إلى إيطاليا من أجل المساعدة

(١) C.O. 15/1/607, A Letter No. 41 from Mr. Bullard to Mr. Eden, in 23 March 1937.

والإرشاد»(١).

وكان من نتائج هذه الانطباعات التى أشار إليها أكثر من مسئول بريطانى عن إمكانية حدوث تغيير فى موقف الملك عبدالعزيز تجاه بريطانيا أن حاولت وزارة الخارجية البريطانية أن توحى للملك باستجابتها لنصائحه، وباعطاء قدر من الاهتمام إلى توصياته، ففى برقية من الخارجية البريطانية إلى وزيرها المفوض بجدة بتاريخ ١٩ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٢٧م، تطلب منه محاولة الاستفادة إلى أبعد حد ممكن مما جاء فى تقرير اللجنة الملكية من نقاط التقاء مع اقتراحات الملك عبدالعزيز خاصة بالنسبة لبيع الأراضى لليهود، وتقييد الهجرة اليهودية، وأن يقوم بابلاغ ذلك للملك(٢).

ونظراً لأهمية موقف الملك عبدالعزيز بالنسبة لقضية فلسطين، ومركزه ومكانته فى العالم العربي والإسلامي والدولي، أخذ المسئولون البريطانيون يبدون تعليقاتهم وتوقعاتهم حول موقف الملك عبدالعزيز حين صدور قرار التقسيم الذى كان لائحاً فى الأفق حينذاك، لهذا قام اللفتنانت جنرال ديل **Dill** بإرسال برقية إلى مجلس الوزراء فى ١٩ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٢٩ من يونيو ١٩٢٧م يرى فيها أن من بين الأسباب القوية التى تجعل من المتوقع أن يعارض الملك عبدالعزيز بشدة قرار التقسيم هو أن يعطى اليهود أخصب الأراضي الفلسطينية والممتدة من الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، بينما ينحصر الجزء العربي فى المرتفعات شبه القاحلة والأراضي الصحراوية البعيدة عن البحر(٣).

وانتهت اللجنة الملكية البريطانية من مهمتها فى ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٧ من يوليو ١٩٢٧م، ووضعت تقريرها الذى ينص على ضرورة تقسيم فلسطين إلى مناطق ثلاث: الأولى منطقة عربية مستقلة، وتنحصر فى الجبال والأراضى الصحراوية وتضم إلى شرق

---

(١) F.O. 141/675, A Letter from M. Rendel to Colonial Office, in 28th April 1937.

F.O. 141/675, E 2509/22/31, A Letter from Colonial Office to Mr. Rendel, in 5th May 1937.

(٢) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٦ – ١٩٣٩، ص٤١٣ – ٤١٤.

(٣) F.O. 371/20308, Palestine, Cabinet Paper, 174 (37) Extract from Personal telegram of 29th June 1937 from General Dill.

الأردن، والثانية منطقة يهودية وتضم أخصب أراضي فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا، وترتبط هذه الدولة بمعاهدة تحالف مع بريطانيا، ومنطقة ثالثة تحت الانتداب البريطاني وتشمل القدس والمدن المحيطة بها وبحيرة طبريا وعكا، ورفعت اللجنة الملكية تقريرها هذا إلى وزارة الخارجية البريطانية(١).

وتأكيداً لما ذهبنا إليه من إدراك الحكومة البريطانية لأهمية موقف الملك عبدالعزيز من قضية فلسطين، قام المستر رندل **Rendel** فى ٢٨ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٧م باستدعاء الشيخ حافظ وهبة، الوزير السعودي المفوض بلندن لزيارة الخارجية البريطانية، حيث أعطاه نسختين من تقرير فلسطين ولخص للوزير السعودي الأسباب التي دفعت اللجنة إلى أن توصي بالتقسيم كحل وحيد نهائي موضحاً أن معظم التوصيات لصالح العرب مثل: تحديد الهجرة اليهودية خلال فترة الانتقال، وتحديد بيع الأراضي لليهود، وتدبير تعليم العرب، وغيرها، كما أكد كذلك أنه لن يكون فى الدولة العربية المقترحة هجرة يهودية جديدة بتاتاً، كما شرح المستر رندل **Rendel** للوزير السعودي بايجاز أن كل ما قامت به الحكومة البريطانية هو موافقتها على المبدأ العام للتقسيم بدون إلزام نفسها بتبني مشروع التقسيم بشكل أساسي، ولكنها قررت تأييد المبدأ بصفة قاطعة.

هذا وقد تألم الوزير السعودي الشيخ حافظ وهبة من هذا التبليغ، وذكر للمستر رندل أن تأثير قرار الحكومة البريطانية على العالم العربى سيكون باعثاً على الأسى، وسيغضب العرب فى الحقيقة من أخذ جزء حيوى من بلادهم ليعطى لسكان غرباء ودخلاء لا حق لهم أن يكونوا هناك فى فلسطين، كما لا حق للحكومة البريطانية أن تدخلهم فى بلادهم، ويضيف المستر رندل قائلا «اليهود لهم مطلب قوى حيالنا لا نستطيع أن نتجاهله، وحتى العرب يجب أن يتأكدوا أن العدل يجب أن ينفذ لهم»، فأجابه الوزير السعودي قائلا «ألم تستطع الحكومة البريطانية أن تمنع ببساطة المزيد من الهجرة اليهودية على أساس أنه لا يمكن استيعاب يهود جدد فى فلسطين بدون الإضرار بحقوق العرب؟»، وكان رد المستر رندل أن اللجنة درست هذا الاقتراح بعناية ولكنها قررت أنه لن يرضى أحداً سيما وأن اليهود يتزايدون بنسبة أعلى من العرب، وأضاف المستر رندل قائلا إن هناك علامات بدت للحكومة

---

(١) محمد عبدالمنعم عامر: القضية الفلسطينية (القاهرة: مطبعة السعادة، ب.ت.)، ص٤٩- ٥٠.

كامل محمود خلة: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

البريطانية أن اليهود يحتمل أن يتلقوا قرار التقسيم باستنكار لا يقل عن العرب أنفسهم، حيث جرت انتقادات مسبقاً فى الدوائر اليهودية، ويحتمل هبوب عاصفة من الاحتجاج اليهودي فى بلاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المفوض السعودي حافظ وهبة الذى يدرك تماماً حقيقة موقف الملك عبدالعزيز أوضح للمستر رندل بأنه سيكون رد فعل الملك عنيفاً جداً، وعبر عن أمله فى أن يتمكن السير ر. بولارد **R. Bullard** الوزير البريطانى فى جدة من أن يشرح الأمور للملك عبدالعزيز ويقدمها بأسلوب أخف وقعاً قبل أن يسمع الملك هذه الأخبار المؤلمة من مصادر أخرى.

كما ذكر الشيخ حافظ وهبة أن نتائج التقرير وقرارات الحكومة البريطانية سوف تجعل من المستحيل على الملك عبدالعزيز مطلقاً أن يمارس تأثيراً مهدئاً على العرب فى فلسطين، ويعتقد بوضوح أن العلاقات السعودية البريطانية قد تتدهور بدرجة خطيرة، كما حذر الوزير السعودى المستر رندل من أن قرار الحكومة البريطانية سيعطى الإيطاليين فرصة مثالية للتدخل لإضعاف مركز الحكومة البريطانية فى الشرق، لأن العرب لم يعد لديهم شيء يأملونه من الحكومة البريطانية ومن الأفضل لهم أن يتمسكوا بأية أيد صديقة قد تمتد إليهم، وسيشجع الإيطاليون بالطبع هذا الاتجاه، وأضاف الشيخ بأن العرب سيقفون ضد هذا القرار بمساعدة إيطاليا أو بدونها، فلا يوجد شيء يريده اليهود وأصدقاؤهم أكثر من ثورة عربية قد تجبر الحكومة البريطانية على اعتبار العرب أعداء على المكشوف، ومن الصعب بل من الاستحالة السيطرة على رد فعلهم، وأخيراً اختتم المستر رندل تقريره عن هذا اللقاء قائلا «فقلما شاهدت الشيخ حافظ وهبة متأثراً أو تعيساً هكذا، فقد كان مكتئباً للغاية عندما خرج، وأعترف بأنني وجدت اللقاء لقاء مؤلماً للغاية»(١).

وفى ٢٨ من ربيع الآخر ١٢٥٦هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٧م قام المستر ر. بولارد **R. Bullard** بإبلاغ الملك عبدالعزيز بتوصيات اللجنة الملكية وبيان سياسة الحكومة البريطانية تجاهها الأمر الذى أزعجه وهز كيانه، وكان كارهاً لسماع مثل هذه التوصيات والمقترحات(٢).

ولا شك أن تقرير لجنة بيل كان صدمة عنيفة للأمة العربية والإسلامية بوجه عام

---

(١) F.O. 371/20308, Palestine Report, Saudi Attitude, in 7th July 1937.

(٢) F.O. 371/20309, E 4167, Palestine Ibn Saud's Reaction, in 20 July 1937.

وأهل فلسطين على وجه الخصوص(١).

وما كاد الناس فى المملكة العربية السعودية يقفون على ما جاء فى قرار التقسيم حتى استولى على نفوسهم الألم والجزع، وحدث نتيجة لذلك استياء فى جميع مدن المملكة، وأعلن العلماء أنهم سينادون بالجهاد المقدس إذا طبقت سياسة التقسيم، وتأييداً لذلك أصدر الملك عبدالعزيز إلى نائبه فى الحجاز الأمير فيصل رحمه الله بتأليف لجان التطوع للدفاع عن فلسطين فى جميع أنحاء المملكة(٢).

كما استنكرت قرار التقسيم حكومات كل من مصر وسوريا والعراق واليمن(٣).

وفى هذه الفترة الحرجة من تاريخ فلسطين قام أهل فلسطين بتوجيه برقيات إلى الملك عبدالعزيز بواسطة اللجنة العربية العليا يطلبون منه العون والمساعدة والنصيحة(٤)، فرد الملك عبدالعزيز على برقية اللجنة العربية العليا قائلا «لقد كانت قضية إخواننا العرب الفلسطينيين وما زالت تشغل بالنا وموضع اهتمامنا الشديد، وأنتم تعلمون أننا ما ادخرنا ولن ندخر وسعاً فى سبيل حلها بطريقة تحقق العدل والإنصاف إن شاء الله»(٥).

وتؤكد الوثائق المختلفة التى بين أيدينا الجهود الجبارة المخلصة التى بذلها الملك عبدالعزيز فى سبيل الوصول إلى حل لمشكلة فلسطين، حيث قام بإرسال برقية إلى ابنه الأمير سعود الذى كان حينذاك فى لندن يشرح فيها محادثاته مع السير ريدر بولارد

(١) أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص٦٨٤.

(٢) صوت الحجاز: العدد ٢٦٦، بتاريخ ١٢ من جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٢٧م.

أم القرى: العدد ٢٥٩، بتاريخ ١٥ من جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ٢٣ من يوليو ١٩٢٧م.

أم القرى: العدد ٢٦٠، بتاريخ ٢٢ من جمادى الأولى ١٢٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٢٧م.

(٣) حسن صبرى الخولى: مرجع سبق ذكره، ص٦٨٤.

أكرم زعيتر: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

(٤) F.O. 371/20308, A Telegram No. 2 from Sir Reader Bullard to Foreign Office, in 14th July 1937.

(٥) F.O. 371/20309, E 4266, The Future of Palestine, in 14th July 1937.

محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها (المكتبة العصرية، ب.ت.)، جـ١، ص١٦٦ - ١٦٧.

R. Bullard حول إصدار تقرير اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، وقد عبر فى هذه البرقية عن استيائه وغضبه الشديد لهذه المقترحات البريطانية المجحفة بشأن عرب فلسطين، كما قام الشيخ حافظ وهبة الوزير السعودى بلندن بزيارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٥ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٧م، وابلغ المستر رندل Rendel بمضمون البرقية، حيث أوضح له أن الملك عبدالعزيز عليه مسئولية خاصة إزاء العالم العربى والإسلامى ومنفعل بشدة إزاء المسألة الخاصة بفلسطين، وما زال يأمل من الحكومة البريطانية أن تترك الأمور كما كانت عليه وتوقف كل الهجرة اليهودية، فأجابه المستر رندل بأن تقرير اللجنة الملكية أوضح بأنه لم يكن ممكناً أن يعمل العرب واليهود معاً، كما لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تهمل التزاماتها نحو اليهود، والتى بدأت بتنفيذها جزئياً مما أدى إلى استقرار أكثر من ٤٠٠،٠٠٠ يهودي فى فلسطين، وهذا مما أغضب الوزير السعودى الشيخ حافظ وهبة، وقال للمستر رندل إن الملك عبدالعزيز مستاء بدرجة كبيرة جداً من إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين العربية(١)، وهذا الاستياء أكده كذلك القائم بالأعمال السعودى بلندن الشيخ محمد زادة أثناء الحديث الذى جرى بينه وبين المستر رندل فى ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٧ من يوليو ١٩٣٧م بوزارة الخارجية البريطانية، حيث ذكر للمستر رندل أنه وصلته تعليمات من الملك عبدالعزيز بأن يعبر عن غضبه نتيجة للحديث الذى أجراه الوزير السعودى الشيخ حافظ وهبة مع المستر رندل فى ٥ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ١٤ من يوليو ١٩٣٧م، حيث أدرك الملك عبدالعزيز من هذا الحديث أن الحكومة البريطانية صممت على تبني توصيات اللجنة الملكية بدون تغيير ملموس، الأمر الذى أزعجه، ويأمل أن يعرف ما إذا كان هذا الموقف نهائياً، فإن كان كذلك فسيكون مزعجاً جداً له وسيضعه فى أقصى المواقف حرجاً إزاء العالم العربى الذى تطلع إليه ليحمي قضيتهم بمجرد صدور تقرير اللجنة الملكية، وأضاف القائم بالأعمال السعودى قائلا: «فى مثل هذه الظروف فإن الملك عبدالعزيز لا يستطيع تجنب الخروج علناً ضد سياسة الحكومة البريطانية، والرأي فى هذه النقطة كان قوياً ليس فقط فى فلسطين والبلاد العربية الأخرى بل فى المملكة العربية السعودية نفسها، ولا يستطيع الملك عبدالعزيز أن يتجاهله».

---

(١) F.O. 371/20309, E 4063, Palestine : Saudi Attitude, Record of conversation between Shiekh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 14th July 1937.

وفى نهاية اللقاء أفاد المستر رندل القائم بالأعمال السعودى بأنه لا محل لمناقشة تعديل موقف الحكومة البريطانية الخاص بقبول مبدأ التقسيم، ولكنها ستكون دائماً مستعدة للاستماع لأية مقترحات يريد الملك عبدالعزيز أن يقدمها، وأضاف المستر رندل قائلا «إن توصيات اللجنة الملكية وبيان سياسة الحكومة البريطانية سوف يدرسان بواسطة اللجنة الدائمة للانتداب ومجلس العصبة، وعندئذ من الممكن اقتراح تغييرات معينة»، ولكنه كرر فى هذا اللقاء «بأنه لا يريد إثارة آمال بدون أساس»(١).

ولم يقطع الملك عبدالعزيز الأمل فى الوصول إلى حل عادل ومنصف لهذه القضية التى وضعت جذورها الحكومة البريطانية، بل نراه يتابع الاتصال بالحكومة البريطانية، ففى ١١ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٣٧م بعث الملك عبدالعزيز احتجاجاً للحكومة البريطانية قام بابلاغه لوزارة الخارجية البريطانية الوزير السعودى المفوض بلندن الأستاذ حافظ وهبة، وفيه أبلغ الملك أنه «بعد انتشار الأنباء عن إنشاء مملكة يهودية فى فلسطين، وردت كتب وبرقيات كثيرة من الخارج والداخل لجلالة الملك يناشدونه المروءة والمساعدة فى هذه الكارثة الجديدة التى ألمت بالإسلام والعرب، وأن جلالته فى أشد المواقف حراجة مع رعاياه عموماً والعلماء بوجه خاص، ولذلك رأى جلالته من الواجب أن يبين ما يدور بخلده للحكومة البريطانية حسب ما تقتضى به المسئولية».

«لقد دهش جلالته كما دهش العرب والمسلمين جميعاً قيام بريطانيا بالسعى فى إنشاء حكومة يهودية فى فلسطين مهما كانت الأسباب الداعية إليه، فالبلاد من قديم للعرب والمسلمين وليس لليهود أى حق بانشاء حكومة لهم فيها، وما كان ينتظر من الحكومة البريطانية أن تقطع بلاداً للعرب والمسلمين وتمنحها لليهود، وأعتقد كما يعتقد كل مسلم وعربى أن إنشاء هذه الدولة سيكون هدماً للدين وكيان العرب، مما سيؤدى إلى فتنة ليس من المصلحة حدوثها.

إذا كانت الحكومة البريطانية قد صممت على إنشاء الدولة اليهودية، وأنه ليس هنالك أي أمل فى إعادة النظر فى الموقف، فهذا بلا شك تغيير جديد فى سياستها تجاه العرب والمسلمين، وعلى كل حال فجلالته يعتقد أنه قد أدى واجبه وليس من طبعه الغش

(١) F.O. 371/20309, E 4078/22/31, Palestine : Saudi Attitude, Record of conversation between M. Zada and Mr. Rendel, in 17th July 1937.

والخديعة» (١).

كما أوضح المفوض السعودي أثناء لقائه بالمستر رندل بوزارة الخارجية البريطانية أن الملك عبدالعزيز يطلب من بريطانيا العدول عن قرار التقسيم (٢)، الذى قد يعطي اليهود فرصة للتوسع فى المستقبل والسيطرة على جميع أنحاء فلسطين، وهو أمر لا يعكر صفو العلاقات السعودية البريطانية فحسب بل سيكون صدمة عنيفة للعرب والمسلمين جميعاً ويضع العراقيل والصعوبات فى طريق توثيق العلاقات بين العرب عامة والحكومة البريطانية (٣).

وفى نهاية هذا اللقاء بين الأستاذ حافظ وهبة والمستر رندل أفاد الأخير قائلاً «إذا ظلت الأمور كما هى عليه الآن فمن المحتمل أن يسيطر اليهود بالتدريج على كامل البلاد، لذا فمن مصلحة العرب -كما تزعم بريطانيا- هو خلق دولة يهودية منفصلة، وهو الحل الأفضل والوحيد، ولم يكن أمام الحكومة البريطانية اختيار سوى الوصول إلى تلك النتيجة، وصممت على أن ترى التقسيم قد تم إقراره».

فأجابه الوزير السعودى الأستاذ حافظ وهبة قائلاً «إذا كان الأمر كذلك فإن الملك عبدالعزيز سيخرج معارضاً علناً ضد السياسة البريطانية فى فلسطين، وهذا الإجراء يأمل الملك عبدالعزيز ألا يتخذه حفاظاً على علاقاته الوثيقة والودية مع الحكومة البريطانية، وآملا فى أن يصل معها إلى حل مرض لحل القضية بروح العدل والإنصاف» (٤).

ورغم تردد شائعات فى لندن كان مصدرها فيلبى بأنه من المتوقع أن يوافق العرب على

---

(١) F.O. 371/20309

خطاب من المفوضية السعودية بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ من يوليو ١٩٢٧م.

(٢) F.O. 371/20309, E 4167, Palestine : Ibn-Saud's reaction, Record of conversation, between Sheikh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 20th July 1937.

(٣) F.O. 371/20309, E 4264, Palestine : Saudi reaction, in 22 July 1937.

(٤) F.O. 371/20309, E 4167, Palestine : Ibn Saud's reaction, Record of conversation, between Sheikh Hafiz and Mr. Rendel, in 20 July 1937.

التقسيم مما أحدث انطباعاً بأن لدى فيلبى أخباراً من الملك عبدالعزيز تفيد هذا المعنى، لكن حافظ وهبة أفادهم أن فيلبى **Philby** مخطىء فى توقعاته وأن الملك عبدالعزيز كان أول من أبدى رأيه فى الاعتراض على التقسيم.

وقد أحدثت شائعات فيلبى عن موقف المملكة العربية السعودية من مشروع التقسيم أثراً سيئاً فى البلاد العربية، ووجهت تساؤلات إلى الحكومة السعودية حول هذا الموضوع، فأصدرت المفوضية السعودية فى لندن بياناً، أعلنت فيه عدم وجود أية علاقة سياسية بين فيلبى والملك عبدالعزيز وحكومته، وأن علاقته ببلاد العرب علاقة تجارية، وأن آراءه بشأن قضية فلسطين لا تعبر عن وجهة النظر السعودية بل وجهة نظره الخاصة به(١).

ومما تجدر الإشارة إليه ونحن بصدد الرد على شائعات فيلبى أن نشير إلى أن المسئولين البريطانيين أنفسهم كما تبينه المراسلات التى بين أيدينا، كانوا يدركون حق الإدراك أن الملك عبدالعزيز لا يصدق أن الحكومة البريطانية ستنفذ فعلا قرار التقسيم(٢).

ومما لا شك فيه أن الملك عبدالعزيز قد أبدى اهتماماً بالغاً بقضية فلسطين، وقام باتصالات عديدة بشأنها مع الحكومة البريطانية، ومع حكومات أخرى، واستنكر سياسة التقسيم والتهويد، وطالب بإقرار حقوق الشعب العربي الفلسطيني فى فلسطين، وكان من مظاهر هذا الاهتمام ما قام به الملك فى شهر رجب ١٣٥٦هـ / سبتمبر ١٩٣٧م، عندما بعث مذكرة إلى الحكومة البريطانية بواسطة مفوضيتها فى جدة عبر فيها عما يشعر به من ألم إزاء موضوع التقسيم، واقترح أسساً لحل القضية حلا دائماً نهائياً تتمثل في:

أولا : تأسيس حكومة دستورية فى فلسطين يشترك بها سكان فلسطين الحاليون، بنسبة عددهم فى الوقت الحاضر، على أسس يتفق عليها، مع وجود ضمانات لحماية الأماكن المقدسة.

ثانياً : تحديد الهجرة اليهودية، بنسبة ثابتة، هى النسبة الحالية بين سكان فلسطين، بحيث لا يجوز زيادتها عن ذلك مهما تقلبت الأحوال.

ثالثاً : وضع تدابير معينة لانتقال الأراضى بشكل يضمن عدم تجريد العرب من

---

(١) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١٥٦- ١٥٧.

(٢) F.O. 371/20323, A Telegram No. 98 from Sir R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office, in 15th December 1937.

أراضيهم(١).

وفي هذه الفترة أرسلت اللجنة العربية العليا برقيات عديدة إلى الحكومات العربية تظهر مساوىء التقسيم وتطلب المعونة، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي عام تمثل فيه الدول العربية ويعقد في بلودان، وكان الملك عبدالعزيز أول من لبى النداء، حيث اجتمع المؤتمرون في بلودان بتاريخ ٣ من رجب ١٣٥٦هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٣٧م، واشتركت فيه كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن، وعاهد المؤتمرون أنفسهم أمام الله ثم أمام التاريخ والأمة العربية والشعوب الإسلامية أن يستمروا في الكفاح والنضال في سبيل تحرير وإنقاذ فلسطين من براثن اليهود وأعوانهم(٢).

كما كان من مظاهر اهتمام الملك عبدالعزيز بقضية فلسطين ما جرى في بغداد بتاريخ ٢ من رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٧م، عندما أوضح الشيخ يوسف ياسين للوزير الألماني المفوض جروبا **Grobba** أن الملك عبدالعزيز يتوقع من ألمانيا أن تقوم بخطوات للحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين(٣).

وقد لاحظ أحد الساسة البريطانيين من أن هناك تقارباً وتعاملاً أكثر جدية بين الملك عبدالعزيز وإيطاليا، وقد عزاه المستر رندل **Rendel** إلى سياسة الحكومة البريطانية تجاه فلسطين، وهو يرى وجوب تعديل هذه السياسة خلال الشهرين أو الثلاثة التاليين، حتى تستطيع الحكومة البريطانية الاحتفاظ بمركزها في العالم العربي، وإذا لم تعدل هذه السياسة فإن كل حادث أو إجراء عقابي جديد يقع في فلسطين سيجعل الموقف أكثر سوءاً وصعوبة في علاجه(٤).

---

(١) F.O. 406/75, King Ibn Saud note to his Majesty's Government, in 1st Rajab 1356 / 6th September 1937.

(٢) عائشة على المسند: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ١٣٥٧ - ١٣٦٨هـ / ١٩٣٩ - ١٩٤٨م (رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جدة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص١١٨ - ١٢٣.

(٣) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٥٤.

(٤) F.O. 371/20323, E 7427/22/31, Palestine : Saudi reaction, Telegram No. 98 from Sir R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office, in 15th Dec. 1937.

وهكذا نرى كيف أن التقارب السعودي الألماني الإيطالي الذي لاح في الأفق قد أقلق الحكومة البريطانية، وجعلها تعجل بلقاء الملك عبدالعزيز لتقف عن كثب عما يدور في خاطره، وهذا ما جعل القادة البريطانيين يقولون «إننا حقيقة نقف في الظلام كثيراً حول ما يدور في عقل حاكم هذه البلاد»(١).

وكان الملك عبدالعزيز ينتهز كل فرصة تسنح له للدفاع عن فلسطين، والعمل على نصرة قضيتها، ففي مساء يوم السبت ١٣ من ذي القعدة ١٣٥٦هـ / ١٥ من يناير ١٩٣٨م، اجتمع اللورد بلهافين وستنتون بالملك عبدالعزيز في الشميسي، وكان يصحبه الوزير المفوض البريطاني بجدة السير ريدر بولارد، واختلى الملك عبدالعزيز بالسير ريدر بولارد وبدأ يذكر علاقاته بالحكومة البريطانية، ثم تحدث عن قضية فلسطين في صراحة ووضوح، وأشار إلى خطة الحكومة البريطانية في تقسيم فلسطين، وإقطاع اليهود جزءاً منها مؤكداً أن هذا التقسيم يعد بحق نكبة على العرب والمسلمين.

واستطرد الملك عبدالعزيز في حديثه لبولارد عن قضية فلسطين، ولم يخف عنه استياءه من الحكومة البريطانية لمناصرتها لليهود محذراً إياهم «من أن اليهود بقوتهم ومالهم لا يؤمن لهم، فإذا أسسوا دولة كانوا بأنفسهم خطراً على الانجليز».

«ولذلك فإن مشروع التقسيم يجب أن يصرف النظر عنه بتاتاً، وأن يسار على خطة أخرى على أساس حفظ حقوق اليهود الموجودين بفلسطين، وضمان مصالح بريطانيا، والاعتراف بحقوق العرب»(٢).

وخلال هذه الفترة الحرجة التي كانت تمر بها قضية فلسطين، وبينما الملك عبدالعزيز يواصل جهوده المكثفة مع الحكومة البريطانية، كان عرب فلسطين يركزون نشاطهم في جميع أنحاء البلاد، فاستمرت الثورة في المدن والقرى على حد سواء، وحاولت القوات البريطانية تصفية الثورة فتابعت ضغطها على الثوار، وأجرت عمليات تفتيش واسعة النطاق(٣)، فوصلت أنباء فلسطين إلى الملك عبدالعزيز الذي سارع بإرسال مذكرة إلى

---

(١) F.O. 371/20323, E 7577, A Letter from A. C. Trott, British Legation, Jeddah, to Mr. Rendel, Foreign Office, in 23th Nov. 1937.

(٢) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٨٦ - ١٠٨٨.

(٣) صالح مسعود أبو يصير: مرجع سبق ذكره، ص٢٣٧.

الحكومة البريطانية فى ٢ من صفر ١٣٥٧هـ / ٥ من أبريل ١٩٣٨م، أوضح فيها أن «الحالة فى فلسطين تتحرج من سيىء إلى أسوأ، والحكومة البريطانية ما زالت تصر على خطتها فى إنشاء دولة لليهود فى فلسطين، وبإيجاد حالة قد تجعل اليهود أكثرية فيها».

«إن جلالة الملك لم ييأس من أن تعود الحكومة البريطانية للتفكير فى موقفها، بتغيير السياسة التى انتهجتها فى هذا البلد العربى الإسلامى المقدس الذى لم يجن أى جناية ضد بريطانيا».

ويبدي الملك عبدالعزيز اعتراضه على حل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم فيقول «إن الحل الذى يراد به تقسيم فلسطين وتقطيع أوصال أهلها، لن يحل مشكلة اليهود العالمية، لأن فلسطين لن تستوعب اليهود المشتتين فى العالم، وأن فلسطين ستكون بؤرة للقلاقل والفتن، بما يتولد عن ذلك من خصومات بين العرب وبريطانيا لا تنتهى إلى الأبد».

«إن حل قضية فلسطين لا يكون إلا بمثل ما حلت به قضية العراق وسوريا وعلى شكل يضمن أموراً ثلاثة:

أولا : المحافظة على المصالح البريطانية.

ثانياً : المحافظة على صيانة الأماكن المقدسة.

ثالثاً : المحافظة على حقوق اليهود الموجودين فى الوقت الحاضر ومعاملتهم كأقلية فى البلاد.

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن العنف والشدة التى يعامل بها أهل فلسطين فى الحاضر وهم ضعفاء، يستنكرها الشعور والحس، وأن الملك يلفت نظر بريطانيا لاستعمال الحلم والحكمة فيما هو واقع، ويأمل أن يكون لندائه هذا الأثر الحسن لدى الحكومة التى يثق بأنها تتقبل نصيحته بكل إخلاص».

وبينما كانت الحكومة البريطانية تتأهب للرد على مذكرات الملك عبدالعزيز، وصلتها أخبار تؤكد أن الملك عبدالعزيز يدعم الثوار الفلسطينيين بالمال والسلاح والمؤن، فسارعت بإرسال مذكرة سرية إلى الحكومة السعودية فى ٢ من ربيع الآخر ١٣٥٧هـ / غرة يونيو ١٩٣٨م، جاء فيها «إن وزير صاحب الجلالة البريطانية أطلع الحكومة السعودية فى مخابرة بتاريخ ٢٨ من أبريل ١٩٣٨م، على بلاغات مؤداها: أن أسلحة وذخيرة كانت على وشك التهريب من الجوف إلى فلسطين، ويرجو الآن أن يبدى أن بلاغات أخرى قد وصلت إلى علم حكومة فلسطين من مصادر شتى بسوريا وفلسطين والعراق تقول: إن الثوار بفلسطين كانوا

منذ عهد قريب يركنون بوثوق إلى وصول مساعدة عملية من الملك عبدالعزيز بكيفيات عديدة، بما فى ذلك المساعدة المالية ومشترى الأسلحة والذخيرة من أوربا برسم الإرسال إلى الحكومة العربية السعودية اسماً ولكنها لاستعمال الثوار الفلسطينيين حقيقة»(١).

وكان لهذه المذكرة وقع غير حسن فى نفس الملك عبدالعزيز وأجاب عليها ببيان مسهب، وبعث به فى ٢١ من ربيع الآخر ١٣٥٧هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٣٨م، وهذا نص البيان «إننا نشكر للحكومة البريطانية إخبارها لنا بكل ما يصلها عنا، وعلى الأخص فى مثل هذه الظروف والأحوال المقلقة فى فلسطين التى تقضى بطبيعتها لكثير من القيل والقال، ونعتبر هذه المصارحة من الحكومة البريطانية وسيلة لفتح الباب لندلى لها بكل ما لدينا فى هذه القضية من الأمور التى لم يكن هناك داع لإبدائها لولا هذه المناسبة».

«أما الحقيقة الواقعة فإن أهل فلسطين بعد أن رأوا من الحكومة البريطانية إصرارها على تقسيم بلادهم، ثم ما آلت إليه الحالة من جراء الإجراءات الأخيرة، اعتقدوا أن الحكومة البريطانية تريد إفناءهم عن آخرهم لتحل اليهود محلهم فى بلادهم، وهم بعد هذا الاعتقاد لم يتركوا باباً للمقاومة إلا طرقوه، ولا سبيلاً لنيل المساعدات إلا سلكوه، وفى جملة الذين توخوا أن يلقوا منهم مساعدات بالمال والسلاح والقوة نحن بصورة شخصية، كما توخوا ذلك من أهل بلادنا».

«لقد سبق أن أخبرنا الحكومة البريطانية بالتأثير الحاصل فى نفوس أهل بلادنا، وأن أثر ذلك فى نفوس النساء والأطفال، إن لم يكن بأكثر مما هو فى نفوس الرجال المدركين للخطر الحاضر والمستقبل على العرب من اليهود، فهو مثله على الأقل، وإذا قلت لكم: إنه يوجد فى جسمى ذرة لا تدعوني لقتال اليهود فإني غير صادق، ولو أن المقصود اليهود وحدهم فإني أفضل أن تفنى الأموال والأولاد والذراري، ولا يتأسس ملك لليهود فى فلسطين، ولكن القائم فى القضية هو الحكومة البريطانية وليس اليهود وحدهم، وبيننا وبينها عهود صداقة مكتوبة، وعهود مصالح متبادلة»(٢).

وبذلك أزاح الملك عبدالعزيز القناع الزائف الذى تختفى وراءه الحكومة البريطانية عندما أكد بصراحة متناهية أن جهوده إزاء قضية فلسطين لن تتوقف، لكنه يخشى أن تتأزم

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٠٩٨ – ١١٠٢.

(٢) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، ص١٠٩٨ – ١١٠٢.

الأمور وتصبح المواجهة بينه وبين بريطانيا، وفى هذا تهديد لمصالح بريطانيا فى العالم العربى عامة وفى المملكة خاصة، لذا فهو يطلب من المسئولين البريطانيين أن يتفهموا المواقف، ويقدروا مكانته ومركزه السياسى فى العالم الإسلامى.

واختتم مذكرته قائلا «إن أهل فلسطين يسعون بشتى الوسائل لإدراك أقصى ما يمكنهم من الذخيرة والقوة لمواصلة القتال من أي جهة كانت، والشعور العام فى بلادنا متأثر من قضية فلسطين إلى أبعد مدى».

وفى نهاية البيان أكد حرصه على أهمية الوصول إلى قرار عاجل، لأن تأسيس دولة لليهود فى فلسطين مناف لمصالح الأمة العربية والإسلامية، لذلك فهو يطلب من الحكومة البريطانية أن تعدل عن هذه الخطة، وأن تتخذ طريق التفاهم مع عرب فلسطين لأن ذلك أسلم الطرق للوصول إلى حل عادل(١).

واستمراراً للاهتمام الدؤوب للملك عبدالعزيز بقضية فلسطين، حضر مندوبون من المملكة العربية السعودية، ومعظم الأقطار العربية والإسلامية المؤتمر البرلمانى العربى المنعقد بالقاهرة فى الفترة ما بين ١٢- ١٦ من شعبان ١٣٥٧هـ / ٧- ١١ من أكتوبر ١٩٣٨م، ذلك المؤتمر الذى اختتم قراراته بتحذير بريطانيا من مغبة عدائها للعرب وموالاتها للصهيونية.

وفى الوقت الذى كان فيه الوفد السعودى يشارك الدول العربية والإسلامية فى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى فى المؤتمر البرلمانى، قدم السير ريدر بولارد إلى الرياض فى ١٦ من شعبان ١٣٥٧هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٣٨م، وعرض فى لقائه مع الملك عبدالعزيز مقترحات الحكومة البريطانية أو بالأحرى ردها على مطالب الملك عبدالعزيز بعدولها عن مشروع التقسيم، حيث جاء فى تقرير لجنة وودهيد الفنية أن سياسة التقسيم ليست عملية نظراً للصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوى عليها إنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة(٢).

ولعل تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وإبقاء الوضع السياسي لفلسطين على ما هو عليه يدل بوضوح على نجاح المساعى والجهود الكبيرة المخلصة التى بذلها الملك

---

(١) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، جـ٣، ص١٠٩٨- ١١٠٢.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٧١- ١٧٥.

(٢) عائشة على المسند: مرجع سبق ذكره، ص١١٥- ١١٦.

عبدالعزيز سياسياً عندما نجح فى إقناع المسئولين فى بريطانيا باتخاذ سياسة عادلة فى فلسطين تتسم بروح الإنصاف كما ظهر فى هذه المرحلة تقدم المملكة العربية على الصعيد العربى فقد بدأت تخطو خطوات واسعة نحو إحلال السلام فى فلسطين عن طريق التحرك الدبلوماسي النشط، وتأييد الشعب الفلسطيني الممثل فى اللجنة العربية العليا.

كما كان تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم باعثاً على توحيد الصفوف العربية، فعقدت المؤتمرات العربية بهدف الدفاع عن حقوق عرب فلسطين، وكان للمملكة العربية السعودية فى كل مؤتمر صوت قوي يدافع عن قضية العرب والمسلمين بإيمان وعزم أكيد، وهكذا انتقل دفاع المملكة عن فلسطين من الصعيد المحلي إلى الصعيد العربي.

وفى ظل تلك الظروف، وقبل أن يتنفس الملك عبدالعزيز الصعداء، أصدرت الحكومة الأمريكية بياناً أيدت فيه قرار التقسيم، وطبيعى أن يتصدى الملك لهذا البيان، ويرده بكل ما لديه من قدرة وقوة، ورأى أن ينبه الحكومة الأمريكية إلى خطتها بتأييد ذلك القرار الجائر، فأرسل إلى الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة بتاريخ ٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ٢٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، تضمنت عرضاً شاملا للقضية الفلسطينية ووصفها للدعاية الصهيونية التى كان من آثارها: «أن الشعب الأمريكى الديمقراطى قد ضلل تضليلا عظيماً، أدى إلى اعتبار مناصرة اليهود على سحق العرب فى فلسطين عملا إنسانياً، فى حين أن مثل ذلك ظلم فادح وجه إلى شعب آمن مستوطن فى بلاده، كان ولا يزال يثق بعدالة الرأى العام الديمقراطى، فى العالم عامة وفى أمريكا خاصة، وأنا على ثقة بأنه إذا اتضح لفخامتكم وللشعب الأمريكى حق العرب فى فلسطين فإنكم ستقومون بنصرته حق القيام».

ولقد استطاع الملك عبدالعزيز أن يطلع الرئيس الأمريكى من خلال عرضه التاريخى للقضية، على بطلان دعوى اليهود التاريخية، وأن يفند هذه المزاعم الزائفة، مؤكداً أحقية العرب التاريخية فى استيطان فلسطين منذ القدم حتى العصر الحالى «أما حقوق العرب فى فلسطين فإنها لا تقبل المجادلة، لأن فلسطين بلادهم منذ أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها، كما أن غيرهم لم يخرجهم منها».

ولم يغفل الملك عبدالعزيز أن يذكر الرئيس الأمريكى بالمبادىء الإنسانية التى أعلنها الرئيس ولسون والتى كان من أهمها حق تقرير المصير، كما ناشد الرئيس روزفلت «إننا نناشدكم باسم العدل والحرية ونصرة الشعوب الضعيفة التى اشتهرت به الأمة الأمريكيـة، أن

تتكرموا بالنظر فى قضية عرب فلسطين، لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع أنحاء العالم المتمدين، وأن تتحمل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته».

أما موقف القوى السياسية من هذا الخطاب التاريخى، فقد تأرجح بين الإشادة بالمطالب العادلة التى تقدم بها الملك عبدالعزيز، فى حين تصدى لها اليهود بالرد، وكتبوا الفصول الطويلة يثبتون فيها حقهم التاريخي فى فلسطين بحجج لا تثبت أمام المنطق والحق والعدل والعقل، ولم يسخط الصهيونيون على حاكم عربي قدر سخطهم على الملك عبدالعزيز، فقد كان حاملا للراية الفلسطينية فى العالم، وجاعلا قضيتها قضية حياته بل أكثر.

لذا يحق لنا القول إن الملك عبدالعزيز استطاع أن ينقل هذه القضية من النطاق العربي إلى الصعيد الدولي، حيث كرس لها جل وقته، وأصبحت هاجسه الذى لا يفارقه، فلم يذكر أنه حضر اجتماعاً أو عقد اتفاقية أو معاهدة إلا كان لفلسطين نصيب الأسد فيها، إيماناً منه بعروبة فلسطين، وتأكيداً على نصرة هذا الشعب المغلوب على أمره، ولعل هذه المواقف المشرفة التى وقفها الملك عبدالعزيز من قضية فلسطين، كانت حافزاً لرئيس دولة كبرى كأمريكا أن يفتح معه باباً للمفاوضات، حيث وجد فيه الزعيم العربي المسلم الذي استطاع بحق أن يتبنى الدفاع عن حقوق هذا الوطن السليب، والرسالة التى بعثها الرئيس الأمريكى روزفلت للملك عبدالعزيز فى ١٦ من ذي القعدة ١٣٥٧هـ / ٩ من يناير ١٩٣٩م تعطي انطباعاً واضحاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من فلسطين، فأمام المصالح الذاتية للشعب الأمريكى تتراجع بل تتلاشى كل المبادىء والقيم الإنسانية، يستدل على ذلك من خطاب الرئيس الأمريكى روزفلت إذ يقول «إن اهتمام الشعب الأمريكى بفلسطين يرتكز على عدة اعتبارات، منها ما هو ذو صبغة دينية، ومنها ما هو ناشىء عن الحقوق التى نالتها الولايات المتحدة فى فلسطين من الاتفاقية الأمريكية البريطانية الخاصة بالانتداب فى فلسطين، وقد راقبت الحكومة الأمريكية وشعبها بأشد العطف تدرج الوطن القومي لليهود في فلسطين، وهو مشروع لعب فيه الذهب ورأس المال الأمريكي دوراً رئيسياً»

وهذا البيان الأمريكي يوضح موقف الحكومة الأمريكية من قضية فلسطين، فهى حامية لليهود، وراعية لمصالحهم، ومنفذة لخططهم فى إنشاء وطن قومي لهم فى أرض فلسطين(١)

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١١٠٢ – ١١١٤.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص١٧٧ – ١٨٦.

موقف المملكة من القضية من مؤتمر لندن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ - ١٣٦٤هـ / ١٩٣٩ - ١٩٤٥م

من خلال عرضنا السابق ظهر لنا أن القضية الفلسطينية أصبحت قضية عربية عامة، تهم الشعوب العربية جميعها، بحيث لم يعد فى مقدرة أى حكومة عربية من حكومات الشرق العربى أن تهمل أو تتجاهل أمور القضية الفلسطينية، بل أصبح محتماً عليها أن تشارك بوسيلة أو أخرى فى تقرير مستقبل فلسطين، كما سيحدث فى مؤتمر لندن.

ويبدو لنا أن الحكومة البريطانية أدركت أن معارضة العرب فى الأقطار العربية المجاورة لا تقل خطورة عن المعارضة داخل فلسطين، وأنه افتراض خاطىء وخطير أن تتصور الحكومة البريطانية أنه يمكن التعامل مع المشكلة الفلسطينية فى عزلة عن الأقطار العربية التى تعتبر بحق وحدة عضوية كاملة(١)، لهذا قررت بريطانيا الاستعانة بالحلول السياسية، فدعت ممثلي جميع الدول العربية إلى عقد مؤتمر دولي فى لندن لمباحثتهم رسمياً فى إيجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية.

وكانت دعوة الدول العربية إلى مؤتمر لندن اعترافاً بالسمة العربية التى كانت المسألة الفلسطينية قد بدأت فى اتخاذها، ودلالة على الإطار العام للمشكلة الذى نظرت إليه الحكومة البريطانية فى تلك المرحلة، لكنها كانت فى نفس الوقت محاولة من بريطانيا فى ظروف التوتر الدولي، لكسب الرأى العام العربي، أو على الأقل لإيقاف انتشار التعاطف مع دول المحور، وضمان حماية خطوط وسائل الاتصال بالامبراطورية(٢).

وقبل انعقاد مؤتمر لندن قام الملك عبدالعزيز بالاتصال بملوك العرب وأمرائهم من جهة، وبالحكومة البريطانية من جهة أخرى، فأبرق إلى ممثل حكومته فى مصر بتاريخ ٢٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ٢٠ من ديسمبر ١٩٣٨م يطلب منه مقابلة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية، وإبلاغه «بأننا نحب على الدوام أن نكون على اتفاق وتفاهم فى كل أمر له علاقة بالمصلحة الإسلامية عامة والعربية خاصة»(٣).

---

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، ص٢٥٢.

(٢) عائشة على المسند: مرجع سبق ذكره، ص١٤٢.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١١١٧.

لذا انعقد في القاهرة مؤتمر تحضيري بتاريخ ٢٧ من ذي الحجة ١٢٥٧هـ / ١٧ من يناير ١٩٣٩م برئاسة رئيس وزراء مصر، وقد حضره ممثلو الدول العربية المشتركة في مؤتمر لندن، بالإضافة إلى الوفد الفلسطيني(١)، وفي هذا المؤتمر أشاد الأمير فيصل «بهذا المظهر البارز لتضافر الأقطار العربية وتعاونها ولأول مرة نقف من بعضنا هذا المنوال مجتمعين متحدين، وأرجو أن يكون مؤتمرنا سابقة حسنة نستنها لحل معضلات أمورنا، وتثبيت دعائم علاقاتنا وروابطنا»(٢).

وتناول المؤتمرون مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومسألة الممثل الشرعي لعرب فلسطين، حيث لم يبد المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض، وإنما أقر بأن اللجنة العربية العليا هي الهيئة الوحيدة التي تمثل عرب فلسطين(٣).

غضبت بريطانيا على اللجنة العربية العليا، كما نقمت على أعضاء الوفد الذين عينتهم، لذلك أرسلت مبعوثها الرسمي بولارد إلى الملك عبدالعزيز بهدف الوصول إلى اتفاق بين العرب وبريطانيا -بخصوص الوفد الفلسطيني- قبل انعقاد المؤتمر، وقد حرص الملك عبدالعزيز في هذه المقابلة أن يؤكد على حقوق الفلسطينيين، فأشار في مجرى حديثه عن موضوع اختيار الأشخاص الذين يمثلون فلسطين في المؤتمر فأكد على ذلك بقوله «نحن على كل حال لا نقبل الأشخاص الذين يريدون أن يأخذوا الأمور بدون تعقل، والمفتي من الأشخاص المعروفين في فلسطين، ويمكن أن يرى بعض أشخاص آخرين يقومون باللازم، لذا نرى وجوب إطلاق معتقلي سيشل Seychelle الفلسطينيين، ورفع الحجز والضغط على أهل فلسطين للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المؤتمر»(٤).

وبفضل الله ثم جهود الملك عبدالعزيز، وأمام الموقف العربي الموحد، بالإضافة إلى حرص بريطانيا على ضرورة عقد المؤتمر للأسباب آنفة الذكر، رضخت الحكومة البريطانية

---

(١) فلاح خالد علي: فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩- ١٩٤٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص٣٤- ٣٥.

(٢) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥- ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص٥٥٥.

(٣) فلاح خالد علي: مرجع سبق ذكره، ص٣٠- ٣٥.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١١١٦- ١١١٧.

لذا انعقد فى القاهرة مؤتمر تحضيرى بتاريخ ٢٧ من ذي الحجة ١٢٥٧هـ / ١٧ من يناير ١٩٣٩م برئاسة رئيس وزراء مصر، وقد حضره ممثلو الدول العربية المشتركة فى مؤتمر لندن، بالإضافة إلى الوفد الفلسطينى(١)، وفى هذا المؤتمر أشاد الأمير فيصل «بهذا المظهر البارز لتضافر الأقطار العربية وتعاونها ولأول مرة نقف من بعضنا هذا المنوال مجتمعين متحدين، وأرجو أن يكون مؤتمرنا سابقة حسنة نستنها لحل معضلات أمورنا، وتثبيت دعائم علاقاتنا وروابطنا»(٢).

وتناول المؤتمرون مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومسألة الممثل الشرعي لعرب فلسطين، حيث لم يبد المؤتمر بالنسبة لها أي اعتراض، وإنما أقر بأن اللجنة العربية العليا هي الهيئة الوحيدة التى تمثل عرب فلسطين(٣).

غضبت بريطانيا على اللجنة العربية العليا، كما نقمت على أعضاء الوفد الذين عينتهم، لذلك أرسلت مبعوثها الرسمي بولارد إلى الملك عبدالعزيز بهدف الوصول إلى اتفاق بين العرب وبريطانيا -بخصوص الوفد الفلسطيني- قبل انعقاد المؤتمر، وقد حرص الملك عبدالعزيز فى هذه المقابلة أن يؤكد على حقوق الفلسطينيين، فأشار فى مجرى حديثه عن موضوع اختيار الأشخاص الذين يمثلون فلسطين فى المؤتمر فأكد على ذلك بقوله «نحن على كل حال لا نقبل الأشخاص الذين يريدون أن يأخذوا الأمور بدون تعقل، والمفتى من الأشخاص المعروفين فى فلسطين، ويمكن أن يرى بعض أشخاص آخرين يقومون باللازم، لذا نرى وجوب إطلاق معتقلي سيشل Seychelle الفلسطينيين، ورفع الحجز والضغط على أهل فلسطين للتنقل والتداول فيما بينهم بشأن المؤتمر»(٤).

وبفضل الله ثم جهود الملك عبدالعزيز، وأمام الموقف العربي الموحد، بالإضافة إلى حرص بريطانيا على ضرورة عقد المؤتمر للأسباب آنفة الذكر، رضخت الحكومة البريطانية

---

(١) فلاح خالد على: فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٣٩- ١٩٤٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص٢٤- ٣٥.

(٢) أكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥- ١٩٣٩ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص٥٥٥.

(٣) فلاح خالد على: مرجع سبق ذكره، ص٣٠- ٣٥.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١١١٦- ١١١٧.

لمطالب الملك عبدالعزيز، فأطلقت سراح المنفيين فى سيشل، كما تراجعت عن اعتراضها على الحاج أمين الحسينى واللجنة العربية العليا، فوجهت خطاباً رسمياً إلى المفتى بوصفه رئيس اللجنة العربية لاختيار وفد فلسطين، ونظراً لتغيير الموقف البريطانى، أبلغت الدول العربية وزارة الخارجية البريطانية أنها ستشترك فى المؤتمر، إلا أن المملكة العربية السعودية قررت للاشتراك فى ذلك المؤتمر(١)، أن تقبل الحكومة البريطانية الأسس التالية:

١ - أن المفاوضة ستكون بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود.

٢ - أن عرب فلسطين سيضمن تمثيلهم على أحسن وجه ممكن.

٣ - أن العرب غير مقيدين فى البحث مع الحكومة البريطانية إلا فيما يرونه فى مصلحة العرب، وأن للعرب أن يطلبوا ما يشاؤون.

وعلى هذه الأسس قبلت المملكة الاشتراك فى مؤتمر لندن، وكذلك حذت الدول العربية حذو المملكة، وقررت الاشتراك على هذا الأساس(٢).

مؤتمر لندن ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٩م

لم تقرر الحكومة البريطانية عقد مؤتمر لندن من أجل قضية فلسطين وحدها، وإنما لأغراض وأسباب واعتبارات أخرى سعت بريطانيا إلى محاولة تحقيقها.

فقد كانت بريطانيا قلقة جداً بسبب استمرار الثورة الفلسطينية، وكانت تخشى أن تترك هذه الثورة آثاراً بعيدة فى الأوساط العربية والإسلامية عندئذ لن تكون نتائجها فى صالح بريطانيا، وكذلك كانت الحكومة البريطانية واقعة تحت ضغط هياج الرأى العام البريطانى ضدها بسبب الخسائر الفادحة التى نزلت بضباط الجيش البريطانى وجنوده من جراء الثورة، والنفقات المالية الباهظة التى كانت تتحملها الخزينة البريطانية نتيجة للثورة واستمرار القتال والاضطرابات فى أرض فلسطين(٣)، لهذا حرصت بريطانيا على إنهاء القتال بأى شكل من الأشكال، خاصة وأن جهودها للقضاء على الثورة فشلت فشلا ذريعاً، كما

(١) أميل الغورى: فلسطين عبر ستين عاماً (بيروت، دار النشر، ١٩٧٢)، جـ٢، ص١٧٧.

انظر:

بيان الوفد الفلسطينى الذى عرض فى مؤتمر لندن، فى المرجع السابق، جـ٢، ص١٨٢ - ١٨٣.

(٢) جريدة أم القرى: العدد ٧٣٢، بتاريخ ٢ من ذى القعدة ١٣٥٧هـ / ٢٣ من ديسمبر ١٩٣٨م، ص١.

(٣) أميل الغورى: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٧٧.

كانت بريطانيا تعتقد أن الأحوال والأوضاع السائدة فى اوربا ستؤدى إلى تفجير حرب واسعة النطاق لابد لبريطانيا من الاشتراك فيها، وبسبب مصالح بريطانيا الحيوية والمهمة فى الشرق العربى، وحيث إن أراضيه لابد أن تكون ميداناً من ميادين الحرب، رأت الحكومة البريطانية أنها بحاجة ماسة إلى كسب الدول العربية إلى جانبها، وكذلك الرأى العام العربى خوفاً من اتساع نطاق الدعاية الألمانية والإيطالية فى البلاد العربية، بسبب استياء العرب من السياسة البريطانية العدوانية المتبعة فى فلسطين(١)، زد على ذلك الآثار الخطيرة التى ظهرت بوضوح على اليهود بأشكال متنوعة من أزمة اقتصادية، وبطالة متفاقمة وكساد فى التجارة، من جراء مقاطعة العرب، فتعطلت بذلك المشاريع الزراعية والعمرانية، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد اعترفت فى كتابها الأبيض المؤرخ فى ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٥٦هـ / ٣ من يوليو ١٩٢٧م بأن التفاهم بين العرب واليهود أمر مستحيل، فإذا بها فى بيانها السياسى الجديد تنقض رأيها السابق فتقول «إن أثبت الأسس لإقامة دعائم للسلام والتقدم فى فلسطين، إنما هو الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود»(٢).

وعموماً وجهت بريطانيا الدعوة للاشتراك فى مؤتمر لندن إلى كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، وشرق الأردن، والعراق، واليمن، وهى الدول المستقلة آنذاك، أما سوريا ولبنان فلم توجه إليهما الدعوة حفاظاً على ارتباطها بفرنسا(٣)، كما وجهت الدعوة إلى اللجنة العربية العليا وإلى الوكالة اليهودية.

وانعقد مؤتمر لندن الذى اشتهر بمؤتمر المائدة المستديرة فى ١٨ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ٧ من فبراير ١٩٣٩م، وقد افتتحه تشمبرلين رئيس الوزارة البريطانية بخطاب ألقاه حول المؤتمر ومهمته، ورحب فيه بقدوم الوفود العربية، ثم ألقى رؤساء الوفود خطباً عامة بشأن المؤتمر، وأعربوا عن أملهم فى أن يكتب له النجاح(٤).

---

(١) فلاح خالد على: مرجع سبق ذكره، ص٢٢- ٢٣.

(٢) فلاح خالد على: المرجع السابق، ص٢٣.

(٣) مهدى عبدالهادى: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤- ١٩٧٤ (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥)، ص٦١.

(٤) أميل الغورى: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٨٢.

الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص٢٧٩.

ولقد استمر انعقاد المؤتمر حتى ٢٦ من محرم ١٣٥٨هـ / ١٧ من مارس ١٩٣٩م، وعقد خلال تلك الفترة أربع عشرة جلسة حاولت فيها الحكومة البريطانية أن يتصل المندوبون العرب بأعضاء الوفد اليهودى، غير أن تلك المحاولة لم تنجح، لأن الوفد السعودى برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز هدد بالانسحاب من المؤتمر والعودة إلى بلاده، وهكذا حرصت المملكة العربية السعودية على وضع سياسة ثابتة وهى عدم إجراء أية مباحثات مباشرة مع الصهيونيين(١).

ونظراً لرفض وفد المملكة العربية السعودية خاصة، والوفود العربية عامة الجلوس مع الوفد الصهيونى على مائدة واحدة، كان الوفد البريطانى يجتمع مع الوفود العربية فى الصباح ومع الوفد الصهيونى فى المساء(٢).

وفى هذا المؤتمر عرض السيد جمال الحسينى رئيس الوفد الفلسطيني مطالب عرب فلسطين التى تضمنت:

١ - الاعتراف بحقهم فى الاستقلال التام فى بلادهم.

٢ - إنهاء تجربة تأسيس الوطن القومي لليهود فى فلسطين.

٣ - إلغاء الانتداب وجميع ما قد ترتب عليه من إجراءات غير مشروعة.

٤ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى وقفاً باتاً وسريعاً.

وفى الجلسة الخامسة التى عقدت فى ٢٥ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ١٤ من فبراير ١٩٣٩م، عرض الأمير فيصل بن عبدالعزيز وجهة نظر بلاده بالنسبة لقضية فلسطين، وحذر الحكومة البريطانية من مغبة استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأكد لهم أن ذلك سوف يؤدى إلى سوء تفاهم ربما أعقبته قطيعة بين الدول التى تساند الصهيونية بما فيها بريطانيا وبين الدول العربية، ولقد أظهر الأمير فيصل غيرة وحماسة وجرأة منقطعة النظير فى عرض القضية الفلسطينية وشرح أبعادها، وقد أكد فى معرض حديثه أن العلاقات الودية السائدة بين الشعوب العربية وبريطانيا، والمصالح المتبادلة بينهما تتطلب الاتفاق

---

(١) سامي حكيم: حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية (بحث مقدم لمجلة الدارة، العدد الثانى، السنة الثانية، رجب ١٣٩٦هـ / يوليو ١٩٧٦م)، ص١٧٢.

(٢) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، ص٢٢٢.

والتفاهم، وأنه ما لم تحل قضية فلسطين حلا عادلا، يرضى العرب ويؤمنهم على سلامة بلادهم وكرامة مقدساتهم، فإنه يخشى ان تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جداً، وفى مقدمتها ولا شك العلاقات السعودية البريطانية(١).

ثم أخذ الأمير فيصل يفند دعوى بريطانيا من أن فلسطين لا تدخل ضمن مراسلات الحسين / مكماهون، وشرح بطلان تصريح بلفور، وصك الانتداب لمخالفتهما لميثاق عصبة الأمم.

وختم بيانه بالعبارة التالية «إن حكومتي تعتقد مخلصة أن من مصلحة الانجليز والعرب نبذ الأمور التى كانت مداراً لهذا الشقاق الجسيم بينهم فى فلسطين، والعمل بصورة جدية فى حل الخلاف بروح العدل والإنصاف، وتعتقد أن الوقت قد حان لتصفية الموقف تصفية حقيقية، وهذا لا يتأتى إلا بإقدام الحكومة البريطانية على اتخاذ الخطوة الحاسمة التى تنير أمامنا سبيل البحث، وتمكننا من وضع الأمور فى نصابها وإعادة الحق إلى مجراه»(٢).

هذا وقد أثبت الأمير فيصل فى هذا المؤتمر أن حكومته مرنة ومستعدة للتفاهم بشرط تحقيق الاستقلال لعرب فلسطين.

وفى الجلسة السابعة للمؤتمر أكد مكدونالد للوفود العربية أن الحكومة البريطانية تقبل المبادىء الآتية:

١ - ألا تكون هناك دولة يهودية.

٢ - ألا يبقى الانتداب إلى الأبد.

٣ - أن النية متجهة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة(٣).

وكعادة الدبلوماسية البريطانية عندما تنطلق دائماً من نقطة محدودة، ثم توافق شيئاً فشيئاً على بعض المطالب وكأنها تتنازل عن حقوق لها، فقد أعلن مكدونالد فى الجلسة الحادية عشرة بعض الاقتراحات ليستكشف بها جو المؤتمر، فقد اقترح أن تعلن الحكومة البريطانية

---

(١) طه عثمان الفرا: الفيصل وفلسطين (مقال منشور بمجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٣٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م)، ص١٩٢.

الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص٢٨٦.

(٢) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص٢٩٠.

(٣) نفس المصدر.

عزمها على إنهاء الانتداب في الوقت المناسب، وان تقوم مقامه دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة، لكن وضع النظام الدستورى، وأحكام المعاهدة يحتاج إلى هيئة تؤلف لهذا الغرض، مما يجعل الحكومة البريطانية فى حاجة إلى مدة معقولة لتستعد للبحث فى تفاصيل الموضوع، أما موضوع الهجرة فقد اقترح أن تحدد النسبة التى لا يجوز تجاوزها فى آخر السنوات الخمس، وأما عن الأراضى فقد قال أن الحكومة ترى أن الوقت قد حان لتقييد بيع الأراضى لليهود (١).

ونتيجة لرفض الوفد الفلسطينى للمقترحات البريطانية السابقة، اقترح مكدونالد تشكيل لجنة محدودة للنظر فى تلك الاقتراحات، فوافق المؤتمر على تشكيل لجنة باسم «اللجنة السياسية» تكونت من فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، وعلى ماهر رئيس الديوان الملكى المصرى، وعضو الوفد العراقى توفيق السويدى، وبعد اجتماعهم بالوفد البريطانى أبلغوه رسمياً رفض العرب للمقترحات البريطانية ما لم يعلن إلغاء الانتداب بعد مدة قصيرة، وقيام دولة فلسطين مستقلة فى إدارة جميع شئونها (٢).

هذا وقد ألقى الأمير فيصل البيان الآتى باسم الوفد السعودى عبر فيه عن وجهة نظر المملكة فى المقترحات التى عرضتها الحكومة البريطانية «بأنها لا يمكن أن تكفل الاستقرار الذى ينشده الجميع، وذلك للأسباب الوجيهة التى سبق لنا أن ذكرناها لوفد المملكة المتحدة والتى أشار إليها الوفد العربى الفلسطينى فى بيانه السابق، ومن أجل ذلك نود أن نلح على حكومة جلالته فى أن تولى ملاحظات الوفد العربى الفلسطينى عنايتها الجدية، وأن تعدل سياستها المقترحة تعديلا جوهرياً، ونحن نعتقد أنه ما دامت هذه السياسة لا تعدل على نحو ما بينا، فإن موقف الوفد العربى الفلسطينى سيظل صعباً، فلا يستطيع أن يوافق على المقترحات الحالية، وإنا لنرجو من أعماق قلوبنا أن تظل العلاقات الحسنة الحالية بين الدول العربية على العموم والأمة البريطانية قائمة، وأن تتخذ حكومة جلالته تدابير فعالة لمحو الشكوك والريب التى أوجدتها الحوادث الماضية» (٣).

---

(١) عادل حسن غنيم: الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية، ص٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) كامل محمود خلة: مرجع سبق ذكره، ص٤٧٥ - ٤٧٦.

(٣) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين: المجموعة الثانية، ص٢٢٤ - ٢٢٥.

وكانت الوفود العربية قوية فى مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطينى فى وطنه وفى حريته واستقلاله، وعندما كان يبدو للحكومة البريطانية ألا مناص لها من القبول ببعض مطالب العرب، وأن الرأى العام البريطانى يظهر ميلا نحوهم، فإنها كانت توعز سراً للصحف الاستعمارية واليهودية لشن حملات على الحكومة البريطانية واتهامها بالاستسلام لمطالب عرب فلسطين، كما تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدى بريطانيا لمنع استقلال فلسطين، الأمر الذى جعل بريطانيا تتراجع عن استعدادها الزائف لتحقيق المطالب العربية، متذرعة بهياج اليهود وثورة أنصارهم وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية(١).

هذا وقد فشل المؤتمر فشلا ذريعاً، وعادت الوفود العربية من لندن إلى القاهرة، ورأى محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية يومئذ أن يستبقى الوفد السعودي لديه فى مصر من أجل التشاور فى أفضل السبل للوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، فأرسل رئيس الوزارة المصرية للملك عبدالعزيز برقية يطلعه فيها عما أسفرت عنه المحادثات الرسمية في مؤتمر لندن عن آخر التطورات للقضية الفلسطينية جاء فيها «إن القضية الفلسطينية تجتاز الآن مرحلتها الأخيرة، ولي أمل وطيد أن يساعدنا الله سبحانه وتعالى فى الأسبوع القادم على تذليل الصعاب التى تعترضنا حتى الآن، فنتمكن من تحقيق آمالنا وآمال الأمم العربية والإسلامية، وآمال أهل فلسطين انفسهم، وأن وجود حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فيصل بيننا فضلا عما فيه من الفائدة الكبرى فى الوصول إلى الحل الذى نرجو، فإن فيه مجلبة لسرورنا، وتشجيعنا على المضى فيما نرجو ان نصل إليه فى القريب العاجل بفضل الله سبحانه وتعالى، فأرجو من جلالتكم أن تأذنوا لحضرة صاحب السمو الملكى فى البقاء عندنا حتى نصل إلى حل نهائى للقضية الفلسطينية، ولن يطول ذلك أكثر من أسبوعين على أكبر تقدير بمشيئة الله».

وجاء رد الملك عبدالعزيز بالموافقة، ومما جاء فى جوابه «ولذلك فقد أمرنا الابن فيصل بالبقاء حتى انتهاء المفاوضات تنفيذاً لرغبة مقامكم الرفيع وقياماً بالواجب الذى نسعى له دوماً ونفتديه بالنفس والنفيس وحقق الله الآمال، ونساله التوفيق للجميع»(٢).

---

(١) أميل الغورى: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٨٥.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، المجلد الثانى (بيروت، دار الكاتب العربى، ١٩٦٤)، ص٢٣٨–٢٣٩.

وعندما شعرت الحكومة البريطانية بفشل قرارات مؤتمر لندن، أرادت أن تطمئن الملك عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية حرصاً منها على توثيق علاقاتها به، لذلك قام المفوض البريطاني فى جدة ببعث رسالة للملك عبدالعزيز يعرض فيها نوايا بريطانيا عن مستقبل فلسطين، وقد أثبت التاريخ أن ما قالته بريطانيا أو ما قاله بولارد المفوض البريطاني غير صحيح على الإطلاق، فقد تحدث عن «كثرة الاقتراحات التى تقدمت بها حكومة صاحب الجلالة والتى ترضى المطالب العربية، لقد أصبح واضحاً لحكومة صاحب الجلالة منذ بعض الوقت أن أحد العوامل الهامة فى القضية العربية هو عدم التأكد الكامن فى عقول العرب بالنسبة لنقطتين: ففى المجال الأول، هم يخشون أن تكون النتيجة الحتمية للسياسة البريطانية ارتباطها بتأسيس دولة اسرائيلية فى فلسطين، وفى المجال الثانى وطالما أنه لم يوضع حد نهائى للهجرة اليهودية فإنه ليس هناك تأكد من أن اليهود المهاجرين لن يرسلوا بأعداد متزايدة إلى فلسطين، وحكومة صاحب الجلالة تقدم تأكيداتها بأنه ليس من اهدافها أن تصبح فلسطين دولة يهودية أبداً، لقد فعلت حكومة صاحب الجلالة كل ما تقدر عليه لإرضاء رغبات العرب فى حدود التزاماتها الدولية، لقد أمرتنى حكومة صاحب الجلالة أن أرسل لجلالتكم هذا الخطاب ليس فقط لأنها تريد أن تظل على صلة بجلالتكم فى كل المسائل الهامة، وأيضاً لأنها تأمل أن جلالتكم بما لكم من خبرة طويلة فى فن الحكومات والمسائل الدولية ستقدرون صعوبة موقفها والجهود الكبيرة التى قامت بها من أجل عدالة القضية العربية»(١).

ويبدو أن الحكومة البريطانية بعد أن درست الأمر وقيمت الوضع، وجدت أنها كانت مندفعة فى تأييدها المطلق للصهيونية، لهذا فسرعان ما أصدرت الكتاب الأبيض فى أعقاب مؤتمر لندن، ولقد أكدت هذه الوثيقة أنه ليس من سياسة بريطانيا أن تجعل من فلسطين دولة يهودية، فقد نص الكتاب الأبيض ١٩٣٩م، على:

١ - إقامة دولة فلسطينية خلال مدة عشر سنوات، وتكون الدولة ذات سيادة وعضو فى الكومنولث البريطانى.

٢ - لا يسمح لأكثر من ٧٥ ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين خلال الخمس سنوات المقبلة.

---

(١) محسن محمد: فيصل من خلال وثائق بريطانية تنشر لأول مرة (مقال منشور بمجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٣٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م)، ص٢٦٠-٢٦٢.

٣ – السماح بنقل ملكيات أراض عربية فى أماكن معينة وحظر أو منع حدوث ذلك فى أماكن أخرى.

ويعزو بعض الباحثين الأسباب التى دعت بريطانيا لإصدار الكتاب الأبيض إلى ما يلى:

١ – الموقف البطولي الذى وقفه الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي، ومن معه من العرب فى مؤتمر لندن من أجل القضية الفلسطينية.

٢ – أن بريطانيا كانت مقبلة على الحرب العالمية الثانية، وكانت تدرك أنها ستكون فى حاجة ماسة إلى كسب ود العرب وبالتالى الاستفادة من موقع بلادهم الاستراتيجى، وكذلك ثرواتهم الطبيعية.

٣ – خوف بريطانيا من أن يتقرب الألمان إلى العرب لدرجة يكون لها تأثيرها العكسى على الانجليز وحلفائهم.

٤ – أن الصهاينة الذين كانوا يدعون بأنهم يريدون العيش بسلام فى فلسطين والتعاون مع عربها فى تعمير وتطوير المنطقة قد بدأت أعمالهم تكذب أقوالهم، وتطاولوا على العرب والبريطانيين على حد سواء فى جميع أرجاء البلاد المقدسة.

وعلى الرغم من أن الكتاب الأبيض لم يعط العرب كل ما تمنوا استرجاعه من حقوقهم إلا أنه اعتبر هزيمة كبرى للصهاينة لدرجة أن الزعيم الصهيونى حاييم وايزمان قد اعتبره نكسة فعلية لبني جلدته(١).

ونتيجة لفشل مؤتمر لندن، استدعى الملك عبدالعزيز القائم بالأعمال البريطاني، وقال له «أرجو أن تبلغ حكومتك عن أسفي لما انتهت إليه مباحثات المؤتمر غير المرضية، وإني آمل أن تعيد الحكومة البريطانية النظر فى الموقف»(٢).

ومن الثابت حقاً أن الملك عبدالعزيز رحمه الله كان مواصلا جهوده مع الحكومة البريطانية بشأن القضية الفلسطينية، وذلك بأحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، وبواسطة وزير خارجيته، وممثل حكومته بلندن، مبيناً رحمه الله فى كل موقف أن السياسة الماكرة التى انتهجها البريطانيون فى ذلك البلد العربي المقدس تتنافى مع مبادىء

---

(١) طه عثمان الفرا: مرجع سبق ذكره، ص١٩٤ – ١٩٥.

(٢) مهدى عبدالهادى: مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

الصداقة التى تزعمها بريطانيا مع المسلمين والعرب، وتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل.

ومن الاتصالات الجديدة التى قام بها الملك عبدالعزيز بشأن حقوق الشعب الفلسطينى خطابه إلى تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بتاريخ ٢٦ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٠ من مارس ١٩٤٥م، والذى بدأه بالتعبير عن سروره «لانتصار المبادىء التى أعلنت الحرب من أجل نصرتها، ولاذكر الشخصيات بحق صريح دائم منذ عرف التاريخ ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلا ولا نظيراً.

ذلك هو حق العرب فى فلسطين الذى يريد دعاة اليهودية الصهيونية غمطه وإزالته بشتى وسائلهم التى اخترعوها وبيتوها وعملوا لها فى شتى انحاء العالم من الدعاية الكاذبة وعملوا فى فلسطين من المظالم، واعدوا للعدوان على العرب ما أعدوه مما علم بعضه الناس، وبقى الكثير منه تحت طى الخفاء، وهم يعدون العدة لخلق شكل نازى فاشستى بين سمع الديمقراطية وبصرها فى وسط بلاد العرب.

وإن حق الحياة لكل شعب فى موطنه الذى يعيش فيه حق طبيعى ضمنته الحقوق الطبيعية، وأقرته مبادىء الإنسانية، والحق الطبيعى للعرب فى فلسطين لا يحتاج إلى بينات، فقد ذكرت غير مرة لفخامة الرئيس روزفلت، وللحكومة البريطانية فى عدة مناسبات أن العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور التاريخ، وكانوا سادتها والأكثرية الساحقة فيها فى كل العصور وحتى وقتنا الحاضر وإلى ان يرث الله الأرض ومن عليها»(١).

وعلى العموم فقد استمر ثقل الزعماء الصهاينة فى بريطانيا منذ قبيل الحرب العالمية الثانية حتى صدور الكتاب الأبيض، ولكن بعد صدور تلك الوثيقة نقلوا وسائل تأثيرهم وابواق دعاياتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب أهمها: أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة التى يمكن لها بحق نفوذها السياسى والاقتصادى والعسكرى أن تبطل مفعول الكتاب الأبيض، فضلا عن وجود أعداد كبيرة من اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يملكون الكثير من الأموال، والتى بواسطتها سيكون فى مقدور الصهاينة السيطرة على الاقتصاد الأمريكى مما ستكون له تأثيراته الإيجابية على السياسة الأمريكية

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١١٨٩ — ١١٩٠.

أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين، ص٢٠٥.

تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى اقتناع هؤلاء الصهاينة بأن الحلفاء فى حالة كسبهم للحرب المقبلة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتبوأ المركز القيادي فى معسكر الحلفاء بعد الحرب(١).

وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة السعودية استمرت تواصل كفاحها واتصالها بعد صدور الكتاب الأبيض، ولكنها ركزت اهتمامها فى مواجهة السياسة الأمريكية التى بدأت تتأثر بالدعاية الصهيونية وتبنيها لدعم الحركة الصهيونية بعد انتقال ثقل الحركة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما سيأتى فى الفصل السادس إن شاء الله.

---

(١) طه عثمان الفرا: مرجع سبق ذكره، ص١٩٥ - ١٩٦.

الفصل الثالث

موقف بريطانيا
من انضمام المملكة لعصبة الأمم

نشأة العصبة

مراحل إثارة موضوع انضمام المملكة إلى عصبة الأمم

الحرب الإيطالية الحبشية وموقف المملكة من نداء العصبة

نشأة العصبة

يعتبر إنشاء عصبة الأمم من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى، ومن أهم مبادىء معاهدات الصلح، حيث شهد العالم خلال القرن التاسع عشر اتجاهاً نحو التعاون بين أعضاء المجتمع الدولى، لا فى مجال السياسة فقط، بل وفى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة، كما ازداد الشعور العالمى بضرورة تقييد الحرب، إن لم يكن القضاء عليها، من أجل ضمان السلام العالمى، على أسس جديدة وثابتة(١).

ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من الشخصيات، ومن أبرزها الرئيس الأمريكى «ويلسون» الذى بدأ دعوته لها انطلاقاً من معارضته للفكرة القائلة «بضرورة إدارة الدول الكبرى للعالم»، التى كان معمولا بها حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت السبب فى اندلاع الحروب، وفى مقدمتها الحرب العالمية الأولى.

وعندما عرض الرئيس الأمريكى «ويلسون» على مجلس الحلفاء الأعلى فكرته هذه، القاضية بإنشاء «منظمة دولية عالمية»، كان التجاوب لفكرته ضعيفاً(٢)، إلا أنه نزولا عند رغبته، قرر مجلس الحلفاء الأعلى فى جلسته المنعقدة فى ٢ من ربيع الآخر ١٣٣٧هـ / ٢٥ من يناير ١٩١٩م، بالإجماع تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عن أربع عشرة دولة، برئاسة ويلسون، تكون مهمتها إعداد مشروع ميثاق لسلطة دولية عليا، وعلى أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من معاهدات الصلح.

وقد تم إقرار ميثاق العصبة، فى ٢٧ من رجب ١٣٣٧هـ / ٢٨ من أبريل ١٩١٩م،

---

(١) راشد البراوى: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى (ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م)، ص ص٢٦ – ٢٧.

سمير عبدالمنعم: البعد الأخلاقى لقانون العلاقات الدولية (ط١، القاهرة، شركة الطوبجى، ١٩٨٨م)، ص٨٠٠.

(٢) كان كلمنصو غير مؤمن بهذه الفكرة، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا اعتبرها قضية ثانوية، وبالتالي كان كل منهما يريد الا تكون العصبة ومعاهدات الصلح أمرين متلازمين، ولكن جهود ويلسون جعلتها فى تلازم تام، وصار ميثاق العصبة جزءاً من الصلح.

أنظر:

سمير عبدالمنعم: المرجع السابق، ص٨٠٠ – ٨٠١.

ودخل حيز التنفيذ فى عام ١٢٣٨هـ / ١٩٢٠م، ويتضمن ستاً وعشرين مادة، ومقدمة تحدد أغراض العصبة، والتى تنحصر فى توثيق التعاون بين الأمم، وضمان السلم والأمن الدوليين(١)، وهكذا تم إنشاء ومولد عصبة الأمم.

---

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية (ط١، مطبعة عبير للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م)، ص١٤.

ابراهيم محمد العنانى: العلاقات الدولية (القاهرة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، [illegible]م)، ص [illegible].

مراحل إثارة موضوع انضمام المملكة إلى عصبة الأمم

نظراً لأن السلطان عبدالعزيز آل سعود كان يتوق دائماً إلى صيانة السلام والأمن الدوليين، وينشد قيام علاقات طيبة ووثيقة بين بلاده ودول العالم، على أساس العدل والإنصاف، ولهذا كانت لحكومة السلطان عبدالعزيز محاولات لدخول العصبة، وكان للحكومة البريطانية موقف من هذه المحاولات، وهذا الموقف مر بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى

أثيرت لأول مرة مسألة الدخول المحتمل لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها فى عصبة الأمم سراً بواسطة سكرتارية العصبة، فى عام ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م، ولم يثر هذا الاقتراح كثيراً من الاهتمام لدى الحكومة البريطانية، ولكن فى ربيع ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م، وبعد إخماد ثورة الاخوان نهائياً، ووصول أندرو رايان Ryan إلى جدة، وتوليه مقاليد المفوضية البريطانية، بحث الموضوع بشكل أعمق، حتى لقد وجهت أسئلة فى مجلس العموم البريطانى، حول ما إذا كان من الحكمة تشجيع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على دخول العصبة(١).

وفى صفر ١٣٤٩هـ / يوليو ١٩٣٠م، وصلت تقارير من المفوضية البريطانية فى جدة إلى لندن عن تفكير السلطان عبدالعزيز آل سعود، ورغبته فى دخول الحجاز ونجد فى عصبة الأمم(٢)، الأمر الذى أدى إلى إجراء بحث واسع النطاق فى مكاتب وزارة الخارجية البريطانية، ولما كانت بريطانيا هى إحدى الدول صاحبة النفوذ فى العصبة، بالإضافة إلى أنها ترتبط مع السلطان عبدالعزيز آل سعود بمعاهدة جدة بتاريخ ٢٨ من ذي القعدة ١٣٤٥هـ / ٢٠ من مايو ١٩٢٧م(٣)، فقد كان من الطبيعى أن تمر الاقتراحات بعضوية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها أولا من خلال بريطانيا، وكان من المبادىء المسلم بها للحكومة البريطانية،

---

(١) Leatherdale, Clive: Britain and Saudi Arabia 1925 – 1939, (Cass, Lond, 1983), p. 167.

(٢) F.O. 371/19019, E 4666, E 4666/25, Memorandum Respecting the Possible Condidature of Saudi Arabia for The League of Nations, in 30 July 1935.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص١٩٥.

توسيع نطاق العضوية فى عصبة الأمم بقدر الإمكان من أجل تحقيق أغراضها(١).

كما أن هناك دولة عربية أخرى، هى العراق، كانت تستعد لاكتساب عضوية العصبة، وكان السؤال الذى طرح نفسه، فى الدوائر السياسية البريطانية، هو هل تستفيد بريطانيا والعصبة من عضوية مملكة الحجاز ونجد فى العصبة؟

هذا وقد تركز كثير من النقاش حول مشكلات قانونية وفنية، فمثلا الحجاز قبل ضم السلطان عبدالعزيز له كان من ضمن قائمة الدول الأعضاء الأصليين فى العصبة، ومن ناحية أخرى، فإنه من وجهة النظر العملية والتطبيقية، فإن الدول كانت ملزمة بالتعهد بالالتزام بارتباطات العصبة، مثل المصادقة على معاهدة فرساي، قبل أن تصير عضويتها تامة، وهذا ما لم تفعله حكومة الحجاز السابقة(٢)، ولم تفعله كذلك حكومة السلطان عبدالعزيز فيما بعد(٣).

وكانت وزارة الخارجية البريطانية ترى أنه من حيث المبدأ، فإن تغيير الأسرة الحاكمة فى الحجاز، لا يعنى تغييراً فى هوية الحجاز، وبالتالى لم تكن هناك عقبة قانونية تقف فى وجه مصادقة السلطان عبدالعزيز على معاهدة فرساي، ولو بعد عشر سنوات من مصادقة الموقعين الأصليين، وبذلك يدخل الحجاز فى العصبة دون تقديم طلب جديد(٤).

كما كانت الحكومة البريطانية، منذ عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، تعتبر الحجاز ونجد دولتين منفصلتين، تحت ملك واحد، وهذا ما يعرف بالاتحاد الشخصى، وهذا من شأنه أن يجعل للسلطان عبدالعزيز صوتين فى عصبة الأمم.

إلا أنه بعد وصول أندرو رايان إلى جدة، كتب إلى الحكومة البريطانية فى صفر ١٣٤٩هـ / يوليو ١٩٣٠م، عن الإدراك السعودى العميق لقيمة العصبة، وعلى ذلك بدأت وزارة الخارجية البريطانية تبحث المسألة بمزيد من العمق.

---

(١) F.O. 371/15297, (Question of Saudi entry into the League), A Letter No. 137, from Hunderson, London, to A. Ryan, in 8th April 1931.

(٢) F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, A Letter from Hunderson to House of Commons, in 17th March 1930.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٠٠.

(٤) F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, Rendel Minute, in 15th March 1930.

وبعد اقتناع، أدركت وزارة الخارجية البريطانية أن المركز الدولي للحجاز ونجد هو اتحاد حقيقي، كالذى كان موجوداً فى مملكة النمسا والمجر، حيث إن هناك وزارة خارجية واحدة فى مكة، ووزير خارجية واحد، ولم يحدث أن المعاهدات الدولية المبرمة مع السلطان عبدالعزيز كانت مزدوجة، واحدة للحجاز والأخرى لنجد، وعلى ذلك فإن الإدارة القانونية فى وزارة الخارجية البريطانية، صارت ترى أن كلتا الدولتين قد توقف وجودهما ككيانين ودولتين منفصلتين، وحل محلهما وحدة واحدة جديدة على شكل اتحاد من الحجاز ونجد، وعلى ذلك فإن الطريق إلى العصبة، بمجرد تصديق السلطان عبدالعزيز على معاهدة فرساى، صار مغلقاً حيث أن الحجاز لم يعد دولة قائمة بذاتها، كما أنه تأخر عن توقيع معاهدة فرساى ما يقارب عشر سنوات، وهذا قد يثير رفضاً دولياً، وبذلك لم يعد الطريق مفتوحاً أمام السلطان عبدالعزيز آل سعود لدخول العصبة، عن طريق التوقيع على معاهدة فرساى فقط، ولكن صار فى استطاعته أن يتقدم طلباً جديداً باسم دولته الجديدة(١).

وكانت هناك اعتبارات أخرى أدت إلى تردد بريطانيا فى تمثيل دولة السلطان عبدالعزيز فى عصبة الأمم، وكان أحد هذه الاعتبارات، أنه من متطلبات عضوية عصبة الأمم إلغاء الرق، ورغم وجود تعهد «ضعيف» فى معاهدة جدة، ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م، بالحد من تجارة الرقيق في شبه الجزيرة العربية، إلا أن السلطان عبدالعزيز كان يرفض وضع أي بنود مضادة للرق فى معاهداته المقترحة مع إيطاليا وفرنسا.

وعلى الرغم من أن العصبة كانت تدين بصراحة تجارة الرقيق، إلا أن مركزها فى هذه المسألة كان ضعيفاً بقبول دول معينة تمارس الرق مثل الحبشة(٢).

وكان موقف عصبة الأمم من الرق قد ازداد تشدداً، بحيث اشتمل على الرق المنزلى وتجارة الرقيق، ولم يكن هناك أمل فى إمكان إلغاء الرق الذى كانت تعتمد عليه الحياة المنزلية اقتصادياً واجتماعياً.

وكانت المتطلبات الأخرى للعصبة، أن الدول الأعضاء تكون لها حدود مستقرة متفق عليها، وفى سنة ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م، لم تكن الحالة كذلك، حيث كانت معظم حدود الحجاز

---

(١) F.O. 371/14478, E 4310/1409/91, Beckett Minute, in 3rd November 1930.
Leatherdale, Clive: op. cit. p. 172.

(٢) F.O. 371/14478, E 1409/91, Rendel Minute, in 29th October 1930.

ونجد الداخلية موضعاً لنزاع شديد مع الحكومة البريطانية، باستثناء جنوب غربى الجزيرة العربية، حيث كان النزاع مع اليمن، وكانت أكثر المناطق حساسية فى النزاع الاقليمي بين السلطان عبدالعزيز والحكومة البريطانية، هى منطقة العقبة ومُعان(١).

ولم يثر السلطان عبدالعزيز هذه المسألة منذ الاعتراف بالوضع الاقليمى القائم أثناء تبادل المذكرات الملحقة بمعاهدة جدة، كما أن بريطانيا لم تستخدم حقها كدولة منتدبة على شرق الأردن، ولم تثر هذه المسألة فى جنيف، ولم تكن الحكومة البريطانية راغبة فى إثارة مسألة العقبة ومعان، وربطها بطلب السعودية عضوية العصبة، خصوصاً وأن بريطانيا لم تكن مستعدة للتنازل في هذا الموضوع، حيث إنها تدرك حق السلطان عبدالعزيز الشرعى فى هذه المسألة إذا عرض موضوع دخول الدولة السعودية فى العصبة، وبالتالي تدرك إدانة المجتمع الدولى لها إذ هى قامت بعرضه على العصبة، وعلى ذلك صارت الحكومة البريطانية تشعر أنه من الأسلم عدم إتاحة الفرصة للسلطان عبدالعزيز لمضايقة بريطانيا، بإثنائه عن التقدم لعصبة الأمم(٢).

وفى النصف الثانى من سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٢٠م، تعهد رايان بأن يقوم بدراسة شاملة عن مزايا عضوية السعودية فى عصبة الأمم، وكان رايان أقل من وزارة الخارجية شكاً فى الفوائد المحتملة نتيجة دخول المملكة فى عصبة الأمم، سواء من وجهة النظر البريطانية، أو من وجهة نظر الحجاز ونجد، وكان يشعر أن العقبات كانت من وجهة نظر العصبة نفسها، وفى البداية كان رايان يعتبر أن السلطان عبدالعزيز يشك فى العصبة ويعتبرها ذنباً أوربياً متخفياً فى جلد شاة دولية وديعة، ولربما ما يبرر شك السلطان عبدالعزيز، هو مصادقة عصبة الأمم على وعد بلفور، مما يعد مبرراً كافياً لما قد يذهب إليه من شكوك، وفى الوقت نفسه، فالسلطان عبدالعزيز يرغب فى إدخال دولته فى الشئون الدولية، ولكنه لم يكن يعول كثيراً على التعامل مع الدول الأخرى، من خلال المنظمة الدولية المشكوك فى أهدافها وتطلعاتها(٣).

---

(١) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 173.

(٢) F.O. 371/19019, E 584/584/25, A Letter from F.O. to Ryan, Jeddah, in 8th April 1931.

(٣) F.O. 371/14478, E 4310/1409/91, Ryan Minute, in 30th October 1930.

وقد حدد رايان، الوزير البريطاني في جدة، عدداً من المزايا التي يمكن أن تعود من عضوية المملكة في عصبة الأمم، ومنها أنه في حالة دخول المملكة العربية السعودية في عصبة الأمم، فإنها ستكون ملتزمة بتنفيذ التنظيمات الدولية، مثل تنظيمات الطيران الدولي، خصوصاً وأن بريطانيا في ذلك الوقت كانت تفكر في إنشاء طريق جوي إلى الشرق، بالاستفادة من تسهيلات الهبوط، ليس فقط عبر مناطق انتدابها، ولكن أيضاً على طول الساحل الغربي للخليج، وكانت الحكومة البريطانية ترى أن حصولها على تسهيلات في الأحساء، عن طريق العصبة، سيكون أسهل من حصولها عليها بالاتصال المباشر مع السلطان عبدالعزيز، الذي كان متحفظاً في هذا الأمر (١)، ومنها إمكانية استخدام جهاز العصبة في تقليل التوتر على الحدود النجدية العراقية، خصوصاً وأن كلتا الدولتين تقدمتا إلى العضوية في الوقت نفسه ، وكان من المقرر دخول العراق العصبة سنة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، ولا شك في أن تحمل البلدين لالتزامات عضوية العصبة قد يسهل تسوية نزاعات المستقبل بينهما.

وكانت مسألة الحدود النجدية العراقية وغيرها من الأمور التي جعلت رايان يرى أن الحكومة البريطانية يمكن أن تجني فوائد عظيمة جداً من دخول الحجاز ونجد في عصبة الأمم(٢).

وكان تقرير رايان الذي وضعه في أوائل جمادى الأولى ١٣٤٩هـ / نهاية أكتوبر ١٩٣٠م، هو تأجيل مسألة عضوية حكومة الحجاز ونجد للعصبة وعدم الإشارة إليها، ما لم تطلب حكومة السلطان عبدالعزيز ذلك بشكل خاص، كما اقترح رايان إبلاغ السلطان عبدالعزيز بأن موقف الحكومة البريطانية الأساسي هو تأييد الحجاز ونجد في الدخول في عصبة الأمم، وفي نفس الوقت إبراز العقبات التي تقف في وجه تحقيق نجاح هذا الطلب(٣)، ووافقت وزارة الخارجية البريطانية، إلا أنها رأت أن يكون ردها أقل تثبيطاً، حيث كانت الدول الأخرى تتمتع بتأييد بريطانيا لعضوية العصبة، فإلى جانب العراق، كانت هناك تركيا وأفغانستان، مدعومة من جانب الحكومة البريطانية، وعلى ذلك صدرت التعليمات من وزارة الخارجية البريطانية إلى رايان في سنة ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، باتخاذ موقف «الحياد

---

(١) F.O. Rendel's Minute, in 29th October 1930.

(٢) F.O. 371/19019, E 4666/4666, op. cit. p. 242.

(٣) Ryan's Minute, in 30th October 1930.

المتحفظ» إزاء أي محاولات جادة من جانب حكومة الحجاز ونجد، وأن يبلغ السلطان عبدالعزيز كذلك بأن المبدأ العام للحكومة البريطانية هو رغبتها فى أن ترى عضوية عصبة الأمم عالمية تقريباً بقدر الإمكان، وإذا عبر السلطان عبدالعزيز عن رغبته فى الانضمام للعصبة، فالحكومة البريطانية ترحب بقراره، وسوف تؤيد ترشيح مملكته فى جنيف(١)، إلا أن الظروف ساعدت على إرجاء المسألة، ومنها الأزمة المالية فى أوربا، كما أنه فى سنة ١٩٣١م، أدى الغزو اليابانى لمنشوريا، إلى جعل العصبة تواجه أول تهديدات خطيرة لمصداقيتها الدولية، كما أن السلطان عبدالعزيز نفسه لم يفعل أكثر من إثارة المسألة فى عبارات عامة، ولم يقم بعمل جدى من أجل الدخول فى عصبة الأمم، وربما هذا يعود إلى عدم ثقته بها، وشكوكه حول تطلعاتها(٢)، بالإضافة إلى أن الملك عبدالعزيز كان يدرك تماماً أن انضمامه إلى عصبة الأمم، يلزمه بقبول ميثاقها وما فيه من مواد تتعلق بنظام الانتداب، وكان ينكر هذا النظام أصلا، كما ينكر فرضه على بعض الدول العربية ويقاومه(٣).

المرحلة الثانية

شغل الملك عبدالعزيز فى هذه المرحلة بشئون بلاده الداخلية، بحيث لم يقم بمحاولة جدية بشأن الدخول فى عصبة الأمم، منذ غرة ربيع الأول ١٢٥٠هـ / منتصف يوليو ١٩٣١م، إلى أوائل ذى القعدة ١٢٥١هـ / نهاية فبراير ١٩٣٢م، ومن شواغله أيضاً فى هذه الفترة استمرار الاضطرابات على الحدود الأردنية، ووصول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى شبه الجزيرة العربية سنة ١٢٥٠هـ / ١٩٣١م، وهبوط عدد الحجاج إلى أكثر من النصف فى عام واحد، إلا أن هذه الفترة شهدت مشاركة السلطان عبدالعزيز فى المجال الدولي، ففى سنة ١٢٥٠هـ / ١٩٣١م، دعيت مملكة الحجاز ونجد لحضور مؤتمر عصبة الأمم فى جنيف، بشأن المخدرات، ووقعت الاتفاقية المترتبة على المؤتمر(٤).

---

(١) F.O. 371/15297, A Letter No. 137, from Hunderson, F.O. to A. Ryan, Jeddah, in 8th April 1931.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 176.

(٣) أحمد عسه: مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٠٠.

(٤) F.O. 371/19019, E 1210/840/25, op. cit. section 2.

كما انضم الملك عبدالعزيز عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م، إلى اتفاقية روما بشأن الصحة (١٩٠٧م)، وذلك بناء على تأييد الحكومة البريطانية.

وفي ذي الحجة ١٣٥٠هـ / أبريل ١٩٣٢م، انضم الملك عبدالعزيز إلى ميثاق كيلوج المبرم في ١٠ من ربيع الأول ١٣٤٧هـ / ٢٧ من أغسطس ١٩٢٨م، من أجل نبذ الحرب(١)، وفي السنة نفسها كان الملك عبدالعزيز ممثلا في مؤتمر نزع السلاح(٢)، وقد توجت كل هذه الظروف في جمادى الأولى ١٣٥١هـ / سبتمبر ١٩٣٢م، عندما أعلن أن مملكة الحجاز ونجد قد صارت مملكة واحدة، باسم المملكة العربية السعودية، وهذا العمل قضى على كل جدل حول ما إذا كان الملك عبدالعزيز يحكم دولة واحدة أو دولتين(٣).

واستشيرت الإدارة القانونية في وزارة الخارجية البريطانية، حول ما إذا كان الاسم الجديد يثير أية مشكلات قانونية، تتصل بالتزامات بريطانيا وتعهداتها للملك عبدالعزيز، فكان قرارها أن الاسم الجديد لا يؤثر على أي معاهدات أو التزامات أو تعاقدات قائمة، كما لم يكن هناك أي ضرورة أو حاجة من أجل صدور اعتراف رسمي بالاسم الجديد، وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة البريطانية بمباركة هذا المسمى الجديد، وأرسلت برقية تهنئة إلى الملك عبدالعزيز، وهذا اعتراف صريح بقيام المملكة العربية السعودية، واعتماد الاتفاقيات والمعاهدات السابقة.

وفي عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، تابع الملك عبدالعزيز سياسته الحكيمة في تطوير دولته، وإدخال المخترعات الحديثة لبلاده، وعقد الاتفاقيات التنموية، ومن أهمها عقد اتفاقية امتياز النفط مع الشركات الأمريكية في ٤ من صفر ١٣٥٢هـ / ٢٩ من مايو ١٩٣٣م، وذلك بعد فشل الشركات البريطانية في استخراج النفط.

---

(١) ميثاق بريان كيلوج: وقع هذا الميثاق في باريس في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨م، ولم يات عام ١٩٣٣م حتى انضمت إليه ٦٥ دولة، وهذا الميثاق يتضمن معنى سامياً، إذ أخذ الضمير الإنساني يعترف بان الحرب أكثر من جريمة ضد الحضارة.

انظر:

راشد البراوي: مرجع سبق ذكره، ص٤١.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 176.

(٣) F.O. 371/19019, E 4666/4666/25, op. cit. section 1, p. 242.

وفى عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، اشتركت المملكة العربية السعودية فى المؤتمر الاقتصادى العالمى فى لندن(١)، وقام الوزير المفوض السعودي بلندن الأستاذ حافظ وهبة، بتمثيل بلاده فى هذا المؤتمر وأثار مسألة عضوية المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم(٢).

وفى العام نفسه عادت المملكة العربية السعودية لإثارة مسألة عضويتها فى عصبة الأمم، مع وزارة الخارجية البريطانية، حيث أشار الوزير المفوض السعودى فى لندن، الأستاذ حافظ وهبة، فى حديث له مع السير ل. أوليفانت **L. Oliphant**، إلى احتمال دخول المملكة العربية السعودية فى العصبة، ومما شجع على بحث هذه المسألة هو اهتمام الملك عبدالعزيز آل سعود والحكومة البريطانية بقيام السفن الحربية الإيطالية بأعمال الدورية أمام سواحل عسير.

وهكذا كان تقويم الحكومة البريطانية لمزايا عضوية المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، مختلفاً عما كان عليه سنة ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م و١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، فمن ناحية أدى تحويل مملكة الحجاز ونجد إلى المملكة العربية السعودية إلى إزالة الاعتراضات القانونية، ذلك أن الحجاز فى المصطلح الدولي لم يعد له وجود، وصار على المملكة العربية السعودية إذا أرادت الانضمام إلى عصبة الأمم أن تتقدم بطلب جديد، ومن ناحية أخرى، فإن التطورات الدولية بدأت فى تشويه صورة العصبة، وبالإضافة إلى ذلك بدأ تحرر وزير الخارجية البريطاني الجديد جون سيمون **J. Simon**، والذى تولى الوزارة حتى سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، من مواجهة العديد من الأحداث الدولية التى تهدد السلام العالمى مثل الغزو اليابانى لمنشوريا والأنشطة العسكرية والسياسية العديدة التى كانت تقوم بها فرنسا والمانيا وإيطاليا، وعجز الحكومة البريطانية عن كبح النزعة الاستعمارية لهذه الدول، كما عجزت بريطانيا هى الأخرى عن كبح جماح نفسها فى الاستغلال والتسلط على مقدرات الشعوب التى تدور فى فلكها(٢).

كل ذلك كان يقلل من تحمس وزير الخارجية البريطانية، لتشجيع أي دولة مثل المملكة العربية السعودية على التقدم لعضوية العصبة، وعلاوة على ذلك فقد كانت هناك

---

(١) Leatherdale, Clive: op. cit. pp. 176 – 177.

(٢) F.O. 371/19019, E 1210/840/15, op. cit. p. 243.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. pp. 177 – 178.

صعوبات متصلة بتقاليد المملكة العربية السعودية، الخاصة بالرق، إلى جانب استمرار وجود بعض المنازعات على مئات الأميال من الحدود.

ولكن الأستاذ حافظ وهبة أبلغ وزارة الخارجية البريطانية بأن الحدود مع اليمن لم تعد موضع نزاع، بعد أن تم الاتفاق عليها مع الإمام يحيى، وأما بالنسبة لمشكلة الرق، فإن القضاء عليه بسهولة سيكون داخل العصبة أفضل وأسهل منه خارجها(١)، وضرب مثلا بالحبشة، فلم تقف قضية الرق عقبة فى دخولها عصبة الأمم، وكل ما طلب منها هو أن تعبر عن رغبتها فى العمل على إلغاء الرق بمعونة عصبة الأمم، إذا لزم الأمر.

وقد دخلت الحبشة عصبة الأمم سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م، ووقعت سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، على الاتفاقية الخاصة بالرق، ولكن الامبراطور هيلاسيلاسى لم يصادق عليها، ولم يمارس أي ضغط عليه من أجل ذلك(٢).

ومع ذلك كان يبدو أن هناك شعوراً بأن العصبة سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، أقل رغبة فى قبول دولة تمارس الرق، منها فى سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م، عندما قبلت الحبشة، خصوصاً وأن العصبة كانت تدرك أن الملك عبدالعزيز لا يريد إلغاء الرق المنزلي، وهكذا ظل من المشكوك فيه سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، ما إذا كان دخول المملكة العربية السعودية فى عضوية عصبة الأمم مفيداً، من الناحية السياسية لبريطانيا، لأنه كلما كان العالم الخارجي ومنظماته بعيدة عن شئون المملكة العربية السعودية، كان من الأسهل على الحكومة البريطانية الاحتفاظ بعلاقاتها الوثيقة مع الملك عبدالعزيز، وبالتالى من الأسهل أيضاً حل المنازعات العديدة على الحدود، دون أى تدخل دولى(٣).

إلا أنه من ناحية اخرى، كانت بريطانيا ترى أن دخول المملكة العربية السعودية فى عضوية العصبة، سيجعل فى استطاعة بريطانيا الاستعانة بالعصبة، لمنع أي دول أخرى من الاعتداء على المملكة.

---

(١) F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Wahba Conversation with Oliphant, in 3rd March 1933.

(٢) F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Peterson (F.O.) Minute.

(٣) F.O. 371/19019, E 2491/840/25, A Letter No. 124, from (F.O.) to British Legation, Jeddah, in 12th May 1933.

إضافة إلى ما سبق، فقد كانت هناك أمور أخرى قدرت الحكومة البريطانية أنها قد تثار، نتيجة نجاح المملكة العربية السعودية في الدخول فى عصبة الأمم، مثل ازدياد السخط فى مصر، إذا رأت المملكة العربية السعودية تحصل على مقعد فى العصبة، بينما مصر لا تحصل على الشيء نفسه ، وكانت الحكومة البريطانية تتجنب ما يسيء علاقاتها بالملك فؤاد وحزب الوفد، الذى كان يحكم فى ذلك الوقت(١).

وكانت نتيجة التطورات الأبحاث الشاملة التى قامت بها الحكومة البريطانية للمرة الثانية، حول مزايا دخول المملكة العربية السعودية إلى العصبة، هى عدم التأييد الصريح بشكل أكثر وضوحاً مما كان عليه فى سنة ١٣٤٩- ١٣٥٠هـ / ١٩٣٠- ١٩٣١م، لأنه حتى إذا نحيت جانباً العقبات ذات الطبيعة الفنية، مثل الرق والحدود، ولم يدخل فى الاعتبار إلا النواحى السياسية فحسب، فإن الحجج كانت تؤيد بصراحة إبقاء المملكة خارج العصبة، فقد كانت بريطانيا ترى أنها تستطيع أن تحصل على مزايا من المملكة من خلال العلاقات الثنائية، أكثر مما تحصل عليه من خلال جهاز العصبة(٢).

وبتاريخ ١٦ من محرم ١٣٥٢هـ / ١١ من مايو ١٩٢٣م، عادت المملكة العربية السعودية مرة أخرى، وأثارت مسألة عضويتها فى العصبة، وذلك فى حديث جرى بين الأستاذ حافظ وهبة، الوزير المفوض السعودى فى لندن، والسير أوليفانت **Oliphant L.**، فى وزارة الخارجية البريطانية، فأشار الأخير إلى المصاعب التى يراها الآن، وطلب تأجيل الموضوع إلى مناسبة أخرى، فوافق الأستاذ حافظ وهبة على تأجيل الموضوع، وانتظار التطورات التى تحدث على حدود المملكة.

وكان إعادة فتح مسألة عضوية المملكة فى عصبة الأمم، سبباً فى تفكير الحكومة البريطانية فى اتخاذ موقف محدد، سيما وان الاعتراضات من وجهة نظر الحكومة البريطانية، والتى أثيرت عندما درس الأمر فى ١٣٤٩- ١٣٥٠هـ / ١٩٣٠- ١٩٣١م، مازالت قائمة، وبالإضافة إلى ذلك وعلى ضوء الحجج التى ظهرت عام ١٩٢٣م، فقد شعرت وزارة الخارجية البريطانية، انها يجب أن تتخذ موقفاً محايداً للغاية، بحيث تقدم للحكومة

(١) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 179.

(٢) F.O. 371/20057, A Telegram No. 3 from A. Ryan, Jeddah, to F.O., in 3rd January 1936.

السعودية ما تطلبه من معلومات عن العصبة، ولكنها لا تدفعها لأى من الاتجاهين.

ولهذا وضعت هذه الاعتبارات أمام المفوض البريطانى فى جدة، فى رسالة بتاريخ ٢٢ من محرم ١٣٥٢هـ / ١٧ من مايو ١٩٣٣م، وأبلغ السير أندرو رايان بأنه إذا أبدت الحكومة السعودية علامات الرغبة فى الضغط على طلبها، فإن الحكومة البريطانية لن تشعر أنها محقة فى إثنائها، خصوصاً وأنه لا يمكن التشكيك فى أن العراق وإيران قد دعمتا مركزهما الدولى نتيجة لعضويتهما فى العصبة، فإذا تحققت الحكومة السعودية من العوائق أمام اختيارها، وأنها لا تتوقع أن تتكفل الحكومة البريطانية بترشيحها، فإنه ليس هناك أى سبب قوى لمنعها، لهذا عمدت وزارة الخارجية البريطانية وزيرها بجدة، فى حالة تلقيه أية استفسارات جديدة حول الموضوع، فإنه يتعين عليه أن يتخذ موقف الحياد مع التعاطف التام، وأن يمتنع عن أى شىء قد يؤخذ على أنه صد، بل لا يفعل شيئاً يشجعهم على المضى قدماً فى الموضوع، وعليه فى الوقت نفسه أن يعطى الحكومة السعودية أية معلومات قد يرغبون فيها، بينما لا يقلل من العوائق فى طريق ترشيحها، وفى حالة ما إذا حاولت الحكومة السعودية تنفيذ ترسيم حدودها مع شرق الأردن، على أساس ضرورتها كشرط مسبق لدخول العصبة، يجب على الوزير البريطانى المفوض بجدة الرجوع إلى وزارة الخارجية البريطانية، طلباً لتعليمات جديدة(١).

وفى هذه التعليمات السابقة الموجهة إلى الوزير البريطانى فى جدة، دليل قاطع على مخاوف بريطانيا من الإدانة الدولية، من قبل أعضاء العصبة فى حالة عرض الملك عبدالعزيز لأى من هذه المشاكل على عصبة الأمم، لهذا وذاك فهى ترى أن تصفى مشاكلها معه دون أى تدخل خارجى، ومن ثم لا تخشى بعد ذلك انضمام المملكة العربية السعودية لعصبة الأمم.

وهذا ولم يظهر أى جديد حول موضوع انضمام المملكة العربية السعودية لعصبة الأمم لما يزيد عن سنة، ولكن خلال اجتماع وزارة الخارجية البريطانية فى ١٤ من جمادى الآخرة ١٣٥٣هـ / ٢٤ من سبتمبر ١٩٣٤م، ذكر وكيل وزارة الخارجية السعودية الأستاذ فؤاد حمزة، أن حكومته -خلال مراحل المفاوضات المتوقعة مع الحكومة البريطانية، من أجل تسوية عامة للمسائل المعلقة بين الحكومتين- قد تكون ميالة من أجل الدخول فى عصبة الأمم، ويعتقد وكيل الخارجية السعودى، الأستاذ فؤاد حمزة، أن التسوية المتوقعة ستزيل أى مشكلة

(١) F.O. 371/19019, E 5997/2429/25, op. cit., p. 243.

ناتجة حول الحدود، ويأمل كذلك أن يتحقق بعض التقدم خلال المفاوضات حول قضية الرق، لكى يتسنى للمملكة العربية السعودية أن تستفيد من سابقة الحبشة، وتطلب الانضمام إلى العصبة مقدماً، وقبل الإزالة الكاملة للرق، إلا أن الحكومة البريطانية كانت ترى أن الأساس الذى تقوم عليه الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية، مع الساحل المهادن على الخليج العربى، لا يزال موضع جدل، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية أكثر تردداً فى دخول السعودية عصبة الأمم.

ولا شك فى أن هذه التطورات جعلت الملك عبدالعزيز، يرحمه الله، يركز اهتمامه بشدة على شئون شبه الجزيرة العربية، وتكف حكومته عن المطالبة غير الجدية بالانضمام إلى العصبة، حتى أواخر ربيع الأول ١٢٥٤هـ / يونيو ١٩٢٥م، حيث لم تكن هناك طوال هذه الفترة أى طلبات أخرى بشأن عصبة الأمم، وتنفست الحكومة البريطانية الصعداء، ولكن إلى حين(١).

المرحلة الثالثة

فى النصف الثانى من عام ١٢٥٤هـ / ١٩٢٥م، قدمت استفسارات جديدة من جانب حكومتى المملكة العربية السعودية والعراق التى كانت فى ذلك الحين تسعى لتأييد المملكة لدخول العصبة، ويرى البعض أن تأييد العراق لدخول المملكة لعصبة الأمم، كان بدافع التفكير فى التجمع العربى، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن العلاقات السعودية العراقية، كانت آخذة فى التحسن بدليل أنه بعد شهور، أبرمت معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والعراق عام ١٢٥٥هـ / ١٩٢٦م، كما ان الحكومة السعودية أشارت إلى الاجراءات المضادة للرق، والتى أدخلت كجزء من إعادة النظر فى معاهدة جدة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م، وأنها تستشهد بسابقة دخول الحبشة وأفغانستان(٢).

وبالنظر إلى الاهتمام الذى بدأت توليه الحكومة السعودية لانضمامها للعصبة، فإن الحكومة البريطانية كانت ترى أن التطورات الأخيرة على الحدود، نادراً ما تؤدى إلى تقليل العوائق والاعتراضات، حيث إن المشكلة حول الحدود، وصلت إلى ما يشبه الطريق المسدود

---

(١) F.O. 371/19019, E 5997/2429/25, Ibid, p. 243.

(٢) F.O. 371/20064, E 1538/25, A Letter from Ryan to Eden, Annual Report for 1935, in 29th Feb. 1936.

مع الملك عبدالعزيز، حول حدود مملكته فى شرق وجنوب شرق الجزيرة العربية، ووضع مشابه للأمور يبدو محتملا على الحدود السعودية مع شرق الأردن، حيث الحدود فى حالة مرتبكة جداً نظراً لأن الخرائط التى كانت فى حوزة بريطانيا لا تخدم مخططاتها الاستعمارية فى المنطقة، حيث إن هذه الخرائط تثبت امتلاك الملك عبدالعزيز للعقبة ومعان، لأنهما منطقتان كانتا تابعتين لاقليم الحجاز، ولهذا سيكون محرجاً للغاية للحكومة البريطانية، إذا أثيرت هذه المسائل أمام جهاز دولى، إذا تم دخول المملكة العربية السعودية عصبة الأمم(١).

الحرب الإيطالية الحبشية وموقف المملكة من نداء عصبة الأمم

أدى فشل إيطاليا فى الحصول على مكاسب فى أفريقيا، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، إلى اغتنامها الفرصة لتحقيق مآربها، فاقترحت على بريطانيا سنة ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م، أن توقع معها اتفاقاً يتعهدان فيه بتبادل المعونة من أجل الحصول على امتيازات خاصة فى الحبشة، وبناء عليه جرت مفاوضات بين بريطانيا والحبشة فى هذا الشأن، ولكنها باءت بالفشل، وكان من جراء ذلك أن اتفقت بريطانيا وإيطاليا سراً سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٥م، على استخدام القوة لحمل الحبشة على الخضوع لهما، وقد صممت الدولتان على المضي فى هذا السبيل إلى منتهاه، فأرسلتا إلى حكومة أديس أبابا خطابات تفصح عن نواياهما فى الحفاظ على مخططاتهما الاستعمارية.

وقد أجاب الامبراطور هيلاسيلاسى بكلمات ذات مغزى تاريخى، حيث قال «إن وصول دولتيكما إلى اتفاق، وإبلاغنا نبأ ذلك فى مذكرة مشتركة، لا يدع لنا مجالا للشك، فيما انعقدت عليه نيتكما على محاولة إرهابنا، وهذا من شأنه ، فى رأينا، أن يحملنا على عرض الأمر على عصبة الأمم للنظر فيه».

وبالفعل قدمت الحبشة احتجاجاً إلى عصبة الأمم، فسارعت كل من بريطانيا وإيطاليا إلى تقديم تأكيدات صريحة للحبشة، تنفى مجرد التفكير فى انتهاك حرمة أراضي الحبشة، وقد قبلت الحكومة الحبشية هذه التأكيدات الزائفة، التى طمأنتها على استقلالها، لا سيما وأنها عضو فى عصبة الأمم منذ عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م.

ويتضح مما سبق أن الحبشة كانت عضواً فى عصبة الأمم، ولم يكن من السهل الاعتداء

---

(١) F.O. 371/19019/ E 4068/1809/25, op. cit. p. 243

عليها دون تأييد دولي، وكان موسولينى يدرك أن فرنسا وبريطانيا لن تقفا فى وجهه أثناء غزوه للحبشة، حيث إن لافال **Laval**، وزير الخارجية الفرنسي، أثناء زيارته لروما فى غرة شوال ١٣٥٢هـ / ٧ من يناير ١٩٣٥م، أعطي مطلق الحرية لموسولينى فى العمل ضد الحبشة، مقابل تعضيد فرنسا وتقديم المعونة لها ضد المانيا.

كما وعد صمويل هور وزير الخارجية البريطانية، بتاريخ ٢٤ من جمادى الثانية ١٣٥٤هـ / ٢٣ من سبتمبر ١٩٣٥م، موسولينى سراً من خلال السفير البريطاني فى روما، بأن بريطانيا لن تطبق عقوبات عسكرية، وتغلق قناة السويس في وجه القوات الإيطالية، ولكنها عند الضرورة سوف تطبق مجرد عقوبات اقتصادية.

ومما سبق يتضح لنا عجز عصبة الأمم عن كبح جماح الدول الاستعمارية، والتي كانت بحق هي التى بيدها مقاليد كل شيء بالنسبة للعصبة ذاتها(١).

وعلى العموم، ففى ٥ من رجب ١٣٥٤هـ / ٣ من أكتوبر ١٩٣٥م، اجتازت الجيوش الإيطالية حدود الحبشة، وألقت بقنابلها على الأهالي الآمنين، فبعثت الحبشة برقية إلى عصبة الأمم، موضحة أن هذا العدوان انتهاك لحرمة حدود الامبراطورية، ومخالفة لميثاق عصبة الأمم(٢).

وبتاريخ ١٠ من رجب ١٣٥٤هـ / ٨ من أكتوبر ١٩٣٥م، وبعد سلسلة من المناقشات فى مقر العصبة بجنيف، أصدر مجلس العصبة قراراً بإدانة إيطاليا، وتابعت العصبة مناقشاتها، ودراسة مختلف الاقتراحات والتوصيات الرامية إلى فرض العقوبات على الدولة المعتدية.

وأخيراً وبعد طول مباحثات، جاءت العقوبات الاقتصادية مخيبة للآمال، حيث اقتصرت على حظر بعض المواد الحربية، بينما أغفلت النفط الذي هو روح أداة الحرب

(١) عاطف السيد: البحر الأحمر والعالم المعاصر (ط٢، القاهرة، دار عطوة، ١٩٨٥م)، ص ص١٠٨-١١٠.

محمد عبدالوهاب الساكت: دراسات فى النظام الدولي المعاصر (القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥م)، ص٨٩، ٩٤.

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥م (ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٣٦٠-٣٦٨.

الإيطالية، كما أن أعضاء عصبة الأمم الذين وافقوا على العقوبات الاقتصادية الهزيلة، لم يجبروا إيطاليا على الاختيار بين السلم والحرب، ولكنهم أصبحوا جهازاً رمزياً، لحفظ ماء وجه أوربا بصفة عامة، وبريطانيا بوجه خاص.

وبالفعل فإن الغزو الإيطالى للحبشة، وقرار العقوبات الاقتصادية قد أماط اللثام عن ضعف عصبة الأمم.

وهكذا سحق موسولينى الحبشة، وتحدى إرادة خمسين دولة، والتى لم تلبث أن انهزمت أمام دولة واحدة، ورفعت أيديها حتى عن تطبيق العقوبات الاقتصادية فى عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، واعترفت بالامبراطورية الجديدة التى أنشأتها إيطاليا فى شرق أفريقيا(١).

وبعد هذا العرض السريع عن الغزو الإيطالى للحبشة، جدير بنا بعد أن عرفنا اللعبة الدولية، أن نوضح موقف الملك عبدالعزيز من نداءات عصبة الأمم، لفرض العقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا.

عندما تحولت تهديدات موسولينى للحبشة إلى غزو حقيقى، كان الملك عبدالعزيز يسعى فى ذلك الحين للحصول على تأكيدات من الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعداتها المادية، إذا ما تعرضت المملكة العربية السعودية لأى تهديد من جانب إيطاليا، كما كان الملك عبدالعزيز يستفسر عما إذا كانت العصبة يمكن أن تقدم له العون الذى كان يبدو أن الحبشة تتمتع به فى ذلك الوقت.

وبينما حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية تناقشان موضوع إمكانية دخول المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم، والغزو الإيطالى للحبشة، قامت لجنة التنسيق التابعة لعصبة الأمم فى جنيف بإرسال رسالتين إلى المملكة العربية السعودية، الأولى بتاريخ ٢٢ من رجب ١٣٥٤هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٣٥م، والثانية بتاريخ ٢٩ من شعبان ١٣٥٤هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٥م، تطلب فيهما من الحكومة السعودية، أن تنضم إلى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية المقررة ضد إيطاليا، نظراً لاعتدائها على الحبشة.

وبعد فترة من التفكير، قامت حكومة المملكة العربية السعودية بتوجيه خطاب على

---

(١) عاطف السيد: مرجع سبق ذكره، ص١١٠.

لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل، يرحمه الله، بتاريخ ٤ من ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٨ من يناير ١٩٣٦م، هذه ترجمة له «بالإشارة إلى الرسالتين من رئيس لجنة التنسيق بتاريخ ٢١ من أكتوبر و ٥ من نوفمبر على التوالى، لى الشرف أن أبلغكم أنه لدى استلام هاتين الرسالتين، والوثائق المرفقة بهما قامت حكومة صاحب الجلالة، ملك العربية السعودية، بالتفكير بعناية فى موقفها من الأمر، بهدف تقرير أى مساعدة تستطيع تقديمها، بدون الخروج عن الموقف الذى التزمت بالحفاظ عليه، كحكومة مسالمة على صلات مودة بين الطرفين المتحاربين، وكحكومة مسئولة عن شئون أماكن الإسلام المقدسة، فإن حكومة صاحب الجلالة قلقة فوق كل شيء، من أجل الحفاظ على أقصى علاقات المودة الراسخة مع البلاد المجاورة، أو تلك التى يسكنها المسلمون، لكى يستطيع الحجاج القادمون من أرجاء العالم الإسلامى، أن يؤدوا مناسكهم المقدسة، وبصفتها حكومة متعاونة مع المجتمع الدولى، فى كل الأمور التى تهم الهدوء والسلام فى العالم، فهى مهتمة كذلك من أجل أن تدعم أية إجراءات تستهدف حفظ السلام بصورة عامة، وإحلال الإجراءات السلمية والتحكيم محل الحروب والخلافات، وبقدر الإمكان تقييد منطقة الخلاف، ومع ذلك ولكونها ليست عضواً فى عصبة الأمم، ترى أن مشاركتها فى العقوبات الاقتصادية، سوف تسبب مسئوليات ثقيلة بدون التمتع بالمزايا، والفوائد الممنوحة لأعضاء العصبة.

أخيراً وبغض النظر عن رغبتها المخلصة فى تدعيم أية إجراءات محسوبة لدعم السلم فى العالم بصورة عامة، وتقصير أمد الحرب بين إيطاليا والحبشة، فإن موقفها الفريد بالنسبة للعالم الإسلامى، وحقيقة أنها ليست عضواً فى العصبة، يفرضان عليها من الأساس وبصورة مطلقة أن تراعى الحياد التام فى الصراع الإيطالى الأثيوبى الحالى، مالم تتخذ بأية حال إجراءات خاصة تمنح الدول غير الأعضاء فى العصبة نفس الحقوق والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء» (١).

يتضح لنا من ثنايا الخطاب الذى وجهته المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير فيصل إلى الأمين العام لعصبة الأمم، حول المقاطعة الاقتصادية والسياسية

---

(١) F.O. 371/20056, A Letter from the Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary General, in 28 January 1936.

انظر ملحق رقم (١١)

للحكومة الإيطالية، نتيجة لغزوها للحبشة، يتضح لنا بأنه نابع من البعد الإسلامى لوضع المملكة، ولوجود المقدسات الإسلامية بها، فهى بالتالى حريصة على السلم والسلام فى العالم، وهذه سياسة ترتكز عليها المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، وهى نابعة من العقيدة الإسلامية السمحة.

كما يوضح لنا هذا الخطاب أهمية الوجود الإسلامى فى المناطق الواقعة تحت النفوذ الإيطالي، والمصالح المشتركة التى تربط المملكة إسلامياً بهذه المناطق، وفى مقدمتها حركة الحجيج، وأهمية البحر الأحمر كمنفذ إسلامي.

ولا شك أن المملكة العربية السعودية، بصفتها دولة مسلمة، فمن أول الأمور الهامة بالنسبة لها، أن تكون على علاقة طيبة مع جميع البلاد التى يسكنها مسلمون، كى يتمكنوا من أداء مناسكهم الدينية بدون اضطراب، وتبنى الحياد فى الصراع بين الدول سيكون مفيداً لها، وللحجاج القادمين من جميع البلاد الإسلامية(١).

وكان لهذا الخطاب صدى واسع فى دوائر الخارجية البريطانية، إلى جانب لجنة التنسيق، والأعضاء بعصبة الأمم، كما برز اتجاه أهمية دخول المملكة العصبة، وشائعات تدور حول دخول المملكة العصبة، سيما وأنها قد سبق أن شاركت فى أعمال مؤتمر نزع السلاح(٢)، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية بدأت تشعر بثقل المملكة العربية السعودية إسلامياً وعالمياً.

ويشير أحد المصادر إلى أن الحكومة البريطانية كانت مؤيدة لسياسة الحكومة السعودية، فى حيادها التام والدقيق فى الحرب الإيطالية الحبشية، وكانت بريطانيا قد سبق لها أن قررت عدم إرغام دول الخليج العربى على تطبيق العقوبات الاقتصادية(٢).

ويبدو لنا أن هذا التأييد من الحكومة البريطانية، يعود إلى رغبتها فى عدم تدويل دول الخليج العربى، وإبعاد أى تدخلات أوربية فى شئونها، وهذا يؤيد سلامة النهج السعودي وأن المملكة لا تمثل خطراً يهدد الأمن العالمي، ولو كان كذلك لبادرت بريطانيا وعصبة الأمم

---

(١) صوت الحجاز: العدد ١٩٥، فى ٢٥ فبراير ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20056, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th February 1936.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 182.

لإحلال المملكة مركزاً دائماً فى المجلس، حتى تخفف من خطرها على السلام العالمي، بالإضافة إلى أن وزارة الخارجية البريطانية، لا تميل إلى تغيير موقفها بشأن دخول المملكة لعصبة الأمم، خوفاً من أنه بانتهاء الأزمة الإيطالية الحبشية، وزوال أى خطر يهدد الشواطىء السعودية على البحر الأحمر من جانب إيطاليا، أن تتجه المملكة لاستخدام العصبة والاستفادة منها -إذا صارت عضواً فيها- للحصول على تسوية مرضية لمشكلتها الحدودية مع بريطانيا، أكثر من إمكانية الحصول عليه بالمفاوضات الثنائية(١).

ويمكن أن نضيف إلى أسباب تأييد الحكومة البريطانية للموقف الحيادى للمملكة فى الحرب الإيطالية الحبشية، وعدم تنفيذ المملكة للعقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا، أن بريطانيا نفسها كانت طوال المراحل الأولى من النزاع، تقف موقف المتفرج، بينما كانت القوات الإيطالية والأسلحة والمعدات، تتدفق على شرق أفريقيا عبر قناة السويس، مما ساعد إيطاليا على تحقيق أهدافها، وقد كتب موسولينى إلى دى بونو، القائد الإيطالي «إن سلوك بريطانيا نحو الحبشة، قد ساعدنا ولم يعرقلنا فى شيء»(٢).

هذا وقد وجه تشرشل اللوم والتقصير للحكومة البريطانية، لعدم استخدامها الأسطول البريطانى، الذى كان متمركزاً فى قاعدة الأسكندرية، للتصدى للحملة الإيطالية، ومنع سفنها من عبور قناة السويس، لذلك فهى لم تقف موقفاً حازماً من إيطاليا، بل اكتفت بتزعمها حرباً كلامية فى عصبة الأمم، فتاهت القضية الحبشية فى بحر المناقشات، التى كشفت عن عجز هذه الهيئة العالمية، وعدم قدرتها على درء العدوان عن الضعفاء من أعضائها.

لذلك كانت العقوبات الاقتصادية، التى فرضتها عصبة الأمم ضد إيطاليا، ورفضها الملك عبدالعزيز، ليست عديمة الجدوى فحسب، بل أصبحت عبثاً ومدعاة للسخرية(٣).

وفى تلك الأثناء، تولى أنتونى إيدن وزارة الخارجية البريطانية، وأعلن أن سياسة الحكومة البريطانية باقية كما هي، في عدم تشجيع المملكة على دخول عصبة الأمم، وكان المصير الذى لقيته الحبشة، عندما ضمتها إيطاليا فى ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، السبب الذى جعل

---

(١) F.O. 371/20057, A Telegram No. 3, from A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office about question of Saudi entry in to the League, in 3rd January 1936.

(٢) عاطف السيد: مرجع سبق ذكره، ص١١٠.

(٣) عاطف السيد: المرجع السابق، ص١١٠- ١١١.

الملك عبدالعزيز يفكر ملياً فى قيمة الانضمام إلى منظمة، وقفت عاجزة أمام التعديات الإيطالية السافرة ضد الحبشة.

لذلك يحق لنا القول، إن شكوك الملك عبدالعزيز كانت صادقة، فى الاعتقاد بعجز العصبة وعدم مصداقيتها، الأمر الذي جعله يحول اهتمامه من التفكير فى الانخراط فى عضوية العصبة، إلى عقد سلسلة من المعاهدات الثنائية مع الدول المجاورة، واختفت رغبته فى الانضمام إلى عصبة الأمم(١).

وفى سنة ١٣٥٨هـ / ١٩٢٩م، كانت الدولة العربية الوحيدة غير الممثلة فى عصبة الأمم، هى المملكة العربية السعودية(٢).

ولا شك فى أن فشل عصبة الأمم، وعدم قدرتها على القيام بالدور الذى أراده لها دعاتها، قد عجل بتدهور الأوضاع الدولية، وانحدار العالم السريع إلى آتون الحرب.

إن عصبة الأمم، التى كانت إحدى النتائج الإيجابية للحرب العالمية الأولى، أرادها واضعوها أن تكون جهازاً لإنقاذ العالم من ويلات الحروب، لكى يصان السلام العالمى، إلا أنها مع الأسف لم تستطع أن تشكل أكثر من جهاز أوربى فى الدرجة الأولى، تسيطر عليه القوى الاستعمارية التقليدية، وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا، وقد برهنت عن عجزها فى أكثر من مجال، حتى إنها عجزت عن حماية استقلال وسيادة بعض أعضائها من البعض الآخر.

وكان من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية، ١٢٥٨- ١٢٦٤هـ / ١٩٢٩- ١٩٤٥م، هو إخفاق عصبة الأمم فى صيانة السلام والأمن الدوليين، وقد اتجهت النية فى دوائر الحلفاء إلى إنشاء منظمة دولية جديدة، تكون أوسع اختصاصاً، وأكثر نفوذاً، وتساهم فى توطيد السلام، وتمنع عن العالم ويلات الحروب، وتعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الذى تنشده الشعوب على دعائم من العدل، فلا استعمار ولا استعلاء، ولا مناطق نفوذ، ولا توسع(٢).

---

(١) F.O. 371/20058/ E 1851/131/25, A Letter from Sir A. Ryan, Jeddah, to (F.O.), in 17th March 1936.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 183.

(٢) محمد السعيد الدقاق: التنظيم الدولى (ط١، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٠م)، ص ص٥٥٩- ٥٦٠.

رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٨٥- ٢٨٦.

وتجلت الخطوة الأولى، لإيجاد منظمة دولية جديدة، فى الوثيقة الشهيرة التى وقعها فرانكلين روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، والتى عرفت بـ «ميثاق الأطلسى»(١)، والتى نصت على ضرورة نزع سلاح المعتديِ، أو الدول التى تهدد بالحرب، إلى أن يتم «إيجاد نظام دائم ثابت للأمن الجماعى».

ثم كانت الخطوة الثانية، فى ١٢ من ذيِ الحجة ١٣٦٠هـ / أول يناير ١٩٤٢م، حيث اجتمع ممثلو ست وعشرين دولة، من الدول التى تحالفت فى الحرب العالمية الثانية ضد المحور، فى مدينة واشنطن، ووقعت بيان الأمم المتحدة(٢)، ثم تجلت الخطوة الثالثة، فى مؤتمر موسكو، الذى أعلن فى غرة ذيِ القعدة ١٣٦٢هـ / ٣٠ من أكتوبر ١٩٤٢م، وحضره وزراء خارجية الدول الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتى، قرروا خلاله إنشاء منظمة دولية، تقوم على أساس المساواة بين جميع الدول المسالمة، ثم أكد هذا القرار فى ٣ من ذيِ القعدة ١٣٦٢هـ / ٢ من نوفمبر ١٩٤٢م، فى مؤتمر طهران، الذى جمع لأول مرة بين الزعماء الثلاثة، روزفلت، وستالين، وتشرشل.

وفى النهاية عقد مؤتمر دولي فى مدينة سان فرانسيسكو، حضره مندوبو خمسين دولة، واستمرت اجتماعات المؤتمر من ١٢ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٢٥ من أبريل ١٩٤٥م، إلى ١٥ من رجب ١٣٦٤هـ / ٢٦ من يونيو ١٩٤٥م، حيث أقر ميثاق الأمم المتحدة(٣).

ومن بين دول العالم التى دعيت لمؤتمر سان فرانسيسكو، المملكة العربية السعودية، حيث وصل وفدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز، بتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦٤هـ / ٦ من أبريل ١٩٤٥م، وبعد ستة أيام من الشهر نفسه، وقع الأمير فيصل على الميثاق، باسم حكومته، وبهذه المناسبة ألقى الأمير فيصل، عند التوقيع على الميثاق، كلمته باسم الدول المنضمة حديثاً للهيئة «إن هذا الميثاق لا يدل على الكمال، كما كانت تتوقع الأمم الصغيرة، التى كانت تأمل أن يحقق لها المثل العليـا، علـى أنـه

(١) محمد السعيد الدقاق: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (الأسكندرية، منشاة المعارف)، ص٩.

(٢) خيرى حماد: قضايانا فى الأمم المتحدة (ط١، بيروت، المكتب التجارى، ١٩٦٢م)، ص١٨.

(٣) هارولد كورلاند: الأمم المتحدة، ترجمة عبدالفتاح المنياوى (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م)، ص ص٢٧، ٢٩.

يمكن أن يكون خطوة كبيرة لتحقيق مثل ذلك، وسنعمل كلنا للمحافظة عليه، حتى يكون الأساس القوى الذى يبنى عليه صرح السلام العالمى»(١).

وهكذا اندمجت المملكة العربية السعودية عملياً وفعلياً فى الأسرة الدولية الكبرى، باعتبارها من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، وصارت عنصراً مهماً من عناصرها الفعالة المفيدة.

(١) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ص٤٢٢، ٤٢٤.

الفصل الرابع

موقف المملكة إبان الحرب العالمية الثانية

- تمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية
- مساعي دول المحور لاجتذاب المملكة العربية السعودية
- مساعي الحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية وحياد الملك عبدالعزيز ووجهة نظر بريطانيا

تمهيد عن أسباب الحرب العالمية الثانية

لم يكد يمضى عقدان على انتهاء الحرب العالمية الأولى، حتى نشبت حرب عالمية ثانية عام ١٣٥٨- ١٣٦٤هـ / ١٩٣٩- ١٩٤٥م، كانت أشد هولا وأكثر تخريباً وأعمق أثراً من سابقتها، وما زال العالم يعانى من بعض نتانجها حتى اليوم، وأدرك الناس أن الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، لم تكن فى الواقع سوى هدنة طويلة.

وعلى الرغم من أن الشرارة الأولى التى أشعلت نيران الحرب العالمية الثانية كانت تتمثل فى النزاع الألماني البولندي حول الممر(١) وميناء دانتزج، إلا أن الأسباب الحقيقية والرئيسية كانت أقدم من ذلك، ويمكن أن نستخلصها ونوجزها فيما يلى.

[١] تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى

لقد أعادت تسويات السلام بعد الحرب العالمية الأولى رسم خريطة العالم، وأوربا بالذات، طبقاً لخطوط قومية خاصة، ولم تبال كثيراً بتبنى المصالح العامة للبشرية، فأبرمت معاهدات أخذت طابع الانتقام والتشفي، عملا بمبدأ «ويل للمغلوب»، وكانت أبرزها الهدنة التى عقدت مع المانيا فى ٦ من صفر ١٣٣٧هـ / ١١ من نوفمبر ١٩١٨م، فى عربة قطار فى غابة كومبيين Compieyne بالقرب من باريس، ومعاهدة فرساي التى أبرمت مع المانيا فى رمضان ١٣٣٧هـ / يونيو ١٩١٩م، حتى لقد ذهب البعض إلى القول بان أحد أعضاء الوفد الألمانى قال فى أثناء توديعه لأعضاء وفود الحلفاء «سنراكم مرة ثانية بعد عشرين سنة»(٢).

فمنذ ١٥ من ربيع الآخر ١٣٣٧هـ / ١٨ من يناير ١٩١٩م، بدأت مفاوضات الصلح مع المانيا فى قاعة المرايا فى قصر فرساى، وبمقتضى هذه المعاهدة أجبرت المانيا على التخلى

---

(١) قطاع من الأرض عرضه نحو ستين ميلا إلى الغرب من نهر الفستولا السفلى ممتد نحو بحر البلطيق، وكان قد اقتطع من المانيا وأعطى لبولندا عقب الحرب العالمية الأولى. وهكذا عزلت مقاطعة بروسيا الشرقية عن بقية الرايخ الألمانى.

انظر:

كونشربلومنتريت: أسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب (بيروت، دار مكتبة الحياة)، ص٥٥.

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٩.

عن كثير من ممتلكاتها، كما حدد جيشها بحيث لا يزيد على مائة ألف، كما حددت عدد سفن أسطولها، مع إلزامها بدفع تعويضات ضخمة للحلفاء، وبالإضافة إلى ذلك فقدت المانيا مستعمراتها فيما وراء البحار (١).

ولم تكن المانيا وحدها هى التى حلت بها هذه النازلة فى مؤتمر الصلح، فقد أبرمت سلسلة من المعاهدات مع حلفاء المانيا، فانشطرت امبراطورية النمسا إلى ثلاث دول، وانتزعت بريطانيا وفرنسا أقاليم الدولة العثمانية فى الشرق العربى الآسيوى (العراق والشام)، لتوضع تحت النظام الاستعمارى فى ثوبه الجديد المعروف بنظام الانتداب **Mandate System**، وهكذا كان مؤتمر الصلح فى باريس فرصة للانتقام من الدول المهزومة، وتقسيم الغنائم بين الدول المنتصرة، وبذلك بذرت الدول الكبرى المنتصرة بذور السخط والشقاق بين الدول، مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية.

[٢] تطلعات النظم الجديدة

فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، ظهر عدد من النظم الشمولية الدكتاتورية، فإلى جانب النظام الشيوعى فى روسيا السوفيتية، ظهرت الفاشية فى إيطاليا، والنازية فى المانيا، والحكم العسكرى فى اليابان، وكان لكل من هذه النظم أهداف استراتيجية تتعارض مع بعضها البعض، كما تتعارض مع تسويات ما بعد الحرب، التى أقرها الحلفاء فيما بينهم، كما تتعارض أيضاً مع السياسة التى تريدها كل من بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأنحت الدكتاتوريات باللائمة على غيرهم، باعتبارهم هم المسئولين عن الكارثة الاقتصادية التي نزلت بالعالم، وذلك على حد رأيهم، واعتبرت أن النظام الدكتاتورى هو النظام الأصلح فى عالم التقنية (٢).

وكان موسولينى هو مؤسس دكتاتورية الفاشست فى إيطاليا عام ١٣٤٠ - ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م، كما كان هتلر مؤسس الدكتاتورية النازية فى المانيا عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م، وكلاهما من أخطر التنظيمات تأثيراً على مجريات الأحداث العالمية، كما كانت مسئولية النازية عن نشوب الحرب العالمية الثانية، أضخم من مسئولية إيطاليا الفاشستية.

---

(١) وليم شيرر: تاريخ المانيا الهتلرية، ترجمة خيرى حماد (ط٢، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٩٨٢م)، جـ١، ص١٢٢- ١٢٤.

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٢٥.

وبسبب التشابه بين النظامين، ازداد التقارب بين إيطاليا والمانيا، حتى توصلت الدولتان إلى الاتفاق الذى صار يعرف باسم المحور Axis، وعلى إثر ذلك توترت العلاقات بين إيطاليا وكل من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى.

وفى شعبان ١٣٥٥هـ / نوفمبر ١٩٣٦م، عقدت المانيا مع اليابان ميثاقاً ضد الشيوعية، وانضمت إليه إيطاليا فى ٢٢ شعبان ١٣٥٥هـ / ٦ نوفمبر ١٩٣٧م، ويهدف هذا الميثاق إلى فرض النظم الدكتاتورية، لحماية حقوقها ومصالحها بالقوة(١).

ويعزو بعض الباحثين أن من أهم الأسباب التى سمحت للدول الدكتاتورية بتحقيق أهدافها، وبالتالى إلى قيام الحرب العالمية الثانية، هو عدم توحيد المواقف بين فرنسا وبريطانيا، حول مطالبة بعض الدول بإعادة النظر فى اتفاقيات الصلح، ومن هذه الدول من لم تتحقق أهدافها فى مقررات الصلح، رغم أنها كانت من الدول المنتصرة كإيطاليا مثلا، إلى جانب الدول المهزومة، وعلى رأسها المانيا التى تمكنت على فترات متلاحقة من إيقاف التعويضات نهائياً، على إثر الأزمة الاقتصادية، ومن استعادة مركزها الدولى على إثر معاهدة لوكارنو(٢).

كما أن السبب الثانى الذى أدى بالأنظمة الدكتاتورية إلى تحقيق أهدافها، هو أن قسماً كبيراً من التنظيمات الغربية، رأى فى هذه الأنظمة وسيلة فعالة فى محاربة النظام الشيوعى، ولذلك فإن دول الغرب لم تتخذ من الاجراءات النازية موقفاً حازماً، على أمل أن تفلح النازية فى أن تكون خط دفاع عن أوربا الغربية أمام الشيوعية، كما أن تخوف بريطانيا وفرنسا من تحول الأنظمة الدكتاتورية فى المانيا وإيطاليا واليابان إلى أنظمة شيوعية كان سبباً أساسياً فى مراعاة فرنسا وبريطانيا لمطالب هذه الدول وتجنبها لتكبيد هذه الأنظمة هزائم معنوية من

---

(١) محمود صالح منسى: المرجع السابق، ص٦٥، ٦٦.

(٢) معاهدة لوكارنو Lucarno ديسمبر ١٩٢٥م، وفيها اعترفت المانيا بحدودها مع كل من فرنسا وبلجيكا، كما وردت فى معاهدة فرساى، أى أنها سلمت بحق فرنسا فى الألزاس واللورين، كما تعهدت فرنسا والمانيا بعدم اللجوء إلى الحرب.

انظر:

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٤١.

رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين ١٩١٤- ١٩٤٥، ص٢٦٤.

شأنها إسقاط حكوماتها، واحتمال تحولها بالتالى إلى أنظمة شيوعية(١).

[٣] الموقف فى عصبة الأمم

لاشك فى أن الهدف الذى قامت على أساسه عصبة الأمم، وعدم مقدرتها على القيام بالدور الذى أراده لها دعاتها، قد عجل بتدهور الأوضاع الدولية وقيام حرب عالمية ثانية، فعصبة الأمم التى أسست على أثر الحرب العالمية الأولى، لم تستطع أن تكون أكثر من جهاز أوربي فى الدرجة الأولى، تسيطر عليه القوى الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا).

وعندما تواجه العصبة حالات امتحان حقيقية فإنها تصاب بالفشل مثلما حدث فى عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م، عندما استولت اليابان على منشوريا، وفى عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، عندما هاجمت إيطاليا الحبشة، وكان أنصار العصبة يقولون انها لم تفشل، ولكن أعضاءها هم الذين فشلوا فى الامتحان، فكانت الدول الكبرى تستخدم مبادىء العصبة عن الأمن الجماعى وغيره فى فرض إرادتها على الدول الصغرى، ولا يعهدون بأمنهم ومصالحهم الرئيسية إلى العصبة، ولا يسمحون للدول الصغرى بأن تجرهم إلى أعمال لا يرغبونها(٢).

ولكل ما سبق، فإن عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن مستقراً، حيث إن اتفاقات الصلح لم يكن بإمكانها أن تستمر، نظراً لأنها كانت تحمل فى أحشائها بذور تفجيرها، هذه البذور التى أخذت تنمو بشكل واضح ابتداء من عام ١٣٤٨هـ / ١٩٣٠م، وذلك مع وضوح ادعاءات الدول الدكتاتورية بالمجالات الحيوية، فكان الانفجار الذى عرف باسم الحرب العالمية الثانية.

---

(١) رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، جـ٢، العلاقات الدولية فى القرن العشرين، ص١٥.

(٢) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص١٤ - ١٥.

مساعي المحور لاجتذاب المملكة العربية السعودية

لقد كان جل اهتمام الملك عبدالعزيز فى السنوات الأولى بعد ضم الحجاز عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م، يرتكز على ترتيب أوضاع مملكته الشاسعة الأطراف قبل أن يقيم دعائم سياسية خارجية نشطة ومثمرة، ولم يكن لدول الغرب أى اهتمام جدى بشبه الجزيرة العربية فى مطلع هذا القرن سوى الحكومة البريطانية، التى انصب جل اهتمامها على الشريط الساحلى للخليج، لكونه يشكل نقاط ارتكاز استراتيجية على طريق مواصلاتها إلى الهند، ولكن عدم الاهتمام الجدى هذا لم يستمر طويلا، وخاصة بعد اكتشاف حقول النفط الوافرة فى المنطقة الشرقية من المملكة.

وبعد هذا الاكتشاف بدأ العالم يهتم بالمملكة العربية السعودية، وذلك لأهمية البترول فى إدارة الآلة التى ظهرت على إثر الثورة الصناعية، والتقدم الصناعى فى الغرب، وحاجة تلك الصناعات والآلات إلى البترول.

وكان المجال مفتوحاً أمام السلطان عبدالعزيز والمانيا آنذاك لإقامة اتفاقية صداقة عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م، أى فى الفترة نفسها التى أسس السلطان عبدالعزيز فيها مديرية الشئون الخارجية لبلاده بتاريخ ٢١ من صفر ١٣٤٥هـ / سبتمبر ١٩٢٦م(١).

وبتاريخ ١٦ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٢٩م، أبرمت اتفاقية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين المانيا، تضمنت بعض الشروط الخاصة، بتبادل التجارة بين البلدين، وتمت المفاوضات حولها وتبادلت الدولتان المصادقات فى القاهرة بتاريخ ١٥ من جمادى الآخرة ١٣٤٩هـ / ٦ من نوفمبر ١٩٣٠م(٢).

---

(١) ابراهيم جمعة: الأطلس التاريخى للدولة السعودية (ط١، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩هـ)، ص١٩٢.

نظام عزت العباسي: علاقة الملك عبدالعزيز بن سعود بالمانيا (بحث مقدم فى المؤتمر العالمى لتاريخ الملك عبدالعزيز، بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص١ – ٢.

(٢) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات ١٣٤١ – ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ – ١٩٥١م، ص ص٥٠ – ٥١.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٣٩٠.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٠٨. =

وكان الملك عبدالعزيز يسعى فى ذلك الحين إلى إيجاد سياسة الموازنة بإقامة علاقات دولية تتسم بالالتزام والوفاء داخلياً ودولياً، وذلك بهدف كسب المركز الدولى، وضمان التأييد فى إيقاف المطامع الاستعمارية البريطانية فى العالم العربى عموماً، والخليج العربى بوجه خاص، ولهذا جرت الاتصالات بين المملكة العربية السعودية والمانيا لتحقيق هذا الهدف.

وفى عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، قام الأمير فيصل وزير الخارجية بزيارات لمعظم العواصم الأوربية، ومنها المانيا حيث وصل إلى برلين فى ١٦ من محرم ١٣٥١هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٢م، وأجرى هناك محادثات مع الساسة الألمان حول تقوية العلاقات التجارية، وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين.

وعلى إثر تدعيم العلاقات السعودية الألمانية، قام مندوب عن الملك عبدالعزيز بزيارة لألمانيا لشراء بعض الأسلحة الحديثة، بهدف تحديث الجيش السعودى، خاصة وأن الملك عبدالعزيز لم يكن راضياً عن كمية ونوع الأسلحة، التى كانت تقدمها له الحكومة البريطانية(١).

وتشير المصادر التى بين أيدينا، إلى أن أول اتصال أثمر عن علاقة رسمية بين الجانبين السعودى والألمانى كان فى غرة رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٣٧م، على إثر اجتماع فى بغداد بين الشيخ يوسف ياسين المستشار الخاص للملك عبدالعزيز وبين فريتز جروبا **Fritz Grobba** المبعوث الألمانى فى بغداد، ودارت المناقشات حول المشكلة الفلسطينية وآثارها على العلاقات السعودية البريطانية، كما ركز الشيخ يوسف ياسين فى هذا الاجتماع على أهمية إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والمانيا، كما قدم رغبة الملك عبدالعزيز بأن يرى مبعوثاً دبلوماسياً المانياً معتمداً فى جدة، وأن يجرى تبادل للآراء حول

= Mejcher, Helmut: Saudi Arabia's Relations with Germany under King Abdul-Aziz (a research presented in the International Conference on the History of King Abdul-Aziz in Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Riyadh, 1985, pp. 6 - 9.

(١) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٠.

Mejcher, Helmut: op. cit. pp. 9 - 11.

المسائل ذات الاهتمام المشترك، بين الجانبين السعودى والألمانى (١)، وقد أجاب جروبا على الشيخ يوسف ياسين قائلا «إن حكومة الرايخ تحيى هذا الموقف من المملكة العربية السعودية، وهى على استعداد للتعاون معها فى إقامة الوحدة العربية، ولكنها وبسبب شح الإمكانيات الاقتصادية لن تستطيع إقامة تمثيل دبلوماسى مستقل فى جدة، ولكنها توافق على اعتماد أحد ممثليها فى الشرق بأن يكون إضافة إلى عمله ممثلا لألمانيا فى السعودية، ومن جانبها تخول السعودية صلاحية تمثيلها فى برلين لأحد معتمديها الدبلوماسيين فى أى دولة أوربية قريبة من المانيا» (٢).

ولا شك فى أن المملكة العربية السعودية بقيادة مؤسسها الملك عبدالعزيز، عندما برزت كقوة فتية وبنت أول كيان سياسى عربى مستقل، رأت أن تتعامل مع قوة كبرى من أجل التحرك ليس دفاعاً عن استقلال قرارها السياسى فى الداخل فقط، بل ولتلعب دوراً أكثر فاعلية وإيجابية على المستوى العربى أيضاً.

ويتضح ذلك من مجمل اللقاءات التى تمت بين شخصيات المانية رسمية بارزة وبين ممثلى الملك عبدالعزيز، ففى ٢٨ من شوال ١٣٥٦هـ / غرة يناير ١٩٢٨م، أرسل الشيخ يوسف ياسين رسالة من جدة إلى جروبا فى بغداد مبدياً موافقة حكومته على اقتراح الأخير بشأن صيغة التمثيل الدبلوماسى الذى كان قد اقترحه فى لقاء غرة رمضان ١٣٥٦هـ / ٥ من نوفمبر ١٩٢٧م، ويأمل أن تتخذ الاجراءات العملية لمثل هذا التمثيل بالسرعة الممكنة، كما أشار الشيخ يوسف ياسين فى خطابه إلى رغبة الملك عبدالعزيز فى إرسال خالد القرقنى ممثلا له ومفوضاً عن المملكة العربية السعودية إلى المانيا للتفاوض بشأن شراء أسلحة منها، ويطلب الشيخ يوسف ياسين فى خطابه أيضاً أن يكتب جروبا توصية إلى حكومته بتسهيل مهمة خالد القرقنى فى المانيا (٣).

وفى ذي القعدة ١٣٥٦هـ / يناير ١٩٢٨م، وصل المندوب السعودى إلى برلين، وأجرى هناك مفاوضات عامة مع الشركات الألمانية، وقد اقترح شراء ٢٠,٠٠٠ عشرين ألف بندقية موزر، والتقدم بعرض لبناء مصنع ذخيرة، وآخر للسيارات، وعبر عن رغبة الملك

(١) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 11.

(٢) نظام عزت العباسى: مرجع سبق ذكره، ص٦.

(٣) نظام عزت العباسى: المرجع السابق، ص٧ - ٨.

عبدالعزيز فى توظيف مهندسين المان فى إنشاء الطرق، وقد حصل القرقنى على بعض الوعود بتزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة، وهى وعود لم تكن قد نفذت حتى لاح فى الأفق تطور جديد فى العلاقات سرعان ما أنهى هذا الموقف المتحفظ بين المملكة العربية السعودية والمانيا، وذلك ابتداء من ٢٧ من جمادى الآخر إلى غرة رجب ١٣٥٧هـ / ٢٣- ٢٧ من أغسطس ١٩٣٨م، حين ذهب إلى برلين فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية، حيث أثار خلال إقامته كثيراً من القضايا، وأدرك الألمان أن الملك عبدالعزيز يبدو مهتماً بإقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا، وان يكون هناك تمثيل رسمى المانى فى بلاده(١).

ويرى بعض الباحثين أن الحاجة إلى إيجاد قدرة دفاعية موثوق بها للمملكة العربية السعودية برزت بعد الغزو الإيطالى للحبشة، والانتهاكات الجديدة فى البحر الأحمر، لذا كانت الواقعية واليقظة المسلحة هى احتياجات الساعة، ولهذا برهنت مفاتحات الملك عبدالعزيز لحكومة برلين فى ذلك الوقت الحرج على فطنة الملك الدبلوماسية ووعيه وتصميمه(٢).

وخلال تلك الزيارة ناقش فؤاد حمزة مع الألمان عدداً من المسائل التى تخص البلدين، كما أمكن الوصول إلى اتفاق مع القيادة العليا للقوات الألمانية حول تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة، وإرسالها عن طريق السعودية إلى المجاهدين الفلسطينيين ضد العدوان الصهيونى.

إلا أن المانيا لم تتخذ قراراً نافذاً حول بيع الأسلحة أو اعتماد تمثيل دبلوماسى فى المملكة، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن المانيا لم تكن قد تأكدت بعد مما إذا كانت المملكة العربية السعودية ستلتزم بالحياد الفعلى فى حالة نشوب حرب عالمية أو لا؟ ولذلك فإنها كانت تعتبر أن تقديم الأسلحة على أساس قروض طويلة الأجل أمر لا يوجد ما يبرره، كما كانت تدرك أن الملك عبدالعزيز يريد إقامة علاقات أوثق مع المانيا لكى يخدم هدفه الخاص فى وضع نوع من توازن القوى حتى لا تكون لبريطانيا أو إيطاليا أو غيرهما اليد العليا فى المنطقة(٣).

وعلى الرغم من موقف الحكومة الألمانية المتردد فى بداية مساعى الطرفين فى اتخاذ

---

(١) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧١.

(٢) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 15.

(٣) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

موقف محدد، إلا أن قادة وزارة الخارجية الألمانية بعد هذه الزيارة نشطوا فى إجراء المفاوضات لدفع عجلة العلاقات السعودية الألمانية إلى التبلور، حيث قام فيرمان **Weermann** رئيس القسم السياسى بوزارة الخارجية الألمانية بإجراء مباحثات مع المسئولين الألمان، اتفق الجميع على أن تضم مسئولية التمثيل الدبلوماسى فى المملكة العربية السعودية إلى واجبات المبعوث الألمانى فى بغداد جروبا **Grobba**، وإضافة إلى ذلك بدأت المشاورات من جديد من أجل الاستجابة لرغبات الملك عبدالعزيز التى عبر عنها مبعوثاه اثناء زيارتهما لبرلين فى عام ١٣٥٦ - ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

كما اهتم المسئولون فى الخارجية الألمانية بالسعى لدى وزارة اقتصاد الرايخ من أجل اتخاذ قرار بإعطاء قرض اقتصادى للمملكة العربية السعودية.

وأما بخصوص رغبة الملك عبدالعزيز بشأن تزويده بالأسلحة من المانيا بقرض طويل الأجل، فقد اقترح فيرمان أن يؤجل البت فيه «إلى أن يصلنا تقرير مبعوثنا هناك»(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن المانيا بدأت تنظر إلى المملكة العربية السعودية منذ أوائل شعبان ١٣٥٧هـ / نهاية سبتمبر ١٩٢٨م(٢)، نظرة اكثر شمولا حيث إن موقع المملكة مهم جداً لطريق طيران المحور المتجه إلى مناطق نفوذه فى أفريقيا، بالإضافة إلى أن المملكة تعتبر مركزاً للعالم الإسلامى لوجود الأماكن المقدسة بها، ويحكمها حاكم عربى له مكانته فى العالمين العربى والإسلامى، يمكن أن يضعف مركز بريطانيا فى المنطقة، سيما وأن العرب والألمان يلتقون فى وجهة نظر واحدة، وهى معارضة مشاريع اليهود ومخططاتهم فى فلسطين وغيرها(٣).

وفى ذي القعدة ١٣٥٧هـ / يناير ١٩٣٩م، نفذت الحكومة الألمانية القرار الخاص بإقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، حيث توجه جروبا **Grobba** إلى جدة عن طريق القاهرة، فوصل جدة بتاريخ ٢٠ من ذي القعدة ١٣٥٧هـ / ٢١ من يناير ١٩٣٩م، وبصحبته اثنان من الصحفيين ومترجمه، ليقوم منذ ذلك الوقت بدور وزير المانيـا

---

(١) نظام عزت العباسى: مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٢) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٣.

(٣) عبدالفتاح حسن أبو عليه: تطور المجتمع السعودى فى عهد الملك عبدالعزيز آل سعود من سنة ١٩٠١- ١٩٥٣ (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٣م)، ص٢٠٦.

المفوض فى جدة(١).

وهناك عقد جروبا لقاءين مع الملك عبدالعزيز وثلاثة لقاءات مع الشيخ يوسف ياسين فى الفترة من ٢١ - ٢٧ من ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ١٢ - ١٨ من فبراير ١٩٣٩م(٢)، أوضح جروبا خلالها موقف المانيا من العرب وقضاياهم، وأعلن أنه ليس لألمانيا أية مطامع استعمارية فى البلاد العربية، كما قام جروبا بكتابة تقرير مفصل عن هذه اللقاءات مقوماً الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فى المملكة العربية السعودية، والتى على ضوئها جاءت اقتراحاته بكيفية ومدى التعامل بين المملكة العربية السعودية والمانيا، وناشد جروبا حكومته تلبية رغبات الملك عبدالعزيز بشأن شراء أسلحة من المانيا(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الملك عبدالعزيز توقع من المانيا نتيجة لهذه المحادثات أن تقدم له التعضيد الأدبى والفنى والمادى، على أن يكون معظمه على شكل دفعات من الأسلحة، كما كان الملك عبدالعزيز يرى ضرورة مساندة الألمان للعرب بشأن قضية فلسطين، واقترح أيضاً عقد صداقة دائمة مع المانيا واتفاق تجارى لفترة محددة(٤).

كما انصب كثير من الاهتمام فى أثناء المحادثات على السياسة الإيطالية، ولم ينكر الجانب السعودى عدم ثقته فى إيطاليا، وعدم رضاه عن الاتفاقية الانجليزية الإيطالية المنعقدة فى ١٥ من صفر ١٣٥٧هـ/١٦ من أبريل ١٩٣٨م، والخاصة بالمناطق الواقعة على سواحل البحر الأحمر(٥)، وقد احتج الملك عبدالعزيز بشدة على عقد هذه الاتفاقية، وأصدر

---

(١) F.O. 371/23272, A Letter No. 10, from The British Legation in Baghdad to The British Legation in Jeddah, in 14th January 1939.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, London, in 18th February 1939.

(٢) نظام عزت العباسي: مرجع سبق ذكره، ص١١.

(٣) F.O. 371/23272, A Letter from The British Embassy in Cairo to the British Minister of The Foreign Affairs, in 31st February 1939.

نظام عزت العباسي: مرجع سبق ذكره: ص١١ - ١٢.

عبدالفتاح حسن أبو عليه: تطور المجتمع السعودى فى عهد الملك عبدالعزيز آل سعود، ص٢٠٩.

(٤) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٥.

(٥) - Mejcher, Helmut: op. cit. p. 20.

تصريحاً يتحدى فيه فعاليتها بعد إبرامها(١).

وفى الوقت نفسه وعد الملك عبدالعزيز أنه مقابل تعضيد المانيا السياسى والمادى لبلاده، فإنه سيقف على الحياد فى حالة نشوب حرب عالمية ثانية، مشيراً إلى سياسة المملكة العربية السعودية وموقفها من الحرب الإيطالية الحبشية، حيث لم يمش فى الركاب حين دعت النصائح البريطانية ونداءات عصبة الأمم إلى المقاطعة الاقتصادية لإيطاليا، وقد برر الملك عبدالعزيز موقفه هذا بأنه بصفته حامى الأماكن المقدسة فى الحرمين الشريفين يجب عليه ألا يورط دار الإسلام فى قضايا السياسات الدولية(٢).

وبعد استقرار الوزير الألمانى فى جدة، بعث الملك عبدالعزيز رسالة إلى الحكومة الألمانية بتاريخ ٦ من صفر ١٣٥٨هـ/٢٧ من مارس ١٩٣٩م، جاء فيها «لقد كان من دواعى سرورنا أن نستقبل مندوب فخامتكم فوق العادة، ووزيركم المفوض فى بلادنا الدكتور جروبا، ونحب أن تتأكدوا فخامتكم أنه من أعز أمانينا أن نجد علاقات الود والصداقة تنمو إلى أقصى حد مع حكومة الرايخ الألمانى، وأن كتابنا هذا الذى نبعث به مع مستشارنا خالد القرقنى، نرجو أن يكون من العوامل القوية لتأييد روابط تلك الصداقة، وسيؤكد مستشارنا لفخامتكم هذه الرغبة الصادقة، التى نعتقد أنها ستساعد بدرجة عظيمة على إنجاز مهمته التى أرسلناه من أجلها، لتأييد تلك الصداقة، ولإتمام بحث بعض الشئون الاقتصادية التى كان قد

= لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

(١) وأرسلت الحكومة السعودية مذكرة احتجاج لكل من الحكومتين الإيطالية والبريطانية بتاريخ ١٥ من ذى القعدة ١٣٥٧هـ / ٥ من يناير ١٩٣٩م تبين فيها وجهة نظرها حول الاتفاقية الإيطالية الانجليزية ومما جاء فى هذه المذكرة «إن حكومة جلالة الملك لا تعتبر نفسها مقيدة باى اتفاق لا تكون طرفاً فيه، وكذلك فإنها لا تعترف ولا تستطيع أن تعترف باى قيد أو شرط يحد من حريتها أو باى وجه كان يمسها فى الاتفاق الانكليزى الإيطالى الموقع عليه فى ١٦ من أبريل ١٩٢٨، أو أى اتفاق آخر وتحتفظ لنفسها بكل أنواع التحفظات»، وجاء جواب الحكومتين الإيطالية والانجليزية بانهما لا يضعان أى إلزام على الحكومة العربية السعودية، وإنما هو مقيد للدولتين الموقعتين فقط.

انظر:

وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 19.

لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

جرى البحث فيها مع مندوب فخامتكم فى بلادنا، ونحن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد لفخامتكم صداقتنا التامة، ونتمنى لفخامتكم وللرايخ الألمانى الصديق كل تقدم وهناء»(١).

وفى طيات هذه الرسالة نلاحظ أن الملك عبدالعزيز يولى اهتماماً عظيماً للجانب الاقتصادى إلى جانب الأمور الدبلوماسية والعسكرية، وتؤكد هذا المصادر التى بين أيدينا، ففى تقرير من الوزير البريطانى فى جدة، إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢ من ذي الحجة ١٢٥٧هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٢٩م، جاء فيه «ان المملكة العربية السعودية تعتبر سوقاً مهماً للمصدر الألمانى، ومما يزيد من ملاءمة المانيا أن الملك عبدالعزيز يتوق لإقامة جيش ثابت، والمانيا قادرة على الإمداد بالأسلحة والعتاد، والوزير الألمانى وعد بأن يبذل جهوده لضمان بيع أسلحة للمملكة بأسعار مخفضة، وبشروط دفع ميسرة، وإذا كانت الأسلحة التى ستورد فى الوقت الحاضر قليلة فإنه من المحتمل زيادتها من ازدياد عائدات النفط حيث تشمل المدافع والعربات المصفحة، وليس فقط البنادق»(٢).

هذا وقد ذكر الوزير الألمانى للوزير البريطانى أنه يأمل أن يزداد نصيب المانيا من التبادل التجارى وقال أن السلطات السعودية اقترحت أن تصدر لألمانيا الذرة من جيزان والتمر من الأحساء، إلى جانب ما كانت تصدره لها من جلود الأغنام وبأسعار مرتفعة(٢).

وما قامت به المانيا من القضاء على دولة تشيكوسلوفاكيا والتقدم إلى بولندا بمطالب متشددة، أدى إلى تدهور العلاقات الألمانية البريطانية، وهنا رأت المانيا أن تضع حداً لترددها فى توثيق علاقاتها مع البلدان العربية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات السعودية الألمانية، وقد ظهر ذلك جلياً فى ٧ من ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٣٩م، حينما ألقى هتلر خطبة عنيفة فى الريخستاج، حمل فيها بشدة على السياسة البريطانية إزاء فلسطين، وهو هنا يهدف إلى استقطاب الرأى العام العربى، وفى مقدمته ولا شك المملكة العربية السعودية التى يهمها شئون وقضايا الأمة العربية والإسلامية فى أى بقعة من بقاع المعمورة، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

---

(١) نظام عزت العباسى: مرجع سبق ذكره، ص ص١٧ — ١٨.

(٢) F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to The British Minister of The Foreign Affairs, in 22nd February 1939.

(٢) Ibid

كما يمكننا إدراك اتجاه الحكومة الألمانية نحو المملكة العربية السعودية حين قام مندوب الملك عبدالعزيز، خالد القرقني، برحلة أخرى إلى برلين فى ربيع الأول ١٣٥٨هـ / مايو ١٩٣٩م، وأجرى هناك محادثات ليس فقط مع ممثلى وزارة الدفاع الألمانية ومكتب الشئون الخارجية، بل وقابل كذلك كبار قادة الرايخ وفى مقدمتهم روبنتروب وزير الخارجية الألمانى(١)، وذلك بتاريخ ٢٠ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ٨ من يونيو ١٩٣٩م، حيث ناقش معه شحنات البنادق والمدافع المضادة للطائرات والعربات المصفحة، بالإضافة إلى بناء مصنع للذخيرة، وقد أكد خالد القرقنى أن تحقيق هذه الرغبات التى عبر عنها الملك عبدالعزيز من شأنها أن تخفف اعتماده على الحكومة البريطانية فى تزويده بالأسلحة وغيرها(٢).

وبتاريخ ٢٩ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ١٧ من يونيو ١٩٣٩م، استقبل هتلر خالد القرقنى فى أوبرسالزبورج، وأعلن الأول فى هذا اللقاء استعداده لأن يقدم المساعدة الفعالة للمملكة العربية السعودية، وقدم المندوب السعودى لهتلر فى لقائه هذا رسالة شخصية من الملك عبدالعزيز(٣).

ورحبت الصحف الألمانية بزيارة مندوب الملك عبدالعزيز، واعتبرتها دليلا على التطور الاقتصادى، وبداية لتقوية البلاد العربية، وأكدت هذه الصحف وقوف دول المحور

---

(١) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٩- ٨١.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, in 15th April 1939.

مذكرات رودلف هس: ترجمة زهير مارديني (ط١، بيروت، دار اقرأ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م)، ص١٠٤.

(٢) لوكاز هيرزويز: المرجع السابق، ص٧٩- ٨١.

(٣) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 19.

لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٨١- ٨٢.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Ambassador in Berlin to Foreign Office, in 19th June 1939.

F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, in 21st June 1939.

إلى جانب العرب، كما تناولت العلاقات الودية بين المملكة العربية السعودية والمانيا(١).

وعموماً فإن المانيا كانت ترغب فى التنسيق مع حليفتها إيطاليا قبل قيامها بأى خطوة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تجاه العالم العربى، لأن هذه المنطقة كانت تهم إيطاليا فى المقام الأول، لذلك وجه فيرمان **Weermann** فى ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ١٠ من يونيو ١٩٢٩م، رسالة إلى سفير المانيا بروما أوضح له فيها رغبات الملك عبدالعزيز ليقوم بدوره بعرضها على المسئولين الإيطاليين لمعرفة موقفهم، إلا أن الإيطاليين لم يتخذوا موقفاً نهائياً فى مسألة التنسيق مع المانيا لبيع أسلحة المانية للمملكة العربية السعودية، الأمر الذى اضطر الحكومة الألمانية إلى البت فى موضوع بيع الأسلحة للسعودية، دون اعتبار للموقف الإيطالى، والذى لم يعترض فى نهاية الأمر، شريطة أن تبقى السيطرة لإيطاليا فى البحر المتوسط(٢).

ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن إيطاليا، الدولة المحورية الثانية، أن نذكر أن علاقة الملك عبدالعزيز بإيطاليا لم تكن حسنة بادىء ذى بدء، بل كان الملك عبدالعزيز والأمة العربية والإسلامية جميعاً ساخطين على إيطاليا نظراً لعدوانها البشع على ليبيا عام ١٣٢٩-١٣٣٠هـ / ١٩١١- ١٩١٢م(٣)، ولكن لم يلبث أن ظهر انفراج فى العلاقات السعودية الإيطالية عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م، حيث وقعت معاهدة صداقة بين البلدين بتاريخ ٣ من شوال ١٣٥٠هـ / ١٠ من فبراير ١٩٣٢م، ثم تلتها معاهدة تجارية بتاريخ ٥ من ذى الحجة ١٣٥٠هـ / ١١ من أبريل ١٩٣٢م(٤)، وبعد ذلك أخذت العلاقات تتحسن تدريجياً، وقامت

---

(١) F.O. 371/23272, A Letter from The British Ambassador in Berlin to Foreign Office, in 22nd June 1939.

(٢) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٨١- ٨٤.

(٣) محمود صالح منسى: الحملة الإيطالية على ليبيا (ط١، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠م)، ص ص٧٣- ٩١.

رياض الصمد: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، جـ١، ص٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات ١٣٤١- ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢- ١٩٥١م، ص١٠٣- ١١٢.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص ص٢١٠- ٢١١.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٣٨٤.

إيطاليا بإهداء عدد من الطائرات للمملكة، وتدريب مجموعة من السعوديين على الطيران والأعمال الفنية الأخرى، كما وصلت إلى المملكة بعثة من مدربي الطيران، ولكنها لم تلبث أن سحبت بناء على طلب الملك عبدالعزيز في ذي الحجة ١٣٥٧هـ / فبراير ١٩٣٩م(١).

والواقع أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا لم تتقدم، وربما يعود ذلك إلى الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، وما يعانيه المسلمون هناك من الاستعمار الإيطالي المعروف بهمجيته، بالإضافة إلى توسع مطامع إيطاليا في البحر الأحمر(٢)، وهذا أمر لا تقره الحكومة السعودية، بل وجندت نفسها لمحاربة الاستعمار وإبعاده عن البحر الأحمر والخليج العربي.

وأما ألمانيا مركز الثقل وزعيمة دول المحور، فإنها أخيراً وفي محاولة شاملة لكسب الملك عبدالعزيز دائم اليقظة إلى جانبها، وافقت في ٢٩ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ١٧ من يوليو ١٩٣٩م، على صفقة أسلحة للمملكة العربية السعودية، تتكون من ثمانية آلاف بندقية، وثمانية ملايين رصاصة، وبناء مصنع صغير للذخيرة، وكدليل على النوايا الحسنة، وافقت على منح المملكة أربعة آلاف بندقية وألفي خرطوشة كهدية للملك عبدالعزيز، بالإضافة إلى اعتماد مبلغ ستة مليون مارك ألماني على الحساب من المؤسسات الألمانية، كقرض من ألمانيا للمملكة، على أن يتم الدفع على سبعة أقساط سنوية، على أن يدفع القسط الأول عقب تسلم الشحنة الأولى(٣).

وبينما كان المسئولون السعوديون والألمان يتباحثون حول تفاصيل طرق إرسال هذه الأسلحة نشبت الحرب العالمية الثانية، في رجب ١٣٥٨هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩م، وتوقفت المباحثات وأصبح تصدير الأسلحة إلى سواحل البحر الأحمر صعباً للغاية، بسبب التواجد البريطاني هناك(٤).

ولما نشبت هذه الحرب العالمية المدمرة، حاول هتلر زعيم ألمانيا وموسوليني زعيم

---

(١) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٧٦.

(٢) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٩٩.

(٣) Mejcher, Helmut: op. cit. p. 20.

(٤) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٨٥.

إيطاليا أن يقنعا الملك عبدالعزيز بالانضمام إلى دول المحور (*)، وإعلان الحرب ضد الحلفاء، باذلين للملك عبدالعزيز وعودهما بتنصيبه ملكاً على العرب أجمعين، ولكن ذلك الرجل الحكيم رد رسل المحور خائبين، مؤكداً لهم أن مصلحة شعبه ووطنه أمانة فى عنقه وذمته، فهى فوق كل شىء، ولا يعنيه أن يكون ملكاً للعرب أو فرداً من المواطنين، إنما كان همه أن يجنب شعبه ووطنه ويلات الحروب، خاصة وأن بلاده تضم الأماكن الإسلامية المقدسة، والتى كان يرى الملك عبدالعزيز بثاقب نظره أن هذه المقدسات يجب أن تكون بعيدة عن التيارات السياسية المتصارعة، ولن يتحقق ذلك إلا بحياده بين الطرفين المتحاربين، ولهذا ازداد تمسكاً وإصراراً على الحياد.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المعتقد أن الملك عبدالعزيز كان يشعر بأن المانيا ليست لها سياسة محسوبة فى الشرق الأوسط، ولهذا فالملك عبدالعزيز أبدى وعياً ملحوظاً ويقظة حكيمة حقاً، بميله إلى سياسة الحياد، والتزاماً بهذا المبدأ لم تقطع المملكة العربية علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا، كما فعلت بعض الدول العربية (١)، ولكنها لم تسمح بعودة وزير المانيا المفوض جروبا **Grobba** إلى جدة لاستئناف عمله بعد إعلان الحرب (٢)، وتبريراً لهذا

(*) وقعت دول المحور (المانيا، إيطاليا، واليابان) حلفاً فى برلين بتاريخ ٢٧ من سبتمبر ١٩٤٠م، متضمناً تحالفاً عسكرياً واقتصادياً لمدة عشر سنوات، وعدت الدول الثلاث بعضها بعضاً أيضاً بتبادل المساعدة فى حالة دخول إحداها الحرب ضد دولة لم تشتبك بعد فى القتال.

انظر:

وليم لانجر: موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة د.عبدالمنعم أبو بكر (القاهرة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٧١م)، جـ٨، ص٢٠٠٨.

(١) فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩م، قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا، وتلتها العراق فى ٥ سبتمبر ١٩٣٩م.

انظر:

لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ص٩٤- ٩٦.

(٢) محمد على رفاعى: رجال ومواقف (ط١، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٧م)، جـ٢، ص ص٥٢، ٥٣.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص ص٣٩٩- ٤٠٠.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٩٦١.

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 339.

الموقف وجهت المملكة خطاباً إلى المانيا بتاريخ ٢ من شوال ١٣٥٨هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٣٩م، موضحة فيه أن الملك عبدالعزيز تلقى بالامتنان والرضى التقرير الألماني بصداقة المانيا للعرب واحترامها لهم، ومرفقة به إعلان المملكة العربية السعودية موقفها الحيادى، وتأمل أن تفتح قنصلية سعودية فى برلين حين تسنح الفرصة المناسبة(١).

كما أكدت الحكومة السعودية لوزير إيطاليا المفوض بأنها لا تريد أن تعدل سياستها لصالح بريطانيا، وفى الوقت نفســه تؤكد بأنها لن تفعل شيئاً يسىء للعلاقات السعودية البريطانية(٢)، ولهذا طالبت بأن يذيع راديو بارى أو برلين أن المملكة العربية السعودية ترغب فى المحافظة على حيادها التام(٣).

هذا وقد استمرت الحرب العالمية الثانية ست سنوات بدأت فى رجب ١٣٥٨هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩م، وانتهت فى ٢٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥م، وقد مرت بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى وتبدأ من عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، إلى عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م، وتميزت هذه المرحلة بتفوق دول المحور على الحلفاء(٤)، حيث استطاع الألمان بعد ضمهم لتشيكوسلوفاكيا واقتحامهم لبولندا أن يكتسحوا الدنمارك والنرويج ثم تلتها هولندا وبلجيكا، وخلال يومين من بدء تحرك الألمان فى الجبهة الغربية أى فى مساء ٤ من ربيع الثانى ١٣٥٩هـ / ١٢ من مايو ١٩٤٠م، كان الألمان على نهر الميز الخط الرئيسى لدفاع الفرنسيين، ولم يكن الفرنسيون على مستوى التفوق الألمانى سواء فى العدد أو العدة، واستمر القتال على الأراضى الفرنسية، وحوصرت باريس من الشرق والغرب وسقطت فى ٨ من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / ١٤ من يونيو ١٩٤٠م، وانتقلت الحكومة إلى الجنوب، وطلبت من الرئيس الأمريكى روزفلت التدخل، ولكن لم يكن فى استطاعة الأمريكيين عمــل شــىء حتــى ولــو

---

(١) لوكازهيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص ص٩٧- ٩٨.

(٢) F.O. 371/23272, A Letter from The British Legation in Jeddah to Foreign Office, in 19th November 1939.

(٣) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٩٧، ٩٨.

(٤) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٨.

رغبوا في ذلك(١)، وأما إيطاليا فإنها لم تستطع أن تقاوم الإغراء أو كبح جماح نفسها أكثر من ذلك، لهذا قفزت إلى ساحة الحرب في ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / ١٠ من يونيو ١٩٤٠م، وأعلنت الحرب على بريطانيا وفرنسا(٢)، وبهذا أصبحت البلدان العربية ضمن مناطق القتال، ومنذ ذلك الوقت أصبح البحر المتوسط وخاصة الموانىء الواقعة في الشمال الأفريقي مراكز هامة للعمليات الحربية، كما أن المستعمرات الإيطالية على البحر الأحمر كانت تشكل خطراً إلى حد ما على شبه الجزيرة العربية.

وقد كان لسقوط فرنسا بالذات أثر كبير على بعض البلدان العربية، حيث اعتقد كثير من القادة العرب أن النصر المحوري أمر مؤكد بعد وقت قصير(٣)، وخاصة بعد توالي الهزائم على بريطانيا، مما نتج عنه انسحابها من كل ميدان: من اليونان ومن كريت، وانسحاب من بني غازي إلى مرسى مطروح، حتى ساد الاعتقاد لدى البعض أن بريطانيا قد انتهى أمرها(٤).

وفي الوقت الذي كانت فيه المانيا وحليفاتها في أوربا تحرز النصر تلو النصر كانت حليفتها الآسيوية اليابان، القطب الثالث لدول المحور، تنتقل هي الأخرى من نصر إلى نصر، حتى إن الانتصارات اليابانية لم تتوقف مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وكان أكبر الانتصارات اليابانية ما أقدم عليه اليابانيون من تحطيم للأسطول الأمريكي في «بيرل هاربور»، وتدمير المدرعتين الانجليزيتين «أمير ويلز» **Prince of Wales**، و«ريبلس» **Repulse**، في ٢١ من ذي القعدة ١٣٦٠هـ / ١٠ من ديسمبر ١٩٤١م، بالقرب من الملايو، وبعد هذا النجاح أصبح طريق النصر مفتوحاً أمام الجيوش

---

(١) ريمون كارتييه: الحرب العالمية الثانية، ترجمة سهيل سماحة، وانطوان مسعود (ط٢، بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٨٣م)، جـ١، ص ص٤٠- ١٣٦.

(٢) ف. تروخانوفسكي: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبدالحميد الجمال (القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦م)، ص١٢١.

وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٠٤.

(٣) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٤) حافظ وهبة: خمسون عاماً في جزيرة العرب، ص١١٠.

محمود صالح منسي: الحرب العالمية الثانية، ص ص٢٠٧- ٢٢٩.

ريمون كارتييه: مرجع سبق ذكره، جـ١، ص ص١٨٥- ٢١٥.

اليابانية إلى سيام والملايو البريطانية، حيث تم الاستيلاء عليها فى أواخر ذي القعدة ١٣٦٠هـ / النصف الثانى من ديسمبر ١٩٤١م، وفى الشهر نفسه نزل الجيش اليابانى فى الفلبين، واستولى على هونج كونج، وعلى الجزيرتين الأمريكيتين فى «غوام» ثم استسلمت سنغافورة فى ٢٨ من محرم ١٣٦١هـ / ١٥ من فبراير ١٩٤٢م(١).

وفى خضم هذا المعترك العالمى لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن هذه الأحداث، بل كان يرقبها عن كثب، فلم تستقطبه الشعارات الألمانية التى تقول «المحور يحارب من أجل حرية العرب»(٢) وأى حرية يدافع عنها الديكتاتور هتلر ونظيره موسولينى، وقد كانت طموحاتهم التوسعية على حساب الدول المستقلة سبباً فى إضرام حرب كونية أبادت الحرث والنسل، ولا زالت آثارها المدمرة إلى يومنا هذا.

وكان للملك عبدالعزيز نظرة بعيدة تجاه كل من دول المحور والحلفاء، وقد برزت هذه النظرة حين قرر مجلس الوزراء العراقى فى ١٩ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ٥ من مايو ١٩٤١م، إيفاد ناجى السويدى إلى الرياض للاجتماع والتفاهم مع الملك عبدالعزيز حول الموقف تجاه المعسكرين المتصارعين، وعند اللقاء وجد ناجى السويدى الملك عبدالعزيز متأثراً نتيجة وصول الأمور فى العراق إلى حالة الاصطدام المسلح مع بريطانيا(٣)، وبعد المشاورات نصح الملك عبدالعزيز ناجى السويدى بالتفاهم مع الحكومة البريطانية قائلا «يا ولدى إن مجاورة الأسد الشبعان خير من مجاورة النسر الجوعان»(٤).

وعلى الرغم من التزام الملك عبدالعزيز بالحياد، إلا أنه كثيراً ما كان يعبر عن موقفه تجاه الحلفاء ودول المحور، حيث كان يرى أن ثورة العرب ضد الحكومة البريطانية فى تلك

---

(١) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٢٧.

(٢) لوكاز هيرزويز: مرجع سبق ذكره، ص٢٨١.

(٣) ساءت العلاقات فى عهد وزارة رشيد عالى الكيلانى، وحكومة الدفاع الوطنى فتازم الوضع ونتج عنه الصدام المسلح فى مايو ١٩٤١م، الذى أعقبه الاحتلال البريطانى للعراق، وبعد ذلك دخل العراق فترة تاريخية امتازت بتطور العلاقات البريطانية العراقية.

عبدالرحيم ذو النون زويد: العراق فى الحرب العالمية الثانية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م)، ص٢٢٣.

(٤) السيد عبدالرزاق الحسنى: الأسرار الخفية فى حركة السنة ١٩٤١ التحررية (ط٢، صيدا، ١٩٧١م)، ص١٧٣.

[ظ]روف الحرجة لن تكون لها نتيجة سوى مساعدة الألمان على غزو البلاد العربية(١)، [وهنا] ينطبق المثل القائل «كالمستجير من الرمضاء بالنار».

أما المرحلة الثانية من الحرب العالمية الثانية، والتى تبدأ من جمادى الآخرة ١٣٦١هـ / [يو]نيو ١٩٤١م، حتى ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، فقد كان من أهم أحداثها هو دخول الاتحاد [الس]وفيتى الحرب ضد دول المحور(٢)، وكذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب [بعد] أن تخلصت من سياسة العزلة.

ومما هو جدير بالإشارة أن اتفاقية رجب ١٣٥٨هـ / أغسطس ١٩٣٩م، التى كانت قد [وق]عتها كل من المانيا والاتحاد السوفيتى لم تكن أكثر من اتفاق مؤقت، ولم يكن ليعبر عن [تح]الف صادق بين الدولتين نظراً لتضارب أطماع ومصالح كل منهما.

ومن الغريب أن هتلر كان يرى فى الأراضى السوفيتية نفسها مجالا حيوياً ضرورياً [لبلا]ده، إلا أنه بسبب الحرب الشعواء التى كان قد أعلنها ضد بريطانيا وفرنسا كان يرى [ض]رورة التفاهم مع الاتحاد السوفيتى لتأمين جبهته الشرقية حتى يتفرغ للجبهة الغربية [وي]وجه كامل قواته ضد بريطانيا وفرنسا، إلا أن الاتحاد السوفيتى تقدم بمطالب كشفت عن [أط]ماعه فى أوربا، ومن هذه المطالب تنازل اليابان لروسيا عن بعض الامتيازات الاقتصادية فى [ج]زر «سخالين» وإطلاق يد السوفيت فى فنلندا، والإشراف على بلغاريا لأن فى ذلك [ض]رورة للمحافظة على الأراضى السوفيتية، ووجد هتلر فى ذلك تضارباً مع مصالحه [وأ]طماعه، فقرر لذلك وضع مخطط سريع ومفاجىء لغزو الاتحاد السوفيتى(٣).

وفى ١٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، شرعت القوات [الأ]لمانية فى غزو الاتحاد السوفيتى(٤)، حتى أصبحت على مسافة ٢٥ ميلا من موسكو فى

---

(١) F.O. 371/31450, E 4313/160/25, A Telegram No. 231, from Stonhewer Bird to F.O. London, in 20th July 1942.

(٢) ف. تروخانوفسكى: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٤.
وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص٢٠١٧.

(٣) ريمون كارتييه: الحرب العالمية الثانية، جـ١، ص ص٢٢٢، ٢٣٠.
رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٢٥.

(٤) تروخانوفسكى: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٤. =

منتصف شوال ١٣٦٠هـ / أوائل نوفمبر ١٩٤١م، وضربت الحصار على العاصمة السوفيتية حيث استمر ستة عشر شهراً تقريباً، استفادت خلالها القوات السوفيتية من المساعدات التى قدمتها لها القوات البريطانية.

وبعد أن أعلنت المانيا الحرب على الاتحاد السوفيتي أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك وكأنها داخلة الحرب إلى جانب الحلفاء لا محالة، وحتى إنه قبل ابتداء المرحلة الثانية من الحرب كان الرئيس الأمريكى روزفلت قد قدم مساعدات كبيرة لبريطانيا.

وإذا كان تعاطف روزفلت مع الحلفاء قد شكل أحد السباب التى دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المعركة ضد دول المحور، فإن الحملات العسكرية اليابانية كانت من أهم الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة للاشتراك الفعلى فى الحرب، تلك الحملات التى كان أبرزها ما قامت به القوات اليابانية فى يوم الأحد ١٨ من ذى القعدة ١٣٦٠هـ / ٧ من ديسمبر ١٩٤١م، من تدمير للأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور(١)، مما نتج عنه إعلان الولايات المتحدة الحرب على اليابان فى ١٩ من ذى القعدة ١٣٦٠هـ / ٨ من ديسمبر ١٩٤١م، وعلى المانيا وإيطاليا فى العاشر من نفس الشهر.

وعموماً فلقد انتهت انتصارات دول المحور فى عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م، ولم تلبث أن توالت عليها الهزائم، وأهمها معركة العلمين فى ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٦١هـ / ٦ من يوليو ١٩٤٢م، والتى أوقفت زحف روميل نحو مصر(٢)، وستالينغراد فى ذى الحجة ١٣٦١هـ / ديسمبر ١٩٤٢م، والتى أوقفت الزحف الألمانى فى الشرق(٢)، ثم توقف الزحف اليابانى على أبواب الهند، وتدمير الأسطول اليابانى فى بحر المرجان فى ١٣٦١هـ / صيف ١٩٤٢م، ثم تتابعت الأحداث بعد ذلك فى مصلحة الحلفاء إلى أن وقعت المانيا وثيقة الاستسلام فى ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٨ من مايو ١٩٤٥م، دون قيد أو شرط تاركة اليابان وحده فى

مذكرات تشرشل: كفاح رجل فى حياة أمة (القاهرة، المكتبة العصرية، ب. ت.)، ص٩٢.

وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص١٤٠٣.

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٢٨٥.

مذكرات تشرشل: مرجع سبق ذكره، ص٩٨.

(٢) مذكرات مونتجمرى: (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١م)، ص ص٨٩، ٩٨.

(٣) ريمون كارتييه: الحرب العالمية الثانية، جـ٢، ص ص٢٦، ٢٧.

ف. تروخانوفسكى: مرجع سبق ذكره، ص ص٤٠٤، ٤٠٥.

المعركة، فتحولت المعارك الضارية إلى آسيا، وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنهي المعارك مع اليابان بسرعة، فألقت أول قنبلة ذرية على مدينة «هيروشيما» بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٦ من أغسطس ١٩٤٥م، ثم ألقت الثانية على مدينة ناجازاكى فى ٣٠ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٩ من أغسطس ١٩٤٥م(١)، ولم تلبث اليابان أن طلبت وقف إطلاق النار وتوقيع وثيقة الاستسلام فى ٢٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥م، مع الجنرال ماك آرثر قائد قوات الحلفاء على ظهر المدمرة ميسورى **Missouri** الراسية فى خليج العاصمة طوكيو، وباستسلام اليابان انتهت الحرب العالمية الثانية، وشرعت الدول وسط الخراب والدمار الذى خلفته الحرب تلتمس طريقها إلى المستقبل(٢).

وطوال فترة الحرب كانت عواطف الملك عبدالعزيز إلى جانب الحلفاء، ولا يساوره أدنى شك فى أن النصر بإذن الله سيكون حليفهم، ولكنه على الرغم من ذلك لم يسىء لدول المحور، ولم يعلن الحرب عليهم(٣)، بل حين لجأ إلى بلاده سبعة وعشرون جندياً ألمانياً وثمانمائة إيطالى، قذف بهم البحر الأحمر إلى الشواطىء السعودية، أمر الملك عبدالعزيز أن يعاملوا معاملة الضيوف، فأخليت لهم جزيرة سعد، وبقوا هناك معززين مكرمين حتى انجلت الغياهب وانتهت الحرب، فعادوا إلى بلادهم يلهجون بالشكر والثناء للملك عبدالعزيز(٤).

وحينما دارت شكوك حول المفوضية الإيطالية حين تردد أنها تجاوزت مهامها واختصاصاتها الرسمية، أمر الملك عبدالعزيز بإكرام وزيرها المفوض والتلطف فى إبلاغه بأن المملكة العربية السعودية لن تكون مجالا للدعاية أو منبعاً للأخبار لأي من الجبهتين المتصارعتين، فاستأذن المفوض الإيطالي ورحل إلى بلاده فى محرم ١٣٦١هـ / فبراير ١٩٤٢م، دون أدنى إساءة(٥)، ومنذئذ لم يعد لأي من دول المحور ممثلون فى المملكة العربية السعودية.

---

(١) مذكرات تشرشل: مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

(٢) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص ص٢٧ - ٣٩.

(٣) F.O. 371/31450, E 306/13/25, A Telegram No. 11, from Stonhewer Bird, Riyadh, to Foreign Office, in 26th February 1942.

(٤) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٩٦٢.

(٥) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، جـ٢، ص٩٦٢.

Leatherdale, Clive: op. cit. p. 339.

وفى محرم ١٣٦٤هـ / يناير ١٩٤٥م، قامت السلطات السعودية باعتقال اثنين من الألمان عبر الحدود بين اليمن وجيزان، ومن المحتمل أنهما كانا جنديين أو بحارين تجاريين، وقد خيرتهما السلطات السعودية بين العودة مرة أخرى إلى اليمن أو تسليمهما إلى السلطات البريطانية فى المملكة، وقد اختارا الأمر الثانى فتحقق لهما ذلك(١).

وأخيراً وعلى الرغم من رجحان كفة الحلفاء ضد دول المحور كما مر بنا، فإن الملك عبدالعزيز لم تغره الكفة الراجحة، فقد وقف محايداً حتى وضعت الحرب أوزارها، واضعاً نصب عينيه تحكيم العقل، والأخذ بالحزم، قبل السير وراء العاطفة، وهكذا فعل، فلم يتسرع حين انساقت الشعوب إلى خوض غمار الحرب طمعاً أو هلعاً، ولكنه انصرف إلى تسهيل الحج للمسلمين، وتأمين سبله، والسعي إلى إصلاح وتطوير مملكته الناشئة(٢).

---

(١) F.O. 371/25542, E 444/209/25, A Telegram No. 34, from the British Legation in Jeddah, to Foreign Office, in 18th January 1945.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٩٦٢.

مساعى الحلفاء لاجتذاب المملكة العربية السعودية وحياد الملك عبدالعزيز ووجهة نظر بريطانيا

كانت بريطانيا حين شرع الإمام عبدالعزيز فى إنشاء دولته تملك أكبر قوة مادية، لا فى الخليج وحده، ولا فى جزيرة العرب، بل فى العالم كله، وكانت تتمتع بنفوذ واسع فى النطاق الدولى حتى قيل عنها بأن الشمس لا تغرب عن ممتلكاتها (١).

كما أنها خرجت من الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م بانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق، وبحماية على مصر، وبعدن كمستعمرة، وبصلات وثيقة قائمة على أساس من المعاهدات مع دول الخليج ونجد والحجاز (٢).

وجنح الإمام عبدالعزيز منذ استقر له الأمر فى داخل نجد إلى التفاهم معهم، والتقرب إليهم، لا طلباً لمغنم، ولا أملا فى فائدة، بل لكي يأمن غدرهم وكيدهم، ويتقي شرهم ومكرهم، فما عرف الانجليز بالوفاء، وما اشتهروا بحفظ الود والإخلاص لمن يتعامل معهم، بل عرفوا بالشره الزائد والأنانية المفرطة (٣).

ومن خلال عرضنا السابق ذكرنا أن الملك عبدالعزيز كان يرتبط مع الحكومة البريطانية بعهود ومواثيق، وأهمها معاهدتا العقير ١٩١٥م، وجدة ١٩٢٧م، والأخيرة عدلت ومددت سبع سنوات أخرى، كما لاحظنا أن بريطانيا تحيط بالملك عبدالعزيز من كل جانب، فهو إما أن يصادقها، وإما أن يعاديها، وحيث إن الأمر الأول كثيراً ما كان فى صالح بلاده، لذلك كان يتجنب دائماً أي اتجاه قد يفسد هذا الأمر ويؤدي إلى سوء العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية، وكانت سياسته قائمة بالفعل على سياسة الوفاق معهم، والاستقلال عنهم فى الوقت نفسه (٤).

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية، كان الملك عبدالعزيز فى ذروة مجده السياسى، وكانت الدول الغربية، وفى مقدمتها بريطانيا، تسعى إلى كسب صداقته، وذلك نظراً لما كان يتمتع به من دور بارز على مسرح السياسة العربية والإسلامية، وتوجيه فعال فى القضايا

(١) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٢.

(٢) م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص٦.

(٣) أمين سعيد: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٢.

(٤) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص١٢٨٩.

الوطنية، وأهمها القضية الفلسطينية والتى مد لها يد العون والمؤازرة حيث سخر لها جميع إمكاناته المادية والمعنوية، وكانت حقاً شغله الشاغل الذى لا يفارقه، كما كانت أيضاً الأمر الذى يكدر صفو العلاقات السعودية البريطانية.

وسبق أن عرفنا موقفه من مساعى دول المحور لخوض غمار الحرب إلى جانبها وتأييدها والوقوف معها ضد الحلفاء، وذلك الموقف المحايد من الحرب الذى صارح به مبعوثى هتلر وموسولينى ليس غريباً على الملك عبدالعزيز، الذى عرف بحكمته وحسن بصيرته، وتدبيره وتقديره لعواقب الأمور، بالإضافة إلى تريثه دائماً فى اتخاذ القرار(١).

ولقد قدرت له الحكومة البريطانية حياده المغلف بالتعاطف معها ومع حلفائها، وإن لم يظهره على الملأ، إلا أنها كانت تشعر دائماً به وبمصداقيته معها(٢)، ومن خلال عرضنا الآتى يتضح لنا هذا الموقف من تقارير الساسة البريطانيين وغيرهم لأحداث الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد بدأت رسمياً فى رجب ١٢٥٨هـ / أول سبتمبر ١٩٣٩م، إلا أنها لم تبدأ فعلياً فى هذا التاريخ ضد الحلفاء الغربيين، لأن فرنسا وبريطانيا وإن كانتا قد أعلنتا الحرب على ألمانيا فى هذا التاريخ نتيجة الغزو النازى لبولندا، إلا أن قواتهما لم تشترك فى الحرب بشكل جدي إلا فى ربيع ١٩٤٠م، وربما هذا يعود إلى أن خطة فرنسا وبريطانيا كانت تهدف إلى كسب الوقت والدفاع فقط دون الهجوم، وذلك توفيراً للخسائر فى الأرواح والعتاد، وإلى أن تتمكنا من تجهيز قواتهما، وتجنيد أكبر عدد من أبنائهما(٣).

وفى اليوم الذى أعلنت فيه بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا قام القائم بالأعمال البريطانى فى جدة بإرسال برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية، يقول فيها «إنه بناء على تعليمات الملك عبدالعزيز اطلع على تقرير من خالد القرقنى بأن ألمانيا وافقت على إمداد الملك عبدالعزيز بالأسلحة بدون أى شرط حول الحياد، وأن الملك يؤكد للحكومة البريطانية أنه لن يقدم على أى عمل من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية»(٤)، الأمر الذى جعل وزارة

---

(١) يوسف بن على بن رابع الثقفى: مرجع سبق ذكره، ص١٧٨.

(٢) محمد على رفاعى: مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

(٣) رياض الصمد: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص١٩.

(٤) - F.O. 371/23272, A Telegram from Charge d'Affaires in Jeddah to F.O.,

الخارجية البريطانية تطلب من القائم بالأعمال البريطانى فى جدة إبلاغ الملك عبدالعزيز فوراً الشكر الحار والتقدير من الحكومة البريطانية على تأكيداته التى كان لها الأثر الطيب بشأن العلاقات السعودية البريطانية، كما تقدر الحكومة البريطانية العلاقات الوثيقة التى دفعت الملك عبدالعزيز إلى إعلانها(١).

كما قام القائم بالأعمال البريطانى فى جدة بإرسال برقية أخرى، مفادها أن الملك عبدالعزيز أطلعه على خطاب من وزير الخارجية الألمانية بعد نشوب الحرب موجه إلى المملكة العربية السعودية، يقول فيه «إن الأسلحة والعتاد سوف تشحن إلى جدة على ظهر إحدى السفن الهولندية على مسئولية السعودية، وإلا فإن الشحنة سوف تبقى تحت تصرف ابن سعود فى حماية الحكومة الألمانية»، وقد صرح الملك عبدالعزيز للقائم بالأعمال البريطانى بأنه لا يريد السير قدماً فى هذه الصفقة خلال الحرب، حتى لا يساء تفسير هذا العمل من جانب الآخرين، لذلك عبر له القائم بالأعمال عن حكمة هذا القرار، كما ذكر الملك عبدالعزيز أنه بعد انتصار الحلفاء فلن تكون لهذه الأسلحة الألمانية أية فائدة(٢).

وفى مقابل تعاطف الملك عبدالعزيز مع الحلفاء(٣)، كانت الحكومة البريطانية حريصة كل الحرص على إمداد المملكة العربية السعودية بالمواد الغذائية، لذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية كثيراً ما كانت تلح على حكومة الهند من أجل إصدار التعليمات لسلطات الجمارك هناك لتسهيل شحن البضائع إلى المملكة العربية السعودية دون تأخير(٤).

= in 3rd September 1939.

(١) F.O. 371/23272, A Telegram from F.O to British Charge d'Affaires in Jeddah, in 7th September 1939.

(٢) F.O. 371/23272, A Telegram from British Charge d'Affaires in Jeddah to F.O., in 12th October 1939.

(٣) F.O. 371/23272, A Telegram from British Minister, in Jeddah to F.O., in 25 May 1940.

(٤) F.O. 371/24590, from India Office to F.O., in 24 April 1940.
F.O. 371/24590, A Telegram from British Minister in Jeddah, to Government of India (New Delhi), in 3 March 1940.
F.O. 371/24590, A Telegram from India Government (New Delhi) to British -

ولما كانت المرحلة الأولى من الحرب ١٣٥٨- ١٣٦٠هـ / ١٩٣٩- ١٩٤١م، تميل كفتها فى صالح دول المحور، حيث أخذت الهزائم تتوالى على الحلفاء من سقوط لفرنسا عام ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م، وانسحاب لبريطانيا من كل ميدان: من اليونان فى ٢٦ من ربيع الثانى ١٣٦٠هـ / ٢٣ من أبريل ١٩٤١م، ومن كريت فى أوائل جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / غرة يونيو ١٩٤١م، ومن بنيِ غازيِ ومرسى مطروح وغيرها(١)، وفى هذه الفترة الحرجة (١٩٣٩ - ١٩٤١م)، فإن الملك عبدالعزيز كان يبعث بتعازيه ويعبر عن أسفه لهذه النكسات، ويطلب من الحكومة البريطانية إبلاغه دائماً بآخر التطورات عن مجريات الحرب(٢)، وكان لا يحب أن يداخله أدنى شك فى أن النصر سيكون فى النهاية للحلفاء(٣).

وقبل إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء بأيام جرى لقاء بين الشيخ حافظ وهبة الوزير السعودى فى لندن، وأحد كبار موظفى الخارجية البريطانية، وكان هذا اللقاء يدور حول اهتمام الملك عبدالعزيز بدخول إيطاليا الحرب وأثره على شبه الجزيرة العربية، حيث ذكر الوزير السعودى أنه فى حالة دخول إيطاليا الحرب فإن أى تصريح من جانب الحلفاء بشأن نواياهم الطيبة فى ليبيا والحبشة وفلسطين وسوريا سيكون له الأثر الطيب فى البلاد العربية، وسوف يلقى ترحيباً من العرب، ومؤازرة منهم لجانب الحلفاء(٤).

وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء فى ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / ١٠ من يونيو ١٩٤٠م، كان لذلك أعظم الأثر على الملك عبدالعزيز والرأى العام المحلى، والذى وإن لم يكن إلى جانب الحلفاء، فإنه كان معادياً للإيطاليين، الذين عرفوا بمعاملتهم التعسفية فى ليبيا والحبشة، وكان الملك عبدالعزيز يصرح بأنه على ثقة تامة من مقدرة الحلفاء على معالجة الموقف مع الإيطاليين(٥).

= Minister in Jeddah, in 14 March 1940.

(١) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١١٠.

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ص٢٢٠- ٢٢٦.

(٢) F.O. 371/24590, from British Charge d'Affaires in Jeddah to F.O., in 7th June 1940.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٩٦٢.

(٤) F.O. 371/24590, from F.O. to British Legation in Jeddah, 8 June 1940.

(٥) F.O.371/24590, Report No.87 from British Charge d'Affaires,Jeddah to F.O.

وتشير بعض المصادر التى بين أيدينا إلى أنه فى اليوم التالى لإعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء قامت البعثة الدبلوماسية الإيطالية برفع العلم دون أن تخطر مسبقاً -كما هي العادة- السلطات المحلية فى جدة أو البعثات الدبلوماسية الأخرى، وقام القائمون بأعمال بريطانيا وفرنسا وهولندا بإبلاغ قائمقام جدة بعدم سلامة هذا العمل، فرفع هذا الأخير الأمر للملك عبدالعزيز يطلب التعليمات بشأن هذا الموضوع، فأصدر الملك خطابين للقائم بالأعمال البريطانى، أوضح فيه بأنه كحاكم محايد وحام للبلاد المقدسة، فإن المنازعات بين الدول المتحاربة يجب بأى ثمن تجنبها فى الأماكن المقدسة، قبل اتخاذ أي قرار فى موضوع رفع العلم الإيطالى، وما إذا كان يمثل خرقاً للعادة الدولية أو اعتداء على حياد عبدالعزيز، وقد قام القائم بالأعمال البريطانى بتسليم قائمقام جدة رسالة إلى الملك عبدالعزيز ذكر فيها بأنه يفهم ويقدر تماماً دقة موقف الملك عبدالعزيز ورغبته فى تجنب أي حادث قد يورطه فى الانحياز إلى أي من الجانبين المتحاربين (المحور والحلفاء)، كما أكد القائم بالأعمال البريطاني للملك عبدالعزيز، أنه بصفته ممثلا لأكبر دولة إسلامية، فإنه يقدر حكمة عدم توريط الأماكن المقدسة بين المتحاربين(١).

وعلى الرغم من إدراك الحكومة البريطانية لموقف الملك عبدالعزيز من الحرب العالمية عن طريق تأكيداته وتصريحاته المستمرة بالتزامه الحياد بين المتحاربين، إلا أنها أرادت أن تطمئن إلى هذا الموقف نظراً لأهميته لها، لذلك قام إيدن، وزير خارجية بريطانيا، باستدعاء الوزير المفوض السعودى، الأستاذ حافظ وهبة، إلى وزارة الخارجية، وقال له «إننا نثق بتدبيرك للأمور، وتجاربك، ومعرفتك بالعقلية العربية، فهل تظن أن الملك عبدالعزيز يقف ضدنا؟»، فأجابه بما يلي «لو أن الملك عبدالعزيز كان أوربياً فربما وقف منكم موقف موسولينى، ولكن الملك رجل عربى وشرقي، للصداقة عنده قدر كبير، إذا لم يستطع أن يساعد أصدقاءه فى وقت الشدة، فمن المستحيل أن يطعنهم فى ظهورهم، ولا أعتقد أنه فى مثل هذه الظروف يمكن أن يغير موقفه أحد، من قريب أو بعيد»(٢).

ومما هو جدير بالذكر، أنه إذا كانت وزارة الخارجية البريطانية قانعة بحياد الملك

---

(١) F.O. 371/24590, A Despatch No. 89, from British Charge d`Affaires in Jeddah to F.O., in 14 June 1940.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١١٠- ١١١.

عبدالعزيز المتعاطف مع الحلفاء، إلا أن وزارة الهند كانت ترغب فى تشجيع الملك عبدالعزيز على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، وعلى الأخص بعد دخول إيطاليا الحرب ضد بريطانيا، وذلك «لما سيكون له من أثر نفسى على العرب فى البلاد العربية الأخرى كمصر والعراق وسوريا وفلسطين، هذا إلى جانب أثره على مسلمى الهند، بينما حياده يثبط همة جميع أصدقائنا» (١).

وفى الحقيقة فإن اقتناع وزارة الخارجية البريطانية بأفضلية حياد الملك عبدالعزيز لم يأت من فراغ بل بعد دراسة شاملة لهذا الموضوع، وإعداد مذكرات وقرارات حول حياد المملكة العربية السعودية، ففى ١٨ من جمادى الآخرة ١٣٥٩هـ / ٢٤ من يوليو ١٩٤٠م، بعثت وزارة الخارجية البريطانية برسالة إلى المفوضية البريطانية فى جدة، تتضمن عدة قرارات توصلت إليها الحكومة البريطانية، وهى كالتالى.

القرار الأول : أن موقف ابن سعود الحالى القائم على الحياد الخير معروف فى كل أنحاء العالم العربى والإسلامى، ولن تكون هناك فوائد لإغرائه بدخول الحرب.

القرار الثانى : فى حالات معينة قد تكون مساعدة ابن سعود واستخدام أراضيه أمرًا له قيمته، ولكن إذا أعلن ابن سعود الحرب على إيطاليا، فإن سواحله ستتعرض إلى الهجوم البحرى والبرى، وعلى ضوء القوات البريطانية المتاحة لن تكون الحكومة البريطانية فى وضع يمكنها من حماية هذه الجهات.

القرار الثالث : قد يطلب الملك عبدالعزيز مساعدات(*) مقدماً كشرط لدخول الحرب، كما قد يطلب إدخال تعديلات على الكتاب الأبيض بشأن فلسطين الأمر الذي لا يمكن قبوله(٢).

بالإضافة إلى هذه القرارات البريطانية فإن الملك عبدالعزيز كان قد قرر من قبل ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، إعلان حياده، وصارح به مبعوثي المحور والحلفاء على حد سواء(٣).

---

(١) F.O. 371/24590, A Despatch from India Office to F.O., in 25 June 1940.

(*) يقصد بها هنا قوات برية وبحرية وجوية لتامينه ضد أى هجوم إيطالى محتمل.

(٢) F.O. 371/24590, A Despatch No. 103, from F.O. to British Charge d'Affaires (Jeddah), in 24th July 1940.

(٣) محمد على رفاعى: مرجع سبق ذكره، ص٥٢، ٥٣.

وفى هذه الفترة بالذات والحرب العالمية على أشدها على كافة الجبهات، كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الخزانة البريطانية، بدفع معونة للملك عبدالعزيز، فوافقت الخزانة على دفع مائتى ألف جنيه للملك(*)، وقد قام الشيخ يوسف ياسين بعد تلقيه تعليمات من الملك برفع تشكرات الملك عبدالعزيز الشخصية على المعونة التى قدمت له من الحكومة البريطانية، والتى سوف تساعده فى تسيير أمور بلاده(١)، كما ارتفعت هذه المعونة إلى مليون جنيه عام ١٩٤١م، وثلاثة ملايين جنيه عام ١٩٤٢م(٢)، وما يقرب من ٤,٥ مليون إعانة انجليزية أمريكية عام ١٩٤٤م(**).

وكانت هذه المعونات تقدم للملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية تقاتل وحدها دول المحور طوال الفترة من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / يونيو ١٩٤٠م، وهو تاريخ انسحاب فرنسا من الحرب، حتى جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / يونيو ١٩٤١م، وهو تاريخ دخول الاتحاد السوفيتى الحرب، ومما ساعد بريطانيا على الصمود، طوال هذه الفترة، هو وحدة شعبها، واستجابته لمطالب حكومته الائتلافية التى شكلها ونستون تشرشل(***) فى ١٤ من جمادى الأولى ١٣٥٩هـ / ٢٠ من يونيو ١٩٤٠م، والذى أعلن بأن بلاده ستقاتل هتلر حتى تنتصر أو تموت كريمة فى ساحة القتال، وحاول هتلر طوال هذه الفترة إسقاط بريطانيا

(*) عبر الملك عبدالعزيز فيما بعد عن هذه المعونة فى خطابه الذى ألقاه على وفود بيت الله الحرام فى ٦ من ذى الحجة ١٣٦١هـ / ١٤ من ديسمبر ١٩٤٢م.

انظر:

أحمد عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة، جـ٣ (مكة، ١٣٦٤هـ)، ص٦٥١.

(١) F.O. 371/24590, same Despatch.

(٢) Leatherdale, Clive: op. cit. p. 338.

(**) مذكرة أعدتها وزارة الخارجية فى ١٥ من فبراير ١٩٤٥م. F.O. 371/45542

(***) تشرشل، سير ونستن ليونارد سبنسر: سياسى وجندى ومؤلف بريطانى، عين وزيراً للبحرية عام ١٩٣٩م، ولما استقال نيفل تشمبرلين عام ١٩٤٠م، بسبب اندحار الحلفاء فى الحرب الخاطفة التى قام بها الألمان فى هولندا وبلجيكا وفرنسا، ألف تشرشل الوزارة وظل رئيسها حتى انتهاء الحرب عام ١٩٤٥م، وهو كاتب ومؤرخ ومن أهم مؤلفاته: الحرب العالمية الثانية (٦ مجلدات)، وتاريخ الأمم الناطقة بالانجليزية (٤ مجلدات)، ومنح جائزة نوبل للأدب عام ١٩٥٣م.انظر:

محمد شفيق غربال: مرجع سبق ذكره، ص٥١٩.

وإجبارها على الاستسلام، ولكنه فشل واستطاعت بريطانيا الصمود، وربما كان ذلك يعود بالإضافة إلى الانسجام فى الجبهة الداخلية إلى المساعدات الأمريكية، وذلك عن طريق تعديل موقف الولايات المتحدة المحايد بشكل سمح لها بإرسال كميات كبيرة من الأغذية والعتاد الحربى إلى بريطانيا دون مقابل، ثم قدمت لها خمسين مدمرة فى ٢٩ من رجب ١٣٥٩هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٠م، وذلك مقابل تأجير بريطانيا بعض القواعد البحرية والجوية فى جزر الهند الغربية للولايات المتحدة الأمريكية، ثم توالت المساعدات الأمريكية على بريطانيا وحليفاتها بكميات هائلة، وخاصة بعد أن أصدر الرئيس روزفلت «قانون الإعارة والتأجير» فى ١٢ من صفر ١٣٦٠هـ / ١١ من مارس ١٩٤١م(١)، بحيث بلغت قيمة المساعدات لبريطانيا وحليفاتها زهاء ٤٠ مليارأ من الدولارات.

ولم تلبث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن انتقلت من مرحلة تقديم المساعدات إلى المشاركة الفعلية فى أتون الحرب إلى جانب الحلفاء، وذلك بعد ان أعلنت المانيا الحرب على الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، حينئذ شعرت حكومة الولايات المتحدة بالخطر الدكتاتورى الداهم الذى لا يهدد دولة واحدة فقط، بل ينذر بهدم الكيان العالمي أجمع.

وإذا كان عطف روزفلت على قضية الحلفاء وشعوره بالخطر الدكتاتورى اللامحدود كان من بين الأسباب التى أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى دخول الحرب ضد دول المحور، إلا أن الحملات العسكرية اليابانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما سبق أن رأينا، كانت السبب الأهم والمباشر الذى دفعها إلى المشاركة الفعلية فى الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد أن رأت أن مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية فى خطر، ولهذا أعلنت الحرب على اليابان فى ١٨ من ذي القعدة ١٣٦٠هـ / ٨ من ديسمبر ١٩٤١م، وعلى المانيا وإيطاليا فى العاشر من نفس الشهر(٢).

والحقيقة أنه بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى الحرب ضد دول المحور رجحت حينئذ كفة الحلفاء، وكانت بداية النهاية لانتصارات المحور، حيث

---

(١) وليم لانجر: مرجع سبق ذكره، ص٣٠٠٩.

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص٤٠٣، ٤١٥.

توقف بالفعل الزحف الألمانى فى الشرق على إثر معركة ستالنجراد(١) فى ذى الحجة ١٣٦١هـ / ديسمبر ١٩٤٢م، وبعد معركة العلمين التى أوقفت زحف روميل نحو مصر، فى عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م، وبعد تدمير الأسطول اليابانى فى بحر المرجان فى عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢، والذى أوقف الزحف اليابانى نحو الهند(٢).

وفى هذه الفترة التى كانت الأمور فيها تسير فى صالح الحلفاء لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن الأحداث، بل كان يرقبها عن كثب ويتابعها باهتمام، ويطلب من الحكومة البريطانية موافاته بأخبار الحرب باستمرار، ويسعده أن تكون دائماً فى صالح الحلفاء(٣).

هذا وقد قامت الحكومة البريطانية عن طريق وزيرها بالقاهرة بإعداد موجز مختصر للأحداث من ١٠ من جمادى الأولى ١٣٦١هـ / ٢٦ من مايو ١٩٤٢م، إلى ٢٢ من جمادى الآخرة ١٣٦١هـ / ٦ من يوليو ١٩٤٢م، لنقله إلى الملك عبدالعزيز، وذلك على هيئة نشرة أسبوعية، ومما جاء فى أحد هذه النشرات أنه «من ٢٦ من مايو إلى ١٢ من يونيو كان الموقف البريطانى فى ليبيا مرضياً، رغم انسحابنا من بير حكيم، وحتى ذلك الوقت أنزلت بالعدو خسائر كبيرة فى الرجال والمعدات، ولكن فى ١٢ من يونيو نزلت بالقوات المدرعة البريطانية نكسة خطيرة، وكانت هذه الخسارة فى الدبابات مسئولة بشكل رئيسى عن ضياع طبرق(*)، التى أدى سقوطها إلى إضعاف البريطانيين بشكل أكثر خطورة، وعندما تم

---

(١) بلغ عدد القتلى فى هذه المعركة ١٤٧ ألف المانى وروماني و٤٦ ألف روسى، وهذا يدل على ضراوة المعركة وشراستها.

انظر:

محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص ص٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) رياض الصمد: العلاقات الدولية ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص٤١٥.

(٣) F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 134, from Stonhewer Bird (Jeddah) to F.O., in 3rd July 1942.

(*) سقطت طبرق فى أيدى الألمان فى ٢١ من يونيو ١٩٤٢م، وهنا أرسل الملك عبدالعزيز برقية تعبر عن أسفه لهذه الانتكاسات.

انظر:

F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 215, from Stonhewer Bird (Jeddah) to F.O., in 3rd July 1942.

الوصول إلى الخط الذى سبق إعداده عند العلمين فإن القوات البريطانية أعادت الجولة وأفشلت كل هجمات الأعداء، وأنزلت بهم خسائر فى الرجال والمدافع، وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى قرار وما زال الموقف البريطانى خطيراً، فإن مركزنا يتحسن يوماً بعد يوم، ويلعب سلاح الطيران الملكي دوراً رئيسياً فى هذا التحسن بمهاجمة قوات العدو الأمامية بشكل مستمر وإطالة خطوط التموين(١).

كما وصلت الملك عبدالعزيز أنباء من القاهرة عن طريق المفوض البريطانى فى جدة بأن ملك مصر وحكومتها وشعبها يؤدون واجبهم بشكل يدعو إلى الإعجاب، وكانوا متعاونين للغاية ومخلصين، وأن البلاد ظلت هادئة، ولم تكن هناك أية علامات أو مظاهر معادية للبريطانيين وموالية للألمان، وأن مصر أظهرت بشكل لا يمكن إنكاره بأنها لن تقبل الألمان بديلا عن البريطانيين(٢).

وكانت هذه التقارير الأسبوعية موضع ترحيب من الملك عبدالعزيز(٣).

وعلى العموم فقد توالت انتصارات الحلفاء فى شمال أفريقيا، وعلى الأخص بعد معركة العلمين الفاصلة، وبهذه المناسبة بعث الملك عبدالعزيز رسالة قدم فيها أخلص التهانى على النجاح الرائع الذى أحرزته قوات الحلفاء(٤)، وبناء على ذلك قامت الحكومة البريطانية بإرسال برقية جوابية للملك عبدالعزيز هذا نصها «أرجو أن تنقلوا البرقية التالية من رئيس الوزراء إلى ابن سعود: «إن رسائل التهنئة التى أرسلتموها إلى حكومة جلالة الملك (البريطانية)، قد حظيت مني بأسمى درجات الترحيب بسبب إظهار صداقة جلالتكم لبريطانيا، وإيمانكم الذى لا يتزعزع خلال سنوات الخطر والجهد الشاق بأننا سوف ننتصر،

= محمود صالح منسي: الحرب العالمية الثانية، ص٧٦٦.

(١) F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 81, from State Minister (Cairo) to British Legation (Jeddah), in 6th July 1942.

(٢) F.O. 371/31450, E 4213/13/25, A Telegram No. 56 from Sir Miles Lampson (Cairo) to Jeddah, in 13th July 1942.

(٣) F.O. 371/31450, E 4011/13/25, A Telegram No. 221, from Stonhewer Bird (Jeddah) to F.O., in 11 July 1942.

(٤) F.O. 371/31450, E 6636/13/25, A Telegram from Stonhewer Bird (Jeddah) to F.O., in 11 Nov. 1942.

وإننى أتمنى لجلالتكم أعظم الرفاهية والحظ الطيب»(١).

وطلب الملك عبدالعزيز من المفوض البريطاني في جدة أن ينقل الرد التالى على رسالة رئيس الوزراء وهذا نصه «نحن فى غاية الامتنان على الرسالة الرقيقة التى أرسلها إلينا المستر تشرشل، ونحن نشكره على المشاعر التى عبر عنها، وكما يعلم، فإن مرور الوقت يدعم صداقتنا لكى تكون جذورها أكثر عمقاً، فالحمد لله، ونحن لسنا بارعين فى الحديث، واعتمادنا على تلك الصداقة المتينة التى امتحنت بمرور الوقت والتى ثبت أنها أقوى وأكثر وداً»(٢).

ونظراً للعلاقات الوطيدة التى كانت تربط الملك عبدالعزيز ببريطانيا، رأت هيئة الإذاعة البريطانية وكعادتها، بث رسالة إذاعية، موجهة من اللورد أثلون **Athlon** إلى الملك عبدالعزيز حول ذكرى توليته(٣)، وموقفه الودى المستمر نحو الحلفاء خلال الحرب، وبهذه المناسبة طلبت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٤ من ذي القعدة ١٣٦١هـ / ٣ من ديسمبر ١٩٤٢م، من المفوض البريطاني فى جدة أن يستطلع رأى الملك عبدالعزيز بصدد هذا الموضوع(٤).

وبتاريخ ٢٨ من ذي القعدة ١٣٦١هـ / ٧ من ديسمبر ١٩٤٢م، أبرق المفوض البريطانى فى جدة، إلى وزارة خارجيته بأن الملك عبدالعزيز «ليس لديه أى اعتراض على ذكر صداقته لنا ولقضيتنا».

وأما رأى المفوض البريطانى حول هذه الرسالة فهو يرى أن تشير إلى وجود جذور الصداقة المتينة بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية منذ زمن طويل قبل الحرب، مع إيضاح المبدأ الذى لا يحيد عنه الملك عبدالعزيز، وهو الإخلاص للأصدقاء والحفاظ على

---

(١) F.O. 371/31450, E 6636/13/25, A Telegram No. 281, from F.O. to Jeddah, in 13th November 1942.

(٢) F.O. 371/31450, E 6908/13/25, A Telegram No. 345, from Stonhewer Bird, Jeddah to F.O., in 19 Nov. 1942.

(٣) F.O. 371/31450, E 7116/13/25, Memo re Lord Athlon`s address in the Anniversary of Ibn Saud, in 2nd December 1942.

(٤) Ibid: A Telegram No. 294, from F.O. to Jeddah, in 3rd December 1942.

العهود والمواثيق وهو أمر أساسى فى العقيدة الإسلامية(*)، كما كان المفوض البريطاني يرى أن تشير هذه الرسالة أيضاً إلى إنجاز الملك عبدالعزيز الرئيسى والعظيم فى ضمان السلام والأمن بين القبائل العربية المحبة للحرب بطبيعتها، وإلى جهوده الدائمة والناجحة فى التعاون مع أصدقائه البريطانيين من أجل السعادة الروحية والمادية لكل المسلمين، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يقوم به الملك عبدالعزيز من تسهيل الحج حتى فى أثناء صعوبات الحرب، وذلك بالفهم الممتاز وروح التعاون الكريم القائم بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية(١).

ويجدر بنا هنا أن نسجل للتاريخ الرسالة التى أذاعها اللورد أثلون **Athlon** بوزارة الخارجية البريطانية عن طريق هيئة الإذاعة البريطانية فى غرة محرم ١٣٦٢هـ / ٨ من يناير ١٩٤٢م، تلك الرسالة التى احتوت، بالإضافة إلى ذكرى تولية الملك عبدالعزيز، على جذور العلاقات السعودية البريطانية، وموقفه من الحلفاء إبان الحرب، ومراعاته للعهود والمواثيق، وذلك حسب ما تمليه عليه عقيدته الإسلامية، وهذا نص الرسالة:

«اليوم وفى ذكرى تولية جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود ملك العربية السعودية، أبعث برسالتى من كندا التى تبعد ستة آلاف ميل عن شبه الجزيرة العربية التى حظيت بزيارتها منذ أربع سنوات(*)، وخلال الأوقات السعيدة التى قضيتها فى شبه الجزيرة العربية رأيت بنفسى ما أنجزه الملك عبدالعزيز خلال عهده المبارك فرأيت كيف أقر الأمن والسلامة فى بلد كانت فى الماضى تمزقها وتسودها المنازعات الداخلية، وكيف اعترف به كملك وقائد من جانب كل أفراد شعبه (الحضر والبدو على السواء)، الذين فتح لهم حكمه المستنير طرق التقدم فى كل شكل من أشكال النشاط الاجتماعى والثقافى، وقد رأيت بنفسى أن الملك عبدالعزيز استطاع بصفاته النبيلة أن يكسب احترام وحب ليس فقط رعاياه ولكن كل الشعب

(*) رحم الله الملك عبدالعزيز الذى استطاع أن يرسخ مبادىء العقيدة الإسلامية حتى فيمن لا يؤمنون بهذه العقيدة.

(١) F.O. 371/31450, E 7165/13/25, A Telegram No. 356, from Stonhewer Bird (Jeddah) to F.O., in 17th December 1942.

(*) كان اللورد أثلون وبرفقته الأميرة أليس قد قاما بزيارة الملك عبدالعزيز فى عام ١٩٣٨م.

انظر:

F.O. 371/31450, E 7116/13/25, F.O. Memo, in 2nd Dec. 1942.

العربى بل وكل المسلمين، وقد لاحظت العناية الدائمة التى يرعى بها رفاهيتهم المادية والروحية، وقد شعرت بالفخر إذ أن حكومة بلادى، وكل الشعب البريطانى كانوا يبذلون كل ما فى وسعهم لتنمية رفاهية الشعب العربى والمسلمين فى كل أنحاء العالم، وأن التعاون من أجل هذه الغاية كان الأساس المتين للصداقة بين بريطانيا والملك الذى نحتفل اليوم بذكرى توليته وكمثال على هذا التعاون أود أن أقتبس من الحج إلى أماكن الإسلام المقدسة فى الشهر الماضى عندما قامت بريطانيا بعمل كل ما فى وسعها لتسهيل الرحلة لأكبر عدد من الحجاج، بينما أمن الملك عبدالعزيز لهم السلامة والأمن المناسب للموسم المقدس، وأفضل الوسائل الممكنة للقيام بشعائرهم الدينية، كل هذا وسط حرب عالمية اشتعلت من جانب أعدائنا بضراوة لا مثيل لها، وعندما ظنت حكومة الهند أنه من الصواب الا تعرض الأرواح البريئة لأخطار الرحلة البحرية إلى الأماكن المقدسة، أظهر الملك عبدالعزيز تفهمه لهذا الموقف الذى أملته العناية والاهتمام برفاهية المسلمين الهنود.

إن الصداقة بين بريطانيا والشعب العربى ليست حديثة العهد بل تمتد جذورها فى التاريخ، وفى الحقيقة فإن كلا الشعبين يؤمنان بنفس مبادىء الإيمان بالله والعدالة الإنسانية، وفى الصراع المرير الذى نخوضه مع حلفائنا ضد قوى الظلام والإلحاد والطغيان، نعلم أن عواطف الشعب العربى وكل المسلمين الحقيقيين فى جانبنا، ونحن بامتنان نعترف بإخلاص الملك عبدالعزيز لأصدقائه بالروح الحقيقية للعقيدة الإسلامية، وكل الديانات المقدسة التى تحث على الوفاء بالوعود كواجب بالغ القداسة.

وفى هذا اليوم الميمون أرسل تحياتى إلى الملك العظيم الذى كان مضيفى، مؤكداً له تقديرى الذى لا يتبدل، والصداقة التى يشعر بها جميع مواطنى نحوه ونحو شعبه، فليمنحه الله العمر المديد، وندعو أن يرى سريعاً انتصار القضية العادلة التى سوف تجلب السلام والحرية للعالم، والتى سوف تعطي العالم والشعب العربي الفرصة لتشكيل مصيرهم بالطريقة التى يرغبونها»(١).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أنه من خلال عرضنا السابق لم نقم بعرض وتتبع وقائع الحرب والعمليات العسكرية، ولكننا اكتفينا بعرض أمثلة لبعض الوقائع الفاصلة، وذلك بهدف

---

(١) F.O. 371/31450, E 7165/13/25, Draft of Lord Athlon's Address to be transmitted on 8th January 1943, sent to F.O. by B.B.C. on 14th Dec. 1942.

إبراز موقف الملك عبدالعزيز من الحلفاء إبان أحداث الحرب العالمية الثانية.

ففى ١٥ من محرم ١٣٦١هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٣م، استسلمت القوات الألمانية فى ستالنجراد، ويعتبر هذا نقطة تحول فى الجبهة الروسية، وتوالت انتصارات الحلفاء، واستسلمت إيطاليا لهم فى ٨ من رمضان ١٣٦٢هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٤٣م، وأعلنت الحرب على المانيا فى ١٢ من شوال ١٣٦٢هـ / ١٢ من أكتوبر ١٩٤٣م، الأمر الذى ساعد الحلفاء فيما بعد فى دخول روما فى ١٣ من جمادى الآخرة ١٣٦٣هـ / ٤ من يونيو ١٩٤٤م(١).

وبهذه المناسبة قام الملك عبدالعزيز بإرسال برقية إلى رئيس الوزراء البريطانى المستر تشرشل يهنئه فيها بسقوط روما فى أيدى قوات الحلفاء، ذكر فيها «إن سقوط روما فى أيدى الحلفاء والنتائج المترتبة عليه بالنسبة لقوات العدو، كانت بالنسبة لنا أحسن المشاعر فى حياتنا، وبهذه المناسبة فإننا نرسل لكم تهانينا خالصة الود وأفضل تمنياتنا باستمرار الحظ الطيب لكم والحظ الطيب للقوات البريطانية، ولنجاح الخطط التى وضعتموها لتحرير القارة الأوربية من الحكم الاستبدادى، وإننا ننتهز هذه الفرصة للتعبير لكم شخصياً عن تمنياتى باستمرار الصحة وطول العمر والنجاح»(٢).

وفى يونيو ١٩٤٤م أبرق رئيس الوزراء البريطانى برقية جوابية هذا نصها «أشكر جلالتكم بمنتهى الإخلاص لبرقيتكم الرقيقة بالتهنئة بمناسبة استيلاء قوات الحلفاء على روما وأن تمنيات جلالتكم الطيبة قد أدخلت غاية السرور على نفسى لأنها صادرة من واحد أظهر أنه صديق قوى مخلص لبلادى فى السراء والضراء، وأتمنى لجلالتكم الصحة والسعادة واستمرار الرفاهية لأسرة وشعب جلالتكم»(٣).

ثم توالت بعد ذلك انتصارات الحلفاء على جميع جبهات القتال من تحرير لباريس فى ٦ من رمضان ١٣٦٣هـ/٢٥ من أغسطس ١٩٤٤م، واحتلال أثينا فى ٢٧ من شوال ١٣٦٣هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٤٤م، وتحرير بلغراد فى ٢٠ من الشهر نفسه.

---

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٧٦٧- ٧٦٨.

(٢) F.O. 371/40280, E 3646/682/25, A Telegram from Ibn Saud to Mr. Churchill in F.O., in 16th June 1944.

(٣) F.O. 371/40280, E 3646/682/25, A Telegram from British Prime Minister to King Ibn Saud, June 1944.

ولم يأت عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، حتى استطاع الروس أن يحتلوا وارسو فى ٢ من صفر / ١٧ من يناير، وتمكنت القوات الأمريكية من دخول مانيلا فى ٢٠ من صفر ١٣٦٤هـ / ٣ من فبراير ١٩٤٥م(١).

ونظراً للعلاقات الوثيقة بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية رأت الأخيرة أن تقف على مدى استعداد الملك عبدالعزيز لإعلان الحرب على دول المحور، وذلك ليتسنى له حضور مؤتمر سان فرانسيسكو حيث لا يمكنه الحضور بدون هذا الإعلان، ولهذا قامت وزارة الخارجية البريطانية بارسال برقية لوزيرها فى جدة بقصد عرضها على الملك عبدالعزيز لأخذ رأيه فى هذا الموضوع، وقد جاء فيها «صديقى العزيز نشعر أن من واجبنا التأكد من أنه ليس هناك ما يعوق حقكم الآن فى دخول الحرب وحضور مؤتمر سان فرانسيسكو، ولذلك فقد بذلنا جهوداً مضنية لإزالة أية عقبات قد تضعها دول أخرى وقد زالت كلها الآن، وسوف نفهم ونقدر عدم استفادتكم من الفرصة وليست لدينا أدنى رغبة فى التأثير على قراركم الذى من وجهات نظر عديدة وبخاصة ما يتصل بالأماكن المقدسة يبدو لى أنه يستند إلى حكمتكم المميزة»(٢).

وبتاريخ ١٢ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ٢٦ من فبراير ١٩٤٥م، أقيم عرض عسكرى بالطائف حضره الوزير البريطانى فى جدة، جرافتى سميث **Grafty Smith**، والتقى هناك بالملك عبدالعزيز، وبحث معه مسألة إعلان المملكة العربية السعودية الحرب، وانضمامها المحتمل لإعلان الأمم المتحدة، فوجد الملك عبدالعزيز لا يميل بصراحة إلى إعلان الحرب، ولا يتوق للانضمام إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، موضحاً بأنه لا يرغب أن يلزم الأماكن المقدسة بحالة حرب، مهما كانت آثارها المادية بعيدة، كما أنه لا يريد إعطاء أعدائه فرصة لاستغلال هذه القضية، مع التأكيد على أن علاقاته الوثيقة مع بريطانيا هى كل ما يسعى إليه فى الشئون العالمية.

كما أوضح الوزير البريطانى للملك عبدالعزيز فى هذا اللقاء أن الحلفاء يرغبون ويأملون أن يروا المملكة العربية السعودية عضواً مؤسساً فى المنظمة العالمية الجديدة، وأن

---

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٧٦٨- ٧٦٩.

(٢) F.O. 371/45542, A Telegram from Minister of Foreign Affairs to British Minister in Jeddah, in February 1945.

الملك عبدالعزيز إذا لم يعلن الحرب وينضم إلى هيئة الأمم فسيكون صوته صامتاً فى مناقشة مشكلات حيوية بالنسبة للعرب وللعالم أجمع، كما اقترح الوزير البريطانى على الملك عبدالعزيز استثناء واستبعاد الأماكن المقدسة من فحوى قرار إعلان الحرب(١).

ويبدو أن الملك عبدالعزيز ناقش مع العلماء وكبار القادة مسألة إعلان الحرب على دولتى المحور (المانيا واليابان)، وأسفر هذا النقاش عن وجوب هذا الإعلان(٢)، وفيما يلى نص الرسالة التى وجهها الملك عبدالعزيز للمفوض البريطانى فى جدة لإبلاغها إلى حكومته «لقد بحثت مسألة إعلان الحرب على دولتى المحور من كل زاوية واعتبرت أن من واجبى الملزم أن أستشير قادتى وبخاصة العلماء، وعلى الرغم من أنهم يفضلون البقاء بمنأى عن الصراع والحفاظ على الأماكن المقدسة من أخطار حروب كهذه الحروب إلا أنهم بالاجماع قرروا أن يتركوا لى هذا الأمر، وأننى أثق بعد الله فى أننى أتصرف من أجل رفاهية بلادى وشعبى، فقد وجدت أنه من الأفضل إعلان الحرب على المانيا واليابان، وأطلب منكم إبلاغ حكومتكم فوراً».

وهذا نص برقية الملك عبدالعزيز عن إعلان الحرب على دولتى المحور، والتى وجهت لتشرشل رئيس الوزراء البريطانى «منذ بداية الحرب العالمية ونحن متعاطفون مع قضية العدالة التى يدافع الحلفاء عنها، وقد اتخذنا موقفاً معادياً نحو دول المحور، وبخاصة خلال الثورة العراقية وفى مناسبات أخرى، الأمر الذى يعرفه المحور ويدركه الحلفاء، ولقد شعرنا أن مصالح بلادنا تستدعى بالضرورة أن نكون فى حالة حرب مع المانيا واليابان اعتباراً من أول مارس ١٩٤٥م، وقد قررنا الانضمام إلى الحلفاء فى هذه الحرب على أن يستثنى من هذا الإعلان المنطقة التى تضم (الحرمين الشريفين) فإنه بسبب قدسيتهما فإننا نحتفظ لهما بالحياد التام فلن يعلنا حرباً ولن تعلن ضدهما حرب، لأن المنطقة التى يوجدان فيها منطقة سلام وأمن لكل سكانها ولكل المسلمين الذين يفدون إليها، فليمنحنا الله النجاح لخير الإسلام

(١) F.O. 371/45542, A Telegram No. 108, from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., in 27th Feb. 1945.

(٢) Ibid: A Telegram No. 113, from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., in 27th February 1945.

وكافة المسلمين»(١).

كما وجه الملك عبدالعزيز البرقية السابقة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت بتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٤٥م(٢)، وجاءه رد الرئيس الأمريكى الآتى «لقد تلقيت برقية جلالتكم المؤرخة فى ٢٨ من فبراير ١٩٤٥م، والتى تذكرون فيها أنه منذ بداية الحرب والمملكة العربية السعودية تظهر الميل لقضية العدالة التى يدافع عنها الحلفاء، وأن المملكة العربية السعودية قد سبق لها أن اتخذت موقفها ضد حكومات المحور وأنها قررت أنها يجب أن تكون فى حالة حرب مع المانيا واليابان اعتباراً من أول مارس ١٩٤٥م.

وإننى أقدر أنه منذ مدة طويلة والمملكة العربية السعودية تظهر تعاطفها مع قضية الأمم المتحدة، كما أنها قد أسدت خدمات لمجهودنا الحربى، وأنه سيكون مصدر رضائنا الحقيقى أن تنحاز المملكة العربية السعودية رسمياً الآن إلى الأمم المتحدة فى النضال ضد العدو المشترك وفى بناء صرح السلام للمستقبل»(٣).

وبهذه المناسبة قام الأمير فيصل وزير الخارجية السعودى بإرسال الخطاب التالى إلى نائب وزير الخارجية الأمريكى بتاريخ أول مارس ١٩٤٥م، وهذا نصه «إن المملكة العربية السعودية كدليل على تضامنها وتعاونها الواضحين مع الأمم المتحدة قد أعلنت اليوم أول مارس ١٩٤٥م، أنها فى حالة حرب مع المانيا واليابان، وقد قررت حكومة المملكة العربية السعودية أن تشترك فى إعلان الأمم المتحدة المؤرخ فى يناير ١٩٤٢م، وأنها بهذه الرسالة تعتبر نفسها منضمة إلى هذا الإعلان»(٤).

وقد قام جوزيف جرو **Joseph Grew** نائب وزير الخارجية الأمريكى بإرسال

---

(١) Ibid: A Telegram from Grafty Smith (Jeddah) to F.O., in 28th February 1945.

(٢) Ibid: A Telegram from King Abdul Aziz to President of U.S.A., in 28th February 1945.

(٣) Ibid: from Franklin Roosevelt, President of U.S.A. to King Abdul Aziz, in 1st March 1945.

(٤) F.O. 371/45542, A Telegram from Emir Faisal, Saudi Foreign Minister, to Acting Secretary of State, in 1st March 1945.

الرد التالي فى ٦ من مارس ١٩٤٥م، وهذا نصه «لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة فى أول مارس ١٩٤٥م، والتى تذكرون فيها أن المملكة العربية السعودية تعبيراً وتدليلا على تضامنها وتعاونها الظاهرين مع الأمم المتحدة، قد أعلنت أنها فى هذا التاريخ أصبحت فى حالة حرب مع المانيا واليابان، وأن الحكومة العربية السعودية قد قررت الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة، وأنها بهذه الرسالة تعتبر نفسها عضواً منحازاً لهذا الإعلان.

وإن هذا العمل من جانب المملكة العربية السعودية يجعل عدد الدول الأعضاء يصل إلى خمس وأربعين دولة، وهى الدول التى اشتركت فى إعلان الأمم المتحدة والتى تظهر به هذه الدول تصميمها على الوقوف معاً فى كسب الحرب وفى بناء السلام، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها مستودع الإعلان ممتنة وهى ترحب بالمملكة العربية السعودية رسمياً بين صفوف الأمم المتحدة»(١).

وهكذا رأينا الملك عبدالعزيز آل سعود يعلن الحرب رسمياً على دولتى المحور عندما أدرك أن هذا فى مصلحة بلاده.

والحرب راحت تلفظ أنفاسها الأخيرة، وتكاد تضع أوزارها، حيث أخذت حالة دولتى المحور فى التدهور السريع، فالفدائيون الإيطاليون أعدموا موسولينى فى ١٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٤٥م، وبعد يومين انتحر هتلر فى مخبئه بدار المستشارية فى برلين، وتلاه ذلك سقوط برلين فى يد الروس، واستسلام القوات الألمانية فى إيطاليا، وأخيراً استسلام المانيا بلا قيد أو شرط للحلفاء الغربيين والاتحاد السوفيتى فى ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ٨ من مايو ١٩٤٥م.

وكان فصل الختام فى ٢٧ من شعبان ١٣٦٤هـ / ٦ من أغسطس ١٩٤٥م، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط أول قنبلة ذرية على هيروشيما باليابان، وبعد يومين أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان، ثم تلاه إسقاط الولايات المتحدة الأمريكية القنبلة الذرية الثانية على ناجازاكى، الأمر الذى أدى إلى استسلام اليابان بلا قيد أو شرط فى ٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ١٤ من أغسطس ١٩٤٥م.

---

(١) F.O. 371/45542, A Telegram from Joseph Grew, Acting Secretary of State (Washington) to Emir Faisal, Saudi Foreign Minister, in 6th March 1945.

وختاماً فى هذا المعترك العالمى قامت اليابان فى ٢٤ من رمضان ١٣٦٤هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٥م، بتوقيع شروط الاستسلام على السفينة الحربية الأمريكية ميسورى فى خليج طوكيو (١).

(١) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، ص٧٧٠.

الفصل الخامس

الوحدة العربية
وأثرها على العلاقات السعودية البريطانية

- حركة الوحدة العربية
- مشروع سوريا الكبرى
- مشروع الهلال الخصيب
وصدى تصريح إيدن فى الأوساط العربية
- دوافع تصريح إيدن
ودور المملكة فى قيام الوحدة العربية
- قيام جامعة الدول العربية ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م
- ميثاق جامعة الدول العربية
- موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية

حركة الوحدة العربية

بظهور الإسلام وخلال العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين قامت الدولة الإسلامية وجعلت من شبه الجزيرة العربية منطلقاً لها، وأصبحت مجتمعاً إسلامياً موحداً تربط بين أجزائه رابطة العقيدة الإسلامية، وينعم مجتمعه فى ظل حكم دولة واحدة.

وبعد أن تسلم الأمويون زمام الحكم، انتقل مركز السلطة إلى الشام، ثم انتقل بعد ذلك إلى العراق بعد تسلم العباسيين زمام السلطة السياسية، ومع هذا الانتقال تقلصت قبضة السلطة المركزية على الجزيرة العربية بسبب بعد المسافة أولا وتنازع العناصر والطوائف على السلطة ثانياً وانشغال حكام المسلمين عن الحكم وإدارة شئون المسلمين ثالثاً.

كل هذا أدى إلى تفكك مركز السلطة فى الجزيرة العربية(١)، وأعاد مركز أمراء المدن وشيوخ القبائل، كل منهم يحكم مدينته أو قبيلته حكماً مطلقاً، فزاد هذا التفكك من حالة التناحر والتصارع والحروب المستمرة بين المدينة والمدينة، والقبيلة والقبيلة، والمدينة والقبيلة، مما جعل المنطقة تعيش فى حالة خوف ورعب مستمر، حتى بالنسبة لمنطقة الحجاز والتى خضعت فى كثير من الأحيان لسلطة الدول الإسلامية التى قامت خارج نطاق شبه الجزيرة العربية، ومن أهمها المماليك فى مصر ثم العثمانيون،وعلى الرغم من خضوع الحجاز تحت سلطة تلك الدول الإسلامية الكبرى، إلا أن حكمهم وسلطتهم لم تتعد المدن الرئيسية فى الحجاز، ومن أهمها مكة المكرمة والمدينة المنورة، وميناءاهما جدة وينبع، وكان يمثلهم فى بسط سلطتهم على تلك المدن ولاة خاضعون لهم.

أما بالنسبة للقبائل خارج نطاق تلك المدن، فقد ترك أمرها لشيوخها الذين كانوا فى كثير من الأحيان يثيرون الاضطرابات فيما بينهم، مما كان له أثره الكبير على سلامة وأمن الحج والحجاج.

واستمر هذا الحال طوال فترة الحكم العثمانى، والذى حافظ حقيقة على وحدة البلاد العربية ولغتها لعدة قرون، غير أن الدولة العثمانية لم تلبث أن أصابها الضعف والوهن بسبب تعرضها لمخططات استعمارية تقوم على التغريب والاستشراق والتنصير والقومية، مما كان له أكبر الأثر فى قيام حركات إصلاحية دينية لدرء هذه المحاولات الأجنبية، ونبذ مظاهر

(١) عبدالفتاح أبو عليه: دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة فى جزيرة العرب فى العصر الحديث (المجلة التاريخية، المجلد ٢١، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤م)، ص٢٥٣.

الشرك والضلال من المجتمعات العربية والإسلامية.

ومن أبرزها ظهور حركة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية، ثم ما تلاها من حركات إصلاحية فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى.

ومنذ أن بايع الإمام محمد بن سعود الشيخ محمد بن عبدالوهاب، احتضنت الدولة السعودية الدعوة الإصلاحية، وقامت على أسس متينة نابعة من تحكيم كتاب الله ومحاربة البدع والخرافات، وإعادة الوحدة والتكاتف بين أفراد المجتمع، فانتشرت الدعوة إلى الله، وتوحدت قرى نجد، فقامت فى شبه الجزيرة العربية دولة قوية ذات كيان إسلامى ودعائم إسلامية راسخة عملت على توحيد أجزاء شبه الجزيرة العربية فى وحدة سياسية واحدة، تسير على هدى تعاليم الشريعة الإسلامية، وتشجب كل ما يتعارض مع ذلك(١).

ولم يحل عام ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م، حتى كانت الدولة السعودية الأولى قد أتمت توحيد معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية، فأصبحت تضم نجداً ومعظم إمارات الخليج العربى والحجاز وعسير، كما امتد نفوذها شمالا إلى حوران فى بلاد الشام، وإلى مشارف بغداد فى العراق، وكل ذلك تحت لواء وحدة سياسية لم تشهدها الجزيرة العربية منذ أعيد لها مجدها كما كانت عليه فى صدر الإسلام.

ومما يؤسف له أن أعداء هذه الدولة الإسلامية الناشئة، سعوا إلى تشويه صورتها فى بلاط السلطان العثمانى، بدعوى أنها خطر يهدد كيان الدولة العثمانية داخل شبه الجزيرة العربية وخارجها، وهذا ادعاء باطل نابع من حقدهم الشديد على الدعوة الإسلامية عامة، ودعوة الشيخ الإصلاحية على وجه الخصوص، ورغبتهم فى أن تظل الجزيرة العربية يسودها التناحر والتفكك، وتعمها الفوضى والاضطرابات، وقد وجدت هذه الوشاية سبيلها إلى قلب السلطان العثمانى، فأخذ يناصب العداء للدعوة والدولة معاً خشية امتدادها إلى سائر المناطق العربية فى الشام ومصر، وتكون الوريث للدولة العثمانية، ولذلك عمل السلطان العثمانى على تقويض دعائم هذه الدولة الفتية، وكما أشار عليه أعداء الدولة والدعوة فى تقويضها، فإنهم أيضاً ساهموا فى اختيار من يقوم بهذه المهمة المكلفة، خاصة إذا علمنا أن توجيه الجيوش إلى داخل شبه الجزيرة العربية أمر مكلف جداً، وتحف به الكثير من

(١) منير العجلانى: تاريخ البلاد العربية السعودية (بيروت، دار الكتاب العربى، د. ت.)، ص ص١٤٨-١٦٥.

المخاطر والصعاب، وكان اختيارهم فى البداية قد وقع على عدد من الولاة فى العراق والشام، إلا أنهم لم يستجيبوا لهذه الدعوة نظراً للأسباب التى أشرنا إليها آنفاً، فانتهى الأمر باختيار محمد على الألباني، الوالى العثماني على مصر، ليقوم بمهمة تقويض الدولة السعودية والدعوة الإصلاحية.

وبعد حملات متتالية، استطاع محمد على الألباني القضاء على وحدة شبه الجزيرة العربية تحت لواء الدرعية، وأسدل الستار على كيانها السياسي عام ١٢٢٣هـ / ١٨١٨م بناء على أوامر الباب العالي(١)، وهو بهذا العمل قد قام بهدم أول تجربة عربية إسلامية وحدوية(٢).

وعلى الرغم من أن الدولة السعودية الأولى انهارت سياسياً، إلا أنها بقيت عقدياً وحضارياً، وظل مجتمع شبه الجزيرة العربية يكن لها الولاء، الأمر الذى أدى إلى قيام الدولة السعودية الثانية، على يد الإمام تركى بن عبدالله بن محمد بن سعود، وقد سار ابنه الإمام فيصل على نهج أبيه وأسلافه من آل سعود، حتى سقطت الدولة السعودية الثانية على يد أعدائها، نتيجة للصراع الذى أخذ يدب بين أبناء الإمام فيصل على السلطة، والذى كانت تقف خلفه القوى المعادية، وقد أدى ذلك النزاع إلى أفول نجم الدولة السعودية الثانية على يد آل الرشيد، ورحيل حكامها إلى الكويت عام ١٢٠٩هـ / ١٨٩١م(٣).

وعلى الرغم من ذلك فإنه يحق لنا القول إن ما قام به آل سعود، سواء كان ذلك فى دولتهم الأولى أو الثانية من توحيد لشبه الجزيرة العربية والسهر على أمن وسلامة سكانها

---

(٣) عثمان بن بشر: عنوان المجد فى تاريخ نجد (ط١، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.)، جـ١، ص٢٠٩.

عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٨ - ٢٤٤.

محمد سعيد الشعفى: دراسات فى تاريخ الدولة السعودية (مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، العدد الأول، ربيع ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)، ص٢٥.

(٢) عبدالله سعود القباع: مرجع سبق ذكره، ص٢٥٢.

(٣) ابراهيم بن صالح بن عيسى: عقد الدرر فيما وقع فى نجد من الحوادث فى آخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل شيخ (ط١، الرياض، وزارة المعارف، د.ت.)، ص ص٨٩ - ١٠١.

عبدالله محمد البسام: تحفة المشتاق فى أخبار نجد والحجاز والعراق من ٨٥٠هـ - ١٣٤٢هـ (١٣٧٥هـ)، ص١٦٣.

وتيسير سبل العيش لهم، إنما يعتبر حركة وحدوية قائمة على المبادىء الإسلامية وأحكام الشريعة السمحاء، ولو أنها اقتصرت على جزء كبير من قلب العالم العربى والإسلامى، وهو شبه الجزيرة العربية، إلا أنها كانت فى الواقع تمثل الصحوة الإسلامية، والانطلاقة الموفقة فى سبيل جمع شتات الأمة الإسلامية وتوحيد صفها.

وبذلك نجد أن تسلط الأعداء على السلطة فى شبه الجزيرة العربية خلال العقد الثانى من القرن الرابع عشر الهجرى (أوائل القرن العشرين الميلادى)، لم يدم طويلا ذلك لأنه كان يشق على أسرة آل سعود أن يروا شبه الجزيرة العربية مطمعاً للأعداء ولقمة سائغة لقوى الإلحاد من المستعمرين وأعوانهم الذين أرادوا بسط سلطتهم على كامل العالم الإسلامى وتدنيس مقدساته، ولذلك هب الأمير الشاب عبدالعزيز وانطلق من الكويت إلى الرياض، قصبة حكم الآباء والأجداد ليحررها من قوى الأعداء عام ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م(١)، وينقذ الأماكن المقدسة قبل أن تطأ أرضها قوى الإلحاد، فكان النصر حليفه من الله، وهو الذى وعد بالنصر لمن ينصر دينه ويعلى كلمته.

ومن الرياض ينطلق السلطان عبدالعزيز ليضم معظم أرجاء شبه الجزيرة العربية فى وحدة واحدة قائمة على العدل وتحكيم كتاب الله والسنة النبوية المطهرة.

وهكذا يتضح لنا أن السلطان عبدالعزيز قد ساهم بذلك العمل فى إعادة بناء الوحدة الإسلامية، وذلك بتوحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية(٢)، فسد الباب أمام مخططات بريطانيا وفرنسا التى كانت تهدف إلى اقتسام العالم العربى والإسلامى وتفتيت وحدته وتدنيس مقدساته، إلا أنه مما يؤسف له أن السلطان عبدالعزيز كان يأمل أن تشمل هذه الوحدة مناطق فى بلاد الشام والعراق، إلا أن قوى البغى والطغيان قد سبقته فى أن يكون لها موضع قدم، فكان ما كان من فرقة وانقسام وخاصة فى بلاد الشام حيث فرضت على تلك المناطق

---

(١) فؤاد حمزة: البلاد العربية السعودية، ص١٢- ٢٤.
خير الدين الزركلى مصدر سبق ذكره، جـ١، ص٩٦.
أمين الريحانى: تاريخ نجد، ص١٢٥- ١٢٦.
حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ص٢٤٤- ٢٤٦.
حمد الجاسر: مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ (الرياض، ١٣٨٦هـ)، ص١١٦.

(٢) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية ١٩٠٢- ١٩٥٣م (بحث مقدم للمؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز الذى عقد فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض فى الفترة ما بين ١٩- ٢٣ ربيع الأول ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م)، ص١.

حكماً استعمارياً فى ظل الانتداب أو الوصاية وفى النهاية ساهمت هذه الدول الاستعمارية بقيادة بريطانيا فى اغتصاب أرض فلسطين وتهجير اليهود إليها (١).

ويرى بعض المؤرخين أن السلطان عبدالعزيز كان يتطلع إلى بناء اتحاد عربى، يضم أقطاراً لا تخضع للنفوذ الأجنبى، وكان يرى أن اتحاد العرب، ولا سيما فى ظروف الأزمات العصيبة والحروب الطاحنة، أمر لا غنى عنه لإنقاذ الأمة العربية وصون حقوقها وتعزيز مصالحها، وكان يردد «إذا كان المسلمون والعرب فى منعة من التعاضد والتكاتف، فليست هناك قوة فى مقدورها مهاجمتهم وإذلالهم» (٢).

كما أن الحرص الذى كان يظهره السلطان عبدالعزيز على جمع شمل العرب فى ظروف الحرب والسلام، لم يفارقه أبداً، ولم ييأس من قيام وحدة عربية فى شكل ما (٣)، أما الملك على فقد قال «إن عبدالعزيز هو خير من يستطيع أن يحكم الجزيرة العربية، فادعوا له بالتوفيق».

كما قال عزيز على المصرى «الملك عبدالعزيز خير أمراء العرب، ففيه من المزايا ما يجعله أهلا لتبوؤ مركز الزعامة، وما يحملنا على تأييده والالتفاف حوله» (٤).

وفى طريق وحدة الأمة العربية والإسلامية، أكدت المعاهدة السعودية اليمنية، والتى سميت معاهدة الطائف، وتم التوقيع عليها بتاريخ ٦ من صفر ١٣٥٣هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٤م، أكدت هذه المعاهدة رابطة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية، واعترف كل من العاهلين باستقلال مملكة الآخر، وصرحا بأن شعبيهما يؤلفان أمة واحدة، بفضل الجنس العربى والدين الإسلامى، وقد برزت عبارات التعاون والتضامن بوضوح فى كل مواد المعاهدة (٥).

---

(١) رجاء جارودى: فلسطين أرض الرسالات الإلهية، ترجمة عبدالصبور شاهين (القاهرة، دار التراث، د.ت.)، ص٢٢٨- ٢٤٦.

(٢) خير الدين الزركلى: الوجيز فى سيرة الملك عبدالعزيز (ط٤، بيروت، ١٩٨٤م)، ص١٨٦.

(٣) أحمد عبدالغفور عطار: صقر الجزيرة، جـ١، ص٢٦٦- ٢٧٧.

أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص٢.

(٤) أسعد داغر: مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٧- ١٩٩.

(٥) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ص١٥٢- ١٦٠.

سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث (١٩٠٤- ١٩٤٨م) (ط٢، القاهرة، مكتبة مدبولى =

إلا أن العاملين فى ميدان القضايا العربية، كانوا يتوقون إلى وحدة عربية أكثر شمولا، ومن هنا رأوا أن لتعاون المملكة العربية السعودية والعراق -كخطوة أولى- فائدة كبرى للعرب، قد تستعجل نجاح قضاياهم وبلوغ أهدافهم، وباشروا فعلا العمل فى هذا السبيل، وخاصة بعد استقلال العراق عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، وما لمسوه من فيصل ملك العراق من تحمس لذلك المسعى، واعتقاده بأن الاتحاد بين العرب هو الوسيلة الوحيدة للنجاح، وأن من واجبه التعاون مع السلطان عبدالعزيز (١).

هذا وقد برز هذا التعاون فى مؤتمر لوبن **Lupin**، الذى عقد فى ٢٢ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٢ من فبراير ١٩٣٠م، بدعوة من الحكومة العراقية، وبايعاز من بريطانيا، واجتمع السلطان عبدالعزيز مع الملك فيصل على ظهر الطرادة البريطانية لوبن، فى مصب شط العرب(٢)، وأسفر الاجتماع التاريخى عن مشروع معاهدة صداقة وحسن جوار، أبرمت فى ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٧ من أبريل ١٩٣١م، واشتملت على اعتراف كل من الطرفين بالآخر، وتبادل التمثيل الدبلوماسى، والتعهد بمنع الغزو والاعتداء بين عشائر البلدين، وتنظيم مسائل الحدود بينهما ليحترم كل منهما سيادة وأرض صاحبه(٣)، ويرجع الفضل فى كل ذلك إلى توفيق الله أولا، ثم إلى حنكة السلطان عبدالعزيز السياسية ونفاذ بصيرته، وإلى استجابة الملك فيصل الذى مد يده إلى السلطان عبدالعزيز قائلا «كلنا فى خدمة الأمة العربية»(٤)، وكان اندفاع الملك عبدالعزيز نحو الوحدة صادراً عن صميم وجدان

= ١٩٨٤م)، ص ص٥٤٢- ٥٥٨.

م. ف. سيتون وليمز: مرجع سبق ذكره، ص ص٣١٨- ٣٢٠.

(١) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص٦.

(٢) عبدالله العلى المنصور الزامل: أصدق البنود فى تاريخ عبدالعزيز آل سعود (ط١، الرياض، المطابع الأهلية، ١٣٩٢هـ)، ص٢٧٣- ٢٧٥.

خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ص٥١٥- ٥١٦.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص ص٦٨- ٧٢.

(٤) ساطع الحصرى: العروبة أولا (بيروت، ١٩٥٥م)، ص٤٥.

جهاد مجيد محيى الدين: العراق والسياسة العربية ١٩٤١- ١٩٥٨م (بغداد، مطبعة الارشاد، ١٩٨٠م)، ص١٤.

صادق حسن السودانى: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٤٢- ٢٤٣.

وصادق شعور.

وحين أرسل الملك فيصل وفداً عراقياً إلى المملكة العربية السعودية واليمن وشرق الأردن، توثيقاً للروابط وتعزيزاً للصداقة والأخوة العربية، رحب الملك عبدالعزيز بالوفد، وافصح عن عواطفه الودية تجاهه، وأثنى على جهود الملك فيصل فى سبيل الوصول إلى تفاهم واتفاق على أسس الوحدة المقبلة.

ويبدو أن المهتمين بقضايا الأمة العربية استمروا فى مساعيهم لعقد مؤتمر يبحث مستقبل الأمة العربية ويستعجل نهضتها، واستقلالها ووحدتها، وقد أبدى الملك عبدالعزيز موافقته الكاملة وتأييده لعقد مؤتمر في بغداد، ولهذا باشر ياسين الهاشمى، أخلص رجال فيصل وموضع ثقة الملك عبدالعزيز، الإعداد للمؤتمر.

ولكن قوى الاستعمار من الانجليز والفرنسيين الذين كانوا يرقبون الاجراءات المتخذة لعقد المؤتمر العربى فى بغداد، كان يشق عليها أن ترى مثل تلك الوحدة العربية والإسلامية، ولهذا فعندما رأوا أن نتائج المؤتمر لن تكون محققة لأهدافهم ومطامعهم سعوا إلى خلق جو من الفرقة والانقسام بين الملك عبدالعزيز وملك العراق، فقاموا بضغط شديد على فيصل وحكومته، منتهزين فرصة قيامه برحلة إلى لندن ورغبته فى مسايرة بريطانيا وتحقيق رغبتها، فاضطر فيصل للتخلى ولو مؤقتاً عن فكرة عقد المؤتمر، لأنه كان على أهبة زيارة لندن.

واستقبل فيصل فى القاهرة أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وأكد لهم أنه باق على العهد، ووعد بالتباحث معهم بعد عودته من لندن، وقال إن التعاون بين العرب ضرورى لإنقاذ سورية وفلسطين، وأن التعاون الذى بدأ بين العراق والمملكة العربية السعودية واليمن، ينتظر أن ينمو بسرعة، فيتناول البلاد العربية كلها، وحينئذ ينبثق عصر جديد تتحقق فيه آمالهم كاملة فى الاستقلال والوحدة والعزة والمجد.

وقال «إن أمكن قيام تعاون بين المملكة العربية السعودية ومصر والعراق، فمن المحقق إنقاذ سورية من الانتداب الفرنسي، وإنقاذ فلسطين، وعندئذ يستطيع العرب أن يضعوا أساساً متيناً لوحدتهم المنشودة»(١).

---

(١) أسعد داغر: مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٠ - ١٩٤.

وبعد أسبوع من مرور فيصل بالقاهرة فى طريقه إلى برن بسويسرا، توفى هناك فى ١٨ من جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ٨ من سبتمبر ١٩٣٣م(١).

وفى سبيل وحدة الصف العربى أيضاً نجح الملك عبدالعزيز فى عقد معاهدة بينه وبين الأردن بتاريخ ٥ من ربيع الآخر ١٣٥٢هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٣م، وأثمرت هذه المعاهدة عن صداقة وحسن جوار بين البلدين، ولم يحدث بعد ذلك ما يعكر وحدة الصف بين القطرين الشقيقين(٢).

وذلك التضامن العربى والإسلامى الذى تطلعت إليه المملكة العربية السعودية والعراق كمنطلق لتضامن الأمة العربية والإسلامية ووحدتها، لم يلبث أن تحقق بعد أربع سنوات على شكل معاهدة الإخاء والتحالف العربى، وخاصة بعد أن اطمأن الملك عبدالعزيز إلى نوايا العراق فى ظل حكم الملك غازى الذى تابع خطة والده فيصل، فى توثيق العلاقات الأخوية بين العراق والدول العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، فقد أبرق الملك غازى إلى الملك عبدالعزيز مهنئاً بمناسبة توقيع معاهدة الصداقة الإسلامية والأخوة العربية التى وقعت فى الطائف بتاريخ ٦ من صفر ١٣٥٣هـ / ٢١ من مايو ١٩٣٤م بين الرياض وصنعاء(٣)، ورد عليه الملك عبدالعزيز فى برقية شكره فيها، وقال «إن هذه الصداقة وهذا الإخاء كانا وسيكونان دائماً الهدف الذى سنسعى جهدنا لتحقيقه بين جميع العرب، من أجل مصالح دينهم أولا، ومن أجل رفاهيتهم المشتركة أخيراً، وسيكون هذا الهدف هدفنا، وآمل أن تقوم جلالتك وسائر زعماء العرب بدعمى لتحقيقه»(٤).

ولا شك فى أن معاهدة الطائف رسمت الخطوط الأساسية لانضمام اليمن إلى معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية التى عقدت عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، بين المملكة العربية السعودية والعراق.

---

(١) اللواء محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية (ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)، المجلد الثانى، ص١٤٢٣.

(٢) جريدة أم القرى: السنة العاشرة، العدد ٤٧١ فى ٥ من رمضان ١٣٥٢هـ / ٢٢ من ديسمبر ١٩٣٣م. وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص١٣١.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: مجموعة المعاهدات، ص١٥٢ - ١٦٠.

(٤) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص٨.

ذلك أن التضامن العربى بين المملكة العربية السعودية والعراق خطا خطوات واسعة خاصة بعد ظهور نذر حرب عالمية جديدة فى أوربا نتيجة غزو إيطاليا للحبشة(*) ١٢٥٤هـ / ١٩٣٥م(١)، حيث جرت بعد ذلك مفاوضات سعودية عراقية، أسفرت عن عقد معاهدة أخوة عربية وصداقة إسلامية فى ١٠ من محرم ١٢٥٥هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦م، بناء على الروابط الإسلامية والوحدة العربية التى تجمعهما، ونصت على التعاون الوثيق بين البلدين فى جميع الميادين، وتركت المعاهدة الباب مفتوحاً أمام الدول العربية المستقلة الأخرى الراغبة فى الانضمام إلى المعاهدة(٢)، فانضمت إليها اليمن فى ٢٧ من صفر ١٢٥٦هـ / ٢٩ من أبريل ١٩٢٧م، نظراً للروابط الأخوية الإسلامية والوحدة العربية التى تربط اليمن بالفريقين المتعاقدين(٣).

ومما هو جدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية كانت تولى اهتماماً بالغاً بالمفاوضات السعودية العراقية، من أجل إبرام معاهدة صداقة وحسن جوار بين القطرين الشقيقين، ولهذا طلبت من الحكومة العراقية موافاتها بكل التطورات المتعلقة ببنود المعاهدة.

وبتاريخ ١١ من شوال ١٢٥٤هـ / ٦ من يناير ١٩٣٦م، قام نورى السعيد بتسليم مسودة المشروع الابتدائى للمعاهدة السعودية العراقية المقترحة للمفوض البريطانى فى بغداد، كلارك كير Clark Kerr، وطلب منه إبداء مرئيات الحكومة البريطانية حول بنود المعاهدة والتعليق عليها.

وتناول المسئولون البريطانيون جميع بنود المعاهدة بالشرح والتعليق، ووصفوا بعض بنودها بأنها تبدو عدائية ومثيرة، ولا سيما المقدمة، والبند الثانى والسادس والسابع والثامن من مشروع المعاهدة(٤).

(*) ارتريا: مستعمرة قديمة للإيطاليين فى البحر الأحمر احتلها الإيطاليون سنة ١٨٦٤م.

(١) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص٢٩٢.

(٢) وزارة الخارجية السعودية، مجموعة المعاهدات، ص٢٢٠ - ٢٢٤.

(٣) وزارة الخارجية السعودية، المصدر السابق، ص٢٤١ - ٢٤٤.

(٤) F.O. 371/20056, A Letter No. 12, from Clark Kerr, Baghdad, to Eden, F.O., in 7th January 1936.

أنظر ملحق (١٢/أ)

ومن خلال تتبعنا للوثائق البريطانية التي بين أيدينا، والوقوف على تحليل وتعليق واعتراضات الحكومة البريطانية على بعض بنود المعاهدة السعودية العراقية، تبرز لنا الحقائق التالية:

أولا : إن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أي تقارب بين الدول العربية الشقيقة، ولا تنشد الوحدة بينها(١)، ولكنها في الوقت نفسه تتظاهر بأن ذلك لا يضايقها بل وتشجع عليه(٢).

ثانياً : إن جميع الدوائر السياسية البريطانية كانت تبدى مخاوفها من بعض بنود المعاهدة، لا لشيء سوى أنها تنص على التعاون المشترك بين القطرين الشقيقين، ودعم الحركات الوطنية التى تنشد الاستقلال ضد أي اعتداء أجنبي، وبما أن بريطانيا -وغيرها من الدول الاستعمارية- دولة معتدية أجنبية، فهى تخشى من الألفاظ قبل أن تترجم إلى أفعال، وهذا ما جعلها تطلب من الحكومة العراقية إعادة صياغة بعض بنود المعاهدة بما يتفق وسياستها الملتوية ضد الأمة العربية والإسلامية(٣).

ثالثاً : إن الملك عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، كان أول من سعى لوحدة الأمة العربية والإسلامية، على أساس الأخوة الإسلامية، والرابطة العرقية، بل أول من نادى بإنشاء الجامعة العربية، بدون أي وحي من أي دولة عربية أو أجنبية، حيث كان أول من قام بعقد معاهدات أخوية مع الدول العربية الشقيقة المجاورة، ابتداءبمشيخاتالخليج العربى، واليمن، والأردن، والعراق، ومصر، وقد صرح، رحمه الله، أثناء زيارته لشعب مصر وملكها فى صفر ١٣٦٥هـ / يناير ١٩٤٦م، قائلا «إن جامعة الدول العربية ليست بنت اليوم، فقد فكرنا فيها منذ زمن بعيد، وقد كان يعرف ذلك أخي المرحوم حمد الباسل، كما يعرفه بشير السعداوى»(٤).

---

(١) F.O. 371/20056, A Letter No. 110, from British Legation, Jeddah, in 18th April 1936.

(٢) F.O. 371/20056, A Telegram No. 17 from F.O. to Clark Kerr, Baghdad, in 22nd January 1936.

(٣) F.O. 371/20056, Commentd of F.O. Officials, in 15, 18, 19 January 1936.

أنظر ملحق (١٢/ب)

F.O. 371/20056, A Letter No. 60, from Eden (F.O.) to Clark Kerr, Baghdad, in 31th January 1936.

(٤) محمد عبدالله ماضي: النهضات الحديثة فى جزيرة العرب، ص١٧٢.

وبعد توقيع معاهدة الأخوة العربية والصداقة الإسلامية بين المملكة العربية السعودية والعراق تبودلت التهاني بين القيادتين الشقيقتين.

ففي ١٠ من محرم ١٣٥٥هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦م بعث الملك غازي ملك العراق إلى الملك عبدالعزيز برقية جاء فيها «بمناسبة توقيع معاهدة التحالف من ممثليكم هذا اليوم يسرني أن أقدم إلى أخي العزيز تهاني القلبية متذكراً بالحمد والتقدير عمل جلالتكم الخالد في افتتاح هذه الحقبة الجديدة التي آمل أن تكون عاملا مهماً في تقوية أسس التعاون القلبي بيننا وتوجيه جهودنا لصالح بلدينا، ولكل الأمة العربية»(١).

وفي اليوم نفسه رد الملك عبدالعزيز ببرقية جوابية جاء فيها «تلقيت بعظيم السرور والسعادة برقية جلالتكم بمناسبة توقيع معاهدة التحالف من ممثلينا اليوم، إني أسارع لأبادلكم التهنئة وتمنياتكم الطيبة يا أخي، وأدعو الله القدير أن يجعلنا نعمل جميعاً من أجل الله ومرضاته، وأن تكون بداية عهد مملوء بالسعادة والازدهار لبلدينا وأمتنا، أما بخصوص الشكر والتقدير الذي عبرتم عنه جلالتكم لجهودنا في افتتاح هذه الحقبة الميمونة، ففي الحقيقة إننا نعمل وفق لواجباتنا المفروضة علينا بعقيدتنا الإسلامية، ووطنيتنا العربية، والمصلحة المشتركة لأمتنا، ولا نستطيع إلا أن نشير بعظيم السرور والإعجاب والشكر لمساعدة جلالتكم التي قدمتموها بسرور بهدف الوصول إلى تلك النتيجة التي أعاننا الله عليها، أشكر الله القدير الذي أعاننا أن نتحد وأن نعمل في تعاون وتكاتف مع بعضنا، وأدعو الله أن يوفق خطانا إلى الثبات في مواقفنا وترسيخ أسس التعاون بيننا، وتوطيد قوانا، وتوجيهها إلى ما يعمل على ازدهار بلدينا، ويرفع أمتنا العربية، كما أدعو الله أن يرزق جلالتكم والأمة العراقية الشقيقة الرخاء والازدهار»(٢).

وبالتأمل في فحوى هاتين البرقيتين الرقيقتين بين القيادتين العربيتين نلمس إرهاصات الشعور المشترك بينهما بعمق الانتماء والإحساس الصادق بوحدة المصير المشترك الذي كان مقدمة لميلاد كيان جامعة الدول العربية فيما بعد.

وكان لهذه المعاهدة صداها في العالم العربي والإسلامي حيث استقبلها بالبهجة والسرور

---

(١) أم القرى: العدد رقم ٥٩١ في ١١ من محرم ١٣٥٥هـ / ٣ من أبريل ١٩٣٦م.

(٢) أم القرى: العدد نفسه.

واعتبرت الصداقة هى الطريق الأمثل إلى وحدة الأمة العربية والإسلامية (١).

وقد علق أحد الكتاب العرب قائلا «يجب أن نذكر بصراحة أن التحالف السعودى العراقى قد أبرم بدون وحى من أية دولة أجنبية، ولم يكن موجهاً ضد أية دولة أجنبية، ولم توح به الحكومة البريطانية أو أية دولة أخرى، وأهدافه الوحيدة هى مصالح الطرفين فيه وحمايتهم، والتحالف متاح لأية دولة عربية مستقلة للانضمام إليه، ولكن من وحى الصداقة، فالسلام والأخوة والدعم المتبادل كانت أهداف المتفاوضين الذين تركزت جهودهم فى تقدم بلادهم وتقوية تراثهم العربى الإسلامى، والترابط لرفع مستواهم علمياً واقتصادياً» (٢).

كما كان للمعاهدة السعودية العراقية صدى فى الأوساط البريطانية حيث ذكر أحد المعلقين السياسيين قائلا «إن التحالف الذى قام به العرب بهدف الوحدة هو فى الحقيقة لطرد الأوربيين من كل بلد عربى، وإنه موجه ضد السياسة البريطانية» (٣).

وبعد التوقيع على المعاهدة السعودية العراقية، صرح الملك عبدالعزيز لجريدة الأهرام، قائلا «إننى وشعبى مغتبطان جداً بما وفقنا الله إليه من عقد هذه المعاهدة، التى أصبحت هى ومعاهدة الطائف أساساً قوياً يرتكز عليه العرب فى تكاتفهم وتعاضدهم واتحاد كلمتهم، خدمة للإسلام والمسلمين»، وأعرب عن أمله فى أن تحسن الأمة العربية الاستفادة من هاتين المعاهدتين فى توحيد جهودها ومساعيها نحو بلوغ الهدف الأسمى، واستطرد يقول «وأملى أن تنضم حكومات مصر والأردن وسوريا وفلسطين إلى هذه الوحدة» (٤).

وبعد خمسة أيام من توقيع المعاهدة السعودية العراقية، لبي الملك عبدالعزيز دعوة رئيس وزراء مصر، على ماهر، لعقد معاهدة سعودية مصرية، تم التوقيع عليها فى ١٦ من صفر ١٣٥٥هـ/٧ من مايو ١٩٣٦م، والعمل بها ابتداء من رمضان ١٣٥٥هـ/ نوفمبر ١٩٣٦م،

---

(١) أم القرى: الملحق الإخبارى رقم ٧٢ فى ١٦ من محرم ١٣٥٥هـ / ٨ من أبريل ١٩٣٦م.

(٢) F.O. 371/20056, A Letter No. 189, from British Legation, Jeddah, in 22nd June 1939.

(٣) Ibid.

(٤) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٥٩ - ٦٦٠.

F.O. 371/20056, A Letter No. 125, from British Legation, to (F.O.), in 28th April 1936.

وسجلت هذه المعاهدة اعتراف مصر باستقلال المملكة العربية السعودية وسيادتها، وتضمنت إقامة علاقات دبلوماسية معها، ورفع التمثيل الدبلوماسى بين الحكومتين إلى مفوضية بعد أن كانت وكالة، وقام مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر الذى حل محل على ماهر، بزيارة دار المفوضية السعودية تأكيداً للروابط الأخوية بين البلدين، وبذلك دعمت هذه المعاهدة حركة التقارب العربى(١)، ودلت على حرص الملك عبدالعزيز على وحدة الصف العربى تجاه الأوضاع العالمية المضطربة آنذاك.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دعم الملك عبدالعزيز موقف الثوار السوريين ضد فرنسا، وضغط بكل ثقله على الحكومتين الأمريكية والبريطانية لتساندا الثوار فى مطالبهم المشروعة، ومنها الحصول على الاستقلال(٢).

وحين طلبت الحكومة البريطانية من الملك عبدالعزيز تتويج أحد أبنائه على عرش سوريا، رفض بشدة جميع المحاولات البريطانية، وأوضح للسير ويكلى **Wikeley**، المفوض البريطانى فى جدة، أن أمله هو أن يرى العرب أمة واحدة يحب أحدهم الآخر، وأن تنال كل دولة استقلالها، فالعراق للعراقيين، وسوريا للسوريين، وهكذا، كما أوضح الملك عبدالعزيز للمفوض البريطانى مدى الأذى الذى يمكن أن يلحق بالحكومة البريطانية والعرب وبه نفسه فى حالة اتخاذ قرار يخالف هذه السياسة، ثم ناقش الملك عبدالعزيز مشروع تتويج أحد أبنائه على سوريا، وذكر أنه يكره المشروع لسببين:

(١) أنه سيخالف تصريحاته السابقة وسياسته العربية.

(٢) أنه لا يستطيع استخدام نفوذه مع الحكومة البريطانية لمصالحه الخاصة، أو خداع الآخرين، الأمر الذى يعد مخالفاً لمبادئه(٣).

ونختتم حديثنا عن حركة الوحدة العربية المخلصة، ونقول إن الملك عبدالعزيز ربط مصير الوحدة العربية بحل مشكلة فلسطين، ورأى أنها من الصعوبات التى تواجه الوحدة

---

(١) أحمد طربين: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية، ص١١.

ابراهيم المسلم: مرجع سبق ذكره، ص٢١.

(٢) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١٧١.

(٣) F.O. 371/34955, E 1231, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O., in 8th February 1943.

العربية، وبدون حلها فلن تكون هناك للوحدة العربية أية أهمية، وأثار الملك عبدالعزيز هذه القضية خلال مناقشته قضية الوحدة، سواء مع الزعماء العرب أو مع المسئولين البريطانيين، وفي مقابلة أجراها معه مندوب مجلة «لايف» Life الأمريكية، سأل المندوب عن رأى الملك عبدالعزيز فى مسألة فلسطين والوحدة العربية، فناقش الملك المشكلة من جميع جوانبها، وأصر على وجوب حل القضية قبل قيام أية وحدة عربية(١).

ومن خلال عرضنا السابق، برزت لنا سمة الحركة الوحدوية العربية، التى ينشدها الملك عبدالعزيز مع حكام العرب، ويسعى دائماً إلى تحقيقها.

وإبان مساعى الملك عبدالعزيز لوحدة الصف العربى، ظهرت مشاريع وحدوية جزئية (اقليمية)، ذات أهداف سياسية، وأغراض شخصية رغب عنها الملك عبدالعزيز، كما رغبت عنها حكومة مصر أيضاً، خصوصاً وأنه كان لبريطانيا دور كبير فيها، وهذه المشاريع تتمثل فى:

مشروع سوريا الكبرى

لاشك فى أن المنطقة العربية تمثل وحدة متكاملة من النواحى البشرية والاستراتيجية والاقتصادية والجغرافية، ولهذا فإن الدول الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا، كانت تتعامل مع المنطقة العربية على هذا الأساس، وتعمل جادة من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة، والاحتفاظ بها كمنطقة خاضعة لنفوذها، منذ أن أدركت أهمية مركزها الاستراتيجى والسياسى، وعلى الأخص إبان الحرب العالمية الثانية، حيث وجدت بريطانيا نفسها فى موقع حساس بين الضغوط العربية والضغوط الصهيونية، مما قادها إلى اتخاذ وسيلة تخدم مصالحها لدى الطرفين، العرب واليهود، عن طريق إرسال مندوبين عنها إلى تلك المنطقة، وإصدار بعض التصريحات حول سياستها فى البلاد العربية لتهدئة الوضع لصالحها(٢).

وظلت السياسة البريطانية تسير على هذا النمط، وعود وتصريحات، إلى أن أدركت خلال الحرب العالمية الثانية أن العرب فقدوا الثقة بالحكومة البريطانية، وبدأوا يناصبونها العداء السافر، وكانت ثورة العراق عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م، تعبيراً عملياً صادقاً لأزمة الثقة

---

(١) جريدة الأهرام: العدد ٢١٠٤٩، الأحد، ١٠/٦/١٣٦٢هـ - ١٢/٦/١٩٤٣م.

(٢) Gomaa, Ahmed M.: The Foundation of The League of Arab States London : Longman, 1977), pp. 13 - 14.

والشك بين العرب والدول الغربية، بالإضافة إلى الدعاية الألمانية بالغة التأثير، والمعبرة عن عطفها على الأماني العربية، والتصريحات المؤيدة لاستقلال العرب ووحدتهم(١).

وكانت بريطانيا تدرك أن جميع عناصر الوحدة العربية مهيأة، ولا تستطيع التصدى لتيار الوحدة العربية فيما لو أسفرت الحرب العالمية الثانية عن عدم تحقيق وحدة العرب، أو أى صورة من صورها، لذلك سارعت بريطانيا إلى الأخذ بزمام المبادرة لفكرة الوحدة العربية، وهى الخبيرة بعمق الخلافات بين حكومات الدول العربية، فطرحت أفكاراً وحدوية فى ظاهرها، إقليمية فى حقيقتها.

فقد فكرت بريطانيا فى وسيلة تؤدى إلى تخدير هذه الروح الوطنية، وهداها تفكيرها إلى الترويج لفكرة الوحدة العربية بإيجاد تنظيم إقليمى يضم جميع الدول العربية الموجودة فى هذه المنطقة، على صورة تعاون سياسى واقتصادى وثقافى، حتى تتمكن بريطانيا من لم شمل جميع البلاد العربية فى مثل هذا التنظيم، لا من أجل تحقيق الوحدة العربية، بل من أجل سهولة إمكان إشرافها على هذه الدول، وربطها بعجلة السياسة البريطانية(٢).

وجاءت المحاولة الأولى، فى صيغة اقتراح من ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، تضمنته رسالة شخصية بعث بها إلى وزير خارجيته، أنتونى إيدن، فى ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦٠هـ / ١٩ من مايو ١٩٤١م، ويتضمن الاقتراح أن يضم الملك عبدالعزيز العراق وشرق الأردن إلى مملكته، حيث إن الملك، فى نظر الحكومة البريطانية، أعظم الزعماء العرب، ولذلك فرئيس الوزراء البريطانى يرى أن يطلب من الملك عبدالعزيز مقابل ذلك إجراء مفاوضات مع بريطانيا، لإيجاد تسوية مقبولة لمشكلة فلسطين، مع إمكانية تأسيس وحدة يهودية مستقلة ضمن الخلافة العربية.

ولقد تجاهل هذا الاقتراح موقف الملك عبدالعزيز، الذى أوضحه مراراً بأنه ليست له طموحات خارج حدود بلاده، ولكن خبراء الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية،

---

(١) يوسف خليل يوسف: القومية العربية ودور التربية فى تحقيقها (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦م)، ص١٤٥.

(٢) أحمد فريد على: الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية (القاهرة، ١٩٦٢م)، ص٢١-٢٢.

أثبتوا لرئيس الوزراء تعذر تطبيق هذا الاقتراح(١).

وجاءت المحاولة الثانية من أنتونى إيدن، الذى قدم مذكرة بعنوان «السياسة العربية لبريطانيا» **British Arab Policy**، فى ٢٧ من مايو ١٩٤١م، تناول فيها موضوع الاتحاد العربى واعتبره الحل العملى الوحيد للمشكلة الفلسطينية، وقال إن بريطانيا لا تعارض الاتحاد، وعلى العرب أن يقرروه بأنفسهم، ولكنه عاد وقال إن الاتحاد العربي ليس عملياً من الناحية السياسية، بسبب الخصومة السعودية الهاشمية، ورغبة العراق فى تولى زعامة العرب ومع ذلك لم يكن يرى ضررا فى أن تعلن الحكومة البريطانية دعمها لأماني العرب فى الوحدة باعتبارها أمراً متعذر التحقيق(٢).

وقد وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح وزير خارجيتها، لذلك أعلن فى بلدية لندن بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٩ من مايو ١٩٤١م، خطابه الشهير، والذى جاء فيه «إن لبريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب، وهى صداقة أثبتتها الأعمال، وليس الأقوال وحدها، ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير، كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين، وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سوريا فى الاستقلال، وأود أن أكرر ذلك الآن، ولكنني سأذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وأن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا فى مساعيهم نحو هذا الهدف، ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة»(٣).

---

(١) على محافظة: النشاة التاريخية للجامعة العربية، بحث تقدم به لندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢م)، ص٣٩.

(٢) على محافظة: النشاة التاريخية للجامعة العربية، ص٣٩.

(٣) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص٣٠- ٣١.

Kirk, George E.: The Middle East in the War (London: Oxford University Press, 1957), p. 334.

ولا شك فى أن هذا التصريح كان بمثابة مناورة سياسية ماكرة من جانب بريطانيا، ذلك لأنه تضمن وعداً بدعم المشروعات العربية الوحدوية التي تنال موافقة جميع الدول العربية، وبريطانيا تدرك أن المشروعات الوحدوية لن تنال موافقة جميع الدول العربية، ولكنها أرادت بهذا التصريح أن تفسح المجال أمامها لتحصل على حرية التصرف، وتوجيه هذه الوحدة الوجهة التى تريدها.

كان خطاب إيدن هذا أول بيان رسمي من نوعه، ألقاه عشية دخول القوات البريطانية بغداد بعد حركة الكيلانى، وقبيل بدء عمليات الحلفاء العسكرية فى سوريا ولبنان، وارتبط مع الوعد باستقلالهما، ليضمن تعاون سكانهما مع القوات الغازية، وقد استقبل الخطاب بالترحيب فى معظم البلاد العربية(١).

وخلال هذه النداءات والمحاولات الوحدوية البريطانية غير المخلصة، كان الأمير عبدالله، أمير شرق الأردن، يرقب النداءات عن كثب، ويعلل النفس بالأمل فى عرش سوريا، وتحقيق حلمه الكبير بتوحيد سوريا الكبرى (سوريا، لبنان، شرق الأردن، فلسطين)، فى دولة واحدة تحت حكمه(٢).

ونظراً لأن الحكومة البريطانية هى التى كانت وراء تأسيس الحكومة الوطنية فى شرق الأردن، برئاسة الأمير عبدالله، بتاريخ ١٩ من رجب ١٣٣٩هـ / ٢٩ من مارس ١٩٢١م، ولذلك كان يكن لها الولاء التام، وقام بمساعدتها فى حوادث فلسطين عام ١٩٢٩م، ورداً منها على هذه المساعدات، فقد التزمت بمسؤولية تأييد نظام حكم الأمير عبدالله فى شرق الأردن، ورغبته فى تحقيق حلمه الكبير فى توحيد سوريا الكبرى تحت زعامته.

وعندما أعلن أنتونى إيدن تصريحه الآنف الذكر، بأن الحكومة البريطانية تعلن تأييدها لأمانى سوريا فى الاستقلال والوحدة، ضمن أهداف الأمة العربية، كان لهذا التصريح البريطانى أثره الطيب فى الرأى العام العربى عامة، وفى شرق الأردن على وجه الخصوص، حيث استقبل الأمير عبدالله وحكومته هذا التصريح بالغبطة والسرور، ورأى فيه الفرصة

---

(١) على محافظة: النشاة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٠.

(٢) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية من تاسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١- ١٩٥٧م (بيروت، دار النهار، ١٩٧٣م)، ص١١٥- ١١٦.

لتحقيق مشروع سوريا الكبرى(١).

ومما زاد من فرص تحقيق الأمل فى مشروع سوريا الكبرى، هو دخول قوات فرنسا الحرة مع القوات البريطانية سوريا ولبنان، وإذاعة تصريح للجنرال كاترو **Catroux**، قائد الجيوش الفرنسية، أعلن فيه تعهد الحكومة الفرنسية بمنح الاستقلال لسوريا ولبنان، كما ذكر التصريح بأن سوريا ولبنان ستكونان قادرتين على تكوين سيادة مستقلة، إما فى شكل دولة منفردة، وإما فى شكل دولة واحدة متحدة، وهنا أدرك الأمير عبدالله من خطاب إيدن وتصريح الجنرال كاترو أن الفرصة مواتية للعمل من أجل الأقطار السورية، فساهم بقواته فى الهجوم الذى شنته القوات الحليفة على سوريا، وحينما دخلت قوات الحلفاء دمشق بعث ببرقية تهنئة إلى المستر تشرشل، رئيس الوزراء البريطانى، فى ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٤١م، عبر فيها عن سرور العرب بدخول الجيوش المتحالفة مدينة دمشق، وأن كل عربي ينتظر بفارغ الصبر استقلال ووحدة البلاد السورية، تحقيقاً للوعود البريطانية والفرنسية(٢).

وعندما رأى الأمير عبدالله أن الحكومة البريطانية لم تسر قدماً فى تحقيق أحلامه، حث مجلس وزرائه على أن يرسل له مشروع قرار يرحب فيه بتصريحات إيدن وكاترو، والإشارة فيه إلى الحاجة إلى توحيد البلاد السورية مع تأييد كامل من قبل الحلفاء، وقد اتخذ مجلس الوزراء الأردنى هذا القرار فى ٦ من جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ / ١ من يوليو ١٩٤١م(٣)، مشيراً فيه أيضاً إلى أن جغرافية البلاد السورية ومواردها الاقتصادية تشكل دافعاً قوياً لقيام وحدة عربية فى تلك البلاد، لأن طبيعة البلاد السورية تعد وحدة متكاملة غير قابلة للانقسام، وأن أى تقسيم لتلك الطبيعة سيؤدى إلى تنافر فى النواحي السياسية والاقتصادية، والذى سيؤدي إلى ضعف البلاد السورية وسقوطها فريسة للدول المعادية.

لكن الحكومة البريطانية ردت على هذا القرار عن طريق معتمدها فى عمان، بتاريخ

---

(١) Kirk, George E.: op. cit. p. 334.

(٢) ناصر محمد ناصر الجهيمي: المحاولات الوحدوية العربية المعاصرة فى المشرق العربى ١٣٣٨-١٣٦٥هـ / ١٩١٩- ١٩٤٥م (رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٣) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 82.

١٩ من جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ / ١٤ من يوليو ١٩٤١م، رداً لم يكن كما كان يأمل الأمير عبدالله، فقد نصحته بريطانيا بالتريث، وتأجيل بحث هذا الموضوع ريثما تنتهى الحرب الدائرة بين دول المحور والحلفاء، حتى لا يؤثر ذلك فى سير الحرب فى منطقة الشرق الأوسط(١).

ويبدو أن الحكومة البريطانية واجهتها عدة صعوبات فى تأييد مشروع الأمير عبدالله، منها معارضة الفرنسيين بشدة لامتداد سلطان الأمير عبدالله إلى سوريا، لأن ذلك يعنى امتداد النفوذ البريطانى إلى تلك الدولة(٢)، كذلك كان يوجد منافس للأمير عبدالله فى شخص نورى السعيد صاحب مشروع الهلال الخصيب(٣)، وكذلك معارضة الملك عبدالعزيز لأى امتداد لحكم الهاشميين فى سوريا، حفظاً للتوازن وكيان كل بلد، كما أن السوريين واللبنانيين قد صمموا على المحافظة على النظم الجمهورية فى بلديهما بعد الاستقلال(*)، والأمير عبدالله فى نظرهم لا يعدو عن كونه تابعاً للبريطانيين، وليس من ورائه أى نفع لهم، بالإضافة إلى الوضع المتدنى فى شرق الأردن تحت الوصاية البريطانية، كما أن تخلف شرق الأردن وفقره لم يسمح للأمير عبدالله كي يلعب دوراً رائداً بالنسبة لعرب سوريا، هذا إذا ما أضفنا محاولاته طوال الوقت للإشادة بمساهمات أسرته خلال الثورة العربية، والتى لم تلق استحساناً من الوطنيين العرب، الذين رأوا فى التسوية التى حدثت بعد الحرب العالمية الأولى الجذور لكل المشكلات القائمة فى المنطقة(٤).

لهذا وذاك فإن بريطانيا اتجهت إلى الحفاظ على طموحات الأمير عبدالله فى أضيق نطاق مع الاعتراف بخدماته التى قدمها لهم خلال السنين السابقة.

وفى عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م، قام الملك عبدالعزيز بجهود مخلصة لدى الحكومتين الأمريكية والبريطانية بهدف استقلال سوريا وسيادتها التامين، ونتيجة للمراسلات التى دارت

---

(١) ناصر الجهيمى: مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.

(٢) على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩- ١٩٤٠م، (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م)، ص١٥٩.

(٣) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 72.

(*) خير الدين الزركلى: جـ٢، ص١١٥٠.

(٤) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. pp. 78 - 81.

بينهما بهذا الشأن ضغطت أمريكا وبريطانيا على فرنسا وتحقق الاستقلال السورى فى ١٥ من شعبان ١٣٦٢هـ / ١٧ من أغسطس ١٩٤٣م، وتم انتخاب شكرى القوتلى رئيساً للجمهورية السورية(١).

وأخيراً طويت صفحة محاولات الأمير عبدالله لتوحيد سوريا الكبرى حينما صرح توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، خلال اجتماعه بمصطفى النحاس فى مشاورات الوحدة العربية التى تمت في الأسكندرية فى ٢٦ من شعبان ١٣٦٢هـ / ٢٨ من أغسطس ١٩٤٣م، بأنه يرفض فكرة إنشاء حكومة مركزية، وأنه يفضل فكرة التعاون التى اقترحها نورى السعيد، وزير الخارجية العراقى، خلال محادثاته مع مصطفى النحاس(٢).

مشروع الهلال الخصيب وصدى تصريح إيدن فى الأوساط العربية

منذ أن تولى الملك فيصل بن الحسين حكم العراق عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢١م، وهو يدعو إلى إقامة امبراطورية عربية، من تلك الأقطار الواقعة شمال شبه الجزيرة العربية، وتشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقى الأردن، وهى على هيئة هلال تمتد أطرافه بين خليجى العقبة والسويس غرباً إلى خليج البصرة شرقاً.

ولكن الملك فيصل لم يستطع تحقيق هذا المشروع، حيث عارضته فرنسا وتركيا خوفاً على مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية فى المنطقة العربية(٣)، كما عارضه حكام الدول العربية، وفى مقدمتهم أخوه الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، حيث كان يعتبر نفسه أحق من غيره فى زعامة بلاد الشام(٤)، وكذلك الملك عبدالعزيز آل سعود الذى كان مؤهلا لزعامة العرب والدفاع عن حقوقهم والذى كان مقتنعاً بالفكرة الاتحادية القائمة على الاعتراف بالكيانات السياسية التى ظهرت فى المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها، واقتصار التعاون بينها على معاهدات واتفاقيات تنظم هذا التعاون فى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد كان هذا الاتجاه هو السمة البارزة لدى قادة الحركة الوطنية فى سوريا بعد عام

---

(١) ناصر الجهيمى: مرجع سبق ذكره، ص١٥٦.

حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص١٧١.

(٢) ناصر الجهيمى: المرجع السابق، ص١٦٣.

(٣) ناصر الجهيمى: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧.

(٤) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. pp. 68 – 72.

١٩٢٢م(١).

كما كان الملك فؤاد في مصر يعارض هذا المشروع أيضاً ويطمح إلى قيادة العالم العربي.

على أن اكبر عقبة واجهت الملك فيصل في تنفيذ مشروعه، معارضة بريطانيا لقيام دولة تشمل أقطار بلاد الشام والعراق لعدم رغبتها في الإساءة إلى حليفتها فرنسا، التي كانت تعارض قيام أي وحدة عربية تسقط من حسابها نفوذ ومصالح فرنسا في سوريا ولبنان، كما أن بريطانيا رأت أن قيام أي اتحاد تدخل فيه فلسطين من شأنه أن يثير الصهيونية ضدها، كما أن أي اتحاد تدخل فيه فلسطين وشرقي الأردن من شأنه أن يضعف من قبضة بريطانيا على هذين البلدين، وبالتالي التحرر من قيود الانتداب المفروض عليها، كما رغبت بريطانيا في عدم تعقيد وتوتر علاقاتها مع الحكومتين السعودية والمصرية اللتين كانتا تعارضان قيام هذا الاتحاد(٢).

وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تدركها بريطانيا إلا أنها أبقت الأمل قائماً في نفوس الهاشميين بتكوين دولة عربية كبرى تضم بلاد الشام والعراق، ولم تشأ القضاء على هذه الدعوة لأسباب كثيرة، من أهمها الرغبة في زعزعة النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان، والإبقاء على الولاء الهاشمي لها ما دام الأمل حياً في نفوسهم بتكوين هذه الدولة بمساعدة بريطانيا(٣).

وفي أثناء مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد في لندن عام ١٢٥٨هـ / ١٩٣٩م، للنظر في القضية الفلسطينية، حاول نوري السعيد طرح حل للقضية باتحاد أقطار الهلال الخصيب تحت الحكم الهاشمي، وكان الملك عبدالعزيز يرى أن أي اتحاد لهذه الأقطار يعني ضم أراض جديدة للعراق، وإخلالا بميزان القوى في المشرق العربي، ولذلك قام الأمير فيصل بن عبدالعزيز، رئيس الوفد السعودي إلى مؤتمر المائدة المستديرة، بالتعرف على موقف بريطانيا من مشروع نوري السعيد في وحدة الهلال الخصيب، فأكد له لورد هاليفاكس **Lord Halifax**، وزير الخارجية، بأن الحكومة البريطانية لم تشجع قط مثل هذه

---

(١) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٣٥.

(٢) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٢٩.

(٣) ناصر الجهيمي: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

المشروعات أو الأفكار، وأن إنشاء اتحاد فيدرالى عربى مسألة تترك للمستقبل البعيد(١).

ومع تطورات الحرب لصالح الحلفاء وانتصارهم فى معركة العلمين عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م، وجدت الحكومة العراقية الفرصة سانحة لتحقيق مشروع الهلال الخصيب، فدعت الكولونيل ستيوارت نيوكومب **Newcombe**، وتباحث معه نورى السعيد بشأن مشروعه الاتحادى، وأوضح نيوكومب لنورى أن تحقيق هذا المشروع أمر متعذر بسبب ظروف الحرب والعقبات القطرية والعرقية والطائفية، والاختلاف على شكل نظام الحكم، ولكن نورى لم يكن مقتنعاً بهذه النتيجة فقام بزيارة للقاهرة فى ذى الحجة ١٣٦١هـ / ديسمبر ١٩٤٢م، للتباحث مع وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط، ريتشارد كيسى **Richard Casey**، بشأن مشروعه، فطلب منه كيسى أن يقدم آراءه ومقترحاته مكتوبة، ففعل نوري السعيد ذلك، وكانت مذكرته المعروفة بـ «الكتاب الأزرق»، التى قدمها إلى الوزير البريطانى فى ٧ من محرم ١٣٦٢هـ / ١٤ من يناير ١٩٤٣م، ويمكن تلخيص المشروع الاتحادى الذى تضمنته المذكرة، والذى يرى أن تعلنه الأمم المتحدة، فى النقاط التالية:

(١) توحيد سوريا ولبنان وشرقى الأردن وفلسطين فى دولة واحدة.

(٢) إنشاء جامعة عربية تضم العراق وسوريا الكبرى وأية دولة عربية أخرى إذا شاءت ذلك.

(٣) إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شئون الدفاع والخارجية والنقد والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات.

(٤) تشكيل إدارة ذاتية لليهود فى المناطق التى يؤلفون فيها أكثرية سكانية فى فلسطين.

(٥) منح الموارنة فى لبنان وضعاً مماثلا للوضع الذى كانوا عليه فى أواخر العهد العثمانى(٢).

---

(١) على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص١٦٠.

(٢) نورى السعيد: استقلال العرب ووحدتهم، مذكرة فى القضية العربية مع إشارة خاصة إلى فلسطين، ومقترحات رامية إلى حل نهائى مربوط بها نصوص جميع الوثائق المتعلقة بالقضية (بغداد، ١٩٤٣م)، ص٤- ٢٤.

نقلا عن: على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص١٦٤- ١٦٥.

حاول نوري السعيد فى مشروعه أن يوفق بين آمال العرب القومية، وزعامة العراق للمنطقة، فدعا إلى اتحاد يشمل بلاد الهلال الخصيب (العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن)، تتمتع فيه طائفة الموارنة فى لبنان، واليهود فى فلسطين بحكم ذاتى محدود(١).

ورأى نوري السعيد أن هذا الحلف أو الاتحاد يجب أن يقتصر فى مراحله الأولى على دول منطقة الهلال الخصيب فقط، وهو بذلك يكون قد استثنى عرب شبه الجزيرة العربية ومصر من مشروعه الاتحادى، بحجة أن للأولى اقتصاداً مختلفاً، وأن الثانية مشغولة بقضاياها فى السودان وازدياد السكان، وأوضح نورى أن مشروعه سوف يزيل العديد من المصاعب والعقبات التى تعترض بريطانيا وفرنسا فى المنطقة العربية، كما أنه سيزيل مخاوف عرب فلسطين من أن يصبحوا أقلية فى بلادهم، ويتيح فى الوقت نفسه لليهود إقامة وطنهم القومي فى الأجزاء المأهولة بأكثرية يهودية فى فلسطين.

ومن الثابت أن المقترحات التى قدمها نورى السعيد إلى المسئولين البريطانيين، كانت ستؤدى إلى فوائد كبرى للحكومة البريطانية وللعراق فقط، فبريطانيا سيكون لها اليد الطولى فى تسيير الشئون الخارجية لهذا الاتحاد، كما أن هذا المشروع يمنح بريطانيا فرصة لإنهاء مشكلة فلسطين والوطن القومي لليهود، فضلا عن إنهاء النفوذ الفرنسي من سوريا ولبنان، وامتداد النفوذ البريطانى إليها بعد ذلك تحت مظلة الأسرة الهاشمية(٢).

ولعل أبرز الصعوبات التى واجهت هذا المشروع تلك التى كانت متمثلة فى الاعتراضات العربية، والفرنسية، والرفض اليهودي لقبول فكرة الأقلية فى فلسطين.

أما الاعتراضات العربية فقد كان فى مقدمتها المملكة العربية السعودية، يؤكد ذلك رد الملك عبدالعزيز على برقية أرسلها له نوري السعيد عن طريق المفوضية العربية السعودية بالقاهرة بتاريخ ٢١ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٤ من يوليو ١٩٤٣م، محاولا فيها اقناعه بمشروعه، ومما جاء فى رد الملك عبدالعزيز المؤرخ فى ٢٧ من رجب ١٣٦٢هـ / ٣٠ من يوليو ١٩٤٣م، على مشروع نوري السعيد، ما يلى «اخبروا نوري باشا (شفوياً) أننا نشكره

---

(١) على محافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، ص١٢١.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦- ١٩٤٥م (القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩م)، ص ص٢٦٤- ٢٦٧.

على ما أبداه من بيانات وآراء في موضوع سوريا وفلسطين والوحدة العربية، وكما قيل «حولها ندندن» والوضعية التي ذكرها في سوريا وفلسطين، نعرفها كما ذكرها فخامته، ونقدرها كل التقدير، وعلى عادتنا التي يعلمها فخامته من الصراحة في كل ما نعالج من القضايا، نبدي آراءنا بكل وضوح:

(١) إن الوضع في سوريا كما يصفه الباشا، ولكننا لم نترك الموضوع في لحظة ما، وقد عملنا كل ما يمكن أن يعمل من أجل سوريا واستقلالها، وعندما نذكر سوريا نريد بها سوريا بأجمعها.

(٢) أما فلسطين، فآراؤنا فيها معروفة، وآراء العرب فيها معروفة ولا غموض في موقف العرب في شأن فلسطين، والمهم انتهاز الفرص في مخاطبة الحلفاء بشأن الاتفاق معهم على إنصاف فلسطين، وقد عملنا ولا نزال نعمل في هذا السبيل كل ما نستطيع.

(٣) إن أهل سوريا قد اختاروا الحكم الجمهوري لبلادهم، ونحن نرى أن هذا الأمر لهم، وهم أحق ببلادهم من أي شخص آخر، وإنا نؤيد الجمهورية في سوريا، ما دام أهل سوريا اختاروها لأنفسهم.

(٤) أما سياستنا التي نستهدفها في البلاد العربية فهي أن تكون مستقلة، ومحافظة كل من البلدان العربية على مكانتها ومنزلتها، لا يعتدي بعضها على بعض، حفظاً لكيان كل بلد منها، وحفظاً للتوازن، ومنعاً للشحناء والبغضاء بينها»(١).

ونظراً لحرص الحكومة البريطانية على علاقاتها الوثيقة بالملك عبدالعزيز، وأهمية موقفه لديها، رأت أن تقف عن كثب للتعرف على موقفه من مشروع نوري السعيد، ولهذا جرت محادثة بين الملك عبدالعزيز وويكلي **Wikeley**، المفوض البريطاني في جدة، حدد فيها الملك موقفه من الاتحاد العربي الذي دعا إليه نوري السعيد، بأن أمله الوحيد أن يصبح العرب إخواناً يحب أحدهم الآخر، وأن يعملوا معاً، بشكل يخدم أهدافهم ومصالحهم المشتركة في الأمور المادية والاقتصادية والسياسية، وهذه الأخوة والاتحاد يجب أن تتحقق في إطار استقلال كل دولة، مصر للمصريين، والعراق للعراقيين، وهكذا(٢).

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص ص١١٤٧ - ١١٥٠.

(٢) F.O. 371/34955, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O., in 8th February 1943.

كما تشير بعض المصادر التى بين أيدينا، إلى أن هناك رسالة من الملك عبدالعزيز إلى رئيس الوزراء المصرى، مصطفى النحاس، بتاريخ ٢٢ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٦ من يوليو ١٩٤٣م، كانت رداً على استعلام رئيس الوزراء المصرى عن رأي الملك عبدالعزيز فى تحركات نورى السعيد، لخص فيها الملك عبدالعزيز رأيه فى النقاط التالية:

(١) إن نورى يرغب فى استغلال الوضع العربى لأجل مصالحه الخاصة.

(٢) إنه يخطط لإلحاق سوريا وفلسطين بالعراق.

(٣) إنه يرغب فى إحداث مشكلات بين السعودية ومصر.

(٤) إنه يريد زيادة قوة الهاشميين على حساب السعوديين.

ثم انتقد الملك عبدالعزيز فى رسالته إلى رئيس الوزراء المصرى، تفكير نورى فى مشروعات الوحدة فى الوقت الذى لا يزال خطر المحور يهدد دول العالم العربى، ورأى تأجيل هذا المشروع إلى أن يتم انتصار دول الحلفاء، ويتحقق استقلال الدول العربية، ومن ثم فإنه لا يوجد مانع للزعماء العرب من الاجتماع معاً، والشروع فى تحقيق الاتفاق والوحدة بينهم لعدم وجود اختلافات جوهرية بين العرب(١).

أما مصر فلم تكن هى الأخرى مطمئنة لتحركات نورى السعيد، والملك فاروق كان مؤيداً للملك عبدالعزيز فى معارضته للمشروعات الهاشمية، وكان يطمح إلى قيادة العالم العربى، لذا كان من الطبيعى أن تعارض مصر أى وحدة أو اتحاد بين الدول الواقعة فى منطقة الهلال الخصيب بزعامة العراق، لأن قيام مثل هذا الاتحاد يمثل تهديداً جديداً لمركز مصر ومكانتها فى العالم العربى(٢).

وأما سوريا فإنها كانت فى ذلك الحين مهتمة بتحقيق استقلالها، كما أن السوريين كانوا لا يعرفون أى حق للعراق أو الهاشميين فى الأردن لحكم سوريا، كما كانت لديهم خبرة فى الحكم الهاشمى، ولذا فهم لا يريدون الخضوع لحكم عراقي أو أردني، وإنما هم قادرون على حكم أنفسهم، وعندما أحسوا بتدخل الحكومة البريطانية فى الموضوع، لجأوا إلى الملك

---

(١) F.O. 371/34955, E 4543/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to F.O.. in 27th July 1943.

(٢) ناصر الجهيمى: مرجع سبق ذكره، ص٢٢٧ - ٢٢٨.

عبدالعزيز الذى أكد لهم بأن بريطانيا لن تضغط عليهم لقبول نظام لا يتفق مع رغباتهم(١).

وفى الأردن كان الأمير عبدالله يرى أن نشاطات ومحاولات نوري السعيد تهدف إلى تأكيد طموحات الفرع الهاشمى فى العراق على حسابه الخاص، كما أن الأمير عبدالله بن الحسين كان يعتبر نفسه الشخص المؤهل لقيادة الأسرة الهاشمية فى المنطقة(٢).

وأما موقف الحكومة اللبنانية فقد عبر عنه بشارة الخورى، رئيس الجمهورية اللبنانية، أصدق تعبير، قائلا: «إن لبنان يريد استقلاله التام ضمن حدوده الحاضرة، وإننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الأساس»(٣).

ومن خلال عرضنا السابق، اتضحت لنا صعوبة تحقيق مشروع نورى السعيد، وفشله نظراً للاعتراضات العربية والأوربية، بالإضافة إلى الجوانب السلبية التى تكتنف هذا المشروع، ويمكننا أن نوجزها فيما يلى:

(١) إن تبرير اقتصار تحقيق الاتحاد الفورى على أقطار الهلال الخصيب فقط، بحجة وجود تمايز بين شعوب أقطار هذه المنطقة، وشعوب كل من مصر وأقطار الجزيرة العربية، هو تبرير واه ضعيف، ومن الخطأ ألا يضم الاتحاد مصر والمملكة العربية السعودية منذ البداية، وهما الدولتان الشقيقتان اللتان تكسبان الاتحاد قوة ومنعة وطابعاً عالمياً.

(٢) إن معالجة مشكلة الوطن القومى لليهود بالصورة التى قدمها المشروع، لا تؤدى إلى إنهاء مشكلة فلسطين نهائياً، لأنه منح اليهود حكماً شبه ذاتى فى إطار مشروع الهلال الخصيب، وإن كان ذلك سيؤدى إلى إزالة مخاوف عرب فلسطين من أن يفوقهم اليهود فى العدد يوماً ما، فإن ذلك لا يحول دون افتراض انعكاس الوضع، بحيث يصبح العكس هو الصحيح، ولا سيما أن الحركة الصهيونية سوف تجد من هذه الوحدة الجديدة مجالا أوسع لنشاطها، بحيث لا يمكن منع امتداد الجذور الاقتصادية على رقعة أوسع من الأرض، ولا سيما أن الصهيونية معززة برأسمال ضخم فى كل من قارتي أوربا وأمريكا.

---

(١) F.O. 371/34955, E 1231/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley to F.O. about the future of Syria, in 8th February 1943.

(٢) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 68.

(٣) مذكرات بشارة الخورى: حقائق لبنانية من ١٠/٨/١٨٩٠- ٢٠/٩/١٩٤٣م، جـ١ (بيروت، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠م)، ص٢٤٥.

(٣) إن السماح للمارونيين فى لبنان بأن يؤسسوا دولة ذات استقلال داخلى فى قسم من البلاد يمثل ردة إلى الوراء، لأنه يقر انقسام العرب على أسس دينية، كما سيؤدى فى الوقت نفسه إلى إحياء جميع مساوىء وأضرار النظام القديم الذى كانوا يعيشون فى ظله، ولا سيما ترسيخ الشعور بالانفصال والعزلة وعدم الارتباط بالولاء(١).

(٤) إن نورى السعيد طبقاً للمنطق الذى تضمنته المقترحات السابقة، كان لا ينطلق فى معالجة المسائل العربية إلا من وجهة النظر الإقليمية الضيقة فقط، وأنه قد ربط نفسه بعجلة المصالح البريطانية والهاشمية، بحيث لم يعد يستطيع معالجة القضايا العربية المهمة والعراقية الخاصة كرجل دولة حر(٢).

وعموماً، إن كان هناك من حسنة لمشروع نورى السعيد، فإنه ساعد على إذكاء الدعوة للوحدة العربية، وعجل بالتصريح البريطانى الثانى رداً على التحرك العربى، والذى ألقاه وزير خارجيتها، أنتونى إيدن **Anthony Eden**، فى مجلس العموم البريطانى، بتاريخ ١٨ من صفر ١٣٦٢هـ / ٢٤ من فبراير ١٩٤٣م، وجاء فيه «أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمى إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولا يخفى أن المبادرة لأى مشروع يجب أن تأتى من جانب العرب أنفسهم، وحسب ما لدى من معلومات فإنه لم يقدم بعد أى مشروع يحظى بموافقة الجميع»(٣).

ولنا الآن أن نتساءل عن الظروف والدوافع التى كانت وراء تصريح إيدن بشأن الاتحاد العربى، ويمكننا أن نعزوها إلى ما يلى:

(١) شعور بريطانيا بحاجتها إلى التعامل مع أمانى المنطقة تعاملا جديداً تحسباً للمنافسات

---

(١) غانم محمد صالح: مشروع الهلال الخصيب (مجلة الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٤٠–٤١، كانون الثانى، يناير ١٩٨١م)، ص٢٩.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٦٤– ٢٦٧.

(٢) غانم محمد صالح: مرجع سبق ذكره، ص٤٠– ٤١.

(٣) حافظ وهبة: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، ص٢٠٢.

صلاح الدين المختار: مرجع سبق ذكره، جـ٢، ص٤٦٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ص٢٦٧– ٢٦٨.

Kirk, George E.: op. cit. p. 336.

الدولية، ولا سيما المنافستين الأمريكية والفرنسية.

(٢) معرفتها بالروح التى ستسود العلاقات الدولية بعد الحرب، وهى روح مثالية تتنافى مع بقاء الاستعمار والأوضاع الاستعمارية على حالها(١).

وقد جاء هذا التصريح بمثابة إشارة لحكام الدول العربية بإجراء اتصالات على المستويين العربى والدولى لتحقيق الآمال العربية فى وحدة الأمة العربية، بعد أن أدركت الحكومة البريطانية فشل مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وكان هدف بريطانيا من هذا التصريح إيجاد نوع من التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى بين الدول العربية ولم شملها، لا من أجل وحدتها، بل بهدف تسهيل مهمتها فى الإشراف على هذه الدول، وربطها بعجلة السياسة البريطانية، التى كانت تسيطر على معظم مقدرات الأمة العربية.

ويرى البعض أن تصريح بريطانيا للعرب فى التقارب والاتحاد ليس معناه أن المبادرة قد أتت من جانب الحكومة البريطانية، حيث إن العرب فى جميع أقطارهم كانوا ينشدون التحرر والاستقلال والوحدة سواء أكانت هناك مصالح أو معارضات دولية أم لا، وسواء رضي الحلفاء أو غضبوا، فلقد كانت موجودة لدى العرب فى قرارة أنفسهم ولخيرهم العام، وقبل تصريح إيدن وقبل أي تشجيع أو حافز أجنبى(٢).

وقد أحدث تصريح إيدن صدى واسعاً وردود فعل سريعة وإيجابية فى العالم العربى، حيث تناولت الصحف التصريح بالتحليل والدعم، وفى مقدمتها مقال لعبدالرحمن عزام بتاريخ ٢٣ من صفر ١٣٦٢هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٤٣م، حول الوحدة العربية، شكر فيه إيدن على تحديده موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ودعا فيه إلى عقد مؤتمر عربى حر يمثل الآراء المتعددة، ويقدم اقتراحات عملية للوحدة، وأهاب بالعرب ألا يدعوا الفرصة تمر دون عمل شيء(٣).

وأما على الصعيد الرسمى، فقد اختلف الزعماء العرب، فالملك عبدالعزيز رأى أن تصريح إيدن دليل واضح على أهداف الحكومة البريطانية الطيبة نحو العرب، ومع أن هذا

(١) منى الصلح: جامعة الدول العربية الواقع والطموح (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣م)، ص٥٤.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٦٩.

(٣) جريدة الأهرام: العدد ٢٠٩٦٠، يوم الأحد ٢٣ صفر ١٣٦٢هـ / ٢٨ فبراير ١٩٤٣م.

التصريح فى رأيه كان مشابهاً لتصريحات بريطانية سابقة، ولكنه حدد موقفه من التصريح بأنه حريص على العمل للوحدة العربية، بشرط أن يحصل السوريون على استقلالهم حتى يتسنى لهم الانضمام إلى هذه الوحدة(١).

وأصدر أمير شرقى الأردن بيانين متناقضين، الأول بتاريخ ٢٦ من صفر ١٣٦٢هـ / ٣ من مارس ١٩٤٣م، وقال فيه أنه «يجب أن يكون العرب هم البادئون بمشروع كهذا، ولا يمكن أن تتم الوحدة إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها»، وقال فى الثانى بعد أسبوعين «يجب علينا إزاء تصريح إيدن، أن نبادر إلى إقامة الدليل على استعدادنا للعمل، وأملى الوحيد أن أرى تحقيق وحدة العرب»(٢).

وأرسلت حكومة العراق رئيسها السابق، جميل المدفعى، إلى سوريا وفلسطين ولبنان وشرق الأردن، ثم مصر وفيها انضم إليه تحسين العسكرى، وزير داخلية العراق، فقابلا رئيس الوزارة المصرية، مصطفى النحاس، وأدلى جميل بتصريح قال فيه «لمست فى أحاديثى مع كثيرين من قادة الرأى العربى، لهفة إلى تحقيق فكرة الاتحاد، وبقي التنفيذ الذى لابد أن يسبقه ما نحن جادون فيه الآن من إجراء محادثات تمهيدية، مع قادة العرب وزعمائهم، فى مختلف الأقطار والدول»(٣).

وخرجت الحكومة المصرية عن صمتها، بعد خمسة وثلاثين يوماً من تصريح إيدن، فتلى فى مجلس الشيوخ المصرى بتاريخ ٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٢هـ / أول أبريل ١٩٤٣م، تصريح بعث به مصطفى النحاس، رئيس الوزراء، جاء فيه «منذ أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت طويلا، ورأيت أن الطريقة المثلى هى أن تتناول الحكومات العربية الرسمية هذا الموضوع، ويحسن بالحكومة المصرية أن تبدأ باستطلاع رأى الحكومات العربية، كل على حدة، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين الآراء، وندعوهم بعد ذلك إلى اجتماع ودى فى مصر، لهذا الغرض، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية، من جبهة متحدة بالفعل، فإذا تم

(١) F.O. 371/34956, E 1523/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 15th March 1943.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٠١.

(٣) خير الدين الزركلى: المصدر السابق: جـ٢، ص١٢٠١.

التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية، لإكمال بحث الموضوع واتخاذ اللازم من القرارات، حتى تتحقق الأغراض التى تنشدها الأمة العربية(١).

وفى ختام هذا المبحث يجدر بنا أن نقول أن الحكومة البريطانية باعتبارها المسيطرة على معظم العالم العربى حينذاك، قد أعطت الضوء الأخضر للتحرك العربي نحو الوحدة العربية، مراعاة لمصالحها فى ذلك الحين وفى المستقبل.

كما يجدر بنا أن نتعرف على دور المملكة العربية السعودية فى قيام الوحدة العربية.

---

(١) جميل عارف: صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، عبدالرحمن عزام (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، د.ت.)، جـ١، ص٢٦٢.

خير الدين الزركلى، مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٠١.

دور المملكة في مشاورات الوحدة العربية

سبق أن أوضحنا أن الملك عبدالعزيز آل سعود قد حقق جزءاً من الوحدة العربية، وذلك بتوحيده لبعض مناطق شبه الجزيرة العربية تحت قيادة واحدة بدلا من تفككها وتجزئتها وتناحرها، إذن فتوجهه وحدوي.

وبادىء ذي بدء، وبعد أن أعطت الحكومة البريطانية الضوء الأخضر للتحرك العربى لتحقيق الوحدة العربية، قررت الحكومة المصرية اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتحقق من وجهات نظر الحكومات العربية، ومن ثم كانت الحكومة المصرية تأمل القيام بدعوة إلى اجتماع أخوي فى أرض الكنانة، حيث تبدأ المناقشات الموجهة والهادفة لقيام اتحاد عربي فعال، وفى حالة التوصل إلى اتفاق فإنه سيصبح بالإمكان عقد مؤتمر برئاسة رئيس الوزارة المصرية، لاتخاذ القرارات المناسبة لوحدة الأمة العربية.

ويبدو لنا أن بريطانيا رأت أن تكون المبادرة من جانب الحكومة المصرية، لهذا قامت بتشجيعها، نظراً لأنها كانت تدرك أن الزعامة الهاشمية ستنفر بقية العرب، وأن مصر أقدر دولة على التوسط وتقريب وجهات النظر.

وبالفعل بدأت الحكومة المصرية باستطلاع آراء الحكومات العربية، فوجهت دعوة لنورى السعيد ليكون أول من تجرى معه المباحثات حول الوحدة العربية.

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو: لم وقع اختيار مصطفى النحاس، رئيس الحكومة المصرية، على نورى السعيد، رئيس وزراء العراق، ليكون أول من يتباحث معه حول فكرة الوحدة العربية، وإمكانية إخراجها إلى حيز الواقع؟ والجواب فى اعتقادنا هو: أنه لما كان لنورى تصورات مسبقة عن الوحدة، لا تحظى بتأييد بقية الرؤساء العرب، فمن الأفضل البدء به لمعرفة مدى تمسكه بآرائه أو تزحزحه عنها، وعلى أساس موقف نورى يمكن محادثة بقية القادة العرب.

ولبى نوري السعيد الدعوة، واتجه إلى القاهرة، فوصلها فى ٢٧ رجب ١٣٦٢هـ / ٣٠ يوليو ١٩٤٣م، وكان نورى السعيد قد زار سوريا ولبنان وشرقي الأردن، وتشاور مع المسئولين فى هذه الأقطار حول تصورهم للوحدة العربية.

وعلى ضوء الاتصالات التى قام بها نورى السعيد، وهو فى طريقه إلى مصر، مع عدد

من الشخصيات العربية، ذكر فى تصريحاته للإعلاميين فى القاهرة بأنه يرى أن يتفق هو ورئيس وزراء مصر، مصطفى النحاس، على طرح اقتراح على الدول العربية المعنية، مؤداه أن يقوم كل من الشعبين السورى واللبنانى بالتفاوض مع الأردن وفلسطين، بقصد تأسيس سوريا الكبرى، وفيما بعد يمكن التفاوض حول التحالف العربى(١)، ومن خلال هذه التصريحات نلمس أن نورى السعيد قبل مفاوضته للنحاس كان ما زال متمسكاً بأفكاره الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، ثم بعدها الهلال الخصيب.

وقبل أن يبدأ نورى السعيد مباحثاته مع النحاس، التقى بسمارت **Smart** المستشار الشرقى للسفارة البريطانية، فى القاهرة، وعرض عليه مشروع توحيد أقطار الهلال الخصيب، موضحاً له أنه سيكون منطلقاً لمباحثاته مع رئيس الوزراءالمصرى، إلا أن الدبلوماسى البريطانى، نصحه بعدم تحدي السعودية، وهذا يدل على أن المسئول البريطاني كان يدرك الموقف السعودي من المشاريع الاقليمية(٢).

كما اجتمع نورى السعيد أيضاً بنائب وزير الدولة البريطاني المقيم فى القاهرة، وعرض عليه الموضوع نفسه، فنصح نورى بعدم التهور، وضرورة أخذ موافقة جميع الدول العربية على الخطوات الوحدوية، وكان هذا يعنى أن المسئولين البريطانيين لم يحبذوا مشروع وحدة الهلال الخصيب، الذى اقترحه نورى السعيد فى كتابه الأزرق، حيث إنه لا يحظى بالتأييد العربي.

ولم تكن تلك المساعى والتصريحات من نورى السعيد فى رأى الملك عبدالعزيز، سوى دعاية للمشروعات الهاشمية، ولذلك بعث الملك عبدالعزيز برسالة إلى رئيس الوزراء المصرى فى ٢٢ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٦ من يوليو ١٩٤٣م، لإطلاعه على حقيقة مساعي نوري السعيد، واتصالاته مع المسئولين فى بلاد الشام، والمسئولين البريطانيين في مصر، موضحاً له أن نورى السعيد إنما يهدف إلى إلحاق بلاد سوريا وفلسطين بالعراق، واستغلال الوضع العالمى لأجل مصالحه، وأعلن الملك عبدالعزيز عن تخوفه من أن تكون مساعي نوري السعيد سبباً فى إحداث مشكلات بين مصر والمملكة العربية السعودية.

---

(١) F.O. 371/34960, E 4335, A Telegram from Lord Killearn, Cairo, to F.O. about Arab Unity, in 25th July 1943.

(٢) على محافظة: النشاة التاريخية للجامعة العربية، ص٤٥.

وبالنسبة إلى مساعي نوري السعيد فى سوريا وفلسطين، أوضح الملك عبدالعزيز لرئيس وزراء مصر، مدى استحالة قيام وحدة عربية حسب رأي نوري السعيد، لأن الحالة الداخلية فى هذين البلدين لم تكن واضحة بشكل كافٍ، ولم تكن مستقرة، حتى يوجه الناس هناك اهتمامهم إلى مسألة أوسع، وهى مسألة الوحدة العربية، ففى فلسطين المسألة اليهودية لا تزال باقية بدون حل، وأما سوريا فمستقبلها معلق بين فرنسا وبريطانيا والقوميين العرب، ولذلك فإن الوحدة يجب أن تبدأ من الدول المستقلة، كالسعودية ومصر والعراق والأردن، ويترك للسوريين اختيار مستقبلهم بأنفسهم، بدون إجبارهم على وحدة لا يريدونها(١).

وكان لهذا الموقف الحازم والحاسم الذى وقفه الملك عبدالعزيز، أثره فى المشاورات العراقية المصرية، فى الفترة من ٢٨ من رجب- ٤ من شعبان ١٣٦٢هـ / ٣١ من يوليو- ٦ من أغسطس ١٩٤٣م، إذ سارع نورى إلى استبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية بحكومة مركزية، حينما وجه إليه مصطفى النحاس السؤال التالي: إذا تمت الوحدة العربية، فماذا يكون نوع حكومة الاتحاد المركزية؟

فأجاب نورى السعيد عن هذا السؤال، بأن إيجاد حكومة مركزية لاتحاد البلاد العربية أمر لا يمكن تحقيقه فى الظروف الحاضرة، مهما أردنا ذلك، وعزا سبب ذلك إلى التفاوت فى الأحوال الاقتصادية والثقافية وظروف كل بلد عربي، وما لها من مشكلات خاصة بكل منها، ورأى أن تصور حكومة مركزية واحدة للجميع، والبحث وراء ذلك فيه ضياع للوقت(٢).

وباستبعاد فكرة اتحاد البلاد العربية تحت حكومة مركزية اقترح نورى السعيد أن يتم التعاون العربى بإحدى طريقتين:

أولاهما : تكوين اتحاد له جمعية عامة تمثل الدول الأعضاء فيها بنسبة عدد سكانها، ولجنة تنفيذية مسئولة أمام الجمعية العامة وتتولى معالجة الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

---

(١) F.O. 371/34960, E 4543/506/65, A Telegram from Mr. Wikeley to F.O., in 27th July 1943.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة العربية بين مصر من جانب وكل من العراق وشرقى الأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن من جانب آخر (القاهرة، مطبعة فتحى سكر، ١٩٤٩م)، ص ص١ - ٣.

ثانيتهما : تكوين اتحاد تكون قراراته ملزمة لمن يقبل بها من الدول الأعضاء، وتتساوى الدول الأعضاء فيه في عدد المندوبين الذين يمثلونها(١).

وبناء على ذلك اتفق المجتمعون على أن الاختيار بين الطريقتين يستدعى استطلاع آراء بقية الدول العربية، ولذا قررت مصر أن تبدأ عملها من أجل الوحدة العربية، بدعوة الدول العربية لإرسال ممثليها إلى القاهرة للتشاور معهم بشأن الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة العربية، واتخذت المشاورات التى تمت بين كل من مصر والدول العربية التى دعتها (المملكة العربية السعودية، والعراق، وسوريا، وشرقى الأردن، ولبنان، واليمن)، والتى استمرت من ٢٨ من رجب ١٣٦٢هـ / ٣١ من يوليو ١٩٤٣م حتى ١٦ من صفر ١٣٦٣هـ / ١٠ من فبراير ١٩٤٤م، طابع المشاورات الاستطلاعية، تقوم مصر فيها بالتعرف على وجهات النظر فى مسألة الوحدة العربية، وإلى أى مدى تستطيع هذه الدول أن تسير فيه، وذلك دون أن يتم البت فى شيء، خلال هذه المرحلة، مع إمكانية عقد مؤتمر فى القاهرة فيما بعد(٢).

وقد أعرب عن ذلك مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر، بقوله إنه «سوف يواصل استطلاع آراء مندوبى الدول العربية، وذلك دون أن يبت فى شيء، لأن الأمر فى طوره الحالى لا يعدو أن يكون مجرد مشاورات للتعرف إلى الآراء المختلفة»(٣).

ونتيجة للمباحثات الطويلة التى جرت بين مصطفى النحاس ونورى السعيد، اتفق الطرفان على استبعاد فكرة إقامة حكومة مركزية لجميع البلاد العربية، واستطلاع آراء بقية الدول العربية فى شكل التعاون المناسب(٤).

أما المشاورات الأردنية المصرية، فقد تمت بين ٢٦ من شعبان ١٣٦٢هـ / ٢٨ من

---

(١) سامى حكيم: ميثاق الجامعة والوحدة العربية (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م)، ص ص٢٠- ٢١.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ص٤٤- ٤٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٤- ١٩٤٥م، ص ص٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة، ص٣- ٥.

(٣) Kirk, George E.: op. cit. p. 337.

(٤) سيد نوفل: العمل العربى المشترك ماضيه ومستقبله (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٦٨م)، ص٦٠، ٦١.

أغسطس ١٩٤٣م حتى ٢ من رمضان ١٣٦٢هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٣م، وكانت بين مصطفى النحاس، رئيس وزراء مصر، وتوفيق أبو الهدى، رئيس وزراء الأردن، واستعرض النحاس فى الجلسة الأولى أوجه التعاون التى من المناسب أن تشترك الدول العربية فيها، وحددها على النحو التالى:

أولا : التعاون السياسي ويشمل الدفاع والشئون الخارجية، ويلحق بذلك حماية الأقليات.

ثانياً : التعاون الاقتصادى ويشمل العملة والمواصلات والجمارك والتبادل التجاري بوجه عام.

ثالثاً : التعاون الثقافي والاجتماعي ويشمل التعليم وما يتصل به والتقنين.

وبعد استعراض أوجه التعاون، سأل النحاس توفيق أبو الهدى عما إذا كانت حكومة شرقي الأردن ترى الاشتراك فى كل جوانب هذه الوحدة، أم تكتفى ببعضها، فأجاب أبو الهدى أنه تمهيداً للدخول فى الموضوع سيوضح موقف شرقي الأردن الذي هو جزء من سوريا الكبرى(١).

وركز توفيق أبو الهدى فى محادثاته مع مصطفى النحاس على رغبة الأردن فى تكوين سوريا الكبرى باتحاد شرقي الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، وبعد ذلك تشترك الأردن فى صيغة التعاون مع البلاد العربية الأخرى(٢).

إلا أن توفيق أبو الهدى فى نهاية محادثاته مع مصطفى النحاس، صرح مثلما فعل نوري السعيد، بأنه يرفض فكرة إنشاء حكومة مركزية، وأنه يفضل فكرة التعاون التى اقترحها نوري السعيد خلال محادثاته مع مصطفى النحاس(٣).

أما المملكة العربية السعودية، فقد حضر وفدها إلى القاهرة برئاسة الشيخ يوسف ياسين، وبدأ محادثاته مع النحاس فى ١٢ من شوال ١٣٦٢هـ / ١١ من أكتوبر ١٩٤٣م،

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ص٢٨٦ - ٢٨٧.

(٢) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ص٥٢ - ٥٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٩٠.

على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٠م، ص١٧٠.

(٣) F.O. 371/34962, E 6291/506/65, A Letter from Mr. Shone, Cairo, to F.O. in 6th October 1943.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٩١.

واستمرت جلساته حتى ٢٠ من شوال ١٣٦٢هـ / ١٩ من أكتوبر ١٩٤٣م، وقد اتفق الجانبان على جميع المبادىء العامة التى حملها الملك عبدالعزيز لوفده، والمتمثلة فيما يلى:

(١) إبداء الرغبة فى العمل لما فيه تأييد الصلات بين المملكة العربية ومصر بصورة خاصة، والبحث فى كل ما من شأنه أن يؤدى إلى ما فيه الخير للأمة العربية.

(٢) يجب أن يكون هدفنا العمل بكل ما يمكن لمصلحة الأمة العربية جمعاء، دون النظر لجر مغنم لبعضها دون الآخر، أو على حساب البعض الآخر.

(٣) يجب أن نتقى المخاطر والحبائل التى تضر مصلحة الأمة العربية.

(٤) يجب أن تكون خطانا فى هذا المعترك معقولة مضبوطة، حتى لا نتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق.

(٥) يجب أن يكون سيرنا فى قضيتنا مبنياً على دراسة دقيقة لأوضاع الأمة العربية، حتى نستطيع أن نصف لها العلاج الناجع، إذ أننا لو أردنا مثلا أن نجمع الأمم العربية كلها فى دولة واحدة، لتعارضت مع الأوضاع القائمة، وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه.

(٦) يجب أن يكون اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة التامة بين بعضها البعض.

هذا وقد صرح رئيس الوفد السعودي «أن حكومته مستعدة للتعاون مع سائر البلاد العربية، فى المسائل الاقتصادية والثقافية، إلا أنها ترى تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى فى الوقت الحاضر، إلى أن تتغير الظروف القائمة».

كما عبر الوفد السعودي عن شعور الملك عبدالعزيز نحو بلاد الشام وما يتمنى لها من عز واستقلال فى حكمها الجمهورى القائم فى كل من سوريا ولبنان، وهذه إشارة من الملك عبدالعزيز إلى ضرورة الحفاظ على استقلال سوريا وحكومتها الجمهورية، فلا تنزلق إلى مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

كما أن المملكة العربية السعودية، تعمل كل ما تستطيع لخلاص فلسطين مما هى فيه، وترى أن تكون الكلمة فى شأنها لما يجمع عليه أهلها، فهم يقرون الشيء الذى يرونه صالحاً لبلادهم(١).

هذا وقد اتسم موقف الوفد السعودى فى تلك المرحلة من المحادثات بالتحفظ والحذر،

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٩٢ - ٢٩٣.

وعدم الالتزام بموقف واضح محدد، وكان دافع الملك عبدالعزيز إلى ذلك خوفه من وجود أهداف سعت إليها بريطانيا من وراء تصريحاتها، وخشية من المشروعات الهاشمية التى دعا إليها نورى السعيد، والأمير عبدالله، وقد صرح بذلك رئيس الوفد السعودى فى أول اجتماع عقد مع رئيس الوزراء المصرى، مصطفى النحاس، فقال(١) «إن الملك عبدالعزيز لا يميل إلى العمل فى جو تشتم منه رائحة الدسائس»(٢).

وقد جاءت تلبية حكومة المملكة العربية السعودية لدعوة مصر دليلا على إظهار رغبتها التامة فى دعم علاقاتها بمصر سيما وأن الملك عبدالعزيز كان أشد الناس حرصاً على حسن العلاقات وتمام الود معها(٣).

أما المشاورات السورية المصرية، فقد بدأت فى ٢٦ من شوال ١٣٦٢هـ / ٢٦ من أكتوبر ١٩٤٣م، حيث ترأس الوفد السورى فيها سعدالله الجابرى، رئيس وزراء سوريا آنذاك، وتحدث النحاس بادىء ذى بدء عن مشروع سوريا الكبرى، مبيناً العقبات التى تعترض طريقه من حيث اختلاف كل قطر عن الآخر، فى كيانه ونظامه ودرجة تقدمه، واختلاف نظم حكوماتهم، وتساءل عن شكل الحكومة الموحدة فى حالة الاندماج، وكيفية التغلب على المشكلات الناتجة عن امتيازات الموازنة فى لبنان، ومركز اليهود فى فلسطين(٤).

وتساءل مصطفى النحاس عن موقف سوريا بالنسبة إلى رغبة العراق فى اتصال وثيق مع سوريا، يهدف من ورائه إلى إيجاد منفذ له على البحر المتوسط، بقصد المنافع الاقتصادية، كذلك أراد أن يعرف كيف يكون مركز سوريا بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ومركز هؤلاء وهؤلاء فى المجموعة العربية كلها، وكيف يتم التعاون المنشود بين الجميع؟(٥).

وهنا بدأ رئيس الوزراء السوري، سعدالله الجابرى، حديثه فى الرد على سؤال النحاس

---

(١) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص٥٦.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٢٩٤.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٠٢.

(٣) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٢٠٦.

(٤) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ص٦٦- ٦٩.

(٥) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦- ١٩٤٥م، ص٢٩٦.

عما يراه الوفد السورى فى تأليف سوريا الكبرى، فقام بشرح جغرافى وتاريخى لبلاد الشام، أشار فيه إلى أن التجزئة لبلاد الشام إلى الأقطار الأربعة لم تكن نتيجة طبيعية، وإنما كانت وليدة اتفاقات ومصالح أجنبية سرية وعلنية فرضت على أهل البلاد بالقوة، وهذه التجزئة مضى عليها عشرون عاماً، تعود فيها كل قطر على حياته الخاصة وطابعه الخاص.

كما أوضح رئيس الوزراء السورى أن اتحاد الأقطار السورية الأربعة، لن يكون له حظ من النجاح، لما يواجه هذا الاتحاد من مشكلات، ففلسطين تحت الحكم البريطاني، وفيها المشكلة اليهودية، وشرقى الأردن لا ترضى أن تصبح تابعة لدمشق على أساس النظام الجمهورى، ولبنان له ظروفه الخاصة بالنسبة إلى طائفة الموارنة، وأطماع فرنسا القديمة(١).

وخلال تلك المباحثات أعرب رئيس الوزراء السوري، عن معارضته للمشروعات الهاشمية، فأوضح أن دمشق لا تستطيع التنازل عن مركزها، وأنها لا ترضى عن نظامها الجمهورى بديلا، وعلل رئيس الوزراء السوري رفضه لهذه المشروعات، خوفاً من انتشار اليهود من فلسطين إلى الأقطار العربية الأخرى.

كما حدد رئيس الوزراء السورى موقف بلاده من الوحدة العربية، فأعلن أن سوريا توافق بدون قيد ولا شرط على جميع أوجه التعاون، وترضى بالتعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى(٢).

وأما الوفد اللبناني فقد بدأت محادثاته مع رئيس الوزراء المصري بتاريخ ٩ من محرم ١٣٦٣هـ / ٥ من يناير ١٩٤٤م، وخلال المحادثات أوضح الوفد اللبنانى بأن لبنان لا يألو جهداً للعمل فى سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية، لما فى ذلك من الخير العميم للجميع.

كما أعرب الوفد اللبناني عن استعداده للتعاون مع البلاد العربية على أن يكون هذا

---

(١) أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص٦٤- ٦٨.

(٢) جامعة الدول العربية: ملخص محاضر مشاورات الوحدة العربية، المشاورات مع سوريا، ص١٩.

سامى حكيم: مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

التعاون قائماً على أساس السيادة والمساواة التامة(١).

ومن الطبيعي أن يحرص لبنان على تأكيد سيادته واستقلاله بحدوده القائمة فى ظل ما كان يتردد من مشروعات تدور حول تكوين سوريا الكبرى، أو ضم أجزاء من لبنان إلى سوريا(.).

وأخيراً انتهت المباحثات المصرية اللبنانية، مؤكدة أن البلاد العربية حريصة كل الحرص على جمع كلمتها، وتوحيد جهودها، لما فى ذلك من تحقيق مصالحها منفردة ومجتمعة، وتوثيق ما بينها من عرى الأخوة التى لا تنفصم، وقد سادت المشاورات روح التفاهم والمودة، وأعقبت المحادثات اللبنانية بدء المحادثات اليمنية(٢).

وأما اليمن فقد بدأت المشاورات معها بين ٩ من صفر ١٣٦٣هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٤م إلى ١٦ من صفر ١٣٦٣هـ / ١٠ من فبراير ١٩٤٤م، وكان موقفها شبيهاً بموقف المملكة العربية السعودية، حيث رحبت بفكرة التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان العربية، بحيث تحتفظ كل منها بكامل سيادتها وحقوقها، وألا تكون مقيدة بشيء ارتبطت به مع دولة أخرى، كمعاهدة أو ما شابه ذلك، ويكون هذا التعاون قائماً على أساس التساوي بين جميع الدول العربية، فى الحقوق والمصالح المتبادلة.

وهكذا استبعدت اليمن فكرة التعاون السياسي، وهو الموقف نفسه الذى اتخذته كل من المملكة العربية السعودية ولبنان.

وقد انتهت المباحثات بين الجانبين مؤكدة حرص كل دولة عربية على التعاون مع باقي الأقطار العربية الأخرى، والعمل على تقوية الروابط وتوثيق الصلات بينها.

وعلى العموم فإن جميع الأطراف التى شاركت فى المباحثات كانت تسعى جميعاً لإيجاد نوع من الاتحاد العربى، يكون مقبولا لدى الجميع، ولذلك استقر الرأى أخيراً على أن تكون الخطوة التالية هى عقد لجنة تحضيرية، لتسجيل ما اتفقت عليه وجهات النظر العربية، والتمهيد لعقد المؤتمر العربي العام(٣).

---

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص٣٠٨، ٣٠٩.

(.) كان الانتداب الفرنسى قد ضم أقاليم من سوريا إلى لبنان لتوسيع حدوده على حساب سوريا.

(٢) على محافظة: موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ص١٧١.

(٣) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦ - ١٩٤٥م، ص ص٢١١ - ٢١٥.

قيام جامعة الدول العربية [١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م]

انتهت المشاورات العربية فى مطلع عام ١٣٦٣هـ / ١٩٤٤م، والحرب العالمية الثانية على وشك الانتهاء، بانتصار الحلفاء، والرأى العام العربى يسير فى اتجاه قيام وحدة عربية حقيقية، وتبوأت مصر مقاماً خاصاً فى نفوس قادة وشعوب الأمة العربية، وذلك بعد المشاورات التمهيدية، التى أجراها مصطفى النحاس مع وفود الدول العربية الرسمية.

وفى هذا المناخ الدولى والعربى، وجه مصطفى النحاس فى ٢١ من رجب ١٣٦٣هـ / ١٢ من يوليو ١٩٤٤م، دعوات إلى حكومات الدول العربية التى شاركت فى المشاورات التمهيدية، لإرسال مندوبيها للاشتراك فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، التى ستتولى صياغة المشروعات لتحقيق الوحدة العربية(١).

استجابت الدول العربية لدعوة مصر، وعقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ثمانى جلسات متتالية بالأسكندرية، كانت الجلسة الأولى مساء يوم الاثنين ٧ من شوال ١٣٦٣هـ / ٢٥ من سبتمبر ١٩٤٤م.

وألقى النحاس خطبة الافتتاح أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، نوه فيها بأواصر الترابط والتضامن التى تجمع بين شعوب الأمة العربية، مؤكداً على أنها راسخة وقوية، بقدر ما تفرض على الدول العربية ضرورة تنظيمها، على أسس حديثة، قائلا «ويطيب لى فى هذا المقام أن أشيد مرة أخرى بما يربط بين الأمم العربية فى مختلف البقاع من صلات أخوية وروابط قلبية، لا يحصر مداها، ولا تنفصم عراها على مر الأيام، روابط الأصل واللغة والطباع والتقاليد والآمال والآلام، بيد أنكم أيها السادة تعرفون أنه لا فضل لأبناء الحاضر فى قيام هذه الصلات الأخوية والروابط القومية، فهى نسيج الماضى وتراث التاريخ، فإذا شئنا أن يكون لنا فى هذا الشأن فضل مذكور وجهد مشكور، فعلينا أن نعمل دائمين على توجيهها، إلى ما فيه صلاح حالنا وحسن مآلنا، وما يعود علينا وعلى الإنسانية قاطبة بالمنفعة والخير العام، وذلك هو فى الواقع ما أردناه بمشروع الوحدة العربية»(٢).

---

(١) سامى حكيم: مرجع سبق ذكره، ص٣٢.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص ص٨٦، ٨٧.

Kirk, George E.: op. cit. pp. 339 – 340.

(٢) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، خطبة الرئيس =

وتناول رؤساء الوفود العربية فى كلماتهم الافتتاحية تصورهم ووجهات نظر دولهم حول الوحدة العربية.

وقد استبعدت الوفود العربية منذ البداية، فكرة الحكومة المركزية، ومشروعى سوريا الكبرى، والهلال الخصيب، وانحصر النقاش بعد ذلك بشأن التقارب والتعاون بين الدول العربية فى فكرتين:

أولاهما : تأليف اتحاد عربي له سلطة تنفيذية، تكون لقراراته قوة تنفيذية ملزمة، وتقرر بالإجماع رفض هذه الفكرة لنفس الأسباب التى أسقطت من أجلها فكرة الحكومة المركزية.

ثانيهما : تأليف اتحاد على أساس المساواة فى التمثيل بين الدول العربية، وأن تكون قراراته ملزمة لمن يقبلها، وتتساوى الدول المشتركة فى الاتحاد فى عدد المندوبين الذين يمثلونها.

ونالت هذه الفكرة موافقة الجميع فيما عدا مندوب السعودية الذى رأى تأجيل البحث فى موضوع التعاون السياسى، إلى أن تتغير الظروف القائمة، وهنا تدخل النحاس، وقدم اقتراحاً مكتوباً، جاء فيه «تؤلف جامعة للدول العربية المستقلة، التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية، ومصالحها، وتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها.

وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها، عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة، وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية»(١).

وبعد مناقشات طويلة، ومقترحات متداولة، بين أعضاء الوفود، تقرر إحالة هذه المقترحات على لجنة فرعية سياسية، قامت ببحث الموضوع من جميع نواحيه، فأدخلت تعديلات وأحكاماً جديدة على الصيغة التى وضعها النحاس، فجاءت الصيغة الجديدة، والتى تمت الموافقة عليها فى النهاية كالتالى:

= مصطفى النحاس (القاهرة، مطبعة سكر، ١٩٤٩م)، ملحق رقم (١)، ص٢.

(١) أحمد طربين: الوحدة العربية ١٩١٦- ١٩٤٥م، ص٢٢٨- ٢٢٩.

«تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة، التى تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون فيها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة، وللنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها، فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض الخلاف، ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة وملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها.

ولا يجوز فى أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها، ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها.

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية، لإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام إتفاقات فيها بين الدول العربية»(١).

واخيراً استطاعت اللجنة الفرعية أن تنجز المهمة التى عهد بها إليها، ووضعت بروتوكولا يتضمن المسائل التى تمت الموافقة عليها، وأعدته للتوقيع من جانب أعضاء اللجنة التحضيرية، واتفق على إذاعة بيان يلحق به نص البروتوكول المذكور.

وجرت مناقشة مشروع البيان ومشروع البروتوكول، اللذين اقترحتهما اللجنة الفرعية السياسية، فأدخل على البيان تعديل فى الفقرة الخاصة بالمملكة العربية السعودية

(١) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالأسكندرية، ص ص٤٥، ٤٦.

والمملكة المتوكلية اليمنية(١).

وفى ٢٠ من شوال ١٣٦٣هـ / ٧ من أكتوبر ١٩٤٤م، وقع رؤساء الوفود على المشروعين باستثناء الوفدين السعودي واليمني اللذين أرجآ إبداء الرأي إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على حكومتيهما(٢).

وتناولت حكومة الملك عبدالعزيز دراسة هذه القرارات، كما فعلت الحكومات العربية الأخرى(٣)، وفى هذه الفترة وخلال موسم حج عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٤م، وصل عبدالرحمن عزام يحمل معه ثلاثة خطابات إلى الملك عبدالعزيز، أحدها من الملك فاروق، والثانى من رئيس الوزراء، والثالث من وزير الخارجية، وكلها ترجوه توقيع البروتوكول، كما قام أيضاً الوزير البريطاني المفوض فى جدة، بإقناع الملك عبدالعزيز بتوقيع البروتوكول، وفى النهاية كلف الملك عبدالعزيز الشيخ يوسف ياسين بتوقيع البروتوكول، وكان ذلك بتاريخ ١٩ من محرم ١٣٦٥هـ / ٣ من يناير ١٩٤٥م، وأبلغت المملكة العربية السعودية قرارها لليمن، فقامت هى الأخرى بتوقيعه فى ٢١ من محرم ١٣٦٥هـ / ٥ من يناير ١٩٤٥م(٤)، وكان لموافقة الملك عبدالعزيز على البروتوكول ترحيب كبير فى الدوائر السياسية البريطانية فى لندن، لأن رجال السياسة البريطانيين كانوا يدركون أن لآرائه السياسية ومقترحاته وزناً كبيراً، فى القضايا العربية(٥).

والواقع أن بروتوكول الأسكندرية كان مجرد بيان بالمبادىء التى ستقوم عليها الجامعة، وتعبيراً صريحاً عن الحد الأدنى للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذى يمكن للدول العربية مجتمعة على اختلاف نظمها السياسية واتجاهاتها أن تقبله(٦)،

---

(١) جامعة الدول العربية: محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام، محضر الجلسة الثامنة المنعقد فى ٧/١٠/١٩٤٤م، ص٧٠.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٣٤٤.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٠٧.

(٤) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 234.

أحمد الشقيرى: مرجع سبق ذكره، ص٩٥.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٣٤٦.

(٥) جريدة الأهرام: العدد ٢١٥٣٤، الاثنين ٢٤/١/١٣٦٤هـ / ٨/١/١٩٤٥م.

(٦) على محافظة: النشأة التاريخية للجامعة العربية، ص٥٠.

وقرب نهاية الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء، مما زاد من مخاوف العرب فاشتدت حاجتهم إلى اتفاق قادتهم لضمان مصالحهم في التسوية التي أوشكت على الوقوع.

وفي الجلسة الأولى المنعقدة في ١ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، عرض على اللجنة مشروعان وأسس عامة، أما المشروعان، فالأول قدمه نوري السعيد باسم الوفد العراقي، والثاني قدمه هنري فرعون باسم الوفد اللبناني، وأما الأسس العامة فقد طرحها خير الدين الزركلي باسم المملكة العربية السعودية، التي ترى وجوب مراعاتها في أثناء عمل اللجان حتى تجتمع كلمة العرب على أسس قوية.

وفيما يلي أهم المبادىء الأساسية التي جاءت في الرؤيـاالسعودية، التي قدمها خير الدين الزركلي إلى دولة أحمد ماهر باشا، رئيس وزراء مصر بعد النحاس، ورئيس اللجنة التحضيرية، في ١٩ من محرم ١٣٦٤هـ / ٣ من يناير ١٩٤٥م:

(١) يعقد بين الدول العربية حلف يرمي إلى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها، وسلامة مجموعتها، ويضمن حسن الجوار بينهم، وقد سبق للمملكة العربية السعودية والمملكة العراقية واليمنية خطوة موفقة في هذا السبيل.

(٢) أن تكون الحرب محرمة بين الدول العربية، وكل خلاف يحل بالتوسط أو بالتحكيم، وإذا امتنع أحد الطرفين عن قبول التحكيم أو عن الإذعان لما حكم به، فللدول العربية نصيحته، فإن بغى واعتدى فلها بعد التشاور أن تقرر ما تراه لوقف الاعتداء.

(٣) اجتناباً للمشاكل بين الدول العربية يجب أن يكون مفهوماً من البداية أن نظام سوريا ولبنان كجمهوريتين سيستمر، كما هو مفهوم أن استقلالهما التام متفق عليه.

(٤) تتعاون الدول العربية على تسهيل معاملاتها وتجارتها وتقوية اقتصادياتها، باعتبارها أمة واحدة ذات مصالح مشتركة على ألا يحرم هذا التعاون أحداً منها من حريته في إدارته المالية والاقتصادية لبلاده بكامل سلطته.

(٥) إن السعي لتوحيد الثقافة، وتوحيد التشريع بين الدول العربية عمل مشكور، إلا أنه لا يتناسب مع ظروف المملكة العربية السعودية، ووجود البلاد المقدسة فيها، مما يجعل لها وضعاً خاصاً، وستمتنع الحكومة السعودية عن تنفيذ أي مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامي وأصوله.

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بالتوقيع على بروتوكول الأسكندرية، وبدأت مرحلة اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

وفى الفترة ما بين توقيع بروتوكول الأسكندرية وتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، اجتمع الملك عبدالعزيز بالملك فاروق، ملك مصر، مرتين.

الأولى : فى رضوى بالقرب من ينبع فى صباح يوم الأربعاء الموافق ١٠ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢٤ من يناير ١٩٤٥م، واتفق الملكان فى هذا اللقاء على التشاور فيما بينهما بصراحة حول المسائل التى تهم الأمة العربية (١).

الثانية : فى مصر حيث اجتمع الملك عبدالعزيز والملك فاروق والرئيس السورى شكرى القوتلى فى الفيوم بتاريخ ٤ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٦ من فبراير ١٩٤٥م، فتباحثوا فى المسائل المتصلة بالوحدة العربية، واستغرق هذا الاجتماع مدة ساعتين فى جو مشبع بروح التفاهم والاتفاق (٢).

وكان من نتائج اجتماع رضوى التاريخي وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر أثرها فى وضع ميثاق تسير الدول العربية الموقعة عليه، على ضوء بنوده، وتطبيق أحكامه حفظاً لسيادتها واستغلالها (٣).

ميثاق جامعة الدول العربية

اجتمعت اللجنة الفرعية السياسية فى ١ من ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، بمبنى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، برئاسة محمود فهمى النقراشى، وزير الخارجية المصرى، وذلك لوضع مشروع لنظام جامعة الدول العربية على وجه يتفق مع روح ونص بروتوكول الأسكندرية، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين البلاد العربية.

وكانت الأحداث تدعو للتعجيل ما أمكن فى المباحثات فى سبيل التعاون العربي، وأهم هذه الأحداث اشتداد الضغط الصهيوني على الحكومة البريطانية لتلبية مطالبها فى فلسطين،

---

(١) عبدالمنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

(٢) Gomaa, Ahmed M.: op. cit. p. 236.

(٣) أم القرى: العدد ١٠٤٣، فى ١١/٣/١٣٦٤هـ / ٢٤/٢/١٩٤٥م.

الزعفران برئاسة محمود فهمى النقراشى، رئيس مجلس الوزراء المصرى، وحضور أعضاء وفود الدول العربية التالية: المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا، ولبنان، والعراق، وشرقى الأردن، وحضر هذا الاجتماع موسى العلمى، ممثل الأحزاب العربية الفلسطينية(١).

وافتتح الاجتماع رئيس المؤتمر، محمود فهمي النقراشي، بكلمة أعلن فيها عن ميلاد جامعة الدول العربية، وأكد أن الجامعة ضرورة تدعو لها الظروف الدولية، وتبعه فى الكلام أعضاء الوفود العربية.

وأخيراً جاءت كلمة السيد عبدالرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، التى قال فيها «وإنى لأرجو أن يكون ميلاد هذه الجامعة اليوم بشيراً، يبعث المبادىء التى عاش لها رسلنا، وحماها آباؤنا الأولون، ولا أريد أن أشق عليكم بإلقاء أشعة متعددة على نواح كثيرة من رسالة الأمة العربية التى تعتبر هذه الجامعة رمزها، فالحقيقة هى أن الجامعة وميثاقها ليست إلا عنواناً غير مكتوب أخذه علينا آباؤنا ورسلنا من قبل وأخذناه على أنفسنا اليوم.

وإني أكرر الشكر لحضراتكم إذ تفضلتم فأكرمتموني بأن أكون حرفاً فى هذا العنوان، فلتبدأ الجامعة عملها، ويد الله تباركها وترعاها»(٢).

وبعد إلقاء الخطب، تم التوقيع على نص الميثاق من جانب وفود مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان والعراق وشرقى الأردن، وأرسلت نسخة إلى الإمام يحيى الذى وقعها فى ٢٧ من جمادى الأولى ١٣٦٤هـ / ١٠ من مايو ١٩٤٥م، وبذلك ظهرت جامعة الدول العربية إلى حيز الوجود(٣).

ومما هو جدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية، منذ توقيعها على ميثاق الجامعة،

---

(١) جريدة الأهرام: العدد ٢١٥٩٥، يوم الجمعة ٩/٤/١٣٦٤هـ / ٢٢/٣/١٩٤٥م.

أحمد طربين: الوحدة العربية، ص٣٨١.

عبدالمنعم الغلامى: مرجع سبق ذكره، ص١١٥.

(٢) أحمد طربين: الوحدة العربية، ص ص٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية، لوضع مشروع ميثاق الجامعة العربية، ص ص٧ - ١٨.

جريدة الأهرام: العدد ٢١٦٤٠، يوم الجمعة ٢٩/٥/١٣٦٤هـ / ١١/٥/١٩٤٥م.

انظر نص الميثاق فى:

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، جـ٢، ص ص٤١٠ - ٤١٦.

أصبح من سياستها بعد ذلك إحكام صلتها بالجامعة والسير فى سياستها الخارجية على المنهج الذى تختطه الجامعة، فيما هو من اختصاصها، ولم تبرم حكومة الملك عبدالعزيز طوال حياته أمراً ذا بال له علاقة بالدول العربية أو إحداها، قبل الرجوع إلى رأي جامعتها فيه(١).

موقف بريطانيا من قيام جامعة الدول العربية

وإذا كنا قد عرفنا من خلال عرضنا السابق، موقف الحكومة البريطانية من الوحدة العربية، منذ أن كانت فكرة، فجدير بنا أن نعرف موقفها من قيام الجامعة العربية، بعد أن أصبحت حقيقة واقعة.

من المعروف أن موقف الحكومة البريطانية من تأسيس الجامعة كان موقف التشجيع والتأييد، وليس من المستغرب بل من الطبيعى جداً أن يكون هذا الموقف صادراً من منطلق الحرص على المصالح البريطانية بالدرجة الأولى، ولكن من الطبيعي أيضاً وليس مما يشكل مطعناً فى جامعة الدول العربية أن تنتهز الدول العربية المستقلة فرصة اتفاق تلك المصالح فى إحدى مراحلها على الأقل، مع أمانيها القومية، ومصالحها هى أيضاً، فتجتمع لتأسيس هذه المنظمة التى أريد بها أن تكون الخطوة الأولى فى سبيل تحقيق الهدف الأبعد والنهائي، وهو الوحدة العربية الشاملة، التى تمنى الشعب العربى تحقيقها، وأعرب حكامه على اختلاف اتجاهاتهم وتطلعاتهم ومصالحهم عن تأييدهم لها، واعتزامهم العمل لأجل تحقيقها.

وحين أدلى أنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانيا، بتصريحه السابق الذكر، كان ذلك بمثابة الضوء الأخضر، خاصة بالنسبة للدول العربية التى كان بعضها لا يزال مرتبطاً ببريطانيا بمعاهدات تحالف تقيد كثيراً من تصرفاتها فى الشئون الخارجية على الأقل.

ولعل من أهم الوثائق البريطانية التى يمكن أن يستنتج منها موقف بريطانيا، برقية أرسلها السفير البريطانى فى القاهرة، فى ذلك الوقت، اللورد كيلرن، حيث وصف فى برقيته الجو الذى كان يسود الدول العربية وطبيعة العلاقات بينها فى تلك الفترة، وتعطى هذه البرقية فكرة واضحة عن موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية، ونظرتها إليها، وأسباب تأييدها لفكرة تأسيسها.

وقد قام اللورد كيلرن بارسال البرقية بتاريخ ٢٣ من مارس ١٩٤٥م، وهو اليوم التالي لتوقيع الميثاق، وهى برقية مطولة، ومما جاء فيها «لقد تحققت الوحدة العربية الآن على

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١٢٠٩.

الورق، بتأسيس الكتلة المصرية - العربية من الدول المستقلة، مع الاحتفاظ بسياساتها التى كانت فى الفترة السابقة على الجامعة العربية متضاربة فى كثير من الأحيان، ولا شك أنه سيكون هنالك كثير من الخلافات بين أعضاء الجامعة، ولولا مساعينا الطيبة يحتمل أن تؤدى هذه المماحكات إلى وهن الجامعة العربية، إن لم يكن تفككها، وهناك أيضاً من يناقش استناداً إلى مبدأ «فرق تسد» قائلا بأن مثل هذا التفكك لن يكون منافياً لمصلحتنا، وعلى الرغم من أن هذا قد يكون رأياً له وجاهته فى الأمد القصير، فإننى أعتقد أنكم توافقوننى أن من مصلحتنا فى الأمد الطويل أن لا ينشغل العالم المصرى - العربى بنزاعات داخلية تجعله عرضة ليس للتغلغل البريطانى فقط، بل للتغلغل الروسى أيضاً، إضافة إلى ذلك فإن «بلقنة»[1] العالم العربي ستؤدي إلى التردي المادي الذى يثير الاستياء فى منطقة واسعة تجاور خطوط مواصلاتنا، ومنها تأتى تجهيزاتنا الحيوية من النفط، ولذلك أرى من مصلحتنا فى الأمد الطويل أن نعزز عن طريق التعاون العربى المصالح المادية لهذه الأقطار، ونحقق أمانيها العاطفية بقدر ما تسمح به مصالحنا الامبراطورية.

وعلى الرغم من أن هذه الأماني في كثير من الأحيان تضيع نتيجة منافسات من النوع الذى وصفته، فإنها فى ذلك تؤلف عنصراً دائمياً فى علاقات هذه الأقطار مع بريطانيا العظمى، وكذلك فى استقرار الشرق الأوسط بأجمعه».

وكان جواب وزير الخارجية إلى السفير البريطانى فى القاهرة، كالتالى «برقيتكم المؤرخة فى ٢٣ من مارس ١٩٤٥م، حول تأسيس الجامعة العربية، تتضمن تحليلا مفيداً للقوى العاملة فى الجامعة العربيةوفقا للنقاط التالية :

(١) ومن الواضح أننا يجب أن نحسب حساب إمكانية ازدياد المنافسات والمنازعات الكامنة بين الدول الأعضاء إلى حد يؤدى إلى انهيار الجامعة، وتفكك حرية الوحدة العربية بأجمعها.

(٢) إننى أتفق كل الاتفاق مع رأيكم بأن من مصلحتنا فى الأمد الطويل أن لا يكون العالم العربى منقسماً على نفسه بسبب النزاعات الداخلية، إن حكومة جلالته لا تستفيد من بلقنة المنطقة ووجود فئات عربية متصارعة تنشد معونة الدول الخارجية بعضها ضد بعض، إن مصلحتنا تتطلب حالة من الاستقرار السياسى فى المنطقة بأسرها وبصورة تمكننا من تعزيز العلاقات الودية التى تمكننا من تأسيسها مع كل واحدة من الدول العربية.

(٣) هنالك في بريطانيا منذ مدة طويلة، كثير من العطف على أماني العرب فى تقليل القيود

(١) البلقنة: تشبيها بمنطقة البلقان التي تنقسم الى أقاليم متصارعة.

التى فرضت عليهم بنتيجة الحرب الماضية، كما أن حركة الوحدة العربية قد شجعتها وساعدتها التصريحات العامة العديدة التى صدرت عن حكومة جلالته البريطانية خلال السنوات القلائل الماضية، إن السياسة العامة لحكومة جلالته كانت عدم معارضة حركة الوحدة العربية، لأن ذلك لن يؤدى إلا إلى إثارة عداوة العرب، بل إن تلك السياسة كانت على العكس من ذلك، الاستمرار فى إظهار العطف نحوها، ومحاولة توجيهها فى قنوات مرضية، مع ترك أمر الخطة العملية للعرب أنفسهم.

(٤) أما الآن وقد تمكن العرب أنفسهم وبمبادرة منهم أن يؤسسوا «جامعة عربية» فمن الواضح أن سياسة الحكومة البريطانية يجب أن تكون استمرار موقفها المتسم بالعطف، ومحاولة توجيه فعاليات الجامعة بطريقة تحول دون سيرها ضد المصالح البريطانية، والمصالح الحقيقية للعرب أنفسهم أيضاً، إضافة إلى ذلك فإنني أتفق مع رأيكم القائل بأنه ستكون هناك فائدة حقيقية فى مواصلة دعم التضامن الحقيقى بين الدول العربية وتشجيعها على التطلع إلينا بطلب التوجيه والمساعدة.

(٥) صحيح أن الجامعة العربية قد تقوم بدور محرج فى حالة مواجهتنا صعوبات حقيقية بشأن فلسطين أو دول ساحل البحر المتوسط، وحتى علاقاتنا التعاهدية فى مصر أو العراق، وبقدر ما يتعلق الأمر بفلسطين أو دول ساحل البحر المتوسط فقد أصبح من الواضح فى السنوات الأخيرة أن العالم العربى بأجمعه سيكون متحداً على أية حال فيما يتعلق بأمثال هذه الموضوعات، فإنه من المتوقع مراعاة وجهات نظره فيها إلى حد ما، إذا كان لعلاقاتنا الدولية أن تستمر، فضلا عن أن إحدى الصعوبات فى التعامل مع المشكلة الفلسْطينية فى الماضى كانت عدم وجود أية هيئة عربية لها القدرة أو الصلاحية للتداول فى قضية العرب، إن المنظمة الجديدة قد تسهل هذه المشكلة.

(٦) إننى واثق من أنه سيكون فى مصلحة الجامعة العربية تركيز اهتمامها الرئيسى فى شئونها الداخلية، أى تنسيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول العربية وأنظمتها الإدارية المتنوعة، وإلغاء الخلافات والانشقاقات الداخلية، إن مثل هذه السياسة ستحظى بالعطف الشامل.

(٧) والخلاصة إنني أتفق فى أننا يجب أن نرحب بالجامعة العربية، وأن نفعل ما فى وسعنا للتخفيف من حدة انشقاقاتها الداخلية وتوجيه فعالياتها فى قنوات مفيدة، إن على جميع

ممثلى الحكومة البريطانية فى الشرق الأوسط أن يتعاونوا من أجل هذه الغاية».

هذا وقد علق أحد المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية على رسالة اللورد كيلرن قائلا «إننى أتفق مع اللورد كيلرن فى أن تنمية الجامعة العربية هى لمصلحتنا فى الأمد الطويل، إن الشرق الأوسط لن يكون له نفس الطابع الذى تميز به قبل الحرب، فالأمريكيون يزدادون اهتماماً به، ومصالحهم ستنمو مع تطور صناعة النفط فى الخليج العربى، وبناء خط الأنابيب الجديد الممتد إلى البحر المتوسط، كما أن الروس بدأوا بإظهار شيء من الاهتمام، إن «فرق تسد» قد يكون شعاراً خطراً في المستقبل، لأن الآخرين قد يفيدون من الانقسامات لتحقيق أغراضهم الخاصة، إن ما حدث فى البلقان هو درس لما يمكن أن يحدث حينما تتنافس الدول الكبرى فى خلق الانقسامات وفى مساندة الكتل المتصارعة، ولكننا حيث أخفقنا فى خلق أي تضامن محلي فى البلقان، على الرغم من المحاولات العديدة، فإن الدول المحلية فى الشرق الأوسط قامت بذلك من تلقاء أنفسها مع تشجيع ضئيل نسبياً، إننى أرى أنه مما سيعود بفوائد كبيرة فى المستقبل هو توثيق التضامن بين الدول العربية وتشجيعها على الاتجاه إلينا بطلب القيادة والمعونة، إذ أن لديهم ميلا قوياً للقيام بذلك.

وصحيح أن الجامعة العربية قد تصبح مصدر إحراج فى حالة قيام نزاع خطير بشأن فلسطين، ولكن الدول العربية ستكون متحدة إزاء القضية على أى حال، وقد يصبح الشيء نفسه فى أي نزاع خطير بشأن حقوقنا التعاهدية فى إحدى الدول، وذلك هو التغيير الكبير الذى حدث منذ بدء الحرب، وأن الجامعة العربية هى التعبير عن ذلك، وليست سببه»(١).

---

(١) الشرق الأوسط: العدد ٢٧٦٨، يوم الخميس ١٩٨٩/٢/٢٣م، مقال بقلم نجدة فتحى صفوة، تحت عنوان: الذكرى الرابعة والأربعون لتاسيس جامعة الدول العربية.

«بريطانيا تعاطفت مع قيام الجامعة العربية ورأت أن مصلحتها فى منع البلقنة وعدم الاستقرار».

الفصل السادس
أثر اكتشاف البترول
على العلاقات السعودية البريطانية

* التنقيب عن البترول .
* ظهور الشركات الأمريكية وأثره على العلاقات السعودية البريطانية
* العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني
* العلاقات الاقتصادية بين السعودية وأمريكا إبان الحرب العالمية الثانية .
* موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية .

التنقيب عن البترول

إبان القرن الرابع عشر الهجري، القرن العشرين الميلادي، نجح رجل أعمال أسترالي، يدعى د. آرسي **D'Arcy**، فى الحصول على امتياز للتنقيب عن البترول فى بلاد فارس، وقد اعتبر هذا الامتياز أول امتياز للتنقيب عن البترول فى منطقة الشرق الأوسط.

وعلى إثر اكتشاف النفط فى جنوب فارس عام ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م، أصبح من المتوقع اكتشافه فى الساحل الغربى للخليج العربي، وعقب الحرب العالمية الأولى تقدمت الشركة الانجليزية الفارسية للحصول على امتيازات خاصة بالنفط فى مشيخات الخليج العربى، ولكن قبل أن تصل الشركة إلى توقيع امتياز، كان الماجور هولمز **Holmez**(١) قد نجح فى الحصول على عدة امتيازات من شيوخ البحرين والكويت، وكذلك من السلطان عبدالعزيز آل سعود لصالح الشركة التى يمثلها، وهى الشركة الشرقية والعامة.

ففى عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م، حضر هولمز المباحثات التى كانت تجرى بين السلطان عبدالعزيز آل سعود وبرسى كوكس فى مؤتمر العقير، وكان هذا المؤتمر قد دعى إليه برسى كوكس بهدف تسوية الحدود بين نجد والكويت والعراق، وانتهز هولمز الفرصة ليطلب من السلطان عبدالعزيز منح الشركة الشرقية والعامة امتيازات للتنقيب عن النفط فى منطقة الأحساء، فوافق السلطان عبدالعزيز، ومنح الشركة امتيازاً استكشافياً فى عام ١٣٤٢هـ / مايو ١٩٢٣م، مقابل إيجار سنوى قدره ألفا جنيه استرلينى(٢).

---

(١) كان هولمز فى الأصل مهندساً انجليزياً بدأ حياته بالعمل فى مناجم الذهب فى نيوزيلندا والمكسيك، ثم عاد إلى انجلترا حيث التحق بخدمة البحرية البريطانية، ثم وجه اهتمامه إلى الثروات البترولية المتوقعة فى الشرق، فاقنع جماعة من رجال الأعمال بإنشاء شركة سجلت فى لندن عام ١٩٢٠م، باسم الشركة الشرقية والعامة.

انظر:

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥م، ص٤٥١، ٤٥٢.

(٢) سانت جون فيلبى: تاريخ نجد ودعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، تعريب: عمر الديراوى (بيروت، المكتبة الأهلية، د.ت.)، ص٢٨٥- ٢٨٦.

National Archives (Washington) 722/7, No. 184, Reported Oil Concession Hasa Province of Najd, in 20th June 1923.

وقد واجه هولمز صعوبة فى حصوله على امتياز الأحساء، وذلك لمنافسة شركة النفط الانجليزية الفارسية، التى كانت تؤازرها الحكومة البريطانية، باعتبارها شريكة فى أسهمها، وكانت الشركة الأخيرة ترغب فى الحصول على الامتياز.

والجدير بالذكر أن أرنولد ويلسون Wilson الذى كان قبل ذلك مندوباً سامياً لبريطانيا فى العراق، كان يمثل شركة النفط الانجليزية الفارسية، وقد حضر بدوره جانباً من اجتماعات العقير، وقد أوضح برسى كوكس للسلطان عبدالعزيز بأن هولمز لم يأخذ موافقة من الحكومة البريطانية على نشاطه فى الخليج، كما أن الشركة التى يمثلها ليست من الشركات المتخصصة، وقد تبيع الامتياز لشركات أخرى لا ترضى عنها الحكومة البريطانية(١).

ونظراً لأن السلطان عبدالعزيز كان يرغب فى أن يبعد بلاده عن أى تأثيرات سياسية، سواء للحكومة البريطانية أو غيرها، فإنه رأى أنه من المناسب جداً إعطاء الشركة الشرقية والعامة، والتى يرأسها هولمز، امتياز استخراج البترول فى المنطقة الشرقية من بلاده، فأثار هذا الإجراء غضب شركة النفط الانجليزية الفارسية، حيث بعثت برسالة إلى الحكومة البريطانية، تحتج فيها على منح السلطان عبدالعزيز الامتياز للشركة الشرقية والعامة، كما بعث أرنولد ويلسون مبعوثاً خاصاً إلى السلطان عبدالعزيز، لعله يقنعه بالعدول عن منح شركة هولمز ذلك الامتياز، إلا أن السلطان عبدالعزيز اعتذر للمبعوث مؤكداً أن شروط هولمز قبلها مجلس الأعيان السعودى برئاسة والده الإمام عبدالرحمن، ولا يستطيع إلغاءها، وقد تحدد أجل الامتياز بسبعين عاماً، وبعده تصبح جميع الإنشاءات ملكاً للسلطان عبدالعزيز، ونص الامتياز على أن تدفع الشركة مبلغ ألفى جنيه استرلينى مقدماً، وألفى جنيه سنوياً، إلى جانب ٢٠٪ من الأرباح، إلى أن يتم التوصل إلى استخراج النفط بكميات تجارية(٢)، وتلا ذلك قيام السلطان عبدالعزيز فى ١٢ من شوال ١٣٤٢هـ / ١٧ من مايو ١٩٢٤م، بمنح الشركة المذكورة امتيازاً إضافياً للبحث عن البترول فى نصيب السعودية من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

---

(١) أحمد الصباب: المملكة العربية السعودية وعالم البترول (ط٢، جدة، دار عكاظ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م)، ص٢٥.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤- ١٩٤٥م، ص٤٥٩.

ويعتبر امتياز الأحساء الذى حصل عليه هولمز فى عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٢م، أول امتياز منح للتنقيب عن النفط فى منطقة الساحل الغربي للخليج العربي(١).

وعقب حصول الشركة على الامتياز قامت بعدة عمليات استكشافية فى المنطقة، ولكنها لم توفق فى العثور على النفط، ولذلك بذلت عدة محاولات لإغراء الشركات الأخرى لتحل محلها بعد أن خسرت أربعة آلاف من الجنيهات، قيمة الإيجار عن سنتين متعاقبتين، إلى جانب تكاليف التنقيب التى قدرت بأكثر من ثلاثين ألف جنيه استرلينى(٢).

هذا وقد تخلفت الشركة الشرقية والعامة عن دفع الإيجار السنوى عن السنة الثالثة، كما أن الجيولوجيين لم يعودوا للتنقيب فى المنطقة، وانتظر السلطان عبدالعزيز حتى عام ١٣٤٧هـ / ١٩٢٨م، وأرسل إنذاراً للشركة بأنه إذا لم تدفع المتأخرات، والتى بلغت ستة آلاف جنيه استرليني فى الحال، وإذا لم تستأنف أعمال التنقيب فإنه سيضطر لإلغاء الامتياز(٣)، ولم ترد الشركة على الإنذار إطلاقاً، وهكذا ضاع الامتياز وتخلت الشركة الشرقية والعامة عن واحد من أعظم أحواض النفط فى العالم(٤).

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه فى ١٣٤٥هـ / أواخر عام ١٩٢٦م، سافر هولمز إلى نيويورك حيث استمر فى مجهوداته لبيع حق التعاقد **Option** فى البحرين بعد أن فقدت الشركة الشرقية والعامة امتيازها فى الأحساء، وأخيراً نجح هولمز فى إثارة اهتمام شركة جلف أويل الأمريكية.

وفي ٥ جمادى الآخرة ١٣٤٦هـ / ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧م، دخلت الشركة الشرقية والعامة فى اتفاقية لبيع حق التعاقد فى البحرين لشركة الخليج للبترول **Gulf Oil Company**، وبهذه الاتفاقية امتلكت هذه الشركة جميع حقوق الشركة الشرقية والعامة(٥).

---

(١) محمد المانع: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥.

(٢) Hamilton, Ch. W.: Americans and Oil in the Middle East, New York, 1924, p. 144.

(٣) محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص٢٩٦.

(٤) Walt J. William: Saudi Arabia and the Americans, (Ph. Dissertation North Western University, 1960), p. 70.

(٥) Faroughy, Abbas: The Bahrain Islands 750-1951, (New York, 1951), p. 104.

وفى هذه الفترة وجه كينيث كنجز بيرى **Keneith Kings Bury**، رئيس شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا **Standard Oil Company of California**، اهتمامه إلى البحرين، وذهب إلى رئيس انتاج شركة الخليج للبترول، موريس لمباردى **Maurice Lombardi**، ليتناقش معه فيما إذا كان من المستحسن شراء حق التعاقد الخاص بشركة الخليج للبترول، وأخيراً عقدت الصفقة فى ١٤ من رجب ١٣٤٧هـ / ٢٧ من ديسمبر ١٩٢٨م، وانتقل حق التعاقد إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، مقابل مبلغ وقدره خمسون ألف دولار(١)، وكان العائق الوحيد بالنسبة للشركة الأمريكية هو وزارة المستعمرات البريطانية **British Colonial Office**.

وعلى الرغم من أن البريطانيين لم يتوقعوا امكانية استخراج البترول من البحرين أو الأحساء، إلا أنهم كانوا غير راضين أبداً عن أي نشاط أو إسهام تجاري أمريكي فى أي مكان فى منطقة الخليج،وقد بذلوا كل الجهود فى سبيل سد الطريق أمام محاولات شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا(٢).

وبينما كانت المباحثات بين شركة الخليج للبترول وشركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تسير قدماً إلى الأمام، كان على الشركة الشرقية والعامة أن تضمن طبقاً للعقد الخاص بحق التعاقد تجديد الامتياز لمدة سنة وذلك من وزارة المستعمرات البريطانية.

وبسبب علم وزارة المستعمرات بالمفاوضات الدائرة فى ذلك الوقت، أدخلت فى اتفاقية الامتياز فقرة خاصة بالجنسية البريطانية مشترطة أن يكون المدير الإداري وغالبية المديرين من الرعايا البريطانيين، وأن تكون الشركة الحاصلة على الامتياز مسجلة فى بريطانيا، وأن لا يتحكم أي أجنبي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الحقوق والامتيازات التى خولها شيخ البحرين فى الامتياز، وبالطبع فإن هذه الاشتراطات التى تستطيع بريطانيا أن تفرضها على مشيخات الخليج أو العراق أو إيران مثلا لا يمكن بأي حال من الأحوال تطبيقها على المملكة العربية السعودية، حيث إنها دولة مستقلة وتملك الحرية المطلقة فى صنع القرار.

وعموماً فإن هذه الاشتراطات جعلت القيام بتنفيذ الامتياز أمراً متعذراً بالنسبة لأى

---

(١) Walt, J. William: op. cit. p. 75.

(٢) Faroughy, Abbas: op. cit. pp. 104 – 105.

أحمد الصباب: مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

شركة أمريكية، ولهذا ناشدت الشركة الأمريكية وزارة خارجيتها لكى تدعم مجهوداتها فى سبيل الوصول إلى حل وسط مع البريطانيين، فاستجابت وزارة الخارجية الأمريكية فى الحال.

وبتاريخ ١٧ من شوال ١٣٤٧هـ / ٢٩ من مارس ١٩٢٩م، أرسل كيلوج **Kellogg**، وزير الخارجية الأمريكية، تعليمات إلى القائم بأعمال السفارة الأمريكية فى لندن، ليناقش المشكلة بصفة غير رسمية مع السلطات البريطانية، وفى الحقيقة فإن الموقف القانونى للحكومة الأمريكية فى هذه المسألة كان موضع شك، وذلك لأن المفاوضات كانت بين الشركة الشرقية والعامة ووزارة المستعمرات البريطانية، ولم يكن هذا من شئون أمريكا.

وبتاريخ ٢٠ من ذي الحجة ١٣٤٧هـ / ٣٠ من مايو ١٩٢٩م، جاء الرد البريطانى بالموافقة من حيث المبدأ على الإسهام الأمريكي فى الامتياز البحريني، وأزيلت العوائق أمام نقل الامتياز إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا(١).

وفى جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ / أكتوبر ١٩٣١م، بدأت الشركة الأمريكية فى التنقيب عن البترول فى البحرين، وبإتمام الحفر فى ٩ من محرم ١٣٥١هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٢م، إلى عمق ٢٠٠٩ قدم، اعتبر هذا البئر قادراً على الإنتاج، كما تم حفر عدة آبار أخرى فى نفس المنطقة(٢).

وكان طبيعياً بعد اكتشاف البترول فى البحرين، أن تتجه أنظار الخبراء الأمريكيين إلى البر الغربى القريب، ونعنى به الساحل الغربى للخليج فى المملكة العربية السعودية.

وأدرك الخبراء الأمريكيون أن الساحل الغربى للخليج مشابه تماماً لبنية جزيرة البحرين، وما دام البترول فى البحرين، فلابد أن يوجد فى البر الرئيسي كذلك، وهكذا بدأ اهتمام خبراء البترول الأمريكيين بالأراضى السعودية(٣).

وفى هذه الآونة التى وجه فيها خبراء البترول الأمريكيون اهتمامهم صوب الأراضي السعودية على الساحل الغربي للخليج العربي، كانت شركات البترول البريطانية بطيئة فى

---

(١) Walt, J. William: op. cit. p. 78.

(٢) Faroughy, Abbas: op. cit. p. 105.

(٣) Sanger, Richard H.: The Arabian Peninsula (Ithaca, Cornell University Press, 1954), p. 100.

ظهور الشركات الأمريكية وأثره على العلاقات السعودية البريطانية

ونتيجة لموقف الشركات البريطانية من الإسهام فى استخراج النفط من الأراضى السعودية، أمر السلطان عبدالعزيز وزير ماليته، الشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان، بالاتصال بالخبراء الجيولوجيين الأمريكيين لمعرفة إمكانية وجود المعادن فى البلاد.

وفى شعبان ١٣٤٨هـ / يناير ١٩٣٠م، كتب وزير المالية السعودي، الشيخ عبدالله الحمدان، خطاباً إلى الرئيس هيربرت هوفر **Hoover** (١٩٢٩- ١٩٣٣م)، يخبره عن حاجة مملكة الحجاز ونجد إلى خبراء فى الجيولوجيا وعلم المعادن لكى يستكشفوا إمكانية وجودها فى بلاده، وقد حول الرئيس هذا الطلب إلى وزارة الخارجية الأمريكية، التى طلبت من مكتب المناجم إعداد قائمة بالخبراء الأمريكيين المؤهلين، وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة تحتوى على اثنى عشر اسماً إلى وزيرها المفوض بالقاهرة، وأضافت لهذه القائمة اسماً آخر هو كارل س. تويتشل(١) **Carl S. Twitchell**، الذى كان يعمل عندئذ مع تشارلز كرين **Charles R. Crane** فى اليمن(٢).

وقد قام الوزير المفوض فى مصر بنقل هذه المعلومات إلى الوكالة السعودية بالقاهرة، التى أظهرت اهتماماً خاصاً بتويتشل وكرين.

وكان السلطان عبدالعزيز على علم بأنشطة كرين وخاصة نشاطه بعد زيارته لإمام اليمن

---

(١) تويتشل: مهندس مناجم أمريكى، قام بعدة رحلات إلى اليمن فى الفترة ما بين ١٩٢٧- ١٩٣٢م، على نفقة تشارلز كرين، ثم عمل بالمملكة العربية السعودية للبحث عن موارد المياه والثروة المعدنية، وسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بامر الملك عبدالعزيز لتشجيع الشركات الأمريكية فى تنفيذ الخطط الموضوعة للتنمية، وفى مقدمتها البترول.

Near Eastern and African Affairs (NEA), A Letter from Wallace Murray, to Director of the Bureau of Mines, in 28th February 1930.

(٢) تشارلز كرين: كان فى السابق وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة فى الصين، وعاش فى مصر وهو صغير، وكان مولعاً بالشرق الأوسط، وعمل مديراً لكلية روبرت فى استانبول، وجمع ثروة كبيرة من المثبتات الرصاصية، وكان مشهوراً فى العالم العربى بحبه للخير والسخاء الشديد، والاحترام لكل ما هو عربى.

(NEA) A Letter from American Minister in Cairo, Gunther, No. 382, to Secretary of State, in 14th May 1930.

عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، حيث عرض كرين أن يمدها بالخبراء لكي يقوموا باكتشاف الموارد الزراعية والمعدنية، واختار لها المهندس تويتشل الذى قام بعدة رحلات إلى اليمن على نفقة كرين فى الفترة بين ١٣٤٦ - ١٣٥١هـ / ١٩٢٧ - ١٩٣٢م(١).

ومن المعتقد أن سجل أعمال كرين فى اليمن وتزكية وزارة الخارجية الأمريكية له، قد أقنعت السلطان عبدالعزيز بأن يوطد علاقته بكرين المعروف بالسخاء الشديد والاحترام لكل ما هو عربى.

وفى شتاء ١٣٤٩هـ / ٣٠ - ١٩٣١م، تشرف كرين بقبول دعوة من السلطان عبدالعزيز لزيارته فى جدة.

وبتاريخ ٧ من شوال ١٣٤٩هـ / ٢٥ من فبراير ١٩٣١م، وصل كرين إلى جدة وبصحبته جورج أنطونيوس(٢) **George Antonius**، حيث مكث أسبوعاً قضى معظمه فى عدة اجتماعات متصلة مع السلطان عبدالعزيز والمسئولين السعوديين، وناقشوا خلالها الاحتمالات الاقتصادية للأراضى السعودية(٣)، وكان السلطان عبدالعزيز مهتماً بصفة خاصة بتطوير موارد كافية للمياه، وكانت نتيجة المحادثات أن عرض كرين على السلطان عبدالعزيز أن يقوم كارل تويتشل بالعمل فى الحجاز لمدة ستة أشهر على حسابه الخاص على أن توفر له الحكومة السعودية وسائل النقل وغيرها من التسهيلات الضرورية(٤).

وفى ١١ من ذى القعدة ١٣٤٩هـ / ٣٠ من مارس ١٩٣١م، أرسل كرين برقية إلى تويتشل الذى كان فى اليمن يأمره فيها بالتوجه إلى جدة والقيام بأبحاث خاصة بغرض تنمية موارد المياه فى الحجاز، وخاصة فى مناطق طرق الحج.

وبتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ١٥ من أبريل ١٩٣١م، حضر تويتشل إلى جدة، وبدأ أعمال التنقيب فى الحجاز بحثاً عن مصادر المياه، إلا أنه لم يجد دلائل جيولوجية

---

(١) كارل تويتشل: المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة شكيب الأموى (ط٢، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٥م)، ص ص١٧١ - ١٧٢.

(٢) جورج أنطونيوس: مؤلف كتاب يقظة العرب.

(٣) Philby, H. st. John: Arabian Jubilee (London, 1955), pp. 164 - 165.

(٤) Philby, H. st. John: Saudi Arabia (London, Ernest Benn, Limited, 1955), p. 339.

تبعث على الأمل فى تدفق آبار ارتوازية، ولهذا كان تقريره مخيباً للآمال، إلا أنه قرر إمكانية تطوير الموارد المعدنية وخاصة الذهب حيث كانت استكشافاته فى هذا المجال مشجعة، كما لاحظ تويتشل وجود مستنقعات زيتية جافة قديمة العهد فى ضبا ومويلح ومناجم قديمة فى القريات قرب الوجه.

وبعد أن عقد تويتشل اجتماعاً مع السلطان عبدالعزيز، والشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان، عاد إلى نيويورك ليقدم تقريره إلى كرين، وقد أوصى بالقيام ببرنامج محدود لتنمية مصادر المياه فى جدة مع إجراء مسح شامل لامكانيات وجود المعادن بالقرب من الطائف، فوافق كرين على ذلك، ولكنه صرح بأنه بسبب ضائقة مالية فإنه لا يستطيع أن يمول غير هذه البعثة ومدتها محددة بستة أشهر (١).

وعاد تويتشل إلى جدة فى منتصف جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ / أواخر أكتوبر ١٩٣١م، وحسب طلب السلطان عبدالعزيز قام تويتشل برحلة طويلة إلى منطقة الأحساء للبحث عن مصادر المياه وإمكانية استخراج النفط، وبذلك يكون تويتشل أول جيولوجى أمريكى مدرب يقوم باستكشاف المنطقة الموازية للخط الساحلى التى كان يتطلع إليها خبراء البترول الأمريكيون فى أثناء استكشافاتهم للنفط فى البحرين.

وفى الثانى من رمضان ١٣٥٠هـ / ١٢ من يناير ١٩٣٢م، تقابل تويتشل مع الملك عبدالعزيز فى الهفوف فأوضح له أن رؤوس الأموال سوف تحجم عن البحث عن البترول إلى أن يتم انتاج البترول بكميات تجارية فى أول بئر اختبار فى البحرين، وأن هذا الانتاج سيؤكد الاعتقاد باحتمال وجود البترول فى الأحساء بكميات تجارية إذا تواجد بالكميات نفسها فى البحرين، بل ستكون كميات البترول فى الأحساء أكثر بسبب اتساع مساحتها وامتداد رقعتها، ومن الطبيعى أن الشركات سوف تجد طريقها لإنفاق أموال كثيرة للتنقيب عن النفط فى الأحساء فى ظل شروط مشجعة ومفيدة للمملكة العربية السعودية، وقد وافق الملك عبدالعزيز على وجهة نظر تويتشل بعد عدة مناقشات واستفسارات.

وفى رمضان وشوال ١٣٥٠هـ / يناير وفبراير ١٩٣٢م، قام تويتشل بجولة لإلقاء نظرة على بعض المناجم القديمة فى مهد الذهب . ، وقد وجد أنها تحتوي على كميات كبيرة من المواد الخام ذات قيمة تجارية، ولكن انتهت مدة الستة أشهر التى فوض

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص١٧٢- ١٧٦.

تويتشل أن يقضيها فى البلاد السعودية، ولهذا أبحر من جدة فى ٢٩ من شوال ١٣٥٠هـ / ٧ من مارس ١٩٣٢م، متجهاً إلى اليمن لإنهاء بعض الأعمال هناك، ولكن لم يلبث تويتشل طويلا فى اليمن حيث عاد بعد حوالى شهر ونصف، وذلك فى ١٩ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٣٢م، وقد نزل ضيفاً على حكومة الملك عبدالعزيز، واستمر فى استكشافاته الخاصة بالذهب فى الحجاز ولكن لم يجد شيئاً يمكن مقارنته «بمهد الذهب»(١).

وبتاريخ ١٩ من محرم ١٣٥١هـ / ٢٥ من مايو ١٩٣٢م، فوض الملك عبدالعزيز الشيخ عبدالله بن سليمان، والشيخ يوسف ياسين، بعقد اجتماع مع تويتشل بخصوص امكانيات تنمية المصادر المائية والبترولية والمعدنية فى البلاد السعودية، فطلبا منه السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الشركات الأمريكية على تنفيذ الخطط الموضوعة للتنمية وفى مقدمتها البحث عن النفط لانتاجه وتطويره، وقد وافق تويتشل على ذلك بشرط استشارة وأخذ موافقة رئيسه كرين وأخذ موافقته، وتعميد الملك عبدالعزيز له رسمياً بخطاب يفوضه فيه بما يريده.

وقد تلقى تويتشل فى نيويورك خطاب تفويض الملك عبدالعزيز فى شهر ربيع الأول ١٣٥١هـ / يوليو ١٩٣٢م، ووافق رئيسه كرين بسماحة نفس على هذا التفويض(٢).

وبدأ تويتشل اتصالاته لجذب اهتمام شركات البترول الأمريكية نحو الحصول على حق الامتياز لاستخراج البترول من الأراضى السعودية، وقد ذهب تويتشل أولا إلى شركة تكساس للبترول **Texas Oil Company**، ولكن لم يجد لديها ميلا لكي تضطلع بالامتياز، ثم اتجه بعد ذلك إلى شركة اتحاد تطوير الشرق الأدنى **Development Near East Corporation**، وشركة نفط الخليج **Gulf Oil**(٣)، ولكن اتفاق الخط الأحمر(٤) منع كلتا الشركتين من القيام بأي دور لاستخراج النفط من الأراضى السعودية.

---

(١) تويتشل: المصدر السابق، ص١٧٧ — ١٨٠.

(٢) Walt: op. cit. p. 91.

(٣) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص١٨١ — ١٨٢.

(٤) اتفاق الخط الأحمر: كان ثمن المشاركة الأمريكية فى شركة البترول التركية. حيث تعهد المشاركون الأمريكيون بالامتناع عن أى عمل مستقل للكشف عن البترول فى أى اقليم يقع ضمن حدود الامبراطورية العثمانية القديمة باعتبارها وقفاً على الشركات البريطانية فقط.

انظر: Walt: op. cit. p. 63.

وأخيراً توجه تويتشل إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا **Standard Oil of California** التى كان المسئولون فيها متحمسين للحصول على امتياز التنقيب عن النفط فى المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد اكتشافهم للنفط فى البحرين كما سبق ذكره(١).

وعلى العموم التقى تويتشل فى نيويورك ببعض مسئولى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، وهما فرانسيس لومس **Francis Loomis**، ولمباردى **Lombardi**، وقاما بتوكيل تويتشل لمساعدة الشركة فى المباحثات المتوقعة.

وبتاريخ ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٥١هـ / ٢٥ من أكتوبر ١٩٣٢م، أبرق لومس إلى وزارة الخارجية الأمريكية ليستوثق من المعاهدات المعقودة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن على علم بما إذا كانت هناك مفاوضات بين الجانب السعودى والأمريكى بغية الوصول إلى معاهدة بين الطرفين، كما تساءل لومس قائلا «هل هناك أى احتمال فى قيام الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية مع ابن سعود كما فعلت بريطانيا وهولندا وغيرها من الحكومات؟»(٢).

فأجابه وزير الخارجية الأمريكية على البرقية بعد يومين أى فى ٢٦ من جمادى الآخرة ١٣٥١هـ / ٢٧ من أكتوبر ١٩٣٢م، مخبراً إياه عن المفاوضات الدائرة بين الجانب السعودى والأمريكى من أجل الوصول إلى عقد اتفاقية بين الجانبين، وأما من جهة التمثيل الدبلوماسى فقد أفاده بأن ذلك سيعتمد بدرجة كبيرة على نمو المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية(٣).

وفى ١٦ من رمضان ١٣٥١هـ / ١٢ من يناير ١٩٣٣م، أبحر تويتشل وأسرته من نيويورك إلى لندن حيث تقابل مع هاملتون وقد اتفق على أن يذهب لومباردى إلى البحرين بينما يتجه هاملتون مع تويتشل إلى جدة، وقد اتفق على أن يقوم هاملتون بكتابة شروط

---

(١) Hamilton, Ch. W.: Americans and Oil in the Middle East (New York, 1964), p. 145.

(٢) (NEA), A Letter from Francis Loomis, San Francisco, to Secretary of State, in 25th October 1932.

(٣) (NEA), A Letter from Secretary of State to Francis Loomis, San Francisco, in 27th October 1932.

اتفاقية الامتياز، وأن يضطلع بكل التفاصيل القانونية، بينما يقوم تويتشل بتوضيح رأي الملك عبدالعزيز والظروف المحلية(١).

وكان وصول هاملتون وتويتشل إلى جدة فى ٢٠ من شوال ١٣٥١هـ / ١٥ من فبراير ١٩٣٣م، حيث استقبلهم الشيخ عبدالله بن سليمان الحمدان وقدمت لهم الحكومة السعودية واجبات الضيافة حسب التقاليد العربية والإسلامية الأصيلة.

وبعد بضعة أيام بدأت المفاوضات بين الجانب السعودى الذى يمثله الشيخ عبدالله بن سليمان والشيخ يوسف ياسين والجانب الأمريكى برئاسة هاملتون، ومنذ بدء المفاوضات طالب الجانب السعودى بقرض ابتدائى يدفع مقدماً وقدره مائة ألف جنيه ذهباً، كما طالبوا بقسط سنوى كبير محدد يخصم من العائدات المستقبلية، واقترحوا فرض عوائد مقدارها خمس شلنات عن كل طن يتم انتاجه من البترول، ولم يكن هاملتون على استعداد لأن يدفع هذا المبلغ المطلوب، لذا فقد كانت وجهة نظر الطرفين متباعدة فى بادىء الأمر.

وبتاريخ ١٥ من ذي القعدة ١٣٥١هـ / ١٢ من مارس ١٩٣٣م، وبينما كان هاملتون مشغولا بإعداد عرض محدد لتقديمه للمفاوضين السعوديين، وصل إلى جدة ستيفن لونجرج **Stephen Longrigg**، وذلك من أجل المنافسة للحصول على حق الامتياز لشركة النفط العراقية، ومحاولة حرمان الشركات الأمريكية من الاستثمار فى مجال النفط فى منطقة الخليج العربى، وقد أيده أندرو رايان **Andrew Ryan**، الوزير البريطانى المفوض فى جدة، الذى كان يرى بوضوح أكبر من لونجرج الأثر الذى قد يحدثه منح الامتياز للأمريكيين على مستقبل العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا(٢).

ولم يكن الملك عبدالعزيز راغباً فى معاداة بريطانيا، ولذلك لم يتفق مع شركات البترول الأمريكية قبل أن يتلقى عرض شركات البترول الانجليزية ويقارنها بالعروض الأمريكية، وقد جاءت العروض البريطانية غير محققة لمطالب الملك عبدالعزيز، حيث إنها فشلت فى دفع مقدم نقدى فورى بالذهب مثلما عرضت الشركة الأمريكية(٣).

---

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٢ - ١٨٣.

(٢) Walt: op. cit. pp. 99 - 101.

(٣) Hamilton: op. cit. p. 143.

أحمد عسه: مرجع سبق ذكره، ص٢٠٣.

وبعد سلسلة من المفاوضات السعودية الأمريكية أبلغ الشيخ عبدالله بن سليمان هاملتون أن الملك عبدالعزيز موجود فى جدة وأنه مستعد لاستقباله، وقد تمت المقابلة فى قصر خزام بتاريخ ٢٢ من ذي القعدة ١٣٥١هـ / ١٩ من مارس ١٩٣٣م(١)، وفى هذه المقابلة أفاد الملك عبدالعزيز بأنه على استعداد لقبول عرض الشركات الأمريكية، وأضاف بأنه تأثر كثيراً بالكفاءة والانجاز السريع الذى ميز تنفيذهم لامتياز البحرين، وقال أنه يفضل التعامل مع الأمريكيين، كما أخبر الملك عبدالعزيز هاملتون بأنه يستطيع استكمال تفاصيل الاتفاقية مع وزرائه(٢).

ومما تجدر الاشارة إليه أن هاملتون فوض فى ١٦ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ١١ من أبريل ١٩٣٣م، بأن يقدم عرضه الأخير وكان كالآتي «أن تدفع شركة سوكال دفعة ابتدائية كمقدم قدرها ثلاثون ألف جنيه، كما تقدم قرضاً ثانياً قدره عشرون الف جنيه بعد ذلك بثمانية عشر شهراً، كما تعهد بأن تبدأ الأعمال الاستكشافية خلال ثلاثة أشهر، وأن تبدأ أعمال الحفر فى خلال ثلاث سنوات، كما تدفع عائدات مضمونة على انتاجها من البترول، وسوف تقوم الشركة بالاسراع فى الانتاج قدر الإمكان»(٣).

وفى النهاية تم التوقيع على اتفاقية حق الامتياز فى ٤ من صفر ١٣٥٢هـ / ٢٩ من مايو ١٩٣٣م، بقصر خزام فى جدة وقد وقع وزير المالية السعودي، الشيخ عبدالله بن سليمان، نيابة عن الحكومة السعودية، وصدر المرسوم الملكي رقم ١١٢٥ بالموافقة عليها فى ١٤ من ربيع الأول ١٣٥٢هـ / ٧ من يوليو ١٩٣٣م، وبذلك حصلت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بمبادرتها الخاصة وامكانياتها الاقتصادية على حق امتياز للبترول يفوق باحتياطيه الهائل غيره فى معظم بلدان العالم، ولم يتلق هاملتون أو تويتشل أية مساعدة مباشرة من أي جهة حكومية(٤).

---

(١) تويتشل: مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٢) Walt: op. cit. p. 104.

(٣) Philby: Arabian Jubillee, p. 178.

(٤) أم القرى: العدد ٤٤٨ فى ٢١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ، ص١، وأيضاً العدد ٤٤٩ فى ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٢هـ، ص١، ٢.

خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٩٦.

سليم طه التكريتي: صراع البترول فى الخليج العربى (بغداد، ١٩٦٦م)، ص١٠٤. =

ولم تكن الحكومة البريطانية بعيدة عما يدور من مفاوضات بين الجانب السعودى والجانب الأمريكى، فلقد سمع أندرو رايان بالمفاوضات النهائية، ولكنه رفض تصديق الشائعات التى سمعها حتى سأل هاملتون مباشرة عما فعله، وعندما علم بتوقيع اتفاقية حق الامتياز منعه الغضب وخيبة الأمل التى لحقت بالشركات البريطانية من أن ينطق بكلمة واحدة(١).

هذا وقد تعهدت شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ببدء العمل فوراً فى التنقيب عن البترول، ورغم أن التنقيب لم يؤد فى البداية إلى ظهور البترول بكميات تجارية كبيرة، فقد أظهرت الشركة شعوراً طيباً بتقديم مبلغ ثلاثين ألف جنيه استرلينى إلى الملك عبدالعزيز، وذلك فى ٤ من جمادى الأولى ١٣٥٢هـ / ٢٥ من أغسطس ١٩٣٣م، كدفعة مقدمة إلى جانب تقديم خمسة آلاف جنيه سنوياً، إلى أن يتم الانتاج فتقدم الشركة للملك عبدالعزيز قرضاً قيمته مائة ألف جنيه استرلينى مقابل أن يشمل الامتياز جميع أراضى الأحساء الواقعة شرق صحراء الدهناء حتى ساحل الخليج العربى، وأن يكون للشركة الأفضلية فى المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت(٢).

وبدأ البحث عن البترول فى الدمام عام ١٩٣٣م، بالقرب من حقل الظهران الحالى، فى مساحة تبلغ ١٤٠ ألف ميل مربع من الأراضى السعودية، وقد عثرت شركة ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا صاحبة الامتياز على البترول فى البئر رقم ١ بالدمام فى ٢٦ من محرم ١٣٥٤هـ / ٣٠ من أبريل ١٩٣٥م، ولكن انتاجه لم يكن تجارياً، حتى أنتج البئر رقم ٧ بالدمام كميات بترول تجارية فى ٢ من محرم ١٣٥٧هـ / ٤ من مارس ١٩٣٨م، وأصبح هذا البئر يمثل أكبر بئر منتجةفى المنطقة العربية، وبهذا يعتبر هذا الكُشف أول انتاج بترولى كبير فى الأراضي السعودية بعد مرور خمسة أعوام فقط منذ تاريخ التوقيع على عقد الامتياز(٣).

= محمد المانع: مصدر سبق ذكره، ص ص٢٠٧- ٢٠٩.

(١) Philby, H. St. John: Arabian Days (London, Robert Hale, 1948), p. 296.

(٢) Hamilton: op. cit. p. 147.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٩٨.

Hamilton: op. cit.p. 148.

ومنذ عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، دخلت شركة تكساس Texas الأمريكية فى مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا من أجل المشاركة في الامتياز للبحث عن النفط في الأحساء، وقد تم الاتفاق بين الشركتين فى ديسمبر من نفس العام، ودفعت شركة تكساس بمقتضاه للشركة المالكة للامتياز عمولة نقدية قدرها ثلاثة ملايين دولار، وتعهدت بدفع مبلغ إضافى قدره ١٨ مليون دولار على أقساط مؤجلة وذلك من أجل أن يصبح لها نصف أسهم امتياز بترول السعودية(١).

وكانت مشاركة شركة تكساس فى امتياز بترول السعودية لمصلحة الشركتين الأمريكيتين، ذلك أن شركة تكساس تعتبر إحدى الشركات الخمس التى تحتكر تقريباً صناعة النفط العالمية، كما أنها تمتلك أسواقاً واسعة لتصريف البترول، وبانضمام شركة تكساس إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا تغير اسم الشركة ليصبح الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو Aramco)، وباشرت الشركة بتشكيلها الجديد نشاطها بجدية، فاستوردت المعدات والآلات والخبراء الأمريكيين، وانشأت الطرق والموانىء ومعامل التكرير، واجتذبت الشباب السعودي إلى مركز التدريب والعمل(٢).

ويبدو أن فوز الشركات الأمريكية بالحصول على حقوق الامتيازات النفطية فى المملكة العربية السعودية لم يكن مقبولا لدى الأوساط البريطانية التى كادت أن تفقد رشدها من شدة الصدمة، وذلك حسبما ظهر فى التصريح الذى أدلى به اللورد لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية، فى مجلس اللوردات البريطانى بتاريخ ٣ من ذي الحجة ١٣٥٤هـ / ٢٦ من فبراير ١٩٣٥م، والذى انتقد فيه شركة البترول الانجليزية الإيرانية لعدم نجاحها فى إحكام سيطرتها على استغلال النفط فى منطقة الخليج العربي، وكذلك هاجم الحكومة البريطانية التي لم تساندها المساندة اللازمة، مؤكداً أن الأمر قد أصبح ينذر بكارثة وطنية خاصة بعد حصول الشركات الأمريكية على استغلال النفط فى البحرين والمملكة العربية السعودية، ونصف حصص الأسهم فى الكويت، ٢٣,٧٥٪ فى شركة النفط الانجليزية الإيرانية التى تعمل فى كل من قطر ومشيخات الساحل المهادن وسلطنة مسقط وعمان، ويفهم من بيان

---

(١) Hamilton: op. cit.p. 149.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (بحث مقدم للمؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبدالعزيز الذى عقد فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض فى الفترة ما بين ١٩-٢٢ ربيع الأول ١٤٠٦هـ) ص١١.
تويتشل: مرجع سبق ذكره، ص١٥٢.

لويد جورج مدى الاستياء البالغ من دخول الشركات الأمريكية فى منطقة كانت فى رأى الحكومة البريطانية وقفاً عليها، ولذلك أشار لويد جورج فى نفس التصريح إلى ضرورة العودة إلى سياسة كيرزون وغلق الباب المفتوح(١)، لكن الوقت صار متأخراً جداً لغلق الباب بعد أن قررت شركة أرامكو الحفاظ على مصالحها والوقوف أمام احتكار الحكومة البريطانية للمصالح الاقتصادية فى المنطقة، فعملت على اقناع وزارة الخارجية الأمريكية ومختلف الأجهزة الحكومية الأخرى بمساندتها فى تحقيق ذلك الهدف(٢).

ومن المرجح أن قرار الملك عبدالعزيز بمنح امتياز النفط للشركات الأمريكية كان بلا شك وراء نجاحها، ذلك القرار الذى كان قائماً على أساس أن الشركات الأمريكية ليس لها اهتمام بالقضايا السياسية، وليس لها ارتباط بالحكومة الأمريكية أو خاضعة لنفوذها، كما هو الحال بالنسبة للشركات البريطانية، وعلاوة على ذلك فإن الملك عبدالعزيز توقع أن يمكنه منح الشركات الأمريكية امتيازات النفط فى بلاده إلى وضع حد للغطرسة البريطانية والتقليل من رغبتها فى الهيمنة على ثروات المنطقة الاقتصادية خدمة لمصالحها وطرق تجارتها، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التحركات البريطانية فى المنطقة ومن خلال تعامله مع بعض الشركات البترولية البريطانية التى حاولت إخفاء أى وجود للبترول فى الأراضى السعودية وعندما سعى الملك عبدالعزيز إلى البحث عن شركات بترولية أخرى حاولت الوقوف بكل ما تملك أمام تحقيق ذلك حتى لا ينفضح أمرها، لكن الملك بحكمته وحسن سياسته للأمور عمل على إبعاد بلاده عن أى تأثير سياسى أو اقتصادى بريطانى وسعى إلى إدخال شركات بترولية جديدة ليس لها أي تأثير سياسي أو اقتصادي على بلاده أو البلاد المجاورة(٣).

ولا شك أن خيبة أمل الحكومة البريطانيـــة بسبب فشل شركاتـها البـتـرولـيـة فـى

---

(١) كيرزون: وزير خارجية بريطانيا كان يدعو إلى سياسة غلق الباب المفتوح ولا سيما فى المناطق التى كانت وقفاً على النفوذ البريطانى.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص٤٨٨ - ٤٨٩.

(٢) جان جاك بيربى: جزيرة العرب، ترجمة نجدة هاجر، وسعيد الغر (بيروت، ١٩٦٠م)، ص١١٥.

(٣) طارق نافع الحمدانى: المؤرخ العربى. العدد ٤٢، السنة السادسة عشرة. مقال بعنوان «الملك عبدالعزيز وسياسة الموازنة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٦ - ١٩٤٥» (الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ص٤٣، ٤٤.

الحصول على النفط فى الأراضى السعودية، جعلها تسعى وبكل ما أوتيت من مقدرة فى وضع العراقيل أمام شركات البترول الأمريكية التى منحها الملك عبدالعزيز حق الامتياز للتنقيب عن النفط فى بلاده، حيث قامت الحكومة البريطانية بالإيعاز إلى مفوضها فى جدة بمقابلة مدير فرع شركة كاليفورنيا الذى كان موجوداً بجدة بصورة غير رسمية، وقام المفوض البريطانى بالفعل بتاريخ ٧ من شوال ١٣٥٦هـ / ١١ من ديسمبر ١٩٢٧م، بمقابلة ليناهان، واطلعه على الحدود المتنازع عليها بهدف عرقلة الشركة الأمريكية عن التنقيب.

كما قامت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً باستقبال هاملتون **Hamilton**، وبالنتين **Palentine** من شركة نفط كاليفورنيا، وحذرتهما من تمديد عمليات الشركة داخل الأراضى التى لم تحدد بعد، محاولة إيهامهما بأن الموقف لا يزال محكوماً باتفاقيات، الأمر الذى ازعج الملك عبدالعزيز وأدى إلى تعكير صفو العلاقات السعودية البريطانية، حيث قامت وزارة الخارجية السعودية بتقديم مذكرة احتجاج بتاريخ ٩ من ذي القعدة ١٣٥٦هـ / ١٠ من فبراير ١٩٣٨م، حذرت فيها بريطانيا من النقاش مع شركة نفط كاليفورنيا حول الموضوع الذى يهم حكومة الملك عبدالعزيز وحدها، كما أوضحت الحكومة السعودية فى هذه المذكرة تمسكها برأيها بأنه لا يوجد شيء يمنعها من تفويض شركة كاليفورنيا بالعمل بحق فيما تراه ضمن ممتلكاتها وداخل حدودها(١).

وعموماً فقد كان اكتشاف البترول هو المسئول عن تعكير جو العلاقات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا ولربما زادت المنافسات بين الشركات البترولية الأمريكية والشركات البترولية الانجليزية فى تكثيف جو التعكير هذا إلى أن وصل الموقف حداً تحول فيه إلى نزاع مسلح مكشوف بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا فى حادثة البوريمى، وقد تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فاستطاعت أن تقنع الطرفين بالعدول عن استعمال القوة لحل النزاع بينهما، ولقد أدت هذه المشكلة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا(٢).

---

(١) C.O. 15/2/161, A Letter from Minister for Foreign Affairs, Mecca, to British Legation, Jeddah, in 10th January 1938.

(٢) عبدالفتاح أبو عليه: تطور المجتمع السعودى، ص٢٠١.

ونظراً لسلامة وجهة نظر السعودية فإن الملك عبدالعزيز لم يعبأ باعتراضات وعراقيل الحكومة البريطانية، كما أن الشركات الأمريكية لم تنتظر حتى تسوى تلك المنازعات التى تختلقها بريطانيا مع المملكة العربية السعودية، ولو قرر مسئولو الشركة الانتظار لانتظروا إلى يومنا هذا، ولكنهم استمروا فى استكشافاتهم وزادوا من خبرائهم وأعدوا جميع الخدمات الضرورية للعاملين، فضلا عن إعدادهم لأحدث الأجهزة والمعدات لعمليات البحث والتنقيب عن البترول.

وابتهاجاً باستخراج البترول من الأراضى السعودية، فلقد قام لنياهان برحلة خاصة للرياض فى ٢٢ من رمضان ١٢٥٧هـ / ١٦ من أكتوبر ١٩٢٨م، ليعلن رسمياً عن اكتشاف البترول بكميات تجارية، وقد عبر الملك عن سروره العميق بهذه الأنباء وأبدى الرغبة فى زيارة منشآت البترول، وأكد ليناهان ترحيب الشركة بمثل هذه الزيارة(١).

وقام الملك عبدالعزيز فى الثامن من ربيع الأول ١٢٥٨هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٢٩م، بالسفر إلى الظهران حيث أمضى يومين فى استعراض منشآت النفط بين الظهران وميناء رأس تنورة ملازماً فى خط سيره خط الأنابيب البرى(٢).

وفى ١١ من ربيع الأول ١٢٥٨هـ / أول مايو ١٩٢٩م، قام الملك عبدالعزيز فى احتفال رائع خلاب وصعد الناقلة د.ج.سكوفيلد فى راس تنورة، وأدار الصمام، فتدفق الزيت خلال خطوط الأنابيب المارة تحت الماء إلى الناقلة، وهى الحمولة الأولى لأول تصدير نفطى من المملكة العربية السعودية إلى الخارج(٣).

أثار العثور على النفط فى السعودية بكميات تجارية شهية شركات البترول العالمية للحصول على امتيازات فى أراضى المملكة العربية السعودية بعيداً عن مناطق امتياز الشركات الأمريكية، فقد تلقى الملك عبدالعزيز آل سعود فى عام ١٢٥٨هـ / ١٩٢٩م، عرضاً من شركة البترول العراقية حيث أرسلت لونجرج **Longrigg**، إلى جدة للتفاوض نيابة عنها، كما أنه فى العام نفسه تقدم فريتز جروبا **Fritz Grobba**، الوزير المفوض الألماني، فى العراق

---

(١) Sanger: op. cit. p. 103.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٧.

(٣) Lebkicher, op. cit., p. 38.

Sanger: op. cit. p. 103.

والسعودية، وعرض على الملك عبدالعزيز رغبة شركات البترول الألمانية فى البحث عن البترول فى أراضى المملكة العربية السعودية، وكان الإيطاليون مهتمين عملياً بحق الامتياز ويأملون فى مساعدة جروبا لهم، ولكن جميع هذه العروض قوبلت بالرفض من الملك عبدالعزيز (١).

وبتاريخ ٤ من صفر ١٣٥٨هـ / ٢٦ من مارس ١٩٣٩م، ظهر فى جدة الوزير المفوض اليابانى فى مصر يوكاياما **Yokayama** وبصحبته مهندس جيولوجى من الهيئة الامبراطورية للمساحة الجيولوجية باليابان، وسكرتير يتحدث باللغة العربية، وقد حضر من أجل التفاوض بخصوص عقد معاهدة تجارية، وكذلك من أجل التفاوض بخصوص الحصول على امتياز لاستخراج البترول.

وفى رحلة للرياض تقدم الوزير اليابانى وعرض مبلغاً أكثر إغراء فى سبيل الحصول على امتياز البترول(٢)، ولكن رفض عرضه لاعتبارات سياسية لها تقديرها فى نظر الملك عبدالعزيز الذى فضل الاستمرار فى تعاقداته مع الشركات الأمريكية، وتجنب الصراعات السياسية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية.

وفى ١٢ من ربيع الآخر ١٣٥٨هـ / ٣١ من مايو ١٩٣٩م، قام كل من وزير المالية السعودى، الشيخ عبدالله بن سليمان، نيابة عن حكومته وليناهان نيابة عن شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا بتوقيع اتفاقية ثانية فى الرياض، ألحقت بالاتفاقية الأولى، وصدر مرسوم ملكى فى ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ٢ يوليو ١٩٣٩م بإقرارها(٣).

وفى هذه الاتفاقية الإضافية اتسعت مساحة الامتياز فى الأجزاء الشمالية والجنوبية من منطقة الامتياز الأولى، حيث شملت المنطقتين المحايدتين اللتين تتقاسم فيهما السعودية حقوقاً بالتساوى مع الكويت والعراق(٤)، وقد بلغت مساحة المنطقة المضافة ثمانين ألف ميل مربع تقريباً وبذلك أصبحت المساحة الكلية لحق الامتياز حوالى ٤٤٠ ألف ميل مربع تقريباً

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٠٠.

جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص ص٤٨١ - ٤٨٢.

(٢) Walt, op. cit., p. 135, 136.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٩٩ - ٧٠٠.

(٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص١٣٧ - ١٣٨.

كما تم تمديد أجل الامتياز عشر سنوات أخرى، فأصبحت سبعين سنة مقابل ١٤٠ ألف جنيه ذهباً، إلى جانب ٢٠ ألف جنيه ذهباً إيجاراً سنوياً، حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية فى المناطق الحديثة التى ضمت إلى الامتياز(١)، ودفعة مقدارها مائة وعشرون ألف جنيه ذهباً عند اكتشاف البترول بكميات تجارية(٢).

وعندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية فى رجب ١٣٥٨هـ / سبتمبر ١٩٣٩م، توقفت معظم الأعمال المتعلقة بالنفط فى المملكة العربية السعودية حتى عام ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، حيث تعذر على شركة أرامكو نقل النفط عبر البحار التى تجوب فيها الغواصات الألمانية، ومع ذلك سار العمل فى عدة مشروعات بترولية فى أثناء فترة الحرب مثل البدء فى بناء معمل لتكرير البترول فى رأس تنورة، واستئناف عمليات التنقيب عن النفط فى بقيق، والعثور على النفط فى آبار القطيف والفوار، إلى جانب إنشاء خطوط أنابيب تحت مياه الخليج لضخ النفط إلى جزيرة البحرين لتكريره هناك، وجعل القطيف مركزاً لخطوط أنابيب النفط القادمة من حقول النفط المنتجة فى منطقة الأحساء حيث يذهب إلى معمل التكرير فى رأس تنورة(٢).

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص٤٨١.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٩٩ - ٧٠٠.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربى ١٩١٤ - ١٩٤٥م، ص٤٨٢.

العلاقات السعودية الأمريكية والموقف البريطاني

بعد إعلان توحيد المملكة في وحدة سياسية واحدة أعلنت معظم الحكومات العربية والإسلامية والأجنبية اعترافها بهذه الدولة الفتية، كما عملت على إنشاء علاقات سياسية وتجارية معها، وفى الوقت نفسه عمل الملك عبدالعزيز على عقد معاهدات الصداقة وحسن الجوار لتوثيق الصلات بين المملكة وبين الإمارات والمشيخات، والحكومات العربية المجاورة لها، في إطار القواعد والتنظيمات المتعارف عليها بين الدول إسلامياً وعالمياً.

ولقد كانت الأسس التى أقام عليها الملك عبدالعزيز سياسته الخارجية تقوم على منطلقات إسلامية وعربية وعالمية، فهو يعطى الدول والقضايا الإسلامية والعربية جل اهتمامه، كما أن مساهماته في حل القضايا العالمية مساهمة واضحة.

وتأكيداً لأواصر الصداقة المتبادلة، فلقد عملت بعض الدول الأوربية، ودول الشرق الأوسط على فتح وكالات وقنصليات ومفوضيات لها فى مدينة جدة، وكان من أهم تلك الدول بريطانيا التي افتتحت مفوضية فى جدة فى وقت مبكر وهو عام ١٣٤٨هـ / ١٩٣٠م.

وأما الولايات المتحدة الأمريكية والتى نحن بصدد الحديث عن علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، فإن وزارة خارجيتها كانت قد تلقت لعدة سنوات توصيات من موظفيها الرسميين فى الشرق الأوسط، ومن الأفراد والجماعات ذوى المصالح الخاصة، تحث على إقامة قنصلية أو مفوضية أمريكية فى جدة، لتوطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية.

وقد كان القنصل الأمريكي فى عدن قد أوضح فى عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م، أن السلطان عبدالعزيز لا يمانع من قيام تمثيل قنصلى لأمريكا في بلاده، وكان هذا الرأى من الملك عبدالعزيز مبنياً على رغبته في العمل على تحقيق سياسة الموازنة السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، رغم أن الرجحان السياسى كان ما يزال فى صالح بريطانيا، التى كانت لها السيطرة القوية على دول ومناطق تحيط بالمملكة العربية السعودية من كل جانب.

ويبدو أن زيارة تشارلز كرين **Charles Krane** للملك عبدالعزيز آل سعود عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م، كانت بمثابة الحلقة الأولى من حلقات الاتصال بين بلاد الملك عبدالعزيز والولايات المتحدة الأمريكية، والتى كان من نتائجها اعترافها بالمملكة العربية السعودية، فى

ذي الحجة ١٢٤٩هـ / ١٩٣١م(١)، وقد جاءت هذه المبادرة بعد أن أدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتساع مشاركات شركاتها فى تنمية هذا الجزء من بلاد العالم العربى، وأن ذلك يترتب عليه وضع ركائز سياسية واضحة لدعم وجودها فى المنطقة، فكان إنشاء العلاقات السياسية بين البلدين على أساس اتفاقية مؤقتة عقدت فى لندن بتاريخ ١٠ من رجب ١٣٥٢هـ / ٧ من نوفمبر ١٩٣٣م، وقد مثل المملكة فى توقيع تلك الاتفاقية وزيرها فى لندن، الأستاذ حافظ وهبة، كما مثل الولايات المتحدة الأمريكية سفيرها فى لندن(٢)، وأهم ما اشتملت عليه الاتفاقية، ما يلى:

(١) يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولى، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين، بعد اعتماد براءاتهم القنصلية، بالإقامة فى ممتلكات الدولة الأخرى، فى الأماكن المسموح بالإقامة فيها للممثلين القنصليين، بموجب القوانين المحلية، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانة، التى تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولى العام.

(٢) يسمح لرعايا المملكة العربية السعودية بدخول الولايات المتحدة الأمريكية ويعاملون فيها وفى ممتلكاتها ومستعمراتها معاملة حسنة، كما يسمح لرعايا الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها بدخول المملكة العربية السعودية ويعاملون وفق الأنظمة الخاصة بالأجانب، وحسب مقتضيات القانون الدولى.

(٣) فيما يخص الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الضرائب والرسوم التى لها مساس بالتجارة والملاحة، وكذلك فيما يخص المرور والتخزين والتسهيلات الأخرى تولى كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها جهودها فى تسهيل هذه الاجراءات.

(٤) إن شروط هذه الاتفاقية لا تتناول ما بين أمريكا وكوبا، وما بين أمريكا ومنطقة قناة

---

(١) De Novo: American Interests and Policies in the Middle East 1900 – 1939 (University of Minnesota Press, 1963), p. 362.

(٢) Walt: op. cit. p. 186.
De Novo: op. cit. p. 362.

بناما، أو ما بين ملحقات أمريكا فيما بينها (١).

ومع أن هذه المعاهدة اشترطت قيام التبادل الدبلوماسي والقنصلي، إلا أنه لم تتخذ أية خطوة فعلية نحو تنفيذ هذا الاتفاق فى الحال، بل احتاج هذا الأمر إلى عدة سنوات، وقد كانت بدايته عندما ذهب ممثلو شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا إلى جدة لإجراء مفاوضات مع الملك عبدالعزيز بشأن الحصول على حقوق امتياز عن التنقيب عن البترول فى الأراضى السعودية، وبعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاقية حق الامتياز، أرسل تويتشل تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية، قال فيه «أرجو أن تؤدى هذه الاتفاقية إلى التمثيل الرسمى لحكومتنا»، وكان جواب وزارة الخارجية الأمريكية على تويتشل أنه من المحتمل تنفيذ ذلك فى غضون سنتين أو ثلاث سنوات.

وأخذ مسئولو الشركات البترولية الأمريكية بالمملكة العربية السعودية يواصلون الإلحاح على حكومتهم لإقامة تمثيل دبلوماسى بالمملكة لرعاية مصالحهم وتنظيم شئونهم، ففى عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، بعث جيمس موفيت **James Moffett**، ممثل مصالح شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا، خطاباً إلى وزير الخارجية الأمريكية، ذكر فيه أنه فى ضوء التوسع الكبير فى حقول النفط يجب على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعين ممثلاً مباشراً فى المملكة العربية السعودية، وقد أجاب كوردل هل **Cordell Hull**، وزير الخارجية، أنه قبل الوصول إلى أى قرار فى واشنطن فإن الوزارة ستقوم بارسال مندوب عنها إلى جدة لبحث الأمر بحثاً شاملاً.

وبالفعل لم تلبث أن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإيفاد قنصلها بالأسكندرية ليلاند ب. موريس **Leland B. Morris**، إلى جدة بتاريخ ١٠ من ذى القعدة ١٣٥٥هـ / ٢٢ من يناير ١٩٣٧م، وذلك من أجل التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين السعودية والأمريكية، ولم يكن مكلفاً فى ذلك الحين أن يدخل مع حكومة الملك عبدالعزيز فى أى مباحثات تتناول العلاقات بين البلدين (٢).

وفى أوائل شهر فبراير أجرى ليلاند مباحثات دقيقة مع خبراء البترول الأمريكيين،

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٥- ٦٨٦.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٣.

De Novo: op. cit. pp. 362 – 363.

وأطلع على سير أعمالهم، ومدى علاقتهم بالحكومة السعودية، وبناء على ذلك قام ليلاند بإرسال تقرير مطول ودقيق إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وصلها بتاريخ ١٠ من محرم ١٣٥٦هـ / ٢٣ من مارس ١٩٣٧م، وأهم ما جاء فيه هو أن نمو المصالح الأمريكية لا يبرر إقامة أي نوع من التمثيل الرسمي في جدة في الوقت الحالي(١).

وأما بالنسبة للمواطنين الأمريكيين الذين يعملون فى الشركات البترولية وشركات التعدين فإنهم يتلقون معاملة حسنة وعادلة وفقاً لمبادىء الشريعة الإسلامية، وأخيراً ذكر فى تقريره أن التمثيل الدبلوماسى قد يصبح ضرورة فى المستقبل غير البعيد.

ولا شك أن هذا التقرير كان مطمئناً للحكومة الأمريكية على مصير رعاياها الذين يتمتعون بمعاملة عادلة تمليها على الحكومة السعودية العقيدة الإسلامية السمحاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزير الخارجية الأمريكى قام بنقل مضمون تقرير ليلاند إلى جيمس موفيت ممثل مصالح شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا مع التعليق بأن تقرير ليلاند يؤدى إلى الاستنتاج بأنه من غير الملائم قيام تمثيل أمريكى فى المملكة العربية السعودية فى ذلك الوقت.

وفى عام ١٢٥٨هـ / ١٩٢٨م، قامت الحكومة السعودية بإيفاد الشيخ حافظ وهبة، الوزير المفوض السعودى فى لندن، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك قام موفيت بتقديمه إلى الرئيس الأمريكى، كما أخذه فى جولة إلى وزارة الخارجية الأمريكية حيث أجرى حافظ وهبة مناقشات مع المسئولين الأمريكيين بشأن العلاقات السعودية الأمريكية، وانتهز موفيت فرصة هذه المباحثات للضغط من جديد بخصوص التمثيل القنصلى، وقد تلقى رداً بأن الحكومة الأمريكية تراقب التطورات فى المملكة العربية السعودية بكل عناية.

ويبدو أن التطورات التى حدثت فى المملكة العربية السعودية خلال عام ١٢٥٨هـ / ١٩٣٩م -من حيث اكتشاف البترول بكميات هائلة واستقرار الأوضاع السياسية- أقنعت الحكومة الأمريكية بمراجعة مركزها فى شبه الجزيرة العربية، وأهمية توثيق علاقاتها بالمملكة العربية السعودية، ولذلك أعطت تعليمات إلى بيرت فيش **Fish**، الوزير المفوض بالقاهرة، لبحث مسألة التمثيل الدبلوماسى بالمملكة العربية السعودية، وكتابة توصياته بما

(١) De Novo: op. cit. p. 362.

ينبغى القيام به، كما طلبت الحكومة الأمريكية نفس هذه المعلومات من نابنشو Knabanshue، الوزير الأمريكى المفوض بالعراق.

وفى برقيتين بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ٢١ من يونيو ١٩٣٩م، أوصى كلا الممثلين بوجوب قيام تمثيل دبلوماسي مع المملكة العربية السعودية، نظراً للتوسع الكبير فى المشاريع التنموية التى تشهدها المملكة العربية السعودية(١)، بالإضافة إلى شكوك الملك عبدالعزيز بخصوص الأهداف السياسية للبريطانيين والألمان واليابانيين فى شبه الجزيرة العربية، ورغبته فى إيجاد التوازن فى المنطقة، كما أن هذا الإجراء يؤدى بالتالى إلى نمو المصالح المشتركة بين المملكة العربية السعودية وأمريكا.

وفى ضوء التأييد الذى تلقته وزارة الخارجية الأمريكية من رجالها الذين يعملون فى هذا المجال، فقد التمست موافقة الرئيس روزفلت على ذلك، ففى خطاب رفعه هل إلى الرئيس فى ١٢ من جمادى الأولى ١٣٥٨هـ / ٣٠ من يونيو ١٩٣٩م، ذكر فيه أنه فى ضوء التوصيات التى كان تلقاها من الممثلين الأمريكيين فى كل من القاهرة وبغداد يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ومما جاء فى خطاب هل إلى الرئيس روزفلت، ما يلى «وبالنظر لمصالحنا المتزايدة فى المملكة العربية السعودية بالصورة التى يقررها لنا وزيرنا المفوض بالقاهرة، بحيث أصبح هناك ما يزيد على ثلاثمائة وخمسة وعشرين مواطناً أمريكياً مرتبطين فعلا بالمصالح الأمريكية، فإننى أتفق مع المقترحات التى أبداها ممثلونا فى القاهرة وبغداد، وأنصح بان يعتمد وزيرنا ومساعدوه فى القاهرة كمفوضين لنا أيضاً أمام الملك ابن سعود، وان تقام العلاقات الدبلوماسية مع حكومته، وإذا ما تم تبنى هذه التوصية فإنها لن تستلزم أية مصاريف إضافية سوى القيمة الضئيلة المتطلبة لتغطية نفقات السفر بالنسبة للوزير ومن فى معيته فى ذهابه من القاهرة إلى جدة وعودته منها، وسوف يسعدنى أن أعرف إذا ما حاز هذا الاقتراح قبولكم».

وعلى هامش خطاب هل كتب الرئيس اجابته الموجزة «فكرة مدهشة، أوافق، OK»(٢).

---

(١) De Novo: op. cit. p. 364.

(٢) Foreign Relations of U.S.A., 1939, Vol. IV,pp. 827, 828.

Secretary of State to President Roosevelt, 30 June 1939.

وتبعاً لذلك قام وزير الخارجية الأمريكى بابلاغ الوزير المفوض فى القاهرة بأمر تعيينه وزيراً مفوضاً فى المملكة العربية السعودية كذلك، وقد وافقت الحكومة السعودية على هذا الإجراء وكان ذلك فى عام ١٣٥٨هـ / ١٩٢٩م، كما وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على تعيين فيش **Fish** فى هذا الموقع الجديد فى الثالث من أغسطس من العام نفسه.

وفى ٢٥ من ذي الحجة ١٣٥٨هـ / ٤ من فبراير ١٩٤٠م، وصل إلى جدة فيش كأول وزير مفوض للولايات المتحدة فى المملكة العربية السعودية، يحمل رسالة من الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز، بتوكيد العلاقات الودية بين السعودية وأمريكا، قدمها فيش إلى الملك عند تقديم أوراق اعتماده(١).

وبتقاعد فيش تم تعيين الكسندر س. كيرك **Alexander C. Kirk**، وزيراً مفوضاً لأمريكا فى مصر والمملكة العربية السعودية وقد وافق مجلس الشيوخ على تعيينه فى ٢٢ من محرم ١٣٦٠هـ / ٢٠ من فبراير ١٩٤١م، واستمر التنظيم الخاص باعتماد الوزير المفوض بمصر مفوضاً بالمملكة العربية السعودية أيضاً.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد اشتراكها فى الحرب العالمية الثانية، بدأت تفكر جدياً فى إقامة مفوضية امريكية فى جدة، وذلك لوجود الشركات الأمريكيةالسالفة الذكر، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التى ظهرت جلية إبان الحرب العالمية الثانية.

وقد رأى الوزير الأمريكى المفوض فى مصر أن جيمس موس **James Moose**، مؤهل أن يقوم بأعباء افتتاح المفوضية الأمريكية بالمملكة العربية السعودية، وذلك لخبرته الطويلة بشئون الشرق الأوسط.

وفى ١٢ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٤٢م، وافقت الحكومة السعودية على تعيين جيمس موس قائماً مؤقتاً بأعمال المفوضية الأمريكية فى جدة، لحين وصول كيرك.

وبينما كان جيمس موس فى جدة، وعلى أهبة الاستعداد للسفر إلى نجد هو وخبراء

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٢.

Walt: op. cit. p. 197.

De Novo: op. cit. p. 365.

الزراعة القادمون معه لإجراء مقابلة مع الملك عبدالعزيز، تلقى الكسندر كيرك، الوزير المفوض الأمريكي في مصر، تعليمات بالسفر إلى المملكة العربية السعودية لحضور مراسم تأسيس المفوضية الأمريكية في جدة(١).

وبتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ٩ من مايو ١٩٤٢م، غادر كيرك القاهرة جواً وبصحبته مجموعة من الساسة الأمريكيين(٢) بالإضافة إلى الأستاذ خير الدين الزركلي، المستشار السعودي للمفوضية الأمريكية بالقاهرة، وكارل تويتشل الذي كان قد عين رئيساً للبعثة الزراعية(٣).

وفي ٢٣ من ربيع الآخر ١٣٦١هـ / ١٠ من مايو ١٩٤٢م، هبطت الطائرة بالقرب من معسكر الملك عبدالعزيز في وادي الرمة على بعد ٤٥ ميلا إلى الجنوب من بير رومه(٤) المشهورة بمياهها، وهناك التقى الوفد القادم من القاهرة مع جيمس موس وخبيري الزراعة الأمريكيين وكانوا قد وصلوا لتوهم من جدة، وقد رحب الشيخ عبدالله بن سليمان، وزير المالية السعودي، بالوزير الأمريكي المفوض، كيرك، الذي قام بتقديم اوراق اعتماده رسمياً إلى الملك في اليوم التالي، أي الحادي عشر من مايو، حيث أقيم حفل تسليم أوراق الاعتماد في مخيم الملك عبدالعزيز، وبعد هذا الاحتفال توجه الملك عبدالعزيز إلى الرياض حيث استضاف جميع الحضور في قصره بالرياض، وهناك شاهدوا أفضل ما يعبر عنه كرم الضيافة العربي الأصيل(٥).

ولم يلبث أن غادر الوزير الأمريكي المفوض ورفاقه الرياض، وقد عاد الجميع إلى القاهرة جواً، فيما عدا جيمس موس الذي ذهب إلى الظهران لإجراء محادثات مع خبراء

---

(١) Walt: op. cit. p. 200, 201.

(٢) وهم مستر هورن Mr. Horne سكرتير كيرك الخاص، و ريموند هير Hare سكرتير المفوضية في القاهرة، والكولونيل و. هـ. كروم W. H. Crom من القوات الجوية الأمريكية، الميجور تاورز Major Towers الملحق العسكري، الليفتنانت جيرارد Gerard الملحق المعين بالمفوضية بالقاهرة، والزركلي، وتويتشل الذي عين رئيساً للبعثة الزراعية.

Walt, op. cit., p. 201.

(٣) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٤.

(٤) بئر رومة: هي بئر في عقيق المدينة المنورة، وهي التي اشتراها عثمان بن عفان رضي الله عنه فتصدق بها.

انظر: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق حمد الجاسر (الطبعة الأولى، الرياض، دار اليمامة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ص ٤٢.

(٥) Twitchell: op. cit. p. 167 – 169.

البترول المتواجدين هناك(١)، والعاملين مع شركات البترول الأمريكية.

وقد منح جيمس موس الرتبة الكاملة كوزير مفوض لأمريكا لدى المملكة العربية السعودية فى يوليو ١٩٤٢م.

وتبعاً لذلك ففى ٢٩ من سبتمبر من نفس العام قام موس بتقديم أوراق اعتماده رسمياً للمملكة العربية السعودية، وكانت هذه الخطوة هى واحدة من سلسلة الخطوات التى أكدت الأهمية المتزايدة لإقامة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية(٢).

وفى أواخر رمضان ١٣٦٢هـ/٢٠ سبتمبر ١٩٤٣م، كان الأمير فيصل وأخوه الأمير خالد فى زيارة للولايات المتحدة الأمريكية حيث أقيمت لهما مأدبة عشاء فى واشنطن لتكريمهما، وبهذه المناسبة تكلم الرئيس روزفلت قائلا «يا صاحب السمو الملكي، أظن أن كلا منا يدرك أن هذه الأمسية تاريخية مجيدة، ففي تاريخ بلادنا الطويل وفى تاريخ شبه الجزيرة العربية الأطول، لم تكن هناك مآدب مثل هذه المأدبة، لقد جئنا ليعرف كل منا الآخر، وأظن أن شعبينا العظيمين متفقان أن علينا أن ننشد فى المستقبل المزيد من معرفة بعضنا بعضاً.

لدينا الكثير مما يجب أن نعرفه عن بعضنا، وإننى آمل أن نتمكن فى الأيام القادمة من بحث أمورنا بروح الأصدقاء، ومما هو معروف للجميع أن شبه الجزيرة العربية بلاد غنية بالموارد العظيمة كالموارد الزراعية وموارد باطن الأرض وظاهرها، وأود أن أوكد لصاحبى السمو الملكى كليهما أن الولايات المتحدة أمة لا تنشد بسط نفوذها على أية أمة أخرى مهما كان قدرها.

وكم كنت أود لو استطاع والد هذين السيدين القدوم بنفسه، وآمل أن يشرفنا بزيارتنا هنا يوماً ما، كما آمل أن أذهب بنفسي ذات يوم لزيارته فى شبه الجزيرة العربية.

أظن أن كلنا نعرف أن الملك شخص عظيم جداً، وقد كنت أقرأ فى عصر هذا اليوم مجلة صغيرة كانت كلها عن الملك وكانت بها فقرة قصيرة فى النهاية أعجبت بها كثيراً إذ أن كل ما جاء فيها يتفق وفلسفتى الشخصية.

---

(١) Walt: op. cit. p. 204.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٤.

Walt: op. cit. p. 204.

إن من أشد صفات ابن سعود إيمانه السامى بعدالة الخالق الأبدية، ولذا لم يدهشه أن الله الذى أرسل الغيث إلى البلاد العربية قديماً قد فجر فيها ينابيع الزيت حديثاً»(١).

ونظراً لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى توطيد علاقتها بالمملكة العربية السعودية، قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتعيين وليم إيدى **William A. Eddy** مساعداً خاصاً للوزير المفوض الأمريكى بالمملكة العربية السعودية حيث كان إيدى باحثاً ممتازاً فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط، ويحسن التحدث باللغة العربية بطلاقة.

ووصل الكولونيل إيدى إلى جدة فى ٢٠ من ربيع الأول ١٣٦٣هـ / ١٥ من مارس ١٩٤٤م، ولم يلبث أن تم تعيينه وزيراً مفوضاً للولايات المتحدة فى جدة، ليخلف بذلك جيمس موس، حيث تم تصديق مجلس الشيوخ على تعيين إيدى فى ٢٢ من شعبان ١٣٦٣هـ / ١١ من أغسطس ١٩٤٤م، وكان الملك عبدالعزيز يرتاح إليه ويأنس به(٢).

وعلى العموم لم تلبث أن رفعت درجة التمثيل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من مفوضية إلى سفارة وذلك منذ سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م، وكان جى ريفرز تشايلدز **Childs** أول سفير أمريكى فى البلاد السعودية.

ومنذ أن بدأت العلاقات بين البلدين وهى قائمة على أرسخ الدعائم إلى يومنا هذا(٣).

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٧٢٢ - ٧٢٣.

(٢) Walt: op. cit. p. 156.

(٣) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص٦٨٤.

العلاقات الاقتصادية بين السعودية وأمريكا إبان الحرب العالمية الثانية

كان الحج هو المصدر الرئيسى للدخل الذى يمكن أن تعتمد عليه المملكة العربية السعودية، وبعد اكتشاف البترول تعددت مصادر الدخل، وازدهرت المملكة اقتصادياً واجتماعياً.

إلا أنه عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية، عانت المملكة العربية السعودية -كغيرها من دول العالم- من نقص فى الموارد، بسبب انخفاض عدد الوافدين إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج، وبسبب تأثر عمليات انتاج النفط بالإضافة إلى تقلص دخول الحكومة من الرسوم الجمركية.

وكان طبيعياً فى خضم هذه الأزمة العالمية، أن يسعى الملك عبدالعزيز إلى البحث عن قرض مالى بضمان احتياطى البترول الكبير الموجود فى الأراضي السعودية(١)، وكان طلبه هذا موجهاً إلى شركات البترول الأمريكية العاملة فى استخراج البترول فى بلاده، وقد اوضح لها بأن المساعدات البريطانية لا تفى مطلقاً باحتياجاته.

وفى خلال عام ١٩٣٩م، قدمت شركات البترول الأمريكية قرضاً للحكومة السعودية قدره ١,٧١١,٦٩٢ (مليوناً وسبعمائة وأحد عشر ألفاً وستمائة واثنان وتسعون دولاراً)، كما زادت الشركات مساعداتها خلال عام ١٩٤٠م، وقدمت قرضاً قدره ٢,٩٨٠,٩٨٨ (مليونان وتسعمائة وثمانون ألفاً وتسعمائة وثمانية وثمانون دولاراً)، بالإضافة إلى الرسوم والإيجار المستحقة(٢).

وفى خريف عام ١٩٤٠م، وصل فريد أ. ديفيز، رئيس شركة كاسوك **CASOC**، وبصحبته لويد هاملتون إلى المملكة العربية السعودية، للتفاوض مع الملك عبدالعزيز بخصوص متطلباته المالية، وقد اوضح الملك عبدالعزيز وذكر أن ميزانيته لعام ١٩٤١م، تصل إلى عشرة ملايين دولار، ولا يمكن إنقاصها عن ذلك بأى حال من الأحوال، وقدر احتياجه لمثل هذا المبلغ سنوياً طيلة فترة الطوارىء، واعتبر ديفيز وهاملتون هذا التقدير معتدلا

---

(١) رأفت غنيمى حفنى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص١٢.

(٢) Walt: op. cit. p. 154.

ويقترب من الحد الأدنى للإنفاق الأساسى (١).

ثم طلب الملك من شركة كاسوك القيام بتدبير مبلغ ستة ملايين من الدولارات سنوياً، ولمدة خمس سنوات للوفاء بمتطلبات ميزانيته.

أما بقية المبالغ التى يحتاج إليها فقد عزم على مطالبة البريطانيين بتدبيرها، وأفاد بأن البريطانيين قد وعدوه بزيادة إعانته السنوية إلى مبلغ أربعمائة ألف جنيه استرلينى أخرى إضافية.

وبعد مضى ما يقرب من ثلاثة أشهر من المناقشات والمفاوضات تلقى ديفيز تفويضاً من مكتب الشركة فى الولايات المتحدة بالموافقة على تقديم سلفة قدرها ثلاثة ملايين دولار للمملكة العربية السعودية، وذلك عن عام ١٩٤١م، وفى الوقت نفسه وعد ديفيز الملك بأن تبذل الشركة أقصى مجهوداتها فى سبيل تدبير بقية المبلغ المطلوب.

ويبدو أن الحكومة السعودية كانت مصممة على الحصول على كامل المبلغ، ولذلك وجهت خطاباً إلى ديفيز بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٤١م، أوضحت فيه موقفها من الطلب، على أساس «إن قيمة السلفة الخاصة بعام ١٩٤١م والذى فوضتكم الشركة بالموافقة عليها هو بلا ريب مبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكى، إلا أنكم قد تعهدتم بصفة شخصية عند عودتكم مع مستر هاملتون إلى الولايات المتحدة بالسعى معاً بحماس واجتهاد لزيادة السلفة المذكورة إلى مبلغ الستة ملايين دولار، ولا يوجد لدينا أى شك فى أن مجهوداتكم ستكلل بالنجاح، وبأن قيمة السلفة ستصل إلى الرقم النهائى أى ستة ملايين دولار، وتبعاً لذلك فإننا نقوم الآن بعمل التقديرات الخاصة بميزانية هذا العام على أساس أن السلفة المقدمة من شركتكم هى ستة ملايين دولار، كما أوضحنا لكم فى مناسبات عديدة» (٢).

وكان هذا الخطاب فى واقع الأمر بمثابة أمر من الملك عبدالعزيز بتوفير المبلغ الإضافى، وترك أمر تدبيره لبراعة مسئولى الشركات الأمريكية.

وعندما عاد ديفيز **Davies** إلى الولايات المتحدة عقد اجتماعاً مشتركاً لمسئولى الشركات الأمريكية، وبحث ممثلو هذه الشركات فى هذا الاجتماع المداخل الممكنة التى يمكن بها التأثير على حكومة الولايات المتحدة لكى تقوم بتقديم معونات مالية للملك عبدالعزيز،

---

(١) Walt: op. cit. p. 155.

(٢) Walt: op. cit. p. 158.

وكنتيجة لمناقشاتهم قرر مسئولو شركات البترول ليس فقط الحصول على المبلغ الإضافى بل المبلغ كله أى الستة ملايين دولار من الحكومة الأمريكية.

ولقد صدر قانون الإعارة والتأجير **Lend & Lease Act** فى ١٣ من صفر ١٣٦٠هـ / ١١ من مارس ١٩٤١م، ولهذا فكر مسئولو الشركات فى إمكانية الحصول على سلف مالية للمملكة العربية السعودية طبقاً لشروطه، كما قرر مسئولو الشركات أن يوضع هذا الأمر أمام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، واتفقوا على أن الرجل المناسب للقيام بالاتصال المبدئى هو جيمس موفيت **James A. Moffett**، رئيس مجلس إدارة الشركات الأمريكية(*)، وذلك لصداقته الشخصية بالرئيس روزفلت.

وفى ١٠ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ٨ من أبريل ١٩٤١م، قام ديفيز وهاملتون بزيارة موفيت فى مكتبه فى نيويورك بعد عودتهما من المملكة العربية السعودية، وعرضا عليه مسألة المساعدات المالية للملك عبدالعزيز فوافقهما على ذلك.

وبتاريخ ١١ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ٩ من أبريل ١٩٤١م، تقابل موفيت مع الرئيس روزفلت، واقترح الأول قيام الحكومة الأمريكية بتدبير المساعدة المالية للمملكة العربية السعودية طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وقد رد الرئيس بأنه لا يوجد تشريع يسمح بهذه السلفة من الاعتمادات الخاصة بالإعارة والتأجير، وعندما طرحت فكرة إمكانية شراء الأسطول الأمريكى للبترول من المملكة أو من الشركات الأمريكية لحساب الملك عبدالعزيز، راقت هذه الفكرة للرئيس روزفلت كحل ممكن لمطالب الملك عبدالعزيز، ولذلك طلب الرئيس معلومات أوفى عن حقوق شركات البترول الأمريكية بالمملكة، وقد قال موفيت عن الرئيس أثناء تلك المقابلة القصيرة بأنه مأسور بشخصية الملك عبدالعزيز وبعالمه(١).

وتشاور موفيت مع ديفيز وهاملتون، وأعد رسالة ومذكرة تشتمل على المعلومات التى

(*) جيمس موفيت: رئيس مجلس إدارة شركة بابكو وكالتكس، وخبير بالشئون البترولية المحلية والعالمية، وكان جيمس موفيت مشرفاً على مشتروات البترول الخاصة بقوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الأولى، كما عمل عن قرب مع فرانكلين د. روزفلت Franklin D. Roosevelt الذى كان يعمل وزيراً مساعداً للأسطول فى عام ١٩٢٣م.

Walt: op. cit. p. 73.

(١) Walt, op. cit., pp. 161 – 162.

طلبها الرئيس روزفلت، وتقدم بها موفيت للرئيس فى ١٩ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ١٦ من أبريل ١٩٤١م، مؤكداً فيها أن ممثلى شركات البترول الأمريكية المعنية تناقشوا فى اجتماعات عقدوها مع الملك عبدالعزيز حول الموقف المالى للمملكة، وأن الحكومة البريطانية قدمت للملك أربعمائة ألف جنيه استرليني وهو يسعى لجعل هذا المبلغ يرتفع إلى تسعمائة ألف جنيه، وأن احتياجات ميزانية المملكة تقدر اجمالياً بمبلغ عشرة ملايين دولار سنوياً.

وأضاف المستر موفيت فى رسالته للرئيس أنه إذا أبدت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على تقديم مساعدة مالية للملك عبدالعزيز فى حدود ستة ملايين دولار سنوياً لمدة الخمس سنوات التالية، فإن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول سوف تسلم لحكومة الولايات المتحدة من حصة الملك عبدالعزيز كميات بترول تبلغ قيمتها ستة ملايين دولار من انتاج النفط سنوياً.

كما أوضح المستر موفيت أيضاً أن إيرادات الملك عبدالعزيز الاعتيادية من الحج والجمارك منخفضة تماماً، ومصروفاته زادت زيادة ملحوظة ليس فقط بسبب الحرب، ولكن أيضاً بسبب انحباس المطر وحدوث الجفاف فى العام السابق ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م، وعليه فإن موفيت اعتقد بضرورة التوصل إلى حل يؤدى إلى ضمان تقديم مساعدة للملك عبدالعزيز، تلك المساعدة التى يحتاج إليها من أجل تنفيذ خطط التنمية التى يطمح الملك لتحقيقها فى بلاده.

وقد أكد موفيت فى مذكرته للرئيس روزفلت «ونحن نثق به تماماً، وليس هناك رجل آخر فى الأقطار العربية ولا فى الأقطار الإسلامية يحظى بمكانة مرموقة مثله، وبناء عليه فإنه فى حاجة إلى تطوير المرافق المختلفة فى دولته، وهو أمر ضرورى للمحافظة على مكانته المرموقة فى العالم العربى والإسلامى، كما أنه فى حاجة إلى إعداد وتسليح شعبه، وكل ذلك يكلفه حسب تقديره عشرة ملايين دولار سنوياً حتى تنتهى الأزمة».

وأكد موفيت كذلك فى مذكرته أن شركة ستاندارد كاليفورنيا العربية للبترول، تمتلك امتيازات للتنقيب عن البترول واستخراجه فى المملكة العربية السعودية فى جميع المناطق التى بها احتمالات بترولية فى البلاد، وقد انفقت الشركة فى البحث عن البترول فى هذا الامتياز حوالى ٢٧,٥٠٠,٠٠٠ (سبعة وعشرين مليوناً وخمسمائة ألف دولار)، كما قدمت الشركة للملك عبدالعزيز ما قيمته ٦,٨٠٠,٠٠٠ (ستة ملايين وثمانمائة ألف دولار)، ولم يعد

فى إمكانية الشركة الاستمرار فى تلبية الاحتياجات المتزايدة وتحمل مسئولية ميزانية بلد مستقل فى ظل الظروف الدولية غير العادية الحاضرة(١).

كان هذا وصفاً للظروف التى اضطرت المملكة العربية السعودية إلى طلب مساعدة مالية عاجلة بضمان بترولها، وقد نقلها بأمانة إلى الرئيس روزفلت المستر موفيت فى مذكرة ألحقها برسالته التى أرسلها للرئيس بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ١٦ من أبريل ١٩٤١م، ولم يكتف موفيت بهذا الوصف الكامل للظروف، بل قدم فى مذكرته عدة اقتراحات للرئيس روزفلت، كانت كما يلى:

(١) نقترح أن تشترى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة المملكة العربية السعودية منتجات بترولية مكررة بما قيمته ستة ملايين دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات.

(٢) تتعاقد الشركة مع الملك لانتاج وتكرير ونقل المنتجات لحسابه إلى ميناء سعودى على الخليج.

(٣) يتنازل الملك عبدالعزيز عن كمية من نصيبه من البترول الخام المستخرج قيمتها ستة ملايين دولار.

(٤) البترول المنتج فى إطار هذا البرنامج، فيما عدا ما يؤخذ لاستخدام الأسطول الأمريكى أو أية أغراض أخرى خاصة بالحكومة الأمريكية داخل حدود المنطقة، يمكن نقله خارج المنطقة حيث يتم تسويقه فى كل من مصر، والساحل الشرقى لأفريقيا، وجنوب أفريقيا، واستراليا، والهند، والقواعد العسكرية بالمضايق، والصين، واليابان، والفلبين إذا أمكن.

(٥) نقترح من أجل تحديد كميات البترول التى يتم استخراجها طبقاً لهذا البرنامج، التوصل إلى اتفاق حول أثمان كل أنواع المنتجات البترولية التى تظل سارية طوال فترة سريان الاتفاق.

(٦) نقترح أن تتصل وزارة الخارجية الأمريكية بالحكومة البريطانية لحثها ليس فقط على الاستمرار فى دفع المساعدات المقررة التى تدفعها للحكومة السعودية بواقع أربعمائة ألف جنيه استرلينى سنوياً، بل أيضاً لزيادة قيمة هذه المساعدات بمبلغ أكبر، وأن المساعدة البريطانية إلى جانب ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى أية إيرادات أخرى تحصل عليها

(١) رأفت غنيمى حفنى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ص١٢- ١٦.

الحكومة السعودية، تبلغ جميعها بذلك حوالى عشرة ملايين دولار فى السنة، كما أن المساعدة البريطانية لن يقابلها حصول البريطانيين على بترول من الشركة الأمريكية فى السعودية، حيث إن لدى البريطانيين إمداداتهم البترولية الكافية من إيران والعراق والبحرين(١).

تلك كانت وجهة نظر شركات البترول الأمريكية صاحبة امتياز البترول فى المملكة العربية السعودية، كما عبر عنها رئيس هيئة مديريها موفيت، ومنها يمكن إبراز الحقائق التالية:

(١) لم يكن ما طلبه الملك عبدالعزيز منحة دون مقابل من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان قرضاً يضمن سداده الاحتياطى الضخم من البترول الموجود فى أراضي المملكة العربية السعودية.

(٢) لم يتقدم الملك عبدالعزيز مباشرة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب القرض، وإنما تقدم لممثلى الشركات البترولية الأمريكية فى مملكته، معتمداً على أن لديه من احتياطى البترول الذى سيتم استخراجه بمجرد زوال خطر الحرب ما يسدد هذا القرض للشركات الأمريكية، وفى الوقت نفسه فإن شركات البترول الأمريكية صاحبة مصلحة فى استقرار الأمور فى المملكة العربية السعودية، حتى تستمر امتيازاتها البترولية دون منافس آخر، ولم يتقدم الملك عبدالعزيز إلى حكومة الولايات المتحدة بطلب هذا القرض رغم العلاقات الطيبة بين البلدين، وهذا يؤكد أن الملك عبدالعزيز كان يسعى لعمل اقتصادى بحت لا عمل سياسى.

(٣) إن شركات البترول الأمريكية فى سعيها الدءوب لكي تحصل المملكة العربية السعودية على القرض المطلوب تشعر بالامتنان للمملكة التى فضلت التعامل مع هذه الشركات، واستبعدت الشركات الأخرى، وخاصة الشركات البريطانية، ثم الشركات اليابانية، فالاستثمار البترولى الألمانى، حتى كادت الشركات البترولية الأمريكية أن تكون هي المحتكر للنشاط البترولى فى أراضى المملكة العربية السعودية، وذلك لأن هذه الشركات الأمريكية لا تسعى إلى وجود سياسى أو أى تأثير لها على السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، بعكس الشركات الأخرى وخاصة البريطانية.

(٤) أن القرض الذى طلبه الملك عبدالعزيز لم يكن مبالغاً فيه بل كان الحد الأدنى لمبلغ يسد

---

(١) Walt: op. cit. pp. 165 - 166.

الاحتياجات الأساسية والضرورية فى بلد مستقل كالمملكة العربية السعودية، كما أن هذا القرض يقابله حصة المملكة من الاستثمارات البترولية، ومعنى هذا أن الملك عبدالعزيز لا يريد أموالا دون أن يكون لديه ما يضمن سدادها وزيادة، وهو بذلك يخطو فى بناء بلده دون أن يضع نفسه تحت رحمة الأجانب أيا كانت علاقته بهم، فهو يسعى للمحافظة على استقلال وسيادة وحياد بلده، وإذا قبل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فذلك لإدراكه بأنها بعيدة عن الأطماع الاستعمارية فى الأقطار العربية وليس للعرب خبرة مؤلمة فى علاقتهم بها كتلك التى لهم مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

(٥) إن الاستثمارات البترولية الأمريكية تشعر بالاطمئنان على نشاطها فى المملكة العربية السعودية نظراً لما يتمتع به الملك عبدالعزيز آل سعود من مركز ومكانة مرموقة بين زعماء العالمين العربى والإسلامى، واعتراف رجال الشركات البترولية الأمريكية بهذه الحقيقة استخدم للتأثير على حكومة الولايات المتحدة لتمويل القرض المطلوب، انطلاقاً من بديهية أنه ما دامت الاستثمارات الأمريكية فى مجال البترول تتمتع بثقة تامة فى استقرار الأمور بالمملكة العربية السعودية، مما يبعد أى خطر عن هذه الاستثمارات، ومن ثم تتزايد فرص النشاط أمامها بالربح الوفير على الشركات الأمريكية البترولية.

فمن باب أولى أن تطمئن حكومة الولايات المتحدة إلى أن القرض الذى تتقدم به مضمون تسديده، ليس فقط من ناحية توفر احتياطى البترول فى أراضى المملكة العربية السعودية بكميات هائلة، ولكن لأن الحكم فى المملكة بإدارة الملك عبدالعزيز حكم قوي ويسيطر على كل أنحاء المملكة العربية السعودية، ويضمن بذلك استقرار الأمور فـــي البـــلاد (١).

وعموماً ومن القرارات التى توصلت إليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الموضوع، نورد منها ما يلى:

أولا : أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ليست فى وضع يسمح لها بتقديم المساعدات المالية للمملكة العربية السعودية أو شراء بترولها، سواء تم استخراجه أو لا يزال فى باطن الأرض.

ثانياً : طلب الرئيس روزفلت من جيس جونز **Jesse Jones**، المدير الفيــدرالــى لإدارة

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص١٨ - ١٩.

القروض الخارجية، أن يبلغ البريطانيين برجانه أن يقوموا بتقدير احتياجات الملك عبدالعزيز المالية بكل اهتمام، وأن جونز قد قام بذلك، وحث الحكومة البريطانية على تقديم مساعدات مالية للملك عبدالعزيز (١).

ثالثاً : أن على كيرك، الوزير المفوض الأمريكي فى مصر، فى رده على مذكرة وزير الخارجية السعودية أن يؤكد تقدير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتاثيرات الموقف العالمى السيئة على الأمور فى المملكة العربية السعودية، والتى أدت إلى مشكلات مالية، وأنه لا يخفى على الحكومة السعودية بدون شك أن حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية تقدمان بصفة دورية مساعدات اقتصادية ومالية لعدة اقطار عالمية، وأن الحكومة الأمريكية تقدم لبريطانيا العظمى مساعدات كبيرة فى مختلف المجالات.

رابعاً : أن موضوع تقديم قرض للمملكة العربية السعودية كان موضع اهتمام وتقدير كبيرين من الرئيس روزفلت ومن كبار المسئولين فى حكومته.

خامساً : أنه لا حاجة للتاكيد بان استمرار المملكة العربية السعودية متمتعة باستقلالها وتمتع أهلها بالرخاء، موضع اهتمام وتقدير من الحكومة الأمريكية، التى تشعر بالتقدير الكبير لجهود الملك عبدالعزيز فى توحيد وتنمية بلاده والمحافظة على استقلالها (٢).

وإذا كان مسئولو الشركات البترولية الأمريكية قد فشلوا فى الحصول على مساعدات مالية من الحكومة الأمريكية للمملكة العربية السعودية فى عامى ١٣٦٠و ١٣٦١هـ / ١٩٤١و ١٩٤٢م، إلا أنهم لم يلبثوا أن عادوا لبذل محاولة جديدة للضغط من أجل الإسراع فى تقديم المعونة المباشرة للمملكة العربية السعودية، طبقاً لقانون الإعارة والتاجير، وقد ساعدهم فى ذلك وجود حليف قوى فى معسكرهم المتمثل فى وزارة الخارجية الأملايكية، والتى كانت قد أعادت النظر فى موضوع المساعدة المباشرة للسعودية، وذلك لعدة اسباب، أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة لتوطيد صداقتها بالملك عبدالعزيز، لمكانته فى العالم العربى والإسلامى، ولإخلاصه لقضية الحلفاء، كما أن الأراضى السعودية تبشر بان تكون حاوية لأكبر حقول البترول فى العالم، وبناء عليه فإن وزارة الخارجية الأمريكية تامل حدوث إجراء من شانه أن يجعل المملكة العربية السعودية مهياة لكى تحصل على المساعدات الأمريكية.

---

(١) Walt: op. cit. p. 175.

(٢) رافت غنيمى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢– ٢٢.

Walt: op. cit. pp. 174 – 176.

وفى ٤ من محرم ١٣٦٢هـ / ١١ من يناير ١٩٤٣م، قام إدوارد ستيتنيوس Edward R. Stettinius، مدير إدارة المعونة، بكتابة مذكرة إلى الرئيس روزفلت أوضح فيها أن المملكة العربية السعودية تعتبر الدولة الكبرى الوحيدة فى الشرق الأدنى التى لم تؤهل للحصول على المعونة طبقاً لقانون الإعارة والتأجير، وتقع على البحر الأحمر والخليج العربى الحيويين، كما تقع عبر الطريق الجوى المباشر للهند والشرق الأقصى.

ويبدو أن الرئيس روزفلت والمسئولين الأمريكيين بدأوا يدركون الأهمية الاستراتيجية البالغة للشرق الأوسط، وعلى الأخص للمملكة العربية السعودية، لهذا أخذوا يربطون بين حاجة المملكة إلى قرض أو مساعدة مالية، وبين المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، الأمر الذى جعل الرئيس روزفلت يصدر فى ١١ من صفر ١٣٦٢هـ / ١٨ من فبراير ١٩٤٣م، التوجيه التالى إلى مدير إدارة الإعارة والتأجير «عزيزى مستر ستيتنيوس: من أجل استخدام السلطات المخولة لكم كمدير لإدارة الإعارة والتأجير بالأمر التنفيذى رقم ٨٩٢٦ بتاريخ ٢٨ من أكتوبر ١٩٤١م، ومن أجل تمكينكم من اتخاذ الاجراءات الخاصة بتقديم المعونة المتضمنة فى «قانون الإعارة والتأجير» إلى حكومة المملكة العربية السعودية، فإننى بموجب هذا أعلن أن الدفاع عن المملكة العربية السعودية يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة».

ومن الملاحظ أن هذا التوجيه من روزفلت جاء متأخراً عن بداية الطلب السعودى عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م، وظهور المساعدات المالية البريطانية للحكومة السعودية، حيث كانت الحكومة الأمريكية تقف موقفاً فيه الكثير من التردد والمراقبة، وفى الوقت نفسه يشير إلى وجود نقطة تحول فى الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وبعد توجيه روزفلت لمدير إدارة الإعارة والتأجير، بدأت الترتيبات لتقديم المساعدات المطلوبة للمملكة العربية السعودية، حيث أبرق وزير الخارجية الأمريكية، المستر هل Hull، إلى كيرك Kirk، الوزير الأمريكى المفوض فى مصر، يطلب منه أن يبلغ الملك عبدالعزيز آل سعود بهذا القرار الأمريكي، وان يتأكد من ترحيب الملك بالقرار.

وفى ربيع الآخر ١٣٦٢هـ / أوائل أبريل ١٩٤٣م، سافر الوزير المفوض كيرك إلى المملكة العربية السعودية لإبلاغ الملك عبدالعزيز، بالترتيبات الخاصة بتنفيذ قانون الإعارة

والتأجير، وقد عبر الملك عبدالعزيز عن سروره وامتنانه لهذه المعونة حسنة التوقيت(١).

وقد رد المستر كيرك ببرقية إلى حكومته ضمنها ترحيب الملك عبدالعزيز بالقرار الأمريكي، وإمكانية إرسال المساعدة الأمريكية للمملكة فى صورة سيارات وماكينات رى وغيرها من الأشياء العينية، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع ذلك موضع التنفيذ.

وفى ٦ من رجب ١٣٦٢هـ / ٩ من يوليو ١٩٤٣م، تقدمت الحكومة السعودية إلى المفوضية الأمريكية فى جدة بقائمة احتياجاتها من المساعدات العسكرية.

وقد تم إرسال شحنات المعونة إلى المملكة العربية السعودية عن طريق مركز إمدادات الشرق الأوسط فى القاهرة، وكانت هذه الوكالة البريطانية الأمريكية المشتركة مفوضة باتخاذ جميع الاجراءات الخاصة بشحنات المساعدة لدول الشرق الأوسط.

وهكذا تحقق للمملكة العربية السعودية الحصول على القرض الذى طلبته من الحكومة الأمريكية فى صورة عينية، كما حثت الحكومة الأمريكية بريطانيا على أن تسدد القسط الذى حل موعده من القرض الأمريكى إلى المملكة العربية السعودية مباشرة، وقد ارسل الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز يبلغه أن القرض الذى ستقدمه بريطانيا له ليس مصدره كرم الحكومة البريطانية وسخاءها، وأن الولايات المتحدة يهمها تقوية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، بحيث يتاح للولايات المتحدة أن تقدم للسعودية المعدات وتقرضها الأموال دون وسيط(٢).

وفى أثناء فترة الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتجدة الأمريكية من المواد والمساعدات إلى المملكة العربية السعودية ما بلغت قيمته الإجمالية ٣٣,٠٠٨,٥٠٧ (ثلاثة وثلاثون مليوناً وثمانية آلاف وخمسمائة وسبعة من الدولارات)، واتفق أن تسترد الولايات المتحدة ما قيمته ١٥,١٢٩,٥٠٧ (خمسة عشر مليوناً ومائة وتسعة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وسبعة من الدولارات)، أما الباقى فيعتبر منحة لا ترد.

وقد اشتملت المعونة الأمريكية على شحنات من الحبوب والسكر والبضائع القطنية

---

(١) National Archives, Washington, American Minister in Egypt, Kirk, No. 1005, to Secretary of State, in 26th April 1943.

(٢) رأفت غنيمى الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

ومعدات النقل كما كانت الفضة من أكثر السلع التى شملتها المعونة الأمريكية، والتى تضمنت عملات الريال الفضية حيث كانت حاجة الملك عبدالعزيز شديدة وعاجلة فى أثناء الحرب لمقابلة المتطلبات النقدية المتزايدة للشعب السعودي.

وفى أثناء زيارة الأمير فيصل عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٣م، للولايات المتحدة الأمريكية، قام الأمير بالتفاوض مع المسئولين الأمريكيين فى واشنطن بشأن المتطلبات الاقتصادية للمملكة، كما كان الأمير مهتماً بالحصول على بعض الأسلحة الصغيرة وغيرها من المعدات الحربية، كما طلب الأمير فيصل أيضاً معلومات بخصوص شحنات أخرى من الفضة، وكذلك المعدات ذاتية الحركة، ومعدات الراديو والمضخات والمواد الطبية(١).

وإذا كان يحق لنا أن نقول إن الفضل كله يرجع لله أولا، ثم للدور الذى قام به الملك عبدالعزيز فى سبيل إخراج البلاد من محنتها بطرق تحفظ للمملكة مكانتها وهيبتها واستقلالها، وأن تعيش فترة الحرب بسلام وأمان، فإننا لا يمكن أن ننكر أن البريطانيين كان لهم الدور الأكبر فى مساعدة المملكة العربية السعودية، مهما كانت الطريقة التى ننظر بها حيال ذلك الأمر، فقد بلغت قيمة مساعدة المملكة المتحدة التى لم تستردها من الحكومة السعودية مبلغاً وقدره ٥١ مليون دولار، وهو يمثل عدة أضعاف لما دفعته الولايات المتحدة على أساس أنه معونة لا ترد فى برنامج الإعارة والتأجير **Lend-Lease Act**.

ومع أن الولايات المتحدة أنهت رسمياً برنامج الإعارة والتأجير فى ٨ من رمضان ١٣٦٤هـ / ١٧ من أغسطس ١٩٤٥م، إلا أن دولا معينة استثنيت كان من ضمنها المملكة العربية السعودية إذ استمرت فى الحصول على معونات من خلال هذا البرنامج حتى تم استخراج البترول بكميات كبيرة(٢).

وإذا كانت الجوانب الاقتصادية هى التي كانت حجر الأساس فى العلاقات السعودية الأمريكية والتى تطورت لتشمل الجوانب السياسية حيث أخذت العلاقات تتطور يوماً بعد يوم نحو مستقبل أفضل لشعبى البلدين، إلا أن هناك ما يعكر صفو العلاقات السعودية الأمريكية، ويتمثل فى تبنى الولايات المتحدة الأمريكية للصهيونية ووقوفها إلى جانبها وتعاطفها معها.

---

(١) National Archives, Washington, American Minister in Saudi Arabia, James Moose, No. 75, to Secretary of State, in 25th October 1943.

(٢) Walt: op. cit. pp. 220 - 230.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية وأثره على العلاقات السعودية الأمريكية

كانت الحكومة السعودية تواصل كفاحها واتصالاتها بالحكومة البريطانية بشأن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعد صدور الكتاب الأبيض عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م، وإبان الحرب العالمية الثانية ركزت الحكومة السعودية اهتمامها على السياسة الأمريكية التي بدأت تتأثر بالدعاية الصهيونية نظراً لوجود أعداد كبيرة من اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقال ثقل الحركة الصهيونية إليها.

ولم تكن جهود الملك عبدالعزيز في اتصالاته بالولايات المتحدة الأمريكية عقب مؤتمر لندن وصدور الكتاب الأبيض، وإنما كانت سابقة عليه، ففي ٧ من شوال ١٣٥٧هـ / ٢٩ من نوفمبر ١٩٣٨م، أرسل الملك عبدالعزيز إلى الرئيس الأمريكي روزفلت رسالة ينبه فيها الحكومة الأمريكية بعد إصدارها بياناً في ٢٠ من رمضان ١٣٥٧هـ / ١٤ من أكتوبر ١٩٣٨م، أيدت فيه قرار التقسيم، والذي يحمل في طياته حرص واهتمام الحكومة الأمريكية بفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأنه في ضوء هذا الاهتمام، قد راقبت الحكومة الأمريكية وشعبها بأشد العطف تدرج الوطن القومي في فلسطين، وهو مشروع لعب فيه الذهب ورأس المال الأمريكي دوراً رئيسياً (١).

وإبان الحرب العالمية الثانية قامت الصهيونية باستغلال ظروف الحرب، وأخذت تنشر دعاية واسعة النطاق أرادت بها السعي لتضليل الرأي العام الأمريكي من جهة، والضغط على الحلفاء في موقفهم الحرج من جهة ثانية، ليحملوا بذلك دول الحلفاء على الخروج على مبادىء الحق والعدل والإنصاف التي أعلنوها وقاتلوا من أجلها، وهي حرية الشعوب واستقلالها (٢).

ويريد اليهود بعملهم هذا أن يحملوا الحلفاء على مساعدتهم في القضاء على الشعب العربي الآمن في فلسطين، وأن يحل اليهود المشردون من كل الآفاق في هذا الموطن الإسلامي

---

(١) خير الدين الزركلي: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١١٠٢- ١١١٤.

(٢) طه عثمان الفرا: مرجع سبق ذكره، ص ص١٩٥- ١٩٦.

محمد أمين الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين (القاهرة، مكتب الهيئة العربية العليا، ١٩٥٤م)، ص ص٩٧- ٩٨.

المقدس.

وقد تنبه الملك عبدالعزيز للدعاية الصهيونية، وأرسل خطاباً للرئيس الأمريكي روزفلت بتاريخ ٢٥ من ربيع الآخر ١٣٦٢هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٤٣م، يطلب من الحكومة الأمريكية التعاون فى سبيل إيقاف سيل الهجرة إلى فلسطين إيقافاً تاماً، وإيجاد أماكن لليهود فى غير فلسطين يأوون إليها، ومنع بيع الأراضى لليهود منعاً باتاً(١).

وفى ١٩ من رجب ١٣٦٢هـ / ١٥ من يوليو ١٩٤٣م، أجاب الرئيس روزفلت على رسالة الملك عبدالعزيز مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخذ أى قرار يغير من وضع فلسطين الأساسى دون التشاور مع العرب واليهود.

كما أبرق الملك عبدالعزيز فى ٣ من صفر ١٣٦٢هـ / آخر يناير ١٩٤٤م لوزارة خارجيته مستنكراً تعاطف بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى مع الحركة الصهيونية، والذى ظهر واضحاً فى تأييدهم لقرارات مؤتمر بلتمور **Biltmore**(.) الذى عقده الصهاينة فى مدينة نيويورك والتى تنادى قراراته بفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود دونما قيد أو شرط حتى يستطيع اليهود تكوين دولة يهودية(٢).

هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية السعودية الوزير الأمريكى المفوض فى جدة شدة انزعاج الملك عبدالعزيز لقرارات المؤتمر، مما جعل الوزير الأمريكى يبلغ حكومته، فجاء جوابها وقدمه الوزير الأمريكى للخارجية السعودية فى مذكرة بتاريخ ٢٤ من ربيع الأول ١٣٦٣هـ / ٢٠ من مارس ١٩٤٤م، ومفاده أن الرئيس روزفلت يشكر الملك عبدالعزيز على بيانه، ويؤكد أن مثل هذا الأمر لا يغير الموقف الأساسى لسياسة الحكومة الأمريكية تجاه

---

(١) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٢، ص١١٢١- ١١٢٥.

(.) عقده الصهاينة معاً فى مدينة نيويورك ونادوا بإيجاد دولة يهودية تضم فلسطين كلها، وتعاطف بعض أعضاء الكونجرس مع قرارات المؤتمر التى تنادى بفتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية دون قيد أو شرط.

انظر:

محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥- ١٩٦٧م (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م)، ص٤٤- ٤٦.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١١٤٥.

فلسطين(١).

وفى ٢٠ من محرم ١٣٦٤هـ / ٥ من يناير ١٩٤٥م، أرسل الوزير الأمريكى المفوض فى السعودية برقية إلى جيمس بيرنز Byrns، وزير الخارجية الأمريكى، أوضح فيها ان الملك عبدالعزيز يلح بعد توقيع برتوكول جامعة الدول العربية من أجل الالتزام المشترك بالدفاع عن فلسطين العربية ضد الصهيونية بالقوة إذا لزم الأمر، وان الملك عبدالعزيز يشرفه أن يموت على أرض المعركة دفاعاً عن فلسطين(٢).

وقد أبلغ وزير الخارجية الأمريكى الرئيس روزفلت بفحوى هذه البرقية، وعقب بأنه لأمر بالغ الدلالة أن يصرح الملك عبدالعزيز بأنه يشرفه أن يموت دفاعاً عن قضية فلسطين(٣).

كما كتب المدير الأمريكى للعمليات الاقتصادية فى الشرق الأوسط لاندس Landes إلى الرئيس روزفلت فى ١٧ من يناير ١٩٤٥م، أن الملك عبدالعزيز «يهتم اهتماماً عميقاً بموضوع فلسطين بصفة شخصية لما لها من أهمية سياسية ودينية وأنه رفض أن يتقبل أية اقتراحات أمريكية تقوم على أساس إيجاد حل سياسى وسط لهذه المشكلة، أما من الناحية الدينية فإن الملك عبدالعزيز يمثل خط الدفاع الأول عن العقيدة الإسلامية وهو قمة حركة التضامن الإسلامى الحقيقى»(٤).

واستمراراً للجهود السعودية فى خدمة القضية الفلسطينية، ألقى الملك عبدالعزيز بياناً على أفراد المفوضية الأمريكية فى جدة خلال لقائه بهم فى ١٦ من صفر ١٣٦٤هـ / ٣١ من يناير ١٩٤٥م، طالب فيه أن تقوم الحكومة الأمريكية بتسوية المشكلة الفلسطينية طبقاً لتقاليدها عن العدالة التى يتمسك بها الأمريكيون لأنفسهم وجيرانهم.

وقال فى بيانه «على أمريكا وبريطانيا أن تختارا بين أرض عربية، يسودها السلام

---

(١) خير الدين الزركلى: المصدر السابق، جـ٣، ص١١٤٥.

(٢) Foreign Relation of the U.S. (1945), Vol. VIII, A Telegram from Minister in Saudi Arabia, Eddy, to Secretary of State, in 5th January 1945. 890 B. 00/ 1- 545.

(٣) Ibid: Memorandum from Secretary of State to President Roosevelt, in 9th January 1945.

(٤) Ibid: pp. 680 - 681.

والهدوء، وأرض يهودية، غارقة بالدم»، وأنه «إذا اختارت أمريكا جانب اليهود فإن ذلك سوف يعنى بالنسبة لنا أن أمريكا قد رفضت الوقوف مع الحق وهو أمر نأسف عليه»(١).

وقد اهتم الرئيس الأمريكي بهذا الأمر، فهو يعرف أن الملك عبدالعزيز ليس كغيره من الحكام الذين يقتصرون على الأقوال، بل هو رجل سياسة وحرب، ولا يبالى فى سبيل مبدئه أن يموت شريفاً وشهيداً فى ساحة القتال دفاعاً عن الإسلام، كما أن الرئيس الأمريكي روزفلت من خلال المكاتبات التى دارت بينه وبين الملك عبدالعزيز بشأن القضية الفلسطينية بات معجباً بشخصية الملك عبدالعزيز القوية، ولما يتمتع به من نفوذ فى العالمين العربى والإسلامى، فأخذ يتوق إلى لقاء شخصى مع هذا الزعيم ليعرف منه مباشرة آراءه عن أحوال الشرق الأوسط وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، خاصة وأن الرئيس روزفلت كان وقتها يتعرض لضغوط صهيونية قوية من أجل العدول عما قرره من تأجيل البت فى موضوع إقامة دولة يهودية فى فلسطين، وكان عليه أن يتخذ قراراً بهذا الصدد، ولذلك فقد اعتقد أن اجتماعه بالملك عبدالعزيز ربما مكنه أن يؤثر فيه، ويحمله على الموافقة على إقرار حل سلمى للمسألة الفلسطينية(٢).

وطلب الرئيس روزفلت من وزارة الخارجية الأمريكية أن تعمل على تنظيم لقاء مع الملك عبدالعزيز ضمن القادة الذين سيلتقى بهم فى الشرق الأوسط، وهو فى طريق عودته من اجتماعه بتشرشل فى يالطا(*)، فى ١٩ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢ من فبراير ١٩٤٥م(٣).

وفى غرة ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، اجتمع الرئيس روزفلت على ظهر الطراد الأمريكي كوينسى Quincy فى البحيرات المرة بقناة السويس بالملك

---

(١) Ibid: A Telegram No. 45, from American Minister in Jeddah, Eddy, to Secretary of State, in 1st February 1945, 867 No. 01/2-145.

(٢) أحمد حسين العقبى: أسرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت (ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)، ص٧٢.

(*) يالطا أو (يالتا) مدينة بجمهورية روسيا السوفيتية، عقد فيها مؤتمر من ٤- ١١ نوفمبر ١٩٤٥ فى نهاية الحرب العالمية الثانية، اشترك فيها روزفلت وتشرشل وستالين وذلك لوضع خطة لما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن هزمت المانيا وسقطت حليفتها إيطاليا.

انظر: أحمد حسين العقبى: المرجع السابق، ص١١٣.

(٣) محمد مختار باشا: مرجع سبق ذكره، ص١٤٢٥.

عبدالعزيز آل سعود، وبعد ان ناقش الرئيس الأمريكى شئون الحرب مبدياً ثقته بأن المانيا سوف تهزم، ذكر روزفلت أنه يواجه مشكلة خطيرة يود أن يطلب من الملك عبدالعزيز مشورته وعونه فيها، وهى إنقاذ بقايا اليهود فى أوربا وإعادة توطينهم، وهم الذين قاسوا ما لا يوصف من الأهوال على يد النازيين من طردهم وتدمير بيوتهم وتعذيب وقتل جماعى»، وقال روزفلت أنه «يشعر بمسئولية شخصية، بل إنه ألزم نفسه إلزاماً بالمعاونة فى حل هذه القضية، فماذا لدى الملك من اقتراح لحلها؟» فأجابه الملك عبدالعزيز «فلتعطهم وذريتهم خير أراضى وبيوت الألمان الذين اضطهدوهم».

فأجاب روزفلت «إن اليهود الباقين لديهم رغبة ملحة للاستقرار فى فلسطين، ولابد أنهم يرهبون بداهة البقاء فى المانيا، حيث يمكن أن يتعرضوا للعذاب مرة أخرى».

فقال الملك أنه «لا يشك أن لدى اليهود أسباباً قوية لعدم الثقة فى الألمان، ولكن الحلفاء بالتأكيد سوف يدمرون قوى النازيين إلى الأبد، وبانتصارهم سوف يكون لديهم من القوة ما يحمون به ضحايا النازية، وإذا كان الحلفاء لا يتوقعون أنهم سيحكمون السيطرة على السياسة الألمانية فى المستقبل فلماذا كانت هذه الحروب الباهظة؟ إنه لا يتصور ترك العدو فى موقف يستطيع أن يعاود الهجوم فيه بعد هزيمته».

عاد روزفلت لمناقشة الموضوع قائلا: «إنه يعتمد على الكرم العربى وعلى عون الملك فى حل المشكلة الصهيونية»، ولكن الملك عبدالعزيز أعاد القول «لنجعل العدو الظالم هو الذى يدفع الثمن، وهذه هى الطريقة التى يتبعها العرب فى حربهم، وعلى المجرم أن يدفع هو التعويضات وليس على المشاهد البرىء، وما هو الضرر الذى أنزله العرب بيهود أوربا؟ إن الألمان هم الذين سرقوا بيوتهم وأرواحهم فليدفع الألمان الثمن» (١).

وقد أبان الملك عبدالعزيز للرئيس روزفلت أن هناك جيشاً يهودياً فى فلسطين يريدون به فيما يعتقد محاربة العرب لا محاربة الألمان، وأوضح ببساطة أن العالم العربى لن يسمح لليهود بأى وجود فى فلسطين للتوطن فى المستقبل، كما أكد بوضوح أن العرب سيحملون السلاح قبل أن يوافقوا على هذا الأمر، وان دينه يوجب عليه العمل معهم فى فلسطين وحولها، ولا شك أن الملك عبدالعزيز ترك أثراً كبيراً فى نفس الرئيس روزفلت بأن العرب ينوون الجهاد لا مجرد القول(٢) دفاعاً عن أرضهم ومقدساتهم الإسلامية، وهذا ما

---

(١) أحمد العقبى: مرجع سبق ذكره، ص١١٦- ١١٧.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٣، ص١١٦٤.

جعله يعطي الملك عبدالعزيز عهوداً مؤكدة ذكرها مرة أخرى فى خطابه إلى الملك فى ٢٣ من ربيع الآخر ١٣٦٤هـ / ٥ من أبريل ١٩٤٥م «أنه هو شخصياً وكرئيس للولايات المتحدة لن يقوم بأي عمل يمكن أن يكون معادياً للعرب، وأن حكومة الولايات المتحدة لن تحدث تغييراً فى سياستها الأساسية فى فلسطين بغير التشاور الكامل مع العرب واليهود»(١).

إلا أن الأجل لم يمهل الرئيس روزفلت ليفي بما قطعه على نفسه بشأن فلسطين، فلقد توفي بعد أسبوع من تحرير هذا الخطاب للملك عبدالعزيز، وخلفه ترومان، فوجدت فيه الصهيونية التأييد والتشجيع فى تحقيق مخططاتها.

وفى ١٢ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٠ من أكتوبر ١٩٤٥م، أصدر جيمس بيرنز، وزير الخارجية الأمريكى بياناً، ذكر فيه النهج الجديد لسياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء فلسطين، فى ظل الرئيس الجديد ترومان والذى جاءت عباراته لتؤكد أنه لن يتخذ أي قرار نهائى من شأنه أن يؤثر على الوضع الأساسى فى فلسطين قبل التشاور مع كل من العرب واليهود، وأن المباحثات بين الرئيس ترومان ورئيس الوزارة البريطانية أتلى إنما هى مباحثات استكشافية من أجل التوصل إلى حل لمشكلة اليهود الذين تركوا ديارهم واحتمال أن تكون فلسطين ملجأ لبعض منهم(٢)، ويبدو لنا أن هذا التصريح الغرض منه تهدئة الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط.

ولا شك أن الوزير الأمريكي المفوض فى جدة كان يدرك أهمية موقف الملك عبدالعزيز تجاه القضية الفلسطينية، وأثر هذا الموقف على العلاقات السعودية الأمريكية، فكتب مذكرة لحكومته بتاريخ ١٩ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٦ من أكتوبر ١٩٤٥م، ومما جاء فيها «إن حكومة المملكة العربية السعودية لا تستطيع أن توفق بين مبدأ التشاور المسبق مع العرب وبين ما يذاع عن اقتراح للولايات المتحدة بوجوب إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين حالا، وبدون تشاور مسبق، حتى لقد أصبحت أعتقد بشكل نهائي فى ٢ من أكتوبر

---

(١) Foreign Relations of U.S.A., 1945, Vol. VIII, p. 698, A Letter from President Roosevelt to King Abdul Aziz, in 5th April 1945, 867 N. 01/4-545.

(٢) Foreign Relations of U.S.A., 1945, Vol. VIII, pp. 790-791, Memorandum from U.S. Minister in Saudi Arabia, Eddy, to Near Eastern and African Affairs, Hunderson, Washington, in 26th Oct. 1945, 867, N. 01/10-2645.

أن تنفيذ مثل هذا القرار بدون اشتراك الزعماء العرب سوف يكون دليلا باتاً لدى الحكومة السعودية على أن سياسة حكومة الولايات المتحدة بشأن فلسطين ليست متفقة مع العرب ولا هى ودية نحوهم»(١).

«وتعتقد حكومة المملكة العربية السعودية أن نشر خطاب الرئيس روزفلت إلى الملك عبدالعزيز المؤرخ فى ٥ من أبريل ١٩٤٥م، قد يوضح سياسة الحكومة الأمريكية، ويضع حداً لمطالبة الصهيونية بتصرف من جانب واحد، ومع ذلك فإذا حدث تصرف من جانب واحد يؤثر على الوضع الأساسى فى فلسطين فسوف نتهم بخلف الوعد، وسوف تنهار هيبتنا لدى حكومة المملكة العربية السعودية، ويعتقد الملك أن استقلال دولة فلسطين العربية، وبقاءها على قيد الحياة أمر يهم الدول العربية المجاورة فى الشرق الأدنى اهتماماً أكثر شرعية من اهتمام الأمريكيين الذين تقع بلادهم على بعد خمسة آلاف ميل سواء كان هؤلاء الأمريكيون يهوداً أو غير يهود، ونتيجة لذلك فهو (الملك عبدالعزيز) مصمم على ألا يكون للحكومات العربية رأى فى مستقبل فلسطين أقل من الصهيونيين الذين يعيشون على مسافة بعيدة».

«وإذا تأكد الشك المتزايد فى أن حكومة الولايات المتحدة تتبع إزاء فلسطين سياسة ودية نحو الصهيونية السياسية، وبالتالي معادية للعرب، فإن مشروعات الولايات المتحدة فى المملكة العربية السعودية سوف تشل بدرجة خطيرة».

«وقد قال لى الملك عبدالعزيز أنه لن يسمح بأية طائرة تنقل صهيونياً إلى فلسطين بالهبوط فى المملكة العربية السعودية، كما أن نائب وزير الخارجية السعودية ألمح لى بصفة غير رسمية، بأن الملك قد لا يسمح بأن ينقل البترول من بلاده فى خط أنابيب ينتهى فى منطلقة يسيطر عليها اليهود حتى لا تسهم بلاده فى حياة ورفاهية الصهيونيين، هذه الذرات الصغيرة من القش فى الريح إيماءات عن الموقف الذى من المتوقع أن تتخذه حكومة المملكة العربية السعودية فى حالة أى تحرك موال للصهيونية تتخذه حكومة الولايات المتحدة».

«وان حكومة المملكة العربية السعودية تتخذ موقفاً على أساس أن فلسطين يحميها ميثاق الأمم المتحدة بحقها فى تقرير مصيرها باتفاقية دولية، ومن المؤكد أن السعوديين يتوقعون التشاور مع العرب قبل أى تسوية لمستقبل فلسطين، وما لم يحدث هذا التشاور فى

(١) Ibid: pp. 790 - 791. 867 N. 01/10-2645.

المستقبل القريب جداً، فإن المناخ السياسي فى المملكة العربية السعودية قد يثبت عداءه لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية»(١).

وفى ٢٢ من ذي القعدة ١٣٦٤هـ / ٢٩ من أكتوبر ١٩٤٥م، رفع القائم بالأعمال الأمريكى فى السعودية، ساندز Sands، إلى وزير الخارجية الأمريكى مذكرة كان قد تسلمها قبل يومين، أى فى ٢٠ من ذى القعدة / ٢٧ من اكتوبر، من وزارة الخارجية السعودية، وفيها عبر الوزير السعودي عن تقديره لتصريح وزير الخارجية الأمريكي، والذى أكد فيه أنه بالنسبة لسياسة حكومته نحو فلسطين فإنها لن تتخذ قراراً نهائياً يؤثر على الوضع الأساسى قبل التشاور المسبق مع العرب واليهود، ثم أشارت المذكرة السعودية إلى اهتمام الرئيس ترومان بالعثور على ملجأ لليهود المشردين، واعتبر الوزير السعودى أن هذا أمر تتقبله حكومة المملكة العربية السعودية باعتباره عملا إنسانياً، ولكن يجب أن يكون منفصلا تماماً عن الصهيونية السياسية، وأنه عند توزيع اليهود المشردين فإن العدالة تقتضى مراعاة أن فلسطين قد سبق لها أن تحملت النصيب الأكبر من هؤلاء اللاجئين، وأن هدف الصهيونيين من حشد اليهود فى فلسطين لا ينبع من مبادىء إنسانية، ولكن الرغبة فى تغيير الوضع الأساسي فى فلسطين، وتوطين أغلبية يهودية فيها، وما يصحب ذلك من مضايقة العرب وطردهم من ديارهم(٢).

كما أشارت المذكرة السعودية إلى أنه توجد فى كل أنحاء العالم مساحات شاسعة يستطيع اليهود أن يعيشوا فيها، بدلا من حشدهم فى تلك البلاد الضيقة فلسطين، التى تحملت منهم ومن جرائم الصهيونية ما لم يتحمله أى بلد آخر فى العالم.

كما أوضحت المذكرة السعودية أن إضافة أى عدد من اللاجئين اليهود فى فلسطين يعتبر تغييراً للوضع الأساسي فى فلسطين، والذي تعهدت حكومة الولايات المتحدة بأنه لن يحدث، كما أن هذا العمل سوف يزيد من خطورة المسألة الفلسطينية، وتصبح تهديداً للسلام فى الشرق الأوسط وفى الأقطار العربية.

وفى ختام المذكرة طلبت حكومة المملكة العربية السعودية من حكومة الولايات

---

(١) Ibid: pp. 790 – 791.

(٢) Ibid: pp. 802 – 803, from Charge D'Affairs in Saudi Arabia, Sands, to Secretary of State, in 29th Oct. 1945, 867 N. 01/10-2945.

المتحدة الأمريكية التى تربطها بها أقوى روابط الصداقة، بألا تتخذ أية خطوة تهدد السلام فى الشرق الأوسط، وتتعارض مع المبادىء التى وضعتها الأمم المتحدة، وتخرق الضمانات التى أعطاها الرئيس روزفلت للملك عبدالعزيز (١).

إلا أن الحكومة الأمريكية لم تف بما قطعته على نفسها من محاولة إحلال السلام والأمن فى فلسطين، نتيجة للتعاطف الكبير بل والتأييد المطلق الذى أولاه الرئيس الأمريكى ترومان للأمانى الصهيونية، بالإضافة إلى وقوع المؤسسات والدوائر السياسية فى أمريكا تحت تأثير الضغوط اليهودية، الأمر الذى أدى بالرئيس ترومان إلى إصدار بيان يلح فيه من أجل السماح لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين، والضغط على الحكومة البريطانية كى تلبى رغبات الصهاينة فى إدخال هذا العدد الهائل إلى فلسطين.

ولقد أثر بيان الرئيس ترومان على الملك عبدالعزيز تأثيراً بالغاً، حيث طلب من الوزير المفوض الأمريكى توضيح موقف الولايات المتحدة الرسمى المتعلق بالادعاءات الصهيونية بفلسطين، كما اعتبر تصريح ترومان تحيزاً ومنعطفاً خطيراً فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وقد عبر الملك عبدالعزيز عن موقفه فى خطاب رسمى أرسله إلى الرئيس ترومان فى ١٨ من ذي القعدة ١٣٦٥هـ / ١٥ من سبتمبر ١٩٤٦م، لمعرفة سر التغيير المفاجىء فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية فلسطين، وجاء جواب ترومان للملك عبدالعزيز بتاريخ ٢٨ من ذي القعدة ١٣٦٥هـ / ٢٥ من أكتوبر ١٩٤٦م، يحمل فى طياته المكر والخداع والمراوغة، وإن المتتبع لرسائل الرئيس الأمريكى ترومان للملك عبدالعزيز يلمس فى ثناياها عزم وتصميم ترومان على مساعدة اليهود على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بغض النظر عن الظلم والعدوان الذى سيحيق بالعرب فى بلادهم فلسطين(٢)، ولا شك فى أن جميع الأحداث التى وقعت فى فلسطين من وعد بلفور المشؤوم، إلى يومنا هذا، مخطط لها فى دوائر السياسة الاستعمارية والصهيونية، وما تمر به فلسطين اليوم ما هو إلا

---

(١) Ibid: pp. 802 - 803.

أرسل وزير الخارجية الأمريكى صورة من هذه المذكرة السعودية إلى الرئيس ترومان بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٤٥م.

(٢) خير الدين الزركلى: مصدر سبق ذكره، جـ٤، ص ص١٢٦٥ - ١٢٨٣.

فصل من فصول هذا المخطط الطويل الأمد، وقد تم تنفيذه بدقة متناهية على مرأى من الأمة العربية والإسلامية التى تشاهده وتعانى من نتائجه دون أن تتنبه أو تتعظ، ولذلك ضاعت جهودها هباء وضاعت كل المحاولات لتبصيرها بواسطة القيادات والزعامات المخلصة.

ولقد كان أبناء الأمة العربية والإسلامية يوماً ما هم الأقوياء، ويمكنهم أن يعودوا إلى قوتهم إن هم عادوا إلى صفاء عقيدتهم، ألا ليتهم يعودون.


الخاتمة

تسعى المملكة العربية السعودية دائماً إلى توثيق علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة، وكانت سياستها مبنية على وضوح الهدف، والثبات على المبدأ.

ومن خلال دراستنا للعلاقات السعودية البريطانية دراسة مستفيضة، يبرز البحث النتائج التالية:

أوضحت الدراسة أن العلاقات السعودية بإمارات ومشيخات الخليج العربى ترتبط ارتباطاً قوياً بمدى نفوذ وتدخل بريطانيا فى شئون هذه المنطقة، سياسياً أو عسكرياً، وذلك لارتباط هذه الإمارات والمشيخات فى الخليج بمعاهدات حماية مع بريطانيا، مما مكنها من أن تكون هى المشرفة الوحيدة على المنطقة، فقامت بأعمال الشرطة على طول الساحل، وتولت فى نفس الوقت إدارة الشئون الخارجية لمشيخات الخليج، فكان جل اهتمام بريطانيا هو عدم تدخل الملك عبدالعزيز فى شئون المشيخات، حتى يتسنى لها إحكام سيطرتها، وتحقيق مآربها، والمحافظة على مصالحها فى منطقة الخليج.

وكانت معاهدتا العقير عام ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م وجدة عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م من الركائز الأولى المهمة والأساسية التى استندت إليها العلاقات السعودية البريطانية، حيث أقرت هاتان المعاهدتان المبادىء الأساسية التى سعى الملك عبدالعزيز لتحقيقها فى سبيل الوصول إلى طموحاته، والمتمثلة فى استعادة ملك أسلافه، وتوحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، والقضاء على عوامل التجزئة والفوضى التى عمل الأعداء على إثارتها خدمة لمصالحهم.

وكان من أهم نصوص هاتين المعاهدتين هو ما أشارت إليه من وجوب احترام حق الجوار مع إمارات ومشيخات الخليج العربى، وإلى هنا والأمور تسير فى طريقها الطبيعى متسمة بالعلاقات الودية الوثيقة بين الدولتين، إلا أن هذه العلاقات الحتمية التى فرضها الوجود البريطانى المحيط بمعظم الأراضى السعودية، لم تستمر طويلا، نظراً للنوايا السيئة التى كانت بريطانيا تخفيها، خدمة لمصالحها فى المنطقة.

فلقد أوضحت الدراسة أنه بعد ظهور النفط كشفت بريطانيا عن خبث نواياها، بعد أن تظاهرت طويلا بأنها تسلك طريق السلام، ولتحقيق أهدافها العدوانية عملت على اصطناع مشكلات حدودية بين المملكة العربية السعودية وبعض مشيخات الخليج لعرقلة أعمال التنقيب واستخراج البترول فى المنطقة الشرقية من المملكة، ولهذا كانت مسألة استخراج النفط مدخلا وسبباً رئيسياً تذرعت به بريطانيا من أجل خلق جو من توتر العلاقات بينها وبين

السعودية، ولا سيما بعد أن منحت المملكة العربية السعودية حقوق امتياز التنقيب عن النفط للشركات الأمريكية، فأثار هذا العمل حقد بريطانيا التى كانت تسعى بطرقها الملتوية للاستحواذ على كل خيرات المنطقة، وجعل حكامها أداة سهلة فى يدها، الأمر الذى رفضه الملك عبدالعزيز، وعمل على ترسيخ علاقته بالأشقاء من جيرانه حكام الخليج العربى.

ولهذا يحق لنا القول بأن الوجود البريطانى فى بعض المناطق المحيطة بالمملكة كان منبعاً وبؤرة للمشكلات بين الأشقاء، حيث كانت بريطانيا تستغل أي نوع من الخلافات بينهم، والتى قد تنشأ ربما نتيجة لاختلاف وجهات النظر، فتنتهز تلك الفرصة للعمل على إضرام الفتنة خدمة لمصالحها السياسية والاقتصادية، وأهدافها الاستعمارية فى المنطقة، وانطلاقاً من تحقيق أهدافها القائمة على سياسة «فرق تسد».

إلا أن الملك عبدالعزيز تنبه للنوايا البريطانية السيئة، وأخذ على إحباطها أولا بأول، مما أبعد عن المنطقة الكثير من المخاطر والكوارث، وجعلها تعيش فى جو تسوده روح الأخوة الصادقة، وتعم فيه الانطلاقة الحضارية القائمة على أسس إسلامية راسخة، كان من اهم نتائجها قيام مجلس التعاون الخليجى.

كما أوضحت الدراسة من خلال الوثائق البريطانية، أنه على الرغم من محاولات بريطانيا لمنع أو تقييد حكام الخليج العربى بعدم الاتصال بالملك عبدالعزيز، رحمه الله، أو التشاور معه فى الأمور السياسية وغيرها، إلا أن أمراء ومشايخ الخليج رفضوا وجود أي قوة تعمل على تفريقهم، ونشر الفتن بينهم، فكانوا دائمى الاتصال والزيارات بالملك عبدالعزيز، هذه الزيارات التى لم تكن عن طريق مؤتمرات رسمية أو ترتيبات معقدة، وإنما تم بعضها عن طريق الاتصال المباشر بين الأشقاء، وانتهاز المناسبات، والتقابل فى الحدود الشرقية من المملكة العربية السعودية بما تمليه عليهم روح التعاليم الإسلامية، والعلاقات الأسرية القديمة بين حكام دول الخليج، والتى تقوم على أسس راسخة من العقيدة، ووشائج القربى والجوار، بالإضافة إلى وحدة اللغة والتاريخ والتراث الحضارى والمصير المشترك، فكانت هذه الأمور مجتمعة سداً منيعاً أمام ما يهدف إليه البريطانيون من تطبيق سياسة «فرق تسد» العدوانية.

ومما أوضحته الدراسة من خلال تحليل بعض الوثائق البريطانية التى بين أيدينا، أن الاتفاقيات والمعاهدات التى أبرمت بين بريطانيا وبعض مشيخات الخليج، ليست إلا وسائل كانت بريطانيا تحاول من خلالها أن تضفى نوعاً من الشرعية لتحقيق أهدافها الاستعمارية،

لذلك نراها ما تكاد تصل إلى هدفها إلا وتسارع فتضرب عرض الحائط بكل المواثيق والمعاهدات تحقيقاً لمصالحها، وهو الأمر الذى فطن له الملك عبدالعزيز، وتصرف معها بما يخدم مصلحة الأمة الإسلامية والعربية، ويجنب المنطقة ويلات الحرب والفوضى والدمار.

وبجانب ذلك، أوضحت الدراسة أن حكومة المملكة العربية السعودية، وعلى رأسها بانى وحدتها الملك عبدالعزيز، تولى اهتماماً عظيماً فى سبيل المحافظة على حدودها وسلامة ممتلكاتها، وتعتبر ذلك أمراً حيوياً جداً، ومسألة حياة أو موت عندما يصل الأمر إلى المساس بأى جزء من أراضيها، وهذا الأمر أدركه المقيمون البريطانيون فى بعض مشيخات الخليج، ولذلك كانوا يعملون دائماً على إظهار مخاوفهم، ويحذرون حكومتهم بقولهم بأنه فى حالة قيام حرب عالمية ثانية، فإن وصف الحدود على الورق لن يمنع الملك عبدالعزيز من محاولة التقدم إلى شواطىء الخليج العربى فى مختلف النقاط لاستعادة ملك أسلافه، وتوحيد المنطقة فى وحدة سياسية واحدة.

كما كان المقيمون البريطانيون فى منطقة الخليج يحذرون حكومتهم أيضاً، من أن الملك عبدالعزيز لن يكتفى بالاستنكار، وإنما سيؤلب العالم الإسلامى والعربى ضد بريطانيا إن هى استمرت فى سياستها الملتوية ضده أو المساس بممتلكاته، وفى الوقت نفسه فإن المقيمين البريطانيين فى منطقة الخليج يدركون مدى قوة الملك عبدالعزيز وسلامة نواياه، ولذلك فإنهم دائماً يقترحون على حكومتهم ضرورة المحافظة على العلاقات الطيبة، وحسن النوايا بين المملكة وبريطانيا باستمرار، فإذا عجزت الحكومة البريطانية عن إعطاء الملك عبدالعزيز كل ما يطلب فيجب عليها الامتناع عن إثارته، بأى حال من الأحوال، لأنه يعرف أبعاد السياسة البريطانية فى المنطقة، وعلى استعداد للتصدى لها فيما لو سارت باتجاه معاكس بقصد زعزعة أوضاع المنطقة المستقرة.

وفى الوقت نفسه، أبرزت الدراسة أيضاً أن الملك عبدالعزيز بسلامة فطرته، وعمق تجربته، وحنكته السياسية، كان يمتاز بكفاءة سياسية عالية، ومعرفة جيدة فى إيجاد نوع من توازن القوى فى إدارة شئون علاقاته الدولية ليس مع القوى المحلية المحيطة بمملكته فى شبه الجزيرة العربية فحسب، ولكن أيضاً مع القوى الأجنبية ذات المصالح المتضاربة فى المنطقة، المعروفة حديثاً بالشرق الأوسط، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية فى العالم المعاصر.

وإضافة إلى ذلك، فلقد أبرزت هذه الدراسة أن الملك عبدالعزيز، رحمه الله، كان متبنياً للقضية الفلسطينية، حتى غدت هاجسه الذى لا يفارقه، فلم تشغله ظروف بلاده بقدر ما كانت تشغله قضية فلسطين، ولذلك كانت جهوده لشرح أبعاد هذه القضية مع الحكومة البريطانية متواصلة، وقد جاءت تحركاته فى شكل أحاديث مباشرة بينه وبين وزرائها المفوضين بجدة، أو بواسطة وزير خارجيته، وممثلى حكومته فى لندن، وتارة عن طريق لقاءات مباشرة بينه وبين المسئولين البريطانيين مبيناً، رحمه الله، فى كل وقت أن السياسة الماكرة التى انتهجها البريطانيون فى ذلك البلد العربى المقدس، تتنافى مع القيم الإنسانية، والصداقة والعلاقات الوثيقة التى تزعمها بريطانيا مع العرب والمسلمين، بل وتتخالف عهودها ومواثيقها، ولا تتفق مع الحق والعدل، الذى أشارت إليه جميع المواثيق والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية.

حقاً لقد استأثرت القضية الفلسطينية باهتمام الملك عبدالعزيز، رحمه الله، فمنذ عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، وإبان الثورة الفلسطينية التى اجتاحت جميع أرجاء فلسطين، ألقت المملكة بكل ثقلها فى مواجهة التحديات الصهيونية السافرة، وتصدت لوقف تيار الادعاءات الباطلة، فكان المنطق والواقع أقوى من كل تلك الادعاءات، وتأييد المملكة لهذه القضية ما هو إلا امتداد طبيعى، ومتابعة متصلة للسياسة الخارجية القائمة على مبادىء الحق والعدل والحرية.

وقد أدرك الشعب الفلسطينى المسلم مدى علو المكانة التى يتمتع بها الملك عبدالعزيز، على جميع الأصعدة الإسلامية والعربية والدولية، فتوالت النداءات الفلسطينية التى يساندها إجماع عربى تطلب تدخل هذا القائد المسلم المخلص الذى بادر إلى تلبية النداء الموجه إليه من الهيئة العربية العليا فى فلسطين، وسارع بإرسال خطابات للحكومة البريطانية، مبدياً فيها اعتراضه على حل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم، وموضحاً للحكومة البريطانية أن الحل الذى يراد به تقسيم فلسطين، وتفتيت وحدتها لن يحل مشكلة اليهود العالمية، ومؤكداً بأنه يفضل أن تفنى الأموال والأولاد والذرارى ولا يتأسس ملك لليهود فى فلسطين.

وقد أوضحت هذه الدراسة، أن تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم وإبقاء الوضع السياسى لفلسطين على ما هو عليه يدل بوضوح على نجاح المساعى والجهود الكبيرة التى بذلها الملك عبدالعزيز سياسياً، عندما نجح فى إقناع الحكومة البريطانية باتخاذ سياسة

عادلة فى فلسطين تتسم بروح الإنصاف، كما كان تراجع الحكومة البريطانية عن مشروع التقسيم باعثاً على توحيد الصفوف العربية، حيث عقدت المؤتمرات العربية بهدف الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى.

وفى مؤتمر لندن ١٢٥٧هـ / ١٩٣٩م، سجلت المملكة العربية السعودية أول تحرك على مسرح السياسة الدولية، وجاءت مشاركتها هنا فرصة كبرى لخدمة القضية الفلسطينية، ونقلها من الصعيد العربى إلى الصعيد الدولى، وفى هذا المؤتمر عرض الأمير فيصل، رحمه الله، وجهة نظر بلاده بالنسبة لقضية فلسطين، وحذر الحكومة البريطانية من مغبة استمرار الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وأكد أن ذلك سوف يؤدى إلى سوء تفاهم وقطيعة بين الدول التى تساند الصهيونية، وفى مقدمتها بريطانيا، وبين الدول العربية، كما أكد الأمير فيصل أن العلاقات الودية السائدة بين الشعوب العربية وبريطانيا والمصالح المتبادلة بينهما تتطلب الاتفاق والتفاهم، وأنه ما لم تحل قضية فلسطين حلا عادلا يرضى العرب، ويؤمنهم على سلامة بلادهم، وكرامة مقدساتهم، فإنه يخشى أن تسوء حالة هذه العلاقات لدرجة كبيرة جداً، وفى مقدمتها ولا شك العلاقات السعودية البريطانية.

ومما أبرزته هذه الدراسة أن الوفود العربية كانت قوية فى مواقفها تجاه حقوق الشعب الفلسطينى المسلم فى وطنه وتقرير مصيره واستقلاله، وعندما كان يبدو للحكومة البريطانية ألا مناص لها من قبول بعض مطالب العرب، وأن الرأى العام البريطانى يظهر ميلا نحوهم، فإنها كانت توعز سراً للصحف الاستعمارية واليهودية لشن حملات دعائية على الحكومة البريطانية واتهامها بالاستسلام لمطالب الفلسطينيين، كما تدخلت الحكومة الأمريكية لمنع استقلال فلسطين، الأمر الذى تذرعت به بريطانيا، وتراجعت عن استعدادها الزائف لتحقيق المطالب العربية، وأدى فى النهاية إلى فشل مؤتمر لندن فشلا ذريعاً، بالرغم مما قامت به بريطانيا من إصدارها للكتاب الأبيض بعد أن درست الأمر وقيمت الوضع فوجدت أنها كانت مندفعة فى تأييدها للصهيونية، فأصدرت هذا الكتاب الذى أكدت نصوصه بأنه ليس من سياسة بريطانيا أن تجعل من فلسطين دولة يهودية، وقد عزا بعض الباحثين هذا التصرف البريطانى للموقف البطولى الذى وقفه الأمير فيصل رئيس الوفد السعودى ومن معه من العرب فى مؤتمر لندن، بالإضافة إلى ما كان يقوم به اليهود من تطاول على العرب والبريطانيين على حد سواء فى جميع أرجاء فلسطين، هذا إذا ما أدركنا أن بريطانيا كانت

مقبلة على الحرب العالمية الثانية، وأنها ستكون فى أمس الحاجة إلى كسب ود العرب والاستفادة من مواقع بلادهم الاستراتيجى، إلى جانب خوف بريطانيا من التقارب العربى الألمانى لدرجة يكون لها التأثير العكسى على البريطانيين وحلفائهم.

وازدادت الصورة وضوحاً فى هذه الدراسة للمواقف السياسية للمملكة العربية السعودية، والتى تدرجت من سياسة التنبيه والتحذير، والإنذار إلى الجهر بكلمتها أمام المحافل الدولية، ولا سيما بعد ان وقعت أحداث سياسية وعسكرية إبان الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م - ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م، جعلت الحكومة البريطانية تتوارى خلف أحداث هذا المعترك العالمى، وبدأ الدور الأمريكى فى الظهور، بعد أن نجح فى التعتيم على الدور البريطانى، وهنا أدرك الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، أن ميزان القوى قد تغير، وان القضية الفلسطينية تمر فى منعطف خطير، بعد أن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الصهيونية وتنفيذ مخططاتها، وهذا ما أدركه الملك عبدالعزيز وبدأ بسلسلة من المراسلات مع الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت، حفلت بعرض تاريخى شامل لعروبة فلسطين، ونقد لاذع لمزاعم الصهيونية فى فلسطين، الأمر الذى جعل الرئيس الأمريكى يتراجع عن قراره فى تأييد الصهيونية، ويعد بأنه لن يعمل شيئاً يساعد به اليهود ضد الفلسطينيين.

وعموماً فإن القضية الفلسطينية تعتبر من أهم العوامل التى أثرت على العلاقات السعودية البريطانية، ولقد كان من نتائج الموقف السعودى المخلص تجاه القضايا الإسلامية والعربية إدراك بريطانيا لثقل ومكانة المملكة إسلامياً وعربياً وعالمياً، وهذا ما كانت تدركه حكومة الهند أيضاً، وجعلها تقرر فى أكثر من مناسبة أن الملك عبدالعزيز ورعاياه لن تمنعهم العلاقات الوثيقة مع بريطانيا من تقديم المساعدة للمسلمين فى أى مكان من أرجاء المعمورة، وفى مقدمتهم الشعب الفلسطينى، والوقوف ضد الحكومة البريطانية بكل قوة من أجل إحقاق الحق، وبسط العدالة لشعب فلسطين المظلوم.

وأبرز هذا البحث أيضاً أن الحكومة البريطانية كانت تشعر بأهمية التحرك السعودى على مسرح السياسة الدولية، إلا أنها كانت تجهل الهدف من إثارة مسألة عضوية المملكة العربية السعودية فى عصبة الأمم، فمما هو معروف أن إثارة المملكة لعضويتها فى العصبة كما هو واضح من الوثائق التاريخية كان بمثابة مناورة سياسية من جانب الملك عبدالعزيز يلجأ إليها عند الضرورة فقط، فعندما طلبت منه العصبة المقاطعة السياسية والاقتصادية لإيطاليا نتيجة

لغزوها للحبشة رفض طلبها، ووجه للعصبة خطاباً على لسان نجله الأمير فيصل، طيب الله ثراه، يحمل فى طياته بعداً إسلامياً لمكانة المملكة العربية السعودية ومقدساتها فى نفوس المسلمين، وفى نفس الوقت كان الخطاب إحراجاً لعصبة الأمم، فالملك عبدالعزيز يتساءل عن الحقوق والامتيازات التى تعود على المملكة نتيجة لمثل هذا التصرف، ولا سيما وأن المملكة ليست عضواً فى عصبة الأمم، وهذا يؤكد ما ذهب إليه بعض الساسة البريطانيون من أنهم يقفون فى الظلام أمام هذا القائد المسلم الفذ الحكيم.

أما سبب مخاوف بريطانيا وترددها فى تأييد المملكة لدخول عصبة الأمم فيبدو أنه يعود إلى رغبة الحكومة البريطانية فى إبعاد الدول الأوربية بل والعالم أجمع عن منطقة الخليج العربى حيث تعتبره مجالا حيوياً لها، وهى الخصم والحكم فى الوقت نفسه، ولهذا كانت تخشى من عضوية المملكة خوفاً من أن تلجأ المملكة لعرض قضاياها مع بريطانيا إلى عصبة الأمم وبالتالى إدانة المجتمع الدولى لها.

ولو أراد الملك عبدالعزيز أن يضم بلاده لعصبة الأمم فلن يعجزه شىء سيما وأن بريطانيا صاحبة النفوذ فى العصبة، وترتبط مع الملك عبدالعزيز بمعاهدات صداقة وثيقة، إلا أن الملك لم يفعل أكثر من إثارة مسألة دخول العصبة فى عبارات عامة، وهذا يعود بالدرجة الأولى وبالتأكيد إلى عدم ثقة الملك عبدالعزيز بالعصبة، وشكوكه حول تطلعاتها، لأنه رحمه الله كان يدرك أن إنضمام بلاده إلى العصبة يلزمها بقبول ميثاقها، وما فيه من مواد ظالمة وخاصة فيما يتعلق منها بنظام الانتداب، وطبيعى فإن الملك عبدالعزيز إنطلاقاً من مبادئه الإسلامية ينكر هذا النظام الجائر جملة وتفصيلا، ولا يقره أبداً، ويرفض فرضه على بعض الدول العربية، بل يرى أنه من الواجب الإسلامى مقاومته وعدم تأييد المنظمة التى أقرته لما فيه من منافاة لأبسط قواعد وأسس الحياة الكريمة.

وعلاوة على ذلك فلقد اوضحت هذه الدراسة أنه فى خضم المعترك العالمى فى الحرب العالمية الثانية، لم يكن الملك عبدالعزيز بعيداً عن سير الأحداث بل كان يرقبها عن كثب.

وعلى الرغم من محاولات الطرفين المتحاربين (المحور والحلفاء)، لاستقطاب الملك عبدالعزيز إلى جانب أحدهما، إلا أنه كان يدرك خطورة الموقف، فرفض سياسة المراوغة ووقف موقفاً محايداً من الكتلتين المتحاربتين حتى لا يعرض المنطقة للخطر إلى أن وضعت الحرب أوزارها، واضعاً نصب عينيه تحكيم العقل، والأخذ بالحزم قبل السير وراء العاطفة،

فلم يتسرع حين انساقت الشعوب إلى خوض غمار الحرب خوفاً أو طمعاً أو هلعاً، بل صرف كل جهود بلاده فى تحقيق طموحاته والمتمثلة فى تسهيل الحج للمسلمين، وتأمين سبله، والسعى إلى إصلاح وتطوير مملكته بروح ومنهج إسلامى قويم.

وعلى الرغم من ذلك فإن موقفه المحايد لم يؤثر على سير علاقته مع بريطانيا، وهذا التصرف بلا شك يعود إلى قوة إيمان الملك عبدالعزيز بربه، وبعد نظره، وحكمته وحسن بصيرته، وسلامة تدبيره وتقديره لعواقب الأمور، بالإضافة إلى تريثه دائماً فى اتخاذ القرار.

ورغم حياد الملك عبدالعزيز الرسمى والحقيقى إلا أنه كان لا يخفى تعاطفه الفكرى مع المثل والمبادىء التى أعلنت دول الحلفاء بأنها تقاتل فى سبيلها والتى اتضحت أكثر حين استباح النازيون الأراضى الفرنسية، وقام الجنرال شارل ديجول يعلن من راديو بريطانيا نداء الكفاح وحمل السلاح فوق كل أرض من بقاع الدنيا لمحاربة النازية الهتلرية التى أودت بالبشرية إلى مهالك تذكرها الأجيال بكل حسرة ومرارة.

وبعد أن وحد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية أعلن رسمياً فى ٢١ من جمادى الأولى ١٣٥١هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٣٢م، تحت اسم المملكة العربية السعودية لدعم الوحدة الوطنية، وتعميق الولاء لله اولا، هذا الولاء الذى ينبع من عقيدة التوحيد المخلصة التى تنظم العلاقة بين الخالق والمخلوق، لأن الله ينصر من ينصره، كما أنها تقوم على قواعد من الشريعة الإسلامية والسنة النبوية المطهرة.

وأوضحت الدراسة كذلك أن ما قام به الملك عبدالعزيز فى سبيل إعادة بناء الوحدة السياسية للدولة السعودية والوقوف أمام التيارات المعادية يعد من البطولات الرائدة فى التاريخ الإسلامى المعاصر، لأنها قامت على أسس إسلامية تنشد الوحدة والأخوة والخير بعقيدة صافية، وما تزال ولله الحمد مستمرة تنشد المزيد من التقدم والبناء.

وعندما تم للملك عبدالعزيز توحيد دولته سعى إلى نشر الأمن والعدل فيها، وفى الوقت نفسه قام بعقد اتفاقيات ثنائية الهدف منها وحدة الصف الإسلامى والعربى، وتأكيد علاقات التآخى بين أبناء المجتمع الإسلامى، فى الوقت الذى أثبتت لنا فيه الوثائق البريطانية التى استعرضناها فى هذه الدراسة أن الدول الاستعمارية جميعها وفى مقدمتها بريطانيا كانت ترفض وبشكل قاطع، بل وتحارب قيام أى نوع من أنواع الوحدة العربية والإسلامية أو التضامن العربى الإسلامى، وهذا ما جعل بريطانيا تسعى إلى التعرف على بنود الاتفاقيات بين

الأشقاء العرب مثلما حدث ذلك أثناء إعداد مشروع المعاهدة السعودية العراقية، حيث طلبت الحكومة البريطانية أن يطلعها العراق على مسودة مشروع المعاهدة قبل إبرامها مع الحكومة السعودية، حيث رأت بريطانيا أن بعض بنودها تبدو عدائية لها، لا لشيء سوى أنها تنص على التعاون المشترك بين القطرين الشقيقين، ودعم الحركات الوطنية ضد أى اعتداء أجنبى للحصول على الاستقلال، وبما أن بريطانيا دولة معتدية أجنبية فهى تخشى من الألفاظ قبل ترجمتها إلى أفعال، وطالبت العراق فوراً بإعادة صياغة بعض بنودها بما يتفق وسياستها العدائية ضد الإسلام والمسلمين، وهذا يؤكد ما أشرنا إليه فى هذه الدراسة من أن ما دعت إليه بريطانيا من وحدة لبعض الدول العربية فى الظاهر إلا أنها كانت دعوة اقليمية فى حقيقتها، الهدف منها سهولة إشرافها على هذه الدول وربطها بعجلة السياسة البريطانية لتحقيق وخدمة اهدافها الاستغلالية، وهذه الأمور كان الملك عبدالعزيز، رحمه الله، يدركها حق الإدراك، ولا تخفى عليه السياسة البريطانية الملتوية.

وأخيراً ظهر لنا ما كنا نتوقعه حيث أبرزت لنا هذه الدراسة فشل كل التوقعات البريطانية من أن الجامعة العربية ستحمى أو تخدم المصالح البريطانية، والحقيقة أن العرب وفى مقدمتهم الملك عبدالعزيز كانوا على استعداد لتأسيس علاقات وثيقة مع بريطانيا بعد الحرب، ولكنهم لم يفكروا فى الخضوع لأى قيادة أو إرشاد من بريطانيا.

كما أوضحت هذه الدراسة أن الملك عبدالعزيز كان فى مقدمة العاملين لتوحيد كلمة الأمة العربية والإسلامية، والساعين لتحقيق الوحدة العربية، علماً منه بأن مصالح الأمة العربية والإسلامية وحقوقها لا تنال إلا بالاتحاد والتضافر بين الشعوب العربية والإسلامية المختلفة، وهو بذلك فى طليعة بناة جامعة الدول العربية المؤمنين بها العاملين على تحقيقها من قديم، كما صرح بذلك أثناء زيارته لمصر، وقال «إن جامعة الدول العربية ليست بنت اليوم فقد فكرنا فيها منذ زمن بعيد، وقد كان يعرف ذلك أخى المرحوم حمد الباسل كما يعرفه البشير السعداوى».

وأبرزت الدراسة أيضاً أنه إذا كان اكتشاف النفط على سواحل الخليج العربى سبباً فى توتر العلاقات السعودية البريطانية إلا انه أعطى الفرصة للملك عبدالعزيز لتحقيق رغبته فى العمل على تحقيق الموازنة السياسية والاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، حيث أدى اكتشاف النفط إلى تواجد الشركات البترولية الأمريكية التى نجحت

فى استخراج النفط من الأراضى السعودية وبكميات تجارية، بعد أن فشلت الشركات البريطانية فى استخراجه.

وعلى الرغم من ذلك فقد اتسم الموقف البريطانى نحو التواجد الأمريكى بالسياسة الهادئة المقرة بالواقع مما أوجد نوعاً من التنسيق والتعاون البريطانى الأمريكى لتقديم المساعدات للملك عبدالعزيز.

كما أدى نمو المصالح الأمريكية فى المنطقة إلى إقامة علاقات سعودية أمريكية مبنية على تبادل المصالح المشتركة بما يعود على المنطقة بالتقدم والرخاء نتيجة للاستقرار السياسى والاقتصادى.

وإبان تطور العلاقات السعودية الأمريكية، أخذ الملك عبدالعزيز، رحمه الله، فى مواصلة جهوده لخدمة القضايا العربية والإسلامية، وفى مقدمتها قضية فلسطين، وقد أبرزت لنا الدراسة المراسلات التى تمت بين الملك عبدالعزيز والرئيس الأمريكى روزفلت، والتى صرح فيها الملك عبدالعزيز بأنه شرف له أن يموت على أرض المعركة دفاعاً عن فلسطين، مما نتج عنه تراجع فى السياسة الأمريكية المناصرة للصهيونية، وتصريح من الرئيس الأمريكى بأنه لن يعمل شيئاً يساعد به اليهود ضد العرب، كما صرح احد المسئولين الأمريكيين أن الملك عبدالعزيز «يهتم اهتماماً عميقاً بموضوع فلسطين بصفة شخصية لما لها من أهمية سياسية ودينية، وأنه رفض أن يتقبل أية اقتراحات أمريكية تقوم على أساس إيجاد حل سياسى وسط لهذه المشكلة، أما من الناحية الدينية فإن الملك عبدالعزيز يمثل خط الدفاع الأول عن العقيدة الإسلامية، وهو قمة حركة التضامن الإسلامى الحقيقى».

وصرح الملك عبدالعزيز ببيان تاريخى، ألقاه على أفراد المفوضية الأمريكية فى جدة خلال لقائه بهم فى ١٦ من صفر ١٣٦٤هـ / ٢١ من يناير ١٩٤٥م، ومما جاء فيه أنه «على أمريكا وبريطانيا أن تختارا بين أرض عربية يسودها السلام والهدوء، وأرض يهودية غارقة بالدم»، وأنه «إذا اختارت أمريكا جانب اليهود فإن ذلك سوف يعنى بالنسبة لنا أن أمريكا قد رفضت صداقتنا وهو أمر نأسف عليه».

واستقطبت شخصية الملك عبدالعزيز الرئيس روزفلت الذى عزم على لقائه والوقوف عن كثب عما يدور فى عقلية هذا القائد المسلم الحكيم، وكان بينهما اللقاء التاريخى فى غرة ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ١٤ من فبراير ١٩٤٥م، فى البحيرات المرة بقناة السويس، وقد

أوضح الملك عبدالعزيز للرئيس روزفلت فى هذا اللقاء سياسة المملكة فى دفاعها عن قضية فلسطين، وحقها فى تقرير مصيرها مما جعل الرئيس روزفلت بعد أن عاد إلى وطنه يدلى بتصريح رسمى فى أول مارس فى مجلس الكونجرس الأمريكى قائلا «فقد وعيت مثلا عن مسألة الجزيرة العربية تلك المشكلة بحذافيرها مشكلة المسلمين ومشكلة اليهود، وعيت عنها فى حديث دام خمس دقائق مع ابن سعود أكثر مما كنت أستطيع معرفته بتبادل ثلاثين أو أربعين رسالة»، وهذا ما جعله يؤكد للملك عبدالعزيز مرة أخرى، وفى آخر رسالة له قبل وفاته بأسبوع واحد بأنه لن يعمل شيئاً ضد العرب فى فلسطين.

وقد حدثت وفاة الرئيس روزفلت فى مرحلة حرجة فى العلاقات السعودية الأمريكية بوجه خاص، والعلاقات الأمريكية بالشرق الأوسط على وجه العموم، حيث إن القدر لم يمهل روزفلت حتى يتمكن من تنفيذ وعوده، وإخراج تلك الوعود إلى حيز الوجود.

وأثبتت لنا الدراسة أيضاً أنه بعد أن جاء ترومان، خلفاً لروزفلت، وجدت الصهيونية فى شخصيته التشجيع فى تحقيق رغباتها، وتطلعت لمزيد من التأييد والدعم الدولى ليس فى الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما فى دول الحلفاء الأخرى، واستطاعت أن تمارس ضغوطاً كبيرة على الرئيس ترومان، جعلته بدوره يمارس ضغوطاً على الحكومة البريطانية كى تلبى رغبات الصهاينة فى إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين خلافاً لما جاء فى الكتاب الأبيض، فاضطرت الحكومة البريطانية أمام الضغط الأمريكى أن تعلن هى الأخرى فى ٢٦ من صفر ١٣٦٥هـ / ٢٩ من يناير ١٩٤٦م، أن باب الهجرة سيظل مفتوحاً بعد إنتهاء المدة التى حددها الكتاب الأبيض، وأن لجنة انجليزية أمريكية ذاهبة إلى فلسطين لإجراء تحقيق فى القضية، وكان واضحاً من تأليف هذه اللجنة إلغاء ما جاء فى الكتاب الأبيض.

واستنكر الملك عبدالعزيز، رحمه الله، هذه التصريحات، وواصل مراسلاته مع الرئيس الأمريكى مبدياً فيها دهشته وعدم رضائه عن تصرف الرئيس ترومان والإجراءات التى قام بها، والتى تتعارض مع كلمة الشرف والتأكيدات السابق اعطاؤها والتى تؤكد عدم القيام بأى عمل من شأنه أن يغير وضعية فلسطين دون التشاور المسبق مع العرب، ولكن الضغوط الشديدة من الجماعات الصهيونية فى الولايات المتحدة أدت بالرئيس الأمريكى ترومان إلى الانصياع كلية للحركة الصهيونية، وأصبحت بذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية استمراراً للوبى الصهيونى إلى يومنا هذا، وسوف تستمر المقاومة الفلسطينية

المسلمة لشرذمة الصهيونية حتى يكتب لها النصر إن شاء الله.

وأخيراً نستطيع القول أن الدراسة والواقع التاريخي أوضحت أن المملكة العربية السعودية كانت في عهد الملك عبدالعزيز، رحمه الله، وما زالت في عهد خادم الحرمين الشريفين قوة سياسية ينظر إليها نظرة احترام وتقدير من العالم أجمع باعتبارها تسعى إلى استتباب الأمن والسلام الدوليين، وتتسم سياستها بمصداقية مميزة من خلال رعايتها للمواثيق والعهود، والقوانين والأعراف الدولية، وترعى حسن الجوار على أساس من الاحترام، والثقة المتبادلة، فهي لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، كما أنها لا ترضى أن يتدخل أحد في شئونها، وتتخذ قراراتها ومواقفها الثابتة بعيداً عن أي تأثيرات خارجية، وترتكز سياستها على أسس إسلامية ثابتة.

وختاماً نقول رحم الله الملك عبدالعزيز فقد كان رجل المبادىء، ورجل المواقف، وقد كان في الحقيقة نسيج وحده، ودولة وحده.

الملاحق

ملحق رقم (ا / أ)

مرفق (٤)

(هـ)

من السير ر. بلارد إلى الأمير فيصل

شخصى　　　　　　　　　　　　　　　　　　جدة فى أول أكتوبر ١٩٣٦

يا صاحب السمو الملكى

بعد التحية

بالإشارة إلى المذكرات المتبادلة اليوم لى الشرف أن أجذب انتباه سموكم الملكى إلى نقطة ينبغى ألا يوجد سوء فهم بخصوصها وهى موقف أى عبيد قد يتواجدون فى مفوضية صاحب الجلالة البريطانية فى جدة فى الوقت الذى يجرى فيه تبادل المذكرات الخاصة بمعاهدة جدة، والتعليمات التى تلقيتها من حكومتى تقضى بأن يعامل هؤلاء العبيد طبقاً للإجراء السارى حتى الآن، لذا فإننى أكتب هذا الخطاب لأشرح لسموكم أنه على هذا الأساس سيوضع توقيعى على المذكرة الخاصة بمعاهدة جدة التى آمل أن أوقعها خلال الأيام القليلة القادمة.

مع خالص تحياتى

ر. و. بلارد

مرفق (٥)

(و)

من الأمير فيصل إلى السير ر. بلارد

يا صاحب السعادة مكة فى ١٧ رجب ١٣٥٥ (٣ اكتوبر ١٩٣٦)

بعد التحية

حيث أن فترة السنوات السبع المحددة فى المادة ٨ من معاهدة جدة بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ مايو ١٩٢٧ انتهت يوم ٨ جمادى الثانى ١٣٥٣ الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٣٤ وبموجب هذه يمكن إنهاء المعاهدة المذكورة بإخطار ستة شهور من أى من الطرفين للطرف الآخر، كانت حكومتانا لفترة من الوقت مضت فى مفاوضات بهدف وضع علاقاتهما المتبادلة على أسس أكثر استقراراً وحيث أنهما تحدوهما الرغبة المشتركة لتوطيد العلاقات الودية القائمة بسعادة بينهما، وكنتيجة لهذه المفاوضات فقد وافقا على -مع مراعاة اشتراطات معينة تم الاتفاق عليها- على تعديل الشروط التى يمكن بموجبها إنهاء المعاهدة المذكورة وكذلك على تعديل بعض أحكام هذه المعاهدة والخطابات الملحقة بها والمتبادلة بين جلالة الملك عبدالعزيز والسير جيلبرت كلايتون فى وقت إبرام المعاهدة، وأنا أؤكد فيما يلى هنا الاشتراطات التى تم الاتفاق عليها.

١- مع مراعاة ما هو وارد فيما يلى فى الفقرات التالية فقد وافقت الحكومتان بالتبادل على الغاء -ولفترة السنوات السبع الشمسية اعتباراً من تاريخ اليوم- حقهما فى اخطار الشهور الستة برغبتهما فى إنهاء المعاهدة المذكورة حسبما هو وارد فى المادة ٨ منها.

٢- يضاف إلى آخر المادة ٤ من المعاهدة المذكورة الخاصة بالتصرف فى مخلفات الحجاج الموتى:

«كما تم الاتفاق على أنه يجوز للسلطات المختصة فى حكومة المملكة العربية السعودية وبناء على طلب يقدم من خلال القنوات الدبلوماسية من حكومة

صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة، أن تبيع هذه الأمتعة أو أى جزء منها وتسلم قيمتها للمفوضية البريطانية فى جدة مع مراعاة الرسميات وتحصيل الرسوم المشار إليها فى هذه المادة».

٣ – بخصوص الشرط الوارد فى المادة ١٠ من معاهدة جدة الذى يقرأ:

«ولكن فى حالة الاختلاف فى تفسير أى جزء من المعاهدة فالنص الانجليزى هو المعتمد»

فقد اتفقت الحكومتان على إزالته من المعاهدة، وبناء عليه تقرأ المادة ١٠ كالتالى:

«حررت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانجليزية ولكلا النصين فعالية متساوية».

٤ – تحتفظ حكومة جلالة ملك العربية السعودية بحقوقها فى منطقة العقبة – معان كما وردت فى خطاب جلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية إلى السير جلبرت كلايتون بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢١مايو ١٩٢٧ ردأ على خطاب السير جلبرت كلايتون بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢٩ مايو ١٩٢٧.

٥ – تم الاتفاق على أن تلغى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة حق عتق العبيد المشار إليه فى خطاب السير جيلبرت كلايتون إلى جلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ ورد جلالته عليه بتاريخ ١٩ ذى القعدة ١٣٤٥ وتكف عن ممارسة الحق المذكور من تاريخ اليوم.

٦ – بصرف النظر عما ورد فى خطاب السير جيلبرت كلايتون لجلالة الملك عبدالعزيز ملك العربية السعودية بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذى القعدة ١٣٤٥ ورد جلالته عليه فإن الحكومة العربية السعودية توافق على انها إذا رغبت أن تشترى أسلحة وذخائر أو مواد حربية من الصناع فى المملكة المتحدة سيكون تصديرها خاضعاً للقواعد التنظيمية السارية فى المملكة المتحدة

وقت التصدير.

٧- من المتفق عليه أن هذه المذكرة ورد سعادتكم عليها يؤكدان قبول حكومتينا للاشتراطات الواردة فيهما ويمثلان معاً اتفاقاً ملزماً متبادلا بين حكومتينا يعمل به من تاريخ اليوم.

فيصل

وزير الخارجية

Interior within two months from the expiry of the six-monthly period covered by the report.

Art. 15. The competent authorities referred to in this regulation are the Ministry of the Interior in the capital and the Amirates in the provinces, and when cases are under consideration in accordance with the provisions of this regulation the competent authority shall form a committee to examine and give judgment concerning the matter, this committee to be composed of a representative of the said authority, a representative of the Police Department and a representative of the Administrative Council.

Art. 16. This regulation shall have effect from the date of its promulgation.

Enclosure 3.

(d)

Sir R. Bullard to Amír Feisal.

(Confidential.)

Your Royal Highness, *Jedda, October 1, 1936.*

(After compliments.)

I HAVE the honour to acknowledge with thanks the receipt of your Royal Highness's confidential note of to-day regarding the regulations which the Saudi Arab Government propose to promulgate regarding slavery. I am authorised by my Government to give a binding assurance on their behalf that as soon as these regulations have been promulgated they will definitely renounce the right of manumission hitherto exercised by their representatives in this country. It is understood that this renunciation will be recorded in the proposed exchange of notes relative to the Treaty of Jedda on the text of which we have already agreed, and that these notes will be exchanged at the earliest possible moment after the promulgation of the said regulations.

It is further understood that your Royal Highness's note under reference and this reply will be regarded as strictly confidential.

With highest respects,

R. W. BULLARD.

Enclosure 4.

(f)

Sir R. Bullard to Amír Feisal.

(Personal.)

Your Royal Highness, *Jedda, October 1, 1936.*

(After compliments.)

WITH reference to the notes exchanged to-day, I have the honour to draw the attention of your Royal Highness to one point on which it is desirable that there should be no misunderstanding, viz., the position of any slaves who may happen to be in His Britannic Majesty's Legation in Jedda at the time when the notes relating to the Treaty of Jedda are exchanged. The instructions which I have received from my Government are to the effect that all such slaves should be dealt with in accordance with the procedure in force hitherto, and I therefore write this letter to explain to your Royal Highness that it is on that basis that my signature will be affixed to the note about the Treaty of Jedda which I hope to sign in the course of the next few days.

With highest respects,

R. W. BULLARD.

Enclosure 5.

(h)

Amír Feisal to Sir R. Bullard.(1)

Your Excellency, *Mecca, Rajab 17, 1355 (October 3, 1936).*

(After compliments.)

WHEREAS the period of seven years specified in article 8 of the Treaty of Jedda of the 18th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 20th May, 1927,

(1) Also printed in Treaty Series.

expired on the 8th Jumad ath-Thani, 1353, corresponding with the 17th September, 1934, and under this article the operation of the said treaty may be terminated on six months' notice being given by either party to the other party;

Our two Governments have for some time past been in negotiation with the object of placing their reciprocal relations on a more stable basis, and being animated by a common desire to consolidate still further the friendly relations happily existing between them have, as a result of these negotiations, agreed, subject to certain stipulations which have been agreed upon, to modify the conditions in which the said treaty may be terminated and also to modify certain of the provisions of that treaty and of the letters, annexed thereto, exchanged between His Majesty King Abdul Aziz and Sir Gilbert Clayton at the time of the conclusion of the treaty. I confirm hereinafter the stipulations agreed upon:—

1. Subject to what is set forth hereinafter in the following paragraphs the two Governments have reciprocally agreed to abolish for a period of seven solar years from to-day's date their right to give six months' notice of their wish to terminate the said treaty, as provided for in article 8 thereof.

2. There shall be added at the end of article 4 of the said treaty relative to the disposal of the effects of deceased pilgrims:—

> "It is further agreed that the competent authorities of the Government of the Saudi Arab Kingdom may, at the request of His Majesty's Government in the United Kingdom conveyed through the diplomatic channel, sell such property or any part thereof and hand its value to the British Legation in Jedda, subject to the formalities and collection of the dues referred to in this article."

3. As regards the provision in article 10 of the Treaty of Jedda which reads "but in case of divergence in the interpretation of any part of the treaty the English text shall prevail," the two Governments agree to its deletion from the treaty, article 10 of which shall consequently read as follows:—

> "The present treaty has been drawn up in Arabic and English. Both texts shall be of equal validity."

4. The Government of His Majesty the King of Saudi Arabia reserve their rights in the Aqaba-Ma'an area as set forth in the letter of His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, to Sir Gilbert Clayton, dated the 19th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, in reply to the letter of Sir Gilbert Clayton of the 18th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 19th May, 1927.

5. It is agreed that His Majesty's Government in the United Kingdom renounce the right of manumission of slaves referred to in the letter of Sir Gilbert Clayton to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, dated the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto of the 19th Zul Qa'da, 1345, and cease to exercise the said right as from to-day's date.

6. Notwithstanding what is contained in Sir Gilbert Clayton's letter to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, dated the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto, the Saudi Arab Government agree that if they should wish to purchase arms, ammunition or war materials from manufacturers in the United Kingdom, the exportation thereof shall be subject to the regulations in force in the United Kingdom at the time of exportation.

7. It is agreed that the present note and your Excellency's reply thereto confirm the acceptance by our two Governments of the stipulations set forth therein and together constitute a binding and reciprocal agreement between our two Governments which shall come into force from to-day's date.

FEISAL,
Minister for Foreign Affairs.

ملخص مقالة نشرت فى أم القرى يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦

بعد تهنئة الطرفين على الجهود التى بذلت لتدعيم علاقات الصداقة بين العربية السعودية وبريطانيا العظمى، هؤلاء الذين تابعوا سياسة جلالة عبدالعزيز الخارجية وحكومته لابد أنهم لاحظوا الموقف الحكيم الذى اتخذه ليس فقط تجاه بريطانيا العظمى بل تجاه كل حكومات العالم فمنذ اعتلائه العرش جاهد هو وحكومته من أجل تقوية أواصر الصداقة مع كل الحكومات متبنين موقفاً سلمياً ومظهرين استعدادهم لمصافحة كل الأيدى وقد جازت هذه السياسة الثناء فى الداخل والخارج معاً فالأمن والاستقرار هما هدف الحكومة لأنهما هدف الشعب وليس من الضرورى التركيز على أهمية النتائج التى حققتها حكومتنا بالنظر إلى تعديلات معاهدة جدة لأن كل قارىء يستطيع أن يتحقق من ذلك بنفسه، «وبصورة عامة يبديان المشاعر الطيبة التى تنشط بين وقت وآخر العلاقات الودية بين حكومة هذه البلاد والحكومة البريطانية».

نأمل فى نجاح مستمر لحكومتنا فى سياستها الحكيمة التى تبنتها لصالح الإسلام بصورة عامة والعرب بصورة خاصة وبصور أخص لصالح شعب هذه البلاد.

ملحق رقم (ا / ب)

المفوضية البريطانية
بجدة
نمرة ١٤٣/٣٤٠/١٧٣٨/١٤٥]
في ٣ اكتوبر ١٩٣٦

يا صاحب السمو الملكي
بعد التحية

اتشرف بأن احيط علم سموكم الملكي بأني استلمت مذكرة سموكم الملكي بتاريخ ١٧ رجب ١٣٥٥ الموافق ٣ اكتوبر ١٩٣٦ التي فيها تذكرون أن مدة السبع السنوات المقررة في المادة الثامنة من معاهدة جدة المؤرخة في ٢٠ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذي القعدة ١٣٤٥ قد انتهت في ١٧ سبتمبر ١٩٣٤ الموافق ٨ جمادى الثانية ١٣٥٣ وانه بموجب المادة المذكورة يمكن انهاء حكم المعاهدة المذكورة باخطار لمدة ستة أشهر يعطى من قبل احد الفريقين الى الفريق الآخر وتشيرون سموكم الملكي الى المفاوضات التي كانت حكومتينا تشتغل فيها منذ زمن مضى لاجل وضع طريقة لانهاء المعاهدة بالاتفاق على اساس اقيمت والى ما يشعر انه من الرغبة المشتركة لزيادة تمتين عرى الصداقة القائمة لحسن الحظ بينهما فانهما بنتيجة تلك المفاوضات قد اتفقتا على تعديل الشروط التي بموجبها يمكن انهاء المعاهدة المذكورة وعلى تعديل بعض احكام المعاهدة المذكورة والكتب المتبادلة بين صاحب الجلالة الملك عبد العزيز والسر جلبرت كلايتن وقد عدلت المعاهدة مع مراعاة احكام معينة تم الاتفاق عليها ورد شرحها في مذكرة سموكم الملكي المشار اليها فاتشرف بأن ابلغ فيما يلي نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ما تم الاتفاق عليه والاحكام المشروطة فيه كما يأتي :-

١ مع مراعاة ما هو موضح فيما يلي من الفقرات فقد اتفقت الحكومتان اتفاقا متقابلا على ان تلغى لمدة سبع سنوات محسوبة من تاريخ هذا اليوم حقهما في اعطاء الاخطار لمدة ستة أشهر عن رغبتهما في انهاء المعاهدة المذكورة كما هو منصوص عليه في المادة الثامنة منها

٢ يزاد في آخر المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة الخاصة بتصريف مخلفات الحجاج المتوفين ما يأتي :-

[كما انه قد اتفق على انه يجوز للسلطات المختصة في حكومة المملكة العربية السعودية - بناء على طلب يقدم بالطرق السياسية من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة - ان تقوم ببيع تلك المخلفات او اي جزء منها وتسليم ثمنها الى المفوضية البريطانية في جدة مع مراعاة المعاملات واستيفاء الرسوم المشار اليها في هذه المادة]

٣ ان النص الوارد في المادة العاشرة من معاهدة جدة القائل [اما الاحكا

ولي الشرف في أن أشعركم [illegible]
الحكومتان على رغبة وإرادة من المعاهدة وبناء على ذلك تصبح المادة
الخاصة منها كما يأتي :-

[دونت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانجليزية وللنصين قيمة
واحدة]

٤ احاطت حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة علما بالتحفظ الوارد بالفقرة الرابعة من مذكرة سموكم الملكي المشار إليها فيما يختص بمنطقة العقبة ومعان كما جاء في كتاب حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية إلى السر جلبرت كلايتن بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧ جوابا على كتاب السر جلبرت كلايتن بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٣٤٥ وان حكومتي من جهتها تتمسك بالموقف المعين في الكتاب المذكور من السر جلبرت كلايتن

٥ لقد تم الاتفاق على أن تتنازل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة عن حق عتق الأرقاء المشار إليه في كتاب السر جلبرت كلايتن إلى جلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية المؤرخ في ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٣٤٥ وجواب جلالته عليه بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٣٤٥ الموافق ٢١ مايو ١٩٢٧ وذلك عن استعمال الحق المشار إليه اعتبارا من تاريخ هذا اليوم

٦ يسرني أن أشير إلى ما جاء في كتاب السر جلبرت كلايتن إلى جلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢٧ الموافق ١٨ ذو القعدة ١٣٤٥ وجواب جلالته عليه بأن حكومة المملكة العربية السعودية توافق على أنها إذا رغبت في شراء الأسلحة أو الذخائر أو أدوات حربية من أصحاب المصانع في المملكة المتحدة فإن تصديرها يخضع لتعليمات الرخصة المعمول بها في المملكة المتحدة وقت التصدير

٧ من المتفق عليه أن مذكرة سموكم الملكي المشار إليها وهذا الجواب يعتبران تكوينا للأحكام الواردة فيهما ويشكلان معا اتفاقا ملزما منعقدا بين حكومتينا يكون ساري المفعول من تاريخ هذا اليوم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حضرة صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بمكة

7

Enclosure 6.

(6)

Sir R. Bullard to Amir Feisal.(1)

Your Royal Highness,
(After compliments.)

Jedda, October 3, 1936.

I HAVE the honour to acknowledge the receipt of your Royal Highness's note of the 17th Rajab, 1355, corresponding with the 3rd October, 1936, in which you recall the fact that the period of seven years specified in article 8 of the Treaty of Jedda of the 20th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, expired on the 17th September, 1934, corresponding with the 8th Jumad ath-Thani, 1353, and that under the said article the operation of the said treaty may be terminated on six months' notice of such termination being given by either party to the other party. Your Royal Highness refers to the negotiations in which our two Governments have been engaged for some time past with the object of placing their relations on a more stable basis and to the fact that, animated by a common desire to consolidate still further the friendly relations happily existing between them, they have, as a result of those negotiations, agreed to modify the conditions under which the said treaty may be terminated, and also certain of the provisions of the said treaty and of the letters exchanged between His Majesty King Abdul Aziz and Sir Gilbert Clayton at the time of the conclusion of the treaty, subject to certain stipulations which have been agreed upon and which are recited in your Royal Highness's note under reference.

I have the honour to confirm, on behalf of His Majesty's Government in the United Kingdom, the agreement which has been reached and the stipulations to which it is subject, as follows:—

1. Subject to what is set forth in the following paragraphs, the two Governments have agreed reciprocally to renounce for a period of seven solar years from to-day's date their right to give six months' notice of their wish to terminate the said treaty, as provided in article 8 thereof.

2. The following addition shall be made at the end of article 4 of the said treaty relative to the disposal of the property of deceased pilgrims:—

> "It is further agreed that the competent authorities of the Saudi Arabian Government may, at the request of His Majesty's Government in the United Kingdom, conveyed through the diplomatic channel, sell such property, or any part thereof, and hand the value thereof to the British Legation in Jedda, subject to the formalities and collection of the dues mentioned in this article."

3. As regards the provision in article 10 of the Treaty of Jedda which reads "but in case of divergence in the interpretation of any part of the treaty the English text shall prevail," the two Governments agree to the deletion of this provision from the treaty, article 10 of which shall consequently read as follows:—

> "The present treaty has been drawn up in English and Arabic. Both texts shall be of equal validity."

4. His Majesty's Government in the United Kingdom take note of the reservation made in paragraph 4 of your Royal Highness's note under reference with regard to the Aqaba-Ma'an area, as set forth in the letter of His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, to Sir Gilbert Clayton dated the 19th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, in reply to Sir Gilbert Clayton's letter of the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345. My Government, for their part, adhere to the position defined in the said letter of Sir Gilbert Clayton.

5. It is agreed that His Majesty's Government in the United Kingdom renounce the right of manumission of slaves referred to in the letters addressed by Sir Gilbert Clayton to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, on the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto of the 19th Zul Qa'da, 1345, corresponding with the 21st May, 1927, and will cease to exercise the said right as from the date of this exchange of notes.

(1) Also printed in Treaty Series.

6. Notwithstanding what is contained in Sir Gilbert Clayton's letter to His Majesty King Abdul Aziz, King of Saudi Arabia, of the 19th May, 1927, corresponding with the 18th Zul Qa'da, 1345, and His Majesty's reply thereto, the Saudi Arab Government agree that if they should wish to purchase arms, ammunition or war materials from manufacturers in the United Kingdom, the exportation thereof shall be subject to the regulations in force in the United Kingdom at the time of exportation.

7. It is agreed that your Royal Highness's note under reference and this reply confirm the acceptance by our two Governments of the stipulations set forth therein and together constitute a binding and reciprocal agreement between our two Governments, which shall come into force from to-day's date.

With highest respects,

R. W. BULLARD.

ملحق رقم (٢)

وزارة الخارجية

مكة

٢٦ صفر ١٣٥٤

٢٩ مايو ١٩٣٥

يا صاحب السعادة

تلقيت خطابك المؤرخ ١٩ مايو ١٩٣٥ رقم ٧٥ (١٢٧٢/٢٢٨/١١) الذى تشير فيه إلى حديثك مع يوسف ياسين يوم ١٥ مايو ١٩٣٥ الذى تذكر فيه تفاصيل دخول ما تسميه جماعة مسلحة فى أرض الكويت حوالى ٦ مايو وتحتج باسم الحكومة البريطانية ضد دخول هؤلاءالأشخاص الكويت.

أبلغ سعادتك أن حكومتى لم تتوان عن عمل التحريات حول الحادث بعد نقلته أنت إلى يوسف ياسين يوم ١٥ مايو وما زالت تستقصى الأمر لأنها لا تريد ان يكون هناك أى حادث مهما كان بينها وبين الحكومة البريطانية أو بينها وبين الشيخ أحمد الجابر الصديث الحميم لصاحب الجلالة سيدى الملك.

بالنظر إلى الحقائق التى ثبتت أثناء البحث الذى قامت به حكومتى لى أن أعبر عن الأسف العميق للصورة التى أعطيت لهذا الحادث البسيط أى فى تصويره بحيث يعنى دخول جيش مسلح بنية انتهاك السلطة الشرعية لشيخ الكويت بينما لم يحدث أى شىء من هذا القبيل، إن ما حدث هو مجرد أحد الأحداث اليومية التى كانت تقع بين الدولتين لزمن طويل فى الماضى، أى تحرك الرعايا والمراسلين بأسلحتهم بين البلدين بدون طلب مسبق.

لقد كان الشخاص الستة الذين تشير إليهم، حسب ما أبلغنا به أربعة وليسوا ستة ولم يدخلوا لممارسة سلطتهم العربية السعودية فى أرض الكويت ولكنهم كانوا من بين حاشية أمير الحسا أرسلوا من طرفه (أميرهم) لجمع رعايانا البدو عند مكان سقاء معين بهدف جمع الزكاة وبالنظر إلى الأماكن فى أرض شمر والمرعى الطيب فى أرض مطير فقد أزاحوا بدو مطير من أماكن سقايتهم لكى تستطيع شمر أن تأتى إليها لبضعة أيام لكى يتمكنوا من إنجاز

الزكاة منهم وعندما وصلت الجماعة إلى المكان ووجدت أن بدو شمر لا يزالون فى داخل حدود الكويت كان من غير الممكن القيام بجمع الزكاة هناك، عندئذ قام قائد الجماعة بإرسال مراسلين إلى الكويت ليرسلوا برقية إلى الأمير عبدالله بن جلوى تخبره بالحقائق ويتلقوا التعليمات حول كيف يتصرف وكان الطريق الذى يجب أن يسلكه المراسلون المبعوثون إلى الكويت لا يمكن أن يكون سوى طريق الصبيحية والجهراء، ربما أخبر هؤلاء المراسلون الشمر والظفير رعايا جلالة الملك والذين قابلوهم فى طريقهم عن مكان موظفى الزكاة لكى يسارعوا بأدائها حتى لا يتعرضوا للعقاب فى المستقبل، ثم مضوا فى طريقهم من الصبيحية إلى الجهراء ميممين شطر الكويت برسال البرقية ومع ذلك فقد قابلوا فى طريقهم سيارة ركب فيها ثلاثة منهم إلى الكويت ودخلوا وطلبوا من النفيسى أن يبرق إلى الأمير عبدالله بن جلوى بخصوص موقفهم ولكى يعطيهم التعليمات اللازمة، وعلى أى حال أبلغت حكومة الكويت النفيسى أنه يجب أن يغادر هؤلاء الناس أرض الكويت وأطاعوا وغادروها.

سيتبين لسعادتكم من ذلك أنه لم يوجد غزو مقصود لأرض الكويت كما قلت ليوسف ياسين فى حديثك معه كما لم يوجد تدخل فى الشئون الداخلية للكويت بالقوات المسلحة لحكومة جلالة الملك عبدالعزيز، كل ما فى الأمر أن الأشخاص الأربعة دخلوا الكويت لإجراء اتصال وهو أمر عادى بين الدولتين إذ يأتى مراسلوا سمو شيخ الكويت دائماً إلى اراضى جلالة الملك ويذهبون إلى الرياض والحسا باسلحتهم وفى مناسبات كثيرة يدخل أمراء آل الصباح أنفسهم وعديد من قوات أمير الكويت بأسلحتهم فى أراضى المملكة السعودية بدون طلب إذن، للصيد والقنص والرماية بدون إثارة أية اعتراضات.

إذا رغبت حكومة الكويت أن تمنع رعايانا أو مراسلينا من دخول أراضيها باسلحة او بدونها إلا بإذن منها وتحب أن نعاملها على أسس متقابلة فى هذا المجال فنحن مستعدون لذلك ولكن حكومتى تعتقد أن ذلك يتعارض مع روح الصداقة القائمة بين الدولتين وكذلك مع المحاولات التى تبذلها لتنمية العلاقة

الاقتصادية بين الدولتين، كما أنها تعتقد كذلك أن المعاملة التى لقيها هؤلاء المراسلون لا تتفق مع روح الصداقة والمشاعر بين الدولتين، ونتيجة لرفض الحكومة البريطانية وشيخ الكويت فقد صدرت الأوامر على الفور إلى امير الحسا لمنع أى انسان من دخول الكويت بالمرة سواء بأسلحة أو بدون وترجو حكومتى أن تمنع السلطات المختصة فى الكويت كل شخص سواء كان موظفاً حكومياً او من رعاياها من دخول أراضى حكومة صاحب الجلالة الملك باسلحة أو بدون، سواء للصيد والرماية أو إرسال رسائل أو لأى سبب كان إلا بعد طلب إذن حتى يتم اتفاق بخصوص الوسيلة التى قد تزيل الأثر السىء الذى نتج عن تصرف حكومة الكويت بعدم السماح لمراسلى أمير الحسا، فهذا التصرف أوجد ارتباكاً بين القبائل واعتبر عملا عدائياً من جانب حكومة الكويت فى وقت تحاول فيه حكومتى إلى أقصى حد فى استطاعتها لخلق علاقات ودية ووثيقة أكثر ضماناً.

تقبل خالص احتراماتى

فيصل

9/1/4.

Ministry of Foreign Affairs,
Mecca. 151
28th Safar 1354.
29th May 1935.

Your Excellency,

I have received your letter of May 19th 1935 No.75 (1272/228/11) in which you refer to your conversation with Yusuf Yasin on May 15th 1935, and in which you mention the particulars of the entry of what you term and armed party into Kuwait territory about May 6th and protest on behalf of the British Government against the entry of the said persons into Kuwait.

I inform Your Excellency that my Government did not fail to make enquiries concerning the incident after you communicated it to Yusuf Yasin on May 15th, and they are still investigating the matter, because they do not desire that there should be any incident whatsoever between them and the British Government or between them and Sheykh Ahmad Al Jabir, the intimate friend of H.M. my lord the King.

In view of the facts established during the investigation by my Government I have to express my deep regret at the form adopted over this simple incident i.e. in framing it so as to mean the entry of an armed force, intended to violate the sovereign authority of the Sheykh of Kuwait, while nothing of the sort has occurred. What has happened is only one of the every day occurrences which has taken place between the two countries for a long time past, namely the movement of subjects and messengers with their arms between the two countries

/without

without previous application. 152

The six persons to whom you refer, were, as it has been reported to us, four and not six, and did not enter Kuwait to exercise their Saudi Arab authority in Kuwait territory, but were from among the retainers of the Amir of Hasa, sent by him (their Amir) to gather our beduin subjects at a certain watering place with a view to collecting "Zakat". Having regard to the (unintelligible word, usual ordinary word for "come"; possibly a mistake for "distance" or some unusual word meaning "sterility") places in the territory of the Shammar and the good pasture in the territory of the Mutair, they removed the Mutair beduin away from their watering places so that the Shammar might come to them for a few days, in order that they may be able to accomplish the taking of the "Zakat" from them. When the detachment reached the place and found that the Shammar beduin were still within the frontiers of Kuwait and it was not possible to undertake the collection of "Zakat" there. The commander of the force then sent his messengers to Kuwait in order to send a telegram to Amir Abdullah Ibn Jaluwi to tell him of the facts, and to receive his instructions as to what he should do. The way to be followed by the messengers sent to Kuwait, of course can be no other than via Subaihiya and Jahra. It is possible that those messengers might have informed the Shammar and Dhafir subjects of H.M. the King, whom they met on their way, of the place of the "Zakat" officials in order that they might hasten to perform it so that they would not be liable to punishment in the future. They then went on their way from Subaihiya to Jahra intending to go to Kuwait to send the telegram. On their way however they met a motor car in which three of them drove to Kuwait, entered it and asked An-Nafisi to telegraph to the Amir Abdullah Ibn Jaluwi about their case, so that he might give them the necessary instructions. The Government

/of

of Kuwait however informed Ah-Hafiei that those people should leave the territory of Kuwait. They obeyed and left it.
It will thus appear to Your Excellency from this that there was no intended invasion of the territory of Kuwait as you stated to Yusuf Yasin in your conversation with him. There has also been no interference in the local affairs of Kuwait by armed forces of the Government of H.M. the King Abdul Aziz. The whole matter was that four persons entered Kuwait to make a communication which is a customary thing between the two countries. Messengers of His Highness the Sheykh of Kuwait always come into the territories of H.M. the King and go to Riyadh and Hasa with their arms. On many occasions Amirs of Al-as-Sabah themselves and numerous troops of the Amir of Kuwait enter with their arms into the territories of the Saudi Arab Kingdom, without applying for permission, to hunt and shoot and no objections have been raised.

If the Government of Kuwait desire to prevent our subjects or messengers from entering their territories with or without their arms except by permission from them, and would like us to treat them on a reciprocal basis in this respect, we are prepared to do so but my Government think that this is contrary to the spirit of friendship existing between the two countries and also contrary to the endeavours they are exerting to promote the economic relations between the two countries. They also think that the treatment which those messengers have been given does not agree with the spirit of friendship and the feelings between the two countries. In consequence of the refusal of the British Government and the Sheykh of Kuwait, orders have been issued at once to the Amir of Hasa to prevent anyone at all entering Kuwait, with or without arms. My Government request that the authorities concerned in Kuwait should prevent every one whether Government officials or their subjects there, entering the territories of the Government of H.M. the King with or without arms, whether

/or

for hunting, shooting or sending messages, or for any reason whatsoever, except after applying for permission, until an agreement has been made as to the method which may remove the bad impression caused by the Government of Kuwait in deporting the messengers of the Amir of Hasa. Such actio has created confusion amongst the tribes and has been regarded as an hostile action on the part of the Government of Kuwait at a time when my Government, to the extreme limit of their ability, are trying to make securer xxx close and friendly relations.

Please accept my profoundest respects,

(S'd)Feysal.

ملحق رقم (٣)

رقم ٢٥/٢٠٦/٤٩٤٩ سرى

مراسلات متبادلة بين مندوبى العربية السعودية والكويت فى المؤتمر الذى عقد فى الكويت بين ١٧ و٢٩ يونيو ١٩٣٥ لمناقشة تسوية الحصار الاقتصادى للكويت الذى فرضه الملك ابن سعود.

(١) ترجمة خطاب بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) أحمد الحميدى ومحمد بن ثنيان الغانم وخالد الزيد (مندوبى الكويت) إلى خالد أبو الوليد وحمد السليمان وعبدالله القصيبى (مندوبى السعودية).

بعد التحية

بالنظر إلى ما هو معلوم لكم ولنا ولكل إنسان رفيع وحقير من العلاقات الطيبة والودية التى دامت لعديد من السنين بين أسرتى الصباح وآل سعود وعلى الأخص بين جلالة الملك عبدالعزيز وسعادة الشيخ أحمد الجابر، وبناء على رغبة كلا الدولتين فى تقوية هذه العلاقات بدرجة أعمق بإزالة الحصار التجارى للكويت فقد اقترحنا فيما يلى الأسبوب الأكثر ملاءمة حسبما يبدو لنا لاستئناف تجارة التصدير من الكويت مع مملكة جلالته وهذا الأسلوب كالتالى:

١- تقام مراكز تحصيل الجمارك داخل حدود جلالة الملك وهذه قد تشتمل على مركز واحد أو أكثر وفى أماكن حسبما يختارها جلالة الملك.

٢- سيقوم صاحب السمو الشيخ أحمد الجابر من جانبه ببذل كل ما فى وسعه فى المساعدة فى السيطرة على توجيه كل الصادرات إلى المراكز المذكورة فى السابق وسيكون ذلك باستخدام المانفستات التى ستصدر فى ٣ نسخ، تسافر النسخة الأولى مع البضائع وتسلم الثانية لوكيل جلالته المحلى عبدالله النفيسى وتبقى الثالثة فى مكتب الجمارك لدى الحكومة المحلية.

المذكور أعلاه هو الرأى الذى نراه والأسلوب معترف به بين الممالك والدول حسنة الجوار وكذلك من الآخرين.

الخاتمة المعتادة

(٢) ترجمة خطاب مؤرخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) من الوفد السعودى إلى الوفد الكويتى

بعد التحية

بالإشارة إلى النقاش الذى كان لنا معكم اليوم بخصوص استئناف المسابلة بين بلدنا والكويت نرجو أن نكرر كتابة، بالإضافة إلى ما شرحناه شفاهة، نوايا حكومتنا الطيبة وروح المحبة والصداقة والمشاعر الطيبة التى نكنها لحكومة الكويت، ولنقول أن الحكومة السعودية مستعدة لاستئناف المحادثات بهدف الوصول إلى نتيجة مرضية بين الطرفين ولنناقش اجراءات لإزالة كل سوء التفاهم فى المستقبل، هذه المحادثات يجب أن تكون على أية حال على أساس واضح وهو ان حكومة الكويت ستعطى ضماناً بخصوص البضائع التى تمر عبر الحدود إلى ارض جلالة الملك (أى لن يتم تهريب أى شىء خارج البضائع المرسلة بموجب المنافستو)، هذا فى الحقيقة ما افترضناه خلال نقاشنا معكم. إذا وافق وفدكم الموقر على التفاوض على هذا الأساس فنحن مستعدون مرة أخرى أن نناقش الموضوع لكى نصل إلى نتيجة يريدها الطرفان.

الخاتمة المعتادة

ملحوظة الوكيل السياسى: الخطاب السابق كما سوف يتبين صيغ بطريقة مختلفة إلى حد ما عما بسطه الوفد السعودى باعتباره الأساس الوحيد لمحادثات المستقبل (انظر برقيتى رقم ٢١١ بتاريخ ٢٥ يونيو) أى أن الكويت يجب أن توافق قبل أى شىء آخر أن تضمن ألا يختلاق حتى مهرب واحد الحدود ويبدو أنهم يلعبون من أجل السلامة، ولم يترك المندوبون الكويتيون هذه النقطة إذ ذكروا المندوبين السعوديين فى ردهم بما قالوه فعلا.

(٣) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من الوفد الكويتى إلى الوفد السعودى

بعد التحية

تلقينا خطابكم الموقر بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) وفهمنا ما ذكرتموه حول نواياكم الطيبة وكذلك نوايا حكومة جلالة ابن سعود الطيبة، أى انكم مستعدون لاستكمال المحادثات بهدف الوصول إلى نتيجة مرضية بين الطرفين ولمناقشة إجراءات إزالة كل سوء التفاهم، ولكن هذه المحادثات يجب أن تكون من الآن فصاعداً على الساس الواحد بأن نعطى حكومة الكويت ضماناً بخصوص البضائع المهربة العابرة للحدود وأضفتم بأنه إذا وافق وفدنا على شرط الضمان نيابة عن حكومة الكويت فأنتم عندئذ مستعدون لاستمرار المحادثات.

لذلك فنحن نريد أن نوضح الأمر تماماً فالموقف هو كما شرحناه لكم فى خطابنا بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) ونوقش كذلك معكم فى اجتماع صباح الأمس (٢٤ يونيو ١٩٣٥) وذكرتم أن نظام الضمان الذى ترغبه حكومة جلالته السعودية والذى يقضى بألا يهرب شىء وأن البضائع المصدرة فقط طبقاً للمانفستات يجب أن يسمح لها بالمرور إلى الأراضى السعودية وانه إذا ضبط اى مهرب فإن بضائعه سوف تصادر وسيتعين على حكومة الكويت أن تدفع رسوم الجمارك المفروضة على نفس البضائع، وأنه إذا وقع ذلك أكثر من ثلاث مرات فإن حكومة جلالته السعودية سيكون لها الحق فى إلغاء الاتفاق.

وأجبنا فى نفس الاجتماع عليكم بأن حكومة الكويت سوف تعطيكم كلمة شرف بأن تبذل كل ما فى قوتها لمنع التهريب، وأنه إذا اكتشف أى تهريب (داخل أراضيها) سوف توقع حكومة الكويت أقسى العقوبة على المذنب.

وبخصوص الضمان الذى تلحون عليه، فإنه مع كل الحرص وكل الإرادة الحسنة نقول أن ذلك لا يمكن أن يتحقق بذلك يصبح من غير المعقول منكم أن تضعوا

مثل هذا الشرط، فذلك الذى تخاف منه الحكومة السعودية (أى التهريب) إذا حدث فسيكون تافهاً وضئيلا بسبب الاجراءات التى سوف تتخذ من جانب حكومة صاحب الجلالة السعودية وحكومة الكويت، ويجب ألا يؤثر بالطبع فى الإرادة الحسنة والرغبة فى اتفاق تبادلى بين جلالة الملك وسمو الشيخ أحمد الجابر.

ومع ذلك يحدونا كل الأمل فى أنه طبقاً للنظرة البعيدة لديكم لن تسمحوا لخطأ غير معقول ومشكوك فيه أن يقف فى طريق التفاهم الطيب.

نرجو ردة على ذلك ونعبر عن الأمل فى أننا سنصل إلى تفاهم طيب

الخاتمة المعتادة

(٤) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من الوفد السعودى إلى الوفد الكويتى

بعد التحية

تلقينا بالتقدير خطابكم الموقر بتاريخ ٢٤ ربيع الأول (٢٥ يونيو ١٩٣٥) رداً على خطابنا بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٤ يونيو ١٩٣٥) ولكننا لم نجد فيه رداً واضحاً على ما طلبنا ردكم عليه، سوى فكرة عن الأحاديث التى دارت بيننا وبينكم فى اجتماعنا السابق بينما طلبنا -بناء على رغبتكم- أن تعرفونا كتابة ما إذا كنتم توافقون أو لا توافقون على اساس الضمان لكى نتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة.

لذا فإننا نطلب أن تتفضلوا بإبلاغنا بطريقة واضحة قراركم النهائى سواء ستوافقون على أساس الضمان أو تتجنبونه، وبذلك سيكون الموقف واضحاً تماماً ونستطيع أن نرفع تقريراً لحكومتنا.

وفى انتظار ردكم.

الخاتمة المعتادة.

(٥) ترجمة خطاب بتاريخ ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) من الوفد الكويتى إلى الوفد السعودى.

بعد التحية

تلقينا خطابكم المؤرخ فى ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٥ يونيو ١٩٣٥) رداً على خطابنا بنفس التاريخ والذى فهمنا منه أنكم تعتبرون ردنا غير مصاغ بوضوح وانكم ترغبون الآن أن تبلغوا بصورة قاطعة ما إذا كنا نوافق على أساس الضمان أم لا لكى تستطيعوا تقديم تقرير لحكومتكم.

على عكس ما تقولون فتننا نعتقد أننا أوضحنا الموقف تماماً ولم نكن غامضين شرحنا لكم أن أساس الضمان الذى طلبتموه فى اجتماع الأمس قد لا يمكن تحقيقه رغم كل نية وجهد طيب من جانبنا لأنه -كما شرحنا- لن تفسد أول حالة تهريب تحدث الخطة فحسب بل ستميل إلى أن يكون لها النتيجة العكسية تماماً حيث يتعلق الأمر بالاتفاق والعلاقات الطيبة المرغوبة من كلا حكومتى جلالته وحكومتنا لذا عليكم إما ان تقدموا مقترحات مختلفة عن تلك السابقة أو تقدموا اقتراحكم الحالى مع ردنا إلى حكومتكم ونترك ذلك لكم.

الخاتمة المعتادة.

(٦) ترجمة خطاب مؤرخ ٢٧ ربيع الأول ١٣٥٤ (٢٨ يونيو ١٩٣٥) من الوفد الكويتى إلى الوفد السعودى.

بعد التحية

بالإشارة إلى المعلومات التى نقلتموها إلينا فى اجتماع اليوم بأن جلالة الملك لن يوافق على استئناف التجارة بين الكويت والعربية السعودية سوى على أساس الضمان من جانب حكومة الكويت.

وكما تعلمون لقد كتبنا خطاباً لكم بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٥٤ (١٧ يونيو ١٩٣٥) ذكرنا فيه الآراء التى اعتبرناها جيدة لكلا البلدين ومن ناحية أخرى ففى اجتماع ٢١ الحالى (٢٢ يونيو ١٩٣٥) طلبتم ضماناً وذكرنا فى خطابنا بتاريخ ٢٤ الحالى (٢٥ يونيو ١٩٣٥) أن الضمان مستحيل إعطاؤه إذ لا يمكن تنفيذه عملياً أو نظرياً.

وفى خطاب ثان مؤرخ كذلك ١٤ الحالى (٢٥ يونيو ١٩٣٥) طلبنا منكم أن ترفعوا اقتراحكم الخاص بالضمان وردنا عليه لجلالة الملك.

إذا كان جلالة الملك -كما أبلغتمونا اليوم- شفاهة وبطريقة قاطعة أن الملا كذلك لا يوافق على أى شىء سوى أن نعطى الضمان المطلوب إذن لا يبقى لنا سوى أن نعلن أننا لا نستطيع أن نلزم أنفسنا بأى ضمان مثل هذا.

رغم أننا نعترف بأن جلالة الملك وسمو الشيخ أحمد الجابر كأخوين وأنه لا يوجد اختلاف بين الدولتين والشعبين فتننا نأسف مع ذلك لفشل المفاوضات ونحن لا نشعر باليأس تماماً، وما زلنا نأمل فى اتفاق ونعتبر هذا المؤتمر كخطوة أولى نحو التفاهم المرغوب وندعو الله أن يوفقنا.

نرجو الإقرار بخطابنا.

الخاتمة المعتادة.

 1

Printed for the use of the Foreign Office. 230

CONFIDENTIAL.

[E 4949/206/25]

CORRESPONDENCE EXCHANGED BETWEEN THE DELEGATES OF SAUDI ARABIA AND KOWEIT AT THE CONFERENCE HELD AT KOWEIT BETWEEN JUNE 17 AND 29, 1935, TO DISCUSS A SETTLEMENT OF THE ECONOMIC BLOCKADE OF KOWEIT BY KING IBN SAUD.

[E 4518/206/25]

I.—*Translation of a Letter dated the 16th Rabi Awwal, 1354 (June 17, 1935) from Ahmad-al-Humaidhi, Hummammad-bin-Thunaiyan-al-Chanim, and Khalid-az-Zaid (Koweit delegates), to Khalid Abul Walid, Hamud-as-Sulaiman, and Abdulla-al-Qusaibi (Saudi delegates).*

(After compliments.)

IN view of what is known to you and to us, and also to every high-born and poor person, of the good and friendly relations which have existed for very many years between the Al Sabah and the Al Saud dynasties, more especially between His Majesty King Abdul Aziz and his Excellency Sheikh Ahmad-al-Jabir, and in consequence of the desire of both countries to further strengthen these relations, by removing the trade blockade of Koweit, we have suggested below the most suitable method, as seemed to us, for the resumption of the export trade (from Koweit) with His Majesty's Kingdom. These are as follows :—

(1) That customs collecting centres should be established within the frontiers of His Majesty the King. These may consist of one post or more than one, and in such places as His Majesty the King may choose.

(2) That his Excellency Sheikh Ahmad-al-Jabir shall, for his part, assist to the best of his power in the control and guiding of all exports to the above posts or centres. This will be by means of manifests, which will be issued in triplicate, the first copy to go with the goods, the second to be handed over to His Majesty's local agent, Abdulla-an-Nafisi, and the third one to remain in the customs office of the local Government.

The above is the opinion we hold, and the procedure is one which is recognised between kingdoms and nations that are good neighbours, as well as by others.

(Usual ending.)

II.—*Translation of a Letter dated the 23rd Rabi Awwal, 1354 (June 24, 1935), from the Saudi Delegation to the Koweiti Delegation.*

(After compliments.)

WITH reference to the discussion which we had with you to-day in regard to the resumption of "Musabalah" ("trade") between our country and Koweit, we beg to reiterate in writing, in addition to what we explained verbally, the good intentions of our Government, and the affectionate spirit, friendliness, and good feeling which they have towards the Koweit Government, and to say that they (the Saudi Government) are prepared to continue conversations with a view to arriving at a satisfactory conclusion between both sides, and to discuss measures to remove all misunderstanding for the future. Such conversations, however, must be on the one clear basis, that the Government of Koweit shall give "guarantee" ("dhaman") with regard to goods passing (across frontier) to His Majesty the King's territory (*i.e.*, that nothing is smuggled apart from goods sent under manifests). This, indeed, is what we proposed in the course of our discussions with you.

8111 [12060]

Should your esteemed delegation agree to negotiate on this basis, we are prepared once more to discuss the subject in order to arrive at the conclusion sought by both sides.

(Usual ending.)

Note by Political Agent.—The above letter, as will be seen, is worded somewhat differently from what the Saudi delegate laid down as the only basis for future talks (see my telegram No. 211 of the 25th June), namely, that Koweit must agree before anything else to guarantee that not even a single smuggler got across the border. They appear to be playing for safety. The Koweit delegates have not missed this point, and in their reply have pinned the Saudi delegates down to what they actually did say.

III.—*Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal,* 1354 (*June* 25, 1935), *from the Koweit Delegation to the Saudi Delegation.*

(After compliments.)

WE have received your esteemed letter dated the 23rd Rabi Auwal, 1354 (June 24, 1935), and have understood what you stated as to your good intentions as well as the good intentions of His Majesty King Ibn Saud's Government, namely, that you are prepared to continue conversations with a view to arriving at a satisfactory conclusion between both sides, and to discuss measures to remove all misunderstanding, but that such conversations must from now onward be on the one basis, that the Government of Koweit shall first give "guarantee" ("dhaman") with regard to goods (smuggled) passing across the frontier. You added that if our delegation would agree to the "guarantee" condition on behalf of the Koweit Government, then you would be prepared to continue the talks.

We wish, therefore, now to make the matter quite clear. The situation is, as we suggested to you in our letter dated the 16th Rabi Auwal, 1354 (June 17, 1935), and as was also discussed with you in yesterday morning's meeting (June 24, 1935). You stated that the "guarantee" system was desired by His Majesty's (Saudiyeh) Government, which was that nothing should be smuggled, and only goods exported according to manifests should be allowed to pass into Saudi territory. That should any smuggler be caught, his goods would be confiscated, and the Koweit Government would have to pay the customs duty imposed on same. Also that should this happen more than three times, His Majesty's Saudi Government should have the right to cancel the agreement.

At the same meeting we replied to you that the Koweit Government would give you their word of honour to do all in their power to prevent smuggling. And that should any smuggling be discovered (within her territory) the Koweit Government would inflict the severest of punishments on the evil-doer.

As regards the "guarantee" insisted on by you—with every precaution taken and every goodwill, we say this cannot be realised. Hence it is not reasonable of you to make such a condition. That which the Saudi Government is afraid of (*e.g.*, smuggling), should it occur, will be trifling and very small, because of the measures that will be taken by His Majesty's Saudi Government and the Government of Koweit. It should certainly not affect the goodwill, and the desire for a reciprocal agreement between His Majesty the King and his Excellency Sheikh Ahmad-al-Jabir.

We have every hope, however, that owing to your deep insight you will not allow a doubtful and unreasonable defect to stand in the way of good understanding.

We beg for a reply to this, and express the hope that we shall come to a good understanding.

(Usual ending.)

IV.—*Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), from the Saudi Delegation to the Koweit Delegation.*

(After compliments.)

WE have with due regard received your esteemed letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), in reply to our letter dated the 23rd Rabi Auwal (June 24, 1935), but have not found in it a clear reply to what we asked your reply for, save an outline of the talks we had with you in our last meeting, while, according to your desire, we asked you in writing to let us know whether or not you agree to the "guarantee" basis, so that we may be able to arrive to a definite conclusion.

Therefore, we request that you will kindly inform us in clear manner as to your final decision, either you should agree to the "guarantee" basis, or decline from it, in this way the situation will be made quite clear, and we can submit a report to our Government.

Awaiting your reply.

(Usual ending.)

V.—*Translation of a Letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), from the Koweit Delegation to the Saudi Delegation.*

(After compliments.)

WE have received your letter dated the 24th Rabi Auwal, 1354 (June 25, 1935), in reply to our letter of the same date, from which we understand that you consider our reply not to be clearly put, and that you now wish to be informed definitely whether we agree to the "guarantee" basis or not, in order that you may submit a report to your Government.

Contrary to what you say, we believe that we have made the position quite clear, and have not been obscure. We explained to you that the "guarantee" basis, which you demanded in yesterday's meeting, could not possibly be realised, in spite of every good intention and effort on our part; for, as we explained, the first case of smuggling that occurred would not only upset the plan, but would tend to have exactly the opposite result where the good agreement and connexions desired by both His Majesty's Saudi Government and our Government are concerned. Therefore, you should either make propositions different to the above, or submit your present proposal, together with our reply to it, to your Government. We leave that to you.

(Usual ending.)

[E 4949/206/25]

VI.—*Translation of a Letter dated the 27th Rabi Auwal, 1354 (June 28, 1935), from the Koweit Delegation to the Saudi Delegation.*

(After compliments.)

WITH reference to the information you imparted to us in to-day's meeting, that His Majesty the King would not agree to the resumption of trade between Koweit and the Saudi Arabia save on the "guarantee" basis on the part of the Koweit Government.

As you know, we have written a letter to you, dated the 16th Rabi Auwal, 1354 (June 17, 1935), in which we stated the views we considered good for both countries. On the other hand, in the meeting of the 21st instant (June 22, 1935), you demanded a "guarantee," and we stated in our letter of the 24th instant (June 25, 1935) that that "guarantee" was impossible to give, as it could not practically or theoretically be enforced.

In a second letter, also dated the 24th instant (June 25, 1935), we asked you to submit both your proposition of "guarantee" and our reply to it, to His Majesty the King.

If His Majesty the King, as you informed us definitely and verbally to-day was the case, does not agree to anything but that we give the "guarantee" asked for, then all that is left for us is to make it known that we cannot commit ourselves to any such "guarantee."

Although we recognise that His Majesty the King and his Excellency the Sheikh Ahmad-al-Jabir are as brothers, and that there is no difference between our two countries and the two peoples, nevertheless we regret the failure of negotiations. We do not entirely despair, however, and still hope for agreement. We look to this conference as a first step to the understanding desired. May God destine agreement.

Please acknowledge our letter.

(Usual ending.)

VII.—*Translation of a Letter dated the 27th Rabi Auwal*, 1354 (*June* 28, 1935), *from the Saudi Delegation to the Koweiti Delegation.*

(After compliments.)

WE have to acknowledge receipt of your letter dated the 27th Rabi Auwal, 1354 (June 28, 1935), copy of which is embodied herein below:—

[Letter VI.]

We seize this opportunity to thank you for the welcome and courtesy with which we have always been met during our discussions, and wish with you, from the bottom of our hearts, that the two countries be given the chance to come to an agreement in the near future.

(Usual ending.)

ملحق رقم (٤ / أ)

معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العربية السعودية والكويت

مادة (١)

يسود سلم دائم غير قابل للانتهاك وصداقة حقيقية بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت ويتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان ببذل كل جهدهما للمحافظة عليه وتسوية كل الخلافات والنزاعات المحتمل قيامها بينهما بروح السلام والصداقة.

مادة (٢)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بالحفاظ على علاقات المودة مع الطرف الآخر وأن يحاول بكل الوسائل الممكنة منع بلاده من أن تستخدم كقاعدة للأعمال غير الشرعية أو للاستعداد لها بما فيها الغارات الموجهة ضد السلام والأمن فى بلد الطرف الآخر.

مادة (٣)

فور وصول المعلومات إلى السلطات المختصة والواردة فى المادة (٧) حول قيام استعدادات فى أراضيهم بمعرفة فرد مسلح أو أكثر بهدف ارتكاب قطع الطريق أو الغزو أو أية اعمال غير شرعية فى المنطقة المجاورة لحدود الدولتين تقوم هذه السلطات بإبلاغ الآخر بالتبادل أو الموظفين أو القبائل التابعة للطرف الآخر بنفس المعلومات بدون تأخير.

مادة (٤)

فى حالة تلقى أى من الطرفين المتعاقدين الساميين معلومات عن أى من الأعمال المذكورة فى المادة (٣) قد ارتكبت داخل أراضيه يكون له الحق فى إخطار الطرف الآخر بهدف اتخاذ الاجراءات الضرورية لمعاقبة المعتدين بعد عودتهم إلى بلادهم إذا كانوا من رعاياه ويمنعهم من عبور الحدود إذا كانوا من رعايا المبلغ أو الحكومة الأخرى.

مادة (٥)

لقبائل الطرفين كامل الحرية فى الحركة من مكان إلى مكان او الهجرة فى

أراضى الدولتين لأغراض الرعى والمسابلة (شراء المواد التموينية) ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بألا يضع أدنى العراقيل فى هذا الخصوص.

مادة (٦)

لن يجبر أى من الطرفين رعايا الطرف الآخر حين يكونون فى أراضيه على الانضمام إلى قواته النظامية أو غيرها لسحق ثورة أو الاشتراك فى عملية حربية.

مادة (٧)

السلطات المختصة المكلفة بتنظيم التعاون العام والمسئولية عن الاجراءات التى ستتخذ على الحدود لتطبيق أحكام هذه المعاهدة هى:

على الجانب العربى السعودى: أكبر موظف إدارى فى الصحراء أو من ينوب عنه.

على الجانب الكويتى: أكبر موظف إدارى فى الصحراء أو من ينوب عنه.

لهذين الموظفين فقط حق التراسل مع بعضهما بغرض التعاون وحل الخلافات الناشئة على الحدود وبين القبائل بين وقت وآخر وسيتبادلان المعلومات المتصلة بالحوادث التى تقع فى منطقة أى منهما تؤثر على السلامة والأمن فى منطقة الآخر.

مادة (٨)

من أجل تسهيل تنفيذ أحكام هذه المعاهدة بصورة عامة والحفاظ على علاقات الجوار الطيبة تشكل لجنة دائمة للحدود مشكلة من أربعة موظفين مختارين من وقت لآخر لهذا الغرض، نصفهم بمعرفة الحكومة العربية السعودية والآخر بمعرفة الحكومة الكويتية وتجتمع هذه اللجنة مرة كل ستة شهور أو عدة مرات إذا اقتضت الظروف.

مادة (٩)

تجتمع اللجنة المذكورة فى المادة (٨) للمرة الأولى فى المنطقة المحايدة وبعد ذلك بالتبادل فى الكويت أو فى العربية السعودية أو فى المنطقة المحايدة

فى مكان تحدده قبل نهاية كل اجتماع وواجبات هذه اللجنة أن تحاول -بغرض تنفيذ أحكام هذه المعاهدة وضمان علاقات الجوار الطيبة- التسوية الودية لكل المسائل المتصلة بتطبيق أحكام هذه المعاهدة والخاصة بالرعى والهجرة أو التحركات للقبائل والخلافات القبلية وتحديد الخسائر البسيطة والأمور الأخرى المتصلة بشئون الحدود التى يمكن الوصول إلى اتفاق بخصوصها بين موظفى الحدود المختصين المحليين وأى قرار توافق عليه اللجنة يجب تنفيذه خلال ثلاثة شهور بمعرفة الحكومتين كل حكومة بقدر ما يهمها وفى حالة الخلاف الناشىء بين أعضاء اللجنة حول أى أمر فى حدود صلاحيات اللجنة نفسها يجب إحالة هذا الخلاف بمعرفة الأعضاء إلى حكومتيهم لاتخاذ القرار.

مادة (١٠)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالتبادل بأن يمنعا الموظفين التابعين لهما من اختراق الحدود والاتصال بالقبائل أو رؤساء القبائل التابعين للطرف الآخر سواء رجالا أو ركبانا (على الخيول) أو بالسيارات أو بالطائرات ولن تكون الحكومة التى يخترق أرضها هؤلاء الأشخاص مسئولة عن سلامتهم إذا وقع الاختراق بدون إذنها مع استثناء الموظفين الذين يخترقون الحدود لتنفيذ أحكام المادة (٣) من هذه المعاهدة.

مادة (١١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الأجانب المقيمين فى أو القادمين من بلديهما (أو حدودهما) أو مواطنى الطرفين المتعاقدين الساميين من اختراق حدود بلد الطرف الآخر لأغراض السياحة أو الاستكشاف أو أى غرض آخر بدون الحصول على إذن مسبق، ومع الخضوع لأحكام أى اتفاق أو اتفاقات أخرى مبرمة بين الطرفين بخصوص القبائل وهجراتهم فتن الحكومة التى يخترق أرضها هؤلاء الأشخاص لن تكون مسئولة عن سلامتهم ما لم يكن اختراقهم بإذنها.

مادة (١٢)

أى خلاف قد ينشأ بين الطرفين المتعاقدين الساميين فيما يتص بأحكام المعاهدة الحالية أو المعاهدات أو الاتفاقات المبرمة بين الدولتين قبل تاريخ المعاهدة الحالية وأى خلاف قد ينشأ بعد التاريخ المذكور كنتيجة لأحكام المعاهدة الجديدة والاتفاقات المبرمة بينهما، يحال إلى التحكيم بمعرفة حكومة صاحب الجلالة البريطانية أو ممثليها.

Copy. **DRAFT.** 300

TREATY OF FRIENDSHIP AND "BON VOISINAGE"
BETWEEN SAUDI ARABIA AND KUWAIT.

Article 1.

There shall reign inviolable permanent peace and true friendship between the Kingdom of Saudi Arabia and Shaikhdom of Kuwait. The two high contracting parties undertake to exercise their utmost to preserve the same, and settle in a spirit of peacefulness and friendliness all disputes and differences likely to arise between them.

Article 2.

Each of the two parties undertakes to preserve friendly relations with the other party, and to endeavour by all the means available to him to prevent his country being used as a base of or preparations for unlawful acts, including raids aimed against peace and security in the country of the other party.

Article 3.

As soon as information reaches the competent authorities prescribed in Article 7 of preparation being conducted in their territories by one or more armed individuals with the intention of committing highway robbery, or raiding, or other unlawful acts in the zone in the neighbourhood of the frontier of the two States, these authorities shall mutually inform one another, or the officials or tribes of the other, of the same without delay.

Article 4.

In the event of either of the two high contracting

parties /

parties receiving information of any of the acts mentioned in Article 3 above having been committed within his territories he shall have the right to notify the other party with a view to adopting the necessary measures for the punishment of the aggressors after their return to his country if they be of his subjects and to prevent them crossing the frontier if they be subjects of the informant or other Government.

Article 5.

The tribes of both parties shall have complete freedom of movement from place to place (or migration) in the territories of the two States for purposes of grazing or "musabila" (purchase of provisions), and each of the High Contracting parties undertakes not to place the least obstacle in this respect.

Article 6.

Neither of the two parties shall coerce the subjects of the other party, when within his territory, to join his forces, regular or otherwise, to suppress a rebellion or take part in military operations.

Article 7.

The competent authorities charged with the organisation of general co-operation and responsibility for the measures to be taken on the frontiers for the application of the provisions of this treaty are :-

On the Saudi Arab side: the highest administrative official in the desert or the person acting for him.

On the Kuwait side: the highest administrative official

in

in the desert or the person acting for him.

Only these officials shall have the right to correspond with each other for the purpose of co-operation and solution of disputes arising on the frontiers and between the tribes from time to time. They shall exchange forthwith information pertaining to incidents occurring in the region of either of them of a nature affecting the safety or security in the region of the other.

Article 8.

In order to facilitate the execution of the provisions of this treaty and, in general, the maintenance of good neighbourly relations, there shall be set up a permanent frontier commission composed of four officials selected from time to time for this purpose, half by the Saudi Arab Government and the other half by the Kuwait Government. This commission shall meet once every six months or more often if circumstances so require.

Article 9.

The commission mentioned in Article 8 shall meet for the first time in the Neutral Zone and thereafter by rotation in Kuwait or in Saudi Arabia or in the Neutral Zone in a place appointed by it before the end of each meeting. The duties of this commission shall be to attempt, with the object of giving effect to the provisions of this treaty and of ensuring good neighbourly relations, the amicable settlement of all such questions concerning the application of the provisions of this treaty, relating to grazing, migrations (or movements) of tribes, tribal disputes, assessment of minor losses and other matters concerning frontier affairs, on which no agreement could be

reached /

reached between the local frontier officials concerned. Any decision agreed upon by the commission should be enforced within three months by both Governments, each in so far as concerns it. In the event of difference arising between the members of the commission on any of the matters within the commission's competence, such difference shall be referred by the members to their respective Governments for decision.

Article 10.

The two high contracting parties mutually undertake to prevent officials under them crossing the frontiers and mingling with the tribes or chiefs of tribes of the other party, whether they be pedestrians, horsemen, in cars or aeroplanes. The Government whose territory such persons shall have crossed shall not be responsible for their safety should such crossing take place without its permission, subject to the exception of officials crossing the frontiers in execution of the provisions of Article 8 of this treaty.

Article 11.

The two high contracting parties mutually undertake to adopt the necessary measures to prevent foreigners residing in or coming from their "country" (?-territories) or nationals of the two contracting parties from crossing the frontier of the other party's country for the purpose of touring, exploration, shooting or any other purpose, without obtaining previous permission. Subject to the provisions of any other agreement or agreements concluded between the two parties concerning tribes and their migrations, the Government whose territories such persons cross shall not be responsible for their safety if their crossing is not done by its permission.

Article 12.

Any difference that may arise between the two high contracting/

contracting parties in connection with the provisions of the present treaty or of the treaties or agreements concluded between the two States before the date of the present treaty, and any difference that may arise after the date thereof, as a result of the provisions of the new treaties and agreements concluded between them, shall be referred to arbitration by His Majesty's Government or their representatives.

ملحق رقم (٤ / ب)

الاتفاقية التجارية

ترجمة النص المعدل

مادة (١)

يجب أن يصاحب جميع السلع التى تغادر الكويت إلى العربية السعودية براً أو بحراً شخص يحمل مناقستو -فى حالة السلع المرسلة براً-.

أ- يجب أن ترسل بالقافلة وسوف يعتبر أى شخص يحمل سلعاً من ارض الكويت فى غير صحبة قافلة، سيعتبر مهرباً حتى ولو كان معه منافستو.

ب- لابد أن تمر القافلة بإحدى النقاط فى العربية السعودية المذكورة فى مادة (٨) فيما يلى والمحددة فى المنافستو.

ج- على الشخص حامل المنافستو أن يكون معه كذلك قائمة تبين أسماء الشخاص الذين فى القافلة وعدد الإبل.

د- يجب على الشخص حامل المنافستو أن يثبت حضوره لدى الموظفين المعينين لهذا الغرض أولا عند نقطة الكويت ثم عند نقطة العربية السعودية المحددة فى المنافستو.

يجب على الأشخاص الداخلين إلى الكويت من العربية السعودية ويحملون سلعاً مشتراة لاستهلاكهم الشخصى -بادية او حضراً- أن يسافروا فى جماعات ويتوافقوا مع الشروط الموضوعة للقوافل التجارية.

السلع التى تغادر أرض الكويت تلى العربية السعودية بطريق البحر يجب أن تؤخذ إلى ميناء عربى سعودى محدد فى المنافستو ويجب ان يتواجد الشخص حامل المنافستو أمام السلطات المختصة فى هذا الميناء وستطبق أحكام التهريب الواردة فى هذه النظم الحالية على السلع المنقولة بحراً وعلى الأشخاص الناقلين لها.

مادة (٢)

على الشخص المسئول عن القافلة أو الجماعة حسبما ذكر فى المادة الأولى أن يحصل على منافستو من إدارة جمارك الكويت (مكتب المنافستو) قبل رحيله

بالقافلة أو الجماعة والبضائع من ارض الكويت بحيث يكون المنافستو بكل السلع المتجهه إلى العربية السعودية ويجب أن يرافق هذا المنافستو السلع وتعطى نسخة منه إلى الوكيل التجارى السعودى فى الكويت بواسطة إدارة جمارك الكويت قبل مغادرة القافلة أو الجماعة ارض الكويت وتحفظ نسخة ثالثة من المنافستو فى مكتب المنافستو ومحظور أخذ كمية أكبر أو أقل من تلك المبينة فى المنافستو أو الذهاب إلى أى وجهة أخرى غير تلك المبينة فى المنافستو أو بأى طريق غير الطريق المعتاد.

إذا غادرت اية سلع الكويت إلى العربية السعودية براً أو بحراً بدون تسليم نسخة المنافستو والمعلومات الضرورية عن الأشخاص فى القافلة ووسيلة النقل والطريق، تسليمها إلى الوكيل التجارى العربى السعودى فسوف تعتبر القافلة وما فيها بأكملها سلعاً مهربة وتطبق عليها العقوبات التى تطبق على المهربين وسيعتبر الموظف أو الموظفون المختصون الذين مكنوا القافلة أو السفينة من السفر قبل تسليم نسخة المنافستو للوكيل التجارى للمملكة العربية السعودية فى الكويت، مسئولين ويعاقبون بالغرامة والفصل.

مادة (٣)

إذا اختار تاجر أو مالك للسلع أن يرسل جزءاً من السلع بالسيارة وجزءاً بالإبل أو بقافلتين، أو جزءاً بالبحر وجزءاً بالبر يجب أن يرافق منافستو مستقل لكل جزء.

مادة (٤)

أى شخص يوجد داخل أرض الكويت وفى حوزته سلع مقصود تصديرها إلى العربية السعودية وبدون منافستو يعاقب بمصادرة السلع وأى شخص يملك منافستو ولكنه يحوز سلعاً أكثر من تلك المبينة فى المنافستو يعاقب بمصادرة الزيادة غير المبينة فى المنافستو وفى كلتا الحالتين يتعرض للغرامة.

مادة (٥)

كل شخص يحاول تفادى أو للالتفاف حول هذه القواعد النظامية يتعرض

للعقوبة كذلك وإذا كرر المحاولة يحرم من التجارة بين الكويت والعربية السعودية وعلى جميع رؤساء القوافل وحملة المنافستات أن يبلغوا أقرب مركز بأى مروق أو خرق لتلك النظم تصل إلى علمهم وإلا سوف يعتبرون هم أنفسهم مسئولين إذا برز المروق إلى الضوء.

مادة (٦)

يستطيع موظفو الجمارك فى الكويت أن يتصلوا بموظفى الجمارك فى العربية السعودية فى المراكز المحددة ببعضهم البعض لضمان التفاهم المتبادل والصالح العام بخصوص تطبيق قواعد هذه النظم.

مادة (٧)

المراكز التى سيتواجد أمامها حملة المنفستات مع بضائعهم هى:

برا إما (أ) الكويت .....

العربية السعودية .....

أو (ب) الكويت .....

العربية السعودية .....

بحرا (ج) الكويت .....

العربية السعودية .....

وعليهم الذهاب إلى تلك المراكز مباشرة وبالطريق المعتاد.

مادة (٨)

أى شخص يتجاوز هذه القواعد النظامية سواء كان موظفاً أو تابعاً أو سائق بعير يتعرض لعقوبة السجن أو الغرامة أو كلتا العقوبتين.

مادة (٩)

تسرى هذه القواعد النظامية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من .....

Translation of Amended Text:

Article 1. All goods which leave Kuwait Kuwaiti for Saudi Arabia by land or sea must be accompanied by a person carrying a manifest. In the case of goods sent by land:

(a) they must be sent by caravan, and any person carrying goods from Kuwait who is not with a caravan shall be regarded as a smuggler, even if he has a manifest.

(b) the caravan must call at that one of the points in Saudi Arabia mentioned in Article 8 below which is specified in the manifest.

(c) the person carrying the manifest must also have with him a list showing the names of the persons in the caravan and the number of camels.

(d) the person carrying the manifest shall report to the officials appointed for that purpose first at the Kuwait point and then at the Saudi Arabian point specified in the manifest.

Persons entering Kuwait Kuwaiti from Saudi Arabia and taking out goods bought for their personal consumption, whether the are nomad or settled ~~Arabs~~, must travel in parties and confo to the conditions laid down for commercial caravans.

Goods which leave Kuwait Kuwaiti for Saudi Arabia by sea must be taken to the Saudi Arab port specified in the manifest, and the person holding the manifest must report to the proper authorities at that port. The provisions about smuggling contained in the present regulations shall be applicable to goods transported by sea and to the persons transporting them.

Article 2. The person responsible for a caravan defined such as is mentioned in Article 1 shall, before his departure with the caravan and the goods from Kuwait Kuwaiti for Saudi Arabia, obtain a manifest from the Kuwait Customs Department (Manifest Office) for all the goods destined for ~~consigned to~~ Saudi Arabia. This manifest must accompany the goods, and a copy of it shall be given to the Saudi

/Arab

Arab Trade Agent in Kuwait by the Kuwait Customs Office before the caravan leaves Kuwait, and a third copy of the manifest shall be kept in the Manifest Office. It is forbidden to take a quantity greater or less than that shown in the manifest or to go to any destination other than that mentioned in the manifest or by any route other than the ordinary one.

If any goods leave Kuwait for Saudi Arabia by land or sea, without a copy of the manifest and the necessary information about the persons in the caravan and the means of transport and the route having been delivered to the Saudi Arab Trade Agent, the whole caravan and what is in it shall be considered contraband and the penalties applicable to smugglers shall be applied to it, and the official or officials concerned, who enabled the caravan or the vessel to leave before a copy of the manifest had been delivered to the Trade Agent of the Saudi Arab Kingdom in Kuwait, shall be held responsible and punished with a fine and dismissal.

<u>Article 3.</u> Should the merchant or owner of the goods choose to send part of the goods by motor car and part by camel, or by two caravans, or part by sea and part by land, a separate manifest must accompany each part.

<u>Article 4.</u> Any person who is found within the territory of Kuwait in possession of goods intended for export to Saudi Arabia and without a manifest shall be punished by confiscation of the goods, and any (such) person who has a manifest but is in possession of goods in excess of those shown in the manifest shall be punished by confiscation of the excess not shown in the

/manifest.

manifest. In both cases he shall be liable to a fine.

Article 5. Every person who attempts to evade or circumvent these regulations shall be liable to punishment also and if he repeats the offence he shall be forbidden to trade between Kuwait and Saudi Arabia.

Article 6. Heads of caravans and holders of manifests must report to the nearest post any evasion or infraction of these regulations which come to their knowledge, otherwise they themselves shall be held responsible if the evasion comes to light.

Article 7. The customs officials of Kuwait and of Saudi Arabia at the specified posts may communicate with one another in order to ensure mutual understanding and the common good as regards the application of the rules of this regulation.

Article 7. The posts at which holders of manifests must report with their goods are as follows:-

By land either:

(a) Kuwait ....
Saudi Arabia ....

or (b) Kuwait ....
Saudi Arabia ....

By sea:

(c) Kuwait ....
Saudi Arabia ....

and they must go to these centres direct and by the usual route.

Article 8. Anyone who infringes these regulations, whether he be an official, a merchant or a camel driver, shall be liable to punishment by imprisonment or fine or both.

Article 9. These regulations shall remain in force for a period of ..... years as from ....

ملحق رقم (٤ / أ / ب)

(٥٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فأنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية و بين مشيخة الكويت اتفاقية صداقة وحسن جوار ووقعها مندوب مفوض عن حكومة المملكة العربية السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو شيخ الكويت الحائزان على الصلاحية التامة المتقابلة وذلك فى مدينة جدة فى اليوم الرابع من ربيع الثانى سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والألف الموافق عشرين ابريل سنة أثنان وأربعين بعد التسعمائة والألف وهى مدرجة فيما يلى :

اتفاقية صداقة وحسن جوار

بين المملكة العربية السعودية ــ و بين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده التى سيشار اليها فى هذه الاتفاقية بـ (المملكة المتحدة) نيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى

رغبة منهما فى تثبيت علائق الصداقة وحسن الجوار السائدة لحسن الحظ من القديم بين ملك المملكة العربية السعودية وشيخ الكويت وبين عائلتيهما و بين بلاد المملكة العربية السعودية والكويت فقد عينا مندوبين عنهما لهذا الغرض .

عن حكومة المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك .

وعن حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت المسترفرنسيس هيو وليام استو نهيور بيردس . م . ج . أو . ب . اى .

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بجدة وبعد أن أطلع كل منهما على وثيقة تفويض الآخر ووجداها صحيحة أتفقا على ما يأتى :ــ

المادة الأولى ــ طبقاً لما هو جار من القديم بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت يسود بينهما سلم دائم وصداقة ثابته محترمة .

المادة الثانية — إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت يتعهدان بأن يبذلا جهدهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما وبأن يسعيا بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلاديهما قاعدة لأى عمل غير مشروع أو استعداد له ضد السلم والأمن فى بلاد الفريق الاخر بما فى ذلك الغزو وأن يسعيا أيضاً لحل كل ما يقع من الخلاف بينهما بروح المودة والصداقة .

المادة الثالثة : -

أ) تعين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت موظفين فى المناطق المجاورة للحدود لتنظيم التعاون المشترك والقيام بالتدابير الضرورية لضمان انفاذ ما نصت عليه الاتفاقية بكل ماله علاقة بسلامة الأمن فى بلاد الفريق الأخر وكذلك فيما يقتضيه التعاون التجارى بين البلادين وتسهيل حسن المواصلات بينهما وعلى الحكومتين المتعاقدتين أن تخبر احداهما الأخرى بأسماء الأشخاص المعينين لهذا الغرض .

ب) ولهؤلاء الموظفين أو من ينوب عنهم حق المراسلة فيما بينهم لأجل التعاون على الحدود وتنفيذ ما جاء فى هذه الاتفاقية من المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) وتنفيذ الملحق بهذه الاتفاقية أيضاً ، ولحل المسائل التى تحدث من وقت لآخر على الحدود أو بين القبائل .

المادة الرابعة — على موظفى الحدود المذكورين فى المادة الثالثة - أن يتبادلوا المعلومات بوقته عن أى حادث يحدث فى أحد الجانبين من الحدود مما يكون له تأثير على سلامة الأمن فى الجهة الأخرى .

المادة الخامسة : -

أ) عند ما يبلغ السلطات المختصة المشار إليها فى المادة الثالثة أن فى أراضيها استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون بقصد ارتكاب أعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التى من شأنها الاخلال بالأمن على الحدود بين البلادين يجب أن تشعر تلك السلطات احداهما الأخرى .

ب) فإذا اتضح أن الأشعار المرسل إلى السلطة المختصة قد لا يصل فى وقت يمكنها من انذار الذين قد يتضررون من جراء الهجوم فيجب علاوة على ذلك أعطاء

الاشعار إلى أقرب موظف وفى حالة عـــدم امكان الاتصال به فإلى الأشخاص أو القبائل المهددة .

المادة السادسة : ـ

أ) إذا بلغ السلطات المختصة التابعة لاحدى الحكومتين أنه وقع ضمن أراضيهـــا أى عمل من أعمـال السـلب أو النهب أو التهريب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير المشروعة التى من شأنها الاخلال بالأمن على الحدود بين البلادين فلها الحق فى إبلاغ السلطة المختصـة التابعة للفريق الآخر عن ذلك ، وفى الحالات الاضطراريه والمستعجلة لها أن تبلغ أقرب مأمور تابع لذلك الفريق وعلى ذلك الشخص الذى يصله البلاغ أن يتخذ التدابير اللازمة لأجل إلقاء القبض حالا على الجناة فى حالة دخولهم حدود البلاد التى هو موظف فيها وإرجاع جميع المسلوبات والمنهوبات والمهربات بأكملها فوراً مما يوجد بحوزة المعتدين .

ب) فاذا كان الجناة من رعايا البلاد التى دخلوها فيجب اتخاذ الاجراءآت اللازمة لمحاكمتهم فى بلادهم وإن كانوا من رعايا البـلاد الأخرى أو من رعايا دولة عربية ثالثة فيسلمون لحكومة البلاد التى حدثت الجنايه فى أراضيها طبقا لنصوص اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها بتاريخ ٤ من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦١ هـ الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ م .

المادة السابعة ـ على الموظفين المعينين بمقتضى المـادة الثالثه أن يتواعدوا من حين لآخر عند الحاجة بالاجتماع فى أحد الأماكن لحل المشاكل التى تقع بين العربان على الحدود طبقاً لروح هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة : أ ـ جميع القرارات التى تقرر بالاتفاق المشترك من قبل الموظفين المعينين بموجب المادة الثالثة فى المسائل التى تنشأ على الحدود أو فيما بين القبائل تدون كتابة ويوقع عليها كل من الموظفـين وقت الاتفاق وتصبح نافذة المفعول ومعمولا بها فى الحال .

ب) أما الأمور التى لا يتمكن الموظفون من الاتفاق عليها فتحال إلى الحكومتين لحلها بالاتفاق بينهما .

المادة التاسعة : أ ـ لرعايا أى الحكومتين الذين ينتجعون عادة جهتى الحدود لأجل المرعى حرية المسابلة والانتقال من مكان إلى آخر فى البلادين إلا إذا وجدت

إحدى الحكومتين ضرورة لتحديد حرية انتقال رعاياها للبلاد الأخرى أو تحديد حرية انتقال رعايا الحكومة الأخرى إلى بلادها لمصلحة النظام العام أو بسبب ضرورة اقتصادية .

ب) على مأمور الحدود التابع للحكومة التي ترى من مصلحتها فرض مثل ذلك القيد أن يخبر مأمور الحدود التابع للحكومة الأخرى بذلك القرار قبل انفاذه لكى يكون لدى المأمور فى البلاد الأخرى فرصة يتمكن فيها من اتخاذ الأسباب للتغلب على الصعوبات التى قد تنشأ من جراء تنفيذ ذلك القرار مع العلم بأن الواجب يقضى على مأمورى الحدود فى مثل هذه الحالة ببذل الجهد من كل منهما لتلافى ما يبديه أحدهما مما يحتمل وقوعه من الصعوبات من جراء هذا المنع إذا كان ذلك التلافى ممكناً وإلا ينفذ قرار المنع .

ج) إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين الاتصال برعاياها المقيمين فى البلاد الأخرى لاستحصال الزكاة أو أى أمر آخر فيمكن لها مراجعة الأخرى من أجل ذلك وعلى الحكومة الأخرى اما أن تسمح بدخول الموظفين المختصين للغرض المطلوب أو تخرج القبائل أو الأشخاص المشار اليهم إلى بلادهم الأصلية .

المادة العاشرة ـ لا يسمح لأى موظف فى إحدى الحكومتين ولا لأى شخص من رعايا إحداهما عبور الحدود بين البلادين بدون اجازة سابقة من الحكومة الأخرى إلا فى الحالات الآتية :

ا) يسمح بتنقل الرعايا للرعى بين البلدين حسبما نص عليه فى المادة التاسعة .

ب) يسمح بدخول موظفين بقصد الوصول إلى مدينة الكويت أو الرياض لأى غرض من الأغراض إذا كانوا مأذونين من حكومتهم بذلك .

ج) يسمح بدخول موظفى الحدود المذكورين فى المادة الثالثة كما يسمح لممثليهم ورسلهم بقصد التعاون الموضح فى المواد (٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) من هذه الاتفاقية .

د) يسمح لرعايا إحدى الحكومتين بدخول البلاد الأخرى لتتبع الضائعات حسبما نص عليه برقم (٧) من الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

ه) يسمح لأى شخص من رعايا إحدى الحكومتين بالدخول فى بلاد الحكومة الأخرى لغرض المسابلة أو أى غرض آخر لم ينص عليه فى هذه المادة بدون الحصول على إذن سابق من الحكومة الأخرى .

وعلى رعايا المملكة العربية السعودية الذين يقصدون الكويت أن يحملوا ورقة صادرة من الجهة المختصة فى بلادهم تثبت شخصيتهم وترخص لهم بالرحلة التى يزمعونها وعلى السلطات الكويتية أن تخبر وكيل المملكة العربية السعودية بالكويت بأسماء هؤلاء الأشخاص والعشائر التى ينتمون اليها وأنواع مايحملون من الكويت.

إن هذا الترتيب لايسرى على الحجاج الذين لهم ترتيب خاص فى أنظمة المملكة العربية السعودية .

المادة الحادية عشر — مع مراعاة الأحكام الوارة فى المادة التاسعة فان الحكومة العربية السعودية وحكومة الكويت يمنعان الأشخاص الأجانب القادمين أو المقيمين فى بلاديهما من عبور الحدود إلى بلاد الحكومة الأخرى بقصد السفر أو الاكتشاف او الصيد أو أى غرض آخر بدون استحصال إذن سابق من السلطات المختصة فى بلاد الحكومة الأخرى ولا تكون الحكومة التى يدخل أولئك الأجانب إلى بلادها مسؤولة عن سلامتهم إذا كان دخولهم بغير إذن سابق .

المادة الثانية عشر — حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجرى تبادل وثائق ابرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع مايمكن وتعتبر نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام إلى نهاية (خمس) سنوات من ذلك التاريخ وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد إبطال الاتفاقية وتعديلها تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضى ستة أشهر من اليوم الذى يعلن فيه أحد الفريقين الآخر رغبته فى إبطالها أو تعديلها .

حررت بجدة فى يوم ٤ ربيع الثانى سنة ١٣٦١ هجرية ، الموافق ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ م .

مندوب حكومة المملكة العربية السعوديه

يوسف ياسين

مندوب حكومة المملكة المتحدة

نيابة عن مشيخة الكويت

ف. ه. و. استونهيور بيرد

(٥٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فأنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت اتفاقية تجارية ووقعها مندوب مفوض عن حكومة المملكة العربية السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو شيخ الكويت الحائزان على الصلاحية التامة المتقابلة وذلك فى مدينة جدة فى اليوم الرابع من ربيع الثانى سنة ١٣٦١ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٢ وهى مدرجة فيما يلى

الاتفاقية التجارية

بين المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنده المسماة هنا فيما يلى : (حكومة المملكة المتحدة) بالنيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى

نظراً لرغبتهما فى عقد اتفاقية لتنظيم التجارة بين المملكة العربية السعودية والكويت فقد عينا عنهما مندوبيهما لهذا الغرض .

عن حكومة المملكة العربية السعودية .

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين .

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك .

وعن حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت المستر فرنسيس هيو وليام استونهيور بيردس م . ج . او . ب اى .

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بجدة .

اللذين بعد أن أطلع كل منهما على أوراق تفويض الآخر ووجداها مطابقة للاصول أتفقا على ما يأتى :ـ

المادة الأولى :ـ

١ ـــ جميع البضائع التى تخرج من الكويت إلى البلاد العربية السعودية براً أو بحراً ينبغى أن تكون مصحوبة بشخص يحمل منافيست حالة البضائع التى ترسل براً

ا) يجب أن يكون ارسالها بقافلة وعلى ذلك فكل من يحمل البضائع من

الكويت ولم يكن داخلا فى القافلة فيعتبر مهربا ولو كان معه منافيست .

ب) يجب أن تمر القافلة من احدى النقاط المذكورة أدناه فى المادة السابعة من البلاد العربية السعودية المعينة فى المنافيست .

ب) يجب على الشخص الذى يحمل المنافيست أن يحمل معه أيضاً كشفاً مبيناً به أسماء أفراد القافلة وعدد الجمال .

د) على الشخص الذى يحمل المنافيست أن يبلغ الموظفين المعينين لذلك الغرض فى نقطة الكويت أولا ثم فى النقطة العربية السعودية المذكورة بالمنافيست ثانياً .

٢ — الأشخاص الذين يدخلون الكويت من المملكة العربيـــة السعودية ويخرجون منها ببضائع مشتراة لأ ستعمالهم الذاتى سواء كانوا من البادية أو الحاضرة يجب أن يسافروا جماعات وأن يعملوا بموجب الشروط المدونة بشأن القوافل التجارية

٣ — أن القافلة يقتضى أن لا تكون أقل من سيارة واحدة أو ثلاث دواب

٤ — أن البضائع التى تخرج من الكويت إلى البلاد العربية السعودية بحراً يجب أن تؤخذ إلى الميناء العربية السعودية المبينة فى المنافيست وعلى الشخص الحامل للمنافيست أن يراجع السلطات صاحبة الاختصاص فى ذلك الميناء . ان الأحكام الخاصة بالتهريب المدونة فى هذا النظام تنطبق على البضائع التى تنقل بحراً وعلى الأشخاص الذين ينقلونها .

المادة الثانية — على الشخص الذى سيكون مسؤولا عن القـافلة أو الجماعة المشار إليها بالمادة الأولى قبل خروجه مع القافلة (أو الجماعة) بالبضاعة إلى البلاد العربية السعودية من الكويت أن يحصل على ما نيفست عن كافة البضائع المنقولة إلى البلاد العربية السعودية من أدارة كمرك الكويت (مكتب المانيفست) ويجب أن يكون ذلك الما نيفست منقولا بصحبة البضاعة مع أعطاء صورة منه إلى الوكيل التجارى العربى السعودى بالكويت من قبل مكتب كمرك الكويت وذلك قبل أن تغادر القافلة (أو الجماعة) الكويت وأن تحفظ صورة ثالثة من الما نيفست فى مكتب الما نيفست نفسه ومن الممنوع أخذ كمية أكثر أو أقل مما هو مبين بالمانيفست أو الذهاب إلى أى مكان خلاف المذكور فى الما نيفست وبأى طريقـــة خلاف الطريق المعتاد .

الماد الثالثة — إذا اختار التاجر أو صاحب البضاعة أن يرسل جزءاً من البضاعة بالسيارة وجزءاً بالجمال أو فى قافلتين أو بعضها بالبحر وبعضها بالبر فينبغى أن يكون مع كل قسم ما نيفست منفصلا .

المادة الرابعة — أى شخص يوجد فى أراضى الكويت ومعه بضاعة بقصد تصديرها إلى البلادالعربية السعودية وليس معها ما نيفست يعاقب بمصادرة البضائع وأى شخص لديه ما نيفست ولكن معه بضائع زيادة عما هو مبين فى الما نيفست فيعاقب بمصادرة الكمية الزائدة عما هو مبين فى الما نيفست وفى كلتا الحالتين فأنه يكون معرضاً للجزاء النقدى .

المادة الخامسة — على رؤساء القوافل وحملة الما نيفست أن يبلغوا لأقرب مركز أى مراوغة أو مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية مما يصل إلى علمهم والا فانهم يكونون مسؤولين أيضاً عندما تكتشف المراوغة أو المخالفة .

المادة السادسة — يجوز لمستخدمى الكمارك الكويتية والعربية السعودية فى المراكز المعينة أن يتراسلوا مع بعضهم البعض لتأمين التفاهم والمنفعة المشتركة بشأن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

المادة السابعة — أن المراكز التى يتحتم على حملة الما نيفست مع بضائعهم مراجعتها هى كما يأتى :

١ — بالبر . — الكويت — الكويت أو الصبيحية أو الجهرة — البلاد العربية السعودية — قرية أو الحفر

٢ — أما بالبحر . — الكويت — ميناء الكويت .

البلاد العربية السعودية — رأس تنورة ، الجبيل ، القطيف ، العقير ، ويجب أن يسيروا إلى تلك المراكز بالطريق الأعتيادى رأساً .

المادة الثامنة — متى تبين أن بضاعة منقولة إلى البلاد العربية السعودية من الكويت براً كان ذلك أو بحراً بدون مراعات الأنظمة المتقدمة أعلاه تعتبر مهربة وتصادر مع وسائل نقلها وكذلك كل من يخالف أو يحاول أن يتخلص أو يخادع خلافاً لهذه الأنظمة سيعاقب بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما .

المادة التاسعة — يسمح لأى شخص من رعايا إحدى الحكومتين بالدخول فى بلاد الحكومة الأخرى لغرض المسابلة أو أى غرض آخر مشروع لم ينص عليه

فى هذه المادة بدون الحصول على إذن سابق من الحكومة الأخرى وعلى رعايا المملكة العربية السعودية الذين يقصدون الكويت أن يحملوا ورقة صادرة من الجهة المختصة فى بلادهم تثبت شخصيتهم وترخص لهم بالرحلة التى يزمعونها وعلى السلطات الكويتية أن تخبر وكيل المملكة العربية السعودية بالكويت بأسماء الأشخاص والعشائر التى ينتمو إليها وأنواع ما يحملون من الكويت .

المادة العاشرة — حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجرى تبادل نسخ ابرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن وتعتبر نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق الأبرام إلى نهاية (خمس) سنوات ابتداء من ذلك التاريخ وأن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد ابطالها أو تعديلها تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضى ستة أشهر من اليوم الذى يعلن فيه أحد الفريقين للفريق الآخر رغبته فى ابطالها أو تعديلها .

حررت فى جدة فى يوم الاثنين ٤ من ربيع الثانى سنة ١٣٦١ الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٢ .

يوسف ياسين - مندوب حكومة المملكة العربية السعودية

ف . ه . و استونهيور بيرد - مندوب حكومة المملكة المتحدة - نيابة عن مشيخة الكويت

فبعد الأطلاع على الاتفاقية السالفة الذكر فأنى بصفتى وزيراً لخارجية المملكة العربية السعودية أصدق تلك الاتفاقية وابرامها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية التى ستقوم بتنفيذ بنودها بكمال الأمانة والاخلاص والتى لن تسمح بمشيئة الله بالاخلال بها بأى وجه كان طالما هى قادرة على ذلك وتثبيتاً لذلك فأنى أوقع هذه الوثيقة بيدى والله خير الشاهدين ؟

حرر فى اليوم ٢٦ من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦٢هـ. الموافق لليوم الاول من شهر مايو سنة ١٩٤٣ م .

فيصل — وزير خارجية المملكة العربية السعودية

(٥٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فأنه بالنظر لأنه قد عقد بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت اتفاقية تسليم المجرمين ووقعها مندوب مفوض عن حكومة المملكة العربية السعودية ومندوب مفوض عن حكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو شيخ الكويت الحائزان على الصلاحية التامة المتقابلة وذلك فى مدينة جدة فى اليوم الرابع من ربيع الثانى سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والألف الموافق عشرين أبريل سنة اثنان وأربعين بعد التسعمائة والألف وهى مدرجة فيما يلى :

اتفاقية تسليم المجرمين

بين المملكة العربية السعودية وبين مشيخة الكويت

حكومة المملكة العربية السعودية من جهة

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندة المسماة هنا فيما يلى :
(حكومة المملكة المتحدة) بالنيابة عن سمو شيخ الكويت من جهة أخرى .

نظراً لرغبتهما فى عقد اتفاقية لتسليم المجرمين الذين يفرون من وجه العدالة من المملكة العربية السعودية إلى الكويت أو من الكويت إلى المملكة العربية السعودية .

فقد عينا مندوبين مفوضين عنهما لهذا الغرض .

من قبل المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك

ومن قبل حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حضرة صاحب السمو شيخ الكويت

المستر فرنسيس هيو وليام استونهيور بيردس م. ج. او. ب. اى

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بجدة

اللذين بعد أن اطلع كل منهما على أوراق تفويض الآخر فوجداها مطابقة للاصول اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى — تتعهد حكومة الكويت بأن تسلم إلى حكومة المملكة العربية السعودية كل من يوجد فى أراضى مشيخة الكويت من رعايا المملكة العربية

السعودية أو من رعايا دولة عربية ثالثة ممن ارتكبوا داخل حدود المملكة العربية السعودية جريمة من الجرائم الواردة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

المادة الثانية — تتعهد حكومة المملكة العربية السعودية بأن تسلم إلى حكومة الكويت كل من يوجد فى أراضى المملكة العربية السعودية من رعايا مشيخة الكويت أو من رعايا دولة عربية ثالثة ممن ارتكبوا داخل حدود الكويت جريمة من الجرائم الواردة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة — أ) لا يسمح بالتسليم من أجل جريمة سياسية .

ب) الجرائم التى يجب التسليم فيها هى قطع الطريق أو السرقة أو السلب أو النهب أو القتل أو الجرح أو الغزو أو التهريب أو التعدى الشديد سواء كان المجرم فرداً أو جماعة وسواء كان الجرم موجها ضد فرد أو جماعة أو ضد السلطات المحلية أو وسائل النقل والمواصلات ولا تعتبر فى أى حال من الأحوال الجرائم المذكورة فى هذا البند من الجرائم السياسية .

ج) وكذلك لا يعتبر من الأجرام السياسية كل قيام أو إعتداء على شخص جلالة ملك المملكة العربية السعودية أو شخص سمو شيخ الكويت أو ضد أي فرد من أفراد عائلتهما .

المادة الرابعة — أ) يجرى تسليم المجرم من الحكومة المطلوب تسليم المجرم من بلادها عند تقديم طلب التسليم من الحكومة الأخرى وينبغى أن يحتوى طلب التسليم على ما يأتى :

١ ـ أوصاف المجرم أو أى معلومات تساعد على معرفته .

٢ ـ ملخص الجريمة التى ارتكبها المجرم .

٣ ـ نسخة من الحكم الصادر من محكمة البلاد الطالبة إذا كان قد صدر حكم على الجانى .

ب) كل المستندات المذكورة أعلاه يجب أن تختم بختم أو طابع الجهات المختصة .

ج) يقدم طلب التسليم من حكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة الكويت بواسطة المفوضية البريطانية بجدة كما تقدم حكومة الكويت طلب التسليم من المملكة العربية السعودية بواسطة المفوضية البريطانية بجدة .

المادة الخامسة — رغبة فى معالجة الجانى وعدم فراره من البلاد التى التجأ إليها يمكن للسلطات المختصة فى البلدين أن تتراسل بأسرع واسطة ممكنة لتأمين القبض على الجانى إلى أن تصل أوراق الطلب حسبما ذكر فى المادة الرابعة .

المادة السادسة — لا يسلم بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية أى فرد ارتكب جناية قبل تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة السابعة — لا يحاكم مجرم قد سلم بموجب هذه الاتفاقية على أية جريمة ارتكبها غير الجريمة التى طلب تسليمه من أجلها إلا إذا أعطى فرصة كافية لمغادرة البلاد ولم يغادرها وهذا الشرط لا ينطبق على الجنايات التى يرتكبها الجانى بعد التسليم .

المادة الثامنة — تطبق شروط هذه الاتفاقية على المقاطعة المسماة فيما بعد بمنطقة الحياد (وهى المحددة فى بروتوكول تحديد الحدود النجدية الكويتية الموضوع فى العقير فى ١٣ ربيع الثانى ١٣٤١ — الموافق ٢ ديسمبر ١٩٢٢ وذلك على الوجه الآتى :

أ) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية فى أى بلد من البلدين وفر الجانى إلى منطقة الحياد فيعتبر الجانى كأنه فى داخل حدود البلد التى ارتكب الجناية فيها ويمكن لتلك الحكومة إلقاء القبض عليه ومحاكمته من قبلها .

ب) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية فى منطقة الحياد نفسها وهرب الجانى إلى بلاد الحكومة التى هو من رعاياها فسيعتبر كأنه ارتكب الجناية فى بلاد حكومته ويكون عرضة لالقاء القبض عليه ومحاكمته من قبلها .

ج) إذا ارتكبت جريمة من الجرائم الموضحة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية فى منطقة الحياد نفسها وكان مرتكبها من رعايا إحدى الحكومتين ثم هرب إلى بلاد الحكومة الأخرى فيعتبر كأنه قد ارتكب الجريمة فى بلاد الحكومة التى هو من رعاياها ويكون عرضة لاجراء معاملة التسليم بموجب هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة — حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة رسمية واحدة ويجرى تبادل وثائق إبرامها من قبل الفريقين المتعاقدين بأسرع ما يمكن وتعتبر نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام إلى

نهاية (خمس) سنوات من ذلك التاريخ وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات (الخمس) بستة أشهر أنه يريد إبطال الاتفاقية أو تعديلها تبقى نافذة ولن تعتبر باطلة إلا بعد مضى ستة أشهر من اليوم الذى يعلن فيه أحد الفريقين الفريق الآخر رغبته فى إبطالها أو تعديلها .

حررت بجدة فى يوم الاثنين الرابع من ربيع الثانى سنة واحد وستين بعد الثلاثمائة والألف الموافق عشرين أبريل سنة اثنان واربعين بعد التسعمائة والألف

يوسف ياسين ــ مندوب حكومة المملكة العربية السعودية

مندوب حكومة المملكة المتحدة ــ نيابة عن مشيخة الكويت

ف ه. و. استونهيور بيرد

فبعد الاطلاع على الاتفاقية السالفة الذكر فانى بصفتى وزيراً لخارجية المملكة العربية السعوديه أصدق تلك الاتفاقية وأبرمها نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية التى ستقوم بتنفيذ بنودها بكمال الأمانة والاخلاص والتى لن تسمح بمشيئة الله بالاخلال بها بأى وجه كان طالما هى قادرة على ذلك وتثبيتا لذلك فانى أوقع هذه الوثيقة بيدى والله خير الشاهدين .

حرر فى اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الثانى سنة ١٣٦٢ هجرية الموافق لليوم الأول من شهر مايو سنة ١٩٤٣ ميلاديه .

فيصل ــ وزير خارجية المملكة العربية السعودية

الكتب المتبادلة

التاريخ ٢٠ أبريل ١٩٤٢ - ١٣٦١/٤/٤ .

يا صاحب السعادة :

أتشرف بأن أوضح لسعادتكم التعامل الذى اتفقنا عليه والذى سيطبق على جرائم التهريب التى جاء ذكرها فى المادة الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين والموقع عليها فى هذا اليوم وذلك بأنه :

إذا اشتبه فى أى شخص فى الأراضى السعودية بأنه أتى ببضاعة من الكويت خلافا لاتفاقية التجارة الموقع عليها بتاريخ ١٣٦١/٤/٤ هـ. الموافق ٢٠ أبريل ١٩٤٢ م. بين الحكومتين وفر إلى أراضى الكويت فيكون على السلطات المختصة

بالكويت عندما يصلها خبر عن ذلك أن تقبض على الشخص وتحجز مايكون لديه من البضائع وإذا كان الشخص من رعايا الكويت فعلى السلطات الكويتية أن تتخذ مايلزم من الاجراءآت نحوه ولكن إذا كان من رعايا المملكة العربية السعودية أو من رعايا دولة عربية ثالثة فعليها أن تسلمه للسلطات السعودية مع ما يوجد لديه من البضائع .

أرجو أن أتلقى جواب سعادتكم بالموافقة على ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية .

ف. هـ و. استونهيور بيرد

حضرة صاحب السعادة رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك المحترم جدة

الرقم ٧/٨/٤ - التاريخ ١٣٦١/٤/٤ - ٢٠ أبريل ١٩٤٢

يا صاحب السعادة :

قد استلمت كتابكم المؤرخ فى هذا اليوم الذى تؤيدون فيه معنى جرائم التهريب كما اتفق عليها بيننا فى اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها هذا اليوم والظروف التى يجرى التسليم فيها بمثل هذه الجرائم . وإننى أوافق على ماذكرتم وأنه هو الذى تم عليه الاتفاق بيننا وأن العمل سيكون بموجبه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الشعبة السياسية والسكرتير الخاص لجلالة الملك

يوسف ياسين

حضرة صاحب السعادة الوزير المفوض والمندوب فوق العادة لحضرة صاحب الجلالة البريطانية المحترم جدة

ملحق رقم (٥)

المملكة العربية السعودية

جدة

نمرة ٨٩ (٨٢/٢٢٢/٣٧٤٢)

في ١٦ نوفمبر ١٩٣٥

حضرة صاحب السمو الملكي وزير الخارجية بمكة المحترم

بعد التحية

اتشرف بان احيط سموكم الملكي علما، على تعليمات ارسلت الي من وزير خارجية صاحب الجلالة البريطانية بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة قد احيطت علما بالاجراءات [illegible] التي [illegible] في مارس وابريل من هذه السنة بين [illegible] الحكومة السعودية العربية وحكومة البحرين [illegible] مستعدة [illegible] بطلبات من حكومة البحرين ووكلائها بخصوص معاملة البضائع التي ترسل الى الموانئ السعودية العربية او تصدر منها وتنقل في مراكب ترسو في البحرين

١ . يقتصر فرض رسم [illegible] في المائة [illegible] من البضائع التي ترسل الى الموانئ السعودية العربية او التي تصدر من الموانئ السعودية [illegible] وتنزل في البحرين لاعادة تصديرها

٢ . يفرض على البضائع التي ترسل الى الموانئ التابعة للمملكة العربية السعودية او التي تصدر منها وتنقل الى مركب اخرى (اي التي يجري شحنها او تفريغها رأسا من المراكب [illegible] في المراكب [illegible] الرواسي في البحرين) بدون انزالها الى البر رسم [illegible] واحد [illegible] في المائة [illegible] في [illegible]

٣ . [illegible] في [illegible] رسم [illegible] في المائة [illegible] المملكة العربية [illegible] لزومها

للإعفاء من الرسوم المذكورة بما فيه من البضائع التي ترسل الى جلالة ملك المملكة السعودية العربية او لحكومته

٤٠ يفرض على التمر الذي يرد الى البحرين من الموانئ السعودية العربية رسم جمركي لا يزيد عن خمسة في المائة بالنسبة الى القيمة اما التمور المنصوص عليها في الفقرة (٢) اعلاه فيفرض على التمر الذي ينقل الى مواني اخرى (اي الذي يجري فحصه او تفريغه رأسا من المراكب والسفائن الى المراكب والسفائن الراسية في البحرين) بدون انزاله الى البر ويعتبر الرسم المذكور بالنسبة بحسب ثمن الجملة للتمر من الاصناف المماثلة في سوق البحرين في اليوم الذي يجري فيه تخليص الارسالية المذكورة من الجمرك

٠٥ تصدر حكومة البحرين شهادات لجميع المراكب التي تسافر من البحرين الى الموانئ السعودية العربية مع العلم بان الحكومة السعودية العربية تصدر كذلك شهادات لجميع المراكب التي تسافر من الموانئ السعودية العربية الى البحرين

٠٦ ان اقل عدد للطرود التي يمكن ان تنقل الى مواني اخرى (اي التي يجري فحصها او تفريغها رأسا من المراكب والسفائن الى المراكب والسفائن الراسية في البحرين) بدون انزالها الى البر سيكون في المستقبل مائة طرد

٠٧ يجري مفعول الاتفاقية الحاضرة ابتداء من تاريخ تبادل هذه المذكرات بينهما واذا كانت الاحوال الاقتصادية في وقت ما حسبما تراه الحكومة السعودية العربية او حكومة البحرين تستلزم اعادة النظر في التوجيهات المبينة بالفقرات السابقة فعلى الحكومة التي ترغب في تعديلها ان تخطر الحكومة الاخرى بواسطة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ملحق رقم (٦)

وزارة الخارجية

مكة

٩ ذو القعدة ١٣٥٦

١٠ يناير ١٩٣٨

صاحب السعادة

ابلغ ممثل شركة كاليفورنيا ارابيان أويل حكومة صاحب الجلالة أن سعادتك تكلمت معه حول الموقف الحالى للحدود الجنوبية الشرقية، حيث تكلمت وزارة الخارجية فى لندن مع ممثل الشركة المستر هاملتون بأسلوب يمكن أن يفسر بأنه يفرض وجود شكوك وريبة حول اتجاه جلالته، وتعلم سعادتك أن مسألة الحدود لا يجوز أن تناقش تلا بين الحكومتين المعنيتين، والشركات تعمل طبقاً للتعليمات الصادرة لها من الحكومات ذات الشأن فى الأراضى المعنية، لذا فمن المستحسن جداً ألا تحشر الشركة فى المشكلة وأن تتجنب الحكومة البريطانية النقاش مع شركة كاليفورنيا حول الموضوع الذى يهم حكومة صاحب الجلالة وحدها وقد شرح لك وكيل وزارة الخارجية التفسيرات التى قد تنتج عن تدخل الحكومة البريطانية فى التعامل مع الشركة مباشرة حول هذا الموضوع، ولذا فإن حكومتى تأمل فى أن تراعى الحكومة البريطانية ذلك فى المستقبل مراعاة صحيحة.

فيصل

Minister for Foreign Affairs,
Mecca.
9th Dhu'l Qu'da, 1356.

10th January, 1938.

Your Excellency,

The representative of the California Arabian Oil Company informed the Government of His Majesty that Your Excellency spoke to him about the present position of the south-eastern frontier, as the Foreign Office in London spoke to the Company's representative Mr. Hamilton, in a manner which might be interpreted as implying the existence of doubts and suspicion as to His Majesty's attitude. Your Excellency is aware that the question of the frontiers cannot be discussed except between the governments concerned. The companies act according to the instructions issued to them by the governments concerned in the territories (in question), and it is therefore much to be desired that the Company should not be brought into the question and that the British Government should avoid discussion with the California Company on a subject which concerns the Government of His Majesty alone. The Deputy Minister for Foreign Affairs has explained to you the interpretations which might be placed upon the interference of the British Government (in dealing) with the Company direct in this matter, and my Government therefore hope that the British Government will put this right in future.

Signed.: FAISAL

ملحق رقم (٧)

مرفق (٢)

من الحكومة السعودية إلى السير ر. بلارد

ترجمة

صاحب السعادة　　　　　　　　　　　　مكة ١٦ فبراير ١٩٣٨

تلقيت خطاب سعادتك المؤرخ ٣ فبراير بخصوص الحدود الجنوبية الشرقية، إن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى شىء أفضل من أن تكون على وفاق مع الحكومة البريطانية فى كل أمر من المصلحة المشتركة وأن تكون على تفاهم كامل فى كل الأمور وقد بذلت من قبل وما زالت تبذل كل محاولاتها كما تعلم بذلك الحكومة البريطانية لتسوية كل مسألة باسلوب مرض لكلا الطرفين وحرصت على ضمان مصالحها المشتركة وإحدى النقاط التى بذلت فيها جهدها فى سبيل الوصول إلى تقريب الطرفين أدنى إلى بعضهما هى تسوية مسألة الحدود الجنوبية الشرقية بين العربية السعودية والإمارات العربية على الخليج الفارسى بأسلوب مرض للجميع ومحسوب بحيث يضمن المصالح القانونية للطرفين، وأنت تذكر أن حكومتك أبدت روحاً من التوفيق العظيم فى موضوع الحدود الذى تتمسك به حكومتى حيث أن الموقف الذى تمسكت به حكومتى ظل باقياً بلا تغيير، صحيح أن هذا هو الموقف الواضح ولكنك إذا فحصت روح التوفيق الذى أبدته حكومتى فسوف يثبت لك أنها ذهبت بعيداً فى الواقع نحو تلبية رغبات أصدقائها الحكومة البريطانية، وعندما أثير موضوع الحدود لأول مرة فى لندن وجدة كان موقف حكومتى واضحاً أى أن ما تتمسك به هو كل الأراضى المملوكة لآباء وأجداد جلالة الملك وهى تشتمل بالطبع على مناطق أوسع بكثير من الحدود التى تحددت بمطالبها بعد ذلك، وكما تعلم فإن اتفاقية ١٩١٥ تعترف بوضوح بأن ما كان مملوكاً لآباء وأجداد جلالة الملك فهو مملوك لجلالته، وتمسك مرض بنص الاتفاق سوف يجعل قسماً كبيراً من حضرموت وظفار وعمان وأبو ظبى وقطر تقع داخل أراضى جلالة الملك وفحص تاريخى للحقائق يبين أن المراكز عند عبر والبوريمى

وظفار وفى وسط القطران كانت مراكز سعودية أقيمت على يد أجداد جلالة الملك فى القرن الماضى؛ ومع ذلك فقد كان جلالة الملك راغباً فى أن يوجد اتفاق وتفاهم مع الحكومة البريطانية ةألا يحرم أصدقاوه بين الحكام العرب على الخليج الفارسى وإن كان ذلك سيكبده خسارة كبيرة، كل ذلك جعله -وبعد الإصرار الشديد- يقصر مطالبه على الحد الأدنى آملا بذلك أن يضع نهاية حاسمة للمشاكل، لم أدخل مطلقاً فى أفكار جلالته بأن يكون ما ذكره خاضعاً للجدال والخلاف والخط الذى تتمسك به حكومتى يمثل الحد الأدنى لمطالبها الشرعية والمعقولة، ونتيجة لذلك فإن عبارة سعادتك بأن توفيقنا جاء من الحكومة البريطانية، بينما موقف حكومتى لم يتغير يدل على إزدراء بحكومة جلالة الملك ونسياناً للتضحيات العظيمة التى قدمتها بالتنازل لصالح حكام الأراضى العربية المجاورة عن مناطق واسعة يمكن إثبات ملكيتها لجلالته بكل حق تاريخى واقعى.

لم أدخل مطلقاً فى أفكار حكومتى للمساومة حول الحدود التى قدمتها لأنها رسمت بعد تفكير عميق واعتبار حريص، ورسمت بناء على إلحاح الحكومة البريطانية بحيث تغطى الحد الأدنى للمطالب العادلة، ولو أن حكومتى ظنت أنها ستكون محل مناقشة ومساومة لاتتخذت موقفاً مختلفاً، حيث حددت مطالبها بالحد الأدنى آملة ألا تعارض الحكومة البريطانية فيها بل تقبلها كحدود عملية وعادلة لصالح الطرفين، ولا أخفى على سعادتك أن حكومتى تولى أعظم الأهمية لهذه الحدود ةتعتبرها امرأ حيوياً جداً، لا بل أستطيع القول أن هذه المسألة هى مسألة حياة وموت فيما يتصل بهذا الجزء من املاك جلالته، وهى لذلك تأسف كثيراً لأن الحكومة البريطانية لا تقدر موقفها بقيمته الحقيقية، ومع ذلك فهى تعبر فى نفس الوقت عن استعدادها لمناقشة أى اقتراح عملى يضمن مصالح كلا الطرفين ويتجنب الضرر.

بخصوص امتناع موظفى الشركات على الجانبين عن انتهاك المناطق المتنازع عليها فإن وكيل وزارة الخارجية فى خطابه الشخصى فى ١٣٥٦/١٢/٣

(٣ فبراير ١٩٣٨) قام بشرح روح الموقف لسعادتك كما تفهمه حكومتى، وشرح فيه برقة كيف تقف الأمور، وآمل أن يوجد شرح كاف فيه يساعد على إزالة سوء التفاهم الحالى ويقدم حلا أساسياً للصعوبات، وبخصوص مسألة تعيين لجنة طبوغرافية فإن حكومة جلالته تحب قبل أن تعطى رداً نهائياً على هذا الطلب أن تستفسر من حكومتك عن المناطق المطلوب مسحها لكى يكون الأمر واضحاً بما فيه الكفاية لدى الطرفين وحتى يمكن تجنب الاضطراب الذى قد ينتج إذا كان الاتفاق عاماً وليس محدداً.

لذا فإننى أنتظر رأى حكومتك فى النقاط الثلاث الواردة أعلاه.

فيصل

Enclosure 2.

Saudi Government to Sir R. Bullard.

(Translation.)

Your Excellency, *Mecca, February* 16, 1938.

I HAVE received your Excellency's letter, dated the 3rd February, regarding the south-eastern frontiers.

The Government of His Majesty desire nothing better than to be in agreement with the British Government on every subject of common interest and to have a complete understanding on all matters. They have already exerted and are still exerting their endeavours, as the British Government are aware, to settle every question in a manner satisfactory to both parties and calculated to secure their common interests. One of the points on which they have spent their efforts in order to bring the two parties nearer to each other is the settlement of the question of the south-eastern frontiers between Saudi Arabia and the Arab amirates on the Persian Gulf in a manner satisfactory to all and calculated to secure the lawful interest of both parties. You state that your Government have shown a spirit of great conciliation in the matter of the frontier to which my Government hold, whereas the position to which my Government hold has remained unchanged. It is true that that is the apparent position, but if you will examine the spirit of conciliation actually shown by my Government, it will prove to you that they have gone very far indeed towards meeting the wishes of their friends the British Government. When the question of this frontier was first raised in London and Jedda, the position of my Government was clear, viz., that what they hold to is all the territories which belonged to the fathers and grandfathers of His Majesty the King; and these, of course, include much wider areas than the frontier to which their claims were subsequently limited. As you are aware, the agreement of 1915 plainly recognises as belonging to His Majesty the King what belonged to his fathers and grandfathers. A satisfactory adhesion to the text of that agreement would make a large part of the Hadhramaut, Dhufar, Oman, Abu Dhabi and Qatar fall within the territories of His Majesty the King, and an historical examination (of the facts) shows that the posts at Abr and Bairami and Dhifai and in the middle of Qatran were Saudi posts founded by the forefathers of His Majesty the King in the last century. Nevertheless, His Majesty the King, (was) desirous that there should be agreement and understanding with the British Government, and that his friends among the Arab rulers on the Persian Gulf should not be deprived, even though that should involve himself in material loss. All this caused him, after strong insistence, to limit his claims to the minimum, hoping (thereby) to put a decisive end to the difficulties. It never entered into His Majesty's thoughts that what he mentioned would be a subject of argument and dispute. The line to which my Government holds represents the minimum of their legitimate and reasonable claims; consequently, your Excellency's statement that the conciliation and concession have come from the British Government, while the position of my Government has not changed, indicates disdain for the Government of His Majesty and forgetfulness of the great sacrifices which they have made in renouncing in favour of the rulers of those neighbouring Arab territories wide areas whose ownership by His Majesty can be proved by every historical and actual right.

It never entered into the thoughts of my Government to bargain about the frontier which they put forward, for it was drawn after deep reflection and careful consideration; and it was on account of the insistence of the British Government that it was drawn so as to cover the very minimum of the just claims. Had my Government thought that it would be the subject of discussion and bargaining, they would have taken up a different position, whereas they limited their claims to the minimum, hoping that the British Government would not argue about it, but would accept it as a just and practical frontier in the interests of both parties. I do not conceal from your Excellency that my Government attaches the greatest importance to this frontier and regards it is a very vital matter. Nay, more: I can say that this question is a question of life and death in connexion with that part of His Majesty's dominions. They, therefore, regret exceedingly that the British Government do not appreciate their position at its true value; at the same time, however, they express their readiness to discuss any practical proposal which will secure the interests of both parties and obviate harm.

As to the abstention by employees of the companies on both sides from encroaching on the disputed areas, the Deputy Foreign Minister in his personal letter of 3/12/1356 (the 3rd February, 1938) explained the essence of the position to your Excellency as my Government understand it, and in it he explained exactly how the matter stood. I hope that there may be sufficient explanation therein to help to clear up the present misunderstanding and to bring about a fundamental solution of the difficulties.

As to the question of the appointment of a topographical commission, His Majesty's Government, before giving a definite reply to the request, would like to enquire from your Government as to the areas required to be surveyed in order that the matter may be sufficiently clear to both sides, and that the confusion which might result if the agreement were general and not precise may be avoided.

I await, therefore, the opinion of your Government on the three points set forth above.

FEYSAL.

Copy sent to Bahrain under P.L. 464-S d. 26.7.38

ID S.G. 26/7

ملحق رقم (٨)

(٤٠)

معاهدة أخوة عربية وتحالف

بين المملكة العربية السعودية — وبين العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية من جهة

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق من جهة أخرى

بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما ، وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم فى الشؤون التى تهم مصلحة مملكتيهما ، فقد أتفقا على عقد معاهدة أخوة عربية وتحالف ، وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السعادة الشيخ يوسف ياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية فى ديوان جلالته .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

صاحب الفخامة نورى باشا السعيد وزير خارجية المملكة العراقية حامل وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع العسكرى .

وبعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للأصول تحالفاً وتعاهداً على المواد الآتية :

المادة الأولى : — (أ) يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهداً متقابلا ، بأن لا يقوم بأى تفاهم أو إتفاق مع فريق ثالث على أى أمر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد السامى الآخر ، أو بمملكته ، أو بمصالحها ، أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته ، أو مصالحها للأخطار أو الأضرار .

ب) يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما أقتضى الأمر لتنفيذ الأغراض التى رمت إليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يحسما جميع الاختلافات التى تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبأن يرجعا فى حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة إلى الطرق التى ينص عليها فى بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ، ويتم الاتفاق عليه فى أقرب وقت من تاريخ إبرامها .

المادة الثالثة — إذا أدى أي نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر يؤول إلى الحرب يوحـــد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقاً للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

المادة الرابعة: — (أ) في حالة وقوع إعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثالثة بالرغم من المساعي المبذولة وفق أحكام المادة الثالثة أعلاه، وكذلك في حالة وقوع إعتداء مفاجىء لا يتسع معه الوقت لتطبيق أحكام المادة الثالثة المذكورة فعلى الفريقين المتعاقدين الساميين أن يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها، بقصد توحيد مساعيهما بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور

ب) ويعتبر من أعمال التعدى: ١ — أعلان الحرب. ٢ — إستيلا دولة ثالثة على أراضي أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة، ولو بدون أعلان حرب.

٣ — هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية أو الجوية على بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، أو بواخره أو طياراته ولو بدون أعلان حرب.

٤ — أعانة أو أسعاف المعتدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ج) — ولا يعتبر من أعمال التعدى.

١ — الالتجاء إلى حق الدفاع الشرعي، أي مقاومة عمل من أعمال التعدى حسبما جرى تعريفه أعلاه.

٢ — القيام بتطبيق المادة (١٦) من ميثاق عصبة الأمم.

٣ — الأعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الأمم، أو مجلس عصبة الأمم، أو تطبيقاً للفقرة (٧) من المادة (١٥) من ميثاق عصبة الأمم على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم.

٤ — قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة أخرى هجم عليها، أو خرقت حدودها من قبل أحد الفريقين المتعاقدين الساميين، خلافاً لأحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي أنضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان

المادة الخامسة — فى حالة حدوث إضطراب أو فتنة فى بلاد أحد الفريقين المتعاقدين الساميين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلا بما يلى :

١ - أتخاذ كلما يمكن من التدابير .

أ) لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامى الآخر .

ب) ولمنع رعاياه من الاشتراك فى الاضطراب ، أو الفتنة أو من مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

ج) ولمنع إيصال أى نوع من المساعدات إلى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٢ - عند التجاء المتمردين لأراضى أحد الفريقين المتعاقدين الساميين على الفريق المذكوران يجردهم من السلاح ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم أن يأتوا منها بأى ضرر لبلادالفريق الآخرحتى يبت فى مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين

٣ - إذا اقتضى الأمر إتخاذ تدابير مشتركة لقمع اضطراب أو الفتنة يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فى طريقة التعاون الواجب إتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة - نظراً للأخوة الاسلامية والوحدة العربية التى تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين ، فأنهما يسعيان بطلب إنضمام حكومة اليمن إلى هذه المعاهدة ويجوز لأية دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام لهذه المعاهدة .

المادة السابعة - يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية والأساليب العسكرية فى بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للأطلاع على الأساليب المتبعة فى المملكتين وتوحيد ما يمكن توحيده منها وللأستفادة من المعاهدة العلمية والعسكرية والتدرب فيها ، أما عدد أفراد كل بعثة فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر .

المادة الثامنة - يجوز ان يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامى الآخر ، عند ما يطلب ذلك فى البلاد الأجنبية التى ليس فيها ممثلون لذلك الفريق وليس فى هذا ما يمس بأية صورة من الصور بحرية ذلك الفريق فى تعيين ممثلون مستقلين له إذا أراد ذلك .

المادة التاسعة ـ من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين أنه ليس فى هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها فى ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى فى ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ كما أن الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الأحكام الواردة فى المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم ، وملاحظة المبادىء التى أنطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها فى باريس فى ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتى أنضم إليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة العاشرة ـ إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بإعتداء على دولة أخرى فللفريق المتعاقد السامى الآخر أنهاء أحكام هذه المعاهدة بدون سبق أنذار على أن هذا الأنهاء لا يؤثر على الصداقة التى تربط المملكتين ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات المذكورة فى المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة ـ يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع أحكام هذه المعاهدة من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الآتية المنعقدة بين المملكتين إلى أن تعدل أو تلغى بمعاهدة أخرى .

١ ـ معاهدة المحمرة المؤرخة فى ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس ١٩٢٢ ميلادية .

٢ ـ بروتوكول العقير رقم (١) المؤرخ فى ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ ـ بروتوكول العقير رقم (٢) المؤرخ ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الأول سنة ١٩٢٢ م .

٤ ـ اتفاقية بحرة المؤرخة ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ تشرين الثانى سنة ١٩٢٥ م .

٥ ـ معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، وبروتوكول التحكيم المؤرخين فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ هـ . الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٣١ م .

٦ ـ معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٤٩ هـ . الموافق ٨ نيسان سنة ١٩٣١ م .

المادة الثانية عشرة – يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بأن يبدءا خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة بعقد اتفاقيات فى المواضيع الآتية :

١ – الإقامة ، وجوازات السفر ، والمرور .

٢ – الشؤون الاقتصادية ، والمالية، والجركية.

٣ – تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة – تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة الرابعة عشرة – تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها وتعتبر مجددة لمدة عشر سنوات أخرى إذا لم يخبر أحد الفريقين المتعاقدين الساميين ، الفريق المتعاقد السامى الآخر ، برغبته فى إنهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها .

كتبت فى بغداد فى اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والألف هجرية ، الموافق لليوم الثانى من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسعمائة والألف ميلادية . .

(التوقيع) (التوقيع)

نورى السعيد يوسف ياسين

No. 8.—ARCHIVES. 92

EASTERN (Arabia). April 15, 1936.

CONFIDENTIAL. Section 1.

[E 1974/82/25]

Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden.—(Received April 15.)

(No. 174.)

Sir, *Bagdad, April 8, 1936.*

WITH reference to my telegram No. 80 of the 4th April, I have the honour to transmit to you herewith a translation of the Treaty of Alliance between Iraq and Saudi Arabia which was signed at Bagdad on the 2nd April, together with a translation of the notes concerning article 1 which were exchanged at the time of signature. You will observe that the recommendations made in your telegram No. 43 of the 24th February regarding article 4 (c), and in your telegram No. 54 of the 11th March regarding article 5 (2), have been adopted. The text of the protocol on arbitration mentioned in article 2 has not yet been agreed upon.

2. After the signature of the treaty congratulatory telegrams were exchanged between King Ghazi and King Abdul Aziz and Nuri Pasha and the Emir Feisal. The text was published simultaneously in Bagdad and Mecca on the 6th April and, according to the newspapers, was well received in both places.

3. The treaty was at once submitted to the Iraqi Parliament, and is likely to be passed through all its stages during the next few days. Ratifications are to be exchanged as soon as possible, either in Mecca or Bagdad. After ratification the Iraqi Government will register the treaty with the League of Nations.

4. During the treaty negotiations discussions took place between Sheikh Yusuf Yasin and the Iraqi Government concerning—

(1) The demarcation of the frontier between Iraq and Saudi Arabia.
(2) The division of the neutral zone.
(3) Extradition.
(4) Residence.
(5) The Dahamshah tribe.
(6) The reciprocal exemption of the subjects of each country from visas when entering the country of the other.

5. According to information given to Mr. Bateman by Nuri Pasha on the 6th April, the idea of demarcating the frontier on the ground has been dropped. It has been suggested to Sheikh Yusuf Yasin that, as the questions that have arisen concern a number of watering places through which the Uqair line passes, some attempt should be made to decide which tribes are entitled to use individual wells in any given area. The centres in question are generally situated at the points where salients occur on the frontier. They are by no means well defined, and comprise a number of wells covering an area of 4 or 5 square miles. Access to these wells is of great importance to the Bedouin tribes, and the Iraqi Government have suggested that they should be partitioned on the basis of established tribal rights. They are willing that King Abdul Aziz should, in the first place, decide to what tribe or tribes individual wells belong. The Iraqi Government are fairly confident that most of the wells will be found to belong to Iraqi tribes.

6. As regards point (2), Nuri Pasha has indicated in a letter to Sheikh Yusuf Yasin that it is impossible to divide up the neutral zone, as many of the wells south of a line drawn across the centre belong traditionally to Iraqi tribes (principally the Dhafir). He suggested that, in order to maintain order in the zone, a mixed Iraqi-Saudi Administration should be set up to keep the peace.

7. As regards extradition, the Saudi Government had asked that better arrangements should be made for the working of the Extradition Agreement of April 1931. Since this agreement came into force the Iraqi Government have not addressed a single demand for extradition to the Saudi Government. The Saudi Government have made six. Of the nine persons involved in the Saudi demands, five have not been traced, one has been handed over, the surrender of

one has been refused for lack of evidence and of two on the ground that the persons concerned were Iraqis. Any alteration of the agreement seemed, therefore, to be of very little practical urgency. Nuri Pasha has, however, suggested to Sheikh Yusuf Yasin that, as most of the cases for which extradition was demanded were of a tribal character, they should be dealt with, in accordance with the Tribal Civil and Criminal Disputes Regulations, by the Tribal Department of the Ministry of the Interior.

8. Points (4) and (6) have been left for further discussion in a year's time, and point (5) has been allowed to drop.

9. I am sending copies of this despatch and its enclosures to His Majesty's Minister at Jedda and to His Majesty's consul-general at Beirut.

I have, &c.
(For the Ambassador),
C. H. BATEMAN.

Enclosure 1.

The New Treaty between Iraq and Saudi Arabia.

(In the name of God, the Merciful, the Compassionate!)

HIS Majesty the King of Iraq and His Majesty the King of Saudi Arabia,

In view of the ties of the Islamic faith and of racial unity which unite them; desirous of safeguarding the integrity of their territories; and having regard to the necessity which they feel for mutual co-operation and understanding in regard to matters affecting the interests of their kingdom;

Have agreed to conclude a Treaty of Arab Brotherhood and Alliance, and for this purpose have appointed as their plenipotentiaries:—

His Majesty the King of Iraq:
His Excellency Nuri Pasha El Said, Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Iraq, Order of the Rafidain First Class Military;

His Majesty the King of Saudi Arabia:
His Excellency Sheikh Yusuf Yasin, Private Secretary to His Majesty and Director of the Political Section of the Royal Diwan;

Who, having reciprocally communicated their full powers, found in due form, have entered into an alliance and have concluded the following treaty:—

ARTICLE 1.

(a) Each of the high contracting parties reciprocally undertakes not to enter with any third party into any understanding or agreement over any matter whatever of a nature prejudicial to the interests of the other high contracting party or to his country or its interests, or of a nature calculated to expose to danger or harm the safety or interests of his country.

(b) The two high contracting parties shall consult together when necessary with a view to furthering the objects set forth in the preamble to this treaty.

ARTICLE 2.

The high contracting parties undertake to settle any disputes arising between them by means of friendly negotiations, and, in the event of the settlement of any such dispute by the said method proving difficult, to resort to the methods to be laid down in a protocol to be annexed to this treaty and to be agreed to as soon as possible after the exchange of ratifications of this treaty.

ARTICLE 3.

Should any dispute between either high contracting party and a third State produce a situation involving a threat of war, in that case the high contracting parties shall jointly endeavour to settle such dispute by peaceful means in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

ARTICLE 4.

(a) In the event of an act of aggression being committed against either high contracting party by a third State notwithstanding efforts exerted in accordance with the provisions of article 3 above, and similarly in the event of the occurrence of a sudden act of aggression which does not leave time for the application of the provisions of article 3 referred to above, the high contracting parties shall consult together regarding the measures which shall be taken with the object of concerting their efforts in a useful manner to repel the said aggression.

(b) The following shall be deemed acts of aggression:—

(1) The declaration of war.

(2) The seizure by an armed force of a third State of territory belonging to either high contracting party, even without a declaration of war.

(3) An attack on the territory, vessels or aircraft of either high contracting party by the land, naval or air forces of a third State, even without a declaration of war.

(4) Direct or indirect support or assistance to the aggressor.

(c) The following shall not be deemed acts of aggression:—

(1) The exercise of the right of legitimate defence, i.e., resisting any act of aggression as defined above.

(2) Action taken in enforcement of article 16 of the Covenant of the League of Nations.

(3) Action taken in pursuance of a decision emanating from the League of Nations or the Council of the League of Nations, or in enforcement of clause 7 of article 15 of the Covenant of the League of Nations, provided that in the last case action is directed against the State which was the first to attack.

(4) Assistance by a third State to another State attacked or whose territory is invaded by one of the high contracting parties contrary to the provisions of the Treaty for the Renunciation of War, signed at Paris on the 27th August, 1928, to which both high contracting parties have adhered.

ARTICLE 5.

In the event of the outbreak of disturbances or disorders in the territory of one of the high contracting parties, each of them undertakes reciprocally as follows:—

(1) To take all possible measures—

(a) To make it impossible for insurgents to utilise his territory against the interests of the other high contracting party, and

(b) To prevent his subjects from taking part in the disturbances or disorders or from helping or encouraging the insurgents, and

(c) To prevent any kind of help being given to the insurgents either directly from his own territory or otherwise.

(2) In the event of insurgents from the territory of one of the high contracting parties taking refuge in the territory of the other high contracting party, the latter shall immediately disarm them and remove them to an area from which it shall be impossible for them to do any harm to the country of the other high contracting party until such time as the two high contracting parties shall have reached a decision regarding their future.

(3) If circumstances should necessitate the adoption of joint measures to suppress disturbances or disorders, the two high contracting parties shall consult with each other concerning the policy of co-operation which shall be followed for this purpose.

ARTICLE 6.

Having regard to the Islamic brotherhood and Arab unity which unite the Kingdom of the Yemen to the high contracting parties, they shall both endeavour to secure the accession of the Government of the Yemen to this treaty. Any other independent Arab State shall on request be permitted to accede to this treaty.

ARTICLE 7.

The two high contracting parties will co-operate with a view to unifying the Islamic and Arab culture and the military systems of their two countries by means of the exchange of educational and military missions to study the system followed in their respective countries and as far as possible to coordinate these systems and to seek to obtain reciprocal benefit from their respective educational and military institutions and the training and instruction which is available in them. The number of persons to compose each mission shall be determined by discussion between the high contracting parties from time to time.

ARTICLE 8.

The diplomatic and consular representatives of either high contracting party may if requested undertake the representation of the interests of the other high contracting party in foreign countries where such other party has no representatives, provided that this shall not in any way affect the freedom of such other party to appoint separate representatives of his own should he so desire.

ARTICLE 9.

It is agreed by the high contracting parties that there is nothing in the present treaty to prejudice the rights and undertakings of the Government of Iraq under the Covenant of the League of Nations and the Treaty of Alliance concluded between Iraq and Great Britain on the 30th June, 1930. The high contracting parties further agree to carry out the provisions of article 17 of the Covenant of the League of Nations, and to observe the principles of the Treaty for the Renunciation of War, signed at Paris on the 27th August, 1928, to which both high contracting parties have adhered.

ARTICLE 10.

If one of the high contracting parties commits an act of aggression against another State, the other high contracting party may denounce this treaty without previous warning. This denunciation shall not affect the friendship which links their two countries, and shall not affect the treaties and conventions mentioned in article 11 of this treaty.

ARTICLE 11.

All provisions of the following treaties concluded between the two kingdoms which do not conflict with the provisions of the present treaty shall remain in force until they are amended or cancelled by other treaties:—

(1) Treaty of Mohammerah, dated 7 Ramadan, 1340, of the Hijra corresponding to the 5th May, 1922, of the Christian era.

(2) Uqair Protocol No. 1, dated 12 Rabi-al-Thani, 1341, of the Hijra corresponding to the 2nd December, 1922, of the Christian era.
(3) Uqair Protocol No. 2, dated 12 Rabi-al-Thani, 1341, of the Hijra corresponding to the 2nd December, 1922, of the Christian era.
(4) Bahra Agreement, dated 14 Rabi-al-Thani, 1344, of the Hijra corresponding to the 1st November, 1925, of the Christian era.
(5) Treaty of Friendship and "Bon Voisinage," and the Protocol of Arbitration, dated 20 Al-Qada, 1349, of the Hijra corresponding to the 7th April, 1931, of the Christian era.
(6) Extradition Treaty, dated 21 Al-Qada, 1349, of the Hijra corresponding to the 8th April, 1931, of the Christian era.

ARTICLE 12.

The high contracting parties undertake within one year from the date of coming into force of the present treaty to start negotiations for the conclusion of agreements on the following subjects:—

(1) Residence, passports and *laissez-passer*.
(2) Economic, financial and customs affairs.
(3) Organisation of means of communication.

ARTICLE 13.

This treaty shall come into force from the date of the exchange of ratifications.

ARTICLE 14.

The present treaty shall remain in force for a period of ten years from the date of its coming into force, and it shall be deemed to have been renewed for a further period of ten years, unless notice of desire to terminate it shall have been given by either high contracting party to the other one year prior to the date of expiry of its period.

Done at Bagdad on the 10th day of Muharram-al-Haram in the year 1355 of the Hijra corresponding to the 2nd day of April in the year 1936 of the Christian era.

Enclosure 2.

Notes exchanged at the Time of the Signature of the Iraq-Saudi Arabia Treaty of Alliance.

(1)

Nuri Pasha to Sheikh Yusuf-al-Yasin.

Your Excellency, *Bagdad, April 2, 1936.*

WITH reference to article 1 of the Treaty of Alliance and Arab Brotherhood signed by us to-day, I have the honour to explain that it is understood by the high contracting parties that the term "understanding and agreement with a third State" does not cover economic and financial affairs.

NURI SAID.

(2)

Sheikh Yusuf-al-Yasin to Nuri Pasha.

Bagdad, April 2, 1936.
(*Muharram* 10, 1355).

Your Excellency,

With reference to your Excellency's letter dated the 2nd April, 1936, in which you explain that the term "understanding and agreement with a third State" occurring in article 1 of the Treaty of Alliance signed to-day by myself and your Excellency does not cover economic and financial affairs, I concur in this interpretation of yours, and agree that what is intended by this term is an understanding or agreement affecting the existence and safety of the State.

Please accept, &c.

YUSUF-AL-YASIN.

ملحق رقم (٩)

تعليق بخط اليد

أشعر بالشك فى حكمة استدعاء شخصية مصرية لتساعدنا فى الخروج من محنتنا فى فلسطين وعلى وجه الخصوص فى وقت نحاول فيه أن نتفاوض من أجل معاهدة مع مصر وعندما يكون المفاوضون المصريون مترددين ويتراجعون فى التفاهم حول أمور المبدأ والتى سبق التوصل إليها، عموماً يحاولون اعتصار مزيد من التنازلات منا.

انظر برقية القاهرة رقم ٦٤٢ بتاريخ ٢٦ يوليو.

واقترح استشارة القاهرة إذا توفر الوقت.

ر. كامبيل

I feel doubtful about the advisability of calling in an Egyptian personage to help to get us out of our mess in Palestine more especially at a time when we are trying to negotiate a treaty with Egypt and when the Egypt negotiators are shilly shallying going back on [illegible] understandings already reached and generally trying to squeeze further concessions from us (vide Cairo tel No 642 [of July 6])

I would suggest consulting Cairo if there is time.

R. J. Campbell 7/7

P.T.O.

ملحق رقم (١٠)

عصبة الأمم

لجنة التنسيق / ١١٢

جنيف ١٠ فبراير ١٩٣٦

النزاع بين الحبشة وإيطاليا

تنسيق الاجراءات بموجب المادة (١٦) من الميثاق

لجنة التنسيق

خطاب من وزير خارجية المملكة العربية السعودية إلى السكرتير العام

بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٣٦

ترجمة

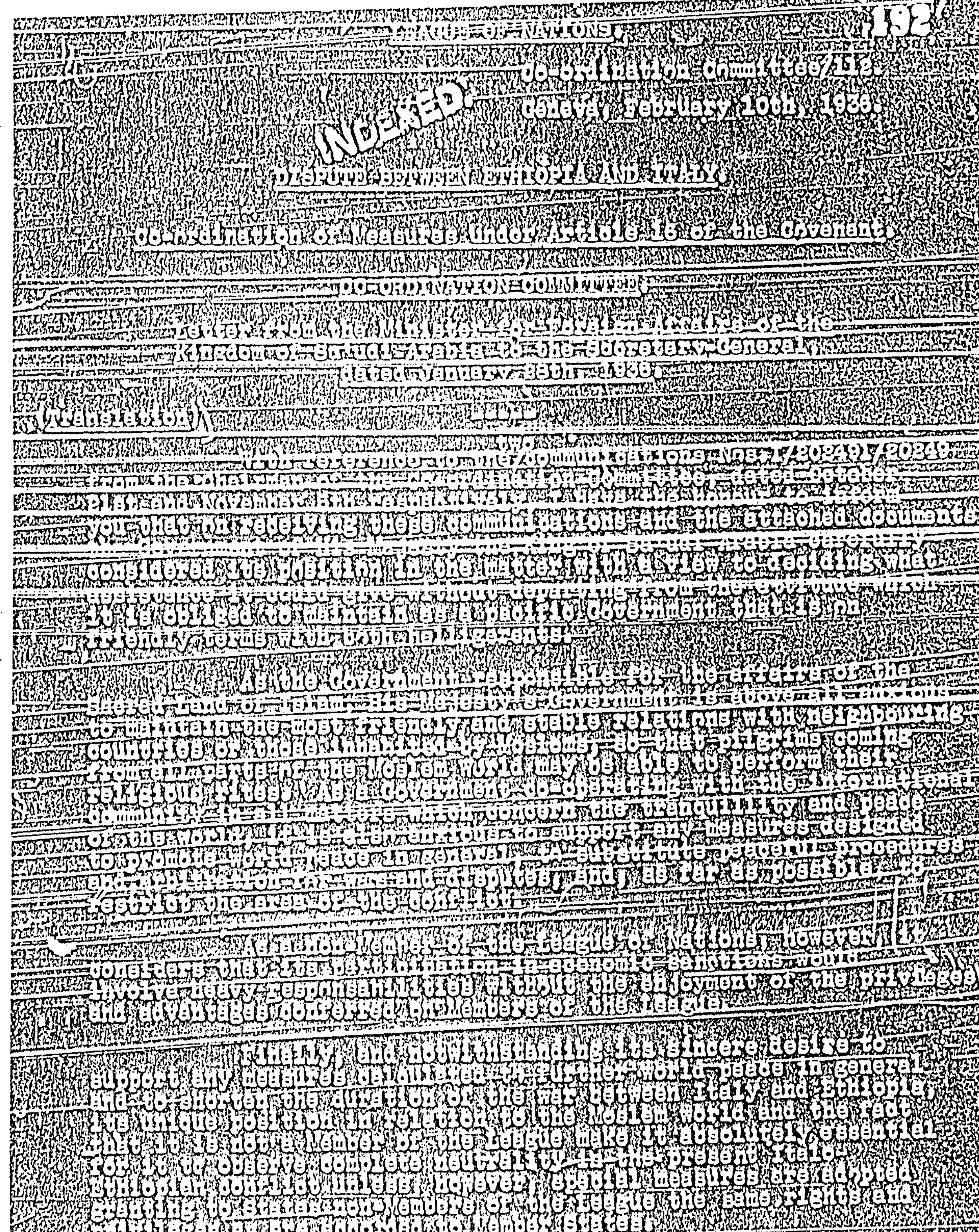
بالإشارة إلى الرسالتين رقمى ١/٢٠٢٤٩١ و٢٠٢٤٩ من رئيس لجنة التنسيق وبتاريخ ٢١ اكتوبر و٥ نوفمبر على التوالى، لى الشرف أن أبلغكم أنه لدى استلام هاتين الرسالتين والوثائق المرفقة بها قامت حكومة صاحب الجلالة ملك العربية السعودية بالتفكير بعناية فى موقفها من الأمر بهدف تقرير أية مساعدة تستطيع تقديمها بدون الخروج عن الموقف الذى التزمته بالحفاظ عليه كحكومة مسالمة على صلات مودة بالطرفين المتحاربين، وكحكومة مسئولة عن شئون أماكن الإسلام المقدسة فإن حكومة صاحب الجلالة قلقة فوق كل شىء من أجل الحفاظ على أقصى علاقات المودة الراسخة مع البلاد المجاورة أو تلك التى يسكنها المسلمون لكى يستطيع الحجاج القادمون من أرجاء العالم الإسلامى أن يؤدوا مناسكهم المقدسة، وبصفتها حكومة متعاونة مع المجتمع الدولى فى كل الأمور التى تهم الهدوء والسلام فى العالم فهى قلقة كذلك من أجل أن تدعم أية اجراءات تستهدف حفظ السلام بصورة عامة وإحلال الاجراءات السلمية والتحكيم محل الحروب والخلافات وبقدر الإمكان تقييد منطقة الخلاف.

ومع ذلك ولكونها ليست عضواً فى عصبة الأمم ترى أن مشاركتها فى العقوبات الاقتصادية سوف تسبب مسئوليات ثقيلة بدون التمتع بالمزايا والفوائد الممنوحة لأعضاء العصبة.

أخيراً وبغض النظر عن رغبتها المخلصة فى تدعيم أية اجراءات محسوبة لدعم السلم فى العالم بصورة عامة وتقصير أمد الحرب بين إيطاليا والحبشة فإن موقفها الفريد بالنسبة للعالم الإسلامى وحقيقة أنها ليست عضواً فى العصبة يجعلان من الأساس بصورة مطلقة أن تراعى الحياد التام فى الصراع الإيطالى الأثيوبى الحالى مالم تتخذ بأية حال اجراءات خاصة تمنح الدول غير الأعضاء فى العصبة نفس الحقوق والمزايا الممنوحة للدول الأعضاء.

يسرنى أن أتلقى أية معلومات جديدة أو تفاصيل قد ترغب فى إرسالها لنا.

فيصل



192

INDEXED.

LEAGUE OF NATIONS.

Co-ordination Committee/112.

Geneva, February 10th, 1936.

DISPUTE BETWEEN ETHIOPIA AND ITALY.

Co-ordination of Measures under Article 16 of the Covenant.

CO-ORDINATION COMMITTEE.

Letter from the Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary-General, dated January 28th, 1936.

(Translation)

Mecca.

With reference to the two communications Nos. 1/20249, 1/20849 from the Chairman of the Co-ordination Committee, dated October 21st and November 8th respectively, I have the honour to inform you that on receiving these communications and the attached documents [illegible] Saudi Arabia carefully considered its position in the matter with a view to deciding what assistance it could give without departing from the attitude which it is obliged to maintain as a pacific Government that is on friendly terms with both belligerents.

As the Government responsible for the affairs of the Sacred Land of Islam, His Majesty's Government is above all anxious to maintain the most friendly and stable relations with neighbouring countries or those inhabited by Moslems, so that pilgrims coming from all parts of the Moslem world may be able to perform their religious rites. As a Government co-operating with the international community in all matters which concern the tranquillity and peace of the world, it is also anxious to support any measures designed to promote world peace in general, to substitute peaceful procedures and arbitration for wars and disputes, and, as far as possible, to restrict the area of the conflict.

As a non-Member of the League of Nations, however, it considers that its participation in economic sanctions would involve heavy responsibilities without the enjoyment of the privileges and advantages conferred on Members of the League.

Finally, and notwithstanding its sincere desire to support any measures calculated to further world peace in general and to shorten the duration of the war between Italy and Ethiopia, its unique position in relation to the Moslem world and the fact that it is not a Member of the League make it absolutely essential for it to observe complete neutrality in the present Italo-Ethiopian conflict unless, however, special measures are adopted granting to States non-Members of the League the same rights and privileges as are accorded to Member States.

I shall be glad to receive any further information or details which you may have to communicate.

(Signed) FAYSAL.

ملحق رقم (١١ / أ)

اعتراضات بريطانيا على المعاهدة السعودية العراقية
رقم (٨) وثائق

سرى ١٥ يناير ١٩٣٦

٢٥/٢٥/٢٢٥ قسم ١

من السير كلارك كير إلى المستر إيدن (استلمت فى ١٥ يناير)
(رقم ١٢ سرى)

سيدى بغداد فى ٧ يناير ١٩٣٦

بالإشارة إلى رسالتى رقم ٤ بتاريخ ٢ يناير حول موضوعات معاهدة الصداقة المقترحة بين العراق والعربية السعودية لى الشرف أن أنقل إليك رفق هذا نص مشروع المعاهدة الذى سلمه لى نورى باشا أمس.

٢- شرح نورى باشا أن هذا المشروع سيشكل أساس المفاوضات مع الشيخ يوسف ياسين الذى يتوقع أن يصل إلى بغداد خلال حوالى عشرة أيام، وبناء عليه طلب منى أن أعطيه بأقصى سرعة أية تعليمات قد اراها مستحسنة أن تدخل على شروط المعاهدة.

٣- تحمل المعاهدات علامات أنها جهزت على عجل وبدون تفكير إلى حد ما، ولكنها تبين بوضوح تطوراً هاماً فى الأفكار فهى معاهدة ليست باهتة لصداقة دائمة ولكن تحالفاً دفاعياً ذا مغزى هام، وفوق ذلك أخبرنى نورى باشا أنه يتوقع أن شروطها وافق عليها ابن سعود عن طيب خاطر.

٤- لم يتح لى الوقت لدراسة المشروع بعناية ولكن الانتقادات والتعليقات التالية عنت لى فعلا:

المقدمة:

(أ) بعض العبارات مثل «وافقا على إبرام معاهدة تحالف» واضح أنها ضرورية بعد الكلمات «شئون الدول المجاورة» وقبل جملة «لهذا الغرض عينا».

(ب) عبارة «وحيث أنها ضرورية لمصالح الدولتين أن تشكلا جبهة متحدة ضد العدوان الأجنبى» ميالة للعدوان بلا ضرورة وتوحى بتهديد من عدوان

خارجى لا وجود له الآن.

مادة ٢:

شرح نورى باشا أن الملحق (١) المذكور فى هذه المادة سوف يحرر على خطوط معاهدة التسوية السلمية للخلافات الموقعة بالحروف الأولى من المندوبين الإيرانيين والعراقيين فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ولكن لم تذكر محكمة العدل الدولية الدائمة.

مادة ٤:

(أ) هذه تترك السؤال الصعب عما يشكل عملا عدوانياً بلا إجابة.

(ب) الوفاء الحقيقى لالتزامات العراق تجاه بريطانيا العظمى فى حالة ظروف ناشئة قد تعطى فرصة لأى من الملك عبدالعزيز (أو لإمام اليمن إذا وقع فيما بعد) لأن يدعى أن عملا عدوانياً قد ارتكب ضده من حكومة صاحب الجلالة (وأنا أفكر فى الحدود غير المعلمة بين شرق الأردن والمشاكل التى تثور بين وقت وآخر بين عدن واليمن) هذا الوفاء مضمون بوضوح بالمادة (٩) ولكن إذا جرى مثل هذا الادعاء واستثيرت هذه المادة فقد تجد الحكومة العراقية نفسها فى موقف محرج.

(ج) كلمة «أيضاً» تبدو لازمة بعد كلمات «سوف نعقد» فى السطر الخامس لكى تجعل هدف المادة أكثر وضوحاً.

مادة ٦:

تبدو هذه المادة مفتوحة لاعتراض شديد حيث أنها تفرض -من بين أشياء أخرى- جهوداً منسقة لتدعيم الحركات الوطنية العربية فى سوريا وفلسطين، وفى الحقيقة لم يخف نورى باشا فكرته بأن المعاهدة يجب أن تمهد الطريق لإعطاء مساعدة فعالة للعرب فى سوريا فى جهودهم للحصول على تنازلات من الفرنسيين ولست أشك فى أنها سوف تحرج العلاقات العراقية مع الفرنسيين فى سوريا بدرجة خطيرة إذا أدخلت فى المعاهدة بهذه الصورة.

مادة ٧ :

تتيح هذه المادة تدخلا نشيطاً ومجانياً تماماً فى شئون المشيخات العربية فى الخليج الفارسى وأعتقد أن حكومة صاحب الجلالة سوف تعترض بشدة على تدخل عراقى وسعودى عربى مشترك فى -على سبيل المثال- الخلاف بين شيوخ الساحل المهادن.

مادة ٨ :

إذا قرنت الجملة الأخيرة فى هذه المادة فى ضوء المادة (٦) فإنها تقوى انعدام الثقة الذى ستثيره المعاهدة -إذا ابرمت- فى فرنسا فكما تعلم فإن الحكومة الفرنسية رفضت طويلا أن تسمح للحكومة العراقية أن تقيم قنصليات فى دمشق وحلب وواضح أن خطة نورى للتغلب على هذه العقبة هى الترتيب للقنصل النجدى لأن يعمل باسم العراق وليكون الأداة لتنفيذ شروط المادة (٦) أما المواد الباقية فلا تبدو أنها تحتاج إلى تعليق خاص.

٥- فى لقائى التالى مع نورى باشا سوف أعرض عليه شفاهة الملاحظات التى ذكرتها آنفاً بخصوص المقدمة والمواد (٢) و(٦) و(٧) و(٨) من مشروعه وأنتوى مع ذلك أن أحتفظ بالتعليق على تأثير المادة (٤) على التزامات الحكومة العراقية بموجب معاهدة التحالف الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠ حتى أتلقى تعليمات منك.

٦- سوف أقوم بالطبع خلال ذلك بإبلاغه بأننى أتوقع أن أكون قادراً على تقديم انتقادات أوفى وأكثر تفصيلا عندما يدرس الخبراء المشروع فى لندن.

٧- يبقى وقت ضئيل جداً الآن حتى يتوقع وصول الشيخ ياسين إلى بغداد ويسرنى لو أمرتنى باسرع ما يمكن برقياً بالعمل الجديد الذى ترغب أن أقوم به بخصوص المشروع.

٨- سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى وزير جلالته فى جدة وقنصل جلالته العام فى بيروت.

أرشيبالد كلارك كير

مرفق

معاهدة التحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك العربية السعودية

بناء على الأخوة التى تربط شعبيهما وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه مصالح بلديهما بأن يكونا جبهة متحدة ضد العدوان الأجنبى وأن يكونا على تفاهم مشترك تجاه شئون البلاد العربية المجاورة.

ولهذا الغرض عينا عنهما ندوبين مفوضين.

واللذين قدما وثائق تفويضهما اتفقا على الآتى:

(١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بالتقابل بالا يدخلا مع أى طرف ثالث فى تفاهم أو اتفاق حول أى أمر مهما كان يضر بمصالح الطرف المتعاقد السامى الآخر أو دولته أو بمصالحها أو من شأنه تعريض سلامة ومصالح دولته للخطر أو الأذى.

(٢)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بتسوية أية خلافات تنشب بينهما بوسائل التفاوض الودى وفى حالة تعسر التسوية لأى خلاف بتلك الوسائل المذكورة عليهما اللجوء إلى تحكيم كما هو منصوص عليه فى الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٣)

فى حالة نشوب ى نزاع بين أى من الطرفين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة يترتب عليه موقف يؤدى إلى التهديد بالحرب يقوم الطرفان المتعاقدان الساميان بالعمل معاً فى محاولة لتسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقاً للتعهدات الدولية القابلة للتطبيق على الحالة.

(٤)

فى حالة وقوع عدوان مسلح على أحد الفريقين المتعاقدين الساميين من قبل دولة ثالثة رغم الجهود التى تبذل طبقاً لشروط المادة (٣) أعلاه فإن هذا العدوان سوف يعتبر موجهاً ضد الطرف المتعاقد السامى الآخر وسوف يقوم هذا الطرف الآخر بالانضمام إلى جهد الطرف الأول لصد هذا العدوان.

(٥)

يعترف الطرفان المتعاقدان الساميان بضرورة حماية وحدة دولة اليمن وسيحاولان لذلك ان يعملا على انضمام حكومة اليمن إلى المعاهدة الحالية.

(٦)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأ ينسقا أهدافهما بخصوص شعوب الدول العربية المجاورة ويبذلا جهودهما السلمية لمساعدة هذه الشعوب تجاه تحقيق أحلامها فى الاستقلال.

(٧)

يبذل الطرفان المتعاقدان الساميان محاولات مشتركة لتسوية أى خلاف ينشأ بين الإمارات العربية فى شبه الجزيرة العربية بالمفاوضات الودية وفى حالة استحالة تسوية أى من تلك الخلافات بالوسائل المذكورة فسوف يحاولان تحقيق تسويتها بوسائل التحكيم المبنية على الشروط الواردة فى الملحق (١) بهذه المعاهدة.

(٨)

يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لأى من الطرفين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الطرف الآخر المتعاقد السامى فى البلاد الأجنبية حيث لا يوجد للطرف الآخر ممثلون بشرط عدم المساس بحرية هذا الطرف بأى شكل كان فى تعيين ممثلين مستقلين له إذا رغب فى ذلك ومن المفهوم لدى الطرفين المتعاقدين الساميين أن ممثليهم فى الخارج سوف يتبعون سياسة عامة مشتركة بوحى من الروح التى تعبر عنها هذه المعاهدة.

(٩)

من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين الساميين أنه لا يوجد شيء فى هذه المعاهدة يخل بتعهدات حكومة العراق بموجب ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة التحالف المبرمة بين العراق وبريطانيا العظمى فى ٣٠ يونيو ١٩٣٠.

(١٠)

لا يوجد شيء فى هذه المعاهدة يلغى او يبطل شروط المعاهدات والاتفاقيات التالية المبرمة بين الدولتين.

١ – معاهدة المحمرة بتاريخ ٥ مايو ١٩٢٢.
٢ – بروتوكول العقير رقم (١) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.
٣ – بروتوكول العقير رقم (٢) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٢٢.
٤ – اتفاقية بحرة بتاريخ أول نوفمبر ١٩٢٥.
٥ – معاهدة الصداقة وحسن الجوار بتاريخ ٧ أبريل ١٩٣١.
٦ – معاهدة تسليم المجرمين بتاريخ ٨ ابريل ١٩٣٥.

(١١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان الساميان بأن يبدآ خلال سنة واحدة من تاريخ سريان هذه المعاهدة مفاوضات من أجل إبرام اتفاقيات حول الموضوعات التالية:

١ – الإقامة وجوازات السفر وتذاكر المرور.
٢ – الشئون الاقتصادية والمالية والجمركية.
٣ – تنظيم وسائل المواصلات.

(١٢)

تسرى هذه المعاهدة لمدة عشر سنوات وتعتبر مجددة لعشر سنوات أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الساميين الطرف الآخر برغبته فى انهائها قبل كوعد الانتهاء بستة شهور.

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN (General). January 16, 1936.

CONFIDENTIAL. Section 1.

[E 326/63/25]

Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden.—(Received January 16.)

(No. 12. Secret.)

Sir, *Bagdad, January 7, 1936.*

WITH reference to my despatch No. 4 of the 2nd January on the subject of the proposed Treaty of Friendship between Iraq and Saudi Arabia, I have the honour to transmit to you herewith the text of a draft treaty, handed to me yesterday by Nuri Pasha.

2. Nuri Pasha explained that this draft would form the basis of his negotiations with Sheikh Yusuf Yasin, who he expected would arrive in Bagdad in about ten days' time. He accordingly asked me to give him as soon as possible any comments which I might think it desirable to make on the provisions of the treaty.

3. The draft bears signs of having been hurriedly and somewhat thoughtlessly prepared, but it clearly marks an important development of ideas. It is no colourless treaty of perpetual friendship, but a defensive alliance with important significance. Nuri Pasha told me, moreover, that he expected that its provisions would be readily approved by Ibn Saud.

4. I have not yet had time to study the draft carefully, but the following criticisms and comments have already occurred to me:—

The Preamble.

(*a*) Some phrase such as "have agreed to conclude a treaty of alliance," is evidently necessary after the words "the affairs of neighbouring countries" and before the sentence "For this purpose have appointed . . . ."

(*b*) The phrase "and whereas it is necessary in the interests of the two States that they should form a united front against foreign aggression" is unnecessarily bellicose, and suggests a threat of external aggression which does not at present exist.

Article 2.

Nuri Pasha explained that the annexure (1) mentioned in this article would be drawn up on the lines of the Treaty for the Peaceful Settlement of Disputes initialled by the Persian and Iraqi representatives on the 2nd October, 1935, but no mention would be made of the Permanent Court of International Justice.

Article 4.

(*a*) This leaves unanswered the very difficult question of what constitutes an act of aggression.

(*b*) The proper fulfilment of the obligations of Iraq towards Great Britain in the event of circumstances arising which might give an opportunity to either King Abdul Aziz (or, if he signed later, the Imam of the Yemen) to claim that an act of aggression had been committed against him by His Majesty's Government (I am thinking of the undefined frontier between Transjordan and the difficulties which arise from time to time between Aden and the Yemen) is apparently safeguarded by article 9. But if such a claim were ever made and this article were invoked, the Iraqi Government might find themselves in an embarrassing position.

(*c*) The word "also" appears to be necessary after the words "shall be held" in the fifth line in order to make the intention of the article clearer.

Article 6.

This article seems to be open to strong objection, as it implies *inter alia* concerted efforts to support the Arab nationalist movements in Syria and Palestine. Indeed, Nuri Pasha made no secret of his idea that the treaty should be used to prepare the way for giving active help to the Arabs in Syria in their

[600 p—1]

efforts to obtain concessions from the French. I have no doubt that it would seriously embarrass Iraqi relations with the French in Syria if it were included in the treaty in this form.

Article 7.

This article suggests active and quite gratuitous interference in the affairs of the Arab sheikhdoms of the Persian Gulf, and I assume that His Majesty's Government would strongly object to the joint intervention of the Iraqi and Saudi Arabian Governments in, for example, a dispute between the sheikhs of the Trucial Coast.

Article 8.

The last sentence of this article, read in the light of article 6, would strengthen the distrust which the treaty, if concluded, would provoke in France. As you know, the French Government have long refused to allow the Iraqi Government to establish consulates at Damascus and Aleppo. Nuri's plan is clearly to get over the difficulty by arranging for the Nejdi consul to act on behalf of Iraq and to be the instrument for giving effect to the provisions of article 6.

The remaining articles do not appear to call for special comment.

5. At my next meeting with Nuri Pasha I shall [illegible] to him the observations which I have set out above regarding the preamble and articles 2, 6, 7 and 8 of his draft. I intend, however, to reserve comment on the bearing of article 4 on the obligations of the Iraqi Government under the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930 until I receive instructions from you.

6. In the meanwhile I shall of course warn him that I expect to be able to make fuller and more detailed criticisms when the draft has been examined by experts in London.

7. As very little time now remains before Sheikh Yusuf Yasin is expected to arrive in Bagdad, I should be glad if you would instruct me as early as possible, by telegraph, what further action you desire me to take concerning this draft.

8. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Minister at Jedda and to His Majesty's consul-general at Beirut.

I have, &c.

ARCHIBALD CLARK KERR.

Enclosure.

Treaty of Alliance between Iraq and the Kingdom of Saudi Arabia.

HIS Majesty the King of Iraq;

His Majesty the King of Saudi Arabia:

In view of the brotherhood binding together their peoples; desirous of maintaining the safety of their territories; and whereas it is necessary in the interest of their two States that they should form a united front against foreign aggression and be in understanding one with the other towards the affairs of neighbouring Arab countries:

For this purpose have appointed as their plenipotentiaries:—

Who (having communicated their full powers, &c.) have agreed as follows:—

(1)

The high contracting parties reciprocally undertake not to enter with any third party into any understanding or agreement over any matter whatever of a nature prejudicial to the interests of the other high contracting party or to his State or its interests, or of a nature calculated to expose to danger or harm the safety or interests of his State.

(2)

The high contracting parties undertake to settle any disputes arising between them by means of friendly negotiations, and in the event of the settlement of

any such dispute proving impossible through the said means, to resort to arbitration as provided for in annexure (I) to the present treaty.

(3)

In the event of any dispute between either high contracting party and a third State producing a situation involving a threat of war, the high contracting parties shall act together in an endeavour to settle such dispute by peaceful means, in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

(4)

In the event of an armed aggression being made against either high contracting party by a third State notwithstanding efforts exerted in accordance with the provisions of article 3 above, such aggression shall be held to be directed against the other high contracting party, and the latter party shall forthwith join efforts with the former for the repulsion of such aggression.

(5)

The high contracting parties recognise the necessity of safeguarding the integrity of the State of Yemen and they will therefore endeavour to secure the accession of the Government of Yemen to the present treaty.

(6)

The high contracting parties undertake to co-ordinate their objects in regard to the peoples of neighbouring Arab countries, and to exert peaceful efforts to help these peoples towards the realisation of their aspirations for independence.

(7)

The high contracting parties shall make joint endeavours for the settlement of any dispute arising between Arab principalities in the Arabian Peninsula by means of friendly negotiations. In the event of the settlement of any such dispute proving impossible through the said means, they shall endeavour to secure its settlement by means of arbitration based on the provisions of annexure (I) to the present treaty.

(8)

The diplomatic and consular representatives of either high contracting party shall undertake the representation of the interests of the other high contracting party in foreign countries where such other party has no representatives; provided that this shall not in any way affect the freedom of such other party to appoint separate representatives of his own should he so desire. It is understood by the high contracting parties that their representatives abroad shall pursue a common general policy inspired by the spirit underlying the present treaty.

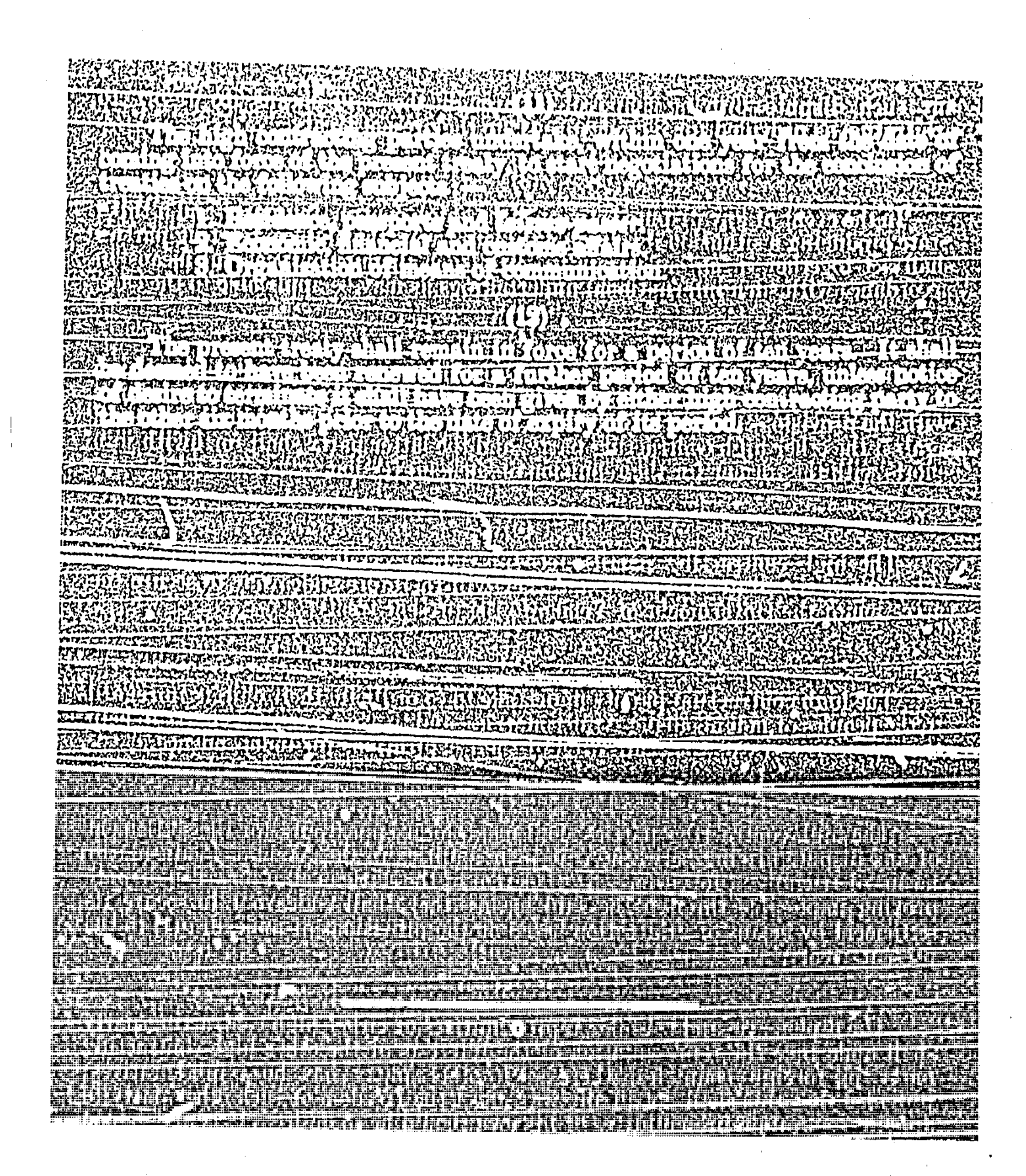
(9)

It is agreed by the high contracting parties that there is nothing in the present treaty to prejudice the undertakings of the Government of Iraq under the Covenant of the League of Nations and the Treaty of Alliance concluded between Iraq and Great Britain on the 30th June, 1930.

(10)

There is nothing in the present treaty to nullify or repeal the provisions of the following treaties and agreements concluded between the two States :—

1. Treaty of Mohammerah, dated the 5th May, 1922.
2. Uqair Protocol No. 1, dated the 2nd December, 1922.
3. Uqair Protocol No. 2, dated the 2nd December, 1922.
4. Bahra Agreement, dated the 1st November, 1925.
5. Treaty of Friendship and "Bon Voisinage," dated the 7th April, 1931.
6. Extradition Treaty, dated the 8th April, 1935.



ملحق رقم (١١ / ب)

يقترح السير أ. كلارك كير أن يذكر لنورى باشا بدون انتظار تفويضنا النقاط التى يلاحظها فى المقدمة والمواد (٢) و(٦) و(٧) و(٨) وتبدو لى تعليقاته صحيحة ومفيدة ويجب الموافقة عليها فالإشارة فى المقدمة إلى العدوان الخارجى تبدو عدائية ومثيرة للغاية إلى جانب عدم ضرورتها والمادة (٦) كذلك قابلة للاعتراض عليها بالمرة، ففضلا عن المجال الفرنسى فتن السير أز كلارك كير لا يذكر المعانى العدائية ضد مصالحنا فى فلسطين وشرق الأردن والأكثر عدوانية لأننا نعلم عن احلام فؤاد حمزة الخاصة بالجامعة العربية وارى اننا يجب أن نضع مجالى فلسطين وشرق الأردن أمام أنظار السفير الخاصةز

المادة (٧) كذلك قابلة للاعتراض عليها وتن كنت لا أفترض فى الواقع أن العراقيين يضمرون تدخلا فى الساحل المهادن وإن كان السعوديون بلا شك غير أبرياء، والمادة (٨) لا تبدو شريرة من وجهة نظرنا على وجه الخصوص وإن كان الفرنسيون لن يحبوها كما يلاحظ السفير.

أقول أنه بالاضافة إلى قبول التصرف الذى قال السير أ. كلارك كير أنه ينوى القيام به علينا ان نخبره بأن يضغط من أجل خذف المادتين (٦) و(٧) معاً أو تغييرهما باختصار صيغتهما العنيفة إلى إحدى الصيغ الغامضة التى تعبر عن رغبة الطرفين فى العمل من أجل أخوة كل العرب ومنع الخلافات بينهم أى من النوع الذى يسارع إلى اقرم الدبلوماسيين الشرقيين.

يطلب السير أ. كلارك كير بصورة خاصة تعليماتنا حول المادة (٤) ويثير ثلاث نقاط بنفسه، بخصوص نقطته (أ) لا أعتقد أننا يجب أن نضغط من أجل إدخال تعريف المعتدى رغم أن الروس وضعوا تعريفاً أفهم أن حكومة صاحب الجلالة قالت دائماً أنه لكى تأخذ به بدرجة كافية كان مستحيلا وان بذل المحاولة غير مستحسن.

المعاهدة الأنجلو-عراقية مغطاة فعلا بالمادة (٩) ويبدو من الصعب إدخال أى تحفظ على المادة (٤) من المعاهدة بدون اعطاء الانطباع بأن حكومة صاحب

الجلالة قد تكون قادرة على القيام بعدوان ولست أرى طريقاً يؤدى تلى حرج العراقيين إذا ادعى العرب السعوديون أو اليمنيون -كما يتصور السفير- طالما يستطيعون اللجوء إلى المادة (٩) النقطة (ج) ليس لها أهمية.

يعن لى أنه بالنظر إلى المادتين (٦) و(٧) الشريرتين نوعاً واللتين ربما لن ننجح فى حذفهما معاً قد نستطيع أن نضغط من أجل إدخال تحفظ خصوصى فى المادة (٩) بألا يوجد شيء يؤثر فى معاهدة جدة الأنجلو-سعودية التى تعهد ابن سعود بموجبها بالا يهاجم المشيخات العربية فى الخليج ويحافظ على تفاهم عام معهم ولكن ربما لا يوافق السعوديون ويصبح علينا فى هذه الحالة أن نلزم انفسنا فى النهاية بتمديد معاهدة جدة كما يحلو للسعوديين.

جى. ج. وارد

١٧ يناير ١٩٣٦

لا أعتقد أننا نأخذ هذا الأمر بهذه المأسوية بقدر ما يشير إلى المساعدة المتبادلة ضد العدوان فلسنا نريد فى المقام الول أن نبدو بأننا نحاول إبقاء البلدين متباعدين ولا نريد إعطاء الانطباع بأننا نعتقد أن المعاهدة المقترحة قد توجه حقيقة ضدنا على أساس أننا نستطيع ان نرتكب عدواناً ما ضد السعودية أو اليمن.

ربما كان الأحسن حذف لفظ «أجنبى» الواردة فى المقدمة وتن كنت أشك فى أن ذلك يهم كثيراً ولا أعتقد مع ذلك أنه توجد حاجة لنا للتعليق بطريقة أخرى على المقدمة ولا المادتين (٢) و(٨).

بخصوص المادة (٤) أشك كذلك فيما إذا كنا نحتاج إلى تعليق نستطيع بالطبع أن نذكر للعراقيين صعوبة تعريف «العدوان» بعيداً عن تشجيعهم على محاولة تعريفه علينا -كما أعتقد- إذا قلنا أى شىء بالمرة حول هذه النقطة علينا أن ننصحهم بأن يحتفظوا بالحرية الكاملة بشكل ما فى تقدير ما الذى يشكل العدوان.

ومن ناحية أخرى لن نستطيع ترك المادتين (٦) و(٧) تمران علينا -كما أعتقد- أن نأخذ خط المادة (٦) التى يمكن تفسيرها بأنها تثير التدخل فى شئون الدول الأخرى بانه أمر غير ملائم ومرفوض بالمرة من ناحية المبدأ وأنه يثير ردود فعل قوية من الفرنسيين وهذا يهمنا بطريق غير مباشر بالنظر لتحالفنا مع العراق وأنه يهمنا بطريق مباشر نظراً للتفسير الذى لن يعجز عرب فلسطين وشرق الأردن أن يضفوه عليه (لا نحتاج شيئاً بخصوص المشيخات المهادنة رغم أنها متأثرة كذلك).

إذا كان ضرورياً يجب أن نثير الشرط الأخير من المادة (١) من معاهدة التحالف لعام ١٩٣٠ لكى يمكن شطب المادة (٦) (يقول الشرط المقصود فى معاهدة التحالف «يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بألا يتخذ موقفاً فى الدول الأجنبية لا يتوافق مع التحالف أو قد يخلق صعوبات للطرف الآخر هناك»).

وبالمثل فيما يخص المادة (٧) أعتقد أننا يجب أن نوضح للعراقيين اننا لا نستطيع أن نسمح بتدخلهم أو تدخل العربية السعودية فى الخلافات بين المشيخات العربية التى لها معنا علاقات معاهدة كما هو معترف بها فى معاهدة جدة.

ولست أرى ضرورياً ان نضغط من أجل إدخال ذكر خاص لمعاهدة جدة فى المادة (٩) من مشروع المعاهدة.

١٨ يناير ١٩٣٦

This new draft is a sensational change from the last draft shown to us – see in E 4478/1809/25 of 1936 – and amounts, as Sir A. Clark-Kerr says, to a defensive alliance. It shows that the "fundamental" policy of states can change in the Middle East in a few years as quickly as in Europe! and that the fear of aggression – at Italians – can overcome the mutual dislike of the Houses of Hashim and Saud. Even last July Nuri Pasha told Mr. Rendel (see record in E 4088/1936) that while the Saudis wanted a treaty of alliance the Iraqi Govt. were not prepared to go so far, and the earlier Iraqi draft referred to above confirmed this view. It seems from E 167 that the Iraqis have now come round and accepted the Saudi draft as a basis.

Sir A. Clark-Kerr proposes to mention to Nuri Pasha without awaiting our authority the points he makes about the Preamble and Articles 5, 6, 7.

8. It seems to me that his comments are correct and useful and should be approved. The reference in the preamble to "foreign aggression" seems most offensive and provocative, besides being unnecessary. Article 6 is also most objectionable; apart from the French aspect, Sir A. Clark-Kerr does not mention the offensive implications against our interests in Palestine and Transjordan, the more offensive for what we know of Fuad Hamza's pan-Arab aspirations. I submit that we should bring the Palestine-Transjordan aspect to the Ambassador's special notice.

Article 7 is also objectionable, although in actual fact I do not suppose the Iraqis have in mind intervening on the Trucial Coast, although the Saudis doubtless are not so innocent. Article 8 does not seem particularly sinister from our point of view, though as the Ambassador observes the French will not like it.

I submit that in addition to approving the action which Sir A. Clark-Kerr has told us he intends to take, we should tell him to press for the exclusion xxxxx altogether of Articles 6 and 7, or alternatively for their drastic reduction to one of those vague formulas, expressing the desire of the Parties to work for the brotherhood of all Arabs and the prevention of quarrels between them, of the sort which come so readily to the pens of Oriental diplomats.

Sir A. Clark-Kerr specifically requests our instructions about Article 4, and raises three points himself. As regards his point (a), I do not think we should press for the inclusion of a definition of the aggressor; although the Russians have devised a formula I understand that H.M.G. have always maintained that to do so satisfactorily was xxxx impossible and to make the attempt undesirable.

[illegible] Iraqi treaty is really covered by Article 8 and I [illegible] difficult to insert any reservation in Article 4 about that Treaty without giving the impression that H.M.G. might be capable of an aggression. I do not see why the Iraq should be embarrassed if a claim was made by Saudi Arabia or the Yemen as envisaged by the Ambassador, since they could retort by quoting Article 8. Point (c) is of no importance.

It occurs to me that in view of the rather sinister Articles 6 and 7 [illegible] we shall probably not succeed in having excised altogether [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] Saudi Treaty of Jedda [illegible] Saud has undertaken not to attack etc. the Arab Sheikhdoms in the Gulf. But the Saudis might well not agree, and we should have finally to commit ourselves to [illegible] the Treaty of Jedda as desired by the Saudis.

and general
to keep up
[illegible]

[illegible signature]

14th January 1936

I do not think we need take this too tragically in [illegible] to mutual assistance against aggression. We do not in the first place want to appear to be trying to keep the two countries apart and we do not want to [illegible] the proposed treaty might eventually be [illegible] [illegible]

[illegible]

think, however, otherwise there is any need for us to comment on the preamble, Article 2 or Article 5.

As for Article 3, I doubt also whether we need make any comments. We might of course mention to the Iraqis the difficulty of defining "aggression". Far from encouraging them to try to define it we should, I think, if we say anything at all on the point, advise them to retain in some way full liberty of appreciation as to what constitutes "aggression".

On the other hand we cannot let Articles 6 and 7 pass. We should, I think, take the line that Article 6, which can be interpreted as involving interference in the affairs of other countries, is inappropriate and thoroughly objectionable in principle; that it is likely to arouse strong reactions from the French and this indirectly concerns us in view of our alliance with Iraq; and that it directly concerns us because of the interpretation which cannot fail to be put on it by the Arabs of Palestine (we need say nothing about the Trucial sheikhdoms although they are also affected). If necessary we should invoke the last clause of Article 1 of the Treaty of Alliance of 1930 to get Article 6 deleted (the relevant clause of the Treaty of Alliance reads "Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt ~~towards any~~ foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance or might create difficulties for the other party thereto.")

Similarly I think we should make it clear to the Iraqis that we cannot admit their interference or that of Saudi Arabia in disputes between the Arab sheikhdoms with which we are, as recognised by the Treaty of Jeddah, in special treaty relations.

I do not think it is necessary to press for the inclusion in Article 9 of the draft treaty of specific mention of the Treaty of Jeddah.

[illegible]

[illegible] January, 1948.

ملحق رقم (١١ / ج)

٢١ يناير ١٩٣٦ ‏ ٢٥/٣٢/٢٢٥

من المستر إيدن إلى السير أ. كلارك كير (بغداد)

رقم ٦٠ سرى

سيدى ‏ وزارة الخارجية ٢١ يناير ١٩٣٦

قمت بدراسة رسالة سعادتك رقم ١٢ بتاريخ ٧ يناير التى نقلت إلى فيها نص المعاهدة المقترحة للصداقة بين العراق والعربية السعودية التى سلمت إليك من وزير الخارجية العراقى، ونظراً للوصول المتوقع للشيخ يوسف ياسين إلى بغداد فقد أبرقت إليك من قبل موجزاً مؤقتاً بيرائى فى المجال العام لهذا المشروع للمعاهدة وعلى وجه الخصوص اعتراضاتى على المادتين (٦) و(٧).

٢- فضلا عن هاتين المادتين فإن انشغالى الرئيسى هو الطريقة التى ستعمل بها المعاهدة بقدر ما يهم المعونة المتبادلة ضد العدوان وبالطريقة التى ستؤثر بها عملياتها على معاهدة التحالف الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠، وبتقديم انتقاداً من وجهات النظر هذه لا أريد أن أعطى بالطبع لأساساً لانطباع بأن حكومة صاحب الجلالة تحاول التباعد بين العراق والعربية السعودية فمثل هذا الانطباع سيكون خاطئاً بالمرة والأحاديث التى جرت بين المستر رندل وفؤاد بك حمزة فى ١٨ سبتمبر ١٩٣٤ (شرقى الجزيرة العربية القسم المطبوع رقم ١ بذلك التاريخ) ومع نورى باشا فى أول يوليو ١٩٣٥)انظر رسالة السير جون سيمون رقم ٤٤٩ بتاريخ ٤ يوليو ١٩٣٥) ستبين أن حكومة صاحب الجلالة سوف تنظر بعطف إلى كل تقارب بين السعودية والعراق بشرط أن يكون أى تفاهم متسقاً دائماً مع الالتزامات القائمة للفريقين وخاصة التزامات العراق كعضو فى عصبة الأمم وحليف لهذه البلاد.

٣- سوف أستعرض المعاهدة المقترحة بتلك الملاحظات التمهيدية مادة مادة:

المقدمة:

أوافق على تعليقات سعادتك ويبدو على وجه الخصوص أنه يفضل حذف كلمة

«أجنبى» قبل كلمة «عدوان» باعتبارها هجومية أو مثيرة.

مادة ١:

بينما لا أقترح ألا تثير اعتراضات خاصة على ألفاظ هذه المادة فتنه يبدو لى أن مغزاها بعيد عن الوضوح فالحكومة العراقية بصفتها أحد الطرفين المتعاقدين الساميين تتعهد بألا تدخل فى أى التزام مع دولة ثالثة (وهذا سيشمل المملكة المتحدة) يضر بمصالح العربية السعودية، فماذا يعنى هذا التعهد من الناحية العملية؟ فهل يعنى أن العربية السعودية سوف تكون فى المستقبل فى وضع تعارض فيه أى التزام تريد العراق الدخول فيه؟ أو من ناحية أخرى هل يعنى أن العراق هو القاضى بخصوص ما إذا كان أى التزام يريد الخول فيه يكون ضاراً بالمصالح السعودية وهذا يعنى إعلاناً -هكذا نقول- بسياسة -رغم أنها ليست بلا معنى- خاضعة كلية للتقدير الموضوعى للطرف الذى أثيرت ضده.

مادة ٢:

لا تبدو أنها تستدعى أى اعتراض ولكن ازالة محكمة العدل الدولية الدائم يبدو أنها تثير قدراً كبيراً من الانحرافات -فى صياغة الملحق- عن مشروع معاهدة التسوية السلمية للخلافات الموقعة بالأحرف الأولى من المندوبين الإيرانيين والعراقيين فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥.

مادة ٤:

تحتوى على إلزام قطعى من جانب العراق بأن يهب لمساعدة العربية السعودية بالقوة المسلحة إذا وقعت العربية السعودية ضحية لعدوان مسلح من دولة أخرى ومن الناحية العملية فهذا يبدو على أية حال التزاماً خطيراً جداً تتحمله العراق لأنه من المشكوك فيه للغاية حقيقة ما إذا كانت فى وضع يمكنه من تقديم مساعدة عسكرية فعالة، ولكن من الناحية النظرية كذلك يبدو الالتزام مشكوكاً فى حكمته فالالتزام يعتمد على عدوان مسلح ضد العربية السعودية فيثور السؤال عندئذ ما إذا كان من الحكمة أن يدخل فى المعاهدة تعريف للعدوان المسلح وحكومة صاحب الجلالة من جانبها تشككت دائماً فى إمكان الوصول

إلى تعريف كاف، وقد تفضل الحكومة العراقية فى الحقيقة أن تحتفظ فى صيغة ما من الكلمات بكامل الحرية فى تقدير ما هو الذى يشكل العدوان ولكن حيث أم المادة (٩) تخضع هذه الالتزامات بموجب هذه المعاهدة لالتزامات العراق بموجب الميثاق فربما لا يكون تعريف على الخطوط العامة الخاصة بالمادة (٤) من معاهدة عدم الاعتداء الموقعة بالأحرف الأولى فى أكتوبر الماضى فى جنيف المندوبين العراقيين والإيرانيين والأتراك قد لا يكون غير ملائم، فنصوص مثل تلك المادة قد تستشر بالطبع فى أى حالة لتفسير العدوان إذا دعت الحاجة وربما لا تكون عندئذ بذات أهمية كبرى ما إذا كان هذا التعريف موجود فى المعاهدة العراقية السعودية المقترحة أو غير موجود، إلا إذا كان لادخال هذا التعريف فائدة بأن يوضح للحكومة السعودية الطريق الذى يلتزم به النص العراقى بطريقة حتمية والمحدد بميثاق عصبة الأمم.

بموجب المادة (٤) من مشروع المعاهدة العراقية السعودية يمكن أن تستدعى العربية السعودية العراق للقيام بعمل (أ) ضد عضو فى العصبة (ب) ضد دولة ليست عضواً فى العصبة، وفى كلتا الحالتين لتؤيد دولة ليست عضواً فى العصبة وحتى إذا افترض أن العدوان المسلح سوف يترجم فقط بأنه يغطى هجوماً بحيث تذا وقع على عضو فى العصبة من عضو آخر فى العصبة فسوف يستدعى تنفيذ المادة (٦) لأن المعاهدة مبرمة مع غير عضو فى العصبة وقد تثير عملا ضد عضو، لذا لكى يتيسر للعراق الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق وبموجب هذه المادة سيكون ضرورياً بوضوح للعربية السعودية عندما تهاجم أن تقبل دعوة –بموجب المادة (١٧) من الميثاق– من مجلس العصبة بأن تتحمل التزامات عضوية العصبة لأغراض الخلاف بكل ما يترتب عليها أى تقييم مجلس العصبة للموقف وتوصيات العصبة وما لم تتخذ العربية السعودية هذا السبيل فمن المشكوك فيه ما إذا استطاعت العراق الوفاء بالتزاماتها بأى ثمن –فى حالات معينة– بما يتفق مع الميثاق، صحيح أن التزامات العراق بموجب الميثاق مضمونة بالمادة (٩) من المعاهدة المقترحة ولكننى أشك فيما إذا كان

العراق سيوافق على المادة (٤) من هذه المعاهدة كما هى مصاغة الآن ما لم تفهم العربية السعودية أن العراق قد لا يستطيع أن يعمل بها حتى تعرض العربية السعودية الخلاف على العصبة بموجب المادة (١٧) من الميثاق.

والفت الانتباه كذلك إلى نقطة أخرى تثور عن منطوق المادة (٤) فإن تأثير المادة يبدو أنه يعبر الأمر نهائياً أن السعودية هوجمت وأن الالتزامات بناء على ذلك يجب أن تنفذ إذا قامت الحرب رغم الجهود التى يقوم بها العراق والعربية السعودية بموجب المادة السابقة، فإذا كان هذا الرأى صحيحاً وأن المادة تشتمل فعلا بمضمونها على تعريفها للعدوان حقيقة فهى لا تزال معرضة للاعتراض لأن فشل الجهود المشتركة للطرفين الموضحة فى المادة (٣) ليس اختباراً صحيحاً للعدوان المسلح، وعلى أية حال يبدو مستحسناً أن تشتمل المادة على شرط مشابه للمادة (٦) لمعاهدة عدم الاعتداء الإيرانية العراقية التركية كما وقعت بالأحرف الأولى فى ٢ أكتوبر الماضى بحيث يقضى بإنهاء المعاهدة إذا قام احد الطرفين المتعاقدين بالاعتداء على دولة ثالث.

لقد فكرت طويلا فى المادة (٤) من وجهة نظر التزامات العراق ويبقى أن أفكر فى تأثيرها المحتمل على موقف حكومة صاحب الجلالة فإذا تورط العراق فى حرب كحليف للعربية السعودية بموجب المعاهدة المقترحة فسوف تستدعى حكومة صاحب الجلالة -افتراضاً- من جانبها لتأييد العراق بموجب المادة (٤) من المعاهدة الأنجلو-عراقية لعام ١٩٣٠ بشرط أن تكون وسائل التسوية السلمية المبينة فى ميثاق العصبة واية التزامات دولية أخرى ذات صلة بها، قد استنفدت، ومع ذلك إذا افترضنا أن العراق ذهب لمساعدة العربية السعودية بدون استنفاذ وسائل التسوية السلمية هذه فإن موقف حكومة صاحب الجلالة بصفتها عضواً فى العصبة وحليفاً للعراق ولها قوات مسلحة متمركزة فعلا فى العراق، سيكون هذا الموقف واضح الصعوبة وخصوصاً إذا كانت الدولة التى تحارب ضدها العربية السعودية والعراق عضواً فى العصبة، هذه الاعتبارات تجعل من الأكثر أهمية من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة أن تضمن أن

التزامات العراق إزاء العربية السعودية بموجب المعاهدة المفترضة لن تنفذ ما تقبل العربية السعودية أولا التزامات عضوية العصبة لغرض الخلاف الخاص المعنى بموجب المادة (١٧) من الميثاق وأن كل متطلبات التسوية السلمية الوارد فى الميثاق قد وافقت عليها.

المادتان (٦) و(٧):

لا تحتاجان إلى تعليقات إضافية إلى ما سبق أن عبرت عنه فى برقيتى رقم ١٧ بتاريخ ٢٢ يناير.

المادة ٨:

لا تستدعى أى تعليق إلا أن أبين انه بينما لا يوجد التزام فى الأمر فإن حكومة صاحب الجلالة تعمل الآن نيابة عن الحكومة العراقية بفضل العلاقات الخاصة القائمة بين البلدين فى الدول الأجنبية حيث لا يوجد ممثل عراقى.

٤- تستطيع أن تستخدم مادة هذه الرسالة بقدر ما تراه مناسباً فى مناقشة المعاهدة المقترحة مع وزير الخارجية العراقى وعليك أن تحثه بشدة على استحسان اقصى درجات التفكير الواعى قبل أن يلزم نفسه بأداة قد تعقد السياسة العراقية بدرجة عظيمة فى مواجهة عصبة الأمم والمملكة المتحدة وعليك أن تطلب -بموجب المادة (١) من معاهدة التحالف- أنه بالنظر إلى ردود الفعل المحتملة على التزامات المملكة المتحدة بموجب هذه المعاهدة تطلب أن تعطى الحكومة العراقية حكومة صاحب الجلالة فرصة للتفكير فى الأمر بدرجة أعمق قبل الدخول فى التزام قطعى مع العربية السعودية يتطلب مساعدة مسلحة لتلك البلاد.

انتونى إيدن

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN (General). January 31, 1936.

CONFIDENTIAL. OUT FILE Section 2.

[E 323/53/25]

Mr. Eden to Sir A. Clark Kerr (Bagdad).

(No. 60. Confidential.)

Sir, *Foreign Office, January 31, 1936.*

I HAVE had under consideration your Excellency's despatch No. 12 of the 7th January in which you transmitted to me the text of a proposed treaty of friendship between Iraq and Saudi Arabia handed to you by the Iraqi Minister for Foreign Affairs. In view of the expected early arrival of Sheikh Yusuf Yasin in Bagdad, I have already telegraphed to you a provisional summary of my views on the general aspect of this draft treaty, and, in particular, my objections to articles 3 and 7.

2. Apart from these articles, my main preoccupation is with the manner in which the treaty will operate in so far as it concerns mutual assistance against aggression, and with the way in which its operation is likely to react upon the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930. By putting forward criticism from these points of view, I do not, of course, wish to give ground for the impression that His Majesty's Government are attempting to keep Iraq and Saudi Arabia apart. Such an impression would be entirely erroneous. Conversations which Mr. Rendel had with Fuad Bey Hamza on the 19th September, 1934 ("Eastern (Arabia)" print, section 1 of that date), and with Nuri Pasha on the 1st July, 1935 (see Sir John Simon's despatch No. 419 of the 4th July, 1935) will show that His Majesty's Government would view with sympathy a rapprochement between Saudi Arabia and Iraq, provided always that any understanding is consonant with the existing obligations of the parties, notably those of Iraq as a member of the League of Nations and the ally of this country.

3. With these preliminary observations, I will review the proposed treaty article by article.

Preamble.—I agree with your Excellency's comments. In particular it seems desirable to omit the word "foreign" before "aggression" as being offensive and provocative.

Article 1.—While I do not propose that you should raise specific objections to the terms of this article, it appears to me that the purport of it is far from clear. The Iraqi Government, as one of the high contracting parties, undertake not to enter into any engagement with a third State (this would include the United Kingdom) which is prejudicial to the interests of Saudi Arabia. What does this undertaking mean in practice? Does it mean that Saudi Arabia will for the future be in a position to veto any commitment into which Iraq proposes to enter? Or, on the other hand, does it mean that Iraq is the judge as to whether any commitment into which she proposes to enter is prejudicial to the interests of Saudi Arabia, and that this is, so to speak, a declaration of policy which, while not without meaning, is ultimately subject to the subjective appreciation of the party against whom it is invoked?

Article 2 does not appear to call for any objection, but the elimination of the Permanent Court of International Justice would appear to involve considerable departures in drafting the annexure from the draft treaty for the peaceful settlement of disputes initialled by the Persian and Iraqi representatives on the 2nd October, 1935.

Article 4 contains a definite obligation on the part of Iraq to come to the aid of Saudi Arabia by force of arms if Saudi Arabia is a victim of the armed aggression of another State. From the practical point of view this seems in any case a very serious commitment for Iraq to undertake, since it is in fact extremely doubtful whether she is in a position to render effective military aid. But from the theoretical point of view also the commitment appears to be one of doubtful wisdom. The commitment is dependent upon an armed aggression against Saudi Arabia. The question arises, therefore, whether it would be wise

to insert in the treaty a definition of armed aggression. His Majesty's Government for their part have always doubted the possibility of arriving at a satisfactory definition, and the Iraqi Government may, indeed, prefer to retain by some form of words full liberty of appreciation as to what constitutes aggression. But as article 9 subordinates the obligations under this treaty to those of Iraq under the Covenant, a definition on the general lines of article 4 of the Treaty of Non-Aggression initialled in October last at Geneva by Iraqi, Persian and Turkish representatives might not be inappropriate. Such texts as that article might naturally be invoked in any case to interpret aggression should the need arise, and it is, therefore, perhaps not of great importance whether such a definition is inserted or not in the proposed Iraq-Saudi treaty, except that the insertion of the definition might have the advantage of making clear to the Saudi Government the way in which the whole of Iraq's action is inevitably bound up in, and limited by, the Covenant of the League of Nations.

Under article 4 of the draft Iraqi-Saudi Treaty, Iraq might be called upon by Saudi Arabia to take action: (*a*) against a member of the League, or (*b*) against a non-member of the League; in both cases to support a State which is a non-member. Even if it is assumed that armed aggression would only be interpreted as covering an attack which, if made upon a member of the League by another member of the League, would call article 16 into play, the treaty is being made with a non-member and might involve action against a member. In order to render it possible, therefore, for Iraq to fulfil her obligations under the Covenant and under the article in question, it would apparently be necessary for Saudi Arabia, if and when attacked, to accept an invitation, under article 17 of the Covenant, from the Council of the League to assume the obligations of membership in the League for the purposes of the dispute with all that that implies, namely, the appreciation of the position by the Council of the League and recommendations by the League. Unless Saudi Arabia adopted this course, it is doubtful whether Iraq could fulfil her obligations, at any rate in certain cases, consistently with the Covenant. It is true that Iraq's obligations under the Covenant are safeguarded by article 9 of the proposed treaty, but I doubt whether Iraq should agree to article 4 of that treaty as at present drafted, unless Saudi Arabia understands that Iraq can probably not take action under it until Saudi Arabia has submitted the dispute to the League under article 17 of the Covenant.

I would also draw attention to another point arising out of the wording of article 4. The effect of the article seems to be to make it conclusive that Saudi Arabia has been attacked, and that therefore the obligations under the article come into play, should war break out in spite of the efforts which Iraq and Saudi Arabia have made under the preceding article. If this view is right, and the article does thus, in fact, already contain by implication its own definition of aggression, it is still more open to objection, since the failure of the joint efforts of the two parties envisaged in article 3 is not necessarily a proper test of armed aggression. In any case, it seems desirable that article 4 should contain a clause similar to article 6 of the Perso-Iraqi-Turkish Treaty of Non-Aggression, as initialled on the 2nd October last, bringing the treaty to an end if one of the contracting parties undertakes an aggression against a third State.

I have so far considered article 4 from the point of view of Iraq's obligations; it remains to consider its possible effect upon the position of His Majesty's Government. Should Iraq become involved in war as the ally of Saudi Arabia under the proposed treaty, His Majesty's Government would presumably, for their part, be called upon to support Iraq under article 4 of the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930, provided that the peaceful means of settlement prescribed by the Covenant of the League and any other relevant international obligations had been exhausted. Assuming, however, that Iraq went to the assistance of Saudi Arabia without exhausting these peaceful means of settlement, the position of His Majesty's Government as a member of the League, as the ally of Iraq, and with armed forces actually stationed in Iraq, would be one of obvious difficulty, especially if the State against which Saudi Arabia and Iraq were operating was a member of the League. This consideration makes it all the more important from the point of view of His Majesty's Government to ensure that the obligations of Iraq towards Saudi Arabia under the proposed treaty shall not come into force unless Saudi Arabia has first accepted the obligations of membership

[illegible] in question under [illegible]

[illegible] require no comment additional to that which I have already [illegible] despatch No. [illegible] June. [illegible]

[illegible] obligation in the matter. His Majesty's Government at present act for the Iraqi Government, in virtue of the special relations existing between the two countries, in foreign countries where there is no Iraqi representative.

4. You may make such use as you think fit of the material in the present despatch in discussing the proposed treaty with the Iraqi Minister for Foreign Affairs. You should urge upon him strongly the advisability of the most careful reflection before committing himself to an instrument which may so greatly complicate Iraqi policy vis-à-vis of the League of Nations and of the United Kingdom, and you should request, in virtue of article 1 of the Treaty of Alliance, that in view of the possible reactions upon the obligations of the United Kingdom under that treaty, the Iraqi Government will give His Majesty's Government [illegible] before entering into a definite commitment with Saudi Arabia involving armed assistance to [illegible]

I am, &c.

ANTHONY EDEN.

ملحق رقم (١٢ / ج)

... endeavour to obtain concessions from the French. [illegible] I have no doubt that [illegible] would [illegible] Iraq's relations with the French in Syria [illegible] were included in the treaty in this form.

Article [illegible]

This article suggests [illegible] interference in the affairs of the Arab sheikhdoms of the Persian Gulf, and I assume that His Majesty's Government would strongly object to the joint intervention of the Iraqi and Saudi Arabian Governments in, for example, a dispute between the sheikhs of the Trucial Coast.

Article 8

The last sentence of this article [illegible] would provoke in France [illegible] strengthen the distrust which the treaty, if concluded, would [illegible]. As you know the French Government have long refused to allow the Iraqi Government to establish consulates at Damascus and Aleppo. Nuri's plan is clearly [illegible] on behalf of Iraq [illegible] Article 8.

[illegible]

[illegible] observations which I have set out above regarding the preamble and articles 2, [illegible] and 8 of this draft, I intend however to reserve comment on the bearing of Article 4 on the obligations of the Iraqi Government under the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930 until I receive instructions from you. [illegible] in the meanwhile I shall of course warn him that I expect to be able to make fuller and more detailed criticisms when the draft has been examined by [illegible]

7. As very little time now remains before Sheikh Yusuf Yasin is expected to arrive in Bagdad, I should be glad if you would instruct me as early as possible by telegraph what further action you desire me to take concerning this draft.

8. I am sending copies of this despatch to His Majesty's Minister at Jedda and to His Majesty's consul-general at Beirut.

I have, &c.

ARCHIBALD CLARK KERR.

Enclosure.

Treaty of Alliance between Iraq and the Kingdom of Saudi Arabia.

HIS Majesty the King of Iraq,

His Majesty the King of Saudi Arabia,

In view of the brotherhood binding together their peoples, desirous of maintaining the safety of their territories, and whereas it is necessary in the interest of their two States that they should form a united front against foreign aggression and be in understanding one with the other towards the affairs of neighbouring Arab countries;

For this purpose have appointed as their plenipotentiaries—

Who (having communicated their full powers, &c.) have agreed as follows:—

(1)

The high contracting parties reciprocally undertake not to enter with any third party into any understanding or agreement over any matter whatever of a nature prejudicial to the interests of the other high contracting party, or to his State or its interests, or of a nature calculated to expose to danger or harm the safety or interests of his State.

(2)

The high contracting parties undertake to settle any disputes arising between them by means of friendly negotiations, and [illegible] the settlement of [illegible]

any such dispute proving impossible through the said means, to resort to arbitration as provided for in annexure (1) to the present treaty.

(3)

In the event of any dispute between either high contracting party and a third State producing a situation involving a threat of war, the high contracting parties shall act together in an endeavour to settle such dispute by peaceful means in accordance with such international undertakings as may be applicable to the case.

(4)

In the event of an armed aggression being made against either high contracting party by a third State notwithstanding efforts exerted in accordance with the provisions of article 3 above, such aggression shall be held to be directed against the other high contracting party and the latter party shall forthwith join efforts with the former for the repulsion of such aggression.

(5)

The high contracting parties recognise the necessity of safeguarding the integrity of the State of Yemen and they will therefore endeavour to secure the accession of the Government of Yemen to the present treaty.

(6)

The high contracting parties undertake to co-ordinate their objects in regard to the peoples of neighbouring Arab countries and to exert peaceful efforts to help these peoples towards the realisation of their aspirations for independence.

(7)

The high contracting parties shall make joint endeavours for the settlement of any dispute arising between Arab principalities in the Arabian Peninsula by means of friendly negotiations. In the event of the settlement of any such dispute proving impossible through the said means, they shall endeavour to secure its settlement by means of arbitration based on the provisions of annexure (1) to the present treaty.

(8)

The diplomatic and consular representatives of either high contracting party shall undertake the representation of the interests of the other high contracting party in foreign countries where such other party has no representatives; provided that this shall not in any way affect the freedom of such other party to appoint separate representatives of his own should he so desire. It is understood by the high contracting parties that their representatives abroad shall pursue a common general policy inspired by the spirit underlying the present treaty.

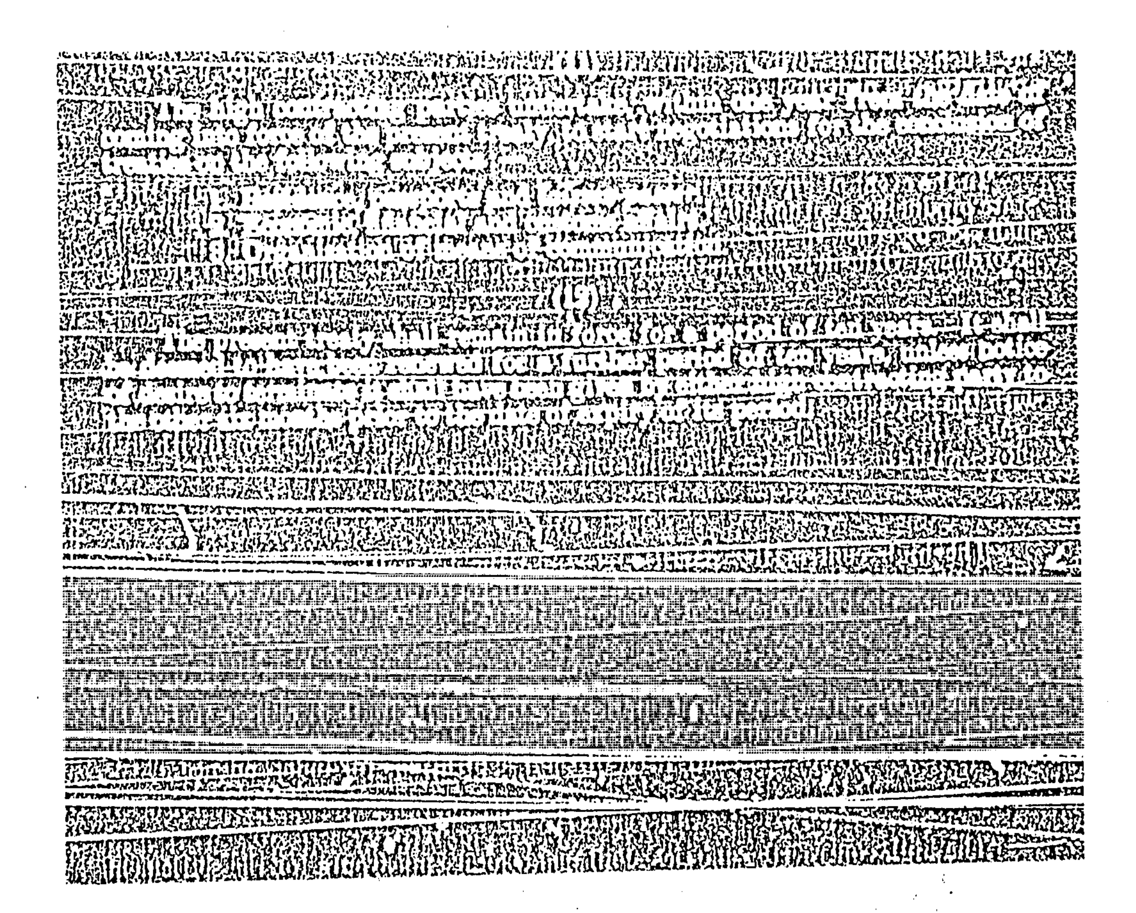
(9)

It is agreed by the high contracting parties that there is nothing in the present treaty to prejudice the undertakings of the Government of Iraq under the Covenant of the League of Nations and the Treaty of Alliance concluded between Iraq and Great Britain on the 30th June 1930.

(10)

There is nothing in the present treaty to nullify or repeal the provisions of the following treaties and agreements concluded between the two States: —

1. Treaty of Mohammerah, dated the 5th May, 1922.
2. Uqair Protocol No. 1, dated the 2nd December, 1922.
3. Uqair Protocol No. 2, dated the 2nd December, 1922.
4. Bahra Agreement, dated the 1st November, 1925.
5. Treaty of Friendship and "Bon Voisinage," dated the 7th April, 1931.
6. Extradition Treaty, dated the 8th April, 1936.



المصادر والمراجع

Unpublished Documents أولا : وثائق غير منشورة

- Foreign Office - وزارة الخارجية البريطانية

- F.O. 371/10808, E 2858/10/91, A Letter No. 79, from Bullard to F.O., in 17th May 1925.
- F.O. 371/10815, E 389/68/91, A Letter from Bullard to F.O., in 25th June 1925.
- F.O. 371/11437, E 180/180/91, from India Office to F.O., in 5 Jan. 1926.
- F.O. 371/11431, E 1282/7/91, from India Office to F.O., in 23 Feb. 1926.
- F.O. 371/11431, E 2069/7/91, from Jordan to Chamberlain, in 29th March 1926.
- F.O. 371/11734, E 2580/180/91, from Clayton to Shuckburg, in 26th April 1926.
- F.O. 371/11444, E 5967/572/91, Chamberlain Minuty, in 19 Nov. 1926.
- F.O. 371/12247, E 156/156/91, Oliphant Minute, in 11th Jan. 1927.
- F.O. 371/14478, E 1409/91, Rendel Minute, in 29th Oct. 1927.
- F.O. 371/12241, E 5615/56/91, F.O. (Osborne) Minute on Interdept, Meeting, 30 Dec. 1927.
- F.O. 371/122992, E 1919/1/91, from Haworth to Amery, in 11 April 1928.
- F.O. 371/13738, E 5422/2322/91, bulter (F.O.) Minute, in 24th Oct. 1929.

- F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, Rendel Minute, in 15th March 1930.
- F.O. 371/14478, E 1409/1409/91, A Letter from Hunderson to House of Cammans, in 17th March 1930.
- F.O. 371/14478, E 430/1409/91, Ryan Minute, in 30th Oct. 1930.
- F.O. 371/14478, E 4310/1409/1409/91, Beckett Minute, in 3rd Nov. 1930.
- F.O. 371/15297, E 584/284/25, A Letter No. 137, from Hunderson to Ryan, in 8th April 1931.
- F.O. 371/19019, E 584/25, A Letter from Foreign Office to Ryan, Jeddah, in 8th April 1931.
- F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Hafiz Wahba Conversation with Oliphant, in 3rd March 1933.
- F.O. 371/19019, E 2491/840/25, A Letter No. 124, from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 12th May 1933.
- F.O. 371/19019, Saudi Arabia, Annual Report, 1934, from A. Ryan to John Simin, London.
- F.O. 371/19005, A Letter No. C-18, from The Political Agent, Kuwait, to The Ruler of Kuwait, in 18th Jan. 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter No. R-4/1900, from The Ruler of Kuwait to Political Agent, Kuwait, in 15 Shawwal 1353 / 20th Jan. 1935.
- F.O. 371/19017, E 1240/318/25, A Letter from India Office to Foreign Office about the of Sheikh in Persian Gulf towards Ibn Saud, in 1st March 1935.

- F.O. 371/19005, E 1155/206/25, A Telegram No. 31, from A. Ryan, Jeddah, to India Office, in 19th Feb. 1935.
- F.O. 371/19005, E 1338, A Report from F.O. to Vansittart about Kuwait Blockade, in 23rd Feb. 1935.
- F.O. 371/19018, A Letter No. 75, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1935.
- F.O. 371/19017, E 2703/1809/25, A Letter No. 112, from A. Ryan to John Simon, in 11th April 1935.
- F.O. 371/19005, A Telegram No. T-142, from Political Resident in the Persian Gulf to Secretary of State for India, in 14th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Telegram No. 114, from A. Ryan, Jeddah, to F.O., in 15th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Telegram from F.O. to A. Ryan, Jeddah, in 17th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter from Ministry of Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 26 Safar 1354 / 29th May 1935.
- F.O. 371/19005, A Report from British Legation, Jeddah, to F.O., in June 1935.
- F.O. 371/19006, E 4949/206/25, Corresponence Exchanged between the Delegates of Saudi Arabia and at the conference held at Kuwait between June 17th and 29th 1935, to discuss a settlement of the Economoc Blockade of Kuwait.
- F.O. 371/19005, E 5418/206/25, A Letter from the Kuwait Delegation to Saudi Delegation, in 16 Rabi Auwal 1354 / 17th June 1935.

- F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwait Delegation, in 23 Rabi Auwal 1354 / 24th June 1935.
- F.O. 371/19005, A Letter from the Kuwait Delegation to the Saudi Delegation, in 24 Rabi Auwal 1354 / 25th June 1935.
- F.O. 371/19006, A Letter from the Saudi Delegation to the Kuwait Delegation, in 2 Rbi Auwal 1354 / 28th June 1935.
- F.O. 371/19019, E 4666/25, Memorandum Respecting the possible condidature of Saudi Arabia for the league of nation, in 30th July 1935.
- F.O. 371/19007, E 5157/206/25, A Letter from Calvert to Saudi Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 12th Augest 1935.
- F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter No. 317, from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan (on leave), in 31st Oct. 1935.
- F.O. 371/19007, E 6419/206/25, A Letter from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan (on leave), in 31st Oct. 1935.
- F.O. 371/19007, E 6475/206/25, A Letter No. 324, from Samuel Hoare F.O. to A. Ryan, in 7th Nov. 1935.
- F.O. 371/20057, A Telegram No. 3, from Ryan, Jeddah, to the Foreign Office about question of Saudi Entry in to the League, in 3rd Jan. 1936.
- F.O. 371/20056, A Telegram from Secretary of State to Government of India, Reported, Jeddah, in 28th Jan. 1936.

- F.O. 371/20056, A Letter from Minister for Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia to the Secretary General, in 28th Jan. 1936.
- F.O. 371/20058, Report from Captain De Gaury Political Agent Kuwait to the Political Resident in Persian Gulf, Bushire, in 7th Feb. 1936.
- F.O. 371/20056, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 17th Feb. 1936.

F.O. 371/20064, E 1538/25, A Letter from Ryan to Eden,

–

Annual Report from 1935, in 29th Feb. 1936.

- F.O. 371/20058, E 1851/131/25, A Letter from A. Ryan, Jeddah, to Foreign Office, in 17th March 1936.
- F.O. 371/20056, E 4975/52/25, A Letter from Sir Clark Keer, Baghdad, to Mr. Eden, in 8th April 1936.
- F.O. 371/20055, A Telegram No. 145, from Tehran to Foreign Office, in 4th June 1936.
- F.O. 371/20022, E 3597/608/25, A Letter No. 152, from Mr. Eden to British Legation, Jeddah, in 23rd June 1936.
- F.O. 371/20021, E 4179/94/31, Assistance of King Ibn Saud in connection with the situation in Palestine suggest that King Ibn Saud should also cooperate with the Amir of trans Jordan and the Prince Regent of Egypt in an attempt to improve the situation in Palestine, in 7th July 1936.
- F.O. 371/20021, A Telegram No. 318, from Secretary of State for the colonies to the high commissioner for Palestine, in 7th July 1936.

F.O. 371/20021, E 4179/94/31, A Telegram No. 409, from Mr. Vanasttart to Lampson, Cairo, in 7th July 1936.

- F.O. 371/20021, E 4109/94/31, A Letter No. 172, from Mr. Eden to Calvert, in 7th July 1936.
- F.O. 371/20022, Extract from cabinet canclusions, 52 (36), in 15th July 1936.
- F.O. 371/20022, Enclosure in Baghdad Despatch, British Government Jointly with his Majesty King Abdul Aziz Al-Saud, the situation in Palestine, No. 63, in 16th July 1936.
- F.O. 371/20022, A Telegram from O.G.R. Williams to Walton, in 16th July 1936.
- F.O. 371/20022, E 1335/384/56, A Letter No. 218, from British Legation, Jeddah, to Mr. Eden, in 20th July 1936.
- F.O. 371/20022, E 4627/94/31, A Letter No. 192, from Mr. Eden to Calvert, Jeddah, in 29th July 1936.
- F.O. 371/20057, A Letter from Yusuf Yasin, Riyadh, to Calvert, Jeddah, in 29 Jumad Auwal 1355/17th Aug. 1936
- F.O. 371/20055, E 5845, A Letter from Foreign Office to Calvert, British Legation, Jeddah, in 16th Sep. 1936.
- F.O. 371/20059, A Letter from Amir Faisal to R. Bullard, Makkah, in 17th Rajab 1355 / 3rd Oct. 1936.
- F.O. 141/675, A Letter No. 330, from Clark Keer, Baghdad, tp Foreign Office, in 29th Dec. 1936.
- F.O. 141/675, E 36/22/31, Telegram No. 4, from Foreign Office to R. Bullard, Jeddah, in 5th Jan. 1937.

- F.O. 141/675, Telegram from Sir Arthur Wauchope High Commissioner, Jerasale to Sir Miles Lampson, Cairo, in 6th Jan. 1937.
- F.O. 141/675, E 1091/22/31, A Letter from Baggallay Colonial Office to Foreign Office, in 22nd Feb. 1937.
- F.O. 141/675, E 1189/22/31, Telegram No. 75, from Foreign Office to R. Bullard, Jeddah, in 1st March 1937.
- F.O. 141/20839, E 667/307/39, A Letter No. 77, from British Legation, Jeddah, to Anthony Eden, Foreign Office, London, in 25th April 1937.
- F.O. 141/675, A Letter from M. Rendel to Colonial Office, in 28th April 1937.
- F.O. 371/16875, E 1210/840/25, Peterson (F.O.) Minute.
- F.O. 141/675, E 2509/22/31, A Letter from Colonial Office to Mr. Rendel, in 5th May 1937.
- F.O. 371/20308, Palestine Report, Saudi Attitude, in 17th July 1937.
- F.O. 371/2039, E 4063, Palestine, Saudi Attitude, Record of Conversation between Sheikh Hafiz Wahbah and Mr. Rendel, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20309, E 4266, The Future of Palestine, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20308, Telegram No. 2, from R. Bullard to Foreign Office, in 14th July 1937.
- F.O. 371/20307, E 4078/22/31, Palestine Saudi Attitude Record of Conversation between M. Zada and Mr. Rndel, in 17th July 1937.

- F.O. 371/20309, E 4167, Palestine Ibn Saud Reaction, Record of Convrsation between Sheikh Hafiz and Mr. Rendel, in 20th July 1937.
- F.O. 371/20309, E 4167, Palestine Ibn Saud reaction, in 22nd July 1937.
- F.O. 406/75, King Ibn Saud note to his Majesty's Government, in Rajab 1356 / 6th Sep. 1937.
- F.O. 371/20323, E 7577, A Letter from A. C. Trott, British Legation, Jeddah, to Mr. Rendel, Foreign Office, in 23rd Nov. 1937.
- F.O. 371/20323, E 7427/22/31, Palestine Saudi Reaction, Telegram No. 98, from R. Bullard, Jeddah, to Foreign Office, in 15th Dec. 1937.
- F.O. 371/23272, A Letter No. 10, from British Legation, Baghdad, to British Legation, Jeddah, in 14th Jan. 1939.
- F.O. 371/23272, Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 18th Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to British Minister of Foreign Affairs, in 22nd Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Embassy, Cairo, to the British Minister of the Foreign Affairs in 31st Feb. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 15th April 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Ambassador, Berlin, to Foreign Office, in 19th June 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 21st June 1939.

- F.O. 371/23272, A Letter from British Ambassador, Berlin, to Foreign Office, in 22nd June 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 3rd Sep. 1939.
- F.O. 371/23272, Telegram from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 7th Sep. 1939.
- F.O. 371/23272, Telegram from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 12th Oct. 1939.
- F.O. 371/23272, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 19th Nov. 1939.
- F.O. 371/24590, Telegram from British Legation, Jeddah, to India Government, in 3rd March 1940.
- F.O. 371/24590, Telegram from India Government to British Legation, Jeddah, in 14th March 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from India Office to Foreign Office, in 24th April 1940.
- F.O. 371/23272, Telegram from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 25th May 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 7th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 8th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter No. 89, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 14th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter from India Office to Foreign Office, in 25th June 1940.
- F.O. 371/24590, A Letter No. 103, from Foreign Office to British Legation, Jeddsh, in 24th July 1940.

- F.O. 371/31450, E 306/13/25, Telegram No. 11, from Stonehower Bird, Riyadh, to Forein Office, in 26th Feb. 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 134, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 3rd July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 81, from Lampson, Cairo, to British Legation, Jeddah, in 6th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4011/13/25, Telegram No. 221, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, London, in 11th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 4213/13/25, Telegram No. 56, from Lampson, Cairo, to British Legation, Jeddah, in 13th July 1942.

F.O. 371/31450, E 4313/160/25, Telegram No. 231, from

–

Stonehower Bird, to Foreign Office, London, in 20th July 1942.
- F.O. 371/31450, E 6636/23/25, Telegram from Stonehower Bird, Jeddah, to Foreign Office, London, in 11th Nov. 1942.
- F.O. 371/31450, E 6636/13/25. Telegram No. 281, from Foreign Office, London, in 13th Nov. 1942.
- F.O. 371/21450, E 6908/13/25, Telegram No. 345, from Stonehower Bird, Jeddah, to Foreign Office, London, in 19th Nov. 1942.

- F.O. 371/31450, E 7116/13/25, Telegram No. 294, from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 3rd Dec. 1942.
- F.O. 371/31450, E 7165/13/25, Telegram No. 356, from Stonehower Bird, Jeddah, to Foreign Office, in 7th Dec. 1942.
- F.O. 371/34955, E 1231/506/65, Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office about the future of Syria, in 8th Feb. 1943.
- F.O. 371/34956, E 1523/509/65, Telrgram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 15th March 1943.
- F.O. 371/34960, E 4335, Telegram from Lord Killearn, Cairo, to Foreign Office about Arab Unity, in 25th July 1943.
- F.O. 371/34960, E 4543/506/65, Telegram from Mr. Wikeley, Jeddah, to Foreign Office, in 27th July 1943.
- F.O. 371/34962, E 6291/506/65, Letter from Mr. Shone, Cairo, to Foreign Office, London, in 6th Oct. 1943.

F.O. 317/40280, E 3646/682/25, Telegram from Ibn Saud
—
to Churchill, Foreign Office, in 16th June 1944.
- F.O. 371/45542, E 444/209/25, Telegram No. 34, from British Legation, Jeddah, to Foreign Office, in 18th Jan. 1945.
- F.O. 371/45542, Telegram from Minister of Foreign Affairs, London, to British Legation, Jeddah, in Feb. 1945.

- Colonial Office   - وثائق وزارة المستعمرات

- C.O. 730/130, 58117, from Howorth to Amery, in 1st Feb. 1928.
- C.O. 730/130, 59068/28, from Doods to Amery, in 22nd Feb. 1928.
- C.O. 151/1/604, E 6371/279/91, A Letter from Foreign Office to Mr. Calvert, in 18th Oct. 1934.
- C.O. 151/1/604, A Letter from India Office to Foreign Office, in 12th Jan. 1935.
- C.O. 151/1/608, A Letter from Residency in Bushire to Y. G. Walton India Office, London, in 26th May 1935.
- C.O. 151/1/607, Telegram from Foreign Office to British Legation, Jeddah, in 18th Feb. 1936.
- C.O. 151/1/607, A Letter from A. Ryan to Mr. Eden Foreign Office, London, in 23RD aPRIL 1936.
- C.O. 151/1/607, E 2828/152/91, A Letter No. 116, from A. Ryan, Jeddah, to Mr. Eden Foreign Office, in 10th May 1936.
- C.O. 151/1/607, E 2828/151/91, A Letter from A. Ryan, Jeddah, to Mr. Eden Foreign Office, in 19th May 1936.
- C.O. 151/1/607, E 971/150/91, A Letter from British Legation, Jeddah, to Anthoony Eden Foreign Office, London, in 23rd Jan. 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from Residency Bushire to India Office, London, in 26th Jan. 1937.
- C.O. 151/1/607, Telegram No. 227, from Residency, Bishire, to Political Agent, Bahrain, in 17th Feb. 1937.

- C.O. 151/1/607, A Letter from Residency Bushire to Mr. Walton, India Office, London, in 20th Feb. 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from Ormsby Gore to Colonial Office, in 4th March 1937.
- C.O. 151/1/607, Record mady by Mr. Rendel, in 20th March 1937, South Eastern Frontiers.
- C.O. 151/1/607, A Letter No. 41, from Bullard to Mr. Eden, in 23rd March 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter from W. Ormsby Gore to India Office, London, in 27th March 1937.
- C.O. 151/1/607, E 2124/258/911, A Letter No. 47, from Bullard to Mr. Eden, Foreign Office, in 27th March 1937.
- C.O. 151/1/607, E 2124/258/91, A Letter from Bullard, Jeddah, to Mr. Eden, (F.O.), in 19th April 1937.
- C.O. 151/1/607, A Letter No. 390-B, from Residency, Bushire, to J. G. Walton, London, in 26th May 1937.
- C.O. 151/1/608, A Letter from R. Bullard to the Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th Dec. 1937.
- C.O. 15/2/160, A Letter, No. 2/3/16, from Minister for Foreign Affairs to his Majesty's Minister, in 16th Shawwal 1356 / 19th Dec. 1937.
- C.O. 15/1/608, E 7422/158/51, A Letter from Foreign Office, London, to British Legation, Jeddah, in 23rd Dec. 1937.
- C.O. 15/2/161, A Letter from Minister Foreign Affairs, Makkah, to A. Bullard, in 25th Dec. 1937.
- C.O. 15/2/161, Letter from Minister for Foreign Affairs, Makkah, to British Legation, Jeddah, in 10th Jan. 1938.

- C.O. 151/1/608, A Letter from Saudi Government to R. Bullard, in 16th Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, A L etter from Foreign Office, London, to Political Agent, Bahrain, in 3rd Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, A Letter from Ministry for Foreign Affairs, Makkah, to R. Bullard, in 5th Feb. 1938.
- C.O. 151/1/608, Letter from Faisal Minister for Foreign Affairs, to R. Bullard Briton Legation, Jeddah, in 16th Feb. 1938.
- C.O. 15/2/608, E 4403/150/91, Letter from R. Bullard to Viscount Halifax, in 4th July 1938.
- C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to the Resident Bushire, in 4th July 1938.
- C.O. 15/1/608, A Letter from R. Bullard to Minister for Foreign Affairs, Jeddah, in 4th Dec. 1939.
- C.O. 15/2/465, Letter from External Affairs Department, New Delhi, to India Office, London, in 4th March 1944.
- C.O. 15/2/465, Telegram from Government of India, New Delhi, to Secretary of State for India, London, in 22nd May 1945.

- National Archmess of وثائق الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية -
the United States of America, Washington.

- U.A.U.S.A. 722/7, No. 183, Reported oil Coecssion in hase Pravince of Najd, in 20th June 1923.

- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter fromWallace Murrg, to Director of the Bwreau of Mines, in 28th Feb. 1930.

- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter No. 382, from American Minister, Cairo, Gunther to Secretary of State, in 14th March 1930.

- U.A.U.S.A. T-1179/2, Letter from Frances Loomis, Sam from Cisco, to Secretary of State, in 25th Oct. 1932.

- U.A.U.S.A. T-1179/2, A Letter from Secretary of State to Fromeis Loomis, San Franeisco, in 27th Oct. 1932.

- U.A.U.S.A. E4772/246/25, Letter No. 33, from American Comsul General, Alexandria, Loland Marris, to Secretary of State, in 23rd March 1937.

- U.A.U.S.A. E4772/246/25, A Letter from Secretary of State to President Roosevelt, in 30th June 1939.

- U.A.U.S.A. E4772/246/25, Wallee Murrag Memorandum, in 2nd Aug. 1939.

- U.A.U.S.A. E2778/506/65, Letter No. 1005, from American Minister, Egypt Kirk, to Secretary of State, in 26th April 1943.

- U.A.U.S.A. E2778/506/65, Letter from American Minister in Saudi Arabia, Jamer Moose to Secretary of State, in 25th Oct. 1943.

ثانياً : وثائق منشورة

١ - وثائق عربية صادرة عن وزارة الخارجية السعودية

أ - وزارة الخارجية: مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م، (ط٥، جدة، معامل البنوى، ١٣٧٠هـ).

ب - التحكيم بتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، ثلاث مجلدات، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.

٢ - وثائق قطرية صادرة من قسم الوثائق بمكتب أمير قطر

أ - العنانى، أحمد: وثائق التاريخ القطرى، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨-١٩٤٩م، (الدوحة، المطبعة الأهلية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

٣ - وثائق صادرة عن جامعة الدول العربية

أ - ملخص محاضر جلسات مشاورات الوحدة العربية بين مصر والودل العربية: السعودية، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، اليمن، المنعقدة فى عام ١٩٤٢م.

ب - محاضر جلسات اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمرالعربى التام المنعقدة فى الأسكندرية عام ١٩٤٤م.

ج - بروتوكول الأسكندرية المعلق عام ١٩٤٤م.

د - محاضر جلسات اللجنة الفرعية السياسية لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية المنعقدة فى عام ١٩٤٤م.

هـ - المبادىء السعودية المقترحة لوضع مشروع ميثاق لجامعة الدول العربية.

و - المشروع العراقى المقترح لوضع مشروع ميثاق جامعة الدول العربية.

ز - محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى التام المنعقد لمناقشة ميثاق الجامعة المقترح والتوقيع عليه عام ١٩٤٥م.

ح - الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥- ١٩٤٦م.

ط - الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩١٧ - ١٩٥٠م.

٤ - وثائق أمريكية منشورة

أ - وثائق الخارجية الأمريكية

Foreign Relations of U.S.A., Vol. IV, 1939, Vol. VII, 1945.

ثالثاً : بحوث ومؤتمرات

بحوث المؤتمر العالمى الأول عن تاريخ الملك عبدالعزيز رحمه الله والذى نظمته وأشرفت عليه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعقد بمدينة الرياض فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول عام ١٤٠٦هـ / ١ - ٥ ديسمبر عام ١٩٨٥م.

أ - بحوث باللغة العربية

- الشيخ، رأفت غنيمى: أثر الحرب العالمية الثانية على العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.
- طربين، أحمد: الملك عبدالعزيز والوحدة العربية ١٩٠٢ - ١٩٥٣م.
- طه، جاد محمد: الملك عبدالعزيز والقضية الفلسطينية ١٩٤٢ - ١٩٤٨م.
- العنانى، أحمد: العلاقات السعودية القطرية.
- العباسى، نظام عزت: علاقة الملك عبدالعزيز بن سعود بألمانيا.
- كانو، عبداللطيف جاسم: علاقة الملك عبدالعزيز بالبحرين والكويت.

ب - بحوث باللغة الانجليزية

- Mejcher, Helmut: Saudi Arabia's Relation with Germany.

رابعاً : مطبوعات عربية ومعربة

- ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغني: السلام البريطاني في الخليج العربي، (ط١، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

- ابن بشر، عثمان: عنوان المجد في تاريخ نجد، جزءان، (ط١، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، ب.ت.).

- ابن عيسى، ابراهيم بن صالح: عقد الدرر فيما وقع في نجد من الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر، تحقيق عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، (ط١، الرياض، وزارة المعارف، ب.ت.).

- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦ - ١٣٠٩هـ /١٨٤٠ - ١٨٩١م، (ط٢، الرياض، مؤسسة الأنوار، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: محاضرات في تاريخ الدولة السعودية الأولى، (الرياض، دار المريخ، ١٩٨٢م).

- أبو يصير، صالح مسعود: جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، (ط٢، بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م).

- الأشعل، عبدالله: قضية الحدود في الخليج العربي، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٧٨م).

- أطلس، محمد أسعد: تاريخ العرب، (ط٢، ب.ت.)، مجلدان.

- الأمريكي، لوثروب ستودارد: حاضر العالم الإسلامي، ترجمة الأستاذ عجاج نويهض، بقلم أمير البيان شكيب أرسلان.

- البراوي، راشد: العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، (ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٢م).

- برج، محمد عبدالرحمن: دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، (القاهرة، ١٩٧٤م).

- بلومنتريت، كونتر: أسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، (بيروت، دار مكتبة الحياة، ب.ت.).

- تروخانوفسكس، ف: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبدالحميد الجمال، (القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦م).

- التل، عبدالله: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية، (ط٢، القاهرة، دار القلم، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م).

- الثقفي، يوسف علي: دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، (ط١، مكة، مطابع الصفا، ١٤٠٩هـ).

- جارودي، رجاء: فلسطين وأرض الرسالات الالهية، ترجمة عبدالصبور شاهين، (القاهرة، دار التراث، ب.ت.).

- الجاسر، حمد: مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ، (الرياض، ١٣٨٦هـ).

- جمعة، ابراهيم: الأطلس التاريخي للدولة السعودية، (ط١، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، ١٣٩٩هـ).

- جودة، أحمد حسن: المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٢٩م، ترجمة حسن علي النجار، (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩م).

- الحسني، السيد عبدالرزاق: الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، (ط٢، صيدا، ١٩٧١م).

- الحصري، ساطع: العروبة أولا، (بيروت، ١٩٥٥م).

- حكيم، سامي: ميثاق الجامعة والوحدة العربية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م).

- حماد، خيري: قضايا في الأمم المتحدة، (ط١، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦٢م).

- حمزة، فؤاد: البلاد العربية السعودية، (مطبعة أم القرى، ١٣٥٥هـ).

- الحسيني: حقائق عن قضية فلسطين، (القاهرة، مكتبة الهيئة العربية العليا، ١٩٥٤م).

الخترش، فتوح عبدالمحسن: تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠- ١٩٢١م، (الكويت، ١٩٧٤م).

- خلة، كامل محمود: فلسطين والانتداب البريطاني، (بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٤م).

- الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه قضية فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م).

- داود، حسن سليمان: الكويت ماضيها وحاضرها، (بغداد، المكتبة الأهلية، ١٩٦٨م).

- الداود، محمود علي: الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠- ١٩١٤م، (القاهرة، دار المعرفة، جـ١).

- دروزة، الحكم: ملف القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى، (بيروت، ١٩٧٣م).

- دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية فى مختلف مراحلها، (جـ١، المكتبة العصرية، ب.ت.).

- الدسوقي، محمد كمال: الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة، ١٩٧٦م).

- الدقاق، محمد السعيد: التنظيم الدولى، (ط١، الأسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٠م).

- الدقاق، محمد السعيد: الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، (الأسكندرية، منشأة المعارف، ب.ت.).

- رجب، يحيى حلمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رؤية مستقبلية، (الكويت، ١٩٨٣م).

- رفاعي، محمد علي: رجال ومواقف، (ط١، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٧م).

- رمضان، عبدالعظيم: الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو، (القاهرة، دار المأمون للطباعة والنشر، ب.ت.).

- رمضان، عبدالعظيم: تطور الحركة الوطنية فى مصر، (ط٢، القاهرة، ١٩٨٣م).

- الريحانى، أمين: تاريخ نجد وملحقاته، (ط٥، بيروت، منشورات الفاخرية، ١٩٨١م).

- الزامل، عبدالله العلى المنصور: أصدق البنود فى تاريخ عبدالعزيز آل سعود، (ط١، الرياض، المطابع الأهلية للأوفست، ١٣٩٢هـ).

- الزركلى، خير الدين: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، أربعة أجزاء، (ط٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م).

- زعتر، أكرم: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥ - ١٩٣٩م، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠م).

- الساكت، محمد عبدالوهاب: دراسات فى النظام الدولى المعاصر، (القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٨٥م).

- سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث ١٩٠٤ - ١٩٤٨م، (ط٣، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٤م).

- آل سعود، موضى منصور بن عبدالعزيز: الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت ١٣٤٢ / ٢٣ - ١٩٢٤م، (ط١، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

- سعيد، أمين: الخليج العربى فى تاريخه السياسى ونهضته الحديثة، (بيروت، دار الكاتب العربى، ب.ت.).

- سعيد، أمين: تاريخ الدولة السعودية، (بيروت، ١٩٦٤م).

- سنان، محمد بهجت: الكويت زهرة الخليج العربى، (بغداد، ب.ت.).

- السيد، عاطف: البحر الأحمر والعالم المعاصر، ط٢، القاهرة، دار عطوة، ١٩٨٥م).

- الشقيرى، أحمد: أربعون عاماً فى الحياة العربية الدولية، (بيروت، دار العودة، ب.ت.).

- الشقيرى، أحمد: الجامعة العربية، كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، (تونس، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٩م).

- الشملان، سيف مرزوق: من تاريخ الكويت، (ط٢، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

- الشيخ، رأفت: تاريخ العرب الحديث، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٨٠م).

- شيور، وليم: تاريخ ألمانيا الهتلرية، ترجمة زهير مارديني، (ط١، بيروت، دار إقرأ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

- الصمد، رياض: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥م، (ط٢، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م).

- الصمد، رياض: العلاقات الدولية فى القرن العشرين، جـ٢، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٣م).

- طربين، أحمد: الوحدة العربية بين ١٩١٦ - ١٩٤٥م، (القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٩م).

- عامر، محمد عبدالمنعم: القضية الفلسطينية، (القاهرة، مطبعة السعادة، ب.ت.).

- عبدالله، محمد مرسى: دولة الإمارات العربية وجيرانها، (ط١، الكويت، دار العلم، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن: الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥- ١٨١٨م / ١١٥٨- ١٢٣٣هـ، (ط٢، القاهرة، ١٩٧٦م).

- عبدالمنعم، سمير: البعد الأخلاقي لقانون العلاقات الدولية، (ط١، القاهرة، شركة الطوبجى، ١٩٨٨م).

- عز الدين، نجلاء: العالم العربى، ترجمة محمد عوض ابراهيم وآخرون، (ط٢، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢م).

- عسه، أحمد: معجزة فوق الرمال، (ط٢، بيروت، ١٩٧١م).

- عطار، أحمد عبدالغفور: مقر الجزيرة، مجلدان، (ط٥، بيروت، مؤسسة عبدالحفيظ الباسط، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).

- عطار، أحمد عبدالغفور: ابن سعود وقضية فلسطين، (ط٢، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

- العقاد، صلاح: الاستعمار فى الخليج الفارسى، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٦م).

- العقاد، صلاح: التيارات السياسية في الخليج العربى، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م).

- العقبى، أحمد حسن: أسرار لقاء الملك عبدالعزيز والرئيس روزفلت، (ط١، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

- على، أحمد فريد: الجامعة العربية بين القوى الرجعية والقوى الشعبية، (القاهرة، ١٩٦٢م).

- على، فلاح خالد: فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٣٩- ١٩٤٨، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م).

- عبدالهادى، مهدى: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤- ١٩٧٤م، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٥م).

- العجلانى، منير: تاريخ البلاد العربية السعودية، (بيروت، دار الكتاب العربى، ب.ت.).

- فلبى، سانت جون: الذكرى العربية الذهبية، تعريب مصفى كمال فريد، (القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٢٧٢هـ / ١٩٥٢م).

- الفلسطينية، مؤسسة الدراسات: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، (ط١، بيروت، ١٩٧٣م).

- الفيل، محمد رشيد: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، (الكويت، رابطة الاجتماعيين بالكويت، ١٩٧٤م).

- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي، دراسات لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠- ١٩١٤م، (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٦م).

- قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي ١٩١٤- ١٩٤٥م، (ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٣م).

- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، (بيروت، ١٩٧٥م).

- كارتييه، ريمون، الحرب العالمية الثانية، جزءان، ترجمة سهيل سماحة، وأنطوان مسعود، (ط٢، بيروت، مؤسسة نوفل، ش.م.م.، ١٩٨٣م).

- كشك، محمد جلال: السعوديون والحل الإسلامي، (ط٤، القاهرة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

- كورلاند، هارولد: الأمم المتحدة، ترجمة عبدالفتاح المنياوي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م).

- كيلي، ج.ب.: الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد أمين عبدالله، الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٨م).

- لوريمر، ج. ج.: دليل الخليج، القسم التاريخي، (الدوحة، ١٩٦٧م).

- ماضي، محمد عبدالله: النهضات الحديثة في جزيرة العرب، (ط٢، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٢م).

- المانع، محمد: توحيد المملكة العربية السعودية، (ط١، الدمام، مطابع المطوع، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).

- محافظة، علي: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩- ١٩٤٠م، (ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م).

- محيي الدين، جهاد مجيد: العراق والسياسة العربية ١٩٤١- ١٩٥٨م، (بغداد، مطبعة الإرشاد، ١٩٦٦م).

- المختار، صلاح الدين: تاريخ المملكة العربية السعودية، في ماضيها وحاضرها، (ط١، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م).

– المسلم، ابراهيم: العلاقات السعودية المصرية، (القاهرة، مكتبة مدبولى، ب.ت.).

– منسى، محمود صالح: حركة اليقظة العربية، (ط٢، القاهرة، ١٩٧٥م).

– منسى، محمود صالح: الحملة الإيطالية على ليبيا، (ط١، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠م).

– منسى، محمود صالح: الحرب العالمية الثانية، (ط١، القاهرة، مطبعة عبير للكتاب، ١٩٨٩م).

– منسى، محمود صالح: تاريخ الشرق العربي التحدى، (ط١، القاهرة، دار الوزان للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

– المنصور، عبدالعزيز، وفتوح خترش: نشوء قطر وتطورها، (ط١، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٧٧م).

– ميشان، بنوا: عبدالعزيز آل سعود، سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبدالفتاح ياسين، (بيروت، ١٩٦٥م).

– مهنا، محمد نصر: مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥– ١٩٦٧م، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩م).

– النجار، حسين فوزى: السياسة الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، (القاهرة، ١٩٥٣م).

– نوفل، سيد: العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨م).

– هذلول، سعود: تاريخ ملوك آل سعود، (ط١، الرياض، مطابع الرياض، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م).

– هيرزويز، لوكاز: المانيا الهتلرية والمشرق العربى، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م).

– وليمز، م. ف. سيتون: بريطانيا والدول العربية، عرض للعلاقات الانجليزية العربية ١٩٢٠– ١٩٤٨م، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م).

– وهبة، حافظ: خمسون عاماً فى جزيرة العرب، (ط١، القاهرة، مطبعة البابى الحلبى، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م).

- وهبة، حافظ: جزيرة العرب فى القرن العشرين، (ط٥، مطبعة لجنة التأليف، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م).

- ويلسون، أرنولد: الخليج العربى، مجمل تاريخ من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، ترجمة عبدالقادر يوسف، (الكويت، مكتبة الأمل، ب.ت.).

- يوسف، يوسف خليل: القومية العربية ودور التربية فى تحقيقها، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦م).

خامساً : مراجع باللغة الانجليزية

- Ann Williams, Britain & France in the Middle East & North Africa 1914 – 1967.
- Bullard, The Camels must go, (Faber, London, 1961).
- De Novo, American Interests and Policies in the Mddle East 1900 – 1939, (University of Minnesota Press, 1963).
- Faroughy, Abbas, The Bahrain Islands 750 – 1951, (New York, 1951).
- Fisher, Sidney N., The Middle East History, 9 Routledge & Kegan Paul, 1969).
- Gomaa, Ahhmed M., The Foundation of the League of Arab States, (London, 1977).
- Glubb, J. B., War in Desert, (Hodder & Stoughtan, 1960).
- Helms, C. M., The Cohesion of Saudi Arabia, Evolution of Political Idenlity, (Croom Helm, 1981).
- Hamilton, Ch. W., Americans and Oil in the Middle East, (New York, 1954).
- Klieman, A. S., Foundation of British Policy in the Arab World, The Cairo Conference of 1921, (John Hopkins, 1970).
- Kirk, G. E., The Middle East in the war, (London, Oxford University Press, 1957).
- Leatherdale, C., Britain & Saudi Arabia 1925 – 1939, (London, Frank Cass, 1983).
- Philby, H. St., Arabian Days, (London, Robert Hale, 1948).
- Philby, H. St., Saudi Arabia, (London, Ernest Benn, 1955).

- Philby, H. St., Arabian Jublee, (London, 1955).
- Sanger, R. H., The Arabian Penninsula Ithaca, (Cornell University Press, 1954).
- Troeller, The British of Saudi Arabia, (London, 1976).

سادساً : الرسائل الجامعية

أ - باللغة العربية

– أبو عليه، عبدالفتاح حسن: تطور المجتمع السعودي في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود من سنة ١٩٠١ إلى ١٩٥٣م، (رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م).

– ابراهيم، عبدالعزيز عبدالغني: سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩٤٧م، (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة).

– آل سعود، ممدوح عبدالعزيز: القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير، (رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٤هـ).

– الجهيمي، ناصر محمد ناصر: المحاولات الوحدوية العربية المعاصرة في المشرق العربي ١٣٣٨ – ١٣٦٥هـ / ١٩١٩ – ١٩٤٥م، (رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

– درويش، مديحة أحمد: العلاقات السعودية المصرية ١٩٢٤ – ١٩٢٦م، (رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).

– زويد، عبدالرحيم ذو النون: العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥م، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).

– السلوم، لطيفة عبدالعزيز: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م – ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

– العر، فاروق صالح: المعاهدات العراقية البريطانيا وأثرها في السياسية العراقية ١٩٢٢ – ١٩٤٨م، (رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥م).

– المسند، عائشة علي: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ١٢٥٧هـ – ١٢٦٨هـ / ١٩٢٩ – ١٩٤٨م، (رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جدة، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م).

ب - باللغة الأجنبية

– Walt, J. Williams, Saudi Arabia and the Americans, (Ph. Desseration Northestern University, 1960).

سابعاً : مذكرات وتراجم

– أسعد داغر، مذكراتى على هامش القضية العربية، (الأردن، ١٩٨١م).
– جميل عارف، صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، عبدالرحمن عزام، (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ب.ت.).
– مذكرات بشارة الخورى، حقائق لبنانية من ١٠/٨/١٨٩٠– ٢٠/٩/١٩٤٣م، (بيروت، منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠م، جـ١).
– مذكرات تشرشل، كفاح رجل فى حياة أمة، (القاهرة، المكتبة العصرية، ب.ت.).
– مذكرات روميل، النهاية فى أفريقيا، تعريب وتعليق فتحى عبدالله النمر، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م، جـ٥).
– مذكرات رودولف هس، ترجمة زهير مارينى، (ط١، بيروت، دار إقرأ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٦م).
– مذكرات مونتجمرى، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦١م).

ثامناً : الدوريات

أ - المجلات

- أبو عليه، عبدالفتاح حسن: دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة فى جزيرة العرب فى العصر الحديث، (المجلة التاريخية، المجلد ٢١، القاهرة، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٧٤م).

- أبا حسين، على عبدالرحمن: الصلة التاريخية بين البحرين والمملكة فى عهد الملك عبدالعزيز، (الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد التاسع، السنة الخامسة، شوال ١٤٠٦هـ / يوليو ١٩٨٦م).

- حكيم، سامى: حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية، (مجلة الدارة، العدد الثانى، السنة الثانية، رجب ١٣٩٦هـ / يوليو ١٩٧٦م).

- الحمدانى، طارق نافع: الملك عبدالعزيز وسياسة الموازنة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٢٦ - ١٩٤٥م، (المؤرخ العربى، العدد ٤٣، السنة السادسة عشرة، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

- الشعفى، محمد سعيد: دراسات فى تاريخ الدولة السعودية، (مجلة الدارة، الرياض، العدد الأول، ربيع ١٣٩٥هـ / مارس ١٩٧٥م).

- صالح، غانم محمد: مشروع الهلال الخصيب، (مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، العدد ٤٠، ٤١، كانون الثانى / يناير ١٩٨١م).

- العقاد، صلاح: استخدام الوثائق فى منازعات الحدود فى منطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحات البريمى، (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٤٢، السنة الحادية عشر، ١٤٠٥هـ / يوليو ١٩٨٥م).

- الفرا، طه عثمان: الفيصل وفلسطين، (مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٣٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م).

- كانو، عبداللطيف جاسم: الملك عبدالعزيز آل سعود والبحرين، (الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بالبحرين، العدد الثامن، السنة الرابعة، ربيع الثانى ١٤٠٦هـ / يناير ١٩٨٦م).

- محمد، محسن: فيصل من خلال وثائق بريطانية تنشر لأل مرة، (مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة الأولى، شعبان ١٣٩٥هـ / سبتمبر ١٩٧٥م).

- منسي، محمود صالح: جرترود بل أداة الاستعمار البريطاني في العراق، (المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٨، القاهرة).

ب - الصحف

- جريدة أم القرى، العدد ٤٤٨ في ٢١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ / يوليو ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٤٤٩ في ٢٨ ربيع الأول ١٣٥٢هـ / يوليو ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٤٧١ في ٥ رمضان ١٣٥٢هـ / ٢٢ ديسمبر ١٩٣٣م.
- جريدة أم القرى، العدد ٥٥٨ في ٢٢ جمادي الأولى ١٣٥٤هـ / ٢٣ أغسطس ١٩٣٥م.
- جريدة أم القرى، العدد ٢٢١ في ٢٥ شوال ١٣٥٥هـ / ٨ يناير ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العدد ٢٥٩ في ١٥ جمادي الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٣ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العددد ٢٦٠ في ٢٢ جمادي الأولى / ٣٠ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة أم القرى، العدد ٧٣٢ في ٢ ذي الحجة ١٣٥٧هـ / ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨م.
- جريدة أم القرى، العدد ١٠٤٢ في ١١ ربيع الأول ١٣٦٤هـ / ٢٤ فبراير ١٩٤٥م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ١٩٥ في ٢ ذي القعدة ١٣٥٤هـ / ٢٥ فبراير ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢١٠ في ١٩ ربيع الأول ١٣٥٥هـ / ٩ يونيو ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢١٥ في ٢٤ ربيع الثاني ١٣٥٥هـ / ١٤ يوليو ١٩٣٦م.
- جريدة صوت الحجاز، العدد ٢٦٦ في ١٢ جمادي الأولى ١٣٥٦هـ / ٢٠ يوليو ١٩٣٧م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢٠٩٦٠، الأحد ٢٣ صفر ١٣٦٢هـ / ٢٨ فبراير ١٩٤٣م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٠٤٩، الأحد ١٣٦٢/٦/١٠هـ / ١٩٤٣/٦/١٣م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٥٢٤، الأثنين ١٣٦٤/١/٢٤هـ / ١٩٤٥/١/٨م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٥٩٥، الجمعة ١٣٦٤/٤/٩هـ / ١٩٤٥/٣/٢٣م.
- جريدة الأهرام، العدد ٢١٤٦٠، الجمة ١٣٦٤/٥/٢٩هـ / ١٩٤٥/٥/١١م.
- الشرق الأوسط، العدد ٣٧٦٨، الخميس ١٩٨٩/٢/٢٣م.

تاسعاً : معارف عامة

– باشا، محمد مختار: التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة، (ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).

– الجاسر، أحمد: المعجم الجغرافى للبلاد العربية السعودية، (ط١، الرياض، منشورات دار اليمامة، ب.ت.).

– غربال، محمد شفيق: الموسوعة العربية الميسرة، (ط٢، القاهرة، دار الشعب، بؤسسة فرانكلين، ١٩٧٢).

– لانجر، وليم: موسوعة تاريخ العالم، أشرف على الترجمة عبدالمنعم أبو بكر، (القاهرة، مؤسسة فرانكلين، ١٩٧١م)، جـ٨.

الفهرس